جامعة المنيا – كلية الهندسة

قسم الهندسة المعمارية

التوجهات المستقبلية للتهيئة المكانية لشبكة أنويه اقتصادية جاذبة للاستثمارات بصحراء مصر الغربية

رسالة مقدمة

كجزء من متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في الهندسة المعمارية

كلية الهندسة – جامعة المنيا

إعداد المهندسة

شيماء محمد حمدي دربالله

المدرس المساعد بقسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة المنيا

لجنة الإشراف:-

أ.د/ مهند محمد العجمي

أستاذ التخطيط العمراني

كلية الهندسة جامعة المنيا

د/ أسامه حلمي محمد

المدرس بكلية الهندسة

جامعة المنيا

جامعة المنيا –٢٠١٨

جامعة المنيا – كلية الهندسة

قسم الهندسة المعمارية

التوجهات المستقبلية للتهيئة المكانية لشبكة أنويه اقتصادية جاذبة للاستثمارات بصحراء مصر الغربية

رسالة مقدمة

كجزء من متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في الهندسة المعمارية

كلية الهندسة – جامعة المنيا

إعداد المهندسة

شيماء محمد حمدي دربالة

المدرس المساعد بقسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة المنيا

لجنة الإشراف

أ.د/ مهند محمد العجمي
أستاذ التخطيط العمراني
كلية الهندسة جامعة المنيا
د/ أسامه حلمي محمد
المدرس بكلية الهندسة جامعة المنيا

لجنة الحكم والمناقشة

أ. د/ عصام الدين كمال محروس
أستاذ التخطيط العمراني
كلية الهندسة جامعة أسيوط
أ. د/ محمد إسماعيل عبد اللطيف
أستاذ التخطيط العمراني
كلية الهندسة جامعة المنيا
أ.د/ مهند محمد العجمي
أستاذ التخطيط العمراني
كلية الهندسة جامعة المنيا

جامعة المنيا –٢٠١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ (٣٣)

صدق الله العظيم

سورة يس الآية ٣٣

إهداء

إلى روح والدتي....داعيةً لها بالرحمة والمغفرة

إلى والدي أطال الله عمره ... أملاً أن أكون حققت بعض مما إنتظره مني

إلى أختي وزوجي... عرفاناً وتقديراً

إلى أبنائي كريم ، مصعب ، مريم... متمنيةً أن ينبتهم الله نباتاً حسناً

إلى كل طالب علم..... أملاً أن يكون هذا العمل المتواضع علماً ينتفع به

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً دائماً ومباركاً أن وفقني لإنجاز هذا العمل وأسأله عز وجل أن يكون خالصاً لوجهه الكريم.

وأتقدم بكل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم وتكرم بمعاونتي وتشجيعي طوال فترة هذا العمل وأخص بالشكر لجنة الإشراف على الرسالة متمنيةً أن أكون حققت ما أنتظروه مني طوال فترة العمل بالبحث :-

الأستاذ الدكتور/ مهند محمد العجمي (أستاذ التخطيط العمراني بكلية الهندسة– جامعة المنيا) الذي أدين له بالكثير، فضلاً عن علمه وجميل خلقه وتوجيهاته العلمية البناءة وإرشاداته الدائمة لإثراء هذا البحث.

الدكتور/ أسامة حلمي محمد (المدرس بكلية الهندسة – جامعة المنيا) لتعاونه وإرشاداته المحكمة وإخلاصه وصبره وبذله الكثير من الوقت والجهد لإثراء هذا البحث.

وأود أن أعبر عن إمتناني **للدكتوره/ ريام المرشدي** (المدرس بكلية الهندسة – جامعة قنا) على ما قدمته من توجيهات قيمة ساهمت في تطوير وإثراء الجانب الإحصائي لهذا البحث.

كما إنني أتوجه بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون الصادقة دون أن يبخل بجهد أو علم، ولا أستطيع أن أحصيهم عدداً جزاهم الله عن عطائهم خيراً.

وأخيراً أتقدم بالشكر إلى والدي وزوجي وأختي وجميع أقاربي وأصدقائي لكل ما بذلوه من تشجيع مستمر ودعوات مخلصة كانت بلا شك سبباً في توفيق الله لإنجاز هذا العمل.

وختاماً الله إن كنت أصبت فمنك وإن كنت أخطأت فمن نفسي، اللهم تقبل مني وأغفر لي ما شابه من تقصير.

الفهارس

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص العربي	**i**
فهرس الموضوعات	**I**
فهرس الاشكال	**VI**
فهرس الجداول	**XII**
المقدمة	**أ**
مجال وحدود البحث	**ب**
مشكلة البحث	**ج**
هدف البحث	**ج**
تساؤلات البحث	**د**
فرضيات البحث	**د**
منهجية البحث	**هـ**
هيكل البحث	**و**
الفصل الأول عوامل التهيئة المكانية الملائمة لتحقيق التنافس العالمي للدول النامية	
١-١ مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية لتحقيق التنافس العالمي	٢
١-١-١ مفهوم التنافسية	٢
١-١-٢ المتغيرات الاقتصادية العالمية	٣
١-١-٢-١ تحرير التجارة العالمية	٣
١-١-٢-٢ تدفق الاستثمارات الخارجية	٤
١-١-٢-٣ نقل وتطبيق التكنولوجيا	٦
١-١-٢-٤ توسيع نطاق الاستفادة من عوامل التنمية	٧
١-١-٣ مقومات ومعوقات المتغيرات الاقتصادية العالمية للتنافس بالدول النامية	٩
١-٢ التهيئة المكانية الملائمة لتحقيق التنافس العالمي	١٢
١-٢-١ مفهوم التهيئة المكانية	١٢
١-٢-٢ عوامل التهيئة المكانية لتوطين أنشطة اقتصادية تنافسية طبقاً للطلب العالمي	١٢
١-٢-٣ مرتكزات التهيئة المكانية لتوطين الأنشطة الاقتصادية	١٣

١-٢-٣-١ العمالة	١٣
١-٢-٣-٢ التكنولوجيا المتقدمة	١٣
١-٢-٣-٣ المؤسسات الاقتصادية	١٤
١-٢-٣-٤ رأس المال المادي	١٤
١-٢-٣-٥ الموارد الطبيعية	١٤
١-٢-٤ مؤشرات التهيئة المكانية التنافسية لجذب الاستثمارات	**١٤**
١-٣ سياسات التنمية الموجهة للتهيئة المكانية لتكوين أقاليم اقتصادية	**١٦**
١-٣-١ سياسات قائمة على التنمية اللاحدودية لتهيئة المواقع مكانياً	**١٦**
١-٣-٢ سياسات قائمة على التنمية الحدودية لتهيئة المواقع مكانياً	**١٦**
١-٤ تصنيف الدول النامية طبقاً للتنافس العالمي	١٨
١-٤-١ تصنيف الدول طبقاً لتدفق الاستثمارات الخارجية	**١٩**
١-٤-٢ تصنيف الدول طبقاً لتطور النمو الاقتصادي	**٢٠**
١-٥ متطلبات التهيئة المكانية لرسم خريطة استثمارية للدول النامية	٢٢
١-٥-١ دعم توجهات التنمية على المستوى القومي	**٢٣**
١-٥-٢ دعم العلاقات الخارجية	**٢٥**
١-٥-٢-١ الشركات المساهمة متعددة الجنسيات	٢٥
١-٥-٢-٢ إتفاقيات التكامل الإقليمي على المستوى الإقليمي للدوله	٢٦
١-٥-٣ رسم خريطة استثمارية لمناطق التهيئة المكانية ذات الأولوية	٢٨
خلاصة الفصل الأول	٢٩
الفصل الثاني سياسات التنمية الإقليمية في مصر	
٢-١ مراحل تطور الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية على المستوى القومي ومردود ذلك على التنمية الإقليمية	**٣٠**
٢-١-١ مرحلة توزيع الموارد ١٩٥٢ – ١٩٦٠	**٣١**
٢-١-٢ مرحلة التخطيط الشامل ١٩٦٠ - ١٩٦٦	**٣١**
٢-١-٣ مرحلة إقتصاديات الحرب ١٩٦٧ - ١٩٧٣	**٣٢**
٢-١-٤ مرحلة الإنفتاح الاقتصادي ١٩٧٤-١٩٨١	**٣٢**
٢-١-٥ مرحلة العودة للتخطيط والإنفتاح الإنتاجي١٩٨٢- ١٩٩٠	**٣٢**
٢-١-٦ مرحلة الاقتصاد الحر ١٩٩٠ - ٢٠٠١	**٣٣**
٢-١-٧ مرحلة الإندماج في منظومة الاقتصاد العالمي ابتداءً من عام ٢٠٠١ وحتى الآن	**٣٣**
٢-٢ الدراسات السابقة لسياسات التنمية الإقليمية في مصر	**٣٥**

٢-٢-١ سياسات التنمية الإقليمية في مصر قبل الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي	**٣٥**
٢-٢-١-١ ورقة أكتوبر ١٩٧٤	٣٥
٢-٢-١-٢ دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية ١٩٧٩	٣٦
٢-٢-١-٣ الإستراتيجية المكانية القومية لجمهورية مصر العربية ١٩٩٦	٣٨
٢-٢-١-٤ خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية ٢٠١٧، عام ١٩٩٨	٤٠
٢-٢-٢ سياسات التنمية الإقليمية في مصر بعد الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي	**٤٤**
٢-٢-٢-١ الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠،عام ٢٠٠٧	٤٤
٢-٢-٢-٢ الرؤية الاستراتيجية لمصر حتي عام ٢٠٥٢	٤٥
٢-٣ دراسة تحليلية لسياسات التنمية الإقليمية في مصر وفقاً للمتغيرات الاقتصادية العالمية	**٦٦**
خلاصة الفصل الثاني	٧٣
الفصل الثالث **دراسة تحليلية لقضايا التنمية في مصر بين المحلية والعالمية**	
٣-١ التهيئة المكانية بمصر لتوطين أنشطة اقتصادية تنافسية	**٧٤**
٣-١-١ الملامح العامة للتهيئة المكانية بمصر طبقاً لخطط التنمية على المستوى القومي	**٧٥**
٣-١-٢ الملامح العامة للتهيئة المكانية بمصر طبقاً للسياسات الاستثمارية	**٧٩**
٣-١-٢-١ سياسات الدولة التشريعية لجذب الاستثمارات لمصر	٧٩
٣-١-٢-٢ إتفاقيات مصر التجارية مع دول العالم	٨٣
٣-٢ مصر والقدرة التنافسية	**٨٥**
٣-٢-١ مقومات مصر التنافسية	**٨٥**
٣-٢-٢ مردود التهيئة المكانية بمصر على المؤشرات التنافسية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية القومية	**٨٦**
٣-٢-٢-١ مؤشر تطور الإنتاج الصناعي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي بمصر	٨٦
٣-٢-٢-٢ مؤشر تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة لمصر	٨٧
٣-٢-٢-٣ مؤشر نسبة المشاركة لمصر بالتجارة العالمية	٩١
٣-٢-٣ تقييم المنظمات الدولية لإمكانيات مصر التنافسية طبقاً لتهيئة مواقعها مكانياً	**٩٣**

٣-٣ دراسة تحليلية لأوجه التوافق أو التعارض بين الأبعاد المكانية لملامح التنمية على المستوى القومي وتوجهات الدولة لجذب الاستثمارات بمصر	**٩٦**
٣-٣-١ دراسة تحليلية مقارنة بين سياسات جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وسياسات التنمية على المستوى القومي	**٩٧**
٣-٣-٢ دراسة تحليلية مقارنة لمناطق توطن الاستثمارات ومناطق التنمية المستهدفة على المستوى القومي	**٩٨**
٣-٣-٣ دراسة تحليلية مقارنة لمناطق توطن المشروعات الاستثمارية الكبرى وخطط وزارتي الاستثمار والتخطيط	**١٠٠**
خلاصة الفصل الثالث	**١٠٩**
الفصل الرابع **التجارب العالمية في التهيئة المكانية لتعمير مناطق صحراوية وتحقيق التنافس العالمي**	
٤-١ معايير إختيار التجارب	**١١١**
٤-١-١ أسباب إختيار تجربة البرازيل	**١١١**
٤-١-٢ أسباب إختيار تجربة المكسيك	**١١٢**
٤-١-٣ أسباب إختيار تجربة دبي	**١١٣**
٤-٢ تجربة البرازيل	**١١٥**
٤-٢-١ الملامح العامة للتهيئة المكانية بالبرازيل طبقاً لخطط التنمية على المستوى القومي	**١١٦**
٤-٢-٢ الملامح العامة للتهيئة المكانية بالبرازيل طبقاً للسياسة الاستثمارية	**١١٩**
٤-٢-٢-١ سياسات الدولة التشريعية لجذب الاستثمارات المباشرة للبرازيل	١١٩
٤-٢-٢-٢ العلاقات الخارجية الإيجابية بالبرازيل لدعم التهيئة المكانية من خلال إتفاقيات التكامل الإقليمي	١٢٠
٤-٢-٣ دراسة حالة العاصمة الجديدة برازيليا وخطة التهيئة المكانية للفترة ٢٠٠٣: ٢٠١٠	**١٢٢**
٤-٢-٣-١ العاصمة الجديدة برازيليا	١٢٢
٤-٢-٣-٢ خطة التهيئة المكانية للفترة ٢٠٠٣: ٢٠١٠	١٢٥
٤-٢-٤ مردود التهيئة المكانية بالبرازيل على المؤشرات الاقتصادية	**١٢٩**
٤-٢-٤-١ مؤشر تطور حجم الإنتاج الصناعي مقارنة بالناتج المحلي بالبرازيل	١٢٩
٤-٢-٤-٢ مؤشر تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة للبرازيل	١٢٩
٤-٢-٤-٣ مؤشر نسبة المشاركة بالتجارة العالمية بالبرازيل	١٣١

٤-٢-٥ دراسة تحليلية لأوجه التوافق أو التعارض بين الأبعاد المكانية لملامح التنمية على المستوى القومي وتوجهات الدولة لجذب الاستثمارات الملائمة لمتطلبات التدفقات العالمية بالبرازيل	**١٣٢**
٤-٣ تجربة المكسيك	**١٣٣**
٤-٣- ١ ملامح التهيئة المكانية بالمكسيك طبقاً لخطط التنمية على المستوى القومي	**١٣٥**
٤-٣-٢ الملامح العامة للتهيئة المكانية بالمكسيك طبقاً للسياسة الاستثمارية	**١٣٦**
٤-٣-٢-١ سياسات الدولة التشريعية لجذب الاستثمارات المباشرة للمكسيك	١٣٦
٤-٣-٢-٢ العلاقات الخارجية الإيجابية بالمكسيك لدعم التهيئة المكانية من خلال إتفاقيات التكامل الإقليمي	١٣٧
٤-٣-٣ دراسة حالة الوحدة الإقليمية بإقليم مونتيري الحدودي" Monterrey "	**١٣٨**
٤-٣-٤ مردود التهيئة المكانية بالمكسيك على المؤشرات الاقتصادية	**١٤١**
٤-٣-٤-١ مؤشر تطور حجم الإنتاج الصناعي مقارنة بالناتج المحلي بالمكسيك	١٤١
٤-٣-٤-٢ مؤشر تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة للمكسيك	١٤٢
٤-٣-٤-٣ مؤشر نسبة المشاركة بالتجارة العالمية بالمكسيك	١٤٣
٤- ٣- ٥ دراسة تحليلية لأوجه التوافق أو التعارض بين الأبعاد المكانية لملامح التنمية على المستوى القومي وتوجهات الدولة لجذب الاستثمارات الخارجية الملائمة لمتطلبات التدفقات العالمية بالمكسيك	**١٤٤**
٤-٤ تجربة دبي	**١٤٥**
٤- ٤- ١ ملامح التهيئة المكانية بدبي طبقاً لخطط التنمية على المستوى القومي	**١٤٥**
٤-٤-٢ ملامح التهيئة المكانية بدبي طبقاً للسياسة الاستثمارية	**١٤٩**
٤-٤-٢-١ سياسات الدولة التشريعية لجذب الاستثمارات المباشرة لدبي	١٤٩
٤-٤-٢-٢ العلاقات الخارجية الإيجابية بدبي لدعم التهيئة المكانية من خلال إتفاقيات التكامل الإقليمي	١٥٠
٤-٤-٣ دراسة حالة التهيئة المكانية لمنطقة جبل على للتجارة الحرة	**١٥٢**
٤-٤-٤ مردود التهيئة المكانية بدبي على المؤشرات الاقتصادية	**١٥٥**
٤-٤-٤-١ مؤشر تطور حجم الإنتاج الصناعي مقارنة بالناتج المحلي بدبي	١٥٥
٤-٤-٤-٢ مؤشر تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة لدبي	١٥٦
٤-٤-٤-٣ مؤشر نسبة المشاركة بالتجارة العالمية بدبي	١٥٧

٤-٤- ٥ دراسة تحليلية لأوجه التوافق أو التعارض بين الأبعاد المكانية لملامح التنمية على المستوى القومي وتوجهات الدولة لجذب الاستثمارات الخارجية الملائمة لمتطلبات التدفقات العالمية بإمارة دبي	**١٥٩**
٤-٥ دراسة تحليلية مقارنة لتجارب التهيئة المكانية محل الدراسة	**١٦٠**
خلاصة الفصل الرابع	١٦١
الفصل الخامس **دراسة تحليلية لمقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية**	
٥-١ الخصائص المكانية للصحراء الغربية	**١٦٥**
٥-٢ مقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية	**١٦٧**
٥-٢-١ عوامل التهيئة المكانية بالصحراء الغربية على الجانب المؤسسي والتشريعي	**١٦٧**
٥-٢-٢ عوامل التهيئة المكانية بالصحراء الغربية على الجانب البيئي	**١٦٨**
٥-٢-٢-١ صلاحية الأراضي للتنمية	١٦٨
٥-٢-٢-٢ مقومات ومعوقات التهيئة المكانية في قطاع البيئة	١٧٢
٥-٢-٣ عوامل التهيئة المكانية بالصحراء الغربية على الجانب العمراني والبنية التحتية	**١٧٣**
٥-٢-٣-١ مقومات ومعوقات الإتصال بالمناطق المختلفة	١٧٣
٥-٢-٣-٢ مقومات ومعوقات توافر المياه	١٧٤
٥-٢-٣-٣ مقومات ومعوقات توافر مصادر الطاقة	١٧٦
٥-٢-٤ عوامل التهيئة المكانية بالصحراء الغربية على الجانب الاقتصادي	**١٧٨**
٥-٢-٤-١ مقومات ومعوقات التهيئة المكانية للصناعة والتعدين	١٧٨
٥-٢-٤-٢ مقومات ومعوقات التهيئة المكانية للسياحة	١٨١
٥-٢-٤-٣ مقومات ومعوقات التهيئة المكانية لدعم اقتصاد المعرفة	١٨٢
٥-٢-٤-٤ مقومات ومعوقات التهيئة المكانية للزراعة وإستصلاح الاراضي	١٨٣
٥- ٢-٥ عوامل التهيئة المكانية على الجانب التسويقي	**١٨٥**
٥-٢-٦ عوامل التهيئة المكانية على الجانب الاجتماعي	**١٨٦**
٥-٣ مناطق التنمية المستهدفة لدعم التهيئة المكانية بالصحراء الغربية بالمخطط القومي حتى عام ٢٠٥٢	**١٨٩**
٥-٣-١ الساحل الشمالي الغربي ومنخفض القطارة	**١٨٩**
٥-٣-٢ سهل المنيا الغربي	**١٩١**
٥-٣-٣ بحيرة السد العالي وجنوب مصر	**١٩٢**
٥-٣-٤ الواحات والوادي الجديد	**١٩٤**

٥-٤ دراسة تحليلية مقارنة للأبعاد المكانية المستهدفة لتوطين المشروعات الكبرى بالصحراء الغربية	١٩٨
٥-٥ الدراسات السابقة الخاصة بمنطقة الدراسة لمؤشرات التهيئة المكانية	٢٠٠
٥-٥-١ مؤشر الحرمان البشري	٢٠٠
٥-٥-٢ مؤشر أداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠١٥	٢٠١
٥-٦ دراسة تحليلية لمرتكزات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية لتكوين إقليم اقتصادي بالمقارنة بجمهورية مصر العربية	٢٠٤
خلاصة الفصل الخامس	٢٠٧
الفصل السادس **منهجية التهيئة المكانية المقترحة لشبكة أنوية اقتصادية بالصحراء الغربية في ضوء التمايز الإيجابي للموارد المتاحة**	
٦-١ فرص التهيئة المكانية للوضع الراهن للصحراء الغربية	٢١١
٦-٢ الدراسة التطبيقية لمؤشرات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS	٢١٨
٦-٢-١ مؤشر لقياس إمكانية المشاركة في عنقود صناعي	٢٢١
٦-٢-٢ مؤشر التحول للعمالة التنافسية	٢٢٣
٦-٢-٣ مؤشر تنافسية جذب الاستثمارات	٢٢٦
٦-٢-٤ مؤشر تنافسية الإمداد بالموارد الطبيعية	٢٢٨
٦-٢-٥ مؤشر فرص جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة	٢٣٠
٦-٢-٦ مؤشر فرص تكوين منطقة لوجستية	٢٣٢
٦-٣ اختبار فرضيات البحث بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS	٢٣٥
٦-٣-١ تأثير مؤشرات التهيئة المكانية على جذب الاستثمارات للصحراء الغربية بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS .	٢٣٥
٦-٣-٢ المناطق ذات الأولوية لدعم التهيئة المكانية المستقبلية الجاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS .	٢٣٦
خلاصة الفصل السادس	٢٤٥
النتائج العامة والتوصيات	٢٤٧
المراجع العلمية	٢٥٦
English Summery	A

فهرس الاشكال

الشكل	الموضوع	الصفحة
الفصل الأول تنمية الدول النامية في ضوء عوامل التهيئة المكانية الملائمة لجذب الاستثمارات		
شكل (١-١)	أثر تحرير التجارة العالمية على النمو الاقتصادي بين الدول	٤
شكل (١-٢)	مؤشرات التهيئة المكانية التنافسية لجذب الاستثمارات المباشرة	١٥
شكل (١-٣)	متطلبات التهيئة المكانية لتكوين أقاليم اقتصادية تنافسية طبقاً لتصنيفها وسياسات إدارتها للتنمية	١٧
شكل (١-٤)	تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة لأعلى ٢٠ دولة متقدمة وناشئة على مستوي العالم لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤	١٩
شكل (١-٥)	تطور الناتج المحلي لعينه من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (١٩٨٠: ٢٠١٢)	٢٠
شكل (١-٦)	نصيب دول العالم من الدخل العالمي لعام ٢٠١٣	٢١
شكل (١-٧)	الدول النامية صاحبة السبق في التحول للعالمية وزيادة معدلات التنمية	٢٢
شكل (١-٨)	متطلبات التهيئة المكانية لجذب الاستثمارات طبقاً لمتطلبات السوق العالمي	٢٤
شكل (١- ٩)	مراحل رسم خريطة استثمارية طبقاً لفرص التهيئة المكانية المتاحة	٢٨
الفصل الثاني سياسات التنمية الإقليمية في مصر		
شكل (٢-١)	خريطة التنمية المستهدفة ٢٠٢٠ للإستراتيجية المكانية القومية لجمهورية مصر العربية	٣٩
شكل (٢-٢)	خريطة تدرج فرص المحافظات في جذب الاستثمارات	٤٠
شكل (٢-٣)	خريطة إستعمالات الأراضي حتي عام ٢٠١٧ بخريطة التنمية والتعمير	٤٢
شكل (٢-٤)	متطلبات تحقيق الكفاءة الاقتصادية بالمجالات المختلفة	٤٥
شكل (٢-٥)	تحديد ١٤ سلعة تصديرية محتمل التركيز عليها لتحقيق التنافس العالمي طبقاً للموارد المتاحة	٤٦

شكل (٢- ٦)	تصنيف السلع التصديرية طبقاً للحصة التسويقية ودرجة المنافسة بالأسواق العالمية	٤٧
شكل (٢-٧)	المجالات ال٢٠ الأعلى نمواً على مستوى العالم والمطابقة لمتطلبات السوق العالمية	٤٧
شكل (٢-٨)	خريطة مناطق التنمية الزراعية القائمة والمستهدفة	٤٨
شكل (٢-٩)	خريطة مناطق التنمية الصناعية القائمة والمستهدفة	٤٩
شكل (٢-١٠)	خريطة مناطق تنمية قطاع التجارة والخدمات القائمة والمستهدفة	٥٠
شكل (٢-١١)	خريطة إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠	٥٥
شكل (٢-١٢)	نسب الأنشطة الاقتصادية المستهدفة من مساحة الأراضي المطلوبة للخطة ٢٠٥٠	٥٦
شكل (٢-١٣)	نسب توزيع الأنشطة الاقتصادية المستهدفة على أنحاء الجمهورية طبقاً للإمكانيات المتاحة بالخطة ٢٠٥٠	٥٦
شكل (٢-١٤)	فرص العمل المستهدفة موزعة على الأنشطة الاقتصادية للخطة ٢٠٥٠	٥٦
شكل (٢-١٥)	نسب المناطق المختلفة من فرص العمل المستهدفة للخطة ٢٠٥٠	٥٦
شكل (٢- ١٦)	خريطة نطاقات التنمية المستهدفة للإندماج بالمنظومة العالمية طبقاً للموارد المتاحة	٥٨
شكل (٢-١٧)	خريطة الرؤية الإستراتيجية التنموية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ في ضوء فرص الاستثمار لعام ٢٠١٧	٥٩
شكل (٢-١٨)	خريطة المناطق المستهدفة بالتنمية طبقاً لأهداف المخطط القومي ٢٠٥٢ لعام ٢٠١٤	٦٢
شكل (٢- ١٩)	المراحل الزمنية للنطاقات المكانية للمخطط المقترح حتى عام ٢٠٥٢	٦٤
شكل (٢- ٢٠)	خريطة توزيع الأنشطة الاقتصادية بالمخطط القومي حتى عام ٢٠٥٢	٦٥
شكل (٢- ٢١)	مراجعة توجهات سياسات التنمية العمرانية في مصر قبل الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي	٦٦
شكل (٢-٢٢)	خريطة توضح مناطق توزيع السلع الأكثر تصديراً على أنحاء الجمهورية	٦٩
شكل (٢-٢٣)	خريطة توضح صلاحية الاقاليم الصحراوية لتوطين مجالات التنمية المستهدفة لوضع مصر على خريطة العالم طبقاً للموارد المتاحة	٧١

الفصل الثالث
دراسة تحليلية لقضايا التنمية في مصر بين المحلية والعالمية

شكل (٣-١)	خريطة مناطق التهيئة المكانية لإيجاد ركائز اقتصادية خارج المعمور الحالي	٧٦
شكل (٣-٢)	خريطة نسب توزيع السكان والمكان على الأقاليم المصرية وإستعدادها لاحتواء اقتصاد المعرفة	٧٨
شكل (٣- ٣)	أنماط إتفاقيات التكامل الإقليمي التي أحد أعضائها مصر	٨٣
شكل (٣-٤)	تطور معدلات القيمة المضافة للإنتاج الصناعي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي	٨٦
شكل (٣- ٥)	أهم الدول المستثمرة في مصر (يناير:٢٠٠٣:مايو ٢٠١٥)	٨٨
شكل(٣-٦)	أهم الدول المستقبلة لاستثمارات مصر (يناير ٢٠٠٣: مايو ٢٠١٥)	٨٩
شكل (٣- ٧)	نسب الاستثمارات الواردة إلي مصر حسب التوزيع القطاعي ما بين يناير ٢٠٠٣ ومايو ٢٠١٥	٩٠
شكل (٣-٨)	نسب الصادرات والواردات المصرية البترولية وغير البترولية حتى عام ٢٠١٤	٩١
شكل (٣- ٩)	أهم١٠ سلع تستوردها مصر عام ٢٠١٤	٩٢
شكل (٣-١٠)	أهم ١٠ سلع تصدرها مصر عام ٢٠١٤	٩٢
شكل (٣- ١١)	نسب الصادرات المصرية إلي التكتلات التجارية	٩٣
شكل (٣-١٢)	نسب الواردات المصرية من التكتلات الاقتصادية	٩٣
شكل (٣-١٣)	أهم ١٠ دول مصدرة للسلع إلي مصر عام ٢٠١٤	٩٣
شكل (٣-١٤)	أهم ١٠ دول مستوردة للسلع إلي مصر عام ٢٠١٤	٩٣
شكل (٣-١٥)	وضع مصر بمؤشرات التنافس العالمي لعام ٢٠١٦ بالمقارنة بدول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا	٩٤
شكل (٣-١٦)	آداء مصر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار للدول العربية	٩٥
شكل (٣-١٧)	خريطة لمقارنة مناطق التهيئة المكانية المستهدفة بالخطة ٢٠٥٠ و مناطق توطن الاستثمارات طبقاً لإتفاقيات التكامل الاقليمي	٩٩
شكل (٣-١٨)	خريطة مناطق توطن استثمارات الشركات الكبرى (٢٠٠٣ : ٢٠١٥) بالمقارنة مع المشروعات المستهدفة لتوطن الاستثمارات الحكومية بوزارة التخطيط وخطط وزارة الاستثمار	١٠٣
شكل (٣- ١٩)	خريطة متوسطات نسبة الفقر بمحافظات الجمهورية ٢٠١٠	١٠٦

شكل (٣-٢٠)	خريطة درجات التنمية بمحافظات الجمهورية ٢٠٠٨	١٠٦
شكل (٣-٢١)	مؤشر التنمية البشرية بمحافظات الجمهورية ٢٠٠٨	١٠٦
شكل (٣-٢٢)	أهم١٠ سلع تستوردها مصر عام ٢٠١٤	١٠٧
شكل (٣-٢٣)	نسب الاستثمارات الواردة إلي مصر حسب التوزيع القطاعي (٢٠٠٣: مايو ٢٠١٥)	١٠٧
شكل (٣- ٢٤)	منهجية رسم خريطة استثمارية لإستغلال الموارد الكامنة طبقاً للمزايا التنافسية للمناطق المختلفة	١٠٨
الفصل الرابع التجارب العالمية في التهيئة المكانية لتعمير مناطق صحراوية وتحقيق التنافس العالمي		
شكل (٤-١)	وضع البرازيل بمؤشرات التنافس العالمي لعام ٢٠١٦ بالمقارنة بدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١٢
شكل (٤-٢)	وضع المكسيك بمؤشرات التنافس العالمي لعام ٢٠١٦ بالمقارنة بدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١٣
شكل (٤-٣)	وضع الامارات بمؤشرات التنافس العالمي لعام ٢٠١٦ بالمقارنة بدول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا	١١٤
شكل (٤-٤)	خريطة طبوغرافيا البرازيل	١١٥
شكل (٤-٥)	خريطة الأقاليم التخطيطية بالبرازيل	١١٦
شكل (٤-٦)	تطور حجم الإنتاج الصناعي مقارنة بالناتج المحلي للبرازيل بالمقارنة بالمتوسط العالمي	١٢٩
شكل (٤-٧)	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (٢٠٠٢: ٢٠١٣)	١٢٩
شكل (٤-٨)	أهم ١٠ وجهات للاستثمارات الأجنبية لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤ (بليون دولار)	١٣٠
شكل(٤- ٩)	نسبة التغير السنوي لحجم الصادرات والواردات السلعية للتجارة الخارجية للبرازيل(٢٠١٠: ٢٠١٤	١٣١
شكل (٤-١٠)	خريطة موقع المكسيك	١٣٣
شكل (٤-١١)	خريطة مناطق التنمية السياحية بالمكسيك	١٣٤
شكل (٤-١٢)	خريطة الموارد الطبيعية والتعدينية بالمكسيك	١٣٤
شكل (٤-١٣)	خريطة محور النافتا الدولي	١٣٦
شكل (٤-١٤)	خريطة موقع وحدة التنمية الاقتصادية مونتري على محور النافتا الدولي	١٣٩
شكل (٤- ١٥)	مشاركة الأنشطة بالناتج المحلي بعد إتفاقية نافتا (١٩٩٤: ٢٠١٢)	١٤١
شكل (٤-١٦)	مشاركة الأقاليم بالناتج المحلي بعد إتفاقية نافتا (١٩٩٤: ٢٠١٢)	١٤١

شكل (٤- ١٧)	تأثر نسب الواردات بأسعار الوقود للمكسيك مقارنة بنظيراتها من الدول المنافسة	١٤٢
شكل (٤- ١٨)	نسبة تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي (١٩٧٠ : ٢٠١٣)	١٤٢
شكل (٤- ١٩)	التغير السنوي لحجم الصادرات والواردات السلعية للتجارة الخارجية للمكسيك (٢٠١٢: ٢٠١٤)	١٤٣
شكل (٤- ٢٠)	خريطة موقع دبي بالنسبة لباقي الإمارات	١٤٥
شكل (٤-٢١)	مساهمة القطاعات المختلفة من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٤	١٤٨
شكل (٤-٢٢)	حجم الصادرات والواردات بين دبي ودول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بإجمالي التجارة الخارجية	١٥١
شكل (٤-٢٣)	خريطة موقع منطقة جبل على الاقتصادية بالنسبة لإمارة دبي	١٥٢
شكل (٤-٢٤)	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية ونموه السنوي للفترة (٢٠١٠: ٢٠١٤)	١٥٦
شكل (٤-٢٥)	تجارة دبي من السلع الرئيسية لعام ٢٠١٤	١٥٨
شكل (٤-٢٦)	التجارة الخارجية بالمناطق الحرة والمستودعات الجمركية بدبي في الفترة (٢٠١٠ :٢٠١٤)	١٥٨
شكل (٤-٢٧)	الدروس المستفادة من الدراسات النظرية والتحليلية للتطبيق على الصحراء الغربية	١٦٢
الفصل الخامس دراسة تحليلية لمقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية		
شكل (٥-١)	خريطة مقومات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية بجمهورية مصر العربية	١٦٤
شكل (٥-٢)	خريطة مواقع منخفضات الصحراء الغربية	١٦٥
شكل (٥-٣)	خريطة التكوينات الارضية للصحراء الغربية	١٦٦
شكل (٥-٤)	خريطة الظواهر الطبيعية المؤثرة على صلاحية الأراضي للتنمية بالصحراء الغربية	١٧٠
شكل (٥-٥)	خريطة أولويات التنمية طبقاً لصلاحية الأراضي بالصحراء الغربية	١٧٠
شكل (٥-٦)	خريطة مواقع المحميات الطبيعية بالصحراء الغربية	١٧٢
شكل (٥-٧)	خريطة مناطق توافر المياه بالصحراء الغربية	١٧٥
شكل (٥-٨)	خريطة مناطق توافر البترول والغاز الطبيعي بالصحراء الغربية	١٧٧
شكل (٥-٩)	خريطة المقومات المتاحة للطاقة الشمسية بالصحراء الغربية	١٧٧

شكل (٥-١٠)	خريطة المناطق المستهدفة لإنشاء مزارع الرياح بالصحراء الغربية	١٧٧
شكل (٥-١١)	خريطة الإمكانيات المتاحة للتنمية الصناعية بالصحراء الغربية	١٨٠
شكل (٥- ١٢)	خريطة الإمكانات المتاحة للتنمية السياحية	١٨٢
شكل (٥-١٣)	خريطة محاور التوسع الزراعي المستهدفة بالصحراء الغربية طبقاً لتوافر مصادر المياه	١٨٤
شكل (٥-١٤)	خريطة الملامح السكانية والعمرانية للتهيئة المكانية بالصحراء الغربية	١٨٧
شكل (٥-١٥)	خريطة لخطة التنمية المستهدفة للساحل الشمالي الغربي حتى عام ٢٠٥٢	١٩١
شكل (٥-١٦)	خريطة لخطة التنمية المستهدفة لسهل المنيا الغربي حتى عام ٢٠٥٢	١٩٢
شكل (٥-١٧)	خريطة لخطة التنمية المستهدفة لمنطقة بحيرة ناصر حتى عام	١٩٣
شكل (٥-١٨)	خريطة لخطة التنمية المستهدفة لنطاق الواحات والوادي الجديد حتى عام ٢٠٥٢	١٩٦
شكل (٥-١٩)	خريطة لفرص موارد الصحراء الغربية الاقتصادية في دعم التهيئة المكانية التنافسية	١٩٧
شكل (٥-٢٠)	مؤشر الحرمان البشري بالنطاقات المختلفة بالصحراء الغربية	٢٠١
شكل (٥-٢١)	ثقل مؤشرات تمكين المشروعات الصغيرة بالمناطق المختلفة بالصحراء الغربية	٢٠٣

الفصل السادس
منهجية التهيئة المكانية المقترحة لشبكة أنوية اقتصادية بالصحراء الغربية في ضوء التمايز الإيجابي للموارد المتاحة

شكل (٦-١)	خطوات التحليل العاملي وتفسير النتائج ببرنامج SPSS	٢٠٩
شكل (٦-٢)	خريطة النطاقات التنموية للصحراء الغربية طبقاً لتشابه الخصائص المكانية	٢١٢
شكل (٦-٣)	ثقل مؤشرات الدراسة بإختبار التحليل العاملي ببرنامج SPSS	٢١٩
شكل (٦-٤)	المتغيرات الخاصة بمؤشرات التهيئة المكانية التنافسية بإختبار التحليل العاملي SPSS	٢٢٠
شكل (٦-٥)	مساهمة النطاقات المختلفة بالصحراء الغربية في التأثير بمؤشر إمكانية المساهمة في عنقود صناعي بإختبار FACTOR SCORE	٢٢٢

شكل (٦-٦)	مساهمة النطاقات المختلفة بالصحراء الغربية في التأثير بمؤشر إمكانية التحول للعمالة التنافسية بإختبار FACTOR SCORE	٢٢٥
شكل (٦-٧)	مساهمة النطاقات المختلفة بالصحراء الغربية في التأثير بمؤشر تنافسية جذب الاستثمارات بإختبار FACTOR SCORE	٢٢٧
شكل (٦-٨)	مساهمة النطاقات المختلفة بالصحراء الغربية في التأثير بمؤشر تنافسية الامداد بالموارد الطبيعية بإختبار FACTOR SCORE	٢٢٩
شكل (٦-٩)	مساهمة النطاقات المختلفة بالصحراء الغربية في التأثير بمؤشر فرص جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بإختبار FACTOR SCORE	٢٣١
شكل (٦-١٠)	مساهمة النطاقات المختلفة بالصحراء الغربية في التأثير بمؤشر إمكانية تكوين منطقة لوجستية بإختبار FACTOR SCORE	٢٣٣
شكل (٦-١١)	خريطة فرص النطاقات المختلفة في التأثير بمؤشرات التهيئة المكانية	٢٣٤
شكل (٦-١٢)	مساهمة النطاقات المختلفة في دعم التهيئة المكانية للصحراء الغربية	٢٣٧
شكل (٦-١٣)	خريطة فرص التهيئة المكانية الداعمة لتكوين أنوية اقتصادية متخصصة بمنطقة الدراسة	٢٣٩
شكل (٦-١٤)	شبكة الأنوية الاقتصادية المتخصصة المقترحة للتهيئة المكانية بالصحراء الغربية	٢٤١

فهرس الجداول

الجدول	الموضوع	الصفحة
الفصل الأول تنمية الدول النامية في ضوء عوامل التهيئة المكانية الملائمة لجذب الاستثمارات		
جدول (١-١)	تحول سياسات التنمية طبقاً للتغيرات العالمية المحيطة	٧
جدول(١- ٢)	مقومات ومعوقات السياسات التنافسية	٩
جدول (١-٣)	الآثار الإيجابية والسلبية لتأثير التغيرات العالمية على تنمية الدول النامية	١٠
الفصل الثاني سياسات التنميةالإقليمية في مصر		
جدول (٢-١)	أهداف الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠	٤٤
جدول (٢-٢)	تصنيف مصر بين أهم الدول المنافسة (فرنسا - اليابان – بريطانيا – كندا) لتصدير بعض السلع التنافسية	٤٧
جدول (٢-٣)	توزيع الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل الحالية والمستهدفة حتى عام ٢٠٥٠ على أنحاء الجمهورية طبقاً للإمكانيات التنموية المتاحة	٥٢
جدول (٢-٤)	أسس توجيه التنمية العمرانية طبقاً للإمكانيات التنموية المتاحة	٥٣
جدول (٢- ٥)	بعض المؤشرات القياسية لبرامج التنمية الشاملة لمراحل المخطط المختلفة	٦١
جدول (٢-٦)	المقومات المتاحة لإنتاج السلع المصرية التنافسية بالأقاليم الصحراوية ومحافظات الصعيد	٧٠
الفصل الثالث دراسة تحليلية لقضايا التنمية في مصر بين المحلية والعالمية		
جدول (٣-١)	ملخص وضع مصر الاقتصادي حتى عام ٢٠١٦	٧٨
جدول (٣-٢)	دراسة تحليلية مقارنة لبعض قوانين الاستثمار في مصر وأثرها على التهيئة المكانية للمناطق المختلفة	٨٠
جدول (٣-٣)	دراسة تحليلية مقارنة بين إتفاقيات مصر مع الدول المتقدمة وتأثير ذلك على تهيئة المواقع مكانياً	٨٤
جدول (٣-٤)	حركة الاستثمارات من وإلى مصر في الفترة (٢٠١١: ٢٠١٥	٨٩
جدول(٣-٥)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة إلي مصر (٢٠٠٣: مايو ٢٠١٥) وأثرها على معدلات التوظيف	٩٠

جدول (٣-٦)	دراسة تحليلية مقارنة بين الأبعاد المكانية لملامح السياسات القومية وملامح السياسات الاستثمارية	٩٧
جدول (٣-٧)	أهم ١٠ شركات مستثمرة في مصر (٢٠٠٣: ٢٠١٥)	١٠٠
جدول (٣- ٨)	مشروعات وزارة الاستثمار المستهدفة بالمناطق المختلفة	١٠١
الفصل الرابع التجارب العالمية في التهيئة المكانية لتعمير مناطق صحراوية وتحقيق التنافس العالمي		
جدول (٤-١)	دراسة تحليلية لخطة التهيئة المكانية بالبرازيل وأهدافها	١١٨
جدول (٤-٢)	تحليل سياسات جذب الاستثمار بالبرازيل	١١٩
جدول (٤-٣)	دراسة تحليلية لدور العلاقات الخارجية الإيجابية في دعم التهيئة المكانية بالبرازيل	١٢٠
جدول (٤-٤)	عوامل التهيئة المكانية بالعاصمة الجديدة برازيليا بإقليم الوسط الغربي بالبرازيل وأثرها على التنمية الاقليمية	١٢٢
جدول (٤-٥)	عوامل التهيئة المكانية بخطة التهيئة المكانية (٢٠٠٣ : ٢٠١٠) بالبرازيل وأثرها على التنمية الاقليمية	١٢٥
جدول (٤-٦)	هيكل التجارة الخارجية للبرازيل لعام ٢٠١٥	١٣١
جدول (٤-٧)	دراسة تحليلية مقارنة بين الأبعاد المكانية لملامح السياسات القومية وملامح السياسات الاستثمارية بالبرازيل	١٣٢
جدول (٤- ٨)	تحليل سياسات جذب الاستثمار بالمكسيك	١٣٦
جدول (٤-٩)	دراسة تحليلية لدور العلاقات الخارجية الإيجابية في دعم التهيئة المكانية بالمكسيك	١٣٧
جدول (٤-١٠)	عوامل التهيئة المكانية بالوحدة الاقتصادية التنموية بإقليم مونتري بالمكسيك وأثرها على التنمية الاقليمية	١٣٩
جدول (٤-١١)	أهم اسواق الاستيراد والتصدير للتجارة الدولية بالمكسيك	١٤٣
جدول (٤-١٢)	دراسة تحليلية مقارنة بين الأبعاد المكانية لملامح السياسات القومية وملامح السياسات الاستثمارية بالمكسيك	١٤٤
جدول (٤- ١٣)	عوامل التهيئة المكانية للمناطق الصحراوية لتوطين أنشطة تنافسية	١٤٥
جدول (٤- ١٤)	السياسات التشريعية لجذب الاستثمارات للأنشطة الاقتصادية بدبي	١٤٩

جدول (٤-١٥)	دراسة تحليلية لدور العلاقات الخارجية الإيجابية في دعم التهيئة المكانية بدبي	١٥٠
جدول (٤-١٦)	عوامل التهيئة المكانية بالمنطقة الحرة اللوجستية بجبل على وأثرها على التنمية الاقليمية	١٥٣
جدول (٤-١٧)	أهم الدول المصدرة والمستوردة بدبي	١٥٨
جدول (٤-١٨)	دراسة تحليلية مقارنة بين الأبعاد المكانية لملامح السياسات القومية وملامح السياسات الاستثمارية بدبي	١٥٩
جدول (٤-١٩)	دراسة تحليلية مقارنة للتهيئة المكانية للتجارب محل الدراسة	١٦٠
الفصل الخامس دراسة تحليلية لمقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية		
جدول (٥-١)	مقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية على الجانب المؤسسي	١٦٨
جدول (٥-٢)	مقومات ومعوقات التنمية لقطاع البيئة بالصحراء الغربية	١٧٢
جدول (٥-٣)	مقومات ومعوقات الاتصال بالصحراء الغربية	١٧٣
جدول (٥-٤)	مقومات ومعوقات توفير المياه بالصحراء الغربية	١٧٤
جدول (٥-٥)	مقومات ومعوقات التهيئة المكانية لتوافر مصادر الطاقة بالصحراء الغربية	١٧٦
جدول (٥-٦)	مقومات ومعوقات التهيئة المكانية لقطاع الصناعة بالصحراء الغربية	١٧٩
جدول (٥-٧)	مقومات وتحديات التنمية السياحية بالصحراء الغربية	١٨١
جدول(٥-٨)	مقومات ومعوقات التهيئة المكانية لاقتصاد المعرفة بالصحراء الغربية	١٨٢
جدول (٥-٩)	مقومات ومعوقات التهيئة المكانية لقطاع الزارعة وإستصلاح الأراضي بالصحراء الغربية	١٨٣
جدول (٥-١٠)	الملامح السكانية والعمرانية للتهيئة المكانية بالصحراء الغربية	١٨٦
جدول (٥-١١)	الأبعاد المكانية المستهدفة لدعم التهيئة المكانية لتوطين المشروعات الكبرى بالصحراء الغربية	١٩٨
جدول (٥-١٢)	مؤشر الحرمان البشري للمناطق المختلفة للصحراء الغربية	٢٠٠
جدول (٥-١٣)	مؤشرات تمكين المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة	٢٠٢
جدول (٥-١٤)	مرتكزات التهيئة المكانية للصحراء الغربية مقارنة بباقي أنحاء الجمهورية في ضوء التغيرات العالمية المحيطة	٢٠٤

الفصل السادس
منهجية التهيئة المكانية المقترحة لشبكة أنوية اقتصادية بالصحراء الغربية في ضوء التمايز الإيجابي للموارد المتاحة

جدول (٦-١)	متغيرات التهيئة المكانية الخاصة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بأعداد السكان وقوة العمل والحالة التعلىمية	٢١٤
جدول (٦-٢)	متغيرات التهيئة المكانية الخاصة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بتوزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية	٢١٤
جدول (٦-٣)	متغيرات التهيئة المكانية الخاصة بالعوامل الاقتصادية لأنشطة الصناعة والتعدين والطاقة	٢١٥
جدول (٦-٤)	متغيرات التهيئة المكانية الخاصة بالعوامل الاقتصادية لأنشطة السياحة والوساطة المالية واقتصاد المعرفة والزراعة واستصلاح الأراضي والإنتاج السمكي	٢١٦
جدول (٦-٥)	متغيرات التهيئة المكانية الخاصة بعوامل الاتصال والبنية التحتية والعوامل التسويقية والاستثمارية والبيئية	٢١٧
جدول (٦-٦)	ثقل المتغيرات الخاصة بمؤشر إمكانية المشاركة في عنقود صناعي بإختبار FACTOR SCORE	٢٢١
جدول (٦-٧)	نسب المحافظات في التأثير بمؤشر إمكانية المساهمة في عنقود صناعي بإختبار FACTOR SCORE	٢٢٢
جدول (٦-٨)	ثقل المتغيرات الخاصة بمؤشر إمكانية التحول للعمالة التنافسية بإختبار FACTOR SCORE	٢٢٤
جدول (٦-٩)	نسب المحافظات في التأثير بمؤشر إمكانية التحول للعمالة التنافسية بإختبار FACTOR SCORE	٢٢٤
جدول (٦-١٠)	ثقل المتغيرات الخاصة بمؤشر تنافسية جذب الاستثمارات بإختبار FACTOR SCORE	٢٢٦
جدول (٦-١١)	نسب المحافظات في التأثير بمؤشر تنافسية جذب الاستثمارات بإختبار FACTOR SCORE	٢٢٦
جدول (٦-١٢)	ثقل المتغيرات الخاصة بمؤشر تنافسية الامداد بالموارد الطبيعية بإختبار FACTOR SCORE	٢٢٨
جدول (٦-١٣)	نسب المحافظات في التأثير بمؤشر تنافسية الامداد بالموارد الطبيعية بإختبار FACTOR SCORE	٢٢٩
جدول (٦-١٤)	ثقل المتغيرات الخاصة بمؤشر إمكانية جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بإختبار FACTOR SCORE	٢٣٠
جدول (٦-١٥)	نسب المحافظات في التأثير بمؤشر إمكانية جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بإختبار FACTOR SCORE	٢٣٠

جدول (٦-١٦)	ثقل المتغيرات الخاصة بمؤشر إمكانية تكوين منطقة لوجيستية بإختبار FACTOR SCORE	٢٣٢
جدول (٦-١٧)	نسب المحافظات في التأثير بمؤشر إمكانية تكوين منطقة لوجيستية بإختبار FACTOR SCORE	٢٣٢
جدول (٦-١٨)	ثقل مؤشرات التهيئة المكانية في دعم التنمية بالصحراء الغربية بإختبار FACTOR SCORE	٢٣٥
جدول (٦-١٩)	مساهمة النطاقات المختلفة في دعم التهيئة المكانية للصحراء الغربية بإختبار FACTOR SCORE	٢٣٧
جدول (٦-٢٠)	دراسة تحليلية لمقومات التهيئة المكانية ونمطها بالنطاقات المختلفة بالصحراء الغربية	٢٣٨
جدول (٦-٢١)	نطاقات التنمية المستهدفة لدعم التهيئة المكانية المستقبلية بمنطقة الدراسة	٢٤٠

الملخص العربي

ملخص البحث:-

يختص البحث بدراسة مؤشرات التهيئة المكانية الداعمة لبناء قاعدة تنافسية بالسوق العالمية؛ من خلال دراسة مقومات ومعوقات التهيئة المكانية بجمهورية مصر العربية؛ ودور إستراتيجيات التنمية الاقتصادية للدولة في جذب الاستثمارات ودخول إتفاقيات تجارية كأحد أهم حلول التنمية الاقتصادية للتكامل والإندماج في منظومة السوق العالمية والاقتصاد العالمي.

مع دراسة لمدى توافق هذه المؤشّرات أو تعارضها مع إستراتيجيات الدولة في بناء قاعدة اقتصادية تنافسيّة بإستغلال الموارد الاقتصاديّة المعطّلة بالأقاليم الصحراوية وبالتكامل مع وادي النيل والدلتا.

ويركز البحث علي تحليل فرص ومعوقات الموارد الاقتصادية بالصحراء الغربية كأكبر النطاقات المتاحة للتنمية والتعمير بجمهورية مصر العربية لتحقيق التنافس العالمي ووضع مصر علي خريطة العالم الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة عوامل التهيئة المكانية الخاصة بالجوانب التشريعية والمؤسسية والعمرانية والتسويقية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتم ذلك بمقارنة استراتيجيات و مؤشرات التهيئة المكانية للصحراء الغربية بجمهورية مصر العربية بمثيلاتها في مناطق أخرى منها علي سبيل المثال البرازيل و المكسيك ودبي، والتي هيأت مواقعها مكانيا وحققت تنافساً عالمياً بالإعتماد علي التهيئة المكانية للأقاليم الصحراوية.

وقد توصّل البحث إلى إستنتاج مرتكزات التهيئة المكانية للأقاليم الصحراوية الكاسدة، من خلال دراسة الامكانات والمحددات للأقاليم الصحراوية للتجارب السابقة، كما تبين بالبحث صلاحية موارد الصحراء الغربية لدعم مرتكزات التهيئة المكانية و الوصول لمؤشرات تنافسية بالسوق العالمية؛ من خلال دعم التهيئة المكانية غير التقليدية، التي تساهم في تكوين وحدات تنموية متخصصة صغيرة الحجم لتجنب المخاطرة وتسويق فرص استثمارية طبقاً للتوجهات المستقبلية للتهيئة المكانية لشبكة أنوية اقتصادية جاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية، بإستخدام التحليل المكاني ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical package for social sciences –spss) إصدار ٢٠ لكافة العوامل والمتغيرات الخاصة بالتهيئة المكانية والتي تم إستنتاجها من خلال الدراسة النظرية والتحليلية. .

المقدمة

المقدمة

أدت الظواهر الاقتصادية الحديثة (تحرر التجارة العالمية – تدفق الاستثمارات الخارجية – نقل وتطبيق التكنولوجيا – تطور نطاق الاستفادة من عوامل التنمية) في ظل العولمة والتكامل الاقتصادي إلى ظهور فجوه كبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية.
وتمثل مصر إحدى الدول النامية التي تعاني من المركزية الشديدة في التخطيط وضعف المؤسسات الاقتصادية غير القادرة على تهيئة المواقع مكانياً طبقاً للمزايا النسبية التنافسية للمناطق المختلفة بما يدعم اللامركزية وتنقل عوامل التنمية على المستوى القومي وإلى خارج الحدود القومية ، فبالرغم من موقعها الجغرافي المتميز وتعدد مواردها إلا أنها لم تظهر على خريطة العالم كرائدة لأي نشاط اقتصادي أو كمنافس قوي مستقطب للاستثمارات الخارجية طبقاً للمتغيرات العالمية المحيطة.
ونظراً لمشاكل المعمور الحالي من تضخم عمراني نتيجة للزيادة السكانية والتكدس السكاني في المدن ذات الحركة الاقتصادية، إتجهت خطط الدولة إلى تعمير المناطق النائية والصحراوية ، إلا إن التركيز على التنمية العمرانية من خلال إنشاء العديد من المدن الجديدة بدون قاعدة اقتصادية كأساس للتنمية الشاملة لم يساهم في تحقيق التنمية المنشودة.
كما تم مؤخراً طرح العديد من المشروعات القومية بأفكار متنوعة للتنمية وتم البدء في تنفيذ بعضها (مشروع الفرافرة – مشروع إنشاء محطة نووية بالضبعة - مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي - ممر التنمية والتعمير)، وتعددت الأفكار لدراسة حجم المشروعات وإختبار الأسلوب الأمثل لتنمية المناطق الصحراوية من خلال محاور التنمية أو مشروعات التوسع الزراعي وإستصلاح الأراضي أو نطاقات التنمية ذات الأولوية طبقاً للموارد الاقتصادية.
ومن ثم أصبحت التهيئة المكانية للمناطق الصحراوية ضرورة ملحة لتحقيق معايير التنمية المتوازنة بين السكان والمكان من خلال تحويل خريطة الموارد الطبيعية إلى خريطة استثمارية لتوطين أنشطة اقتصادية تنافسية طبقاً للتمايز الإيجابي للموارد المتاحة لتوفير فرص عمل جاذبة للاستثمارات والسكان وبالتالي تطوير إتجاهات ومعدلات التنمية.
ويعمل البحث على إختبار فرضية رئيسية وهى وجود تعارض بين متطلبات جذب الاستثمارات وخطط التنمية على المستوى القومي في تعمير مناطق نائيه جديده بالصحراء الغربية لإعادة رسم الخريطة السكانية بما يحقق الإتزان بين السكان والمكان، وإختبار فرضيات جزئية أخرى خاصة بإسلوب التنمية الداعم لتحقيق التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية.
ويعمل البحث على دراسة قابلية التهيئة المكانية للصحراء الغربية لإستقطاب الاستثمارات وتحقيق التكامل المكاني بين المعمور والـلا معمورو تشجيع الحراك السكاني وإعادة رسم الخريطة المصرية ، من خلال شبكة أنوية اقتصادية طبقاً للفرص الاستثمارية، من خلال مشروعات قومية قادرة على المنافسة في ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية المحيطة.

مجال وحدود البحث –

يختص البحث بمجال التنمية الاقليمية فيما يخص إقتصاديات العمران التي تتأثر بعدة محددات ونطاقات وهي :-
النطاق المحلي و المتمثل في التنسيق بين المناطق التنموية المختلفة وفرص الموارد الاقتصادية المتاحة في تحقيق التنمية.
النطاق الخارجي الخاص والمتمثل في سياسات وإستراتيجيات الدولة على المستويين القومي والإقليمي وما يحيط بذلك من أوضاع سياسية واقتصادية وعمرانية.
النطاق الخارجي العام والمتمثل في الظواهر الاقتصادية الحديثة (تحرر التجارة العالمية – تدفق الاستثمارات الخارجية – نقل وتطبيق التكنولوجيا - تطور نطاق الاستفادة من عوامل التنمية) والمؤثرة بكافة جوانبها في دعم التنافسية طبقاً للمتغيرات العالمية المحيطة.

ويختص البحث بدراسة الصحراء الغربية الممتدة من وادي النيل شرقاً إلى الحدود المصرية الليبية غرباً ومن ساحل البحر المتوسط شمالاً إلى الحدود المصرية السودانية جنوباً وقد تم إختيارها كأولوية أولي لتحويل خريطة الموارد الطبيعية إلى خريطة استثمارية، من خلال توطين أنشطة اقتصادية تنافسية تساهم في خلق كيانات عمرانية تشجع الحراك السكاني جهة الغرب للأسباب التالية :-

١- إتساع المسطحات المتاحة للتنمية وتنوعها فهي تحتوي على صحاري جافة وصحاري ساحلية، وتشغل ٦٨% من مساحة جمهورية مصر العربية.
٢- سهولة الحراك السكاني بما يحقق كفاءة سوق العمل، لأن دفع التنمية غرباً يسهل من إنتقال السكان وتعجيل التنمية لتوافر التجمعات العمرانية الرئيسية المولدة للزيادة السكانية بالجانب الغربي.
٣- وفرة الموارد الاقتصادية غير المستغلة لدعم بيئة الاقتصاد الكلي وتحقيق التهيئة المكانية للأنشطة المستهدفة لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية (الطاقة – السياحة – النقل واللوجستيات - الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات) مع وجود كميات من المياه الجوفية اللازمة للإستصلاح غرباً بطرق الري الحديثة .
٤- تعتبر أحد مناطق التنمية الحدودية ذات الأولوية لمواجهة التهديدات الحدودية الخارجية (الحدود الغربية الليبية – الحدود الجنوبية الغربية (السودان).

٥- الموقع الجغرافي المتميز وسط التدفقات التجارية، لتبادل الخبرات وتحسين فرص الإستعداد التكنولوجي والإبتكار بالتكامل مع دول الجوار.

مشكلة البحث:-

تتمثل المشكلة الرئيسية للبحث في غياب الرؤية الإستراتيجية للتهيئة المكانية للمناطق الصحراوية لجذب الاستثمارات طبقاً لتقييم الإمكانيات التنموية لمقومات التنمية والاستثمار بالمناطق المختلفة والمفاضلة فيما بينها وإختيار الأولى بالتنمية بإسلوب علمي دقيق، وتزامن ذلك مع التمسك بأساليب تقليدية للتنمية لا تحقق أي جدوى اقتصاديه منها على سبيل المثال:-

١- التركيز على التنمية العمرانية كأساس للتنمية الشاملة، بالرغم من أن العمران يجب أن يأتي كمتطلب للتنمية الاقتصادية بعد جذب العديد من الأنشطة والسكان.

٢- تمركز الاستثمارات في مدن متآخمة للوادي الضيق و في إمتدادات المدن الجديدة بالرغم من إنتشار الموارد الطبيعية بالمناطق الداخلية في نطاق البيئة الصحراوية.

٣- عدم الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تشغيل الأنشطة الاقتصادية بما يلاءم ظروف البيئة الطبيعية و عدم الإعتماد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من المصادر المتاحة.

٤- الإعتماد على التنمية الزراعية التقليدية في بيئة شديدة الفقر المائي ، و نقل المياه العذبه من وادي النيل لتعمير الصحراء بدلاً من استخدام الأساليب الحديثه وإدارة المياه في عملية الري و زراعة محاصيل خاصة ملائمة لطبيعية البيئة الصحراوية.

هدف البحث:-

يهدف البحث إلى دراسة كيفية تحقيق التهيئة المكانية التنافسية الجاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية، من خلال دراسة فرص المناطق المختلفة بنطاق الصحراء الغربية لدعم التهيئة المكانية ، وترجيح شبكة من الأنويه الاقتصادية المتخصصة و المتمايزة إيجابياً داخل الصحراء الغربية لإستقبال الاستثمارات بما يحقق أهداف وإستراتيجيات التنمية على المستوى القومي.

ويتم ذلك من خلال التحليل المكاني للموارد المتاحة بمنطقة الدراسة بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical package for social sciences –SPSS- إصدار ٢٠ ، لإختيار أفضل مواقع للتهيئة المكانية وتعيين النشاط الخاص بكل منطقة طبقاً للخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأفضلية الموارد المتاحة للتنافسية طبقاً للفرص التسويقية والاستثمارية.

تساؤلات البحث:-

يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية :-

١- ما هي أفضل سياسات التهيئة المكانية لتكوين إقليم اقتصادي بالصحراء الغربية ؟
٢- ما هي العوامل المحفزة والدافعة للتهيئة المكانية للصحراء الغربية لجذب السكان والأنشطة والاستثمارات ووضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية؟
٣- ما هي الخصائص المكانية لتكوين شبكة أنوية اقتصادية بالصحراء الغربية تحقق التكامل بين المعمور واللامعمور؟
٤- ما هي الأنشطة الاقتصادية الملائمة للأنوية الاقتصادية المقترحة بالصحراء الغربية حتى تميزها إيجابياً لجذب الاستثمارات ووضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية طبقاً للموارد المتاحة ؟

فرضيات البحث:

سوف يختبر البحث في مراحله المختلفة فرضية رئيسية خاصة بوجود تعارض بين متطلبات جذب الاستثمارات وخطط التنمية على المستوى القومي بصفه عامه والتهيئة المكانية لتعمير الصحراء الغربية بصفه خاصة، لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية طبقاً للفرص الاستثمارية المتاحة.

بليل أن موارد مصر المالية المحدودة سوف تضخ في الأقاليم الحضرية لتهيئتها مكانياً لإستقبال الاستثمارات التي تتجه إلى الأقاليم الحضرية المتسمة بأعلى تهيئه مكانيه وبشريه وتنظيميه على مستوي الدولة.
وهنا يأتي التعارض من تشجيع الهجرة الداخلية وإستقطاب الأنشطة والسكان وزيادة الفجوة بين الأقاليم، ومن ثم تظل المناطق الصحراوية المستهدفة للتنمية والأولى بالاستثمارات مهمشة من التنمية، لأنها أقل المناطق جذباً للموارد المالية المحلية.

وإختبار فرضيات فرعية أخرى مرتبطة بالفرضية الرئيسية خاصة بما يلي :-

١- مدى القدرة على دعم التنمية اللا حدودية على المستوى العالمي (متخطية الحدود القومية) بالتكامل مع دول الجوار لتحقيق التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية، ويتم ذلك من خلال مرحلتين للتنمية

المرحلة الاولي:- تركيز التنمية وتوجيه كافة الاستثمارات لمركز حضري مؤهل مكانياً لتكوين وحدة إقليمية قادرة على جذب الاستثمارات الخارجية ، تدعمها سياسات منفصلة عن باقي أنحاء الدولة ، تنجح في إيجاد شبكة علاقات عالمية تمكنها من المنافسة.
المرحلة الثانية:- تنمية مناطق أخرى بالدولة ،من خلال دورة رأس المال وزيادة الدخل القومي ، وهنا تعتمد تنمية الصحراء الغربية على الموارد المحلية للدولة .

٢- مدى القدرة على دعم التنمية الحدودية على المستوى القومي بالتكامل مع وادي النيل لتحقيق التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية ، من خلال نشر التنمية والوصول للمناطق الصحراوية، من خلال علاقة اقتصادية تبادلية المنفعة بين المعمور الحالي والمناطق التنموية الجديدة لتكوين إقليم اقتصادي متكامل قادر على إستقطاب الاستثمارات الخارجية طبقاً للموارد والإمكانيات التنافسية المتاحة ويتطلب ذلك :-

- ديناميكية تنقل عوامل التنمية من المناطق الجاذبة للاستثمارات إلى المناطق الصحراوية كأنوية اقتصادية مكملة للنشاط الاقتصادي طبقاً للتمايز الإيجابي للموارد المتاحة.
- إتباع سياسة التخطيط الشامل والتنفيذ التدريجي لمختلف عمليات التنمية.

منهجية البحث:-

تهدف المنهجية المتبعة في البحث إلى تحديد التوجهات المستقبلية للتهيئة المكانية لدفع التنمية للمناطق غير المأهولة غرباً في ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية المحيطة والتوجهات الاستثمارية العالمية ولهذا إعتمد البحث على المناهج الآتية:

المنهج الوصفي لدراسة المفاهيم الأساسية الخاصة بالبحث والمتعلقة بالظواهر الاقتصادية العالمية وتأثيرها على تغير معدلات وإتجاهات التنمية وعوامل التهيئة المكانية لتكوين أقاليم اقتصادية قادرة على جذب الاستثمارات الخارجية طبقاً للتغيرات العالمية المحيطة والسياسات الداعمة لذلك في ضوء تفاوت القدرة التنافسية بين الدول.

المنهج التحليلي المقارن لتحليل التوافق و التعارض بين الأبعاد المكانية المستهدفة للتنمية والأبعاد المكانية لتوطن الاستثمارات الخارجية المباشرة ، من خلال دراسة ومراجعة ملامح التهيئة المكانية طبقاً لخطط التنمية على المستوى القومي وملامح التهيئة المكانية طبقاً لسياسات الدولة لجذب الاستثمارات الخارجية (سياسة الدولة التشريعية المحفزة لجذب الاستثمارات وسياسات الدولة لعقد إتفاقيات للتكامل الاقليمي داعمة لجذب الاستثمارات) ومردود ذلك على مؤشرات التنافسية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية القومية

بالإضافة إلى تحليل التجارب الرائدة التي نجحت في التهيئة المكانية للمناطق الصحراوية بما يحقق إستقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة، لمقارنة الإستراتيجيات المتبعة بالتجارب الرائدة بالتجربة المصرية ، للتعرف على متطلبات التهيئة المكانية التي قد تساعد في تحسين الوضع الحالي وجذب الاستثمارات ودخول التنافس العالمي.

المنهج الإستكشافي الكيفي للتحليل المكاني وإستكشاف أنسب المناطق الصالحة للتهيئة المكانية بالصحراء الغربية لإنشاء شبكة أنوية اقتصادية متخصصة ومتميزة إيجابياً طبقاً للميزات النسبية التنافسية للموارد المتاحة لتنمية الصحراء الغربية ، من خلال إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical package for social sciences SPSS–إصدار ٢٠ .

هيكل البحث:

في إطار منهجية البحث الموضوعة إشتمل البحث على مراجعة نظرية ودراسة تحليلية و تطبيقية متضمنة ٦ فصول على النحو التالي:-

أولاً الدراسة النظرية؛ وتضمنت فصل واحد:

الفصل الاول :- عوامل التهيئة المكانية الملائمة لتحقيق التنافس العالمي للدول النامية
وتناول مناقشة لتأثير الظواهر الاقتصادية العالمية على التنمية في الدول النامية ودراسة مدى إمكانية تحقيق التنافس العالمي من خلال التهيئة المكانية لتوطين أنشطة اقتصادية ملائمة للطلب العالمي ، وفيه تم إستعراض السياسات المناسبة لتكوين الأقاليم الاقتصادية طبقاً لمستوي التهيئة المكانية بها والرؤى الإستراتيجية الموجهة لنطاقات تأثير الأنشطة الاقتصادية بما يحقق توسيع النطاق وتنقل عوامل التنمية وتحقيق التنافس العالمي.

ثانيا الدراسة التحليلية وتضمنت ثلاثة فصول :-

الفصل الثاني:- سياسات التنمية الإقليمية في مصر
وتناول دراسة سياسات التنمية الإقليمية في مصر ومدي تفاعلها مع المتغيرات العالمية المحيطة لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية، من خلال التهيئة المكانية لأنشطة اقتصادية تنافسية من خلال مناقشة مراحل تطور الفكر الاقتصادي الإستراتيجي القومي ومردود ذلك على التنمية الإقليمية والدراسات السابقة لإستراتيجيات التنمية العمرانية من ورقة أكتوبر ١٩٧٤ إلى المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية لمصر حتى عام ٢٠٥٢ لعام ٢٠١٤.

الفصل الثالث:- دراسة تحليلية لقضايا التنمية في مصر بين المحلية والعالمية
وتناول تحليل وضع مصر التنافسي بين دول العالم وتصنيف المنظمات الدولية لمصر عالمياً ومردود ذلك على إستراتيجيات التنمية من خلال رصد الملامح العامة للتهيئة المكانية طبقاً لخطط التنمية على المستوى القومي وطبقاً للسياسات الاستثمارية الخاصة بدراسة السياسات والتشريعات المحفزة لتدفق الاستثمارات وإتفاقيات مصر التجارية مع دول العالم ، وتقييم قدرة مصر التنافسية طبقاً للمؤشرات الخاصة بتطور معدلات الإنتاج الصناعي وأثره على الناتج المحلي وتدفق الاستثمارات الخارجية و معدلات مشاركة مصر في التجارة العالمية.
ومنه تم إستخلاص أوجه التوافق و التعارض بين ملامح التنمية على المستوى القومي وملامح السياسات الاستثمارية لجذب الاستثمارات، من خلال مراجعة مناطق توطن الاستثمارات ومقارنتها بالمناطق المستهدفة للتنمية.

الفصل الرابع:- التجارب العالمية في التهيئة المكانية لتعمير مناطق صحراوية وتحقيق التنافس العالمي

ويتناول هذا الفصل دراسة لمعايير إختيار مجموعة من التجارب العالمية طبقاً لتشابه خصائصها مع الوضع الراهن بجمهورية مصر العربية ، ومنها تم إختيار تجارب (البرازيل – المكسيك – دبي) والتي هيأت مواقعها مكانياً لتوطين أنشطة اقتصادية تنافسية جاذبة للاستثمارات بالأقاليم الصحراوية، مما مكنها من دخول التنافس العالمي ، وفيه تم إستخلاص نقاط القوي والضعف بهذه التجارب ومقارنتها بوضع مصر لدراسة المنهجيات المتبعة لدعم التهيئة المكانية لمصر بتعمير مناطق صحراوية ودخول التنافس العالمي .

ثالثا :- الدراسة التطبيقية وتضمنت فصلين :-

الفصل الخامس دراسة تحليلية لمقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية

ويتناول هذا الفصل عرض الدراسات السابقة لتنمية الصحراء الغربية وتحليل نقاط القوي والضعف بهذه التجارب، و تحليل مقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية ومدي قابليتها للتوافق مع الطلب العالمي وتحسين وضع مصر التنافسي من خلال الدروس المستفادة من التجارب العالمية السابق دراستها.

الفصل السادس :- منهجية التهيئة المكانية المقترحة لشبكة أنوية اقتصادية بالصحراء الغربية في ضوء التمايز الإيجابي للموارد المتاحة

يتناول هذا الفصل التحليل المكاني لنطاقات التنمية بالصحراء الغربية بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية – Statistical package for social sciences SPSS- إصدار ٢٠ ، لإختبار الفرضيات الخاصة بالبحث من خلال تحليل عوامل التهيئة المكانية بالصحراء الغربية وتقييم أثرها الإيجابي والسلبي على تكوين شبكة أنوية اقتصادية جاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية.

وأخيراً تم إستعراض أهم ما توصل اليه البحث من نتائج وتوصيات.

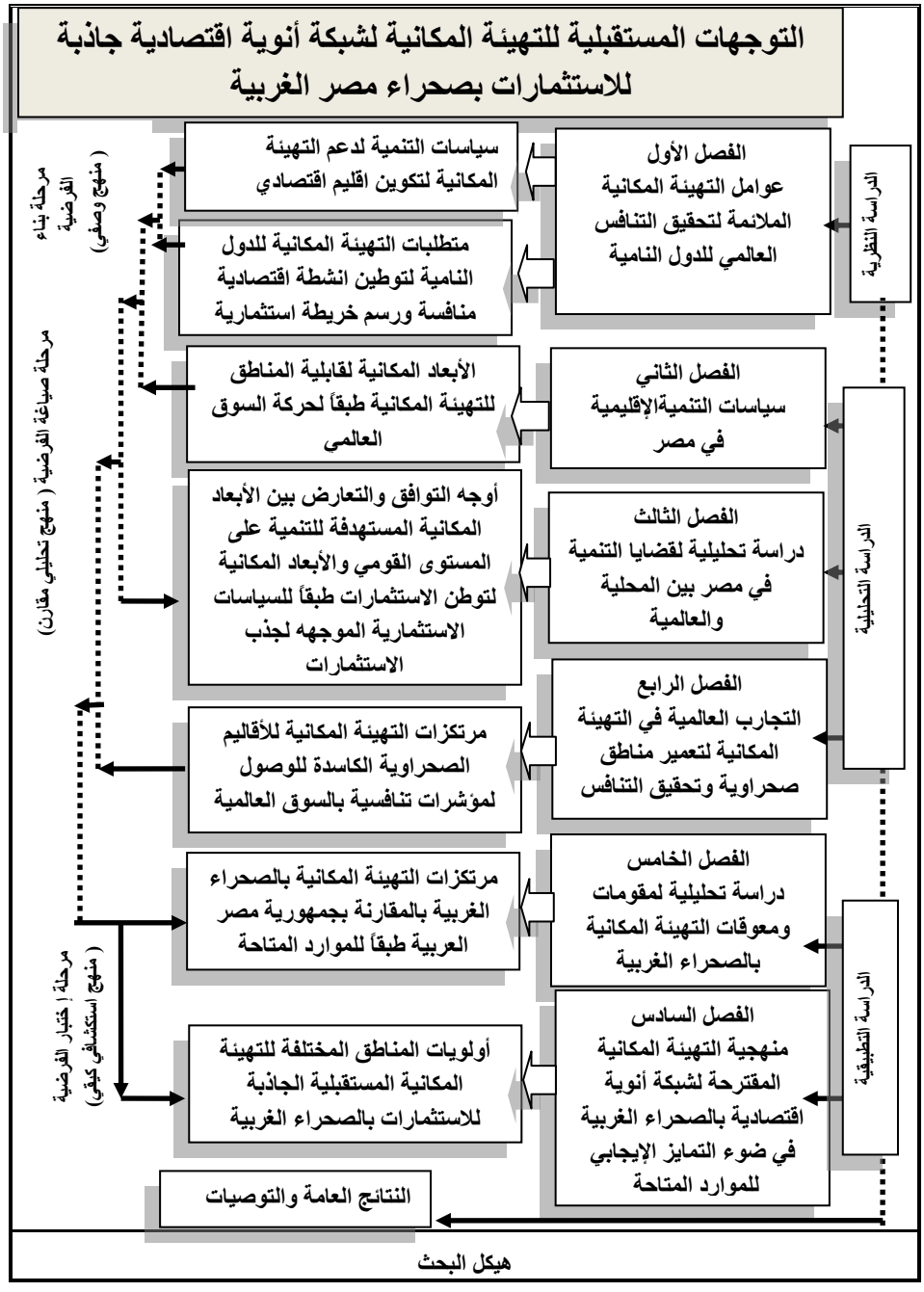
التوجهات المستقبلية للتهيئة المكانية لشبكة أنوية اقتصادية جاذبة للاستثمارات بصحراء مصر الغربية
الدراسة النظرية
الدراسة التحليلية
الدراسة التطبيقية
الفصل الأول عوامل التهيئة المكانية الملائمة لتحقيق التنافس العالمي للدول النامية
الفصل الثاني سياسات التنميةالإقليمية في مصر
الفصل الثالث دراسة تحليلية لقضايا التنمية في مصر بين المحلية والعالمية
الفصل الرابع التجارب العالمية في التهيئة المكانية لتعمير مناطق صحراوية وتحقيق التنافس
الفصل الخامس دراسة تحليلية لمقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية
الفصل السادس منهجية التهيئة المكانية المقترحة لشبكة أنوية اقتصادية بالصحراء الغربية في ضوء التمايز الإيجابي للموارد المتاحة
سياسات التنمية لدعم التهيئة المكانية لتكوين اقليم اقتصادي
متطلبات التهيئة المكانية للدول النامية لتوطين انشطة اقتصادية منافسة ورسم خريطة استثمارية
الأبعاد المكانية لقابلية المناطق للتهيئة المكانية طبقاً لحركة السوق العالمى
أوجه التوافق والتعارض بين الأبعاد المكانية المستهدفة للتنمية على المستوى القومي والأبعاد المكانية لتوطن الاستثمارات طبقاً للسياسات الاستثمارية الموجهه لجذب الاستثمارات
مرتكزات التهيئة المكانية للأقاليم الصحراوية الكاسدة للوصول لمؤشرات تنافسية بالسوق العالمية
مرتكزات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية بالمقارنة بجمهورية مصر العربية طبقاً للموارد المتاحة
أولويات المناطق المختلفة للتهيئة المكانية المستقبلية الجاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية
النتائج العامة والتوصيات
مرحلة بناء الفرضية (منهج وصفي)
مرحلة صياغة الفرضية (منهج تحليلي مقارن)
مرحلة اختبار الفرضية (منهج استكشافي كيفي)
هيكل البحث

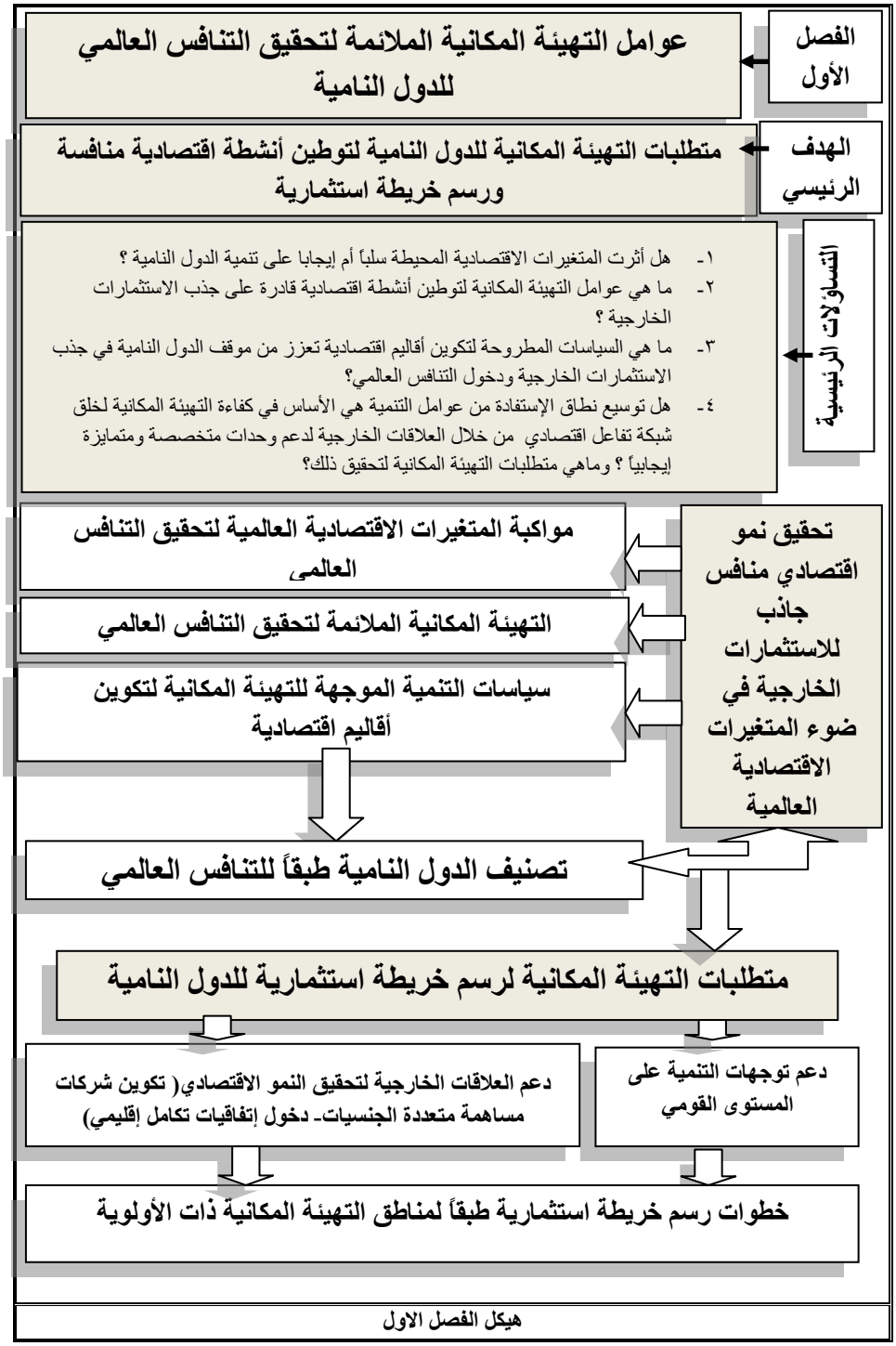

هيكل الفصل الاول

الفصل الأول: عوامل التهيئة المكانية الملائمة لتحقيق التنافس العالمي للدول النامية

في ضوء المتغيرات العالمية ومنها التطور التكنولوجي ظهر مفهوم الاقتصاد الحديث، وأصبحت أنشطة الاقتصاد العالمي { إقتصاد المعلومات - التجارة العالمية – أنشطة تداول رؤوس الأموال) موضع تنافس بين الدول، مما قسم العالم إلى دول مركزيه ودول شبه هامشية ودول هامشية، ويتوقف ذلك على حجم الاقتصاد بالدولة.

ومع التطور الاقتصادي أصبحت الحاجة ملحة لتوجيه سياسات التنمية لمواكبة المتغيرات العالمية المحيطة وتخطي الحدود القومية بما يناسب الإمكانيات المتاحة، من خلال تهيئة المواقع مكانياً لتوطين أنشطة اقتصادية تنافسية جاذبة للاستثمارات.

وفي ضوء التنافس العالمي والتفاوت بين الدول وعدم تكافؤ الفرص الاستثمارية، أصبحت العلاقات الخارجية بين الدول أحد أهم حلول التنمية الاقتصادية لجذب الاستثمارات الخارجية، وأصبح تنقل عوامل التنمية (الموارد الطبيعية والبشرية – الاستثمارات) من خلال العلاقات التبادلية الداخلية والخارجية ضرورة ملحة لتحقيق التهيئة المكانية للمواقع المختلفة، من خلال تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا وتطبيقها وجذب رؤوس الأموال للتغلب على الضغوط السكانية و الاقتصادية للدول وتحسين الاقتصاد القومي ودخول المنظومة العالمية.

وفي هذا الفصل سوف يتم مناقشة عوامل التهيئة المكانية الملائمة لتحقيق التنافس العالمي ودعم التنمية بالدول النامية من خلال:-

١- مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية المحيطة كأساس لتحقيق التنافس العالمي.
٢- تهيئة مواقعها مكانياً لتوطين أنشطة اقتصادية ذات قدرة تنافسية لجذب الاستثمارات طبقاً للسياسات المستهدفة لتكوين الأقاليم الاقتصادية والرؤى الاستراتيجية الموجهة لنطاقات تأثير الأنشطة الاقتصادية بما يحقق ديناميكية تنقل عوامل التنمية وتحقيق التنافس العالمي.
٣- السعي إلى تكوين علاقات تجارية خارجية مع الدول كأحد حلول التنمية الاقتصادية لتنقل الموارد وتدفق الاستثمارات.
٤- تلبية متطلبات التهيئة المكانية التنافسية لرسم خريطة استثمارية ودخول التنافس العالمي.

وبناءً على ما سبق يتم تقييم أوضاع الدول النامية وتحليل فرصها في الوصول للتنافس العالمي من خلال الإجابة على عدة تساؤلات وهي:-

١- هل أثرت المتغيرات الاقتصادية المحيطة سلباً أم إيجاباً على تنمية الدول النامية ؟
٢- ما هي عوامل التهيئة المكانية لتوطين أنشطة اقتصادية قادرة على جذب الاستثمارات الخارجية ؟
٣- ما هي السياسات المطروحة لتكوين أقاليم اقتصادية تعزز من موقف الدول النامية في جذب الاستثمارات الخارجية ودخول التنافس العالمي؟
٤- هل توسيع نطاق الإستفادة من عوامل التنمية هي الأساس في كفاءة التهيئة المكانية لخلق شبكة تفاعل اقتصادي من خلال العلاقات الخارجية لدعم وحدات متخصصة ومتمايزة إيجابياً ؟ وماهي متطلبات التهيئة المكانية لتحقيق ذلك؟

١-١ مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية لتحقيق التنافس العالمي

تتوقف قدرة الدول علي مواكبة المتغيرات الاقتصادية المحيطة في مدى الإدراك بقواعد المنافسة ومقومات ومعوقات الوصول لها، وسوف يدرس البحث المفاهيم الخاصة بالتنافسية والمتغيرات الاقتصادية العالمية وتأثير ذلك إيجاباً أو سلباً على دعم التنمية بالدول النامية.

١-١-١ مفهوم التنافسية

التنافسية هي القدرة اللازمة للأداء الوظيفي السليم للمجتمعات البشرية وما ينتج عنه من ضبط أداء هياكل المجتمع المتخصصة لتطويرها والنهوض بها.
وتم تعريفها بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي متطلبات السوق العالمية بما يحقق إستدامة الموارد والحفاظ عليها.
وبتطبيقها على أقاليم الدول نجد أنها قدرة الإقليم على تحقيق جودة الإنتاج وقدرته على التوظيف والربحية في ظل تعرضه لمنافسة خارجية على مستويات عالية من الكفاءة.
وبمعني آخر تتمثل في قدرة المؤسسات الاقتصادية على النجاح في الأسواق و توفير بيئة أعمال تسمح بتنقل عوامل الإنتاج مع تقليل فرص المخاطرة لإقامة المشروعات الاقتصادية.
وعلى مستوى الدولة الواحدة عرفت التنافسية بأنها القدرة على توفير تمايز إيجابي لتوطين نشاط اقتصادي متميز لتوفير فرص العمل والسلع والخدمات للسكان طبقاً للموارد المتاحة. [١]
ويتطلب تحقيق التنافسية تحقيق التوافق بين تحرير الأسواق من جهة وحماية الصناعات الناشئة ودعم المنتج المحلي من جهة أخرى، من خلال دعم اللامركزية وحماية المستهلك من الممارسات الإحتكارية التي تؤدي إلى زيادة الأسعار وقلة العرض وتحفيز الشركات على القيام بأبحاث لتطوير السلع وطرق الإنتاج.

[١] رشوان تحسين ناجي، علاقة التنافسية بجودة الحياة على المستويين الإقليمي والدولي (دراسة تحليلية إحصائية)، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٤

١-١-٢ المتغيرات الاقتصادية العالمية

تمثلت في المتغيرات الخاصة بتحرير التجارة العالمية وتدفق الاستثمارات ونقل وتطبيق التكنولوجيا وتوسيع نطاق الإستفادة من عوامل التنمية بما يلاءم التنافس العالمي.

١-١-٢-١ تحرير التجارة العالمية

يؤثر تحرير التجارة وعناصر الإنتاج على زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول نتيجة لتحسين إستغلال الموارد الطبيعية وإتساع أسواق التصدير، في حالة حساب التكاليف المحتملة للتكيف مع تحرير التجارة من زيادة الإستهلاك والطلب على السلع والإستغناء عن المنتج المحلي لزيادة العرض، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي على المدى البعيد لعدة أسباب وهي :-

١- التبادل التجاري في ضوء تحرير التجارة يتيح لكل دوله التخصص في إنتاج السلع الملائمة لمواردها بأقصى كميات ممكنة و بأقل تكلفة وعرضها في الأسواق العالمية المتخطية للحدود القومية و إستيراد ما تحتاجه من سلع أخرى.

٢- التفاعل بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي يؤدي إلى تراكم رأس المال على المدى البعيد، ولكن في حالة الاقتصاد المغلق يستقر النمو الاقتصادي عند مستوى معين لفترة ثم يتناقص تدريجياً مع تناقص رأس المال وقلة العائد، و لذلك تسعي الدول إلى إدارة مواردها و تبني سياسات تشجيعية لجذب الاستثمارات الخارجية إليها، لتحسين منتجاتها وبيعها في الأسواق العالمية، وبالتالي تزيد عائد رأس المال لصالح المستويين القومي والإقليمي.

٣- تحرير التجارة يزيد من حجم السوق، ويؤثر بالإيجاب على الإبتكار، مما يوجد علاقة إيجابية للنمو ناتجة عن المنافسة بين الدول على إنتاج سلعه عالمية قادرة على جذب الاستثمارات للدولة، وعلى الجانب الآخر فان زيادة تداول السلع قلل من إحتكار المنتجات. [١]

[١] World trade report (trade and development : recent trends and the role of the WTO) 2014

وبذلك أثر تحرر التجارة إيجاباً على التنمية، لزيادة مشاركة الدول في الأسواق العالمية، والإنضمام لإتفاقيات التجارة العالمية التي تؤهلها للمنافسة خارج الحدود القومية، مما ساهم في نقل التكنولوجيا وتداول المنتجات بأقل تكلفة.
بينما إنعكست مبادئ المنافسة بالسلب على إقتصاد العديد من الدول النامية في ضوء عدم تكافؤ الفرص للتنمية، وعدم قدرتها على تهيئة مواقعها مكانياً لجذب الاستثمارات الخارجية كما هو موضح بالشكل (١-١).

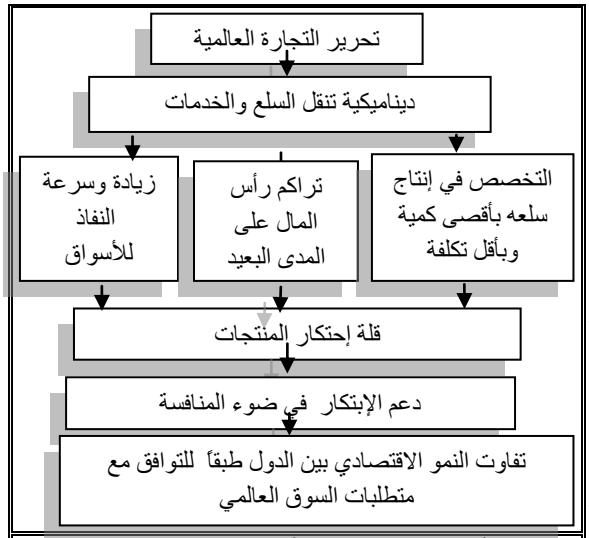

شكل(١-١) أثر تحرير التجارة العالمية على النمو الاقتصادي بين الدول
World trade report (trade and development : recent trends and the role of the WTO) 2014

١-١-٢-٢ تدفق الاستثمارات

في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة تحررت الاستثمارات، وأصبح هدف الدول تغيير الاقتصاد الداخلي بما يحسن فرصها في جذب الاستثمارات الخارجية لتحسين خدماتها وتحقيق متطلباتها القومية ودفع عجلة التنمية والمشاركة في المنظومة العالمية.

وتتمثل الاستثمارات في:-

أ- استثمارات مباشرة: وهي عبارة عن تحويلات مالية تأتي من الخارج بهدف إقامة مشروع إنتاجي أو تسويقي أو إداري بما لا تقل فيه نسبة الدولة المستقبلة للاستثمارات عن ١٠%، وفيه يحق للمستثمر الخارجي تملك جزء من المشروع أو المشروع بالكامل حسب الاتفاق المبرم، ورقابة المشروع طبقاً لنسبة الملكية به[١]، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر مايلي :-

- استثمارات ثابتة (مصانع، الآلات).
- استثمارات في المخزون (مواد خام- منتجات نهائية).
- استثمارات عقارية.

وتتنوع الدوافع وراء تدفق الاستثمارات المباشرة علي النحو التالي:-

- استثمارات باحثه عن الأسواق لخدمة السوق المحلي للدولة المضيفة والتقليل من بعض تكاليف النقل والرسوم الجمركية التي تمنحها الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الخارجية، وتعتبر هذه الاستثمارات بديل عن العمليات التصديرية، حيث تقوم الشركة الأم بإنشاء وحدات إنتاجية تابعة في البلد المضيف لإنتاج نفس سلع وخدمات المقر الرئيسي.

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد ١٧٧- إبريل ٢٠٠٢.

- استثمارات باحثه عن الموارد الطبيعية و تتجه أغلبها إلى قطاع البترول والصناعات الإستخراجية للإستفادة من الموارد الطبيعية بالدول المضيفة.
- استثمارات باحثه عن الكفاءة، من خلال تحويل جزء من خطوط الإنتاج لدول مضيفة للإستفاده من مقومات التنميه بها من خامات ومعدات و «الخامات، عمالة ، وفيها تقوم الشركة الأم بتوزيع مراحل الإنتاج على دول مضيفة مختلفة، وتجمع بالدولة الأم كمنتج نهائي ويعتبر ذلك مكمل للتبادل التجاري بين الدول.[١]

ب- استثمارات غير مباشرة وتتمثل في الاستثمار في الأوراق المالية في هيئة قروض أو شراء سندات حكومية خاصة أو شراء أسهم.

وتتنوع الاستثمارات :-

- من حيث الشكل إلى استثمارات عينية تستخدم السلع والخدمات في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقة الإنتاجية الموجودة أو تجديدها، واستثمارات نقدية في إقراض الدول مبالغ مالية لتحسين طاقتها الإنتاجية.
- من حيث عمر الاستثمار (قصير الأجل- طويل الأجل).
- ومن حيث سرعة ظهور العائد (ذو العائد السريع- ذو العائد البطيء).
- من حيث طبيعة الاستثمار (مالي- بشري).[٢]

وتختلف فرص الدول (المتقدمة – النامية) في جذب الاستثمارات طبقاً لقدرتها على توفير مناخ ملائم للاستثمار، وهو كافة الإمكانيات المتاحة للدولة لتكون جاذبة للاستثمارات إستناداً على مؤشرات وبيانات قابلة للقياس وفق إسلوب كمي يراعي القواعد الأساسية المعتمدة في هذا المجال التي على أساسها يتم إتخاذ قرار الاستثمار[٣].
وعرفته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه " مجمل الأوضاع التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية، وهذه الأوضاع عادةً ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجاباً أو سلباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له"[٤].
وجاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية[٥] بأنه " مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد الحوافز الاستثمارية وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال وتوفر فرص العمل".
وبالتالي تضاءلت فرص الدول النامية في جذب الاستثمارات لإعتماد اقتصادها على الصناعات الأولية، في حين تتدفق الاستثمارات المباشرة إلى الصناعات المتطورة.

[١] ريم عبد الحليم، خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، نظرة جغرافية قطاعية، ورقة بحثية، مجلة رؤية تركية، عام٢٠١٢.
[٢] ابتهال احمد عبد المعطي، العولمة واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠٠٢
[٣] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد ١٧٧- إبريل ٢٠٠٢.
[٤] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- المرجع السابق
[٥] الأمم المتحدة- تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام ٢٠٠٥م- ص١٢٠.

ونتج عن ذلك ممارسة التوزيع غير العادل للاستثمارات الموجهة القائمة على المنافسة والتي أثرت بالسلب على العديد من الدول النامية غير القادرة على التطوير، حيث زادت مديونياتها وأدى ذلك إلى إنخفاض حجم عائدها التصديري للموازنة بين المديونيات الخارجية والمتطلبات الداخلية.

١-١-٢-٣ نقل وتطبيق التكنولوجيا

أدخل الاقتصاد العالمي التكنولوجيا كعنصر أساسي لتطوير كافة الأنشطة الاقتصادية، وتتمثل الإمكانيات التكنولوجية للدولة على أنها القدرة على إستخدام المعارف التكنولوجية والمهارات المتوفرة لدى رأس المال البشري وحجم ونوعية رأس المال المادي المتاح بالاقتصاد وتختلف من دولة لأخرى طبقاً لمواكبة المتغيرات الاقتصادية المحيطة.
وتنقسم التكنولوجيا إلى تكنولوجيا الصناعات التقليدية (الصناعات الكيميائية – صناعات الحديد والصلب - صناعات البتر وكيميائية – صناعات الغزل والنسيج -..... الخ) وتكنولوجيا الصناعات المتقدمة المستندة إلى العلوم الحديثة وتطبيقاتها (تكنولوجيا الإلكترونيات والإتصالات– تكنولوجيا الفضاء– تكنولوجيا الليزر والألياف البصرية -.. الخ).
ومن ثم أصبحت التكنولوجيا التقليدية المنخفضة العائد الاقتصادي غير ملائمة لتغيرات الهيكل الاقتصادي والتحول الصناعي لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة مما تسبب في إرتفاع نسب البطالة والتوزيع غير العادل للدخل وزيادة الفقر بالدول النامية.
وتتأثر الإمكانيات التكنولوجية للدولة بالعديد من العوامل وأهمها ما يلي :-[١]
١- حجم الموارد المتاحة ودرجة الكفاءة الاقتصادية في إستخدام تلك الموارد والربط بينها.
٢- توطن التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في المعدات الصناعية والمهارات البشرية المتاحة والخبرات المكتسبة بالتعليم والتدريب.
٣- حجم التشابكات الاقتصادية بين القطاعات المختلفة وما يتولد عنها من سرعة لإنتشار وتطبيق التكنولوجيا.
٤- حجم القيود الاقتصادية المتمثلة في كفاءة النظم المالية والنظم المحفزة للإبتكار والقدرة على الإندماج في المنظومة العالمية من خلال حجم التجارة ونوعيتها ونوعية المؤسسات الداعمة للتنافسية.
ومع التطور و تفعيل أساليب نقل وتطبيق التكنولوجيا لدخول التنافس العالمي، إختلفت درجات الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والآليات المرتبطة بالدول، حيث سعت الدول المتقدمة إلى الريادة والاستثمار في أنشطة البحث والإبتكار ومن ثم قلة فرص العمل للعمالة المحلية، في حين إهتمت الدول النامية بتطوير متطلباتها الأساسية بنقل وتطبيق وتقليد التكنولوجيا الواردة من الدول المتقدمة.

[١] محمد سيد أبو السعود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد ٩٥، ٢٠١٠

وفي ضوء محدودية الموارد بالدول النامية تظل التنمية قطاعية أحادية النشاط و تتضاءل فرص الدول النامية في التفاعل مع ديناميكية التغير السريع للتكنولوجيا المتطورة القائمة على المعرفة، ويتطلب ذلك إتباع تقسيم جديد وتطوير شامل للهيكل الداخلي للدول النامية بما يلاءم المتغيرات العالمية.

١-١-٢-٤ توسيع نطاق الإستفادة من عوامل التنمية

مع التطور الاقتصادي الهائل للدول المتقدمة تحولت سياسات التنمية من الذاتية إلى التبادلية وتطورت بما يواكب التغيرات العالمية، وتم طرح نظريات عديدة لتوسيع نطاق الإستفادة من عوامل التنمية للتحول من التبعية إلى التبادلية، ورصدت نظريات التنمية طرق التحول إلى العالمية وتم تلخيص ذلك في الجدول التالي-

جدول (١-١) تحول سياسات التنمية طبقاً للتغيرات العالمية المحيطة

	التنمية الذاتية	التنمية التبادلية
هدفها	سد إحتياجات الدول من خلال تصدير المواد الخام مقابل رؤوس أموال تساهم في تنشيط الاقتصاد الداخلي وتحفز التنمية	التغلب على سيطرة الدول الكبرى وإحتكار عوامل التنمية من خلال تدفق عوامل التنمية بين أجزاء العالم، من خلال تحرر الاقتصاد و التجارة الخارجية
مستوياتها	تعتمد على إقليم الدولة كمحرك للتنمية من خلال تدرج التنمية الحدودية بين المستوى القومي والإقليمي والمحلي للتنمية.	تعتمد على علاقات تبادلية رأسية لا حدودية لتبادل عوامل التنمية والتكنولوجيا من خلال المستوى العالمي والمستوى الإقليمي الأكبر والمستوى القومي ثم الوحدات الإقليمية داخل الدولة الواحدة (وحدات إقليمية اقتصادية ذات طبيعة خاصة قادرة على المنافسة العالمية)، وعلاقات تبادلية أفقية داخلية متمثلة في الوحدات التنموية بالمستوى القومي والإقليمي والمحلي
نتائج تطبيقها	١- إستقطاب التنمية من الدول المتقدمة وزيادة فقر الدول النامية لعجزها عن التصدي للمشكلات الداخلية ومواكبة التنمية. ٢-معظم العلاقات تبادلية بين الدول المصدرة والمستوردة للمواد الخام نتج عنها تبعية اقتصادية محصورة في نشاط اقتصادي محدد، وتوقفت درجة التبعية على حجم اقتصاد الدول ومدى توافر المواد الخام بها. ٣-عدم الإتزان بين أقاليم الدولة وإستقطاب التنمية والاستثمارات لصالح المدن الكبرى التي شجعت الهجرة العشوائية بحثاً عن سبل معيشية أفضل .	١-توسيع النطاق العالمي ٢-التنقل السريع لعوامل التنمية وزيادة التنافس العالمي ٣-أثرت بالإيجاب على الدول القادرة على تهيئة مواقعها مكانياً وتحسين الإستفادة من مواردها لتحقيق التنافس العالمي. ٤- أثرت بالسلب على الدول التي تسعي إلى تراكم الاستثمارات بالدولة دون السعي لتهيئة مواقعها مكانياً وتطوير الهيكل الاقتصادي القائم بما يلاءم التغيرات المحيطة.
من تجميع الباحثة بالإعتماد على ابتهال احمد عبد المعطي، العولمة واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠٠٢		

ونتيجة لما سبق وجب التحول من الذاتية التي أحدثت طفرة للدول المتقدمة على حساب الدول النامية التي أصبحت في معزل عن التنمية العالمية إلى التنمية التبادلية التي أدت إلى توسيع النطاق العالمي وسرعة تحول أدوار الدول في المنظومة الدولية نتيجة لتنقل عوامل التنمية وتم تحليل ذلك من خلال عدة نظريات وأشهرها نظرية النظام الاقتصادي العالمي. [1]

- **نظرية النظام الاقتصادي العالمي:-**

إعتمدت النظرية على تحليل أدوار الدول في المنظومة الاقتصادية العالمية بناءً على:-
١- الوظيفة (الأنشطة الرائدة بالمدينة وحجم التبادلات التجارية)
٢- التغير في تقسيم العمالة ونظم الإنتاج (إمكانية التحول من الأنشطة كثيفة العمالة إلى الأنشطة المعتمدة على العمالة الفنية الماهرة طبقاً للوظيفة ونظم الإنتاج المتبعة)
٣- التكنولوجيا المستخدمة وتأثيرها على معدلات الإنتاج ومستوى التصنيع
٤- مدى تمركز الاستثمارات الخارجية (بناءً على إمكانيات الموقع الاقتصادية الجاذبة للاستثمار وعوامل التهيئة المكانية لذلك (عمالة متميزة منخفضة الأجور – موارد طبيعية - مؤسسات وهيئات تقدم تسهيلات معينة لجذب الاستثمارات).)
٥- الخصائص السكانية (الهجرة و مؤثرات الحراك السكاني ومستوى التحضر وتأثيره على الدخل ومستوى المعيشة).

وخلصت النظرية إلى تقسيم الدول في المنظومة العالمية لثلاثة أنماط وهي:-

-دول المركز وهي الدول الرائدة اقتصاديا لتميزها بتكنولوجيا متقدمة ساهمت في تطور الصناعات (دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان).

-دول الأطراف وهي الدول ضعيفة النمو الاقتصادي والتابعة لدول المركز، لهامشية إنتاجها وإعتماد صادراتها على التكنولوجيا المنخفضة، علاوة على مشكلاتها الداخلية (إرتفاع معدلات الفقر – التكدس السكاني – المشكلات البيئية – مشكلات الإتصال والبينية التحتية)، وتشمل الدول الأقل نمواً في أمريكا الجنوبية وإفريقيا وآسيا.

-دول الوسط تحتل ترتيب متوسط في التدرج الهرمي للاقتصاد العالمي لتمتعها بمميزات توطن عالية تمكنها من جذب الاستثمارات المباشرة من دول المركز، فهي الدول التابعة لدول المركز والمصدرة لدول الأطراف مقابل الحصول على المواد الأولية بها.

[1] ابتهال احمد عبد المعطي، العولمة واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠٠٢

و بالرغم من إعتماد معدلات التصنيع بها على العمالة الكثيفة وليس البحث والتطوير، إلا إنها تحاول تطور من وضعها بالإهتمام بتطوير التعليم و التكنولوجيا التي تجلبها من دول المركز، وتضم دول الشرق الأوسط ودول من أمريكا الجنوبية وآسيا. وخلصت النظرية إلى ديناميكية التغير في ترتيب الدول وأوضاعها، لإنضمام العديد من الدول(الوسط والأطراف) إلى إتفاقيات تكامل إقليمي مع الدول المتقدمة، وإنعكس ذلك على جذب الاستثمارات الخارجية ونقل التكنولوجيا والتحسن المستمر لوضع العديد من الدول.[1]

١-١-٣ مقومات ومعوقات المتغيرات الاقتصادية العالمية للتنافس بالدول النامية

تمتلك الدول مقومات داعمة لتحقيق التنافس العالمي ومعوقات تعرقل تنافسيتها كما هو موضح بالجدول رقم (١-٢)

جدول (١- ٢) مقومات ومعوقات السياسات التنافسية

مقومات السياسات التنافسية	معوقات السياسات التنافسية
١- كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد ٢- تحفيز الإبداع والإبتكار للتحول إلى صناعات المعرفة ٣- تحسين مستوى الإنتاجية لتحسين مستوى معيشة المستخدمين ٤- خفض الأسعار وتميز المنتج لدعم التنافس من خلال الأسواق الدولية ٤- الشراكة بين القطاعين العام والخاص ٥- الاستثمار من خلال رأس المال البشري ٧- التخصص الصناعي والتوجه نحو سلعة ديناميكية يزيد عليها الطلب العالمي.	١- تدني البنية التحتية التي تتسبب في زيادة تكلفة المنتجات لزيادة تكلفة النقل والتوريد. ٢- عدم ملائمة بيئة أداء الأعمال (كل ما يتعلق بإجراءات تنفيذ المشروعات وتوفير مصادر التمويل من تراخيص و ضرائب وجمارك و قروض والتدخل المفرط من الحكومة في النشاط الاقتصادي
صالح العصفور، سياسات التنافسية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ١١٥، يوليو ٢٠١٢	

وفي ضوء تأثيرات المتغيرات الاقتصادية العالمية على تحقيق التنافس العالمي للدول النامية، تم حصر إيجابيات وسلبيات تلك المتغيرات على الدول النامية في الجدول رقم (١-٣) :-

[1] مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار إتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الاستراتيجية القومية (الحالة المصرية كنموذج ابتداء من الألفية الثالثة)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، ٢٠٠٩

جدول (١-٣) الآثار الإيجابية والسلبية لتأثير التغيرات العالمية على تنمية الدول النامية

الظـــــــاهرة الاقتصادية	إيجابياتها	سلبياتها على الدول النامية
تحرير التجارة العالمية	١- تساهم في زيادة النمو الاقتصادي من خلال تداول المنتجات والتكنولوجيا ودخول الأسواق العالمية بأقل تكلفة. ٢- تعمل على زيادة المنافسة بين الدول في النظام العالمي و تشجع تبادل المنفعة داخل الدولة الواحدة وتحد من الإحتكارات المحلية للأنشطة والموارد. ٣- زيادة حجم السوق تؤثر إيجاباً علي الإبتكار والمعرفه و تساهم في نمو الأنشطة الاقتصادية وزيادة الصادرات وغزو الأسواق العالمية في ضوء تحرير التجارة.	١- إدخال أنماط جديدة للاستهلاك قد يتسبب في زيادة الواردات. ٢-عدم تكافؤ الفرص للتنمية وجذب الاستثمارات الخارجية لتطوير منتجات قادرة على المنافسة، مما يترتب عليه إحتكار المنتجات بالأسواق المحلية لصالح الشركات الكبرى
تدفق الاستثمارات	١- توفر التمويل والاستثمارات الخارجية يزيد من كفاءة إستغلال الموارد المحلية وتشغيل موارد كانت عاطلة وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. ٣- جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة يساهم في نقل التكنولوجيا و تدريب العمالة الوطنية وإنتاج سلع ذات مواصفات عالمية وإكتساب المهارات وتبادل المعرفة.	١- في بعض الأحوال تشكل الاستثمارات الخارجية عبء على الدول النامية غير القادرة على دفع فوائد التمويل الخارجي ومقابل براءات الإختراع والمعونات الفنية وتحمل تكاليف نقل التكنولوجيا. ٢- تضاؤل فرص الدول النامية في جذب الاستثمارات غير القادرة على التطوير، لإعتماد اقتصادها على الصناعات الأولية، في حين تتدفق الاستثمارات المباشرة إلى الصناعات المتطورة.
نقل وتطبيق التكنولوجيا	تبادل التكنولوجيا يساهم في تطوير الأنشطة الاقتصادية كأساس لمواكبة تطورات الهيكل الاقتصادي والتحول الصناعي لجذب الاستثمارات الخارجية وتحقيق التنافس العالمي بتطوير متطلباتها الأساسية بنقل وتطبيق وتقليد التكنولوجيا الواردة من الدول المتقدمة.	١-في حالة إستخدام مشروعات معتمده على أساليب تكنولوجية متقدمة تتضاءل فرص العمل للعمالة المحلية ٢-التلوث البيئي الناتج عن النفايات المتولدة ٣- تتضاءل فرص الدول النامية في التفاعل مع ديناميكية التغير السريع للتكنولوجيا المتطورة القائمة على المعرفة
توسيع النطاق العالمي وديناميكية تنقل عوامل التنمية	١- تتغلب على سيطرة الدول الكبرى وإحتكار عوامل التنمية ٢- تعطي فرصة للدول النامية لدخول التنافس العالمي ٣-تساهم في تحسين الإستفادة من الموارد الطبيعية وجذب الاستثمارات الخارجية لدول الوسط القادرة على تحسين أوضاعها الداخلية وتهيئة مواقعها مكانيا	تزيد من هامشية دول الأطراف المعتمدة على تحفيز اقتصادها من خلال التنمية الذاتية و تصدير المواد الخام الأولية لعدم قدرتها على مواكبة التغيرات العالمية وتحسين أوضاعها الداخلية

من عمل الباحثه بالإعتماد على كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٣

ومما سبق نستنتج أن:-

١- الإعتماد على قوى خارجية مانحة للاستثمارات دون تطوير الهيكل الداخلي لاقتصاديات الدول وتهيئتها مكانياً لإستقبال الاستثمارات يؤدي إلى النمو الاقتصادي على المدى القريب فقط، وعجز الدول على المدى البعيد عن التوافق مع الأعباء المالية الناتجة عن تراكم المديونيات الخارجية.

٢- يتوقف تأثير الظواهر الاقتصادية العالمية بالسلب والإيجاب على تنمية الدول النامية، طبقاً لقدرة الدول النامية على تحقيق التهيئة المكانية لمواقعها وإختيار المجالات التنموية الجاذبة للاستثمارات والمتوافقة مع السياسات القومية المتبعة بالدول.

٣- مثلت الحدود التنموية (نطاقات تأثير الأنشطة الاقتصادية) المنتج النهائي للنشاط الاقتصادي الناتج عن العلاقة بين قدرة المؤسسات الاقتصادية في تطبيق تكنولوجيا حديثة تدير الموارد بكفاءة لصالح التنمية القومية وقادرة على التنافس عالمياً.

وعرفت في الاقتصاد الحديث بمفهوم الأقاليم الاقتصادية وتم تعريفها على إنها نطاق التفاعل بين الحيز المكاني للتنمية والنشاط الاقتصادي والمؤسسة المسئولة عن إدارة العلاقات الاقتصادية.

وتختلف خصائص كل إقليم باختلاف الإمكانيات المتاحة والرؤى الاستراتيجية الموجهة للتنمية وطموحاته في تحقيق تنمية حدودية على المستوى القومي أم تنمية لا حدودية على المستوى العالمي.

ومن ثم إنتهجت العديد من الدول النامية بعض السبل لتحقيق التنافس العالمي والتواؤم مع إيجابيات المتغيرات الاقتصادية العالمية والتغلب على سلبياتها من خلال :-

١- تهيئة مواقعها مكانياً ودعم اللامركزية لتوطين أنشطة اقتصادية ذات قدرة تنافسية لجذب الاستثمارات الخارجية.
٢- إختيار مستوى التهيئة المكانية وجذب الاستثمارات بما يوافق السياسات المستهدفة لتكوين أقاليم اقتصادية والرؤى الاستراتيجية الموجهة لنطاقات تأثير الأنشطة الاقتصادية بما يحقق ديناميكية تنقل عوامل التنمية وتحقيق التنافس العالمي.
٣- السعي إلى تكوين علاقات تجارية خارجية مع الدول كأحد حلول التنمية الاقتصادية لتنقل الموارد وتدفق الاستثمارات، من خلال الشركات المساهمة متعددة الجنسيات وإتفاقيات التكامل الإقليمي.

وسوف يدرس البحث العناصر الرئيسية للتهيئة المكانية لتوطين أنشطة اقتصادية منافسة، ودور سياسات التنمية لدعم تكوين أقاليم اقتصادية واسعة النطاق جاذبة للاستثمارات.

١-٢ التهيئة المكانية الملائمة لتحقيق التنافس العالمي

تصنف قدرة الدول على التنافس العالمي طبقاً لدورها في التأثير بالسوق العالمية من خلال تعاملاتها الخارجية وتدفق الاستثمارات منها وإليها، وتعتبر التهيئة المكانية أحد الأساليب الداعمة لتوطين وتوزيع الأنشطة الاقتصادية مما يؤثر على النمو الاقتصادي وقدرة الدول على المنافسة، وسوف يعرض البحث أهم المفاهيم المتعلقة بالتهيئة المكانية.

١-٢-١ مفهوم التهيئة المكانية

تبدأ أساساً بالبنية الأساسية ، وتشمل توطين أنشطة اقتصادية جاذبة للسكان والاستثمارات وملائمة للطلب العالمي طبقاً للموارد المتاحة [أهمية الموقع استراتيجياً – وفرة الموارد الطبيعية – مستوى الأجور وتوافر العمالة الماهرة – توافر البنية الأساسية - المناخ السياسي – المناخ المالي (الضرائب – الجمارك)] والحوافز المقدمة من المؤسسات الاقتصادية لتيسير بيئة أداء الأعمال وجذب الاستثمارات.

وتتأثر بالعوامل التشريعية والتنظيمية والاقتصادية والعمرانية والتسويقية والاجتماعية والبيئية المحيطة، وتختلف طبقاً لطموحات الدولة ونطاق التنمية المستهدف بالسياسات على المستوى القومي (تنمية قومية حدودية أو تنمية لا حدودية متخطية للحدود القومية)،من خلال دعم اللامركزية للإستفادة من التمايز الإيجابي للمناطق المختلفة.

١-٢-٢ عوامل التهيئة المكانية لتوطين أنشطة اقتصادية تنافسية طبقاً للطلب العالمي

تصنف عوامل التهيئة المكانية لتوطين الأنشطة الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات إلى :- [١]

١- عوامل تقليدية داعمة للتنمية المرتكزة على :-

أ- أهمية الموقع الاستراتيجي على مستوى الدولة والدول المجاورة.

ب- تعزيز الاتصالية من خلال توافر البنية الأساسية ويعبر عنها (إجمالي أطوال الطرق السريعة المرصوفة – سكك حديدية – المطارات الدولية وقدرتها الاستيعابية في شحن البضائع – الموانى الدولية وقدرتها الإستيعابية – شبكة معلومات وإتصالات).

ج- تحسين إستغلال الموارد الطبيعية للحفاظ عليها وتحقيق أقصي إستفادة منها.

د- معالجة ضغوط البيئة العمرانية الطاردة للاستثمارات (إرتفاع معدلات التلوث – إرتفاع أسعار الأراضي – محدودية الأراضي الصالحة للتنمية – إختلال الهيكل العمراني نتيجة لتكدس السكان – الخلل بين حجم السكان والأنشطة القائمة والخدمات).

ه- القرب من منافذ الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

و- توافر الوقود والطاقة والكهرباء والبنية الأساسية من مرافق وخدمات.

[١] حاتم مصطفي راشد، تفعيل الأثر الإقليمي للقنوات الملاحية في ضوء المتغيرات العالمية المستجدة بالتطبيق على محور قناة السويس، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠١١

٢- عوامل غير تقليدية ترتكز على تلبية متطلبات السوق العالمي لدعم التنافس والتكامل الاقتصادي وما يصاحب ذلك من دعم للخدمات العالمية ومنها:-

أ- مراكز لدعم الإنتاج الصناعي وتطويره.

ب- مراكز أبحاث متخصصة لتطوير الإنتاج ودعم التنمية بكوادر فنية وتأهيل السكان إجتماعياً وثقافياً.

ج- مراكز أرضية لإستقبال البيانات والمعلومات والصور الجوية من الأقمار الصناعية.

د- مراكز مالية عالمية.

ه- مراكز تدريب دولية.

و- مناطق دعم لوجستية للصناعات والأنشطة الاستثمارية

١-٢-٣ مرتكزات التهيئة المكانية لتوطين الأنشطة الاقتصادية

أثبتت دراسات البنك الدولي إرتكاز التهيئة المكانية على رأس المال غير المادي (العمالة – التكنولوجيا المتقدمة – المؤسسات الاقتصادية) بنسبة ٧٧% من ثروة العالم لإختصاصه بتنمية المهارات والإبتكارات وتوظيفها في كافة التطبيقات الاقتصادية، في حين يساهم رأس المال المادي بنسبة ١٨ % ولا تمثل الموارد الطبيعية سوى نسبة ٥% من ثروة العالم، [١] وبذلك يمكن تصنيف مرتكزات التهيئة المكانية إلى ما يلي :-

١-٢-٣-١ العمالة

تؤثر نوعية العمالة ومستوى أجورها على التهيئة المكانية للمواقع وتوطين الأنشطة الاقتصادية، وتعتبر العمالة المهاجرة أحد أهم نقاط التحول للعالمية، ويرجع ذلك إلى المزايا النسبية التي تقدمها الدول والتي تؤثر على الحراك السكاني المرتبط بمستوى التحضر الذي يؤثر على طبيعة السكان والإقبال على نشاط اقتصادي معين. [٢]

١-٢-٣-٢ التكنولوجيا المتقدمة

أصبحت التكنولوجيا المتقدمة (تكنولوجيا التصنيع – تكنولوجيا المعلومات) مكون أساسي للوصول للعالمية و المنافسة على تحقيق براءات الإختراع ، ويقاس مدى تقدم التكنولوجيا بدولة بمدى كفاءتها على تحويل المدخلات إلى مخرجات ويحسب ذلك بمقدار الفرق بين الناتج المحلي ورؤوس الأموال المدخلة المتمثلة في الموارد. [٣]

---

[١] وليد عبد مولاه، رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية (حالة الدول العربية)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد ١٢٦، أكتوبر ٢٠١٥

[٢] ابتهال احمد عبد المعطي، العولمة واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠٠٢

[٣] ابتهال احمد عبد المعطي، مرجع سابق

١-٢-٣-٣ المؤسسات الاقتصادية

هي العنصر البشري المنظم للتنمية وإدارة الأصول والموارد وتحسين مناخ الاستثمار في ظل الروابط السياسية والاجتماعية وفي ضوء اللوائح والقوانين، وتميزت دور المؤسسات الاقتصادية من خلال التخطيط اللامركزي الذي يسعي إلى الشراكة مع القطاع الخاص ودعم المشاركة الشعبية في صنع القرار وتقليص سيطرة الحكومة على النشاط الاقتصادي [١].

١-٢-٣-٤ رأس المال المادي

رأس المال هو المحرك لأي نمو اقتصادي، ويتمثل في الاستثمارات المحلية الخاصة بالدولة والاستثمارات الخارجية المتدفقة طبقاً لسياسات الدولة ووضعها التنافسي ومدى التحول من الصناعات التقليدية إلى صناعات المعرفة ومايرتبط بها من قدرات تمويلية وتنظيمية متميزة.[٢]

١-٢-٣-٥ الموارد الطبيعية

تؤثر حجم الموارد الطبيعية ونوعيتها في إختيار الأنشطة الاقتصادية المستهدفة للتهيئة المكانية، كما أنها تمنح بعض البلدان قوة السوق والتحكم في أسعار الموارد الطبيعية مع زيادة الطلب عليها، وتسعي الدول شحيحة الموارد إلى تكوين علاقات سياسية للحصول على موارد، وتكمن المشكلة في كيفية تحسين إستغلال الموارد الطبيعية لتحقيق استدامة التنمية.[٣]

١-٢-٤ مؤشرات التهيئة المكانية التنافسية لجذب الاستثمارات

هي قوة السياسات المحركة للتهيئة المكانية لإستغلال الفرص الكامنة، وعبرت عنها المؤسسة العربية للاستثمار في مجموعة من المؤشرات طبقاً لتقارير منظمة التجارة والتنمية و تقارير البنك الدولي كما هو موضح بالشكل التالي-[٤]

[١] محمد عمر باطويح، اللامركزية وإدارة المحليات (تجارب عربية ودولية)، ورقة بحثية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد ١١٩، يونيو ٢٠١٤

[٢] وليد عبد مولاه، رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية (حالة الدول العربية)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد ١٢٦، أكتوبر ٢٠١٥

[٣] وليد عبد مولاه، مرجع سابق

[٤] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥

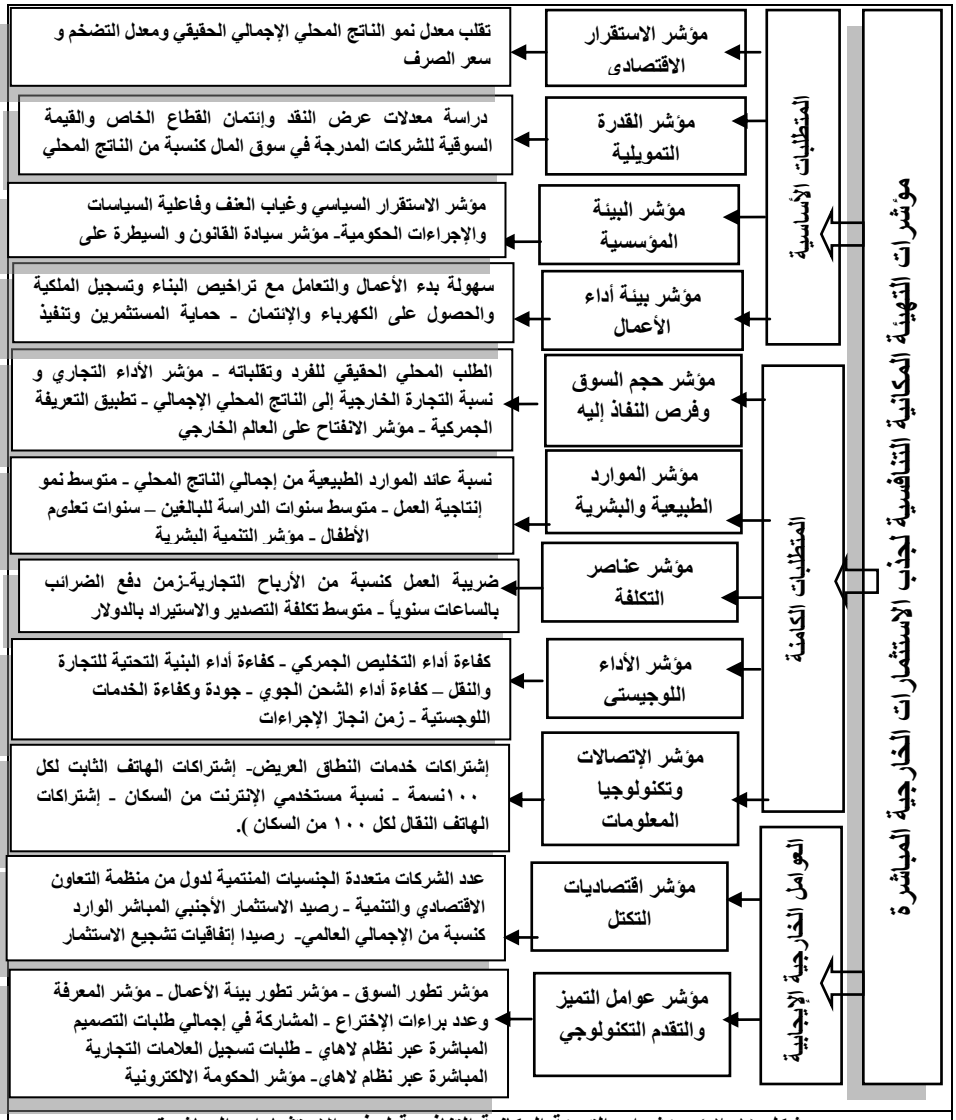

شكل (١-٢) مؤشرات التهيئة المكانية التنافسية لجذب الاستثمارات المباشرة

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥

١-٣ سياسات التنمية الموجهة للتهيئة المكانية لتكوين أقاليم اقتصادية

تصنف الأقاليم الاقتصادية طبقاً لقدرتها على إستقبال التكنولوجيا والاستثمارات وفرص النفاذ بالأسواق، ومنها سعت الدول إلى تهيئة مواقعها مكانياً طبقاً لسياسات التنمية ومتطلباتها على المستوى القومي، من خلال تنمية لاحدودية تدعمها علاقات خارجية تمكنها من توسيع نطاقها والتنافس بالسوق العالمي، وتنمية حدودية تدعم العلاقات التبادلية بين أجزاء الدولة لتطوير الإنتاج وإيجاد فائض تصديري للمنافسة في السوق العالمية.

١-٣-١ سياسات قائمة على التنمية اللاحدودية لتهيئة المواقع مكانياً

تتمثل في السياسات الداعمة لتكوين أقاليم اقتصادية بدول الوسط قائمة على الصناعات المتطورة بالإعتماد على سياسات قومية معتمده على خدمه إقليمية لصناعات المعرفة المتطورة، وأقاليم اقتصادية بدول المركز قائمة على الصناعات الجديدة بالإعتماد على سياسات المراكز ذات الديناميكية الخارجية والمعتمدة لتوسيع النطاق.[١]

١-٣-٢ سياسات قائمة على التنمية الحدودية لتهيئة المواقع مكانياً

تتمثل في السياسات الداعمة لتكوين أقاليم اقتصادية بدول الوسط والأطراف بالإعتماد على الصناعات التقليدية والمحلية والإستهلاكية بالإعتماد على سياسات إقليمية معتمده على المجتمع المحلي والأسواق المحلية كأساس للتنمية، والتي يمكنها أن تتنافس بالسوق العالمية في حالة تطوير التكنولوجيا وتميز الإنتاج لإيجاد فائض تصديري يدعم زيادة النمو الاقتصادي للدول.[٢]

ويوضح الشكل رقم (١-٣) تصنيف الأقاليم الاقتصادية التنافسية طبقاً لسياسات إدارتها للتنمية.

[١] ابتهال احمد عبد المعطي، العولمة واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠٠٢

[٢] ابتهال احمد عبد المعطي، مرجع سابق

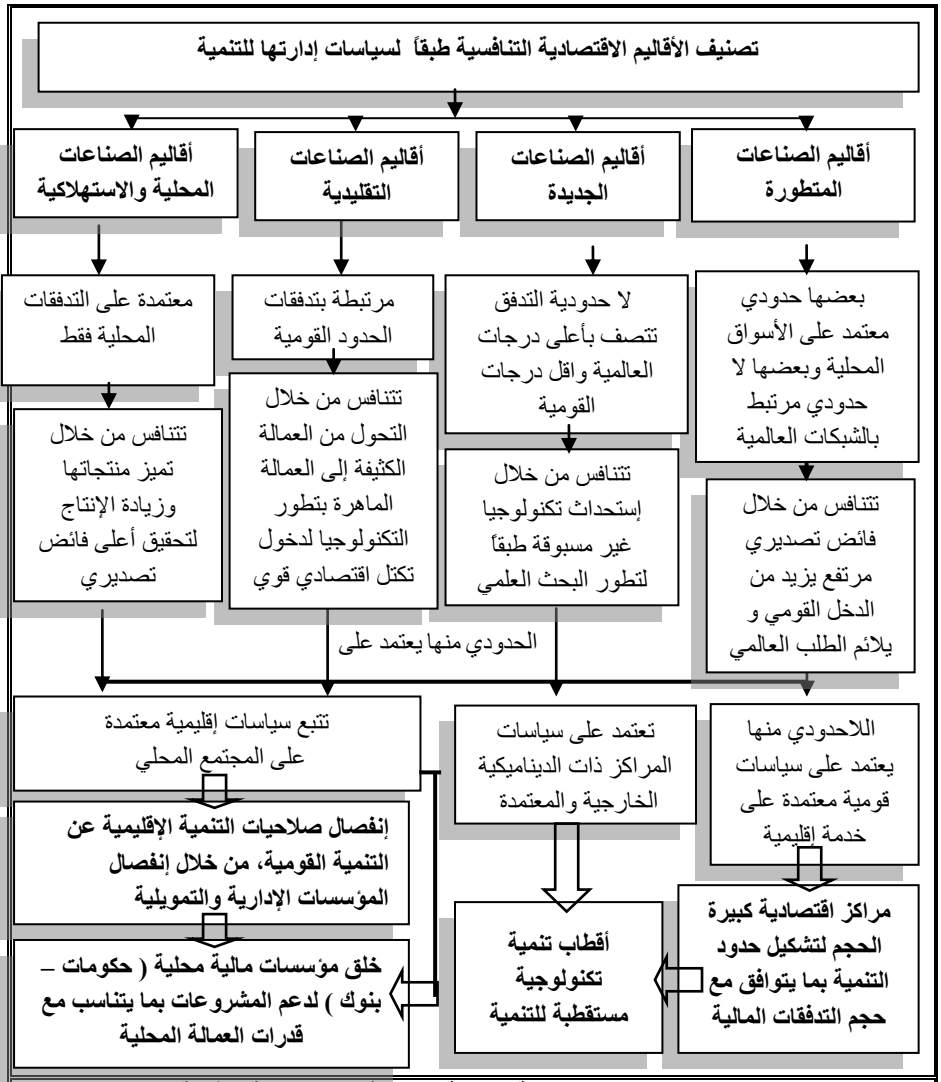

شكل (١-٣) متطلبات التهيئة المكانية لتكوين أقاليم اقتصادية تنافسية طبقاً لتصنيفها وسياسات إدارتها للتنمية

(من عمل الباحثة بالإعتماد على ابتهال احمد عبد المعطي، العولمة واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠٠٢)

وطبقاً للسياسات السابقة إختلفت الإستراتيجيات التنموية لتفعيل دور وحدات التنمية بالأقاليم الاقتصادية لجذب الاستثمارات وإرتكزت على ثلاثة عناصر (مركز تنمية صناعي – شبكة أسواق – شبكة معلومات) وظهرت بأشكال مختلفة طبقاً لإمكانيات التنمية على النحو التالي:-

- وحدات عالمية تابعة لأقاليم مانحة للاستثمارات و مسيطرة على قوي السوق العالمي.
- وحدات إقليمية صناعية كبري سريعة النمو متخصصة في صناعة تقليدية تنمو بإستخدام للتكنولوجيا الحديثة.
- وحدات إقليمية عالمية متعددة الانوية في إطار أقاليم حضرية متضخمة.
- وحدات ذات أسواق محلية معتمدة على صناعات إستهلاكية كثيفة العمالة.
- وحدات رأسية العلاقات (محاور عمرانية دولية سريعة التفاعل ومتخصصة الإنتاج.

وبذلك إختلفت الآراء فالبعض يري محدودية دور إقليم الدولة في التنمية، والتعامل مع الوحدات الإقليمية كجزء منفصل عن الدولة سياسياً واقتصادياً، والبعض الآخر يري أن إقليم الدولة هو الأساس في توفير كافة العوامل الاقتصادية والتهيئة المكانية للوحدات التنموية مما يمكنها من إيجاد شبكة علاقات عالمية تدعم تنمية مناطق أخرى بالدولة.
كما أن نتائج تنمية الوحدات المكانية لا يعكس مستوى تنمية الدولة، ويتوقف ذلك على حجم الدولة وعدد الوحدات بها ومستوى باقي الأقاليم، ومدى إمكانية هذه الوحدات من جذب الاستثمارات والأنشطة وإيجاد فائض تصديري مؤثر في إجمالي الدخل القومي لدعم تنمية باقي أنحاء الدولة.
كما أن الوحدات الإقليمية بدول المركز والوسط قامت على النشاط الصناعي فقط ويوجد أنشطة اقتصادية أخرى تحتاج لمساحة جغرافية كبيرة غير صالحة للتطبيق بالمستويات الاقتصادية الصغرى (صناعات التكتل الاقتصادي - نشاط التداول المالي كمثال). [1]

١-٤ تصنيف الدول طبقاً للتنافس العالمي

شهدت المنظومة الاقتصادية العالمية تغيرات جذرية غيرت مسارها تمثلت في:- [2]
١- توسيع النطاق العالمي.
٢- صعود بعض دول العالم النامي الموضحه بالشكل رقم (١-٧) لتحقيق التنافس العالمي.
٣- زيادة أسعار السلع والأهمية المتزايدة لصادرات السلع الأساسية.
وتقاس القدرة التنافسية العالمية بناءً على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بنسبة المشاركة بالتجارة العالمية وحجم التدفقات النقدية وأرصدة الاستثمارات الخارجية، وهذه المؤشرات تعتبر محصلة نهائية لقدرة الدول على تحسين أدائها الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي في ضوء عوامل التهيئة المكانية وخلق مناخ ملائم للاستثمار والتجارة طبقاً لتطبيق التكنولوجيا وتكلفة فرص العمل ومعدل إنتاجية العامل ومواكبة كافة التغيرات العالمية المحيطة.

[1] ابتهال احمد عبد المعطي، العولمة واستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠٠٢
[2] World trade report (trade and development : recent trends and the role of the WTO) 2014

(١-٤-١) تصنيف الدول طبقاً لتدفق الاستثمارات الخارجية

عند مراجعة تدفقات الاستثمارات الخارجية لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ نجد أنه لم تظهر مصر ولا أي دولة عربية على قائمة الدول المستثمره بالرغم من مساهمة الدول النامية بنسبة ٣٤% كما تبين ما يلي:-.[١]

١- تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة عام ٢٠١٤ بنسبة ١٦% لتصل إلى ١,٢٣ تريليون دولار، بعد إرتفاعها عام ٢٠١٣ بنسبة ٩% إلى ١,٤٥ تريليون دولار، وجاء ذلك الإنخفاض معاكس لتوقعات المؤتمر الاقتصادي للتنمية والتجارة العالمية، وتم تفسير ذلك بتصفية بعض الاستثمارات القائمة على المخاطر والتغيرات السياسية، في حين إستقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم عند ٢٦ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠١٤.

٢- أما على صعيد التدفقات الصادرة فقد إرتفعت بنسبة ٣,٧% لتبلغ ١٣٥٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤، علماً بأن ٦١% من تلك التدفقات مصدرها الدول المتقدمة، بينما ساهمت الدول النامية بنسبة ٣٤% والدول المتحولة بنسبة ٥%، في حين حلت ٩ دول نامية ومتحولة ضمن أكبر ٢٠ إقتصاد مستثمر في العالم لعام ٢٠١٤.

٣- حسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥ ، إرتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصاديات النامية إلى نحو ٦٨١ مليار دولار وهو ما يمثل ٥٥,٥% من إجمالي التدفقات العالمية .

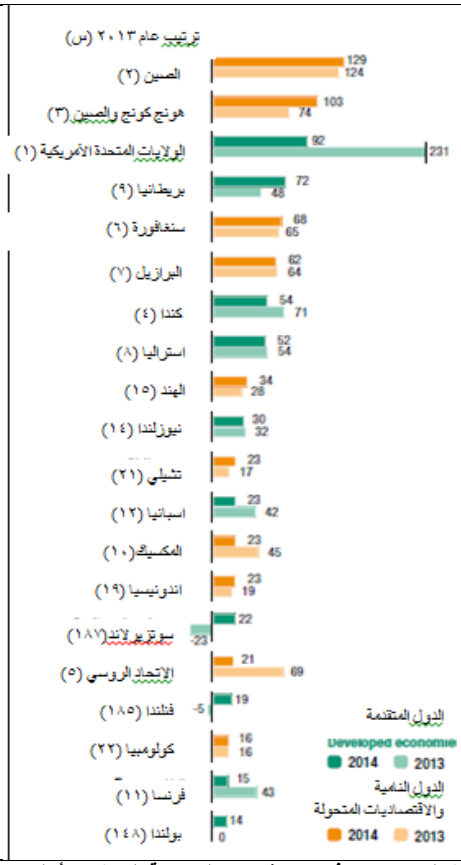

شكل (١-٤) تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة لأعلى ٠ دولة متقدمة وناشئة على مستوى العالم لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

UNCTAD, World Investment Report, REFORMING INTERNATIONAL INVESTMENT GOVERNANCE, 2015

[١] UNCTAD, World Investment Report, REFORMING INTERNATIONAL INVESTMENT GOVERNANCE, 2015

١-٤-٢ تصنيف الدول طبقاً لتطور النمو الاقتصادي

من خلال مراجعة معدلات النمو الاقتصادي لدول العالم أثبتت إحصائيات منظمة التجارة العالمية "أن الدولة التي تحافظ على ٣ % كمعدل نمو للناتج المحلي للفرد من المتوقع أن يتضاعف دخلها خلال ٢٣ عام، في حين أن الدولة التي بها نمو للناتج المحلي للفرد ١,٥ % سنوياً يتضاعف دخلها خلال ٤٧ عام"[١].

وعند تحليل مؤشرات نمو الناتج المحلي للدول في الفترة من ١٩٨٠ و حتى أواخر ١٩٩٠ لم تشهد الاقتصاديات النامية تطوراً ملحوظاً نظراً للإعتماد على السلع الأولية في التصدير ، ومنذ عام ٢٠٠٠ إرتفعت اقتصاديات الدول النامية نتيجة لتصدير الموارد الطبيعية والإستفادة من زيادة أسعار السلع الأولية وسعت إلى تضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في الدخل و الثروة، من خلال تقارب في الناتج المحلي بينهم وساعد على ذلك ما لحق بالدول المتقدمة من آثار سلبية نتيجة للازمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ويوضح الشكل رقم (١-٥) تطور الناتج المحلي في الفترة من ١٩٨٠: ٢٠١٢ للدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة.[٢]

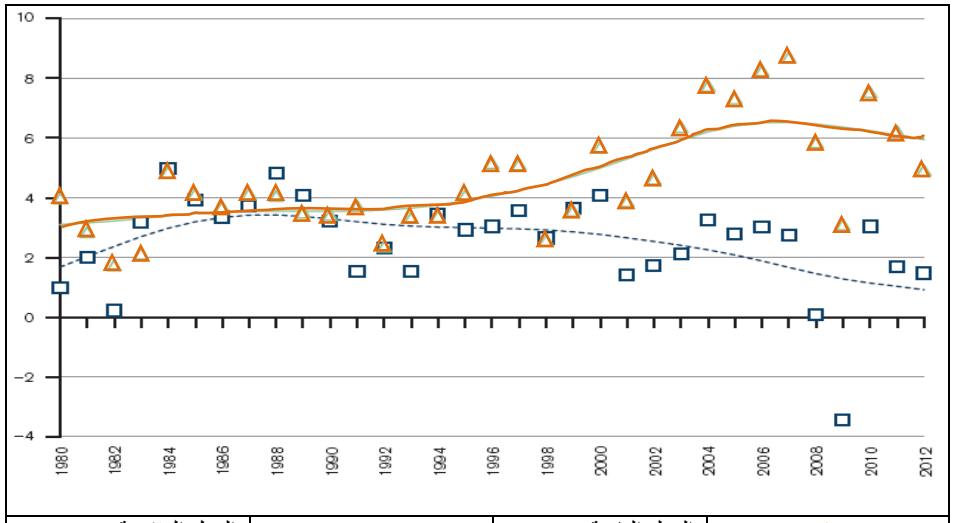

شكل (١-٥) تطور الناتج المحلي لعينة من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (١٩٨٠: ٢٠١٢)

World trade report (trade and development : recent trends and the role of the WTO) 2014

World trade report (trade and development : recent trends and the role of the WTO) 2014

١

٢ World trade report (trade and development : recent trends and the role of the WTO) 2014

ومن خلال مراجعة مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال تقارير منظمة التجارة العالمية لم تظهر مصر على قائمة البلدان النامية المؤهلة للتنافسية، بالرغم من تراجع نصيب الدول المتقدمة من الدخل العالمي من ٦١ % عام ٢٠٠٠ إلى ٤٨ % عام ٢٠١٢، نتيجة لقدرة بعض الدول النامية (الصين - سنغافورة - البرازيل) على مواكبة التغيرات الاقتصادية الحديثة والتحول نحو العالمية ومنافسة الدول المتقدمة، و تم تصنيف الدول النامية طبقاً للتنافس العالمي إلى :- [1]

١- **"الدول الأقل تقدماً" ,"Less-Developed Countries" (LDCs)** وهي رابطة الدول غير المؤهلة اقتصادياً لمواكبة التغيرات العالمية كدول منفردة ومنها جمهورية مصر العربية.

٢- **الاقتصاديات النامية,"G-٢٠ Developing Economies"** (الأرجنتين البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، كوريا، والمكسيك، الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية ، جنوب إفريقيا و تركيا) وهذه المجموعة تطورت بشكل كبير في التنافس العالمي، و تم إختيارها لتوسيع نطاقات التنمية بها وخاصة بلدان (البرازيل وروسيا الهند، والصين، وأحياناً جنوب إفريقيا) بعد أن كانت ذات حدود ضيقة جداً ومفتقرة إلى التمثيل الإقليمي.

٣- **الاقتصاديات النامية الأخرى ,"Other Developing Economies"** وتشمل الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية بين المحلية والعالمية نتيجة لإنضمامها للإتحاد الأوروبي (بلدان وسط وشرق أوروبا وبحر البلطيق ورابطة الدول المستقلة وباقي الدول النامية).

و توضح الأشكال أرقام (١-٦) و (١-٧) نصيب دول العالم من الدخل العالمي لعام ٢٠١٣و الدول النامية صاحبة السبق في التحول للعالمية وزيادة معدلات التنمية.

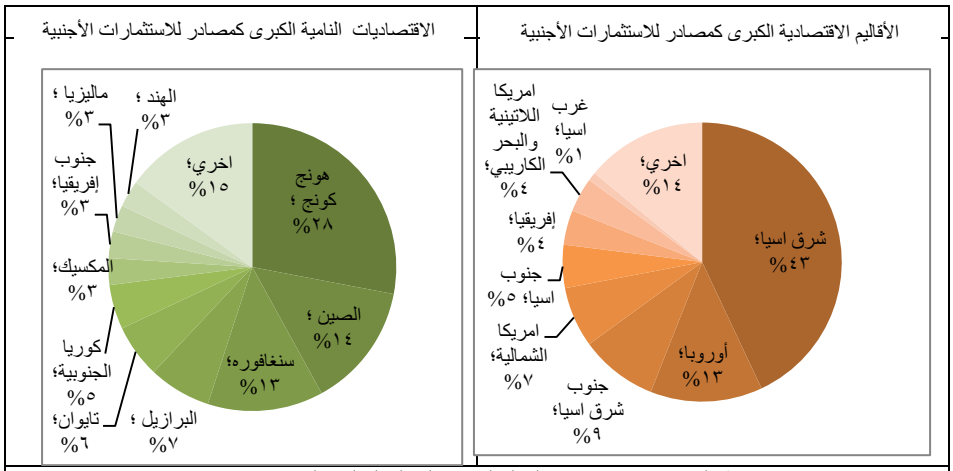

شكل (١-٦) نصيب دول العالم من الدخل العالمي لعام ٢٠١٣

UNCTAD, World Investment Report, REFORMING INTERNATIONAL INVESTMENT GOVERNANCE, 2015

[1] World trade report (trade and development : recent trends and the role of the WTO) 2014

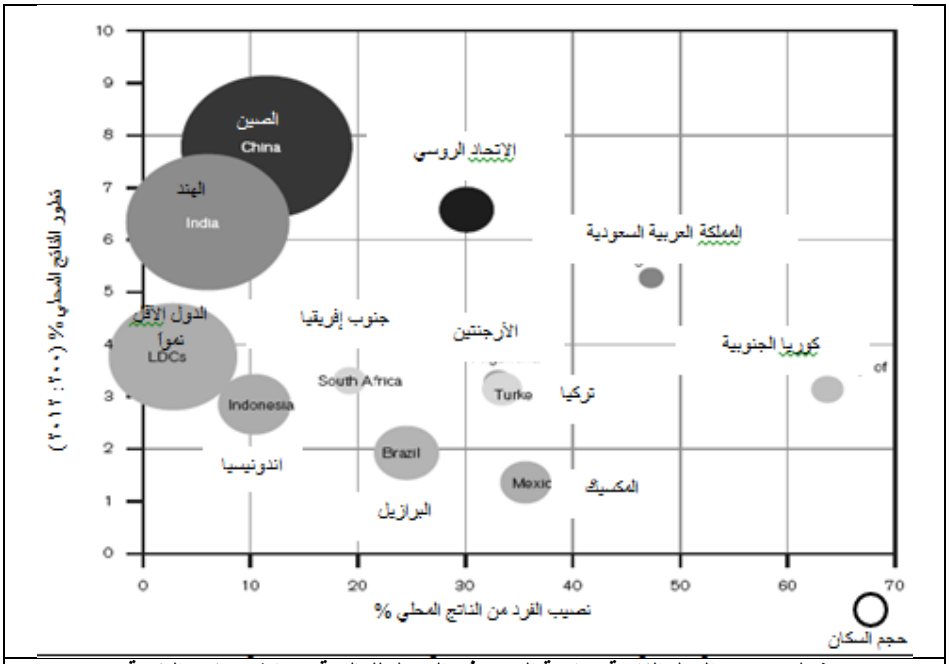

شكل (١-٧) الدول النامية صاحبة السبق في التحول للعالمية وزيادة معدلات التنمية.

World trade report (trade and development : recent trends and the role of the WTO) 2014

ونستنتج مما سبق قدرة الدول على توجيه عوامل التنمية بما يحقق نمو اقتصادي منافس عالمياً، فنري كفاءة إستغلال الموارد البشرية في كوريا لتحقيق نمو اقتصادي متميز مقارنة بطاقاتها البشرية إنعكس بكفاءة على مستوى معيشة الأفراد، وكفاءة الصين والهند وروسيا في توظيف طاقتها البشرية والقفز بالناتج المحلي وتحقيق أعلى مؤشرات نمو اقتصادي، ونري دور الموارد الطبيعية في المملكة العربية السعودية في تحقيق نمو اقتصادي متميز إنعكس على مستوى المعيشة من خلال نصيب الفرد من التنمية مقارنة بعدد السكان، ولكن لذلك تأثير سلبي على المدى البعيد في حال نضوب هذه الموارد ، وهنا نري إنعكاس كفاءة إستغلال المؤثرات التنموية على التنمية.

١-٥ متطلبات التهيئة المكانية لرسم خريطة استثمارية للدول النامية

تتطلب التهيئة المكانية للدول النامية التغلب على أهم معوقات تدفق الاستثمارات الأجنبية (الأوضاع السياسية وعدم إستقرار السياسات الاقتصادية – عدم توافر العمالة الماهرة – عدم توافر التمويل – محدودية الفرص في الأسواق – إنخفاض البنية التحتية - تشدد اللوائح والقوانين)، وسوف يقوم البحث بعرض متطلبات التهيئة المكانية لرسم خريطة استثمارية ودعم التنافس العالمي.

١-٥-١ دعم توجهات التنمية على المستوى القومي والإقليمي للدولة

وتتمثل في دراسة التوجهات التنموية على المستوى القومي وقدرتها على التهيئة المكانية بما يحقق الإتزان بين أجزاء الدولة، من خلال دعم وحدات تنموية قادرة على إيجاد علاقات تبادلية المنفعة بين الأقاليم المختلفة لدعم النمو الاقتصادي للدولة ككل ورسم خريطة استثمارية متوافقة مع متطلبات التنافس بالسوق العالمية في ضوء دراسة ما يلي :-

١- الجانب التشريعي الخاص بالأطر التشريعية المحددة لنظم الجمارك والضرائب.

٢- الجانب المؤسسي الخاص بما يلي :-

- نظم السياسية والاقتصادية الموجهة للتنمية في إطار تفعيل لامركزية التنمية والإدارة وما يمارس عليها من ضغوط سياسية محلية من قبل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.
- الإدارة الكفء لعمليات التنمية التي لها صلاحيات تلبية متطلبات الاستثمار العالمي وتقديم الحوافز التشجيعية الملائمة لمناخ الاستثمار وتسهيل الإجراءات والإلتزام بكافة الضوابط المتفق عليها.
- الأطر السياسية المنظمة للإتفاقيات الاقتصادية الدولية الداعمة لإنشاء علاقات تبادلية بين الدول ومن ثم تحفيز تنقل الاستثمارات بينها.
- توافر الجهات المؤسسية الداعمة لتنمية مراكز البحث العلمي للتحول إلى صناعات المعرفة التكنولوجية المحفزة لجذب الاستثمارات الخارجية.

٣- الجانب العمراني الخاص بما يلي :-

- نسبة المساحة المأهولة بالأنشطة والسكان إلى إجمالي مساحة الدولة و الكثافة الإجمالية (عدد السكان إلى المساحة المأهولة).
- أهمية المسطحات المتاحة للتوسع الأفقي لضمان ترابط كافة أنحاء الدولة.
- المسطحات المتاحة للتنمية والإستصلاح لدعم المشروعات المستقبلية

٤- الجانب الاقتصادي الخاص بدعم الأنشطة التنافسية والصناعات التقنية كنشاط أساسي داعم لتنافسية الأقاليم الاقتصادية من خلال دراسة ما يلي :-

- نسبة المنشآت الصناعية ومدى أهميتها والمساحات المتوفرة للأنشطة الصناعية.
- نسبة العاملين بالصناعات التقنية ومتوسط أجورهم مقارنة بباقي الأنشطة.
- نوعية الصناعات ومدى توافقها مع الطلب العالمي.
- متوسط أجر العامل الصناعي في السنة.
- التمايز الإيجابي للموارد المتاحة الخاصة بمرتكزات التهيئة المكانية والداعمة لتكوين علاقات تبادلية المنفعة بين المناطق المختلفة (موارد طبيعية تنافسية – عمالة تقنية مؤهلة – هيئات بحثية متطورة – مناطق دعم مالي – مناطق دعم لوجيستي للنفاذ بالأسواق - مؤسسة اقتصادية تدعم سهولة بدء النشاط التجاري).
- توفير مصادر الطاقة لدعم التنمية.

٥- الجانب التسويقي الخاص بمساحة المناطق الاقتصادية الحرة بمخططات التنمية
٦- الجانب التمويلي الخاص بحجم الاستثمارات الموجهة للمشروعات القومية الكبرى
٧- الجانب الاجتماعي الخاص بما يلي :-

- الضوابط القانونية لتهيئة الموارد البشرية وخاصة العمالة الصناعية من حيث المهارة ودرجة الثقافة المهنية، مع كفاءة منظومة الأجور الخاصة بذلك.
- القدرة على التغلب على الضغوط الاجتماعية للطبقات الفقيرة في ضوء تنقل الاستثمارات التي يصاحبها عمالة وافدة منافسة للعمالة المحلية ويعبر عنها بما يلي:-
- نسبة قوة العمل على مستوى الدولة
- نسبة الحضر على مستوى الدولة
- مستوى التعليم وحجم المؤسسات التعليمية

٨- الجانب البيئي الخاص بمعالجة الضغوط البيئية .

ويوضح الشكل رقم (١-٨) متطلبات التهيئة المكانية لجذب الاستثمارات طبقاً لمتطلبات السوق العالمية

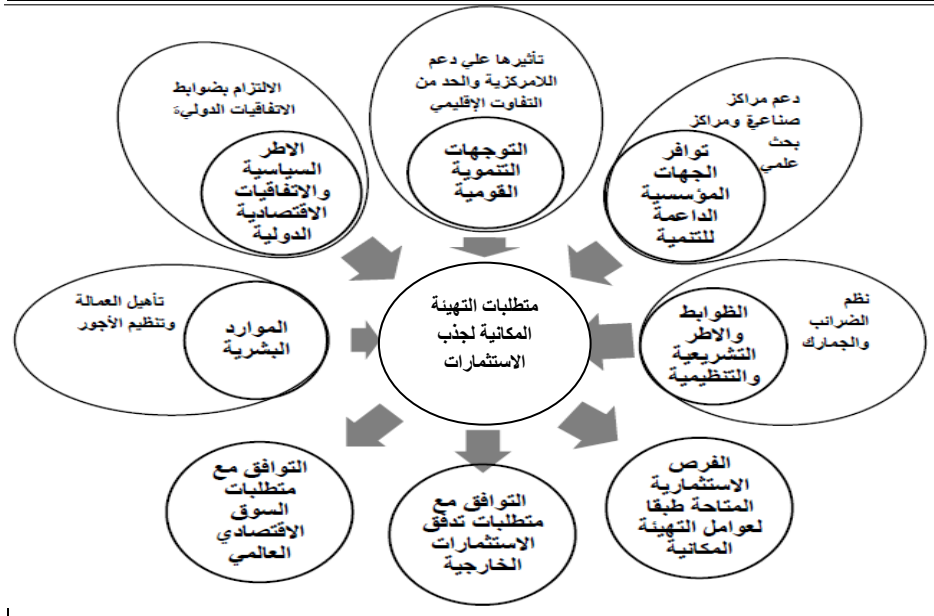

شكل (١-٨) متطلبات التهيئة المكانية لجذب الاستثمارات طبقاً لمتطلبات السوق العالمية

مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار إتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الاستراتيجية القومية (الحالة المصرية كنموذج ابتداء من الألفية الثالثة)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩

١-٥-٢ دعم العلاقات الخارجية

سعت الدول النامية (دول الأطراف) متعددة الضغوط السكانية والاقتصادية، إلى إيجاد علاقات خارجية مع دول المركز والوسط كحل لتحسين الهيكل الاقتصادي وزيادة الفرص الاستثمارية وتحسين إستغلال الموارد العاطلة بسبب نقص التمويل، ويتم ذلك من خلال البرامج التنموية المشتركة للشركات المساهمة متعددة الجنسيات وإتفاقيات التكامل الإقليمي كأهم السبل لتوسيع نطاقات الأقاليم الاقتصادية وإيجاد تكتلات اقتصادية تزيد من فرص التهيئة المكانية وجذب الاستثمارات الخارجية في ضوء التغيرات العالمية المحيطة.
وسوف يعرض البحث دور الشركات المساهمة متعددة الجنسيات وإتفاقيات التكامل الإقليمي لدعم التهيئة المكانية بالدول النامية.

١-٥-٢-١ الشركات المساهمة متعددة الجنسيات

ساهمت الشركات المساهمة متعددة الجنسيات في تحسين الهيكل الاقتصادي بالدول النامية على المدى القريب من خلال ما يلي :-

١- زيادة ثقة العديد من المستثمرين للتعامل مع الشركات المساهمة متعددة الجنسيات، ومن ثم جذب استثمارات القطاع الخاص و دفع عجلة التنمية.
٢- نقل التكنولوجيا وتقليل الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة لمواكبة التطورات العالمية.
٣- نقل أساليب الإدارة الحديثة وتبادل الخبرات للشركات المحلية، ومن ثم تحسين العنصر البشري وزيادة الكفاءة الإنتاجية.
٤- تسويق الإنتاج لما لها من علاقات عالميه، ويعد ذلك من أهم الشروط للمساهمة في نشاط الدول النامية والإستفادة من مواردها وإدارتها مقابل تسويق المنتجات.

ولكنها تؤثر بالسلب على متطلبات التنمية على المستوى القومي على المدى البعيد للإعتبارات التالية :-

١- إعتماد الاقتصاد القومي على قوي خارجية، ينتج عنه خلل في الهيكل الإداري نتيجة لعدم الإتزان بين القطاعات المختلفة، وإنهيار في حالة إنسحاب تلك الشركات.
٢- التركيز على التنمية الصناعية من خلال الشركات المساهمة، يؤدي إلى عدم التوازن في القطاعات الاقتصادية، ويميز أقاليم دون الأخرى مما يشجع الهجرة الداخلية العشوائية ويؤدي إلى زيادة الفوارق الإقليمية على المستوى القومي.
٣- إدارة هذه الشركات هدفها الوحيد تحقيق قدر معين من الربح لتسويق منتجاتها على حساب أي شيء حتى لو تعارض ذلك مع مصالح الدول المضيفة على المستوى القومي.

وللتغلب على المشكلات السابقة بالنسبة للدول النامية يمكن الإستفادة من الشركات المساهمة متعددة الجنسيات فيما يلي :-

١- التفكير بأن الإدارة الخارجية للأنشطة تديرها بكفاءة و تحمي من اللوائح الصارمة القومية، ومع مرور الوقت وتبادل الخبرات يتم تحسين النظم الإدارية على المدى البعيد.
٢- عدم التوازن بين القطاعات يمكن التغلب عليه من خلال تقديم حوافز تشجيعية ودعم لباقي القطاعات.
٣- تحقيق ربح معين شرط ملازم لاستثمارات القطاع الخاص بوجه عام ، ومع مرور الوقت أصبحت الشركات المساهمة أكثر ملائمة للدول النامية لزيادة الشركات والمنافسة فيما بينها نتج عنها عروض كثيرة يتم إختيار الأنسب منها لكل دولة، كما إن تبادل الخبرات الإدارية حسنت من قدرة الدول النامية على التفاوض مع هذه الشركات. [١]

١-٥-٢-٢ إتفاقيات التكامل الإقليمي على المستوى الإقليمي للدولة

هو التنسيق المشترك للسياسات التنموية بين الدول في إطار ضوابط محددة متفق عليها وملزمة لكافة الأطراف، من أجل تحقيق تكافؤ للفرص الاستثمارية أمام العناصر الإنتاجية بتأثير الأبعاد المكانية ومنحها قوة عالمية من خلال البرامج التنموية المشتركة لدعم التنافس خارج الحدود القومية.
ويتطلب ذلك جودة البنية الصناعية و التحتية ودعم الإتصالات والتكنولوجيا الحديثة ووفرة العمالة الماهرة والإستقرار السياسي لضمان الإلتزام ببنود الاتفاقية. [٢]
مما يعوق معدلات التنمية بالإتفاقيات الخاصة بالدول النامية المشابهه لها في نفس الظروف من قلة الثقة بالمنتجات وضعف المؤسسات في الإلتزام بكامل بنود الإتفاقية وتدهور الأوضاع الاقتصادية.
ولذلك تلجأ معظم الدول النامية للتكامل الإقليمي مع الدول المتقدمة التي تسعى إلى إتساع أسواقها و نطاق العرض والطلب لمنتجاتها، مما يعود بالنفع على الدول النامية في جذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا والتخصص في منتج معين على مستوى دول التكامل يدعم الوصول للأسواق العالمية من خلال الدول المتقدمة. [٣]

وسوف يعرض البحث بإختصار مراحل التكامل الإقليمي بين الدول وأساليب تفعيله

---

[١] عنتر عبد العال أبو قرين، سياسات واستراتيجيات تنمية الصحاري المصرية، حالة صحراء مصر الغربية، ISBN, 977-19-2492-3، ٩٧/١٥٣٤، ١٩٩٧

[٢] مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار إتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الاستراتيجية القومية (الحالة المصرية كنموذج ابتداء من الألفية الثالثة)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط العمراني والإقليمي،٢٠٠٩

[٣] اسامة المجذوب، العولمة والاقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٩

- **مراحل التكامل الإقليمي**

- إتفاقية التجارة التفضيلية تميز بعض الدول من خلال تعريفة جمركية اقل على الواردات.

- منطقة التجارة الحرة:- تحرر التجارة الخارجية والرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء خلال مده معينه متفق عليها (ما بين ١٠ أعوام: ١٥ عام)، وتعتبر أساس لإقامة تكتل اقتصادي يدعم انتقال السلع والخدمات ودعم الاستثمار الوطني وخلق فرص عمل بين الدول المختلفة.
- الإتحاد الجمركي:- يتشكل باتفاق مجموعة من الدول بإزالة التعريفة الجمركية فيما بينها والإتفاق على تعريفة جمركية موحدة تجاه باقي الدول.
- السوق المشتركة تسعي الدول من خلالها إلى تكوين سوق مشتركة لإلغاء القيود على نقل عناصر الإنتاج ورأس المال والعمالة السلع والأفراد.

- الإتحاد الاقتصادي فيه يتم التنسيق التام بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية لمواجهة التقلبات التي تتعرض لها الدول الأعضاء.

- التكامل الإقليمي التام وفيه يتم التنسيق المشترك في سياسات التنمية بين دول الاتفاقية بتكوين سلطة فوق القومية متحكمة في إتخاذ كافة القرارات على مستوى التنظيمات الدولية وتحد من قرارات السلطات الوطنية. [١]

- **أساليب تفعيل التكامل الإقليمي بين الدول**

- الإطار الشامل لتحقيق التجانس بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية بدول الاتفاقية، من خلال إزالة العقبات أمام حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، ويتم ذلك من خلال إطلاق قوي السوق بين أرجاء الدول لترتيب هياكلها الاقتصادية. ولا تستطيع أغلب الدول النامية إتباع ذلك الأسلوب لعدم قدرة سياساتها الداخلية على التغير والترتيب الهيكلي السريع بما يواءم التنمية بباقي دول الاتفاقية المتقدمة.
- الإطار القطاعي على أساس التنسيق بين قطاعات محددة أو مشروعات اقتصادية بعينها، بهدف دراسة أوجه التشابه بين مشروعات دول الاتفاقية لدعم مفهوم الإنتاج المشترك. ويعتبر الأفضل للدول النامية، لأن التنسيق على مستوى الاقتصاد الجزئي يدعم إصلاح الخلل الهيكلي الاقتصادي بالعديد من الدول النامية. [١]

[١] شهاب حمد ، مخيف جاسم، محمد صالح ، التكامل الاقتصادي العربي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة مع التركيز على مشروع التكتل الشرق أوسطي، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد - ٨/ العدد٢٦- ٢٠١٢

١-٥-٣ رسم خريطة استثمارية لمناطق التهيئة المكانية ذات الأولوية

يتم رسم خريطة فرص الاستثمار طبقاً[١] لمناطق التنمية ذات الأولوية والتي يتم تحديدها من خلال التوجهات التنموية على المستوى القومي وبما لا يخل ببنود الإتفاقيات المبرمة لدعم العلاقات الخارجية، ويتم ذلك في إطار عدة مراحل موضحة بالشكل التالي:-[٢]

شكل (١- ٩) مراحل رسم خريطة استثمارية طبقاً لفرص التهيئة المكانية المتاحة

إيهاب مقابله، خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد ١٢٥، ٢٠١٥

[١] فؤاد ابو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ٢٠٠٤

[٢] إيهاب مقابله، خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد ١٢٥، سبتمبر ٢٠١٥

خلاصة الفصل الأول :-

تناول هذا الفصل عوامل التهيئة المكانية لتحقيق التنافس العالمي، بهدف معرفة متطلبات التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات للدول النامية، وبمراجعة المفاهيم الرئيسية للتهيئة المكانية ومرتكزاتها والسياسات الاقتصادية الموجهه لها وتصنيف الدول النامية طبقاً لمواكبة المتغيرات الاقتصادية المحيطة ودخول التنافس العالمي، وعلى ذلك تم التوصل إلي ما يلي:-

١- توسيع النطاق ودعم التطور التكنولوجي للتحول من الذاتية إلى التبادلية أهم السبل، لدعم تحرك الاستثمارات والعمالة والموارد للحصول على منتج قائم على خصائص مواقع مختلفة، و تسهيل عمليات التبادل التجاري من خلال دخول الأسواق العالمية.

٢- الإعتماد على قوى خارجية مانحة للاستثمارات دون تطوير الهيكل الداخلي للدول وتهيئتها مكانيا لإستقبال الاستثمارات، يؤدي إلى تراكم الاستثمارات وزيادة الناتج المحلي على المدى القريب إلى أن يحدث الاكتفاء من قبل السكان من السلع والموارد، وبعدها يتناقص النمو لتناقص عائد رأس المال نتيجة لعدم إستدامة الموارد التصنيعية.

٣- الأقاليم الاقتصادية المعتمدة على الصناعات التقليدية بالدول النامية تتوقف قدرتها التنافسية على إمكانية التحول من العمالة الكثيفة إلى العمالة الماهرة بتطور التكنولوجيا المستخدمة وتكوين تكتل اقتصادي يدعم موقفها في جذب الاستثمارات الخارجية.

٤- الأقاليم الاقتصادية المعتمدة على الصناعات المحلية والإستهلاكية بالدول النامية تتوقف قدرتها التنافسية على تحقيق فائض تصديري مؤثر في زيادة الناتج المحلي.

٥- السياسات الإقليمية المحلية أنسب السياسات تطبيقاً بالدول النامية، بشرط إنفصال صلاحيات التنمية الإقليمية عن التنمية القومية فيما يخص الإدارة والتمويل.

٦- تركيز الاستثمارات بوحده اقتصادية بعينها وتنميتها لجذب الاستثمارات الخارجية، يلاءم الدول النامية في حالة إيجاد علاقات تبادلية داخلية بين كافة الأقاليم لدعم قاعدة اقتصادية منافسة لجزء ما بالدولة يكمل تنمية مناطق أخري.

وبذلك تسعى الدول النامية إلى التنافس عالمياً من خلال متطلبات للتهيئة المكانية تمثلت في:-

١- على الجانب المؤسسي تطوير الهيكل الإداري وتوفير مؤسسات تعمل كوسيط لإكتشاف ودعم وتسويق براءات الإختراع لدعم الصناعات التنافسية المحلية، مع خلق حوافز تمويلية وتسويقية لتشجيع القطاع الخاص على دعم أنشطة البحث والتطوير.

٢- على الجانب الاقتصادي دعم الإبتكار من خلال حوافز تربط النظم الضريبية والتمويلية بأولويات المجالات البحثية والتنمية التكنولوجية محل الإهتمام داخل الدولة.

٣- على الجانب التمويلي جذب الاستثمارات للمجالات ذات القيمة المضافة لنقل وتطبيق التكنولوجيا بما ينعكس إيجاباً على المنافسة داخل الأسواق المحلية ورفع كفاءة الموارد البشرية و الشركات المحلية

٤- على الجانب الاجتماعي تنمية الموارد البشرية، من خلال تبادل الخبرات وزيادة الكفاءة وتطوير المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث بما يخدم القطاع الصناعي.

الفصل الثاني
سياسات التنمية الإقليمية في مصر
الهدف الرئيسي
تحليل مدى تأثير الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي في دعم سياسات التنمية الإقليمية في مصر والتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية
التساؤلات الرئيسية
١- هل أثر الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي على دعم سياسات التنمية الإقليمية في مصر لتهيئة مواقعها مكانياً للتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية المحيطة؟
٢- ما هي أنشطة التنافس العالمي التي يمكن من خلالها وضع مصر على خريطة العالم في ضوء الموارد المتاحة ؟
تحليل أسباب الخلل المالي والاقتصادي في مصر
مراحل تطور الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية على المستوى القومي ومردود ذلك على التنمية الإقليمية
الدراسات السابقة لسياسات التنمية الإقليمية في مصر
قبل الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي
بعد الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي
سياسات إستهدفت إعادة تشكيل الخريطة السكانية على المستوى القومى
سياسات إستهدفت وضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية من خلال تحقيق الكفاءة الاقتصادية
ورقة أكتوبر ١٩٧٤
دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية ١٩٧٩
الإستراتيجية المكانية القومية لجمهورية مصر العربية ١٩٩٦
خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية ١٩٩٨
الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠ عام ٢٠٠٧
استراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠ عام ٢٠٠٩
الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ عام ٢٠١٠
المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الأولوية خلال ٤٠ عام (٢٠١٢ : ٢٠٥٢)، لعام ٢٠١٤.
دراسة تحليلية لتأثير الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي على سياسات التنمية الإقليمية في مصر والتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية
هيكل الفصل الثاني

الفصل الثاني :- سياسات التنمية الإقليمية في مصر

تناول البحث في الفصل الأول المتغيرات الاقتصادية العالمية المحيطة وموقف الدول النامية وسعيها لتحقيق التنافس العالمي، وتم عرض متطلبات التهيئة المكانية للدول النامية لتوطين أنشطة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الخارجية، من خلال دعم التوجهات التنموية على المستوى القومي ودعم العلاقات الخارجية لرسم خريطة استثمارية ودخول التنافس العالمي.
ويتناول هذا الفصل عرض لسياسات التنمية الإقليمية في مصر وتحليل لمدى تفاعلها مع المتغيرات العالمية المحيطة لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية من خلال التهيئة المكانية لأنشطة اقتصادية تنافسية ويتم ذلك من خلال مناقشة مجموعة من النقاط وهي :-

- مراحل تطور الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية على المستوى القومي ومردود ذلك على التنمية الإقليمية
- الدراسات السابقة لسياسات التنمية الإقليمية في مصر
  - دراسات تم وضعها قبل الاندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠١
    - ورقة أكتوبر ١٩٧٤
    - دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية ١٩٧٩
    - الإستراتيجية المكانية القومية لجمهورية مصر العربية ١٩٩٦
    - خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية ١٩٩٨
  - دراسات تم وضعها بعد الاندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠١
    - الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠ عام ٢٠٠٧.
    - الرؤية المستقبلية لمصر حتي عام ٢٠٥٢ وتضمنت ثلاثة مراحل
      - ✓ إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠ عام ٢٠٠٩.
      - ✓ الرؤية الإستراتيجية للتنمية لمصر ٢٠٥٠ عام ٢٠١٠.
      - ✓ المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الأولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية) خلال ٤٠ عام (٢٠١٢ : ٢٠٥٢)، لعام ٢٠١٤.
- دراسة تحليلية لسياسات التنمية الإقليمية في مصر

وذلك للإجابة على عدة تساؤلات وهي :-

١- هل أثر الاندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي على دعم سياسات التنمية الإقليمية في مصر لتهيئة مواقعها مكانياً للتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية المحيطة؟
٢- ما هي أنشطة التنافس العالمي التي يمكن من خلالها وضع مصر علي خريطة العالم الاقتصادية في ضوء الموارد المتاحة ؟

٢-١ مراحل تطور الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية على المستوى القومي ومردود ذلك على التنمية الإقليمية

مر الاقتصاد المصري بعدة مراحل رئيسية طبقاً لتطور السياسات القومية وإنعكس ذلك بدوره على خطط التنمية الإقليمية وعلاقة السكان بالمكان، وإنقسمت هذه الفترة إلى سبعة مراحل يعرضها البحث على النحو التالي :-

٢-١-١ مرحلة توزيع الموارد (١٩٥٢ – ١٩٦٠)

إنصبت السياسات الاقتصادية على إعادة توزيع الموارد بما يقلل دور القطاع الخاص وتعظيم دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية، ومن أبرز سياسات المرحلة قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ وإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي عام ١٩٥٢ وبدء الاستثمارات الحكومية من خلال شركة الحديد والصلب عام ١٩٥٤ وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ والإتجاه إلى التخطيط من خلال لجنة التخطيط القومي عام ١٩٥٧، [١] وإنعكس ذلك على خطط التنمية الإقليمية، حيث شهدت برنامج التصنيع الأول في الفترة (١٩٥٧ - ١٩٦٠)، وتم التوسع في الصناعات القائمة بمدينتي القاهرة والإسكندرية للإستفادة من البنية الأساسية والخدمات القائمة وإقامة صناعات جديدة، مما أدي إلى زيادة الفوارق الإقليمية و الهجرة العشوائية، والذي تسبب في تكدس السكان وتدهور البيئة العمرانية لزيادة الطاقة الإستيعابية، وإعاقة التنمية على المستوى القومي. [٢]

٢-١-٢ مرحلة التخطيط الشامل (١٩٦٠ - ١٩٦٦)

شملت مرحلة التحول الإشتراكي وبداية التخطيط القومي الشامل وفيها تم وضع أول خطة خمسيه (١٩٦٠-١٩٦٥) بهدف زيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال مجموعة السياسات الاقتصادية وأهمها القوانين الاشتراكية وتحديد ساعات العمل والأجور وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر والتدخل في تحديد الأسعار، ونجحت هذه المرحلة وحققت نسبة نمو إجمالية بلغت ٣٨ % خلال الخطة الخمسية. [٣]

---

[١] مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار اتفاقيات التكامل الاقليمي والتوجهات التنموية الإستراتيجية القومية (الحالة المصرية ابتداء من الالفية الثالثة)، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ ص ١٢٢

[٢] عمرو على الصبان، تطوير مناهج مشروعات التنمية الإقليمية بإستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧

[٣] مصطفي منير محمود، مرجع سابق

٢-١-٣ مرحلة إقتصاديات الحرب (١٩٦٧ - ١٩٧٣)

إنهار الاقتصاد المصري نتيجة للظروف السياسية التي مرت بها البلاد حيث زادت نسبة الإنفاق العسكري من ٥,٥ % من الناتج المحلي عام ١٩٦٢ إلى ١٠ % عام ١٩٦٧، ثم إلى ٢٠ % عام ١٩٧٣ م.

٢-١-٤ مرحلة الإنفتاح الاقتصادي (١٩٧٤-١٩٨١)

تطورت السياسات الاقتصادية، وتم إستبدال نظام التخطيط الشامل ببرامج سنوية في شكل خطط متحركة تشجع القطاع الخاص للمشاركة في التنمية، ومن ثم تحرر الاقتصاد جزئياً وتم التوجه نحو اللامركزية ووضعت بعض التشريعات (قانون ٤٩٥ عام ١٩٧٧ لتقسيم مصر إلى سبعة أقاليم وإنشاء هيئات حكومية للتخطيط الإقليمي- قانون ٤٣ عام ١٩٧٩ لمنح أجهزة الحكم المحلي العديد من الصلاحيات لتنفيذ خطط التنمية)، وفي هذه المرحلة وضع الاقتصاد المصري على أول طريق اقتصاد السوق الحر وشهدت المرحلة معدل نمو مرتفع وصل إلى ٩,٨ % ولكنه إرتبط بالنمو في القطاعات الخدمية دون الإنتاجية.

٢-١-٥ مرحلة العودة للتخطيط والإنفتاح الإنتاجي (١٩٨٢ - ١٩٩٠)

تم العودة إلى نظام التخطيط الشامل في شكل خطط خمسيه كإسلوب لإدارة الاقتصاد القومي مع مواصلة سياسات الإنفتاح الاقتصادي لمحاولة تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري إعتماداً على قطاعات (البترول السياحة – قناة السويس – تحويلات المصريين العاملين بالخارج) من خلال بعض السياسات أهمها :-

١- بناء البنية الأساسية.
٢- جدولة الديون.
٣- إلغاء نظام التخطيط المركزي والإستعاضة عنه بإسلوب التخطيط التأشيري.
٤- تقليص دور القطاع العام تدريجياً وتنفيذ برامج التحول إلى القطاع الخاص، بما يكفل إدارة الاقتصاد الكلي من خلال الدولة وتحقيق إستقرار الأسعار وعدالة توزيع الموارد ومنع الاحتكار.[١]

وفيها تم وضع الخطة الخمسية (١٩٨٢- ١٩٨٧) ، من خلال دراسة ثلاثة أجزاء (المتغيرات الكلية – الصورة القطاعية والأهداف العامة للتنمية الإقليمية – مشروعات الخطة)، ولكن لم تحظي الخطة بالنجاح للأسباب التالية :-[٢]

[١] حاتم مصطفي راشد، تفعيل الأثر الإقليمي للقنوات الملاحية في ضوء المتغيرات العالمية المستجدة بالتطبيق على محور قناة السويس، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠١١

[٢] عمرو على الصبان، تطوير مناهج مشروعات التنمية الإقليمية بإستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧

١- لم توضح خطة التوزيع المكاني أسس لتوزيع الأنشطة الاقتصادية بكل إقليم طبقاً للموارد المتاحة.
٢- لم تحدد الخطة توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة لكل محافظه، كما لم يتم الإشارة بالأرقام لأي عنصر من عناصر إستراتيجيات التنمية (العمالة – الدخل – الإستهلاك – الهجرة _...) للتعبير عن الأهداف لوجود تصور لجدوى تنفيذ الخطة.
٣- إقتصرت الخطة على دراسة الوضع الراهن بكل إقليم على حده وتم تحديد المشروعات بناءً على حجم المنتفعين على المستوى المحلي لكل إقليم، ولكن لم تعرض الخطة علاقة الأقاليم ببعضها والحلول الشاملة لإنتاج مشروعات قوميه تحد من الفوارق الإقليمية وتحقق العدالة الاجتماعية لكافة الأقاليم.

ولتصحيح ذلك الخلل بالخطة الخمسية التالية (١٩٨٧- ١٩٩٢) تم رصد الموارد المتاحة المستغلة والكامنه للوضع الراهن وما هو محتمل بالنسبة للنمو السكاني، لرسم خريطة اقتصادية لمصر تحقق التوازن بين السكان والمكان والموارد لكافة المناطق، بالإعتماد على مبدأ إستغلال الطاقات العاطلة وتوجيه الاستثمارات للمناطق غير المأهولة.
ولكن فقدت الخطة آلية التنفيذ، حيث أنه لم يتم ترتيب أولويات المناطق المستهدفة بالتنمية .

٢-١-٦ مرحلة الاقتصاد الحر (١٩٩٠ - ٢٠٠١)

تبنت السياسة القومية التحول إلى آليات السوق وتحديد هوية الاقتصاد المصري لدعم التنافسية، من خلال عدة سياسات لمعالجة الخلل النقدي والهيكلي، و أهمها تحرير سعر الصرف وإنشاء سوق حرة وتنفيذ برامج الخصخصة وتحرير القطاع العام والتجارة الخارجي
و إتجهت الخطط المطروحة بعد عام ١٩٩٢ إلى اللامركزية للتحقيق الديناميكية والتنافسية وفتح آليات السوق والإهتمام بالمشروعات القومية الكبرى. [١]

٢-١-٧ مرحلة الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي ابتداءً من عام ٢٠٠١ وحتى الآن

إرتكزت على دعم العلاقات الخارجية والإنضمام إلى إتفاقيات عديدة للتكامل الإقليمي لجذب مزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة والدخول إلى الأسواق العالمية لدعم التنمية الاقتصادية بالدولة. [٢]

[١] حاتم مصطفي راشد، تفعيل الأثر الإقليمي للقنوات الملاحية في ضوء المتغيرات العالمية المستجدة بالتطبيق على محور قناة السويس، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠١١

[٢] مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار اتفاقيات التكامل الاقليمي والتوجهات التنموية الإستراتيجية القومية (الحالة المصرية ابتداء من الالفية الثالثة)، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩

ومن خلال ما سبق نجد أن الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية على المستوى القومي في مصر تبنت فكر سيطرة الدولة والمركزية، وعند المناداة باللامركزية لتصحيح الأخطاء كان الهدف الرئيسي هو تخفيف أعباء العاصمة وإنعكس ذلك على التنمية الإقليمية فيما يلي :-

١- تركيز الاستثمارات الحكومية على الجوانب الاقتصادية وإهمال البعد الاجتماعي والبشري في خطط التنمية.
٢- تدني دور القطاع الخاص في المساهمة في خطط التنمية، لأنه لم يشارك في إختيار المشروعات من حيث النوع، الموقع، الفرص الاستثمارية، الجدوى الاقتصادية.
٣- توزيع الاستثمارات الحكومية على كم كبير من المشروعات توقف أغلبها بسبب ضعف التمويل مما تسبب في طول فترة التنفيذ وإهدار رؤوس الأموال في بنية أساسيه لمشروعات غير مستغله.
٤- التفاوت الشديد بين السكان والمكان بين الأقاليم التخطيطية أدي إلى الكثير من المشكلات التي تعوق التنمية الإقليمية في مصر نتيجة للمركزية وإستقطاب الأقاليم الكبرى للتنمية والاستثمارات والسكان.

وبالرغم من الإجراءات الاقتصادية المتعاقبة إلا أنها لم تحدث تطوير للمؤسسات (لامركزية الصلاحيات – المشاركة الشعبية في التنمية – تفعيل المجالس المحلية للمشاركة في دعم وإتخاذ القرارات والتشريعات) بما يضمن تفعيل توجيهاتها وسياساتها للتخلص من المركزية، وكان لوضع الدولة المهيمن سبب في الضعف المؤسسي وإصطناع التوازن الظاهري والذي ظهر بعمق من خلال تيارات العولمة.

ويرجع خبراء صندوق النقد الدولي أسباب الخلل المالي والاقتصادي بمصر إلي:- [١]
١- إسلوب إدارة الاقتصاد المصري.
٢- إتباع سياسة النقود الرخيصة (زيادة كمية النقود المتداولة دون اشتراط توافقها مع معدلات نمو الناتج المحلي).
٣- قصور الإستراتيجية المتبعة لتنمية القطاعات الاقتصادية.

ومن ثم سوف يعرض البحث ملامح إستراتيجيات التنمية على المستوى القومي والسياسات التي إنتهجتها الدولة للتوازن بين السكان والمكان وإعادة رسم الخريطة المصرية.

[١] عمرو محمد صلاح، التميز التنموي للمدن وقابليتها للاستثمار كأساس لإستراتيجيات التنمية الحضرية " دور تكنولوجيا المعلومات في التقييم وإتخاذ القرار "، رسالة دكتوراه كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٢-٢ الدراسات السابقة لسياسات التنمية الإقليمية في مصر

تهدف الدراسات إلى مراجعة مراحل التطور لسياسات التنمية الإقليمية في مصر ومدى التواكب مع المتغيرات الاقتصادية العالمية المحيطة، لدعم التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بما يلاءم المقومات الاقتصادية والاجتماعية وبما يحقق التوازن بين السكان والموارد المتاحة ويحقق أهداف التنمية العمرانية من خلال:-

١- الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة

٢-تحقيق التوازن بين الريف والحضر وتحقيق البعد المكاني في الخطط الخمسية.

٣- تحسين البيئة العمرانية بالمدن القائمة والاتجاه نحو اللامركزية والحفاظ على الأراضي الزراعية.

و إنقسمت الدراسات إلى مجموعه من الدراسات تم وضعها قبل مرحلة الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠١ وأخرى بعد هذه المرحلة كنقطة فاصلة لدعم العلاقات الخارجية والتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية المحيطة.

٢-٢-١ سياسات التنمية الإقليمية في مصر قبل الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي

وفيها يتم عرض لخصائص وأهداف سياسات التنمية الإقليمية في مصر قبل عام ٢٠٠١

٢-٢-١-١ ورقة أكتوبر ١٩٧٤

تم إعدادها عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ لرفع معدلات التنمية الاقتصادية كأساس للتنمية الشاملة بالدول، وإرتكزت على العلاقة بين الإنسان الذي يمثل الرصيد الأساسي للدولة والمكان الذي يمثل المورد الذي تتحقق به التنمية.

ووضعت عدة أهداف وهي :-

١- تنمية مراكز حضرية جديدة خارج وادي النيل والدلتا لتوطين الصناعات للحفاظ على الأراضي الزراعية وحمايتها من الزحف العمراني.

٢- رصد مناطق جديدة لتركز الأنشطة والسكان طبقاً للموارد المتاحة وبما يعادل قوة جذب العاصمة.[١]

[١] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

٢-٢-١-٢ دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية عام ١٩٧٩

تم وضع السياسة بهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتوفير فرص عمل وتحسين مستوي المعيشة مع التركيز على إحتياجات الفئات منخفضة الدخل لضمان التوزيع العادل بين السكان والموارد وإرتكزت على ما يلي :-

١- إستغلال البنية الأساسية القائمة للمشروعات الاقتصادية بإقليمي القاهرة والإسكندرية لإستيعاب الجزء الأكبر من النمو المتوقع لسكان الحضر.
٢- إختيار مواقع التجمعات الصالحة لخلخلة الكثافات السكانية ودعم جهود وإمكانات النمو بمنطقة قناة السويس ولبعض مدن الصعيد (أسيوط – نجع حمادي – قنا – أسوان)
٣- وضع إستراتيجية لإدارة وتنظيم النمو المتوقع في مدن الدلتا والحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية مع التركيز بوجه خاص على مدن طنطا والمنصورة.
٤- إستخدام التكنولوجيا الحديثة لإستغلال إمكانات المناطق النائية وإنشاء الأجهزة التنفيذية الداعمة لذلك.
٥- إختيار معايير للمستويات المختلفة من الإسكان والبنية الأساسية بما يؤهل نموها طبقاً لإمكانيات القطاع الأكبر من السكان.

إستهدفت السياسة القومية الحضر كأهم أولوياتها لإستغلال التكتل الاقتصادي والتركز السكاني ووظفته في هيئة أقطاب للنمو كأقطاب مغناطيسية جاذبه للسكان مثل (القاهرة – الإسكندرية)، كما سعت إلى خلق أقطاب مضادة مثل الإسماعيلية والسويس لتشجيع الهجرة من منطقة وادي النيل إلى باقي المناطق لتنمية القاعدة الاقتصادية وتحقيق التوازن بين الأقاليم وإرتكزت على ركائز رئيسية وهي :-

١- معدل نمو سنوي للاقتصاد القومي قدره ٧% في حالة إزدهار الأوضاع الاقتصادية وقد يقل إلى ٥،٥ % طبقاً للظروف الاقتصادية المحيطة.
٢- المدن الحضرية الرئيسية (القاهرة – الإسكندرية – السويس – الإسماعيلية - بور سعيد) بهدف خلخلة السكان وتقليل حدة المشاكل بهم.
٣- دفع التنمية لإقليم الدلتا من خلال تقليل معدلات النمو والحد من الزحف على الأراضي الزراعية.
٤- دفع النمو لعدد محدود من مدن الوجه القبلي لتنمية القاعدة الاقتصادية وتحقيق المزيد من خلخلة السكان.

٥- الإهتمام بقطاع الصناعة في التخطيط الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الخاصة لدعم الصناعات الصغيرة بما يحقق التكامل بين الخطط القطاعية والمكانية.
٦- إستخدام أساليب خاصة لمواجهة مشاكل الإستيطان بالمناطق النائية للحد من الهجرة العشوائية.

وتم عرض ذلك من خلال أربعة بدائل للتنمية وهي:-

البديل الأول:- يهدف إلى التركيز على قناة السويس كأهم قطب للنمو لإتصالها وإنفتاحها على العالم والخارجي وحركة السوق العالمية.

البديل الثاني:- التركيز على القاهرة والإسكندرية كأقطاب جاذبه للسكان لتحقيق النمو الاقتصادي (غير صالح في الوقت الحالي لتفاقم المشاكل السكانية بالمراكز الحضرية الكبرى).
وتم إقتراح بدائل أخرى للتنمية تدعو إلى اللامركزية ولكنها غير صالحه للتطبيق في وقت الإستراتيجية لإرتفاع التكلفة وهي :-

البديل الثالث :- الخروج من وادي النيل ودلتاه إلى مراكز عمرانية جديدة.

البديل الرابع:- الحفاظ على الأراضي الزراعية من خلال تنمية عمرانية تابعة للتجمعات القائمة (سيناء – البحر الأحمر – جنوب الوادي).

لم تنجح السياسة القومية في توظيف أقطاب نمو فرعية وبالتالي إتبعت إستراتيجية التركيز وإعتمدت على التركز السكاني بمدن القاهرة و الإسكندرية و الإسماعيلية.
كما أن التركيز على الحضر دون الريف وإقليم الدلتا بوجه خاص يتنافى مع التوزيع العادل للسكان والموارد والإهتمام بفئة محدودي الدخل، ونتج عنه زيادة الفوارق الإقليمية وتشجيع الهجرة العشوائية.
كما أن السياسة خالفت أهدافها بالتركيز على قطاع الصناعة فقط وإغفال تنويع القاعدة الاقتصادية بما لا يتناسب مع معدل النمو الاقتصادي المقترح الذي يصعب تحقيقه من خلال قطاع أحادي للتنمية الاقتصادية.[١]

[١] رندا جلال حسين، دور الفكر التخطيطي في رسم خريطة استثمارية كمدخل للحد من ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات بالمدن الجديدة، المؤتمر الدولي، تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة ' قضايا واولويات، مكتبة الإسكندرية – مصر مارس ٢٠٠٩

٢-٢-١-٣ الإستراتيجية المكانية القومية لجمهورية مصر العربية ١٩٩٦

وضعت إطار عام للتطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى القومي بما يكفل أهمية البعد المكاني و التنسيق مع البعد القطاعي للتنمية، من خلال مبدأين وهما :-

١- التحرك السكاني يكون من خلال التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية، ولذلك فإن الربط بين الوضع القائم والمشروعات المستقبلية هو الأساس في تحقيق التوافق بين السياسات الاقتصادية والمكانية وما يعنيه ذلك من إستغلال أمثل للموارد وتحفيز أعلى للاستثمار القائم أساساً على التهيئة المكانية للسكان والأنشطة.
٢- إن التحرك السكاني في حالة غياب البعد المكاني لتوطين الأنشطة الاقتصادية يكون متحيز بشدة للمناطق الحضرية والمدن الكبرى، مما يؤدي إلى هجرة عشوائية غير مرغوبة ناتجة عن التفاوت الإقليمي بين المناطق المختلفة، لذلك فان من شأن الإستراتيجية المكانية التأثير في إنتقالات الأفراد وعناصر الإنتاج بما يحد من مسارات النمو غير المرغوبة وبما يحقق التوزيع الأنسب للسكان على الحيز القومي.

إستهدفت الإستراتيجية إعادة رسم خريطة مصر، من خلال دراسة البعد الديموغرافي والبعد الاستثماري لتقييم إتجاهات السكان والاستثمار، ووضعت تصور مقترح للحراك السكاني، بالتنسيق بين العلاقات المكانية وفرص التنمية بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية كأداة للمفاضلة بين البدائل المكانية المختلفة ومقومات كل منها كما هو موضح بالشكل رقم (٢- ١) بمراعاة التالي:-

١- تفعيل دور الأنشطة الاقتصادية بالمناطق الجديدة.
٢- التوسع في إنشاء التجمعات الريفية في مناطق الإستصلاح وتنميتها في إطار برنامج التنمية الريفية.
٣- تكثيف الإستيطان البشري بالمحافظات الصحراوية مع الحفاظ على البيئة والتنمية البشرية المتواصلة.

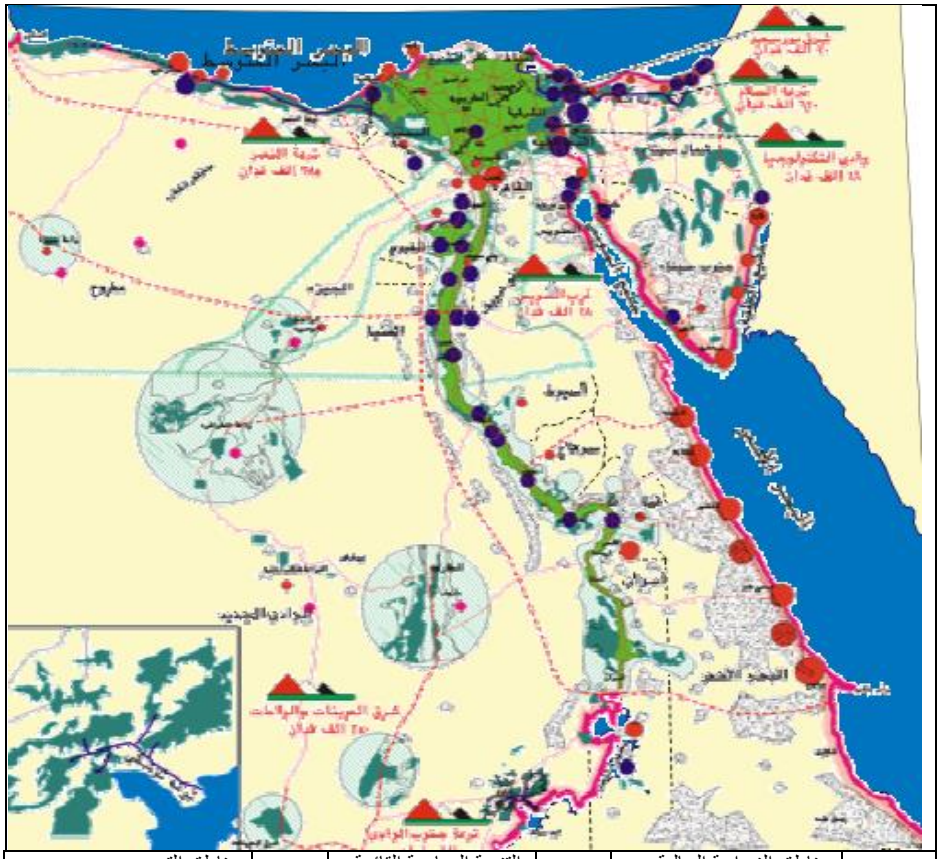

مناطق الزراعة الحالية		مناطق الزراعة الحالية		التنمية السياحية القائمة		مناطق التعدين	
مناطق الزراعة المستقبلية		التنمية السياحية المستهدفة		المشروعات القومية		المناطق الصناعية المستهدفة	
				الطرق الحالية		المناطق العمرانية المستهدفة	
				الطرق المستقبلية			

شكل (٢-١) خريطة التنمية المستهدفة ٢٠٢٠ للإستراتيجية المكانية القومية لجمهورية مصر العربية
وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، القسم الثاني المخططات العمرانية والإستراتيجية المكانية القومية. ٢٠٠٨

وبلورت الإتجاهات الاستثمارية الداعمة لذلك فيما يلي :-

١- التوسع في مساحات الإستصلاح الزراعي طبقاً لإمكانيات المياه الجوفية، مع إعطاء أولوية للمناطق القريبة من عناصر البنية الأساسية والتجمعات الحالية.

٢- التوسع في إنشاء التجمعات الريفية في مناطق الإستصلاح وتنميتها في إطار برنامج التنمية الريفية.

٣- التشغيل الكامل للطاقات المتاحة من خلال الإرتفاع بإنتاجية الحاصلات الزراعية لخفض الفجوة الغذائية وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة بمناطق الوادي الجديد وسيناء والساحل الشمالي الغربي وتنمية الثروة السمكية ورفع كفاءة الصيد ببحيرة ناصر وبحيرة البردويل.

٤- التوسع في إقامة المناطق الصناعية بشبة جزيرة سيناء ومطروح ومنطقة القناة وتكثيف الأنشطة الإستخراجية بالصحراء الشرقية وسيناء والوادي الجديد.

٥- دعم التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية وربطها بالمراكز السياحية النشطة (الأقصر – أسوان – شرم الشيخ – الغردقة).

٦- تعزيز شبكات المرافق والبنية الأساسية لتهيئة سبل الإستقرار السكاني. [١]

٢-٢-١-٤ خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية ٢٠١٧ عام ١٩٩٨

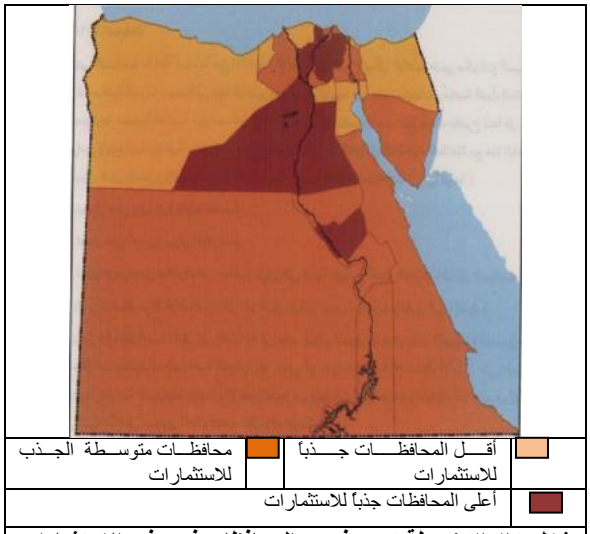

شكل (٢-٢)خريطة تدرج فرص المحافظات في جذب الاستثمارات
الهيئة العامة للتخطيط العمراني، خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧، التقرير العام يونيه ١٩٩٨

إعتمدت الخريطة على تحقيق التنمية من خلال دعم الإنتشار المركز و فتح آفاق تنموية جديدة للمحافظة على الأراضي الزراعية كهدف إستراتيجي قومي هام وأوصت نتائج الدراسة بضرورة توفير ٢٥٠ ألف فدان لمواقع تجمعات عمرانية جديدة لإستيعاب ٢٠ مليون نسمة ولتوفير ٥،٦ مليون فرصة عمل ، للتغلب على التوزيع غير العادل للاستثمارات طبقاً للخريطة الموضحة بالشكل رقم (٢-٢)

[١] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، القسم الثاني المخططات العمرانية والإستراتيجية المكانية القومية. ٢٠٠٨

لم ترسم الخريطة بدائل للتنمية ولكنها وضعت معايير لأولويات التنمية وهي :-

١- الإنتشار لتحقيق الاتزان الجغرافي طبقاً للموارد المتاحة مع الحفاظ على الأراضي الزراعية.
٢- التنمية السريعة بأقل تكلفه وهو ما يعنى تركيز التنمية العمرانية في التوسعات الملاصقة للعمران القائم لأنه القادر على توفير شبكات بنيه أساسيه بشكل سريع.
٣- التنمية العمرانية العالية الكفاءة بالمناطق التي لها إمكانات اقتصاديه وقريبه من التجمعات العمرانية القائمة التي لها شبكة بنيه أساسيه.
٤- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم لتقليل الفوارق بين الأقاليم.
٥- تحقيق التنمية المتوازنة من خلال تكامل القطاعات المختلفة لتحقيق أعلى عائد من التنمية.
٦- تحقيق الأهداف السياسية بتعمير المناطق الحدودية.

ومن ثم تم إختيار المناطق المستهدفة للتنمية و توزيع إستعمالات الأراضي بخريطة التنمية والتعمير لمصر عام ٢٠١٧ كما هو مبين بالشكل رقم (٢-٢) على أساس أولويات المعايير السابقة :-

١- أولوية أولي للتنمية:- مناطق الأفضلية التي توافرت بها معايير التنمية الستة وهي مناطق (جنوب الصعيد حول مدينة أسوان – منطقة بحيرة ناصر – مناطق سيناء الشمالية والضفة الشرقية لقناة السويس والساحل الغربي والشرقي لسيناء).
٢- مناطق ذات أفضلية ثانية للتنمية :- حققت خمسة أهداف وهي المناطق الصحراوية المتاخمة لوادي النيل وعلى الحدود الخارجية للدلتا وبعض مناطق الساحل الشمالي الغربي وشمال خليج السويس
٣- مناطق ذات أفضلية ثالثة ورابعة للتنمية وهي التي تحقق ثلاث أو أربع أهداف للتنمية مثل سواحل البحر الأحمر ومناطق الضفة الغربية لقناة السويس
٤- مناطق ذات أفضلية خامسة للتنمية وهي المناطق التي حققت هدفين للتنمية مثل مناطق الحدود الجنوبية لمصر على ساحل البحر الأحمر والمناطق الجنوبية لبحيرة ناصر والواحات ومنطقة شرق العوينات وكلها مناطق ذات وفرة اقتصادية لتحقيق التنمية المنتشرة المتزنة اقتصادياً.
٥- مناطق ذات أولوية سادسة للتنمية وهي المناطق التي حققت هدف واحد فقط وهو الإنتشار الجغرافي والديموغرافي. [١]

[١] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧، التقرير العام يونيه ١٩٩٨

شكل (٢-٣) خريطة إستعمالات الأراضي حتي عام ٢٠١٧ بخريطة التنمية والتعمير

الهيئة العامة للتخطيط العمراني، خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧، التقرير العام يونيه ١٩٩٨

ومن خلال مراجعة إستعمالات الأراضي بخريطة التنمية والتعمير لمصر ٢٠١٧ نجد أنها :-

١- إكتفت برصد الموارد المتاحة ولكنها لم تحدد كيفية إستغلالها أو جدوى إستخراجها أو أولوية إستغلالها في التنمية.

٢- قامت الدراسة بحساب حجم السكان المطلوب توطينه خارج وادي النيل والدلتا وإقترحت العديد من التجمعات العمرانية لإعادة التوطين ولكنها لم تأخذ في إعتبارها حساب الطاقة الإستيعابية لتلك التجمعات.

٣- سعت إلى توفير فرص العمل المستهدفة ولكنها لم تقوي دور مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

وعند النظر إلى معايير أولويات التنمية نجد بها بعض التناقض كما يلي :-

١- مبدأ الإنتشار غير ملائم للموارد المالية المحدودة، ويتنافى مع التنمية السريعة المتنافية مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية.
٢- الإهتمام بالتجمعات العمرانية الملاصقة للمدن يتنافى مع مبدأ الانتشار، وقد تحقق التنمية على المدى القصير بأقل تكلفه ولكن على المدى البعيد تتسبب في حدوث التضخم العمراني وتهالك المدن الذي يؤدى بدوره إلى التعدي على الأراضي الزراعية وهو الهدف الرئيسي من الخريطة.
٣- النظر إلى كافة الأقاليم بنفس الأولوية بالرغم من تفاوت فرص الاستثمار، وإختلاف الأقاليم الحدودية عن الأقاليم الداخلية طبقاً للأنظمة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

وعند المقارنة بين إستعمالات الأراضي المقترحة بخريطة التنمية والتعمير وتوزيع الاستثمارات نجد إن:-

خريطة التنمية والتعمير إعتمدت على الإهتمام بالمناطق غير المأهولة بالسكان بغرض إعادة توزيع السكان والإنتشار خارج الوادي، ولكن بعض هذه المناطق مناطق نائية غير صالحه للتعمير وغير متصلة بالعمران القائم وتفتقد إلى المخططات الإستراتيجية اللازمة لمطابقة الموارد المتاحة ودراسة فرص الاستثمار المتوقعة.

خطة الاستثمار ركزت على المناطق ذات الفرص الاستثمارية المهيأة مكانيا وبشرياً بقيم ومعايير مزايا التوطن من خلال مفاهيم السوق من عرض وتكلفة اقتصادية وذلك لتعدد الجهات المشاركة في العملية الاستثمارية من قطاعات حكومية وقطاعات خاصة.

وبناءً على ذلك إختلفت أولويات التنمية العمرانية والتوجهات الاستثمارية ونتج عن ذلك :-

١- تواجد فرص عمل في إقليم ما نتيجة لتوجه الاستثمارات ولم يؤخذ ذلك في أولويات التنمية العمرانية لإعتبارات إمكانيات العمران غير القادر على إستيعاب الزيادة السكانية.
٢- الإختلاف بين أولويات الاستثمار و أفضليات التنمية قد يؤدي إلى إعطاء إقليم أو تجمع ما دور مختلف عن الدور التي تحدده له إستراتيجية التنمية.
٣- الإهتمام الاستثماري المعتمد على مواقع متآخمة للعمران القائم وإستخدام الأصول الاقتصادية القائمة يعرقل تنمية المناطق الجديدة ويزيد من الفجوة بين الأقاليم ومن ثم يشجع الهجرة العشوائية.

ولم تخرج توصيات الدراسة بآليات تنفيذ يمكن قياسها وإكتفت بتحديد حلول نظريه فقط.

٢-٢-٢ سياسات التنمية الإقليمية في مصر بعد الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي

وفيها يتم عرض لخصائص وأهداف سياسات التنمية العمرانية في مصر بعد عام ٢٠٠١

٢-٢-٢-١ الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠ عام ٢٠٠٧

تم إعداد الرؤية بمعرفة مركز الدراسات المستقبلية برئاسة مجلس الوزراء عام ٢٠٠٧ وتم وضع عدة معايير لتحقيق الرؤية على النحو التالي:-

١- إنضمام مصر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحلول عام ٢٠٣٠.

٢- تحقيق مركز متقدم في مؤشر التنافسية العالمية والإرتقاء بترتيب مصر من المرتبة ٩٤ بين ١٤٢ دولة عام ٢٠١١ إلى الدول العشرين الأولى.

٣- تحقيق مركز متقدم في مؤشر إستدامة المجتمع الذي إحتلت فيه مصر مركز متأخر (١٠١ من ١٥١ عام ٢٠١٠) لتصبح من الدول العشرين الأولي عام ٢٠٣٠.

٤- دعم المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية و الأداء البيئي والديمقراطية.

وإرتكزت الرؤية على :-

١- تحقيق أقصي إستفادة من الموارد المتاحة وتوظيفها للتأهيل للمنافسة داخلياً وخارجياً.

٢- الديموقراطية والحكم الرشيد بما يضمن تحقيق اللامركزية وتعزيز المشاركة الشعبية.

٣-الريادة الإقليمية والانضمام لتكتلات دولية هامة وحماية الحدود السيادية من أي إعتداء.

ووضعت الرؤية عدة أهداف وأهمها :-

جدول (٢-١) أهداف الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠

اقتصادياً	١- زيادة معدل النمو الاقتصادي ٢٠٣٠ بما لا يقل عن ٧,٥% سنوياً. ٢- ضمان معدلات أعلى للتوظيف لمواجهة الفقر والبطالة. ٣- الإرتقاء بمؤشر اقتصاد المعرفة من خلال تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني
اجتماعياً	١- تكافؤ فرص التنمية بالأقاليم وخاصة الصعيد وسيناء لتحقيق العدالة الاجتماعية ٢- الإرتقاء بالمستوى التعليمي والحصول على الخدمات الاجتماعية وتوزيع الاستثمارات العامة وتوفير آليات الحراك الاجتماعي. ٣- تحقيق دخول حقيقية أعلى للمواطنين بما يضمن جودة الحياة في إطار بيئي متكامل.
عمرانياً	تحقيق الإتزان لإعادة دمج الرقعة غير المعمورة مع الحيز المعمور لتعظيم الإستفادة من موقع مصر الجغرافي وإمكاناته.

مجلس الوزراء المصري – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رؤية مصر ٢٠١٣، نوفمبر ٢٠١٣

كما وضعت الرؤية عدة آليات لتحقيق الرؤية وأهمها

١- خلق مناطق تميز بالمناطق الصحراوية لتشغيل الموارد العاطلة واستثمارها في التنمية.

٢- إختيار مجالات واعدة للتنافس العالمي (السياحة – تكنولوجيا الإتصالات – النقل واللوجستيات – الطاقة – الصناعات الصغيرة والمتوسطة - مجالات جديدة في العلوم والتكنولوجيا) إعتماداً على الموارد المتجددة.

٣- إنشاء كيانات بحثية متميزة بالجامعات وربطها بمشروع مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا.[١]

[١] مجلس الوزراء المصري – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رؤية مصر ٢٠١٣، نوفمبر ٢٠١٣

(٢-٢-٢-٢) الرؤية الإستراتيجية لمصر حتى عام ٢٠٥٢

تم دراستها على ثلاثة مراحل (إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠ عام ٢٠٠٩ - الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ عام ٢٠١٠- المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية (٢٠١٢ : ٢٠٥٢) و مناطق التنمية ذات الأولوية عام ٢٠١٤) لرسم إستراتيجية للتنمية العمرانية تدعم وضع مصر التنافسي من خلال تحقيق الكفاءة الاقتصادية لدعم التنافس العالمي ووضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية.

أ- <u>تحقيق الكفاءة الاقتصادية</u>

القطاع	الهدف من التنمية	متطلبات التنمية التنافسية
الزراعة	١- تحقيق الإكتفاء الذاتي وتقليل الاستيراد ٢- تطوير التصنيع الزراعي من خلال محاصيل منافسة	١- تعدد المصادر المائية (الإستغلال الأقصى للموارد المائية التقليدية - تحلية مياه البحر لخلق مصادر مائية بطريقه غير تقليدية). ٢- إستخدام تقنيات الزراعة غير التقليدية (إستخدام المياه المالحة لزراعة المناطق الصحراوية)
الصناعة	١- تصنيع سلع قادرة على المنافسة العالمية ٢- تحقق اعلى عائد تصديري	١- تطوير الأصول المصرية. ٢- توفير البنية التحتية المتطورة ٣- إستخدام تكنولوجيا حديثة في التصنيع ٤- تحفيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة . ٥- معالجة أراضي السبخات لإنتاج الوقود الحفري
النقل والتجارة و الخدمات	تحقيق عائد تصديري مؤثر	١- تعزيز الأصول المصرية من بنية تحتية وأسواق. ٢- تطوير شبكات النقل للربط بين أسواق الإنتاج وأسواق الإستهلاك ومنافذ التصدير. ٣- توفير مناطق تجارة التجزئة والخدمات اللوجستية. ٤- إتساع الأسواق التصديرية .
السياحة	جذب أكبر عدد من السائحين	١- الإستقرار السياسي وضمان الأمن ٢- تطوير البنية التحتية و قطاع البيئة وسياحة السفاري ٣- ربط السياحة الترفيهية بالسواحل بالسياحة الثقافية بوادي النيل. ٤- زيادة الجودة وتنوع الأنشطة وتنشيط التسوق
الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	دعم التجارة الخارجية والوصول للأسواق العالمية	١- تطوير البنية الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢- تأهيل العمالة من خلال التركيز على التعليم المقابل
الطاقة	دعم اقتصاد المعرفة من خلال مصادر متجددة للطاقة تتغلب على نضوب الموارد	١- جذب استثمارات لتوفير مصادر جديدة للطاقة . ٢- تنشيط البحث والإستكشاف لزيادة إحتياطي البترول. ٣- تطوير وتنويع نماذج الاتفاقيات البترولية لإنشاء مركز تجاري عالمي من خلال إستغلال إحتياطي البترول والمنتجات البترولية. ٤-إستغلال ١٦،٢ مليون طن من المخلفات السنوية لمصر (٦٠% منها مخلفات عضويه) لإنتاج الطاقة الحيوية.

شكل (٢-٤) متطلبات تحقيق الكفاءة الاقتصادية بالمجالات المختلفة

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩

ب- تحقيق التنافس العالمي ووضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية

سعت الدراسة إلى تحقيق التنافس العالمي ووضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية، من خلال دراسة ملف مصر التصديري ومقارنته بالسلع التنافسية التي تلبي إحتياجات السوق العالمية لتحسين إستغلال الموارد المتاحة ودعم قاعدة تصديرية من خلال منتجات منافسة جاذبة للاستثمارات.

وفيها تم حصر ١٤ سلعه ذات تصنيف تنافسي بين المصدرين طبقاً للقيمة التجارية والحصة التسويقية لبحث سبل التهيئة المكانية الملائمة للتكامل مع قوي السوق والمتغيرات الاقتصادية العالمية التي إستهدفت أكثر ٢٠ مجال تنافسي في ضوء تحسين إستغلال الموارد المتاحة والأصول الثابتة كمقومات للتهيئة المكانية (الموقع الجغرافي المتميز – وفرة الأيدي العاملة – تعدد الموارد المتاحة لإنتاج الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية – طاقة الرياح توليد عالي للمخلفات لإنتاج الطاقة الحيوية)، ومن ثم تم إستهداف أربعة مجالات (السياحة – الطاقة – النقل واللوجستيات – الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات) لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية طبقاً للموارد غير المستغلة [١]. كما هو موضح بالأشكال التالية:-

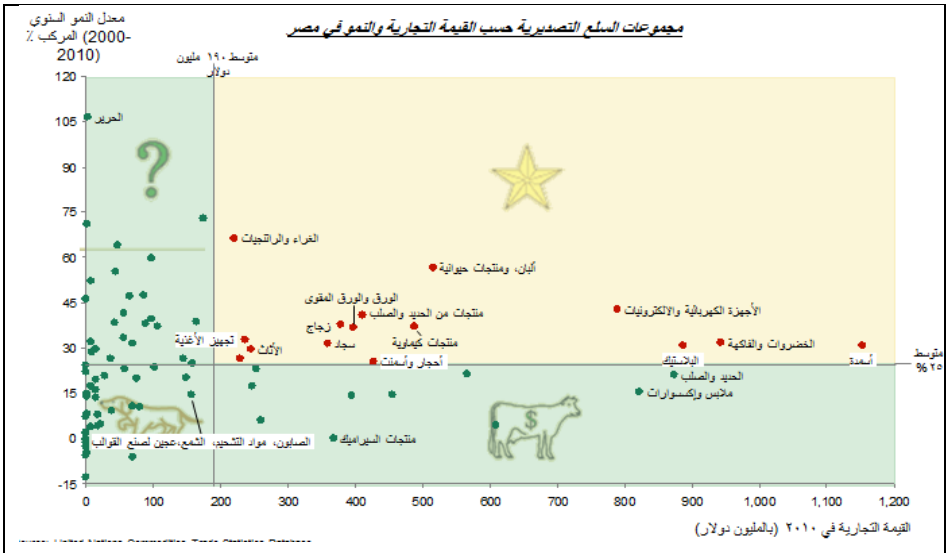

شكل (٢ - ٥) تحديد ١٤ سلعة تصديرية محتمل التركيز عليها لتحقيق التنافس العالمي طبقاً للموارد المتاحة

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩

[١] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩

جدول (٢- ٢) تصنيف مصر بين أهم الدول المنافسة (فرنسا - اليابان – بريطانيا – كندا) لتصدير بعض السلع التنافسية

السلع	الغـــــراء والراتينجات والسجاد	الخضروات والفاكهـــة والأسمدة	الأثاث	الألبـــان والمنتجات الحيوانية	الزجاج وتجهيز الأغذية	المنتجات الكيماوية	منتجـات الحديـد والصلب	البلاستيك والحديـد والصلب	الأجهـــزة الكهربائيـــة والالكترونية والورق
المرتبة	١	٣	٥	٧	٨	٩	١٤	١٥	١٦

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩

شكل (٢-٦) تصنيف السلع التصديرية طبقاً للحصة التسويقية ودرجة المنافسة بالأسواق العالمية

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية،الهيئة العامة للتخطيط العمراني،إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠١١

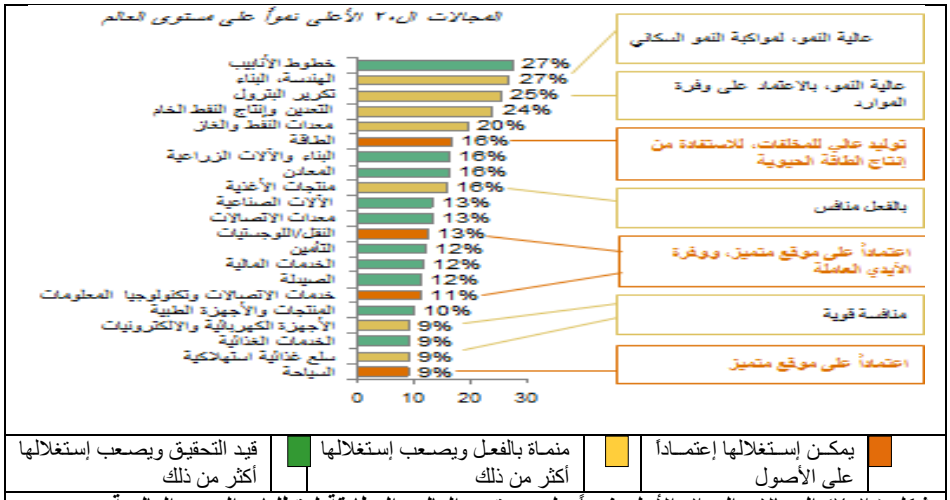

شكل (٢-٧) المجالات ال٢٠ الأعلى نمواً على مستوي العالم والمطابقة لمتطلبات السوق العالمية

وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩

المرحلة الأولى:- إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠ م عام ٢٠٠٩

رسمت الإستراتيجة أربعة بدائل لدعم التنمية العمرانية ووضع مصر على خريطة العالم [١]

البديل الأول :- التنمية المتوازنة في جميع المجالات (الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات)، ويتطلب ذلك استثمارات ضخمه لتنفيذ خطة طويلة المدى يحكمها جهاز إداري متخصص، ويهدف ذلك البديل إلى توفير ٣٣,٥٨ ألف فرصة عمل، من خلال إضافة ٧,٥٥مليون فدان لكافة الأنشطة الاقتصادية.

البديل الثاني:- إعطاء أولوية لتطوير الزراعة لتحقيق الإكتفاء الذاتي كمرحلة أولي للتنمية، ومع زيادة الإنتاج يزيد التصنيع الزراعي مما يعظم دور الصناعة والتجارة في بقية المراحل. ويهدف ذلك البديل إلى إستصلاح ٣,٩١ مليون فدان لتوفير ٢,٢٢ ألف فرصة عمل بقطاع الزراعة. وطبقاً لصلاحية الأراضي للزراعة يستهدف البديل أراضي وادي النيل والدلتا كأساس لتوطن التنمية.

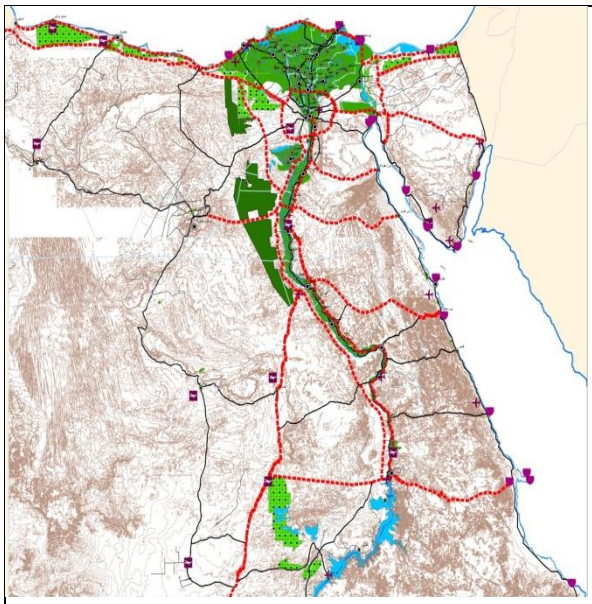

شكل (٢-٨) خريطة مناطق التنمية الزراعية القائمة والمستهدفة

الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩

[١] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩.

البديل الثالث: إعطاء أولوية لتنمية قطاع الصناعة لزيادة الفائض التصديري والذي يؤثر إيجاباً على قطاع التجارة والخدمات.

ويهدف ذلك البديل إلى توفير ٠,٣٧مليون فدان للنشاط الصناعي لتوفير ١٠,٣٦ ألف فرصة عمل بقطاع الصناعة.

وطبقاً للموارد المتاحة سوف يستهدف البديل المناطق الصحراوية كأساس لتوطن التنمية الصناعية القائم أغلبها على إستخراج المعادن.

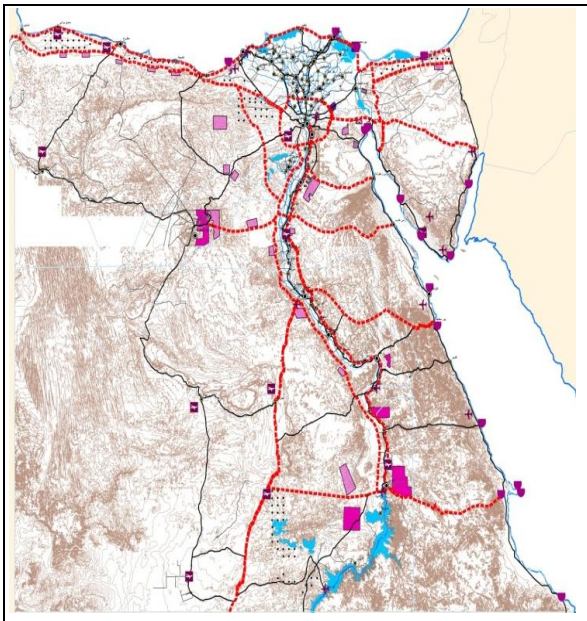

المناطق الصناعية القائمة بالمدن الجديدة		المناطق الصناعية القائمة بالمحافظات القائمة	
المناطق الصناعية المقترحة		مناطق التعدين المقترحة	

شكل (٢-٩)خريطة مناطق التنمية الصناعية القائمة والمستهدفة

الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩

البـديل الرابـع: وفيـه يـأتي الإهتمـام بقطـاع التجـارة والخـدمات لتعزيـز الأصـول المصرية و زيادة الصادرات. ويهدف ذلك البديل إلى إضافة ٣,٢٧ مليـون فـدان للنشـاط التجاري والخدمي لتوفير ٢١ ألـف فرصـة عمـل بقطـاع التجـارة والخـدمات، وطبقـاً للمـوارد المتاحـة سـوف يسـتهدف البـديل المنـاطق الساحلية كأساس لتنمية قطاع التجـارة الخارجيـة المعتمـدة علـى المـواني والمنـاطق اللوجستية.

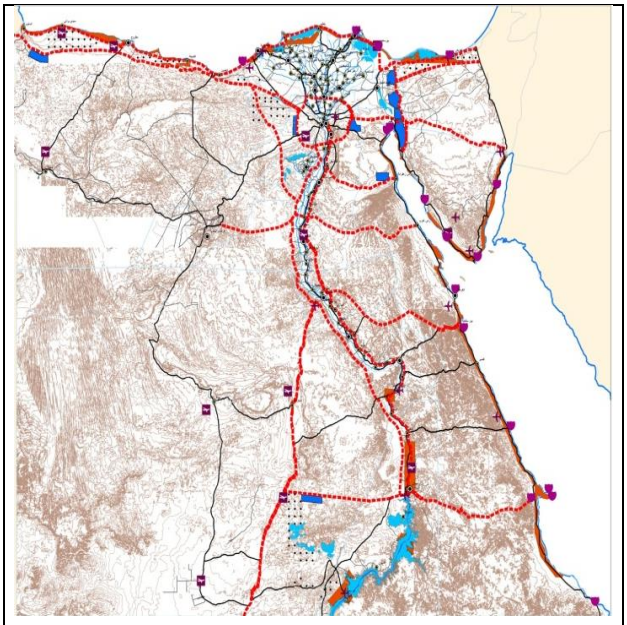

شكل(٢-١٠) خريطة مناطق تنمية قطاع التجارة والخدمات القائمة والمستهدفة

الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩

وعند مراجعة البدائل السابقة طبقاً للموارد المتاحة نجد ما يلي :-

١- محدودية التنمية لقطاع الزراعة نتيجة لتناقص الأراضي الزراعية وتركزها بوادي النيل والدلتا، مما يتنافى مع تحقيق الإكتفاء الذاتي طبقاً للزيادة السكانية المتوقعة، مع صعوبة توفير المزيد من أراضي الإستصلاح المقترحة في ضوء تناقص الموارد المائية.

٢- التأثير الإيجابي لقطاع الصناعة والتعدين لتوافر الموارد الطبيعية بالمناطق الصحراوية غير المستغلة سيحسن فرصها في التنمية وسيساهم في إيجاد فرص عمل خارج وادي النيل ودلتاه.

٣- قطاع التجارة والخدمات أكثر القطاعات تميزاً بالإعتماد على موقع مصر الاستراتيجي، وزيادة الإتصالية من خلال عناصر البنية الأساسية، كما أنه يحقق التوازن المكاني في تنمية محاور تجارة داخلية تبادلية معتمده على المميزات النسبية لكل محافظة وتنمية محاور تجارة خارجية معتمده على الموانئ والمناطق اللوجستية، ويعتبر أكثر القطاعات قدرة على توفير فرص عمل وزيادة الناتج المحلي، وذلك لكونه نتاج لتقدم كافة قطاعات التنمية.

من خلال البدائل السابقة ومقارنتها بوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية نستنتج إتجاه السيناريو الأساسي للتنمية نحو التحول إلى قطاع التجارة والخدمات من خلال دعم قطاعات النقل والخدمات اللوجستية وقطاع تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات لتعزيز قوي السوق والتنافس العالمي الذي يؤثر بالإيجاب على التنمية السياحية.

مع التركيز على القوي الصناعية كأساس لتنمية مناطق جديدة وتوفير المزيد من فرص العمل، في ضوء تنمية مجالات الطاقة البديلة للتغلب على نضوب الموارد غير المتجددة.

وضعت الإستراتيجية المناطق المستهدفة لتوطين الأنشطة الاقتصادية ودعم التنمية العمرانية طبقاً للموارد المتاحة بالجمهورية على أساس :-

١- حصر الأنشطة الاقتصادية المختلفة وفرص العمالة المتاحة بالجمهورية لعام ٢٠١٠ والمستهدفة لعام ٢٠٥٠، لحساب مساحات الأراضي اللازمة وفرص العمل المستهدفة طبقاً للزيادة السكانية المتوقعة لعام ٢٠٥٠، كما هو موضح بالجدول رقم (٢-٣).

٢- وضع قرارات إستراتيجية موجهه لتوزيع الأنشطة الاقتصادية اللازم توفيرها طبقاً للموارد والإمكانيات المتاحة، كما هو موضح بالجدول رقم (٢-٤).

٣- تحويل المساحات المطلوبة للأنشطة الاقتصادية المستهدفة بالمناطق المختلفة إلى مشروعات مقترحة، ومن ثم رسم خريطة جديدة للتنمية العمرانية موزع عليها كافة التجمعات العمرانية الجاذبة للسكان والتي تفي بمتطلبات التنمية كما هو موضح بالشكل رقم (٢-١١).

جدول (٢-٣) توزيع الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل الحالية والمستهدفة حتى عام ٢٠٥٠ على أنحاء الجمهورية طبقاً للإمكانيات التنموية المتاحة

القطاع		الزراعة		الصناعة والتعدين		الخدمات		إجمالي
		محاصيل تقليدية	محاصيل مبتكرة	الصناعة	التعدين	التجارة واللوجستيك	الخدمات السياحية	
الدلتا والوادي	أراضي	٨،٤		٠،٢		٠،٩٥	٠،٧٥	١٠،٣
	عمالة	٦،٦		٥،٠٦		٥،٠١	٣،٩٦	٢٠،٦٣
شمال سيناء	أراضي	٠،٣٥		٠،٠٤			٠،٣٠	٠،٦٩
	عماله	٠،١٨٧		٠،٩٩			١،٦٢	٢،٧٩٧
الساحل الشمالى الغربي	أراضي	١،٢٧					٠،٣١	١،٥٨
	عماله	٠،٧١٥					١،٦٩	٢،٤٠٥
شرق الدلتا	أراضي	٠،١٣		٠،٠٦		٠،٧٦		٠،٩٥
	عماله	٠،٠٧		١،٤١		٤،١٤		٥،٦٢
غرب الدلتا	أراضي	٠،٨٢	٠،٥٢	٠،٠٣	٠،٣٣			١،٧
	عماله	٠،٤٧	٠،١٠٤	٠،٦٤	٠،١٦			١،٣٧٤
شرق الوادي والبحر الأحمر	أراضي			٠،٠٥	٠،٦١	٠،٥٠	٠،٤٣	١،٥٩
	عماله			١،١٣	٠،٢٩	٢،٧٢	٢،٣٤	٦،٤٨
جنوب سيناء	أراضي						٠،٢٨	٠،٢٨
	عماله						١،٥٣	١،٥٣
غرب الوادي	أراضي		٢،٥	٠،٢٠		٠،١٢		٢،٨٢
	عماله		٠،٥	٤،٩٦		٠،٦٥		٦،١١
توشكي وجنوب الوادي	أراضي	١،٣٤			٠،٣٦	٠،٤٦	٠،١١	٢،٢٧
	عماله	٠،٠٧العمل بالألف١	٠،٦٠	٤،٠٥٤				
إجمالي	أراضي	١٢،٣١	٣،٠٢	٠،٥٧	١،٢٩	٢،٧٩	٢،١٨	٢٢،١٦
	عماله	٩،١٢	٠،٦٠٤	١٤،٧٣	٠،٦٢	١٥،٠٤	١١،٧٥	٥١،٨٦٤
المستهدف إضافته حتى عام ٢٠٥٠	اراضي	٣,٩١		٠,٣٧		٣,٢٧		٧,٥٥
	عمالة	٢,٢٢		١٠,٣٦		٢١		٣٣,٥٨
	سكان	٣,٣٣١		٢٤,٠٥		٤١,٩٢		٦٩,٣٠١
	تجمعات	١٥٦٤		٤٢		٢٥٥		١٨٦١
	التوطين	قرية / ٢٥٠٠ فدان بكثافة		١٠٠ مدينة صناعية كبيرة(١:٢ مليون نسمة) ١٢٠ مدينة صناعية متوسطة (٥٠٠ ألف نسمة) ٢٠٠مدينة صناعية صغيرة ٢٠٠ ألف نسمة		٨٠ مدينة خدمية إقليمية (٢ مليون نسمة) ١٠٠ مركز تجاري (١,٥ مليون نسمة) ١٢٠ تجمع خدمي (٢٥٠ ألف نسمه) ٢١٠٠ قرى مركزية (٢٥ ألف نسمة)		
	الكثافة	١٠٠ فرد/ فدان		٥٠ فرد / فدان		٥٠ فرد / فدان		

في الجدول مساحة الأراضي بالمليون فدان – فرص العمل بالألف نسمة

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩

جدول (٢-٤) الخطة المستقبلية لتوجيه التنمية العمرانية طبقاً للإمكانيات التنموية المتاحة

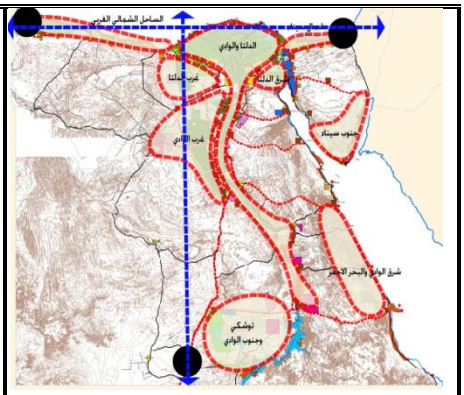	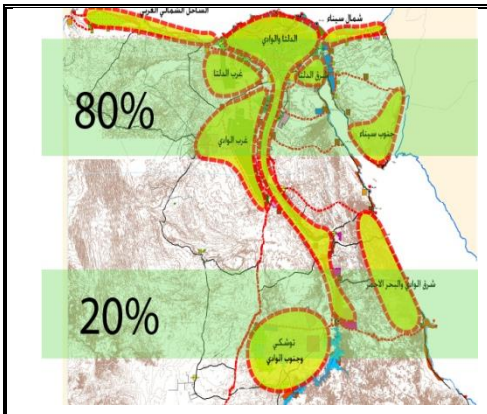
التكثيف العمراني على البوابات المصرية (الشرقية والغربية والجنوبية)	**جغرافية توزيع الأنشطة كمردود لتوزيع السكان**
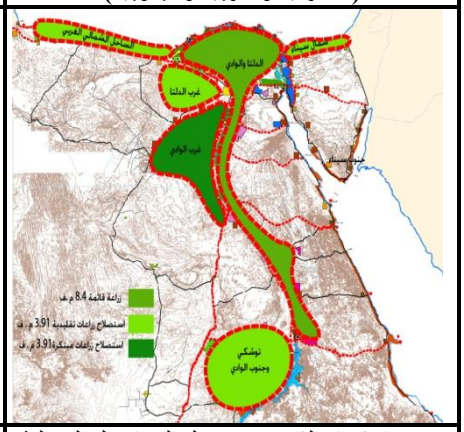	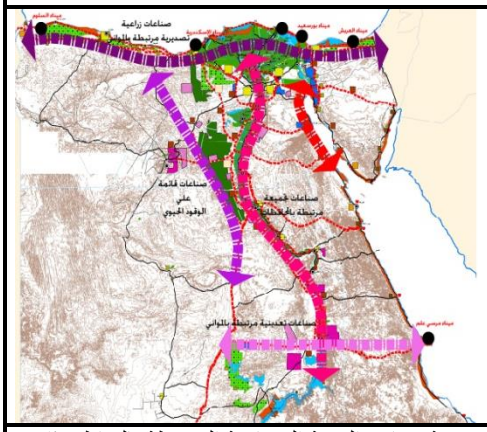
تحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال المحاصيل المختلفة الملائمة لعمليات التصنيع الزراعي والتصدير، وإستصلاح أراضي جديدة لزراعة محاصيل تقليدية معتمده على مياه النيل والمياه الجوفية ومحاصيل مبتكرة معتمدة على المياه المعالجة والمياه المالحة	تنمية محاور التنمية الصناعية المرتبطة بالمناطق ذات الإمكانيات والمقومات الطبيعية وتتمثل في(صناعات زراعية تصديرية مرتبطة بالموانى - صناعات قائمة على الوقود الحيوي - صناعات تجميعية مرتبطة بالمحافظات- صناعات تعدينية مرتبطة بالموانى)

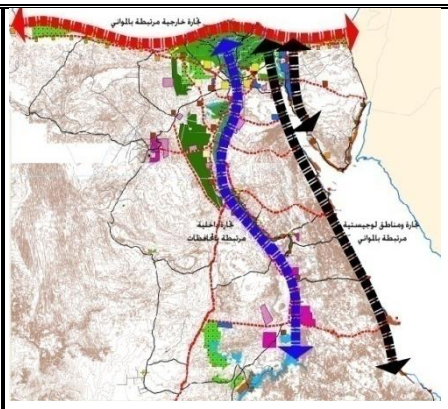

تنمية محاور التجارة والمناطق اللوجستية المرتبطة بالسواحل ومنافذ التصدير وتتمثل في (مناطق تجارة خارجية مرتبطة بالموانئ - مناطق تجارة داخلية مرتبطة بالمحافظات - مناطق تجارة ومناطق لوجستية مرتبطة بالموانئ)

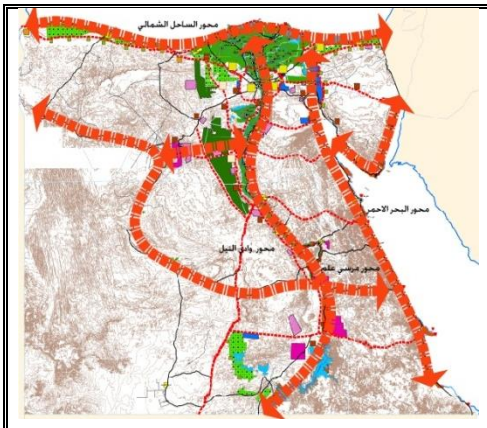

تنمية المحاور السياحية المرتبطة بالشواطئ والمناطق الأثرية ذات الإمكانيات والمقومات السياحية

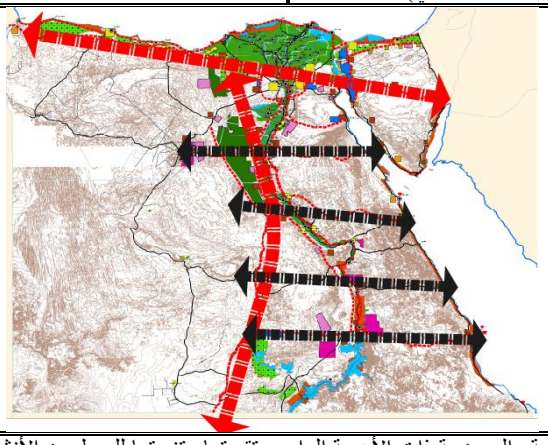

معرفة المحاور الطولية والعرضية ذات الأهمية الواجب تقويتها وتنميتها للربط بين الأنشطة الاقتصادية القائمة والمقترحة، لتشجيع الحراك السكاني إلى المناطق التنموية الجديدة

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩

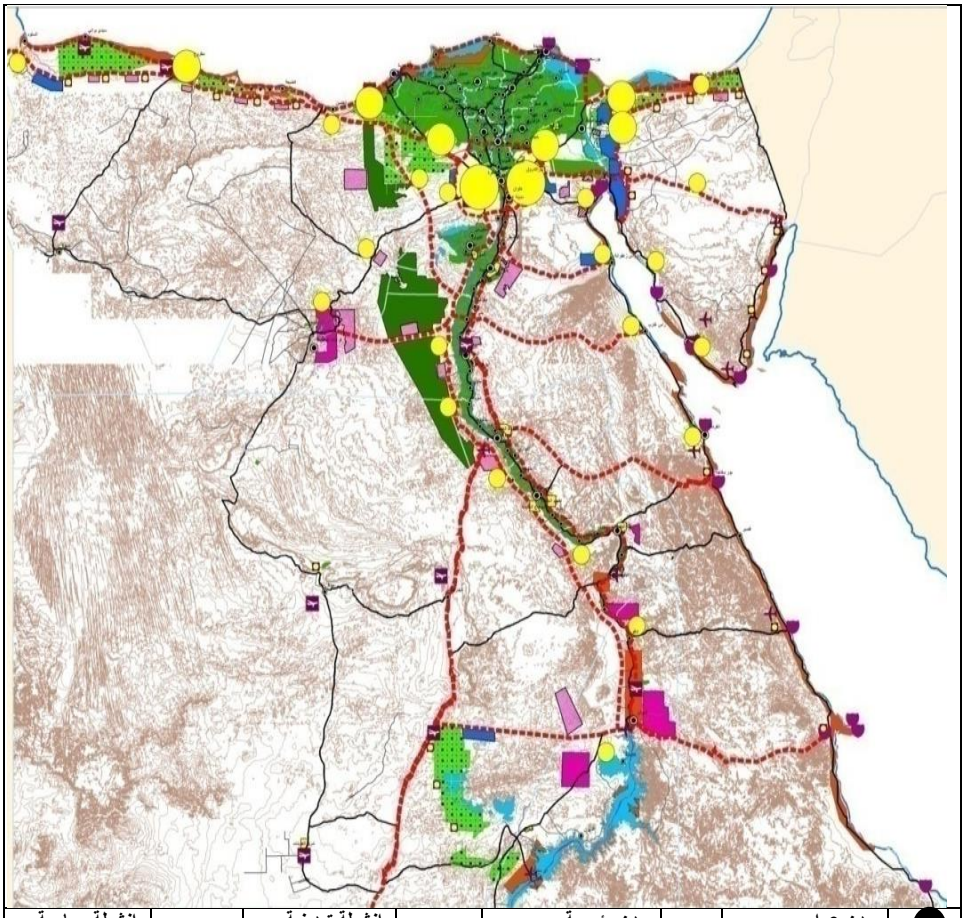

شكل (٢- ١١) خريطة إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩

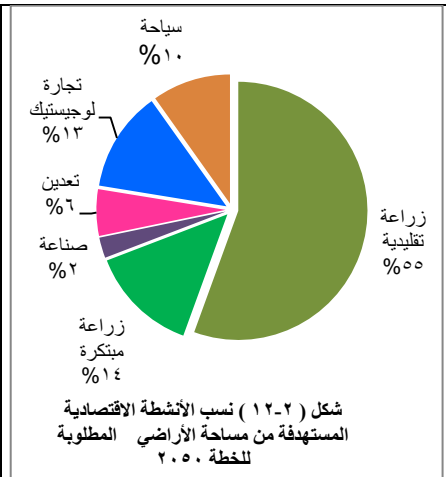

شكل (٢-١٢) نسب الأنشطة الاقتصادية المستهدفة من مساحة الأراضي المطلوبة للخطة ٢٠٥٠

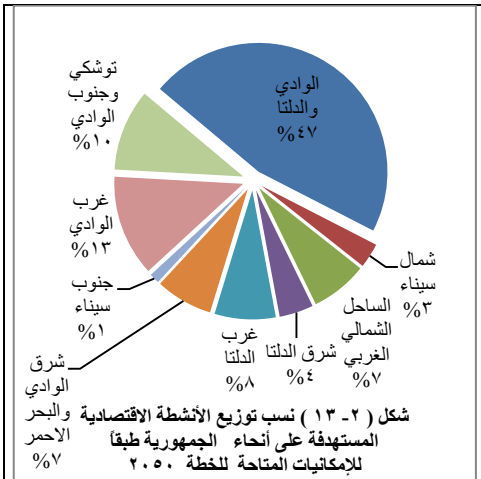

شكل (٢- ١٣) نسب توزيع الأنشطة الاقتصادية المستهدفة على أنحاء الجمهورية طبقاً للإمكانيات المتاحة للخطة ٢٠٥٠

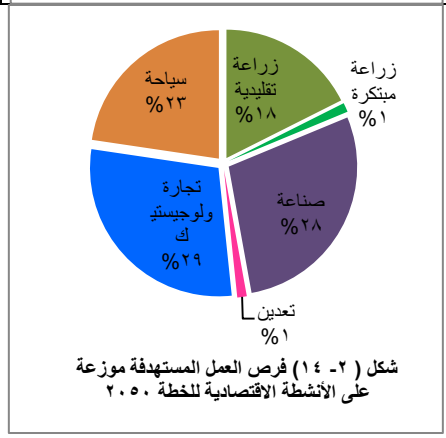

شكل (٢- ١٤) فرص العمل المستهدفة موزعة على الأنشطة الاقتصادية للخطة ٢٠٥٠

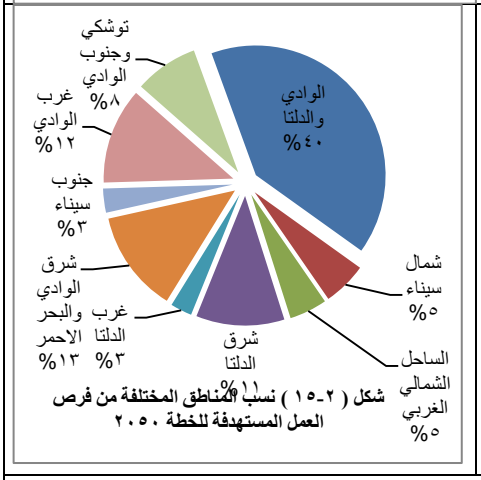

شكل (٢-١٥) نسب المناطق المختلفة من فرص العمل المستهدفة للخطة ٢٠٥٠

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩

المرحلة الثانية:- الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ عام ٢٠١٠

إختصت بدراسة البعد المكاني لتدرج أدوار المراكز العمرانية لتحسين وضع مصر المتنامي ودعم الاقتصاد التنافسي طبقاً للموارد المتاحة غير المستغلة تحقيق التوازن بين السكان والمكان والتغلب على الفوارق الاجتماعية والإقليمية بالإعتماد على مايلي :-

١- مميزات الموقع والمقومات الاقتصادية لإقليم قناة السويس وساحل البحر الأحمر لتكوين مواقع لوجيستية كمراكز نمو كمثيلاتها بدبي وسنغافوره.
٢- دعم الاقتصاد المعرفي لزيادة العمالة التقنية وإستقبال التكنولوجيا المتطورة ودفع النمو الاقتصادي حتى عام ٢٠٥٠ والمنافسة من خلال إنتاج الطاقة المتجددة وإستغلالها لتحلية مياه البحر وتنمية المناطق الصحراوية.
٣- دعم مجالات الصناعة والخدمات لتوفير فرص عمل بالمناطق الطاردة للسكان لتحجيم الهجرة إلى خارجها.
٤- مراعاة نطاق الحزام البيئي المحيط بنطاق المعمور الحالي لتأكيد الأنشطة السياحية المنافسة وتحقيق التوازن البيئي المستدام.

وتم وضع عدة عناصر لبناء الرؤية من خلال:-

١- دعم الإتصال الخارجي تكامل مع دول الجوار ودعم الإتصال الداخلي من خلال التكتلات العمرانية الحضرية كأقطاب نمو لفتح آفاق وممرات تنموية طولية وعرضية من خلال :-

- التكامل مع دول الجوار (٥٨,٨% من مساحة مصر تستهدف التعاون الدولي مع دول أفريقيا- ٢١,٩% من مساحة مصر تستهدف التعاون الدولي مع أوروبا- ١٩,٣% من مساحة مصر تستهدف التعاون الدولي مع دول المحيط الهادي وآسيا) وإعادة تفعيل ممر التنمية درب الأربعين إلى ساحل البحر الأحمر وتنمية محور طولي للربط مع إفريقيا والتركيز على البوابة الشرقية للإتصال بمراكز النمو العالمي بأوروبا.
- إعادة تحديث موانى السويس وبور سعيد وإستحداث موانى على شاطئ البحر الأحمر (مرسي علم – برنيس – حلايب).
- إقتراح محور تنموي لإنتاج الطاقة المتجددة موازي للساحل الشمالي الغربي لربط مصر بشمال إفريقيا كمحور دولي لخدمات النقل والصناعة مع إستخدام المحور الحالي محلياً.
- إستحداث مناطق اقتصادية جديدة ذات طبيعة خاصة مثل شمال غرب خليج السويس وإحياء فكرة مشروع وادي التكنولوجيا شرق قناة السويس.

٢- حساب الطاقات الإستيعابية المستهدفة للمناطق المختلفة طبقاً للمشروعات الاقتصادية المراد توطينها، ومنها تم إستهداف إستيعاب ٥٢ مليون نسمة (٥ مليون نسمة بجنوب البحر الأحمر- ٧ مليون نسمة بقناة السويس وشمال سيناء- ٣ مليون نسمة بالبوابة الجنوبية - ٣ مليون نسمة غرب شمال الصعيد - ٤ مليون نسمة غرب الدلتا- ٦ مليون نسمة بالساحل الشمالي الغربي - ٥ مليون نسمة بالقاهرة - ٤ مليون نسمة بالإسكندرية - ١٥ مليون نسمة بالتجمعات القائمة).

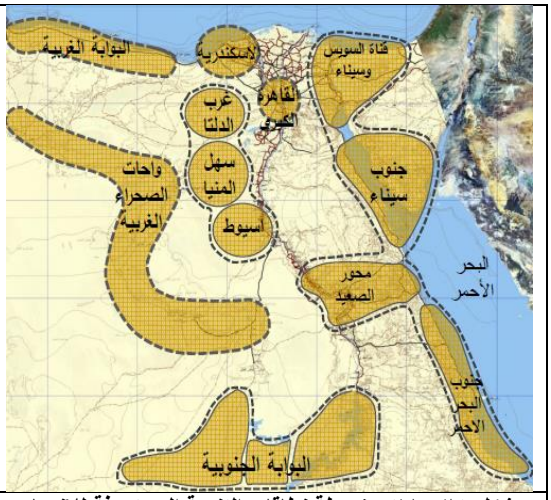

شكل (٢- ١٦) خريطة نطاقات التنمية المستهدفة للإندماج بالمنظومة العالمية طبقاً للموارد المتاحة

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

وتم رسم الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ من خلال دراسة محاور التنمية الطولية والعرضية وفرص الاستثمار المتوقعة لعام ٢٠١٧ ، لدراسة توزيع مناطق الأنشطة التنموية المقترحة حتى ٢٠٥٠ ودراسة البعد المكاني من خلال تدرج أدوار المراكز العمراني (مراكز عالمية للتكتلات الحضرية من خلال المدن الجديدة حول المراكز الحضرية الكبرى – مدن البوابات العالمية – مراكز عمرانية قومية قائمة – مراكز عمرانية قومية جديدة – مراكز محلية قائمة) في إطار صياغة هيكل جديد للمعمور المصري كما هو موضح بالشكل رقم (٢-١٧).[1]

[1] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

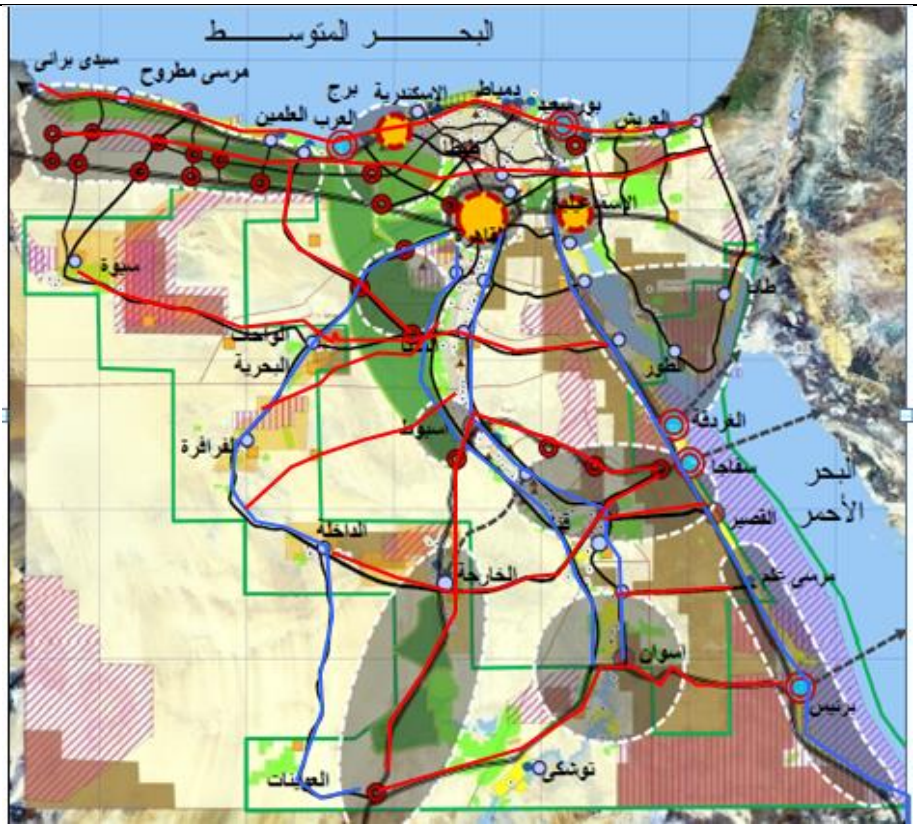

المدن المليونية		مراكز بوابات		مراكز قومية قائمة	
مراكز قومية جديدة		مراكز اقليمية مقترحة		نطاق التكامل	
الحزام البيني		مناطق التوسع الزراعي حتي عام ٢٠٥٠			
محاور عرضية مقترحة		عبارات وانفاق		محاور طولية يراد تقويتها	
فرص الاستثمار حتي عام ٢٠١٧					
محميات طبيعية بقرار		محميات طبيعية تحت الدراسة		أراضي مخصصة لانشطة الإستصلاح الزراعي	
أراضي مخصصة لسياحة السفاري		أراضي تستغل مؤقتاً لوزارة الكهرباء		أراضي مخصصة لانشطة وزارة السياحة	
المدن العمرانية الجديدة القائمة		المدن العمرانية الجديدة المستقبلية		أراضي مخصصة للانشطة التعدينية	
مواقع وزارة البترول		مواقع وزارة الصناعة		مواقع الاثار	

شكل (٢ - ١٧) خريطة الرؤية الإستراتيجية التنموية الشاملة لمصر ٢٠٥٠
في ضوء فرص الاستثمار لعام ٢٠١٧

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

المرحلة الثالثة:- المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الأولوية خلال ٤٠ عام (٢٠١٢: ٢٠٥٢) لعام ٢٠١٤ :-

تعامل المخطط مع فرضية أن السمة المميزة للنهضة المستقبلية تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتم وضع برنامج قومي مطلوب تحقيقه خلال خمس سنوات (٢٠١٢ : ٢٠١٧) إستهدف مايلي :-

١- تعظيم الأنشطة القائمة بإضافة ١,١ مليون فدان (٠,٥ مليون فدان للنشاط الزراعي و ٠,٠٧ مليون فدان للنشاط الصناعي و ٠,٣ مليون فدان للخدمات الإنتاجية و ٠,٣ للعمران) تصل إلى ١٢ مليون فدان عام ٢٠٥٢ (٥,٩ مليون فدان للنشاط الزراعي و ٠,٥ مليون فدان للنشاط الصناعي و ٢,٦ مليون فدان للخدمات الإنتاجية و ٢,٩ للعمران) لتصل نسبة المعمور إلى ١١% من إجمالي مساحة الجمهورية.

٢- إستحداث أنشطة جديدة (الخدمات اللوجستية – الطاقة الشمسية – تحلية مياه البحر) بالإرتكاز على :-

- تطوير محور قناة السويس كمركز لوجيستي عالمي.
- تطبيق اقتصادي لنتائج البحث العلمي بالتركيز على مشروعات تجريبية لربط توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بتحلية مياه البحر في مناطق الساحل الشمالي الغربي وساحل البحر الأحمر).
- زيادة حصة مياه النيل إلى ٦٢ مليار م٣ من خلال المشروعات المشتركة مع دول حوض النيل (مشروع قناة جونجلي بطول ٣٦٠ كم تم تنفيذ ٢٦٥ كم منها لتوفير ٨ مليار م٣ سنوياً من مياه النيل تهدر في مستنقعات جنوب السودان).

٣- جذب استثمارات تقدر ب ٦٠٨ مليار جنيه لتوفير ٣,٩ مليون فرصة عمل، تصل إلى ٢٩٦٧,٥ مليار جنية بنهاية الخطة (٨٧١,٥ مليار جنيه حتى عام ٢٠٢٧ و ٢٠٩٦ مليار جنيه حتى عام ٢٠٥٢) لتوفير ١٧,٩ مليون فرصة عمل.

٤- دمج المناطق الفقيرة مع المناطق الكبرى لتحقيق العدالة الاجتماعية، مع التركيز على تنمية المناطق الفقيرة في شمال ووسط الصعيد كأولوية أولي للتنمية وتطوير كافة المناطق العشوائية غير الآمنة وغير المخططة بالإرتكاز على :-

- الإنتهاء من كافة المناطق العشوائية غير الآمنة (البدء ب٣٠ منطقه خلال عام لتوفير ١٢ ألف وحده سكنية بديله والإنتهاء من باقي المناطق بعدد ٣٦٠ منطقة لتوفير ١٩٨ ألف وحده سكنية من خلال برنامج الإسكان الاجتماعي -٢٠١٧)
- إنهاء أميه ٥،٥ مليون نسمه (٣٢ % من إجمالي الأمية في مصر) وسوف يساهم ذلك في خفض معدل الزيادة السكانية بصورة مباشرة.

- رفع كفاءة التعليم الفني (تطوير البنية الأساسية للمدارس الفنية وتخفيض كثافات الفصول ورفع كفاءة المعلمين - ربط مدارس التعليم الفني بشركات القطاع لتوفير ١٩٨ص لتوفير فرص عمل – إدراج المهن والمهارات التجارية ببرامج التعليم الفني بما يتناسب مع أعداد العمالة المتوقعة للأنشطة التجارية المختلفة)

٥- التنمية بعيداً عن مناطق التكثيف العمراني لتحقيق إستدامة الموارد، والتكثيف العمراني والسكاني عند المناطق الحدودية لدواعي الأمن القومي.

وتم وضع مجموعة من المؤشرات لمراجعة وضع البرنامج القومي خلال الخمس سنوات (٢٠١٢ : ٢٠١٧) موضحة بالجدول رقم (٢-٥).

جدول (٢-٥) بعض المؤشرات القياسية لبرامج التنمية الشاملة لمراحل المخطط المختلفة

المؤشر	٢٠١٢	٢٠١٧	٢٠٢٧	٢٠٥٢
معدل الزيادة السكانية السنوي	٢,٠٤ %	١,٨٥ %	١,٦%	١,٣ %
نسبة الأمية من إجمالى السكان	٢٩,٦ %	١٧%	٦%	٦%
نسبة الفقر من إجمالى الأسر	٢٢ %	١٥ %	١٠ %	٢ %
نسبة البطالة	١٠ %	٨ %	٧ %	٦ %
عدد المناطق العشوائية غير الامنة	٢٩٥	٠	٠	٠
مساحة الأراضي الزراعية (مليون فدان)	٨,٨	٩,٥	١١,٧	١٤,٧
نسبة تحليه مياه البحر من إجمالى الموارد المائية	٠,٢٤ %	٠,٣ %	٥ %	٢٠ %
نسبة الطاقة الجديدة من إجمالى الطاقة	١٠ %	١٢ %	٢٠ %	٤٠ %
أطوال شبكات الطرق الإقليمية	١٦٢١٥ كم		٢٠٠٠٠ كم	
أطوال خطوط السكك الحديدية السريعة	٣١١٠ كم		٦٤١٠ كم	

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الأولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤

ويوضح الشكل التالي المناطق المستهدفة بالتنمية طبقاً لأهداف المخطط (الكفاءة الاقتصادية – العدالة الاجتماعية – مواجهة المخاطر الامنية).

شكل (٢-١٨) خريطة المناطق المستهدفة بالتنمية طبقاً لأهداف المخطط القومي ٢٠٥٢ لعام ٢٠١٤

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الأولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤

تم تحديد نطاقات التنمية المكانية ذات الأولوية بالمخطط حتى عام ٢٠٥٢

١- تنمية جنوب الساحل الشمالي الغربي ومنخفض القطارة

- تنمية النطاق الساحلي حتى عمق ٢٨٠ كم وبطول ٥٠٠ كم من الساحل لإستيعاب حوإلى ٣٤ مليون نسمة خلال ٤٠ عام (تنمية زراعية معتمدة على تحلية مياه البحر ومياه الصرف الزراعي المعالجة – تنمية عمرانية قائمة على التصنيع الزراعي والتعدين وإنشاء عدد من التجمعات البيئية الجديدة لخدمة أنشطة التعدين وسياحة السفاري ، وتنمية المدن الساحلية القائمة مع إنشاء مراكز سياحية عالمية).

٢- تنمية محور قناة السويس و سيناء

- تنمية محور قناة السويس كمنطقة لوجستية خدمية
- تنمية بورسعيد مع منطقة شرق بور سعيد بمساحة ٧٠ ألف فدان وشمال القنطرة شرق وسهل الطينة مع إنشاء نفق جديد أسفل القناة

- تنمية الإسماعيلية وضاحية الأمل غرب القناة مع وادي التكنولوجيا بمساحة ٦٦ ألف فدان و الإسماعيلية الجديدة مع إنشاء نفق جديد أسفل القناة
- تنمية شمال غرب خليج السويس بمساحة ٤٦ ألف فدان مع ميناء ومطار العين السخنة
- تنمية شمال سيناء من خلال تنمية مناطق العريش وشرق بورسعيد كمراكز رئيسية مع أنشطة الزراعة والسياحة والإستزراع السمكي من خلال تنمية محور الإسماعيلية /العوجة بما يدعم أنشطة التنمية السياحية والإستصلاح الزراعي.
- تنمية جنوب سيناء (إمتداد شرم الشيخ وقطاع الطور رأس محمد) لتوفير قطب تنمية عمرانية متكامل بجنوب سيناء لإستيعاب الكثافة السكانية الموجودة بمدينة شرم الشيخ وتشجيع التنمية السياحية لبعض مناطق قطاع الطور رأس محمد

٣- تنمية الصحراء الشرقية والمحاور العرضية بالصعيد

- تنمية الصحراء الشرقية ووديان البحر الأحمر لإستغلال مساحات شبه مستوية بمنطقة السهل الساحلي للصحراء الشرقية المطلة على خليج السويس والبحر الأحمر لزراعتها بالنباتات المعتمدة على خليط من المياه المالحة ومياه الأمطار وتحلية مياه البحر وتم إستهداف منطقتين للتنمية (غرب العين السخنة بمساحة إجمالية حوالي ٧٠٠ ألف فدان - الغردقة بمساحة إجمالية حوالي ٦٢٥ ألف فدان)
- تنمية الصحراء الشرقية والربط بين إقليمي القاهرة وقناة السويس من خلال تنمية المحاور العرضية (القاهرة / السويس – القاهرة / العين السخنة) كمناطق لوجستية وخدمية وتجارية.
- تنمية المحاور العرضية بشمال الصعيد من خلال مجموعة من المشروعات الرائدة

- زراعة ١٠٠ ألف فدان بسهل المنيا الغربي(نباتات عطرية وطبية) على أن تروى بالمياه المعالجة والآبار
- إنشاء ثلاثة مناطق لتوليد الطاقة بالرياح بشرق وغرب النيل بمحافظة المنيا
- إنشاء مزارع للدواجن في ظهير محافظة بني سويف ضمن مخطط شامل لإقامة مزارع الدواجن خارج الوادي والدلتا
- إنشاء مجمعات صناعية تعدينية وبترو كيميائية وزراعية وبيئية.
- إنشاء ميناء للبضائع ومنطقة لوجستية ومحطة لتحلية المياه برأس غارب
- إنشاء مناطق لوجستية غرب الفيوم وعل محور رأس غارب – بني مزار
- إقامة مجموعة من التجمعات العمرانية الجديدة بسهل المنيا الغربي لتحقيق الإتصال لمناطق شرق النيل بالمناطق الشمالية مروراً بإقليم شمال الصعيد عبر محاور (الزعفرانة/ الكريمات – رأس غارب / بني مزار / العلمين).

- تنمية جنوب الصعيد والبحر الأحمر من خلال مجموعة من المشروعات الرائدة

- إنشاء ٥ مناطق صناعية (الحمراوين – النصير – مرسي علم – العلاقي – جنوب الشلاتين) لتوفير حوالى ٦٥٠٠ فرصة عمل.

- إستكمال مشروعي شرق العوينات وتوشكي وإنشاء مدينتين جديدتين وقري زراعية
- إنشاء حوإلى ٥١ ألف فدان مزارع سمكية شمال مدينة شلاتين لتوفير ١٧ ألف فرصة عمل وإنشاء مركز للتصنيع السمكي لتوفير ١٦٠٠ فرصة عمل.
- تطوير الموانى التجارية والسياحية في الإقليم مع توظيف مدينة حلايب للخدمات الجمركية ومدينة أبو رماد للتجارة للربط مع السودان والسعودية. [1]

وتوضح الأشكال أرقام (٢-١٩) و (٢-٢٠) مراحل التنمية ونطاقاتها وتوزيع السكان وفرص العمل و الأنشطة الاقتصادية و شبكة الطرق القائمة والمقترحة بالمخطط لإتمام التنمية.

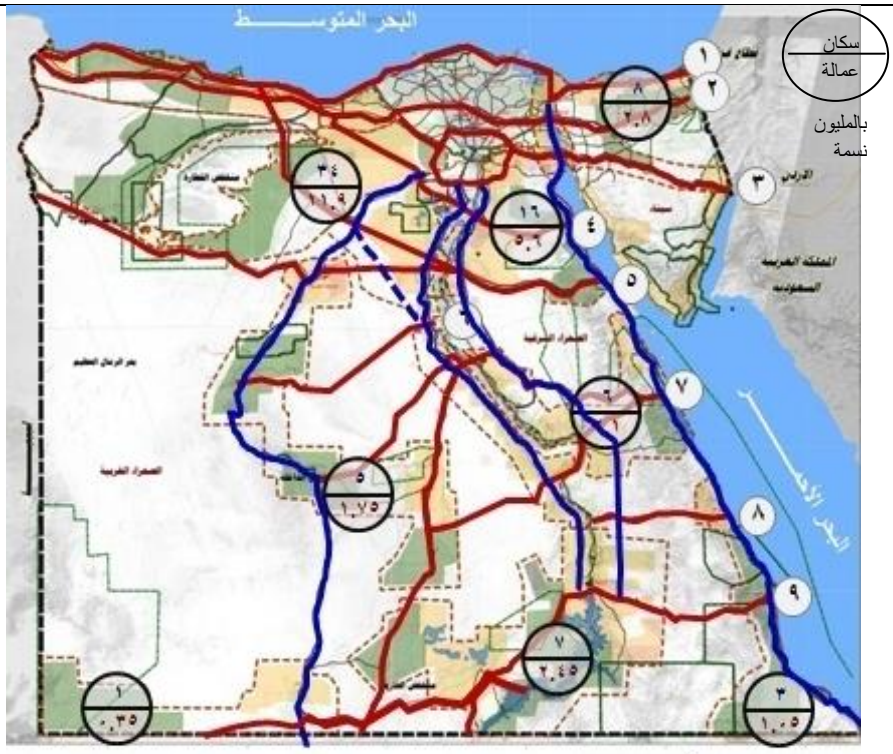

مناطق مستهدفة للتنمية حتى عام ٢٠٢٧ (مرحلة أولي)		مناطق مستهدفة للتنمية حتى عام ٢٠٥٢(مرحلة ثانية)	
محاور التنمية العرضية		محاور التنمية الطولية	

شكل (٢- ١٩) خريطة المراحل الزمنية للنطاقات المكانية للمخطط المقترح حتى عام ٢٠٥٢

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الأولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤

[1] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الأولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤

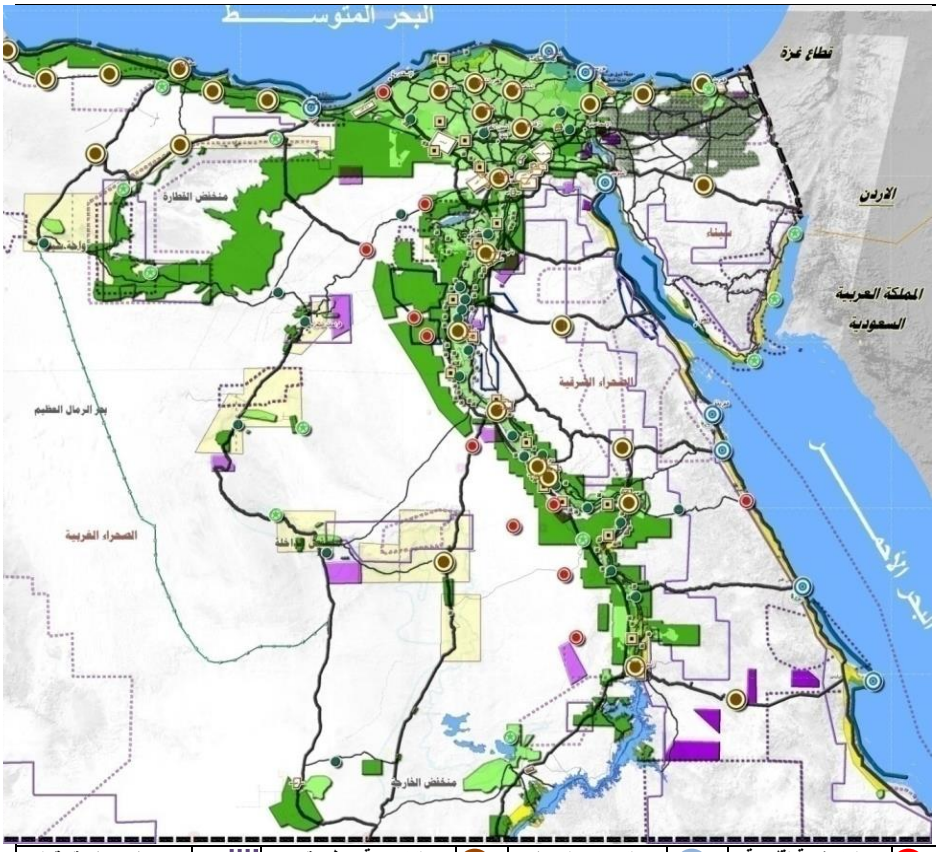

مراكز تنمية اقليمية		مراكز بوابات ٢٠٥٠		مراكز بينية متطورة		محميات صادرة بقرار	
مراكز تنمية سياحية		مراكز تنمية ريفية		مدن واقطاب صناعية		محميات تحت الدراسة	
مدن مليونيه مقترحة		الزراعة القائمة		أراضي إستصلاح مقترحة		مزارع سمكية	
صناعة معتمدة		صناعة مقترحة		أراضي للأنشطة التعدينية		محاور عرضية	

شكل (٢- ٢٠) خريطة توزيع الأنشطة الاقتصادية بالمخطط القومي حتى عام ٢٠٥٢

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الأولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤

٢ـ ٣ دراسة تحليلية لسياسات التنمية الإقليمية في مصر وفقاً للمتغيرات الاقتصادية العالمية

تعمل الدراسة التحليلية علي مقارنة مؤشرات الوضع الراهن للتنمية بما تم إستهدافه بسياسات التنمية العمرانية في مصر لتحقيق التوازن بين السكان والمكان ودعم تنمية وتعمير الأقاليم الصحراوية ومنها تبين ما يلي:-

من خلال دراسة سياسات التنمية الإقليمية قبل الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي يمكننا التمييز بين إتجاهين أساسين يحكمان الفكر التخطيطي وسياسات التنمية وهما :

الإتجاه الأول يميل إلى تركيز الجهود في مواقع محددة شديدة الجذب السكاني للإستفادة من مقوماتها الاقتصادية وزيادة طاقتها الاستيعابية، من خلال تنمية مناطق الإمتداد بالضواحي وإقامة مدن جديدة تابعه قريبه من المراكز العمرانية الرئيسية.

الإتجاه الثاني يأخذ بفكر الإنتشار في إطار اللامركزية، مع التركيز على الأقاليم المهملة ذات الإمكانات الاقتصادية، مستنداً إلى أن التنمية المتوازنة لتنمية عدة مواقع في فترات متقاربة، يؤدي إلى تفاعل قوي من شأنه دعم القاعدة الاقتصادية وتوفير فرص عمل وتحفيز الحركة العمرانية في الإتجاهات المرغوبة خلال فترة وجيزة نسبياً، مما يساهم في إستغلال الموارد الإقتصادية العاطلة ويدعم وجود قاعدة تصديرية تحسن وضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية.

ومنها إعتمدت الإتجاهات التخطيطية لإستراتيجيات التنمية العمرانية في مصر قبل الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي على مرحلتين لدعم التنمية موضحة بالشكل رقم (٢-٢١).

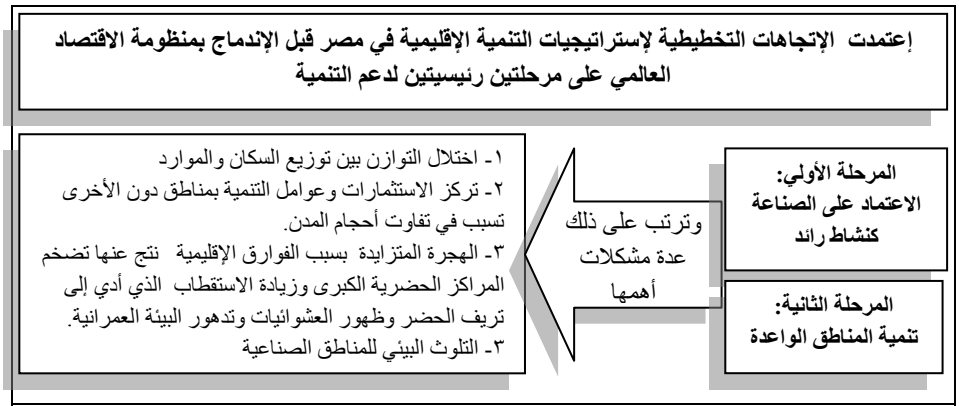

شكل (٢-٢١) مراجعة توجهات سياسات التنمية الإقليمية في مصر قبل الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي (من عمل الباحثة)

- إتسمت سياسات التنمية الإقليمية في مصر قبل الإندماج في منظومة الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠١ بما يلي:-

١- الإشتراك في ضرورة الخروج إلى الصحراء للحفاظ على الأراضي الزراعية وتحقيق التوازن العمراني.
٢- إغفال البعد المكاني والعمراني والتركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتعميق المشاركة في التنمية.
٣- عدم الأخذ في الإعتبار المتغيرات الاقتصادية الخارجية.
٤- الشمولية في تناول قضايا التنمية بالرغم من خصوصية كل إقليم.
٥- التقيد بمحددات وقيود الوضع الراهن و التركيز على الإستغلال الأقصى للموارد والإمكانات المتاحة دون مراعاة إستدامتها.

- **لم تحقق سياسات التنمية الإقليمية قبل الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي الأهداف المرجوه منها بدعم التهيئة المكانية للمناطق الصحراوية وإعادة رسم الخريطة السكانية بما يحقق الإتزان بين السكان والمكان للأسباب التالية:-**

١- الإعتماد على مرحله واحده للتنمية بغرض تحسين الوضع القائم والتنمية السريعة حتى سنة الهدف، وعدم الأخذ في الإعتبار التغيرات التي قد تطرأ على إتجاهات النمو الاقتصادي والنمو العمراني، التي تؤثر بصوره مباشره على سياسات التنمية الشاملة، لذلك يجب التخطيط لإتجاهات التنمية بصوره مرحليه تتمتع بالمرونة والقدرة على مواجهة التغيرات المستقبلية.
٢- التركيز على الإمكانيات الحالية للعمران لإستيعاب الزيادة السكانية وتوفير الخدمات المحلية عند تحليل ودراسة الوضع الراهن، كما تم دراسة تلاحم قطاعات التنمية وتكاملها لتحقيق التنمية العمرانية وإيجاد مواقع ذات موارد طبيعية كأحد المقومات الاقتصادية لتوزيع التجمعات العمرانية الجديدة، ولكن لم تتعرض الدراسات لكيفية إستغلال هذه الموارد وتوجيهها لتحقيق الجاذبية لهذه التجمعات العمرانية الجديدة.
٣- تعارض التوجهات بين التنمية العمرانية والتنمية الاقتصادية، فسياسة إنتشار العمران في أماكن لها مقومات اقتصاديه خارج وادي النيل تتعارض مع خطة الاستثمار التي تدعو إلى سياسة التركيز وتستهدف مناطق الإهتمام الحكومي وإهتمام المستثمرين للتنمية الاقتصادية في محافظات الإهتمام الاستثماري، وقد تكون هذه المناطق لا تتمتع بأولوية التنمية العمرانية لأنها تعانى من التكدس السكاني، وبالتالي إختل عنصر الجذب للتجمعات الجديدة ولم يتم السيطرة على الهجرة العشوائية إلى المناطق الحضرية القائمة.
٤- لم تتعرض الدراسات لتحقيق التنافس سواءً على المستوى القومي أو العالمي، فعند دراسة عوامل التهيئة المكانية كالبنية الأساسية كمثال إعتمد على وجود طرق لمواقع

التجمعات ولم يتطرق لمقدار الجذب الذي يمكن أن تحققه عناصر البنية الأساسية بالإعتماد على زمن الوصول وتكلفة النقل ومدي إتصالها بالشبكات المحيطة خارج الحدود القومية.
٥- التركيز على التنمية الشاملة لكافة القطاعات قد تمكن من التنمية على المستوى القومي، ولكن في ضوء ضعف إمكانيات الدولة المالية فان توجيه الاستثمارات لتنمية كافة القطاعات متوقع ألا يمكنها من التنافس العالمي، الذي يتطلب دعم نشاط رائد وتخصص معين في ضوء الاستثمارات المتاحة.

بينما إتسمت سياسات التنمية الإقليمية في مصر بعد الإندماج في منظومة الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠١ بما يلي:-

١- التنمية المرحلية حتى سنة الهدف ٢٠٥٠، لإعطاء بعد نظر وتصحيح الخلل القائم بين السكان والمكان، مما يعطي مرونة في المتابعة والتقييم والتخطيط المستمر طبقاً لمؤشرات التنمية التي حددها المخطط القومي بالرجوع إلى الجدول رقم (٢-٥).
٢- دراسة كيفية خلق مجتمعات جديدة توفر فرص العمل لجذب السكان وتحقيق التنمية الاقتصادية كأساس للتنمية العمرانية، لأن العمران يجب أن يأتي كمتطلب للتنمية الاقتصادية بعد جذب العديد من الأنشطة والسكان.
٣- إستهداف مجالات بعينها يجب تطويرها لتحقيق التنافس العالمي و وضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية، من خلال دراسة ملف مصر التصديري ومقارنته بالدول المنافسة عالمياً طبقاً للموارد المتاحة.

ومن خلال دراسة سياسات التنمية الإقليمية بعد الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي للأبعاد المكانية للتهيئة المكانية طبقاً لحركة السوق العالمية والتى رصدت ١٤ سلعة تنافسية لمصر لدعم القاعدة التصديرية، والتركيز على أربعة مجالات للتنمية المستقبلية (السياحة – الطاقة – النقل واللوجيستيات- الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات) لتحسين إستغلال الأصول الثابته والموارد المتاحة ووضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية تبين ما يلي:-

١- تركز أهم الصادرات المصرية بإقليمي القاهرة والدلتا، كما هو موضح بالشكل رقم (٢-٢٢)، بالرغم من وفرة الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع المنافسة بالمناطق الصحراوية ومحافظات الصعيد كما هو موضح بالجدول رقم (٢-٦).
٢- صلاحية الاقاليم الصحراوية لتوطين مجالات التنمية المستهدفة (السياحة – الطاقة – النقل واللوجستيات – الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات). بإستغلال الاصول المصرية بالأقاليم الصحراوية بالتكامل مع وادي النيل، كما هو موضح بالشكل رقم (٢-٢٢)

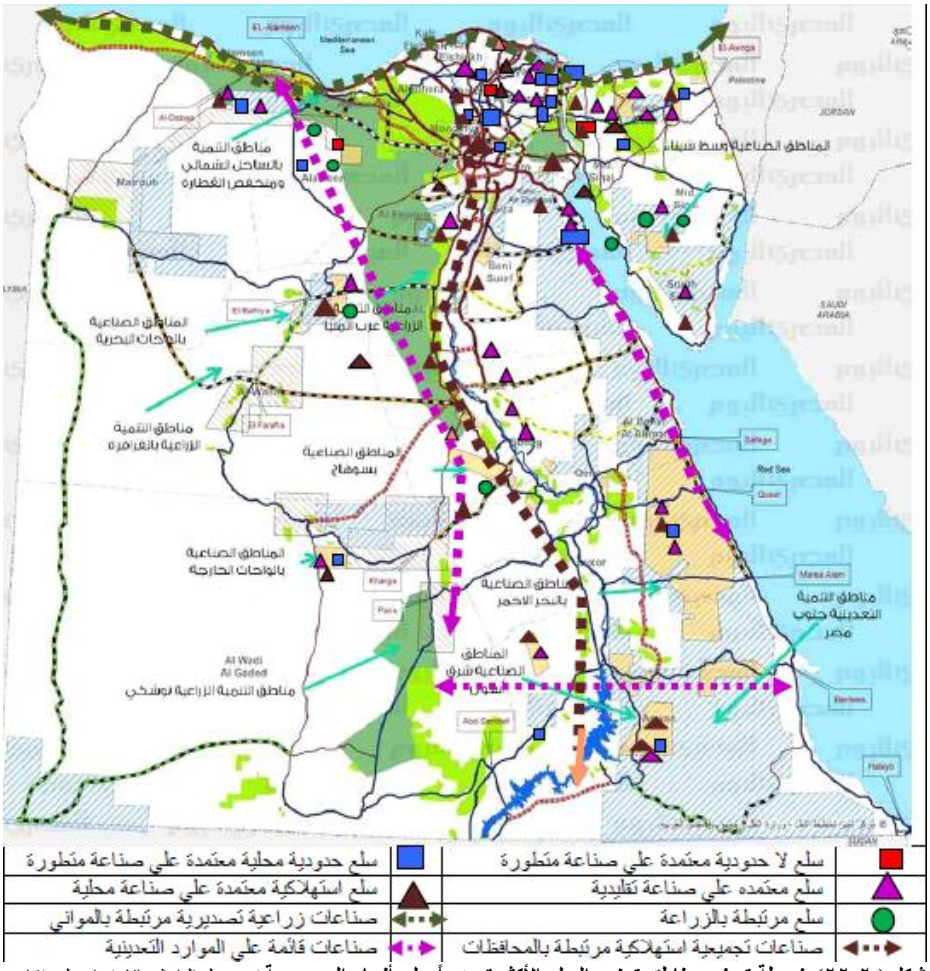

شكل (٢-٢٢) خريطة توضح مناطق توزيع السلع الأكثر تصديراً على أنحاء الجمهورية(من عمل الباحثه بالاعتماد على تقارير الهيئة العامة للتخطيط العمراني لإستراتيجيات التنمية بمحافظات الجمهورية ٢٠١١ وإستراتيجية التنمية العمرانية ٢٠٥٠ ، ٢٠٠٩

جدول (٢-٦) المقومات المتاحة لإنتاج السلع المصرية التنافسية بالأقاليم الصحراوية ومحافظات الصعيد

	السلع	مناطق توافر الخامات والموارد بالمحافظات الصحراوية ومحافظات الصعيد
سلع مرتبطة بالزراعة	الخضروات والفاكهة	٢٦% من اجمإلى الحيازات الزراعية بمحافظات الصعيد إلى جانب ٥% بالمحافظات الحدودية مطروح والوادي الجديد، كما يوجد ٧١٥ ألف فدان قابله للإستصلاح بالساحل الشمإلى مستغل منها ٥١٠ ألف فدان و ٤٢٠ ألف فدان قابله للإستصلاح بمحور مطروح- سيوه – الداخلة – العوينات مستغل منها ٧٠ ألف فدان و ٥٠ ألف فدان بمحور الخارجة – درب الاربعين مستغل منها ١٥ ألف فدان و١٥٦٠ ألف فدان غرب الدلتا ووادي النيل مستغل منها ٣٠٠ ألف فدان و ٧٠٠ ألف فدان شرق الدلتا ووادي النيل مستغل منها ٢٠٠ ألف فدان و ٣٢٥ ألف فدان غرب وشرق قناة السويس مستغل منها ٢٦٥ ألف فدان إلى جانب ٤٠٠ ألف فدان غير مستغلة بمناطق متفرقة من أنحاء الجمهورية
سلع تصنيعية	السجاد	تشتهر محافظات أسيوط وسوهاج والوادي الجديد بمركزية للصناعات الحرفية ومنها صناعة السجاد والكليم
	الأسمدة	يقدر خام الفوسفات بمنطقة أبو طرطور غرب الواحات الخارجة بألف مليون طن ذات خامة جيدة تمكنه من إنتاج أسمدة فوسفاتية منافسة عالمياً كما يبلغ إحتياطي الفوسفات بمحافظة أسوان ثلث إحتياطي الجمهورية، كما توجد مناطق لصناعات الأسمدة بمحافظات أسيوط وسوهاج وقنا
	الأثاث	تشتهر محافظات الفيوم وأسيوط وسوهاج بصناعة الأثاث
	الألبان والمنتجات الحيوانية	تتركز بمحافظات الصعيد على النحو التالي:- محافظة الفيوم تنتج ٢٣٧ ألف طن من اللبن وبها ٢٤ مجزر للماشية - محافظة بني سويف تنتج ١٩٤ ألف طن من اللبن وبها ٦ مجازر للدواجن و١٦ مجزر للماشية - محافظة المنيا تنتج ٢١٩ ألف طن من اللبن، وتحتوي على ٤٠ مجزر ماشية و ٦ مجازر للدواجن - محافظة أسيوط تنتج ٣٣١ ألف طن من اللبن وتحتوي على ٤٠ مجزر للماشية و٩ مجازر للدواجن- محافظة سوهاج تنتج ٣٦١ ألف طن من اللبن وتحتوي على ٣٣ مجزر للماشية ومجزر دواجن - محافظة قنا تنتج ٥٥٠ ألف طن من اللبن وتحتوي على ١٧ مجزر للماشية - محافظة أسوان تنتج ٥٥ ألف طن من اللبن وتحتوي على ٢١ مجزر للماشية- محافظة الوادي الجديد تنتج ٨٢ ألف طن من اللبن وتحتوي على ١٨ مجزر للماشية.
	الزجاج وتجهيز الأغذية	يتوفر الرمل الزجاجي بالفيوم ووادي النطرون لصناعة الزجاج، كما توجد مناطق للتصنيع الزراعي بمحافظات الفيوم وسوهاج وأسوان والوادي الجديد ومنطقة وادي النطرون
	منتجات كيماوية	توجد مناطق للصناعات الكيماوية بمحافظات ٦ اكتوبر والفيوم - و بني سويف
	منتجات الحديد والصلب	يتوافر خام الحديد بالواحات البحرية بحوإلى ٣١٤ مليون طن وبتركيز ٢٥:٥٠ % ويتواجد بمناطق أخري (الداخلة –جنوب الخارجة)ولكن بكميات أقل، كما يتركز بمحافظة أسوان ثلث إحتياطي خام الحديد بالجمهورية
	الأجهزة الكهربائية والالكترونية والورق	يتم تصنيعها بالمجمع التكنولوجي ب٦ اكتوبر ومنطقة وادي النطرون الصناعية، كما يتم انتاج الورق بالمناطق الصناعية بمحافظات الفيوم و بني سويف

من عمل الباحثه إعتماداً على تقارير وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري دليل المواطن للخطة الاستثمارية ٢٠١٥-٢٠١٦ بمحافظات مصر وتقارير الهيئة العامة للاستثمار بالمناطق الحرة، قطاع الاستثمار بالمحافظات ٢٠١٥

محاور تجارة خارجية مرتبطة بالموانئ اعتمادا على الصناعات الزراعية التصديرية		محاور تجارة داخلية اعتمادا على الصناعات التجميعية المرتبطة بالمحافظات	
محاور تنمية سياحية		محاور تنمية ونقل طولية وعرضية	
محاور صناعية مرتبطة بالموارد التعدينية		محاور لمواقع لوجيستية مرتبطة بالموانئ	
مراكز الصناعات التقنية		مراكز لصناعات الموانئ التصديرية والمناطق الحرة	
مراكز للصناعات الطبية		مراكز لصناعات معرفية متخصصة	

شكل (٢-٢٢) خريطة توضح صلاحية الاقاليم الصحراوية لتوطين مجالات التنمية المستهدفة لوضع مصر على خريطة العالم طبقاً للموارد المتاحة

من عمل الباحثه إعتماداً على تقاريروزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩ ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية،، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

وطبقاً لما سبق من عدم دفع التنمية للأقاليم الصحراوية إلى الآن بالرغم من وفرة الموارد المتاحة لدعم التنمية التنافسية ووضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية ، لم يحقق المخطط القومي أهدافه إلى الآن إلا فيما يخص المؤشرات الخاصة بدعم الإتصال ، فمن خلال متابعة ما إستهدفه المخطط القومي لعام ٢٠١٧ لبعض المؤشرات القياسية لمتابعة مردود التنمية على برامج التنمية الشاملة تبين ما يلي :-[١]

١- زيادة معدل الزيادة السكانية من ٢,٠٤% عام ٢٠١٢ إلى ٣,٠٥% عام ٢٠١٦، وهو ما يتنافى مع أهداف المخطط من خفض معدل الزيادة السكانية السنوي إلى ١,٨٥% عام ٢٠١٧ .

٢- بالرغم من إنخفاض نسبة الأمية من ٢٩,٦% عام ٢٠١٢ إلى ٢٥,٨% عام ٢٠١٧ ، إلا أنها لم تحقق ما إستهدفه المخطط القومي من الوصول إلى ١٧% لعام ٢٠١٧.

٣- زيادة نسبة البطالة من ١٠% عام ٢٠١٢ إلى ١٢,٥% عام ٢٠١٦ ، وهو ما يتنافى مع ما إستهدفه المخطط من خفض معدل البطالة إلى ٨% لعام ٢٠١٧.

٤- لم يتم القضاء بالكامل على المناطق العشوائية غير الآمنه طبقاً لأهداف المخطط (طبقاً لدراسة مجلس الوزراء لعام ٢٠١٤ زادت عدد المناطق العشوائية غير الآمنه من ٢٩٥ منطقة عام ٢٠١٢ إلى ٤٢٠ منطقة عام وتم تطوير ١٨٧ منطقه منها وإزالة ٣٥ منطقة).[٢]

٥- قلة نسبة تحلية مياه البحر من إجمالي الموارد المائية من ٠,٢٤% عام ٢٠١٢ إلى ٠,١٣% عام ٢٠١٦، وهو ما يتنافى مع أهداف المخطط لزيادة النسبة إلى ٠,٣%

٦- زيادة أطوال الطرق المرصوفة لدعم الإتصال من ١٦٢١٥ كم عام ٢٠١٢ إلى ١٧٤٦٢٣ كم عام ٢٠١٦.

٧- زيادة أطوال السكك الحديدية من ٣١١٠كم عام ٢٠١٢ إلى ٩٥٧٠ كم ٢٠١٥.

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٧

[٢] مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، الاصدار الحادي عشر، ٢٠١٤

خلاصة الفصل الثاني

تناول هذا الفصل الدراسات السابقة لسياسات التنمية الإقليمية في مصر، بهدف تحليل مدى تأثير الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي في دعم سياسات التنمية العمرانية في مصر ودعم التهيئة المكانية لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية بمراجعة :-
- سياسات التنمية الإقليمية في مصر قبل الإندماج في منظومة الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠١.
- سياسات التنمية الإقليمية في مصر بعد الإندماج في منظومة الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠١.
وعلى ذلك تم التوصل إلي ما يلي:-
١- عدم الآخذ في الإعتبار متطلبات التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات قبل الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي، تسبب في التعارض بين توجهات التنمية العمرانية بدعم اللامركزية للتهيئة المكانية لمناطق صحراوية جديدة وخطة الاستثمار التي تدعو إلى سياسة التركيز لدعم التنمية الاقتصادية في ضوء الموارد المالية المتاحة.
٢- التركيز على التنمية الشاملة لكافة القطاعات قبل الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي تمكن من التنمية على المستوى القومي ولا تحقق التنافس العالمي، الذي يتطلب دعم نشاط رائد وتخصص معين في ضوء الاستثمارات المتاحة.
٣- تحقيق الكفاءة الاقتصادية لجذب الاستثمارات هي السمة المميزة التي إستهدفتها سياسات التنمية الإقليمية في مصر بعد الإندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي، لتحقيق التنمية الاقتصادية كأساس للتنمية العمرانية، لأن العمران يجب أن يأتي كمتطلب للتنمية الاقتصادية بعد جذب العديد من الأنشطة والسكان.
٤- فرص التهيئة المكانية لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية بالإعتماد على تحسين إستغلال الموارد الطبيعية الخاصة بمجالات السياحة و الطاقة و النقل واللوجيستيات والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
٥- تركز أهم الصادرات المصرية بإقليمي القاهرة والدلتا، وذلك بالرغم من وفرة الموارد الاقتصادية بالمناطق الصحراوية لإنتاج السلع المنافسة وتوطين مجالات التنمية المستهدفة (السياحة – الطاقة – النقل واللوجستيات – الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات) لدخول التنافس العالمي ووضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية.

ومنها تبين تأثير الاندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي في تطور سياسات التنمية الإقليمية في مصر، والتفكير بسبل التهيئة المكانية لتحسين وضع مصر التنافسي، إلا إنها لم تنجح في تحقيق المستهدف منها إلى الآن بدعم التهيئة المكانية للأقاليم الصحراوية لتكوين إقليم اقتصادي تنافسي جاذب للاستثمارات يدعم التنمية الاقتصادية وخفض معدلات الفقر والبطالة وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

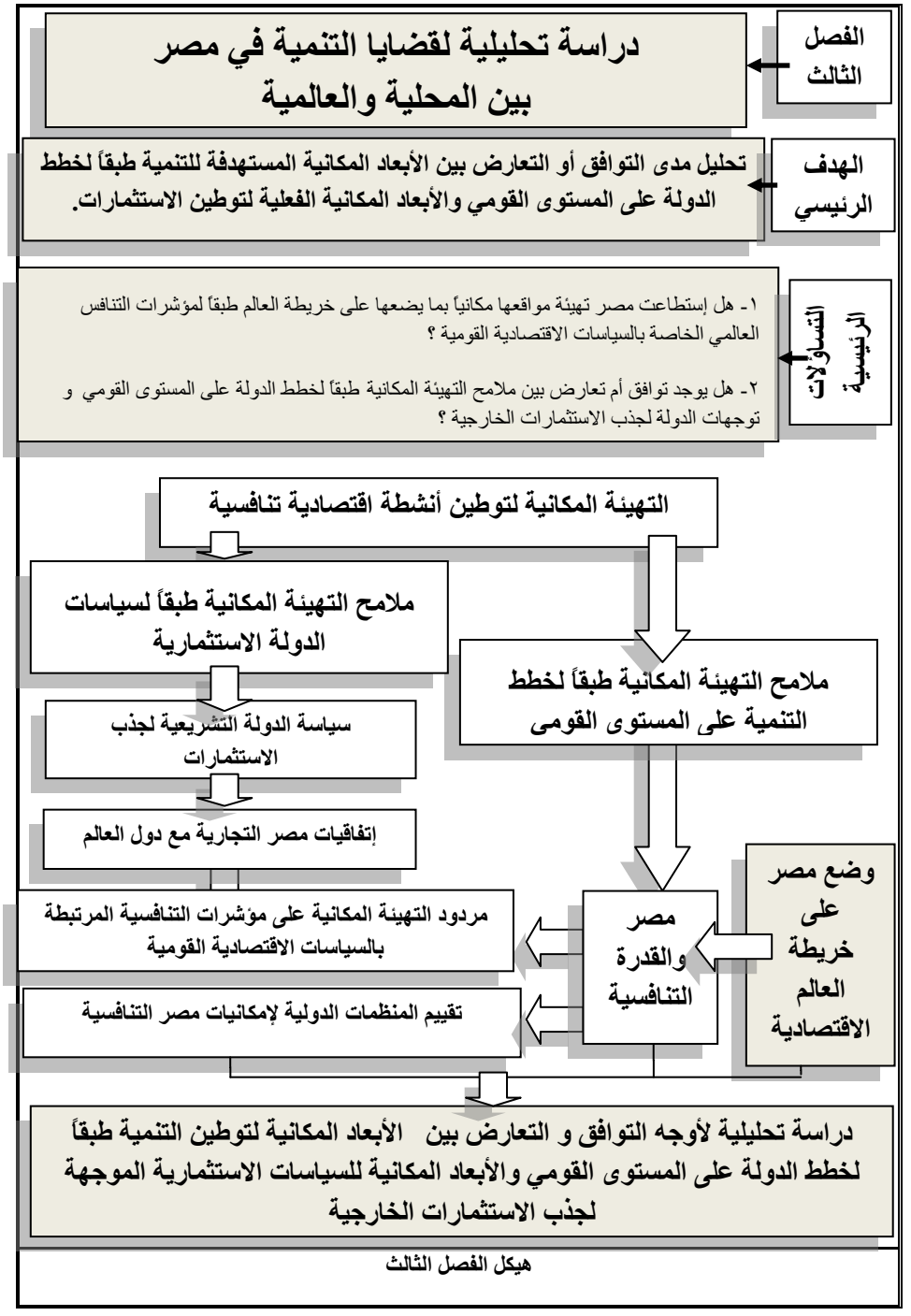

هيكل الفصل الثالث

الفصل الثالث:- دراسة تحليلية لقضايا التنمية في مصر بين المحلية والعالمية

تناول البحث في الفصل السابق تطور الفكر الإستراتيجي القومي للتنمية لدراسة مدى توافق سياسات التنمية مع المتغيرات الاقتصادية العالمية المحيطة، ويتناول هذا الفصل تحليل وضع مصر التنافسي بين دول العالم وتصنيف المنظمات الدولية لمصر عالمياً ومردود ذلك على إستراتيجيات التنمية من خلال مناقشة مجموعة من النقاط التالية :-

- رصد الملامح العامة للتهيئة المكانية طبقاً لخطط التنمية على المستوى القومي.
- رصد الملامح العامة للتهيئة المكانية طبقاً للسياسات الاستثمارية من خلال دراسة التشريعات المحفزة لجذب الاستثمارات وإتفاقيات مصر التجارية مع دول العالم.
- مصر والقدرة التنافسية كمردود للتهيئة المكانية على المؤشرات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية (تطور معدلات الإنتاج الصناعي طبقاً للناتج المحلي وتدفق الاستثمارات الخارجية و معدلات مشاركة مصر في التجارة العالمية) وتقييم المنظمات الدولية لوضع مصر من التنافس العالمي.
- **دراسة تحليلية لأوجه التوافق أو التعارض بين الأبعاد المكانية لملامح التنمية طبقاً لخطط الدولة على المستوى القومي وتوجهات الدولة لجذب الاستثمارات بمصر.**

وذلك للإجابة على عدة تساؤلات وهي:-

١- ماهي مقومات التهيئة المكانية بجمهورية مصر العربية لتحقيق التنافس العالمي ؟

٢- هل يوجد توافق أم تعارض بين فكر التنمية الإستراتيجي على المستوى القومي و توجهات الدولة لجذب الاستثمارات ؟

٣-١ التهيئة المكانية بمصر لتوطين أنشطة اقتصادية تنافسية

من خلال تحليل خطط الدولة للتهيئة المكانية لتوطين أنشطة اقتصادية تنافسية جاذبة للسكان في أماكن لها مقومات اقتصاديه خارج وادي النيل، ومدي توافق ذلك مع سياسة جذب الاستثمارات التي تستهدف أعلى مناطق للتهيئة المكانية يمكن تحديد أوجه التوافق أو التعارض بين ملامح سياسات التنمية على المستوى القومي وملامح سياسات الاستثمار وتأثير ذلك على تهيئة المواقع مكانياً بما يعظم قدرة مصر التنافسية في زيادة الناتج الصناعي و جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة والمشاركة في التجارة العالمية.

٣-١-١ الملامح العامة للتهيئة المكانية بمصر طبقاً لخطط التنمية على المستوى القومي

تم توجيه إستراتيجيات الدولة إلي تفعيل إستراتيجية الإنتشار بإستغلال المناطق غير المأهولة الصالحة للتنمية للحد من المشاكل العمرانية الناتجة عن التركز الشديد بوادي النيل الضيق، والذي تسبب في تدهور البيئة العمرانية غير القادرة على إستيعاب الزيادة السكانية وتحقيق متطلبات التنمية من خلال ما يلي :-

١- إعادة تخطيط المدن الكبرى والمراكز الحضرية الهامة

٢- تكثيف الأنشطة الاقتصادية الإستراتيجية في المناطق الصحراوية وتنمية الأقاليم الهامشية

وسوف يعرض البحث الملامح الرئيسية لإستراتيجيات التنمية على المستوى القومي طبقاً لما سبق عرضه من دراسات سابقة لسياسات التنمية العمرانية في مصر.

سعت الإستراتيجية العامة للدولة إلي إيجاد ركائز اقتصادية خارج المعمور الحالي بناءً على مجموعة من البرامج والمشروعات الخاصة بما يلي:-

١- دعم الإتصال بالمناطق الصحراوية من خلال شبكات البنية الأساسية بالتكامل مع تنمية الظهير الصحراوي .

٢- معالجة ضغوط البيئة العمرانية الطاردة للاستثمارات بإيجاد ركائز للتنمية الاقتصادية بالمحافظات الصحراوية تتمثل في تنفيذ بعض المشروعات العملاقة الخاصة بما يلي :-

- التوسع في إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة الحضرية والريفية (المدن الجديدة – قرى الإستصلاح – قرى الظهير الصحراوي).
- التوسع في مناطق الإستصلاح الزراعي (توشكى – ترعة السلام – شرق العوينات – درب الأربعين).
- التوسع في إقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة بالمدن الجديدة.

٣- تحسين إستغلال الموارد الطبيعية من خلال تنمية الأقاليم الساحلية.

وتسعى الإستراتيجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف القومية طبقاً لما يلي:

١- التعبئة الكاملة للطاقات الإنتاجية والإستخدام الأمثل للموارد لتحقيق التنمية الشاملة.

٢- تعظيم الناتج القومي.

٣- الحفاظ على الموارد غيرالمتجددة (موارد الطاقة -الموارد المائية-الأراضي الزراعية).

٤- الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم والحد من الإستقطاب الحضري والتركز الشديد للأنشطة الاقتصادية بها وخاصة القاهرة والإسكندرية.

٥- تنمية المناطق الصحراوية لتصحيح الخلل القائم بين السكان والمكان.

٦- تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني تجاه الأسواق الخارجية بتعزيز المراكز الإنتاجية والتجارية ذات المزايا النسبية والتنافسية في مختلف أقاليم الدولة.

ويوضح الشكل رقم (٣-١) مناطق التنمية المستهدفة للإستصلاح الزراعي وتوزيع المناطق الصناعية الحالية والمستقبلية والتجمعات العمرانية القائمة والمقترحة.

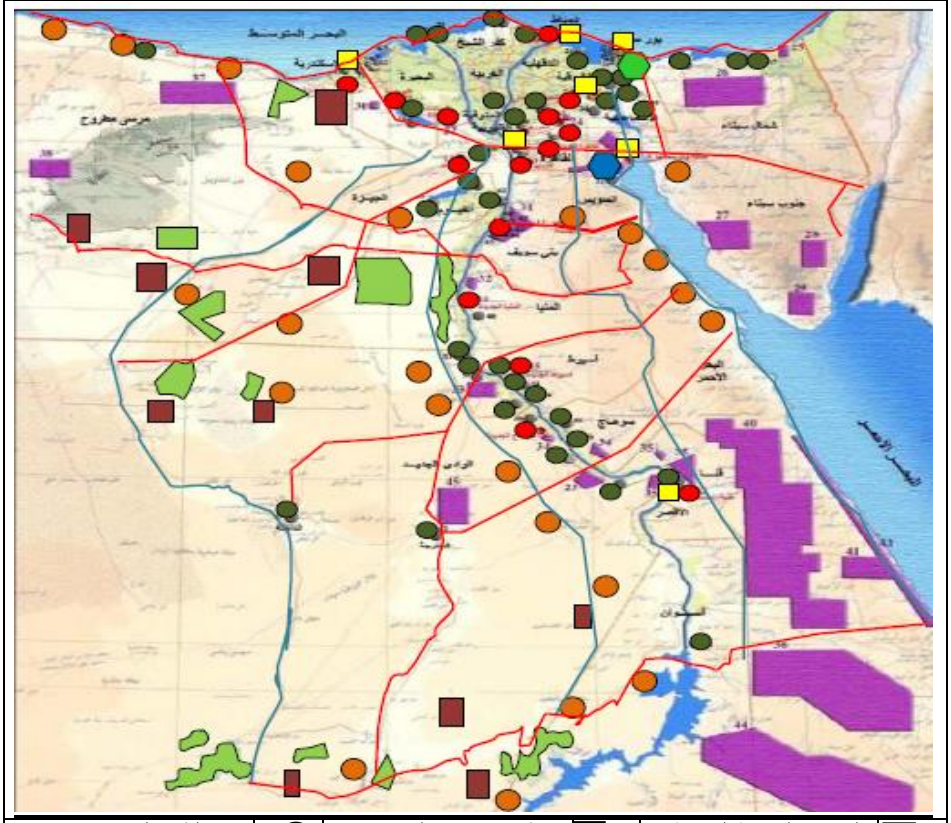

التجمعات العمرانية المقترحة		مناطق الإستصلاح الزراعي		قري الظهير الصحراوي	
مناطق الصناعات الثقيلة الملوثة (٢٧ منطقة)		المناطق الصناعية التابعة للمدن الجديدة (١٧ منطقة)		المناطق الصناعية التابعة للمحافظات (٦٧ منطقة)	
محاور عرضية يراد تقويتها		منطقة شرق بور سعيد الصناعية		منطقة اقتصادية خاصة بالسويس	
محاور طولية يراد تقويتها		المناطق الصناعية الحرة التابعة للهيئة العامة للاستثمار (٧ مناطق)			

شكل (٣-١) خريطة مناطق التهيئة المكانية لايجاد ركائز اقتصادية خارج المعمور الحالي

(من عمل الباحثه بالإعتماد على . طبقاً لدراسة الهيئة العامة للتخطيط العمراني للمشروعات القومية الكبرى والتنمية المحلية ومناطق التنمية المستهدفة بالخطة الاستثمارية ٢٠١٣ -٢٠١٤، وتقارير الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والتجارة حتي عام ٢٠١٥).

لم تتحقق الإستراتيجية الطموحة لتعمير الصحراء ولم تحقق سياسات التنمية الأهداف المنشودة منها فبتحليل كل منها نجد ما يلي :-[1]

١- لم يتم تطبيق سياسة المدن الجديدة بشكل ناجح فمعظمها لم يتم إنشاؤه بناءً على قاعدة اقتصادية قوية لتوفير فرص عمل جاذبة للسكان لدعم إستقرارهم.
٢- عدم دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعات الإستصلاح الزراعي أدى إلي توقفها وعدم إكتمالها لنقص فرص التمويل وإرتفاع تكلفتها المرهقة لميزانية الدولة.
٣- لم تتوافر التهيئة المكانية للمشروعات الاقتصادية المتنوعة للإنطلاق للمناطق الصحراوية.
وتجسد ذلك في مجموعة من التحديات والمعوقات الخاصة بالتهيئة المكانية خاصة بتحقيق الإتزان بين السكان والمكان والإرتقاء بالتعليم والبحث العلمي وتحقيق التوازن الاجتماعي والتغلب على نضوب الموارد الطبيعية.
ومن خلال دراسة الخريطة المصرية نستنتج بعض المؤشرات الخاصة بما يلي والموضحة بالشكل رقم (٣-٢):-

- **علاقة السكان بالمكان** نلاحظ التفاوت الشديد وخاصة بالأقاليم التي تضم مساحات صحراوية كبيرة (إقليم أسيوط يمثل ٣٣% من إجمالي مساحة الجمهورية ويسكنه ٥% من إجمالي سكان الجمهورية – إقليم جنوب الصعيد يمثل ٢٥% من إجمالي مساحة الجمهورية ويسكنه ١٢% من إجمالي سكان الجمهورية - إقليم الإسكندرية يمثل ٢٢% من إجمالي مساحة الجمهورية ويسكنه ١٣% من إجمالي سكان الجمهورية)،بجانب تركز ٨٢ % من جملة السكان في المحافظات الشمالية بوادي النيل والدلتا المفتقد للموارد الاقتصادية الكامنة بالمناطق الصحراوية.[2]

- **إستعداد الأقاليم لإحتواء اقتصاد المعرفة لدعم التنافسية** نلاحظ الفجوة الشاسعة بين الأقاليم المصرية من حيث إستعدادها لإحتواء اقتصاد المعرفة (البرمجيات والمعلومات - الصناعات الطبية - إنتاج الطاقة المتجددة - الخدمات والعمالة المعرفية)، فعلى مستوي الأقاليم المركزية (إقليم الدلتا ٢٧،٨ % وإقليم القاهرة ٢٦,٤ %بالمقارنة بإقليم الإسكندرية ٧,٦ % وإقليم أسيوط ٩,٥% وإقليم جنوب الصعيد ٨,٨% لإحتوائهم على أجزاء كبري من المناطق الصحراوية غير المستغلة بالتنمية).[3]

[1] محمد محمد سليمان، مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٣
[2] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الأولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤
[3] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

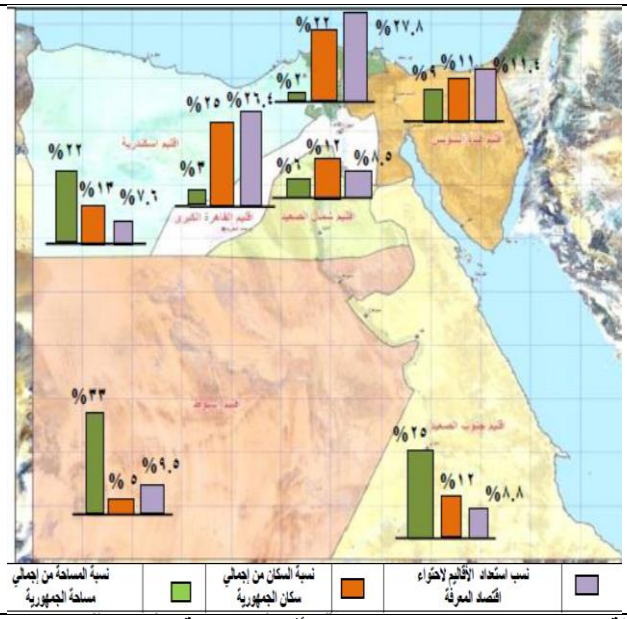

شكل (٣-٢) خريطة نسب توزيع السكان والمكان على الأقاليم المصرية وإستعدادها لإحتواء اقتصاد المعرفة

من عمل الباحث إعتماداً على تقارير وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠١٤ والهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

- **<u>وضع مصر الاقتصادي</u>** يوجد فجوة بين قدرة مصر على إستقبال الاستثمارات الخارجية طبقاً للعوامل الكامنة والعلاقات الخارجية و إفتقادها للعديد من المتطلبات الرئيسية الخاصة بمعدلات التضخم والدين الخارجي ونسبة البطالة والتي تشير إلي وجود خلل في الأوضاع الاقتصادية، كما هو موضح بالجدول رقم (٣-١)

جدول (٣-١) ملخص وضع مصر الاقتصادي حتى عام ٢٠١٦

	الوحدة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	٢٧١,٤	٣٠١,٤	٣٣٠,٨	-
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	٢,١	٢,٢	٤,٢	٣,٣
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	٣,٢٠٤,٦	٣,٤٧٦,٣	٣,٧٤٠,٢	-
التضخم	%	٦,٩	١٠,١	١١	٩,٦
إجمالي الإنفاق الحكومي% من الناتج المحلي	%	٣٧,١	٣٦,٧	٣٣,٤	٣٣,٢
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	٦,٤-	٢,٤ -	١٢,٢-	-
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	٢,٤-	٠,٨ -	٣,٧ -	٥,٣-
إجمالي الصادرات	مليار دولار	٤٩	٤٣,٦	٤٣,٩	٣٨,١
إجمالي الواردات	مليار دولار	٦٧,٣	٦٩	٧١,٩	٧٠,٦
إجمالي الاحتياطات الرسمية	مليار دولار	١٤,٥	١٦,٣	١٩,٥	١٨,٣
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات	عدد الشهور	٢,٦	٢,٨	٣,٣	٣,١
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	١٥,٩	١٥,٢	١٤,٥	١٨,٢
عدد السكان	مليون نسمة	٨٤,٧	٨٦,٧	٨٨,٤	٩٠,٢
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	١٣	١٣,٤	١٢,٩	١٣

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٦

ولذلك وجب التعرف على الموارد الكامنة بالمناطق الصحراوية وتفعيل السياسات التنموية بما يهيئها مكانياً ويحسن إستغلال مواردها، لإعادة رسم الخريطة المصرية وتحقيق الإتزان بين الموارد والسكان من جهة والمساحة والسكان من جهة أخرى، لإستيفاء المتطلبات الأساسية للتهيئة المكانية وسد الفجوة بين الهيكل الداخلي والعوامل الكامنة والعلاقات الخارجية لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وتوطين أنشطة معرفية تنافسية تساهم في وضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية.[1]

٣-١-٢ الملامح العامة للتهيئة المكانية بمصر طبقاً للسياسات الاستثمارية

سعت الدولة لرسم سياسات لجذب الاستثمارات والإندماج في منظومة الاقتصاد العالمي من خلال :-

- سياسات الدولة التشريعية المحفزة لتدفق الاستثمارات للتحول لآليات السوق وقياس مؤشر التكلفة كأهم العوامل الكامنة للتهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات.
- الإتفاقيات التجارية مع دول العالم كأهم العوامل لقياس مؤشر اقتصاديات التكتل كأهم العوامل الخارجية الإيجابية للتهيئة المكانية التنافسية الجاذبة للاستثمارات.

٣-١-٢-١ سياسات الدولة التشريعية لجذب الاستثمارات لمصر[2]

مثلت سياسة الإنفتاح الاقتصادي البداية الحقيقية لجذب الاستثمارات والتحول للإعتماد على آليات السوق من خلال تشجيع الاستثمار الموجه نحو التصدير بالمناطق الحرة وتقليل الإعتماد على الواردات، وإستقبال التكنولوجيا الحديثة لزيادة النمو الاقتصادي. ومنذ إنطلاق الألفية الثانية سعت مصر لجذب الاستثمارات الخارجية للعديد من مجالات التنمية، و تطورت السياسات التشريعية في مصر بما يتماشى مع تحفيز فرص الاستثمار وضمان حقوق المستثمر من خلال عدة قوانين توضح صلاحيات الهيئة العامة للاستثمار كجهة إدارية مختصة بترويج الاستثمارات ومتابعة الأداء الاقتصادي.

ويوضح الجدول رقم (٣-٢) دراسة تحليلية لتطور السياسة التشريعية في مصر من خلال مجموعة من القوانين ومردود ذلك على التهيئة المكانية و جذب الاستثمارات.

[1] رندا جلال حسين، غياب البعد الإقليمي في مشروعات المخططات الإستراتيجية للمدن المصرية، النشرة العلمية لبحوث العمران، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، العدد الثاني عشر، ٥-١-٢٠١٤

[2] كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٣

جدول (٣-٢) دراسة تحليلية مقارنة لبعض قوانين الاستثمار في مصر وأثرها على التهيئة المكانية للمناطق المختلفة

	قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم ٨ لعام ١٩٩٧[1]	قانون إنشاء المناطق الاستثمارية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧[2]	قانون الاستثمار الموحد عام ٢٠١٥[3]
استراتيجية القانون	تقديم حوافز لتشجيع الاستثمارات في مجالات الزراعة وإستصلاح الأراضي والإنتاج الحيواني والداجني والسمكي والصناعة والتعدين والنقل والإسكان والبرمجيات وأنشطة تداول رؤوس الأموال.	تقديم حوافز لإنشاء المناطق الاستثمارية وإدارتها ومراقبة أدائها الاقتصادي على أن يقوم المستثمر بتهيئة الموقع مكانياً (البنية الأساسية والخدمات – استراتيجية تنمية وتسويق المنطقة متضمنة وصف عام لنوعية المشروعات المتوقع جذبها وفرص العمل المستهدفة) مع مراعاة تحديد مدة لإسترداد الأرض في حالة عدم إستغلالها.	تعديل بعض أحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ وقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لعام ١٩٩١ وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لعام ١٩٩٧ وقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لعام ٢٠٠٥ مع إضافة أبواب خاصة بإعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار على نمط موازنات الهيئات الاقتصادية في توفير الخدمات المتطورة والترويج للاستثمار وتسوية منازعاته.
التهيئة المكانية المستهدفة	١- إنشاء وتطوير المناطق الصناعية وإدارتها ومعالجة مخلفاتها. ٢-إنشاء الفنادق والقرى السياحية والنقل السياحي. ٣- نقل وتوصيل الغاز الطبيعي وتنفيذ عمليات البنية التحتية اللازمة (مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والطرق والإتصالات). ٤- إنشاء وإدارة المناطق التكنولوجية.	١- التهيئة المكانية لإقامة تجمعات عنقودية متكاملة لتوفير فرص عمل متنوعة بمساعدة القطاع الخاص في اقتصاديات التشغيل والتسويق والترويج للمنطقة الاستثمارية. ٢-التهيئة المكانية لتنمية التجمعات المحيطة من خلال علاقات تبادلية المنفعة لتنشيط التجارة الداخلية. ٣- توفير الخدمات اللوجستية لخدمة مشروعات المنطقة.	تشجيع إقامة مشروعات استثمارية بالمناطق النائية من خلال حوافز التهيئة المكانية للتغلب على معوقات التنمية.
حوافز خاصة بطبيعة المكان	١- عدم فرض أي قيود على أراضي الصعيد. ٢-عدم فرض أي ضريبة لمدة ٢٠ عام بمنطقة الوادي الجديد (توشكي - شرق العوينات - باريس - الخارجة -شرق الفرافرة - سيوه) مقارنة بإعفاء المدن الجديدة بالمناطق النائية خارج وادي النيل من الضرائب لمدة ١٠ أعوام والمدن الجديدة بالمناطق المركزية لمدة ٥ أعوام فقط. ٣- الإعفاء الضريبي والجمركي لواردات وصادرات المشروعات المقامة بالمناطق الحرة،مع إتاحة بيع نسبة معينة من الإنتاج محلياً بشرط دفع الرسوم الجمركية المقدرة بنسبة ١% من قيمة السلع الداخلة إلى المشروع أو الخارجة منه فيما عدا تجارة البضائع العابرة ، بالإضافة إلى إستثناءات تتضمن مناطق الإسماعيلية (للمشروعات الصناعية والخدمية فقط)، ودمياط وشبين الكوم بتخفيض ٥٠٪ عن المعدل السابق.	إعتمد القانون على إستغلال المزايا النسبية التنافسية بكافة محافظات الجمهورية لتنمية الاستثمار المحلى من خلال الاهتمام بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة.	١-إعطاء الدولة إمكانية منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار في المناطق النائية والمحرومة ٢- الحد من الاستثمار بنظام المناطق الحرة لما فيه من أضرار على الخزانة العامة للدولة، لما يسبقه من تطور ملموس في جانب عرض السلع والخدمات، كما أن تشابكها مع إتفاقيات تكامل إقليمي محددة بإلتزامات يتطلب تحديد مجالات الاستثمار بها بدقة طبقاً لوفرة الحجم وإستخدام التكنولوجيا وتوافر الأسواق التصديرية وبما لا يطغي على تنافسية السلع المحلية في الأسواق المحلية والخارجية، مع الخضوع للرقابة الجمركية والضريبية. هذا فضلاً عن منح الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة سلطة إستكمال مقومات البنية الأساسية للمناطق الحرة العامة غير المملوكة لها في حالة الضرورة، وتحصيل قيمة ما أنفقته على ذلك من الجهة المالكة التي قد تتراخى في الأمر، وتعطل الإستفادة من مساحات الاستثمار في المنطقة.
حوافز خاصة بطبيعة النشاط الاقتصادي	١- إعفاء ضريبي لمدة ١٠ سنوات على استصلاح الأراضي والأنشطة الإنتاجية المتعلقة بالماشية والدواجن والأسماك مع وجود رسوم تصدير تتراوح بين ٥: ٢٥ % من إجمالي قيمة عمليات البيع، ورسوم واردات تتراوح بين ٢: ٣٢%. ٢- فرض ضريبة على الدخل والربح بواقع ٠,٠٠٠٥% من التكاليف الاستثمارية لمشروعات تكرير البترول بالمناطق الحرة بحد أقصي مائة ألف دولار سنوياً مقابل إعفائها من الرسم السنوي الخاص بباقي المشروعات. ٣- إستثناء الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات من آلية تسعير الكهرباء بالمناطق الحرة الخاصة بالصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة (أكثر من ٥٠ مليون كيلووات). ٤ - إلغاء الحوافز الضريبية للصناعات كثيفة الطاقة بالمناطق الحرة (الأسمدة، الحديد والصلب، إنتاج النفط، - إنتاج و تسييل ونقل الغاز الطبيعي) منذ عام ٢٠٠٨ مقابل إعفاء جميع المعدات والآلات ووسائل النقل الأساسية (بإستثناء سيارات الركوب) اللازمة من جميع الجمارك ورسوم الإستيراد والضرائب على المبيعات ٤- تأجير الأراضي بأسعار ٣,٥٠ دولار أمريكي سنوياً لكل م٢ للمشروعات الصناعية، و ٧ دولار أمريكي سنوياً لكل م٢ بالنسبة لجميع المشروعات الأخرى (التخزين والخدمات).	تمتع البضائع المصنعة داخل المناطق الاستثمارية بصفة المنشأ المصري فيما يخص إتفاقيات التكامل الإقليمي، وتمتع المشروعات المقامة داخل المناطق الاستثمارية بالمزايا والضمانات الواردة بقانون الاستثمار.	إعطاء الدولة إمكانية منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار في المشروعات المتميزة ب:- ١- تشغيل كثيف العمالة. ٢- زيادة نسبة المكون المحلي في المنتج النهائي. ٣- الاستثمار في مجال الخدمات اللوجستية أو مجالات تنمية التجارة الداخلية أو مجالات الطاقة التقليدية أو الجديدة أو المتجددة.
حوافز ضريبية	١- معدل موحد للضرائب على الدخل يبلغ ٢٠% لجميع الأنشطة و ٤٠,٥٥% لشركات قطاع البترول والغاز) مع وجود بعض الإعفاءات الضريبية(ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق لتأسيس الشركات المرتبطة بالمشروعات حتى تمام التنفيذ). ٢- زيادة مدة الإعفاءات الضريبية للمشروعات إلي عامين إذا تجاوزت نسبة الإعتماد على الآلات والمعدات والتجهيزات المحلية عن ٦٠%.	نفس حوافز ومزاياً وضمانات قانون الاستثمار.	١- تعديل قانون ضريبة المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والذي حدد سعر الضريبة على الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج بنسبة ٥% وذلك تحفيزا للمشروعات الاستثمارية في إقتناء المعدات والآلات اللازمة للمشروع بسعر ضريبة منخفضة، هذا فضلاً عن إضافة فقرة ثانية للمادة (٣١) من ذات القانون تنص على رد الضريبة على الآلات أو المعدات التي تستخدم في إنتاج سلعة أو أداء خدمة خاضعة للضريبة عند تقديم أول إقرار ضريبي٢- تعديل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، بحيث يجوز بمقتضاه للجهة المختصة خصم٣٠% من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة بناءً على طلب الممول عن الفترة الضريبية الأولى.

[1] وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار في مصر ٢٠١٥.
[2] وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار في مصر ٢٠١٥.
[3] وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون الاستثمار الموحد، ٢٠١٥

حوافز خاصة بيئة الأعمال المؤسسية	١- الحرية في إختيار مجالات الاستثمار ٢- حق المشاركة أو التملك للأراضي المقام عليها المشروعات والتوسع فيها أياً ما كانت جنسية الشركاء أو نسبة مشاركتهم. ٣-الحرية في تحديد أسعار المنتجات والأرباح وتحويلها للخارج ٤- عدم وجود متطلبات تصديرية مع الحق في الإستيراد والتصدير دون الحاجة إلي قيد في سجل المستوردين والمصدرين. ٥- توفير كافة الضمانات لحماية الملكيات من التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة إلا بقرار قضائي، وللمستثمر حق في إختيار الطريقة المناسبة لتسوية المنازعات من خلال المراكز الدولية لتسوية منازعات الاستثمار.	١- إتباع أسلوب إداري متميز يتسم بالسهولة واليسر في تطبيق كافة الإجراءات الإدارية داخل المنطقة الاستثمارية من خلال التعامل مع جهة إدارية واحدة. ٢- تسهيل الإستيراد والتصدير للمشروعات المقامة بالمنطقة من خلال نظام ميسر للجمارك. ٣- عدم وجود قيود على رأس المال أو الشكل القانوني للمشروعات مع حرية تعامل المشروعات المقامة داخل المناطق الاستثمارية مع السوق المحلى..	١- حماية المستثمر المسئول عن إدارة الشركات المساهمة من العقوبات الجنائية نتيجة لأفعال المؤسسة وقصر العقوبات على الإيقاف أو الغرامة أو إلغاء ترخيص مزاولة النشاط فضلاً عن العقوبات الأخرى المتفقة مع طبيعة الشخص الإعتباري. ٢- يحق للمستثمر إنشاء المشروعات وتملكها والتصرف فيها مع إحترام العقود المبرمة مع الدولة مع براءة ذمته من أية إلتزامات للدولة حال فوات ١٢٠ يوم من تاريخ تقديمه لطلب تصفية الشركة أو الخروج منها دون موافاته ببيان لهذه الالتزامات. ٣-علاج حالتي الإستحواذ على ٣٣% أو أكثر من الأسهم أو حق التصويت في شركة مقيمة مقابل أسهم في الشركة المستحوذة، أو ٣٣% من أصول وإلتزامات شركة مقيمة من قبل شركة مقيمة أخرى. ٤-ضبط آلية تخصيص الأراضي والعقارات لصالح المستثمرين ٥- الاكتفاء بصدور الترخيص للتعامل مع أجهزة الدولة دون حاجة للقيد بسجل صناعي، وقد تقوم الهيئة العامة للاستثمار باستيفاء التراخيص نيابة عن المستثمر لبعض المشروعات الإستراتيجية. ٦- سريان قواعد السماح الجمركي المؤقتة بقرار من رئيس مجلس الوزراء على المناطق الاستثمارية.
مردود ذلك على التهيئة المكانية	إستهدف القانون جذب الاستثمارات كغاية في حد ذاتها فلم يجني القانون مردود قوي للتهيئة المكانية المستهدفة ولم تنجح الحوافز السابقة في جذب الاستثمارات للمناطق النائية أو للأنشطة الإنتاجية خاصة مع حرية المستثمر في إختيار مجال الاستثمار وعدم وجود حوافز قوية تميز بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة الاستهلاكية.	إقامة ١٣ منطقة استثمارية[١] حتى عام ٢٠١١ ب ٧ محافظات(الجيزة – الشرقية – الدقهلية – الإسكندرية – القليوبية- الفيوم- القاهرة)وبالرغم من إعتماد القانون على المزايا النسبية والعلاقات التبادلية لكافة المناطق لم تستقطب المناطق النائية أي مشروعات استثمارية لضعف التهيئة المكانية.	حداثة القانون لم تمكننا من تحليل أثاره على التهيئة المكانية المستهدفة

(من عمل الباحثة)

[١] سى بى سى مصر للتنمية الصناعية مواد البناءً و بولاريس الدولية للمناطق الصناعية صناعات نسيجية ومجموعة التنمية الصناعية صناعات مغذية للسيارات وارض الصف مشروعات صغيرة ومتوسطة وجامعة القاهرة للتعليم العالي والبحث العلمي (الجيزة) و بيراميدز لتنمية المناطق الصناعية صناعات هندسية والتجمعات الاستثمارية مصر- للمدن الصناعية والتنمية العقارية غزل ونسيج وملابس (الشرقية) وميت غمر مشروعات صغيرة ومتوسطة (الدقهلية) و مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية نانو وبيو تكنولوجي(الإسكندرية) وجامعة عين شمس التعليم العالي والبحث العلمي(القليوبية) و جامعة الفيوم التعليم العالي والبحث العلمي (الفيوم) والمنطقة الاستثمارية لوزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات والمنطقة الاستثمارية بميناء القاهرة تجارى وخدمي(القاهرة).

ومن خلال ما سبق من دراسة تطور السياسة التشريعية في مصر والقوانين المحفزة لجذب الاستثمارات وأثر ذلك على تهيئة المواقع مكانياً نجد أن السياسة العامة إستهدفت جذب الاستثمار كغاية من خلال :-

- ظلت تشريعات الاستثمار لفترة طويلة لا تقدم أي حوافز خاصة للمستثمر إذا مارس نشاطه في مجال معين مطابق لمتطلبات التنمية على المستوى القومي، وبذلك لا يوجد تمييز بين المستثمر صاحب النشاط الإنتاجي (مثل التصنيع) و المستثمر صاحب النشاط الإستهلاكي (مثل المأكولات والمشروبات)، كلاهما يخضع لنفس المعاملة الضريبية.
- تشجيع الاستثمار بالمناطق الحرة دون وجود أي قيود على مجالات الاستثمار بها، عرقل عودة النفع من المناطق على المشروعات الاقتصادية المستهدفة بالمخططات القومية، وهو ما تم تداركه وتعديله من خلال قانون الاستثمار الموحد ٢٠١٥.
- لم تميز السياسة العامة بين المستثمر الخارجي والمستثمر الوطني على النحو التالي:-

أ- بإستثناء بعض الأنشطة المحدودة التي تشترط أن يكون رأس مال الشركة مملوكًا بالكامل لمساهمين مصريين (الوكالة التجارية -الاستيراد) يمكن للمستثمر الأجنبي تأسيس شركة أموال للعمل في أي نشاط تجاري ودون إشتراط وجود نسبة من رأس المال مملوكة لمصريين.

ب- بإستثناء سيناء وبعض المناطق الحدودية، لا توجد قيود على تملك الشركات لعقارات أو أراض بصرف النظر عن جنسية مساهميها طالما كانت هذه العقارات لازمة لمباشرة نشاط الشركة.

ج- حوافز وضمانات الاستثمار المنصوص عليها في القوانين تتمتع بها الشركات بصرف النظر عن جنسيتها.

- لا توجد قيود قانونية على قيام المستثمر بتحويل نصيبه في أرباح شركته إلى خارج مصر طالما تمت عملية التحويل من خلال البنوك المعتمدة في مصر، ولا تشترط قوانين الاستثمار أن يعيد المستثمر استثمار جزء من هذه الأرباح داخل مصر.
- منع تأميم الشركات أو مصادرتها و تدخل أي جهة إدارية في تسعير منتجات الشركات أو تحديد ربحها.

ويعكس ذلك غياب الرؤية التنموية لتحقيق أقصى إستفادة ممكنة من الاستثمارات الخارجية المباشرة المؤثرة على خلق فرص العمل المرتبطة بطبيعة الاستثمار الوافد للدولة والذي تسعي بعض الشركات من خلاله إلي إستبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية.

٣-١-٢-٢ إتفاقيات مصر التجارية مع دول العالم

فيما يلي ملخص إتفاقيات التكامل الإقليمي التي أحد أعضائها مصر كإحدى القوى المحركة لجذب الاستثمارات الخارجية، للوصول لتأثيرات تلك الإتفاقيات على الاستثمارات وطبيعة المشروعات والتوزيع المكاني لها.
إنضمت مصر لإتفاقية الجات عام ١٩٧٠ وأصبحت عضواً في منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ ومنذ ذلك الحين خضعت مصر لقوانين منظمة التجارة العالمية.

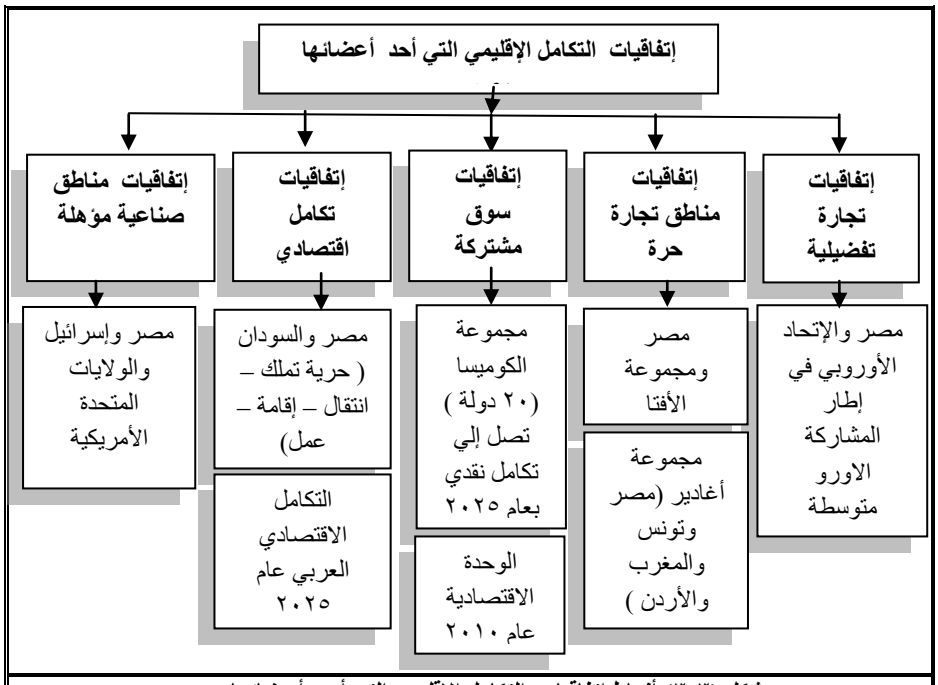

شكل (٣-٣) أنماط إتفاقيات التكامل الإقليمي التي أحد أعضائها مصر
(تقارير وزارة التجارة والصناعة – قطاع الإتفاقيات التجارية ، ٢٠١٥)

نظراً للمعوقات التي تواجه إتفاقيات مصر مع الدول النامية المماثلة لها في الظروف الاقتصادية، من قلة الثقة بالمنتجات وضعف التكنولوجيا وضعف المؤسسات في الإلتزام بكامل بنود الاتفاقية، سوف يعرض البحث أهم ملامح التهيئة المكانية لإتفاقيات التكامل الإقليمي بين مصر والدول المتقدمة (الإتحاد الأوروبي – مجموعة الأفتا[١] – الولايات المتحدة الأمريكية – إسرائيل – روسيا)

[١] مجموعة الأفتا (أيسلندا و إمارة ليختنشتاين و النرويج وسويسرا) وتطبق الإتفاقية على كافة التعاملات التجارية و أراضي كافة الأعضاء بإستثناء إقليم سفالبارد التابع للنرويج فيما عدا إتفاقيات تجارة السلع

جدول (٣-٣) دراسة تحليلية مقارنة بين إتفاقيات مصر مع الدول المتقدمة وتأثير ذلك على تهيئة المواقع مكانياً

	نوعها	هدفها	أجراءتها الإستراتيجية	حوافزها	التهيئة المكانية المستهدفة	مردودها على التنمية الإقليمية
مصر والإتحاد الأوروبي[1]	إتفاقية تجارة تفضيلية سلكت الإطار الشامل	تأسيس منطقة تجارة حرة تحقق التجانس بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي	دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٤ بهدف زيادة فرص الاستثمار من خلال تقديم برامج تمويلية لمصر وتكثيف التعاون الاقتصادي(التعليم والتدريب وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا والمعرفة)، وتعزيز التجارة بين الطرفين لزيادة فر ص نفاذ الصادرات المصرية إلي الأسواق الأوروبية وخفض تكاليف واردات الأسواق الأوروبية إلي مصر	١- إلغاء جميع الرسوم والقيود الجمركية أمام صادرات مصر الزراعية و المنتجات الصناعية خلال فترة انتقالية تصل إلي ١٥ عام من دخول الإتفاقية.	ترتيب الهيكل الاقتصادي من خلال التهيئة المكانية لتأسيس:- ١- خدمات تدعم حركة رؤوس الأموال. ٢- خدمات مشتركة لدعم مجالات التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا والتعاون الصناعي. ٣- خدمات لدعم التعاون الاجتماعي المتعلق بحركة العمالة والهجرة.	إستفادت مصر من المعونات ودعم الإتحاد الأوروبي لها، ولكن لم تتلاءم السياسات الداخلية على التغير والترتيب الهيكلي السريع واللحاق بباقي دول الإتحاد الأوروبي، لعدم إختيار مواقع بعينها لتهيئتها مكانياً لتوطين مشروعات بعينها للتنفيذ أو قطاع بعينه للتطوير، ولكن دعم التعاون الاقتصادي في مجالات التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا والتعاون الصناعي، والبرامج التمويلية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي لمصر قد يحسن التنمية لمصر على المدى البعيد في كافة المجالات.
إتفاقية مصر و دول أوفتا[2]	إتفاقية تجارة حرة سلكت الإطار الشامل[3]	تعميق الروابط الاقتصادية و تفعيل النظام التجاري متعدد الأطراف بما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية لتنمية التجارة وتبادل الخبرات والمعلومات وخلق فرص عمل تشجع جذب الاستثمارات والموارد والأفراد.	دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٧ وإستهدفت تحقيق الأهداف خلال فترة انتقالية لا تتعدى ١٢ عام من دخول الإتفاقية على أساس:- ١- إقامة منطقة تجارة حرة تطبق اقتصاديات السوق بما يتماشى مع (تحرير تجارة السلع - تطوير بيئة ملائمة لتدفق الاستثمارات وزيادة التجارة والخدمات - ضمان حماية حقوق الملكية الفردية - دعم تطوير العلاقات الاقتصادية بين أعضاء الإتفاقية من خلال المساعدات الفنية والمالية).	تخفض مصر ضرائبها الجمركية تدريجياً على واردات السلع ذات المنشأ بدول الأفتا، و تلغي دول الأفتا أي رسوم وضرائب على المنتجات المصرية باستثناء إجراءات إعادة الهيكلة الاقتصادية وفيها يجوز لمصر فرض ضرائب جديدة أو تزويدها بقيمة لا تتخطي ٢٥% على الصناعات الجديدة والتي لا تتعدي إجماليها ٢٠% من إجمالي الواردات وذلك في مده لا تتجاوز ٥ سنين وتنتهي بإنتهاء المرحلة الإنتقالية.	ترتيب الهيكل الاقتصادي و التهيئة المكانية للمؤسسات الاقتصادية لدعم:- ١- تبادل المعلومات والخبرات لبحث سبل التهيئة المكانية لتصنيع منتجات معتمدة من منظمة التجارة العالمية وكيفية تسويقها. ٢- توفير ظروف مستقرة للاستثمار من خلال الدعم المالي والفني ووسائل التكنولوجيا. ٣- توسيع نطاق المناخ القانوني اللازم لتشجيع وزيادة تدفق الاستثمارات. ٤- تطوير آليات الاستثمارات المشتركة وخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	إلتزمت مجموعة الأفتا بتزويد مصر بالمساعدات الفنية والمالية طبقاً لأهداف سياستهم الوطنية سعيًا لإعادة ترتيب الهيكل الاقتصادي ولكن لم تتبلور إلي الآن صورة واضحة لمشروعات تنموية للإتفاقية نظراً لحداثة دخولها حيز التنفيذ ولوجود الفترة الإنتقالية التي تصل إلى١٢عام، وتنظر الأطراف توسيع نطاق الإتفاقية بما يسمح بتأسيس شركات أحد الأطراف في دول الأطراف الأخرى لدعم وترويج تجارة الخدمات.
إتفاقية الكويز(مصر و أمريكا و إسرائيل)[4]	إتفاقية مناطق صناعية مؤهلة سلكت الإطار القطاعي	تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال إقامة المناطق الصناعية المؤهلة.	دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٤ على أساس التهيئة المكانية لسبع مناطق صناعية مؤهلة على عدة مراحل بمناطق مختلفة لدعم صناعات متنوعة توفر فرص عمل وتجذب الاستثمارات الخارجية.	١- سرعة تدفق البضائع بدون ضرائب للمناطق المحددة لدخول السلع التصديرية. ٢-دخول المنتجات المصريةإ لى الأسواق الأمريكية دون سداد ضرائب بشرط اعتمادها والمساهمة في إجمالي تكلفة الإنتاج[5] بنسبة لا تقل عن٢٠%. ٣- حق التملك لكل طرف بنسبة ٣٥% من رأس مال أي منطقة صناعية مؤهلة ٤- دعم الموارد المحلية لإشتراط مساهمتها بنسبة ٣٥%من الإنتاج مع مشاركة كل طرف بمدخلات لا تقل نسبتها عن١١,٧ %.	١-التهيئة المكانية لمناطق القاهرة الكبرى والإسكندرية وبورسعيد لإقامة منشآت صناعية نسبة ٦٠% منها متخصصة في مجال الغزل والنسيج والملابس لاستيعاب٦٣ % من إجمالي العمالة و ٥٨ % من إجمالي الاستثمارات. ٢-تهيئة محافظات المنوفية والغربية ،السويس كفر الشيخ الدقهلية، الإسماعيلية ومدينتي العاشر من رمضان وبدر لإقامة منشآت صناعية متخصصة في صناعات الغزل والنسيج والجلود والأثاث والمواد الغذائية و الصناعات الكيماوية.	١- زادت حجم الصادرات المصرية إ لى الولايات المتحدة خلال ال ه سنوات التالية من توقيع الإتفاقية بنحو ٤ مليار دولار وإتجهت ١٠,٥% من صادرات مصر إلي الولايات المتحدة عام ٢٠١٤. ولكن الإرتكاز على القطاعات الصناعية القائمة بالمراكز الحضرية الكبرى (وجود ١٩ منطقة صناعية مؤهلة تقع في مناطق القاهرة والإسكندرية والدلتا ومدن قناة السويس، كما يوجد ٧٠٥ شركة مؤهلة للتصدير للولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لهذا البروتوكول) لم يدعم خطة التنمية الإقليمية بشكل كامل لعدم تطرق الإتفاقية في بنودها إلى إقامة منشآت إنتاجية جديدة بالمناطق النائية وخاصة المناطق الصحراوية التي تسعى إستراتيجية التنمية على المستوى القومي إلى جذب التنمية إليها
إتفاقية مصر وروسيا[7]	إتفاقية تكامل إقليمي وتجارة حرة سلكت الإطار القطاعي	١-دخول مصر النادي النووي لتنويع مصادر الطاقة البديلة ٢- نقل التكنولوجيا والتعاون في إنشاء وتشغيل المحطة النووية. ٢- إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في جبل عتاقة بمحور قناة السويس الجديدة، ٣- صيانة وإعادة إحلال وتجديد المصانع التي أنشأها الخبراء السوفييت في الخمسينيات والستينيات ٤- دعم التجارة الحرة بين مصر ودول الإتحاد الأورآسيوى[7] لزيادة الصادرات	تمت في عام ٢٠١٥ على أساس ما يلي:- ١- تقديم قرض لمصر بقيمة ٢٥ مليار دولار يسدد على ٢٢ سنه بفائدة ٣%. ٢- إستخدام القرض لتمويل ٨٥% من قيمة الأعمال والخدمات اللازمة للمشروع، ويوفر الجانب المصري نحو ١٥% المتبقية في صورة أقساط بالدولار الأمريكي أو بالجنيه المصري لصالح المؤسسات الروسية المفوضة. ٣- إنشاء ٤ مفاعلات نووية تنتج ٤٨٠٠ جيجا، يتم الإنتهاء من أول اثنين منهم بعد ٩ سنوات، بينما يفتتح المفاعلان الثالث والرابع في السنة العاشرة والحادية عشرة ٤-توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الرقابة النووية والإشعاعية بجمهورية مصر العربية، والجهاز الفيدرالي للرقابة البيئية والتكنولوجية والنووية بروسيا الاتحادية، في مجال التعاون في الإستخدام السلمي للطاقة النووية.	١-التعاون في تنفيذ خطوط الكهرباء وتصنيع المعدات ٢- إعادة تأهيل وتشغيل شركتي العامة للمشروعات ايليجكت والسد العالي هايدليكو مع عودة العمالة القديمة المتخصصة للتنافس والتعاون مع شركات جلوبال الروسية لتنفيذ خطوط الكهرباء لنقل التكنولوجيا الحديثة للشركات المصرية وتأهيلها لتنفيذ خطوط ومحطات محولات حتى جهد ٧٥٠ ميجا فولت. ٣- إنشاء مدينة سكنية جديدة مخصصة للعاملين بالمحطة النووية ، ومساكن لأصحاب الأراضي التي سيقام عليها المشروع إضافة إلى بعض المشروعات الخدمية. ٤- قياس التغير في سرعة الرياح ودرجات الحرارة بالموقع، لبحث تأثيراتها المباشرة ووضع صورة واضحة للخبراء عن التغيرات الجوية خلال الشهور السابقة للإعداد وذلك للعمل بها أثناء التصميمات الإنشائية. ٥ - تخصيص قطعة أرض لإنشاء مقر لهيئة الأمان النووي والإشعاعي داخل المحطة	بالرغم من أن إنشاء محطة نووية أحد عوامل التهيئة المكانية غير التقليدية لتفرد منطقة الضبعة بها مقارنة بباقي مناطق الجمهورية ومن أن الإتفاقية أول إتفاقية تستهدف الصحراء الغربية لإقامة مشروع تنموي. إلا أن الشكوك حول تغير نظام الطاقة العالمي والإتجاه إلي الإستغناء عن الطاقة النووية بحلول ٢٠٥٠ طبقاً لدراسات وكالة البيئة والتحكم في الطاقة بعد كارثة فوكوشيما وما نتج عنها من أضرار بالغه بسبب تسرب الإشعاع النووي عقب الزلزال قد يعرقل التهيئة المكانية للصحراء الغربية ، من خلال المحطة النووية التي تحتاج لتكاليف باهظة لجعلها آمنه في ضوء موارد مصر المالية المحدودة وتوافر مصادر أخرى رخيصة وأمنه للتهيئة المكانية متمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بمناطق عديدة متفرقة شرق وغرب النيل بمحافظات بني سويف والمنيا وأسوان وكفر الشيخ والغربية والمنوفية والوادي الجديد ومنطقة خليج السويس، بما يدعم اللامركزية وعدم التركيز على منطقة واحدة لدعم التنمية [8]. كما أن وجود المحطة النووية يعرقل التهيئة المكانية لأجزاء كبري من المنطقة الساحلية في دعم السياحة البيئية طبقاً للأنشطة التنافسية إعتماداً على الأصول المتاحة.

(من عمل الباحثة)

[1] وزارة التجارة والصناعة، قطاع الإتفاقيات التجارية، وحدة المشاركة الأوروبية، مصر والإتحاد الأوروبي تاريخ مشترك ومستقبل وأحد EEAA، ٢٠١٥

[2] وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الإتفاقيات التجارية، مصر ودول الافتا ٢٠١٤

[3] مجموعة الافتا (أيسلندا و إمارة ليختنشتاين و النرويج وسويسرا) وتطبق الإتفاقية على كافة التعاملات التجارية و أراضي كافة الأعضاء باستثناء إقليم سفالبارد التابع للنرويج فيما عدا إتفاقيات تجارة السلع

[4] الهيئة العامة للاستثمار، تقرير المناطق الصناعية المؤهلة.٢٠١٥

[5] تشمل التكاليف الكلية المواد ذات المنشأ، والأجور والمرتبات، والتصميم، والبحوث والتطوير، واستهلاك رأس المال المستثمر، والنفقات العامة التي تتضمن المصروفات التسويقية وكافة ما يتعلق بعوامل الإنتاج

[6] وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، المشروعات التنموية العملاقة، مشروع إنشاء المحطة النووية بالضبعة، ٢٠١٥

[7] يضم روسيا الاتحادية وبيلا روسيا وكازاخستان

[8] وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، هيئة تنمية وإستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، التقرير السنوي ٢٠١٣

ومن خلال دراسة إتفاقيات التكامل الإقليمي لمصر نلاحظ نجاح مصر في إبرام العديد من الإتفاقيات التجارية والتي مكنتها من تعزيز موقفها في العوامل الخارجية الإيجابية المؤثرة على التهيئة المكانية وجذب الاستثمارات الخارجية، وبالرغم من ذلك إنحصرت التهيئة المكانية للمواقع في التهيئة التقليدية المعتمدة على الإتصال وعناصر البنية الأساسية، ومن خلال دراسة إتفاقيات التكامل الإقليمي لمصر مع الدول المتقدمة تم إستنتاج ما يلي :-

١- إتفاقية مصر والإتحاد الأوروبي لم تحدد مشروعات تنموية بعينها ولكنها سلكت الإطار الشامل للتنمية المعتمد على إطلاق قوى السوق لترتيب وتحسين الهيكل الداخلي، ويتوقف نجاح ذلك على مدى قدرة السياسات الداخلية للتأقلم السريع واللحاق بسباق التنمية، ومن خلال وضع مصر في التجارة العالمية فنجد أن إتفاقية مصر والإتحاد الأوروبي أكثر الإتفاقيات تأثيراً على مساهمة مصر بالتجارة العالمية (٣٦% من الصادرات المصرية إلى الإتحاد الأوروبي - ٢٧،١% من الواردات المصرية من الإتحاد الأوروبي).

٢- إتفاقية مصر ودول الأفتا، لم تتبلور إلى الآن صورة واضحة لمشروعاتها التنموية نظراً لحداثة دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ولوجود فترة إنتقالية تصل إلى إثني عشر عامًا.

٣- إتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة إستهدفت المناطق الحضرية ذات الثقل السكاني والاقتصادي (القاهرة – الإسكندرية – بور سعيد) كأهم الأولويات لتوجيه الاستثمارات، وهو ما لا يتوفر بالمناطق النائية التي لم تتعرض لها الإتفاقيات في بنودها لتعمير مناطق جديدة وخاصة المناطق الصحراوية التي تسعى إستراتيجية التنمية على المستوى القومي إلى جذب التنمية إليها.

٤- إتفاقية مصر وروسيا لإنشاء المحطة النووية بالضبعه لم تبدأ مراحل الإنشاء بعد ، ولكن تم البدء في تطهير ١١ ألف فدان بالساحل الشمالي من الألغام لإقامة المشروع.

٣-٢ مصر والقدرة التنافسية

سوف يقوم البحث بتحليل وضع مصر التنافسي بين دول العالم، كمردود للأصول التنموية التنافسية التي تمتلكها مصر ومدي توجيه السياسات القومية والاستثمارية لذلك في عمليات التهيئة المكانية لتوطين أنشطة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الخارجية وأثر ذلك على تقييم المنظمات الدولية لمؤشرات مصر التنافسية.

٣-٢-١مقومات مصر التنافسية

تمتلك مصر أصول ومؤهلات تنافسية تمكنها من المنافسة العالمية وتتمثل في:- [١]

١- رأس مال بشري متمثل في ٩٤,٧٩ مليون نسمه ساعد على تحويل مصر إلى سوق إستهلاكي كبير [٢]، وقوي عامله ضخمه بلغت ٣١,٨ مليون نسمه عام ٢٠١٦، مثلت العمالة الخاصة بالأنشطة التنافسية والتقنية ٨,٢٨% منها، بالإضافة إلى تنافسية الأجور والتي تعد أقل من مثيلاتها في العالم.

٢- موارد طبيعية تمكنها من خلق قاعدة اقتصادية متنوعة ومنافسة للعالمية.

[١] وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، تقرير الميزة التنافسية للاقتصاد المصري، ٢٠١٥

[٢] الهيئة العامة للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، ٢٠١٧.

٣- أصول طبيعية وتاريخية متمثلة في موقع مصر المتميز كحلقة وصل بين قارتي آسيا وإفريقيا وإتصالها بطرق التجارة العالمية وسط التدفقات التجارية من الشرق إلي الغرب وقربها من الأسواق العالمية (أوروبا – الدول العربية – إفريقيا – جنوب أسيا).
٤- بنية أساسية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطرق و الموانى والمطارات.
٥- تنافسية للمعدلات الضريبية على دخل الشركات والأفراد، والتي تصل إلى ٢٥% بالإضافة إلى تطوير وحدات مصلحة الضرائب لضمان أعلى مستوى من الخدمة.
٦- إتفاقيات تفضيلية تمكنها من إقامة علاقات اقتصادية قوية للنفاذ إلى الأسواق العالمية.

٣-٢-٢ مردود التهيئة المكانية بمصر على المؤشرات التنافسية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية القومية

تقاس القدرة التنافسية العالمية بطريقتين وهما نسبة المشاركة بالتجارة العالمية و القدرة على تهيئة المواقع الداخلية للدولة وتطوير السياسات المحفزة لجذب الاستثمارات الخارجية بجانب عوامل أخرى تتضمن تطبيق التكنولوجيا وتكلفة فرص العمل ومعدل إنتاجية العامل[١]، ومن ثم سوف يدرس البحث المؤشرات المرتبطة بالسياسات القومية الاقتصادية للإسترشاد على وضع مصر التنافسي بين دول العالم.

٣-٢-٢-١ مؤشر تطور الإنتاج الصناعي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي بمصر [٢]

يعتبر مؤشر تطور الإنتاج الصناعي من المؤشرات الهامة للوصول للعالمية وجذب الاستثمارات الخارجية، بلغ إجمالي الناتج المحلي لمصر عام ٢٠١٣ ٢٧١،٩٧ مليار دولار بمعدل نمو ٣،٤٧% ، بينما تناقص معدل نمو الناتج المحلي للفرد إلي ٢,١ % فقط لعام ٢٠١٣ بعد أن بلغ ٥,١% عام ٢٠١٠، وساهم النشاط الصناعي بنسبة ٣٩ % من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٣، ويوضح الشكل رقم (٣-٤) تطور مؤشرات القيمة المضافة للإنتاج الصناعي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي في الفترة (٢٠٠٥: ٢٠١٣).

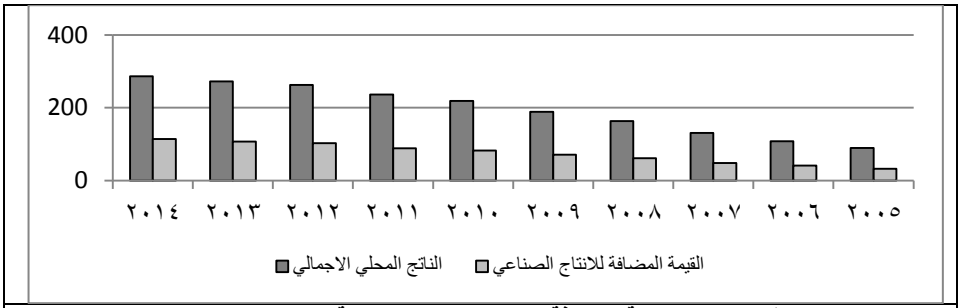

شكل (٣-٤) تطور معدلات القيمة المضافة للإنتاج الصناعي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية وتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي، القيمة المضافة للإنتاج الصناعي والناتج المحلي الإجمالي لمصر ٢٠١٤

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٤
[٢] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية وتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي، القيمة المضافة للإنتاج الصناعي والناتج المحلي الإجمالي لمصر ٢٠١٤

٣-٢-٢-٢ مؤشر تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة لمصر

أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين دول العالم، وخاصة بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ والتطورات السياسية المتلاحقة وتوسيع النطاق العالمي الذي غير إتجاه الاستثمارات تصاعدياً إلى الدول النامية.
ولذلك إستهدف البحث دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر كأهم أنواع الاستثمارات تأثيراً على إستدامة التنمية وسد العجز الاقتصادي من خلال تلبية الإحتياجات المحلية للموارد المالية، ليشمل التكامل والتبادل التجاري بين دول العالم مما يعطي أهمية إستراتيجية لدفع الاقتصاد من خلال كفاءة العملية الإنتاجية وإكتساب الخبرة المعرفية التقنية والتسويقية.
ويعتبر نمو الاستثمارات الخارجية المباشرة بدولة ما أحد أهم المؤشرات الدالة على مدى ثقة المستثمرين الأجانب في الأوضاع الاقتصادية وإتزانها وقوتها.
تعد مصر أول دولة عربية وإفريقية يتم توجيه الدعوة إليها من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للتوقيع على إعلان الاستثمار مما ساهم في تطور معدلات تدفق الاستثمارات الخارجية وخاصة الاستثمارات الخارجية المباشرة التي زادت بأكثر من ١٢ ضعف بين ٢٠٠١ و٢٠٠٦، وإستمر ذلك المعدل إلي نهاية عام ٢٠١٠.[١]
ومن خلال مراجعة الإحصائيات الخاصة بتدفق الاستثمارات الخارجية إلي مصر تبين تراجع معدلات الاستثمارات الخارجية في عام ٢٠٠٨ نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلي تناقص استثمارات المحفظة غير المباشرة من ٢،٧ مليار دولار إلي ١،٩ مليار دولار، وتناقص الاستثمارات الأخرى (استثمارات البنوك والاستثمارات الحكومية) من ٤٠،٦ مليار دولار إلي ٢٨،٦ مليار دولار.
بينما زاد ت معدلات تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة من ١,٧ مليار دولار إلي ٣,٧ مليار دولار وهو ما يؤكد تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية إيجاباً على التحول للدول النامية، ولكن بالنسبة للوضع في مصر مثل تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة لعام ٢٠٠٨ ما يعادل٥,٥ % فقط من إجمالي الاستثمارات الخارجية وهي نسبه قليله بالنسبة لباقي الاستثمارات، وبالتالي أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية بالسلب على الأوضاع الاقتصادية بمصر نتيجة لإعتماد مصر على الاستثمارات الخارجية غير المباشرة.
ولذلك وجب دراسة الإلتزامات المالية للخارج لمراجعة الحساب الجاري ومعدلات التضخم ومعدلات الدين الخارجي كأحد المتطلبات الرئيسية للنمو الاقتصادي.[٢]
ومن ثم سوف يستعرض البحث مؤشرات تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة إلي مصر، والتي إختلفت كثيراً بين المراجع المحلية للدول وتقارير المنظمات الدولية، حيث مازالت بعض الدول تفصح عن بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها رغم أن ذلك لا يعني أن هناك تدفقاً فعليا للاستثمارات المباشرة عبرت الحدود الدولية.[٣]

[١] الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، تقرير الميزة التنافسية للاقتصاد المصري، ٢٠١٥
[٢] Central Bank of Egypt (External Position of the Egyptian Economy), 2012 2013, 2014
[٣] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥

ولذلك إعتمد البحث على بيانات المنظمات الدولية الخاصة بتقارير الاستثمار على المستوى العربي والعالمي لدراسة وضع مصر التنافسي في قياس مؤشرات تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة الصادرة والواردة من و إلي مصر .
وإعتمد على بيانات المؤسسات المحلية (البنك المركزي المصري) في دراسة نسب توزيع الاستثمارات الخارجية المباشرة على الأنشطة الاقتصادية.

أ- وضع مصر في إستقبال الاستثمارات مقارنة بالدول العربية والنامية والعالمية

- جاءت مصر في المرتبة الثالثة عربياً لعام ٢٠١٥في تدفق الاستثمارات المباشرة بحصة٦,٩ مليار دولار، وهو ما يمثل ١٧,٣ % من الإجمالي العربي بنسبة تغير + ٦,٢% عن عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل ٠,٨٩ % من إجمالي الدول النامية و ٠,٣٩% من الإجمالي العالمي
- كما جاءت مصر أيضاً في المرتبة الثالثة عربياً لعام ٢٠١٥في تدفق أرصدة الاستثمار المباشربحصة ٩٤,٣ مليار دولار بزيادة ٠,٥ % عن عام ٢٠١٤وهو ما يمثل ١١,٦% من الإجمالي العربي، و ٠,٣٨% من الإجمالي العالمي.
- صنفت مصر ضمن أهم الدول العربية المستقبلة لاستثمارات منظمة التجارة والتنمية خلال الفترة (٢٠٠٣: ٢٠١٤) بنصيب ٢٢,٦٧% من إجمالي الدول العربيةكما صنفت بالمرتبة الأولي في إستقبال أرصدة الاستثمارات المباشرة التراكمية الواردة من المنظمة للدول العربية بنصيب ٨٤,٦ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٤ [١].
- لم تصنف مصر ضمن مناطق تركز شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولم تظهر ضمن أهم الدول المستقبلة للاستثمار الشركات لعام ٢٠١٥، بعد أن كانت بالمرتبة الثالثة عام ٢٠١٤ في تركز مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بنصيب ٧٤٥ مشروع أجنبي (٧% من الإجمالي العربي – ٠,٣٩ من الإجمالي العالمي) يتم تنفيذها من ٥٥٠ شركة عربية وأجنبية بتكلفة إجمالية ١٢١,٣ مليار دولار لتوظيف ٢٠٦ ألف عامل.

تصدرت الإمارات قائمة أهم الدول المستثمرة في مصر بحصة ٢٦,٧% من الإجمالي، تلتها قطر بنسبة ١٢,٢ % ثم اليونان بنسبة ٩% ويوضح الشكل أهم الدول المستثمرة في مصر في الفترة (٢٠٠٣: ٢٠١٥).
وفيما يخص الفترة من ٢٠١١: ٢٠١٥ حلت اليونان والإمارات وإيطاليا وقطر والبحرين وألمانيا على التوالي قائمة أهم الدول المستثمرة في مصر بنصيب ٧٥% من الإجمالي.

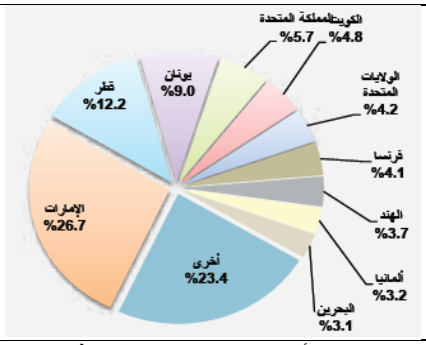

شكل (٣- ٥) أهم الدول المستثمرة في مصر (يناير:٢٠٠٣:مايو ٢٠١٥)
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار تقرير ٢٠١٦

ب- وضع مصر التنافسي في تصدير الاستثمارات على صعيد الدول العربية والنامية والعالمية

تراجعت حصة مصر في تصدير الاستثمارات من ٢٥٣مليون دولار لعام ٢٠١٤ الي ١٨٢ مليون دولار لعام ٢٠١٥، وهو ما يمثل ٠,٨% فقط من الإجمالي العربي، و ٠,٠٤ % من إجمالي الدول النامية و ٠,٠١ % من الإجمالي العالمي.

وعلى صعيد الأرصدة مثلت نسبة مصر٢,٨% من الإجمالي العربي وهو ما يساوي ٧,٧٣١مليون دولار بزيادة ٢,٤% عن عام ٢٠١٤ وهو ما يمثل ٠,٠٢٧ % من الإجمالي العالمي.

كما بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المصري في الخارج ١٦٤ مشروع بتكلفة ١٩,٨ مليار دولار وتوظف ٤١ ألف عامل. حلت الجزائر والسعودية والولايات المتحدة قائمة أهم الدول المستقبلة للاستثمارات المصرية بحصة ٤٩% من الإجمالي، وتصدرت شركة اوراسكوم أهم الشركات المستثمرة في الخارج بتنفيذ ٣١ مشروع بتكلفة استثمارية تبلغ ٩,٥ مليار دولار

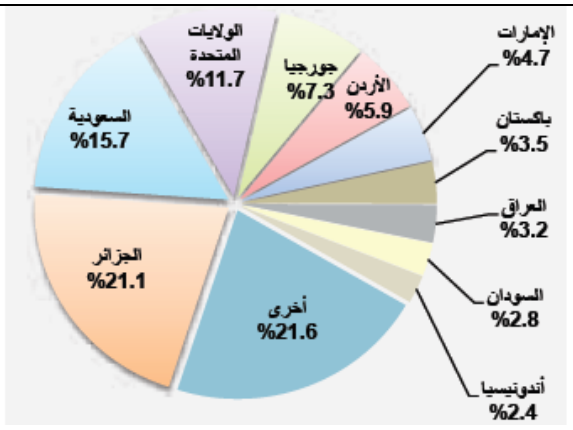

شكل(٣-٦) أهم الدول المستقبلة لاستثمارات مصر (يناير ٢٠٠٣: مايو ٢٠١٥)

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥

ويوضح الجدول رقم (٣-٤) تطور تدفق الاستثمارات الخارجية وأرصدتها من مصر واليها في الفترة (٢٠١١ /٢٠١٥) وهي الفترة الخاصة بتقلب الظروف السياسية للبلاد طبقاً لقواعد البيانات الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

جدول (٣-٤) حركة الاستثمارات من والي مصر في الفترة (٢٠١١: ٢٠١٥)

الاستثمار الأجنبي المباشر(مليون دولار)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
التدفقات الواردة	٠	٦,٠٣١	٤,٢٥٦	٤,٦١٢	٦,٨٨٥
التدفقات الصادرة	٦٢٦	٢١١	٣٠١	٢٥٢,٧	١٨١,٧
الأرصدة الواردة	٧٢,٦١٢	٧٨,٦٤٣	٨٢,٨٩٣	٨٧,٤٨٥	٩٤,٢٦٦
الأرصدة الصادرة	٦,٠٧٤	٦,٢٨٥	٧,٢٩٦	٧,٥٤٩	٧,٧٣١
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٦					

ج- توزيع الاستثمارات الخارجية المباشرة على الأنشطة الاقتصادية (٢٠١٣: ٢٠١٥)[١]

تركزت الاستثمارات الواردة في قطاع العقارات بنسبة ٣٢,٤% (تصدرت شركة بروه العقارية قائمة أهم الشركات المستثمرة في مصر حيث نفذت مشروعين بتكلفة ١٠ مليار دولار) وقطاع النفط والغاز بنسبة ٣٠% وقطاع المواد الكيميائية بنسبة ٩,٦ %، و تساوت نسب الاستثمار بقطاعات السياحة والطاقة بنسبة ٤% وقطاعات الغذاء وإنتاج البلاستيك والإتصالات والخدمات المالية بنسبة ٢%، بينما جاء قطاع التخزين بنسبة ١%في مؤخرة الأنشطة الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات.

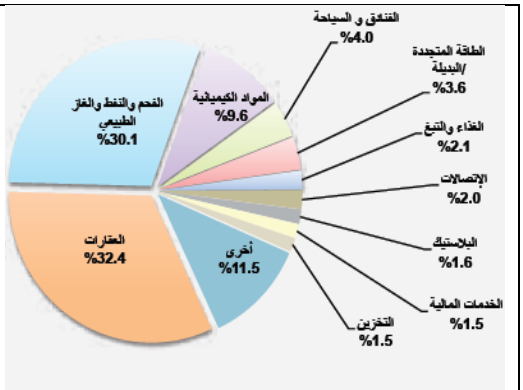

شكل (٣- ٧) نسب الاستثمارات الواردة إلي مصر حسب التوزيع القطاعي ما بين يناير ٢٠٠٣ ومايو ٢٠١٥
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٥

ويوضح الجدول رقم (٣-٥) نسب توزيع الاستثمارات على الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الفترة (٢٠٠٣: ٢٠١٥) وتأثير ذلك على معدلات التوظيف.

جدول (٣-٥) التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة إلي مصر (٢٠٠٣ : مايو ٢٠١٥)
وأثرها على معدلات التوظيف

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة مليون دولار	% من الاجمالي
١	العقارات	٢٨	٣٤	٥١,١٩٩	٣٩,٢٤٠	٣٢
٢	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	٤٥	٧٠	١٣,٨٥٤	٣٦,٥٦٣	٣٠
٣	الموارد الكيميائية	٢٦	٣١	٧,٩١٢	١١,٦٨٧	١٠
٤	الفنادق والسياحة	٣٦	٤٣	٩,٠٨٤	٤,٨٥١	٤
٥	الطاقة المتجددة	٥	٥	٩٨٢	٤,٣٩٣	٤
٦	الغذاء والتبغ	٣٩	٥٣	١٦,٨٠٢	٢,٥٣٣	٢
٧	الاتصالات	٢٧	٣٠	٣,٧٦٩	٢,٤٨٠	٢
٨	البلاستيك	١٧	١٧	٨,٧٥٨	١,٨٩٥	٢
٩	الخدمات المالية	٥٤	١٢١	٤,٢١١	١,٨٤٥	٢
١٠	التخزين	٥	٧	٢,٨٤٠	١,٧٩٢	١
	أخرى	٢٦٨	٣٢٩	٨٦,٣٤٦	١٤,٠٠٠	١٢
	إجمالي	٥٥٠	٧٤٠	٢٠٥,٧٥٧	١٢١,٢٧٨	

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥

٣-٢-٢-٣ مؤشر نسبة المشاركة لمصر بالتجارة العالمية[١]

طبقاً لتقارير منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠١٤ بلغت صادرات مصر من الخدمات ١٩ مليار دولار بزيادة ٧% عن عام ٢٠١٣، في حين زادت الواردات بنسبة ١١% لتصل إلي ١٩ مليار دولار، وبهذا لم يتغير وضع مصر الإجمالي بالمقارنة بعام ٢٠١٣ الذي نقصت فيه الصادرات بنسبة ١٦% ونقصت الواردات بنسبة ٤% عن عام ٢٠١٢، وبذلك إحتلت مصر المرتبة رقم ٢٤ لعام ٢٠١٤ في قائمة اكبر مصدري الخدمات بإستثناء دول الإتحاد الأوروبي بقوة شرائية ٠,٥ % عالمياً، في حين لم تظهر مصر ضمن قائمة كبار مستوردي الخدمات عالمياً.

وعلى صعيد تجارة السلع لم تصنف مصر ضمن مناطق القيادة في تصدير السلع، بينما إحتلت المرتبة رقم ٢٨ في قائمة أكبر المستوردين عالمياً للسلع بإستثناء دول الإتحاد الأوروبي بقيمة ٦٧ مليار دولار وهو ما يمثل قوة شرائية ٠,٤ %.

وطبقاً لتقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٥ بلغ إجمالي صادرات مصر من السلع والخدمات ٤٢,١ مليار دولار وهو ما ينقص عن عام ٢٠١٤ بمليار ونصف دولار، في حين إستقر إجمالي واردات السلع والخدمات بقيمة ٦٩ مليار دولار وهو نفس حجم الواردات لعام٢٠١٤، ويتوقع زيادة الصادرات لعام ٢٠١٦ بقيمة نصف مليار دولار مع زيادة الواردات بقيمة ٣,٧ مليار دولار.

وفسرت تقارير البنك المركزي المصري للعلاقات الخارجية أن التذبذب في حجم الصادرات والواردات راجع إلي زيادة أو نقص صادرات (إشارة +) وواردات (إشارة -) السلع البترولية بالمقارنة بالسلع غير البترولية كما هو موضح بالشكل رقم (٣-٨).

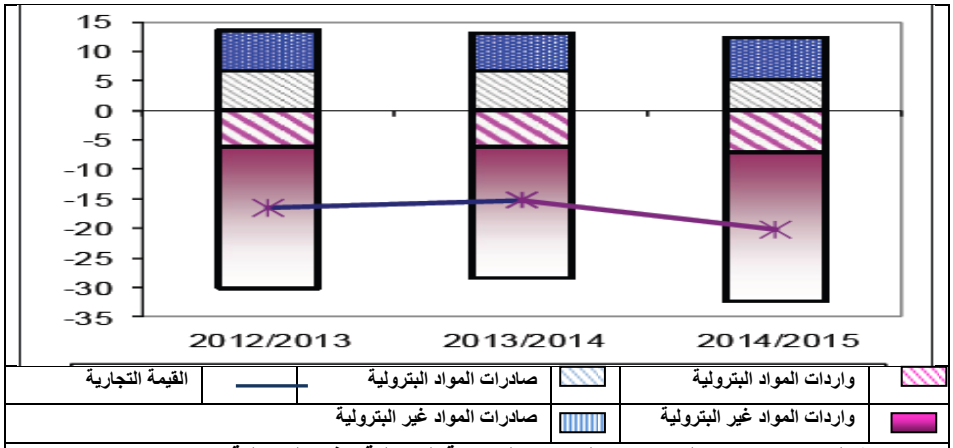

شكل (٣-٨) نسب الصادرات والواردات المصرية البترولية وغير البترولية حتى عام ٢٠١٤

Central Bank of Egypt (External Position of the Egyptian Economy2014

[١] Central Bank of Egypt (External Position of the Egyptian Economy),, 2014

وتتمثل أهم الصادرات المصرية لعام ٢٠١٤ في منتجات الوقود والزيوت المعدنية بنسبة ٢٣%، والمعدات الكهربائية والإلكترونية بنسبة ٧% والبلاستيك بنسبة ٦%.
بينما تتمثل أهم الواردات في منتجات الوقود والزيوت المعدنية بنسبة ١٤%، والآلات والمفاعلات النووية بنسبة ٨% و الحبوب بنسبة ٧%.
وتوضح الأشكال أرقا (٣-٩) و (٣-١٠) أهم السلع التي تصدرها وتستوردها مصر.

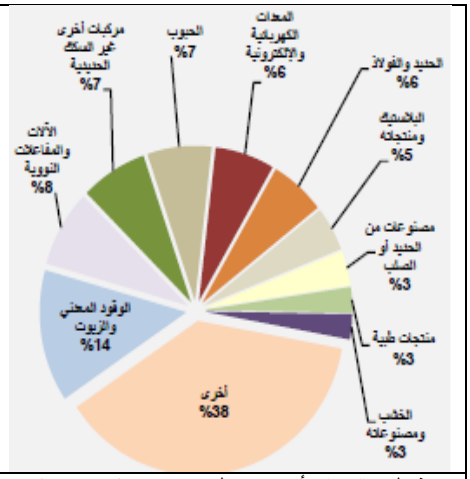

شكل (٣- ٩) أهم١٠ سلع تستوردها مصر عام ٢٠١٤

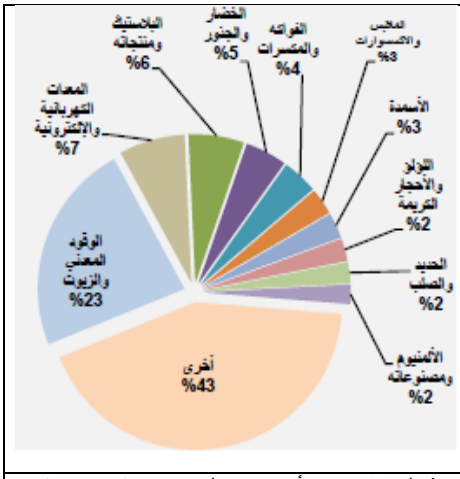

شكل (٣-١٠) أهم ١٠ سلع تصدرها مصر عام ٢٠١٤

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥

وعلى صعيد المعاملات المصرية مع التكتلات الاقتصادية الموضحة بالأشكال أرقام (٣-١١) و (٣-١٢)، نجد أن العلاقات التجارية بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي أكثر العلاقات تأثيراً على مساهمة مصر بالتجارة العالمية، حيث إحتل الإتحاد الأوروبي نسبة ٣٣,٨% من الصادرات المصرية ونسبة ٢٨,٩% من الواردات المصرية، ويليه الدول العربية بنسبة ٢٤,١ من الصادرات المصرية و٢٣,٨ % من الواردات المصرية.

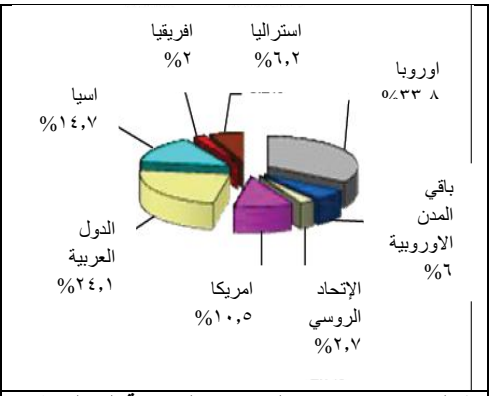

شكل (٣- ١١) نسب الصادرات المصرية إلي التكتلات التجارية

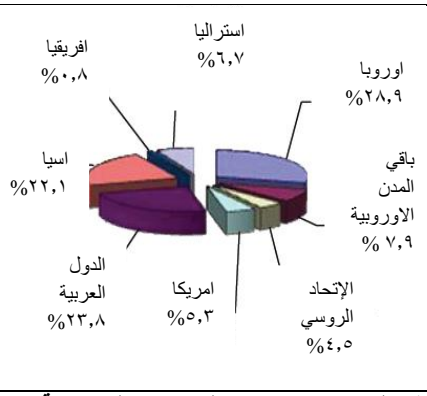

شكل (٣-١٢) نسب الواردات المصرية من التكتلات الاقتصادية

Central Bank of Egypt (External Position of the Egyptian Economy 2014

وعلى صعيد تجارة مصر الخارجية مع الدول الموضحة بالأشكال أرقام (٣-١٣) و(٣-١٤) نجد أن الصين وألمانيا والولايات المتحدة أهم الدول المصدرة لمصر، وأن إيطاليا والسعودية والهند أهم الدول المستوردة من مصر.

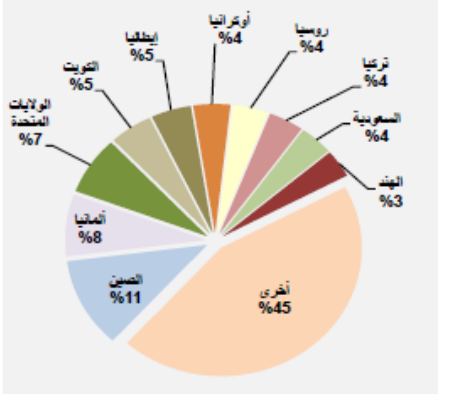

شكل (٣-١٣) أهم ١٠ دول مصدرة للسلع إلي مصر عام ٢٠١٤

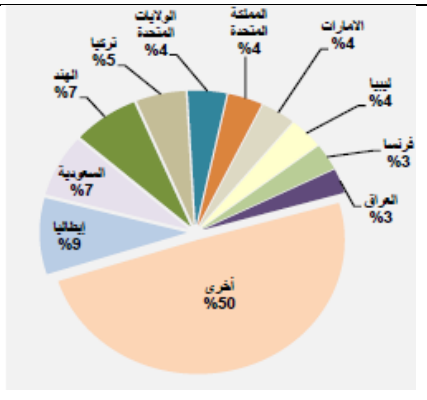

شكل (٣-١٤) أهم ١٠ دول مستوردة للسلع إلي مصر عام ٢٠١٤

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥

(٣-٢-٣) تقييم المنظمات الدولية لإمكانيات مصر التنافسية طبقاً لتهيئة مواقعها مكانياً

صنفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الدول إلي (دول معتمده على وفرة الموارد الطبيعية والأيدي العاملة - دول معتمده على كفاءة الانتاج، والفاعلية بزيادة القيمة المضافة للموارد الطبيعية - دول معتمده على التطوير والإبتكار)، طبقاً لمؤشرات التنافسية للتهيئة المكانية لجذب الاستثمارات الخارجية المعتمدة من تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٥.

و تم تقييم وضع مصر التنافسي على النحو التالي:-

- صنفت مصر من الدول المعتمدة على الكفاءة والفاعلية في دعم التهيئة المكانية إعتماداً على وفرة العوامل الكامنة لا التطوير والإبتكار، ولذلك أشارت المنظمات الدولية إلى ضعف إمكانيات مصر التنافسية الخاصة بضعف بيئة الاقتصاد الكلي وكفاءة سوق العمل ومقومات التدريب والإستعداد التكنولوجي والإبتكار كما هو موضح بالشكل رقم (٣-١٥)، حيث إحتلت المرتبة رقم ١١٥ عام ٢٠١٦ من بين ١٣٨ دولة[١] على المستوى العالمي مقارنة برقم ٧٠ لعام ٢٠٠٩، وبالرغم تصنيفها ضمن أهم الدول العربية المستقبلة لاستثمارات منظمة التجارة والتنمية خلال الفترة (٢٠٠٣ : ٢٠١٤) بنصيب ٢٢,٦٧% من إجمالي الدول العربية، وتصنيفها الاولي في إستقبال أرصدة الاستثمارات المباشرة التراكمية الواردة من المنظمة للدول العربية بنصيب ٨٤,٦ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٤، الا إنها لم تصنف ضمن أهم ٢٠ دولة مستثمرة عالمياً كمثيلاتها من الدول العربية (الإمارات – السعودية – الكويت – قطر- البحرين)[٢].

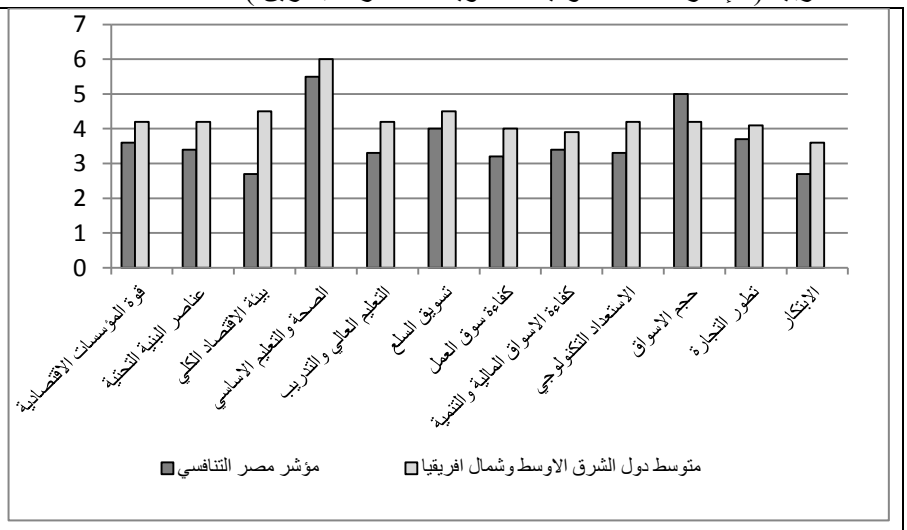

شكل (٣-١٥) وضع مصر بمؤشرات التنافس العالمي لعام ٢٠١٦ بالمقارنة بدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا

world ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report2016 -2017

- صنفت مصر في تقسيم دول العالم وفقاً لمؤشر الإنجاز التكنولوجي طبقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١ من الدول المتبنية للتكنولوجيا بشكل سريع لإمتلاكها مهارات بشرية مرتفعة نسبياً و إستقبالها للتكنولوجيا وإستخدامها ولكنها لا تتوافر لها إحتماليات قيادة التكنولوجيا.

[١] - WORLD ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report, 2016 -2017

[٢] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار تقارير ٢٠١٥، ٢٠١٦

- صنفت مصر من الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض لعام ٢٠١٤، مما جعلها في المرتبة رقم ١٢٠ عالمياً في تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفرد نظراً لتطور المؤشرات الاقتصادية بتطور عدد السكان وفي المرتبة ٤٣ عالمياً لإجمالي الناتج المحلي.[١]
- على صعيد التنافس الدولي إحتلت مصر عام ٢٠١٣ المرتبة رقم ٩٩ في التهيئة المكانية لتوفير البنية الأساسية وتهيئة المناخ الاقتصادي الجاذب للاستثمارات من خلال إنشاء المؤسسات الاقتصادية، والمرتبة رقم ٩٤ في التهيئة المكانية لإقامة الأسواق و تداول السلع ورؤوس الأموال وتأهيل الموارد البشرية، والمرتبة رقم ٨٦ في التهيئة المكانية لدعم مراكز الأبحاث وتطوير البحث العلمي[٢]، ومن ثم رصدت المؤسسة العربية لجاذبية الاستثمار أداء مصر مقارنة بالمتوسطات العربية والعالمية كما هو موضح بالشكل رقم (٣-١٦).

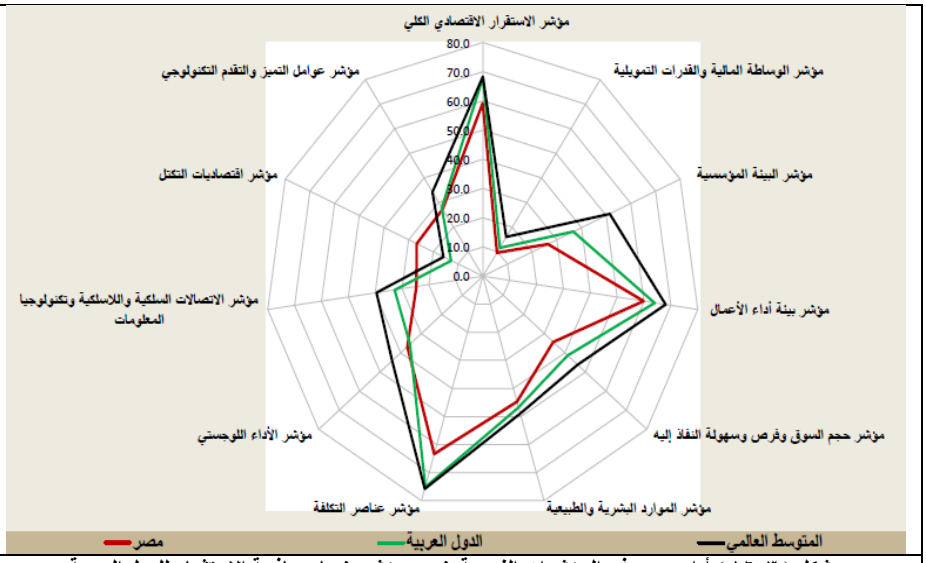

شكل (٣-١٦) أداء مصر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار للدول العربية
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٦

- إحتلت مصر في تقارير منظمة التجارة العالمية بين دول العالم بإستثناء دول الإتحاد الأوروبي المرتبة رقم ٢٦ في كبار مصدري الخدمات التجارية لعام ٢٠١٣، ولم تصنف في كبار الدول المستوردة لعام ٢٠١٣ بعد أن إحتلت المرتبة رقم ٢٨ في كبار الدول المستوردة للسلع لعام ٢٠١٢.

[١] www.**tradingeconomics**.com/**egypt/competitiveness-index**, 2015

[٢] مجلس الوزراء المصري – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رؤية مصر ٢٠١٣، نوفمبر ٢٠١٣

- إحتلت مصر لعام ٢٠١٤ المراتب أرقام ١١٢ في سهولة ممارسة نشاط الأعمال، و ٧٣ في بدء النشاط التجاري و ١٤٢ في إستخراج تراخيص البناء و ١٠٦ في الحصول على الكهرباء و ٨٤ في تسجيل الملكية و ٧١ في الحصول على الإئتمان و ١٣٥ في حماية المستثمرين الأقلية و ١٤٩ في دفع الضرائب و ٩٩ في التجارة عبر الحدود و ١٥٢ في تنفيذ العقود و ١٢٦ في تسوية الحالات المتعسرة[١]

وبذلك وضعت مصر في إطار التهيئة المكانية التقليدية إعتماداً على العوامل الكامنة لا التطوير والابتكار، وتأثرت قدرة مصر التنافسية بالخلل في إدارة التهيئة المكانية وعدم القدرة على إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية الكامنة لتحسين الهيكل الداخلي، مما يتطلب جذب الاستثمارات لمواقع ذات إمكانات تنافسية لا تعطي تنمية زائفة لإنتشار بعض الأنشطة العالمية غير المستغلة أو غير المؤثرة في التنمية على المستوى القومي.

٣-٣ دراسة تحليلية لأوجه التوافق أو التعارض بين الأبعاد المكانية لملامح التنمية طبقاً لخطط الدولة على المستوى القومي وتوجهات الدولة لجذب الاستثمارات بمصر

تختص بدراسة التوافق والتعارض بين الأبعاد المكانية للتنمية المستهدفة طبقاً لخطط الدولة على المستوى القومي والأبعاد المكانية الفعلية لتوطين الاستثمارات من خلال دراسة ما يلي:-

- دراسة تحليلية مقارنة بين ملامح التهيئة المكانية لسياسات جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وسياسات التنمية على المستوى القومي.
- مناطق توطن الاستثمارات وفقاً للأطر التشريعية المحفزة لجذب الاستثمارات وإتفاقيات التكامل الإقليمي السابق دراستها ومناطق التنمية المستهدفة بالمخطط القومي ومراحله حتى عام ٢٠٥٠[٢].
- مناطق توطن الاستثمارات من خلال مشروعات كبرى الشركات المستثمرة عالمياً في الفترة (٢٠٠٣ : ٢٠١٥)[٣] والمناطق المستهدفة للمشروعات الكبرى طبقاً لخطط وزارة الاستثمار[٤] ووزارة التخطيط[٥].

---

[١] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية وتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي، القيمة المضافة للإنتاج الصناعي والناتج المحلي الإجمالي لمصر ٢٠١٤

[٢] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الأولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤

[٣] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥

[٤] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تقارير الاستثمار عن عام ٢٠١٤

[٥] وزارة التخطيط، البوابة الجغرافية للمشروعات الحكومية، ٢٠١٤

(٣-٣-١) دراسة تحليلية مقارنة بين سياسات جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وسياسات التنمية على المستوى القومي.

جدول (٣-٦) دراسة تحليلية مقارنة بين الأبعاد المكانية لملامح السياسات القومية وملامح السياسات الاستثمارية

	ملامح سياسات الاستثمار	ملامح سياسات التنمية القومية	مواقع التهيئة المكانية طبقاً للسياسة القومية	مواقع التهيئة المكانية طبقاً للسياسة الاستثمارية
إختيار مناطق التنمية	١- عدم فرض أي قيود على أراضي الصعيد ومحاولة موازنة الاستثمارات بين المحافظات المختلفة من خلال برنامج تطوير جنوب مصر ليصبح مركزاً جديداً للمشروعات التصنيعية والخدمية ٢- الإعفاء الضريبي لمدة ١٠ سنوات على استصلاح الأراضي الجديدة و لمدة ٥ سنوات لأرباح المشروعات التي تقام بالمدن المركزية، ومدة ١٠ سنوات بالنسبة للمشروعات التي تقام بالمدن الجديدة والمناطق النائية خارج وادي النيل والدلتا، ومدة٢٠ سنة للمشروعات المقامة في الوادي الجديد (توشكي - شرق العوينات - باريس -الخارجة -شرق الفرافرة - سيوه) وقدمت حوافز خاصة بالمشروعات المقامة بالمناطق الحرة.	مرت بعدة مراحل :- ١- التوجه إلي تنمية المناطق المأهولة مكانياً (القاهرة – الإسكندرية) للإستفادة من البنية الأساسية والخدمات القائمة. ٢- التوسع في الصناعات القائمة وإقامة صناعات جديدة في نفس الأقاليم ٣- التوجه نحو اللامركزية والتوازن بين السكان والمكان والموارد لتعزيز تنمية المناطق الصحراوية وربطها ببقية المعمور المصري. ٤- اللامركزية والخصخصة والتوجه نحو المشروعات العملاقة كركائز للتنمية الاقتصادية بالصحراء تحقق التنافس في ضوء آليات السوق والإنفتاح الاقتصادي.	١- تنمية الأقاليم الساحلية ٢-مشروع قناة السويس ٣- إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة الحضرية والريفية (المدن الجديدة – قرى الإستصلاح –قرى الظهير الصحراوي) ٤-التوسع في إقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة ٥-الإستصلاح الزراعي من خلال مجموعة من المشروعات العملاقة (مشروع توشكي – مشروع ترعة السلام – مشروع شرق العوينات – مشروع درب الأربعين- الفرافرة).	إستهدفت التشريعات تنمية الصعيد من خلال ما يلي :- ١- إنشاء تجمعات للأعمال بالصعيد وتقديم حوافز استثمارية ومنح للتشغيل وإعطاء المستثمرين أراضي مجانية في محافظات الصعيد (بإستثناء الفيوم) والمساعدة الفنية من خلال مركز تحديث الصناعة ومراكز التكنولوجيا والتدريب. ٢- تأسيس شركة الصعيد للتنمية بفرعيها (القاهرة – أسيوط) بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص في صعيد مصر في إطلاق مشروعات في محافظات متعددة. ٣- إنشاء محور تنمية إقليمي جديد لربط محافظات الصعيد بميناء سفاجا ومطار سوهاج (الصعيد – البحر الأحمر) لتسهيل حركة انتقال الأفراد والبضائع وتنشيط حركة السياحة التبادلية. بينما إستهدفت إتفاقيات التكامل الإقليمي المناطق الحضرية ذات الثقل السكاني والاقتصادي (القاهرة – الإسكندرية – بور سعيد) كأهم الأولويات لتوجيه الاستثمارات، وهو ما لا يتوفر بالمناطق الصحراوية التي لم تتعرض لها الإتفاقيات في بنودها إلا مؤخراً باستهداف منطقة الضبعة لإنشاء محطة نووية وهي أحد المناطق المحتملة المستهدفة بالإستراتيجيات القومية لتكوين مدينة معرفية متخصصة.
إختيار مجالات التنمية	ظلت تشريعات الاستثمار حتى عام ٢٠١٥ لا تميز بين مجالات الاستثمار الإنتاجية والإستهلاكية فكلاهما يخضع لنفس المعاملة الضريبية بإستثناء وجود إعفاء ضريبي لمدة عشرة سنوات على الأنشطة الإنتاجية المتعلقة بالماشية والدواجن والأسماك، كما شجعت الاستثمار بالمناطق الحرة دون وجود أي قيود على مجالات الاستثمار ونوعية الأنشطة المقامة بها، وألغت الحوافز الضريبية للصناعات كثيفة الطاقة العاملة في المناطق الحرة كما سعت السياسة إلي تطوير نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال إستراتيجية شاملة تضمنت إنشاء إطار تشريعي ومؤسسي لتسهيل تنفيذ مشروعات البنية التحتية لتشجيع المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب على الدخول في شراكة مع الحكومة في الإصلاح الاقتصادي وتنمية القطاعات ذات الأولوية (المياه والنقل والصحة والتعليم) لتحسين الخدمات المتاحة في الدولة، وتقليل العبء المالي على عاتق الحكومة.[1]	مرت بعدة مراحل :- ١- المركزية والتوجه نحو الصناعة كنشاط رائد للنهوض بالتنمية ٢- اللامركزية والتنمية الشاملة طبقاً لإمكانيات المناطق الجديدة ٣- من خلال بدائل استراتيجية التنمية والتعمير ا إتجهت إلي التحول إلي قطاع التجارة والخدمات لتعزيز قوي السوق والتنافس العالمي الذي يؤثر بالإيجاب على التنمية السياحية مع التركيز على القوي الصناعية كأساس لتنمية مناطق جديدة وتوفير المزيد من فرص العمل	في المرحلة الأولي تم الاهتمام بمناطق التركز السكاني كمردود للتوجه نحو الصناعة. ثم تم التحول للإهتمام بالمناطق الصحراوية غير المأهولة بالسكان بغرض إعادة توزيع السكان والإنتشار خارج الوادي من خلال التجمعات العمرانية الجديدة والمناطق الصناعية الجديدة وتنمية محاور الحركة الرئيسية اللازمة لذلك. ثم إستهدف المخطط القومي للمرحلة الأولي التهيئة المكانية طبقاً للموارد المتاحة وتوفير فرص عمل بما يلاءم جذب استثمارات بنسب ٢٩,٢٦% لقطاع الصناعة و١٨,٣٦% لقطاع النقل و ١٧,٤٤% لقطاع السياحة ٨,٧٢% لقطاع التجارة و٥,٧٤% للتشييد والبناءً و٤,١٣ % لقطاع الإتصالات و١,٤٣ % لقطاع الخدمات	إستهدف الاهتمام الاستثماري مواقع متاخمة للإستفادة من الأصول الاقتصادية القائمة والذي تعارض مع مجالات التنمية الشاملة بالمناطق الجديدة طبقاً لمزاياً التوطن من خلال مفاهيم السوق من عرض وتكلفة اقتصادية. وطبقاً لنظام الشراكة تم تنفيذ ٢٠ مشروع بنيه أساسية (١٩٩٠ :٢٠٠٥) بإجمالي استثمارات ٧,٥ مليار جنية، كما تم قامت شركة مولر ميرسك الدنماركية للشحن والنفط بتوقيع اتفاقاً مع الحكومة المصرية لمضاعفة الطاقة الاستيعابية لمحطة شرق بورسعيد بحلول عام ٢٠١١، وفي عام ٢٠٠٧ حصلت موانئ دبي العالمية على ٩٠٪ من أسهم الشركة المصرية لتداول الحاويات التي تقع بالقرب من مدخل قناة السويس في صفقة قدرت ب ٦٧٠ مليون دولار. كما تم توزيع الاستثمارات الخارجية المباشرة في الفترة (٢٠٠٣ : ٢٠١٥) على القطاعات الاقتصادية بنسبة ٣٢,٤ للعقارات و٣٠,١ % لقطاع البترول و ٩,٦ % للمواد الكيميائية و ٤ % للسياحة و ٣,٦ % للطاقة البديلة و ٢,١ % للغذاء والتبغ و ٢% للاتصالات و١,٦% لصناعة البلاستيك و١,٥% للخدمات المالية و ١,٥ % للتخزين و١١,٥ % لمجالات أخري.
تحقيق التنافس العالمي	من خلال قانون الاستثمار الموحد ٢٠١٥ تم تعديل بعض القوانين خاصة بإعطاء الدولة إمكانية منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار في:- ١- المشروعات ذات التشغيل كثيف العمالة ٢- المشروعات التي تعمل على زيادة نسبة المكون المحلي في المنتج النهائي ٣- المشروعات التي تستثمر في مجال الخدمات اللوجستية أو مجالات تنمية التجارة الداخلية أو مجالات الطاقة التقليدية أو الجديدة أو المتجددة ٤- المشروعات التي تستثمر في المناطق النائية والمحرومة كما تم الحد من الاستثمار بنظام المناطق الحرة لما فيه من أضرار على الخزانة العامة للتحكم في تحديد مجالات الاستثمار داخل تلك المناطق.	دعم التنمية طبقاً للتغيرات العالمية المحيطة وإتجاه الخطط العامة الدولة لإستهداف ٤ مجالات يجب التركيز عليهم للوصول للعالمية (الطاقة – السياحة – النقل واللوجستيات – تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات)	١- محور قناة السويس كمركز لوجيستي عالمي ٢- مناطق الساحل الشمالي الغربي وساحل البحر المتوسط للتطبيق الاقتصادي لنتائج البحث العلمي في مجالات الطاقة الشمسية وتحلية مياه البحر ٣- المناطق العشوائية غير الآمنة ٤- وزيادة حصة مياه النيل إلي ٦٢ مليار م٣ من خلال المشروعات المشتركة مع دول حوض النيل (مشروع قناة جونجلي بطول ٣٦٠ كم تم تنفيذ ٢٦٥ كم منها لتوفير ٨ مليار م٣ سنوياً من مياه النيل تهدر في مستنقعات جنوب السودان).	١- دعم محور قناة السويس كمحور لوجيستي عالمي ٢- إستهداف مناطق التنمية شرق بور سعيد كمناطق مرتبطة بتركز الاستثمارات في مواقع التهيئة المكانية المستهدفة (بور سعيد والسويس) ٣- مناشدة تكوين وحدات إقليمية مهيأة مكانياً قادرة على خلق أنشطة اقتصادية تنافسية (الخدمات اللوجستية و مجالات تنمية التجارة الداخلية و مجالات الطاقة). مع ملاحظة أن العديد من الإتفاقيات مازالت في الفترة الإنتقالية ولم تحدد مشروعات تنموية بعينها طبقاً لتعديلات قانون الاستثمار الموحد ٢٠١٥ الذي ما زلنا لم نجني ثماره بعد، بإستثناء إتفاقية مصر وروسيا التي إستهدفت منطقة الضيعة لإقامة محطة نووية وهو ما يتوافق مع تنمية المناطق النائية ومجالات التنافسية المستهدفة إلا أن إمكانية تغير نظام الطاقة العالمي والإتجاه إلي الإستغناء عن الطاقة النووية بحلول ٢٠٥٠ طبقاً لدراسات وكالة البيئة والتحكم في الطاقة،و إرتفاع التكاليف مقارنة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح في ضوء موارد مصر المالية المحدودة والتعارض مع السياحة البيئية يثير الشكوك حول المشروع.
(من عمل الباحثة)				

[1] تم إطلاق مبادرة التعليم المصرية بنظام الشراكة بين الحكومة المصرية وأعضاء مجتمع المعلومات المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي وشركات متعددة الجنسيات لتطوير خدمات التعليم، ورفع نوعية تدريب المعلمين، وتطوير المهارات اللازمة لمجتمع المعرفة، وتوفير التعليم لقطاع أوسع من السكان.

٣-٣-٢ دراسة تحليلية مقارنة لمناطق توطن الاستثمارات ومناطق التنمية المستهدفة طبقاً لخطط الدولة على المستوى القومي

تختص بمقارنة مناطق توطن الاستثمارات وفقاً للأطر التشريعية المحفزة لجذب الاستثمارات وإتفاقيات التكامل الإقليمي السابق دراستها ومناطق التنمية المستهدفة بالمخطط القومي ومراحله حتى عام ٢٠٥٢[١].

طبقاً لسياسات جذب الاستثمارات بمصر تم دراسة الأبعاد المكانية لتوطن الاستثمارات والتي إستهدفت المميزات الجاذبة لعوامل الإنتاج المختلفة والتي يأتي في مقدمتها العمالة المدربة الماهرة و البنية الأساسية الرئيسية المتاحة كمصادر الطاقة والمياه والبنية الصناعية والنقل والبنية المعلوماتية لإستقبال الاستثمارات ونتج عنها توطن الاستثمارات بالمناطق التالية :-

١- إنشاء منطقة اقتصادية خاصة بشمال غرب خليج السويس على مساحة ٢٠ كم ٢ في موقع متميز بالقرب من ميناء العين السخنة وتبعد حوالي ٤٥ كم عن جنوب شرق مدينة السويس بالقرب من المدخل الجنوبي لقناة السويس[٢]، مع تأسيس شركة تنمية رئيسية لوضع إستراتيجية لتقسيم وإنشاء البنية التحتية للمناطق الاقتصادية الخاصة داخل حيز التنفيذ.

٢- تأسيس العديد من المشروعات بالقرب من شمال غرب السويس طبقاً للنظام العام لاستثمار الأراضي والذي أدى إلى تدفق المزيد من الأنشطة التجارية إلى ميناء السخنة الذي يعتبر ثورة كبيرة في صناعة اللوجستيات المصرية لخدمة أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ سفينة تعبر قناة السويس سنويا.

٣- إنشاء ثلاثة عشر منطقة استثمارية موزعة على ٧ محافظات (الجيزة – الشرقية – الدقهلية – الإسكندرية – القليوبية – الفيوم – القاهرة)[٣].

٤- تهيئة ١٩ منطقة صناعية مؤهلة في أربعة مناطق جغرافية وهي القاهرة الكبرى ووسط الدلتا والإسكندرية وقناة السويس، وتأهيل ٧٠٥ شركة للتصدير للولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لإتفاقية الكويز.

٥- إنشاء ٩ مناطق حرة بمناطق مدينة نصر والإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية ودمياط وشبين الكوم والسادس من أكتوبر و قفط، بالإضافة إلى منطقتين قيد التطوير في بدر وشرق بورسعيد.

---

[١] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الأولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤

[٢] تم إنشائها بموجب قانون المناطق الاقتصادية الخاصة رقم ٨٣ لعام ٢٠٠٢ الذي حفز الاستثمارات بالمناطق الاقتصادية الخاصة من خلال تعريفة موحدة للضرائب على الدخل الشخصي تقدر ب ٥% وإدارة جمركية متكاملة وإدارة ضريبية وفض المنازعات والترخيص بالإضافة إلى خدمات عامة للمستثمرين فيما يتعلق بالمشروعات المؤسسة داخل المناطق ومعدل ضرائب يصل إلى ١٠% على كافة الأنشطة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة وشهادات منشأ مصرية للمصدرين العاملين في المناطق الاقتصادية الخاصة تسمح لهم باستغلال إتفاقيات التجارة الدولية لمصر

[٣] (سي بي سي مصر للتنمية الصناعية مواد البناءً وبولاريس الدولية للمناطق الصناعية صناعات نسيجية ومجموعة التنمية الصناعية صناعات مغذية للسيارات وارض الصف مشروعات صغيرة ومتوسطة وجامعة القاهرة للتعليم العالي والبحث العلمي (الجيزة) و بيراميدز لتنمية المناطق الصناعية صناعات هندسية والتجمعات الاستثمارية مصر- للمدن الصناعية والتنمية العقارية غزل ونسيج وملابس (الشرقية) وميت غمر مشروعات صغيرة ومتوسطة (الدقهلية) و مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية نانو وبيو تكنولوجي(الإسكندرية) وجامعة عين شمس التعليم العالي والبحث العلمي(القليوبية) و جامعة الفيوم التعليم العالي والبحث العلمي (الفيوم) والمنطقة الاستثمارية لوزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات و المنطقة الاستثمارية بميناء القاهرة الجوي تجارى وخدمي(القاهرة).

بينما إستهدف المخطط الإستراتيجي القومي وسياسات الدولة تعمير مناطق جديدة وربطها بأقطاب النمو ذات الثقل السكاني والحضري المستهدفة من قبل المستثمرين الأجانب

مثال على ذلك مشروع تنمية بورسعيد المستهدفة من قبل إتفاقية الكويز مع منطقة شرق بور سعيد بمساحة ٧٠ ألف فدان المستهدفة من قبل المخطط القومي.

ويوضح الشكل رقم (٣-١٧) مقارنة لمناطق التنمية المستهدفة بالمخطط القومي والأبعاد المكانية والتوطن الفعلي للاستثمارات طبقاً للتشريعات والقوانين الاستثمارية وإتفاقيات التكامل الإقليمي.

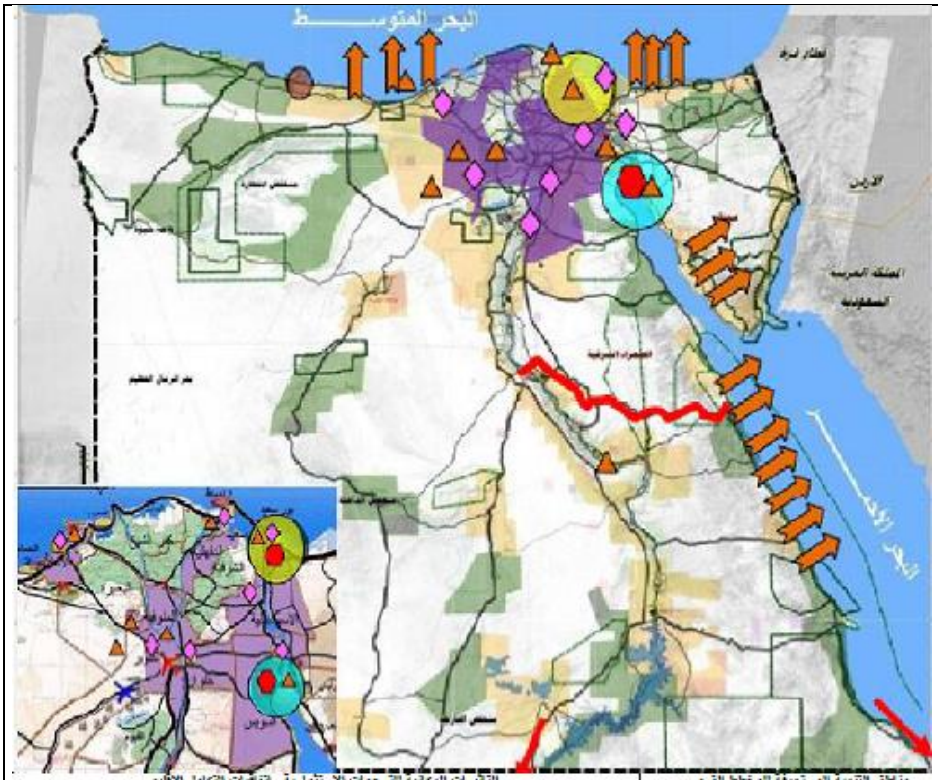

شكل (٣-١٧) خريطة لمناطق التهيئة المكانية المستهدفة بالخطة ٢٠٥٠ و مناطق توطن الاستثمارات طبقاً لإتفاقيات التكامل الاقليمي(من عمل الباحث إعتماداً على تقرير وزارة التجارة والصناعة، قطاع الإتفاقيات التجارية ٢٠١٥ ووزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية، المخطط القومي٢٠١٤ و الهيئة العامة للاستعلامات ٢٠١٥، مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار إتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الإستراتيجية القومية (الحالة المصرية ابتداء من الألفية الثالثة)، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ٢٠٠٩

(٣-٣-٣) دراسة تحليلية مقارنة لمناطق توطن المشروعات الاستثمارية الكبرى وخطط وزارتي الاستثمار والتخطيط

تختص بدراسة مناطق توطن مشروعات كبري الشركات المستثمرة عالمياً بمصر في الفترة (٢٠٠٣ : ٢٠١٥)[١] والمناطق المستهدفة للمشروعات الكبرى طبقاً لخطط وزارة الاستثمار[٢] ووزارة التخطيط[٣].

١- إهتمت شركات الاستثمار العقاري بالمدن الجديدة (القاهرة الجديدة - ٦ أكتوبر – العاشر من رمضان – السادات – العبور – بدر – دمياط الجديدة) حول المناطق الحضرية الكبرى.
٢- إستهدفت الشركات الاستثمارية (حديد عز – السويدي للكابلات) مدينتي العاشر من رمضان والسادات لإقامة مشروعات استثمارية خاصة بتصنيع الحديد والكابلات.
٣- إهتمت شركة الإمارات للإتصالات بتدريب أوائل التعليم الفني بمحافظتي القاهرة والفيوم.
٤- إتجهت اغلب الشركات المستثمرة عالمياً (دانا غاز – بي جي ايجيبت -..) إلي المناطق الصحراوية بمطروح وخليج السويس وسواحل البحر الأحمر والمتوسط بحثاً عن الموارد الطبيعية فقط للتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي لا لإقامة نشاط تصنيعي تحويلي.

ويوضح الجدول رقم (٣-٧) أهم الشركات المستثمرة في مصر وعدد المشروعات وحجم والوظائف وتكلفتها في الفترة (يناير ٢٠٠٣: مايو ٢٠١٥).

جدول (٣-٧) أهم ١٠ شركات مستثمرة في مصر ما بين يناير ٢٠٠٣ و مايو ٢٠١٥

الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار
بروه العقارية	٢	٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠
مجموعة الفطيم	٦	٨,٦٨٩	٥,٧٨٢
دماك	٢	٣,٠١٨	٥,٤٢٨
دانا غاز	٧	١,٢٣١	٥,٣١٩
المجموعة البريطانية للغاز	٣	١,٣٥٦	٣,٥٥٠
إعمار	٥	٧,١١٢	٢,٩٧٩
مجموعة ماجد الفطيم	٩	١٠,٦٤٥	٢,٦٠٩
ريو	٣	٥٧٤	٢,٥٥٩
سريسينت للبترول	٤	١,٥١٧	١,٨٢٧
الإمارات للإتصالات	٢	١,٠٥٦	١,٥٥٠
إجمالي	٦٩٧	١٦٤,٥٥٩	٧٩,٦٧٥
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥			

بينما إستهدفت خطط وزارة الاستثمار عدد من المشروعات التنموية على المستوى القومي بالمناطق المختلفة بالجمهورية موضحة بالجدول رقم (٣-٨) على النحو التالي:-

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥
[٢] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تقارير الاستثمار عن عام ٢٠١٤
[٣] وزارة التخطيط، البوابة الجغرافية للمشروعات الحكومية، ٢٠١٤

جدول (٣- ٨) مشروعات وزارة الاستثمار المستهدفة بالمناطق المختلفة

الإقليم	المنطقة	المشروعات الاستثمارية المستهدفة
القاهرة الكبرى	القاهرة	١- تطوير الأتوبيس النهري بزيادة عدد المحطات من القناطر شمالاً وحتى حلوان جنوباً ٢- إقامة منطقة تكنولوجية بالمعادي لتشغيل ٤٠ ألف عامل وطرحها بنظام حق الإنتفاع لمدة ٤٩ عام. ٣- تنمية المنطقة المحيطة بمطار القاهرة الدولي للأنشطة السياحية والخدمية والترفيهية باستثمارات ٨٠ مليار دولار. ٤- تجمع عقاري بنظام العمارة الخضراء للتغلب على مشكلات توفير الطاقة والمياه بمنطقة النزهة باستثمارات ٤,٥ مليار جنيه.
	٦ أكتوبر	١- إنشاء ميناء جاف وهو عبارة عن منطقة لوجستية بمدينة ٦ أكتوبر. ٢- مشروع "واحة أكتوبر" التجاري السياحي باستثمارات ١٥٠ مليار جنيه، على مساحة ١٠ آلاف فدان بمنطقة التوسعات الجنوبية بمدينة ٦ أكتوبر.
	العاشر من رمضان	إقامة منطقة لوجستية ضمن ٨ مناطق على مستوي الجمهورية
	السادات	إقامة منطقة لوجستية ضمن ٨ مناطق على مستوي الجمهورية
الإسكندرية	الإسكندرية	١- إنشاء رصيف جديد للبضائع العامة ة بـ٣٠٠ مليون دولار. ٢- تنمية حقول غاز شمال الإسكندرية وغرب البحر المتوسط بالمياه العميقة، بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة بريتش بتروليم البريطانية.
	برج العرب	إقامة منطقة لوجستية ضمن ٨ مناطق على مستوي الجمهورية
	البحيرة	إقامة تجمع صناعي عنقودي لصناعة الألبان بتكلفة ٦٠ مليون يورو وإدارته من خلال ٢٠٠ شاب موزعين على ٤٠ مزرعة
	الساحل الشمالي	١- محطة تحلية مياه البحر بالساحل الشمالي لخدمة مدينتي جنوب مارينا والعلمين الجديدة بطاقة إنتاجية ٨٠ ألف متر مكعب في اليوم. ٢- مشروع سياحي بمركز رأس حوالة –قطاع رأس الحكمة بمساحة تقريبية مليون و١٠٠ ألف متر مربع بتكلفة تقديرية بحد أدنى ٣٢٠ مليون جنيه.
الدلتا	دمياط	المركز اللوجيستي العالمي لتخزين وتداول وتجارة الحبوب والغلال بميناء دمياط بتكلفة ١٥ مليار.
قناة السويس	السويس	١- إنشاء ٦ مشروعات صناعية أهمها تصنيع كربونات الكالسيوم من الحجر الجيري بالإضافة إلي ٥ مشروعات للخدمات التخزينية الخاصة بالخدمات البترولية بإجمالي استثمارات ٨,٣ مليون دولار لتوفير ١١٠ فرصة عمل ٢- تنمية المنطقة الاقتصادية الحرة باستثمارات ٥٠٠ مليون دولار ٣- إنشاء رصيف لتداول الحاويات ومصنع لإصلاح الحاويات كمركز لوجيستي بتكلفة ٧٦٠ مليون دولار
	العين السخنة	١- إنشاء محطة كهرباء ووحدات تحليه مياه وخزانات للمواد الخام والكابلات بمجمع التحرير للبتروكيماويات باستثمارات شراكة بقيمة ١,٧ مليار دولار ٢- إنشاء مصنع للفايبر جلاس باستثمارات ٢٣٥ مليون دولار ٣- إنشاء محطة صب سائل بميناء العين السخنة بمبلغ ٤١٥ مليون دولار، بين موانئ دبي وهيئة ميناء البحر الأحمر ٤- مشروع قطار من ميناء العين السخنة لمصانع حلوان بمشاركة القطاع الخاص باستثمارات ٥٠٠ مليون دولار. ٥- مدينة التجارة والتسوق بالعين السخنة
	بور سعيد	١- مدينة تجارية عالمية لسياحة التسوق بالقرب من بور سعيد بتكلفة ٤٠ مليار جنية لتوفير ٥٠٠ ألف فرصة عمل بالمرحلة الأولي ٢- إنشاء مركز لوجيستي لتجارة الغلال
	الشرقية	إنشاء مصنع سكر باستثمارات ١,٥ مليار جنيه بمدينة الصالحية

شـــــمال الصعيد	**بني سويف**	١- إنشاء مصنع لشركة سامسونج بتكلفة ٣٥ مليون دولار وعدد من المدارس ٢- إقامة منطقة لوجستية ضمن ٨ مناطق على مستوي الجمهورية
	المنيا	إنشاء مجمع صناعي لإنتاج سكر البنجر يتكلفه ٦ مليار جنيه
أسيوط	**الـــــوادي الجديد**	١- إقامة محطات شمسية ٢- إقامة مجمع لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية وحمض الفوسفوريك بموقع شركة فوسفات مصر بمناجم أبو طرطور بالوادي الجديد، مع الشركة القابضة الكويتية.
جنـــــوب الصعيد	**سفاجا**	تحويل ميناء سفاجا التعديني إلي ميناء صناعي من خلال أنشطة متعلقة ب تصدير الفوسفات الخام والمصنع واستيراد اللحوم وتداول الغلال
	الغردقة	١- التنمية المتكاملة بقطاع شمال الغردقة (مركز جمشة السياحي) بمساحة تقريبية ٨ ملايين و١٥٠ ألف متر مربع بتكلفة تقديرية الحد الأدنى ٢ مليار و٣٢٨ مليون جنيه. ٢- دراسة مشروع جنوب مجاويش السياحي بمساحة تقريبية ٤ ملايين و٥٠٠ ألف متر مربع بتكلفة استثمارية تقديرية بحد أدنى ملياري جنيه
	مرسي علم	١- إنشاء مشروع سياحي بقطاع القصير - مرسى علم بمساحة تقريبية مليون و٥٠٠ ألف متر مربع بتكلفة تقديرية حد أدنى ٦٦٤مليون جنيه. ٢- إنشاء مركز شرم الفقيرى بجنوب مرسى علم بمساحة تقريبية ٥ ملايين متر مربع بتكلفة تقديرية بحد أدنى ١٢١٥ مليون جنيه،
	سوهاج	إقامة منطقة لوجستية ضمن ٨ مناطق على مستوي الجمهورية
	كوم امبو	إستصلاح مساحة ٢٢٠ ألف فدان، لإقامة مشروعات متكاملة للتصنيع الزراعي، بمنطقة كوم أمبو
	ميناء قسطل الحدودي مع السودان	إقامة منطقة لوجستية ضمن ٨ مناطق على مستوي الجمهورية
مشـروعات قوميـة بمنـاطق متعددة بالجمهورية		١- تطوير مكاتب التوثيق بالشهر العقاري بالتعاون بين وزارتي العدل والاتصالات ٢- إنشاء ٢٠ مستشفى منهم ٤ مستشفيات بالقاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية بتكلفة ٤ مليار جنية ٣- إنشاء شبكة مشتركة بين مصر وكبرى الشركات الصينية لتصنيع عربات قطارات السكة الحديد من خلال إتفاقية عقدتها هيئة السكة الحديد بمصر. ٤- مشروعات التنقيب عن البترول بتكلفة ٥ مليار دولار من شركة "ايني" الإيطالية خلال خمس سنوات بمناطق سيناء وخليج السويس ودلتا النيل والبحر المتوسط والصحراء الغربية ٥- التعاقد مع العبار لإنشاء «العاصمة الإدارية» باستثمارات ٤٥ مليار دولار للمرحلة الأولى، على مساحة ٧٠ ألف فدان شرق القاهرة والاستثمار بمناطق القاهرة الجديدة و٦ أكتوبر، والعاشر من رمضان ودمياط الجديدة والشيخ زايد ٦- مشروعات توليد الكهرباء من الطاقة الجديدة والمتجددة من الشمس والرياح باستثمارات تقدر بنحو ٧٤ مليار دولار.
(من تجميع الباحثة طبقاً لخطط الاستثمار حتي عام ٢٠١٤)		

ومن خلال ما سبق نلاحظ التوافق بين المناطق المستهدفة بالاستثمار من جهة الشركات الكبرى ووزارة الاستثمار في المشروعات الاقتصادية بالمدن الكبرى (القاهرة – الإسكندرية – الجيزة – السويس - بور سعيد – الإسماعيلية)، وفي الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية (التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي) بالمناطق الصحراوية (مطروح – خليج السويس – سواحل البحر الأحمر والمتوسط).

ويوضح الشكل رقم (٣-١٨) الأبعاد المكانية لتوطن استثمارات الشركات الكبرى في الفترة (٢٠٠٣ : ٢٠١٥) والأبعاد المكانية للمناطق المستهدفة وفقاً لخطط وزارة الاستثمار.

شكل (٣-١٨) خريطة مناطق توطن استثمارات الشركات الكبرى (٢٠٠٣ : ٢٠١٥) بالمقارنة مع المشروعات المستهدفة لتوطن الاستثمارات الحكومية بوزارة التخطيط وخطط وزارة الاستثمار

من عمل الباحثة إعتماداً على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥ و الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تقارير الاستثمار عن عام ٢٠١٤ ووزارة التخطيط، البوابة الجغرافية للمشروعات الحكومية، ٢٠١٤

ومن خلال متابعة تطور السياسة التشريعية في مصر والقوانين المحفزة لجذب الاستثمارات نجد أن السياسة العامة إستهدفت جذب الاستثمار كغاية مع غياب الرؤية التنموية لتحقيق أقصى إستفادة ممكنة من الاستثمارات الخارجية المباشرة المؤثرة على خلق فرص العمل المرتبطة بطبيعة الاستثمار الوافد للدولة والذي تسعي بعض الشركات من خلاله إلي إستبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية.

مما أثر بالسلب على مؤشرات التنمية وتعارض مع أهداف التنمية القومية، حيث إعتمدت القوانين المحفزة لجذب الاستثمارات الخارجية على فرضية اقتصادية وهي أن جذب الاستثمار الأجنبي في حد ذاته كفيل بتحقيق التنمية والمساهمة في القضاء على البطالة والفقر. وثبت عدم نجاح السياسة العامة، فبالرغم من مقومات جذب الاستثمارات (وفرة الموارد الكامنة - سوق محلية وسط موقع متميز بين الأسواق العالمية - تنوع القاعدة الاقتصادية ومصادر توليد العملات الأجنبية (النفط والغاز، والسياحة، وعائدات قناة السويس وتحويلات في الخارج العاملين وقاعدة للصناعات التحويلية)، إلا أن الخريطة الجغرافية والقطاعية لتوطن الاستثمارات الأجنبية في مصر بينت أن النظام الحاكم يسعى لإجتذاب الاستثمارات الأقرب للسلطة، فقد عانت من تركيز كبير على الاستثمار العقاري من خلال أموال دول الخليج العربي و الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية وخاصة الاستثمارات الإستكشافية للبترول، مع إغفال مشكلات الوطن الحقيقية، مما جعل حركة الاستثمارات شديدة الإرتباط بالتقلبات الخارجية المرتبطة بأسعار المواد الخام والظروف الاقتصادية للدول الآخرى من ناحية، وغير مؤثرة بشكل كبير في التشغيل ومكافحة الفقر من ناحية أخرى .

ومن خلال الدراسة التحليلية تبين **وجود تعارض بين الأبعاد المكانية لتوطن الاستثمارات في مصر ومناطق التنمية المستهدفة لتعمير مناطق صحراوية للحد من الفجوة بين الأقاليم ، نظراً لضعف التهيئة المكانية لدعم التوافق بين سياسات جذب الاستثمار وتنمية المناطق الصحراوية**، وذلك بالرغم من تبني الدولة عدداً من الإجراءات والبرامج التنفيذية لتحسين مناخ الاستثمار، من خلال المنظمات الدولية والمحلية[1] وإبرام العديد من الإتفاقيات التجارية والتي مكنتها من تعزيز موقفها بالنسبة للعوامل الخارجية الإيجابية المؤثرة على التهيئة المكانية وجذب الاستثمارات، إلا أن التهيئة المكانية للمواقع إنحصرت في التهيئة المكانية التقليدية المعتمدة على إستغلال مراكز الثقل السكاني المتسمة بأعلى اتصالية ولكنها لم تتطرق لإيجاد نشاط اقتصادي يحقق التنافس العالمي طبقاً للموارد الهائلة غير المستغلة بالعديد من المناطق الصحراوية.

وبالرغم من تركز الاستثمارات بالمراكز الحضرية الكبرى، إلا إنها لم تنجح في دعم التنافس العالمي، فمن خلال دراسة سابقة عام ١٩٩٩ لشبكة العمران العالمي طبقاً للخصائص الداخلية ووظائف المدن العالمية (أنشطة بنكية أو إعلامية أو تأمينية أو خدمية عالمية)، ظهرت مدينة القاهرة في شبكة الخدمات البنكية والقانونية العالمية كمدينة فرعية وصنفت

[1] مؤتمر اليورومني بمشاركة أكثر من ٦٦ دولة و مؤتمر "مصر وأسواق المال العالمية فرص للنمو" الذي نظمته وزارة الاستثمار بالتعاون مع مؤسسة مورجان ستانلي العالمية بمشاركة كافة أطراف القطاع المالي ومؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" و ملتقى القاهرة للاستثمار الذي نظمته وزارة الاستثمار بمشاركة الدول العربية لحل مشاكل المستثمرين وتيسير الأعمال والترويج للاستثمار

كمركز عالمي للشحن عام ١٩٨٤، إلا أنها لم ترصد ضمن المدن العالمية لعدم إكتمال خصائصها العالمية، فبالرغم من تركز السكان بها إلا أن حجم النقل الجوي وتدفقات البضائع والركاب لا يتناسب مع حجم التكتل السكاني بها وبالرغم من أنها المدينة الأولي المسيطرة في النظام العمراني إلا أنها وصفت بضعف ديناميكية تنقل الأنشطة والسكان والعمران وهو أساس المنظومة العالمية، وبالرغم من تكتل السكان أيضاً بمدينة الإسكندرية وتواجد مطار دولي بها ومنافذ متعددة لنقل الركاب والبضائع إلا إنها لم تظهر في شبكة العمران العالمي.[١]

ولذلك أشارت المنظمات الدولية إلى ضعف الإمكانيات التنافسية لمصر على مستوي العالم من حيث قدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة، حيث إحتلت المرتبة رقم ١١٥ من بين ١٣٨ دولة لعام ٢٠١٦ وبذلك إنخفضت رتبتها على المستوى العالمي بعد أن كانت رقم ٧٠ عام ٢٠٠٩.

نظراً لتركز الاستثمارات بالمراكز الحضرية الكبرى التي لم تتمكن من دعم التنافس العالمي لإفتقاد المتطلبات الرئيسية للتهيئة المكانية الخاصة بمعدلات البطالة والفقر وتدهور البيئة العمرانية، والذي جعل مصر من الدول المعتمدة على الكفاءة والفاعلية لا التطوير والإبتكار، كما أن أقاليم الصناعات التقليدية في مصر المعتمدة على الكفاءة تتطلب إنفصال الصلاحيات المؤسسية والتمويلية للتنمية الإقليمية عن التنمية القومية، لتكوين مراكز صناعية كبرى سريعة النمو لا حدودية التنمية وهو ما لا يتوفر بمنظومة مركزية السياسات القومية في مصر.

ونتج عن ذلك التعارض ضعف التهيئة المكانية بمصر وعدم توظيف الاستثمارات في دعم خطط التنمية المستهدفة بتوطين أنشطة تنافسية تدعم تنمية وتعمير المناطق الصحراوية وتضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية على النحو التالي:-

١- بالرغم من تطور تدفق الاستثمارات الخارجية إلي مصر (٩٢,٤ مليون دولار عام ٢٠١٤ بزيادة ٥,٢٦ مليون دولار عن عام ٢٠١٣)[٢] لتوطين أنشطة اقتصادية تدعم توفير فرص عمل، إلا أن معدلات البطالة مازالت مرتفعة (١٢,٥ % لعام ٢٠١٦).[٣]
٢- لم ينعكس برنامج تطوير جنوب مصر ليصبح مركزاً جديداً للمشروعات التصنيعية والخدمية الذي استهدفته حوافز الاستثمار على مستويات الفقر والتشغيل بالصعيد حيث تركزت أعلى نسب للفقر (بلغت نسبة الفقراء من إجمالي السكان ٦١% بمحافظة أسيوط و٤٧,٥% بمحافظة سوهاج و ٤١,٥% بمحافظة بني سويف و ٤١% بمحافظة الأقصر و٣٩% بمحافظة قنا و٣٠,٩ % بمحافظة المنيا)، بالمقارنة بنسبة الفقر بالجمهورية المساوية لنسبة ٢٢%.[٤]

---

[١] ابتهال احمد عبد المعطي، العولمة وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠٠٢

[٢] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٥

[٣] الهيئة العامة للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٧

[٤] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الأولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤

٣- بالرغم من إستبعاد محافظة الفيوم من برنامج حوافز الاستثمار بالصعيد من خلال مركز تحديث الصناعة ومراكز التكنولوجيا والتدريب، إلا أنها ظهرت ضمن أسوأ المحافظات من حيث معدلات التنمية (٥٤-) وضمن أقل المحافظات في تقارير التنمية البشرية (مؤشر التنمية البشرية =١).

٤- ضعف التنمية الشديد بالمحافظات ذات الظهير الصحراوي (مرسي مطروح (٧٧-) وبني سويف (٤٩-) وشمال سيناء (٥٣-) ، وضعف مؤشر التنمية البشرية بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط وشمال سيناء (= ١).[١]

اعلى من ٢٢%		٢٢%		اقل من ٢٢%		درجة تنمية أعلى من صفر	درجة تنمية (صفر: -٣٠)
						درجة تنمية (-٣٠: -٤٥)	درجة تنمية أعلى من -٤٥

شكل (٣-١٩) خريطة متوسطات نسبة الفقر بمحافظات الجمهورية ٢٠١٠
وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠١٤

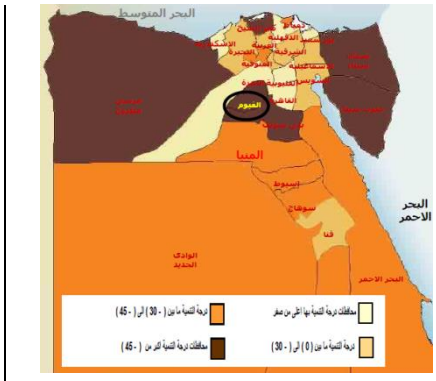

شكل (٣-٢٠) خريطة درجات التنمية بمحافظات الجمهورية ٢٠٠٨،رندا جلال حسين، طارق زكي احمد، دور البعد المكاني في توزيع مشروعات المياه والطاقة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة دراسة حالة مركز الفيوم)، ٢٠١٤

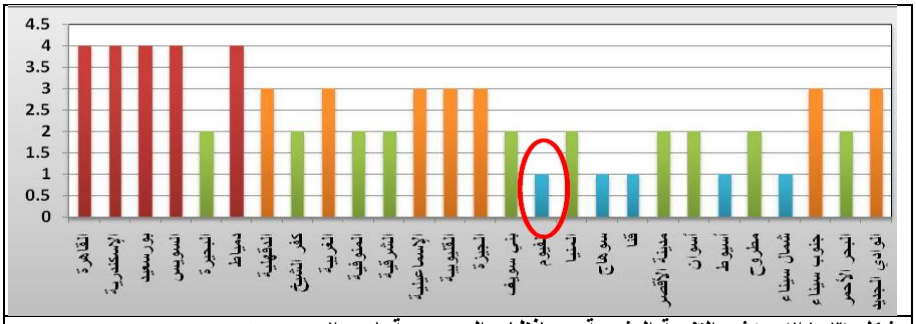

شكل (٣-٢١) مؤشر التنمية البشرية بمحافظات الجمهورية ٢٠٠٨ رندا جلال حسين، طارق زكي احمد، دور البعد المكاني في توزيع مشروعات المياه والطاقة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة دراسة حالة مركز الفيوم)، ٢٠١٤

[١] رندا جلال حسين، طارق زكي احمد، دور البعد المكاني في توزيع مشروعات المياه والطاقة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة _ دراسة حالة مركز الفيوم)، النشرة العلمية لبحوث العمران، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة، العدد الرابع عشر، ٢٠١٤

٥- ترك للمستثمر حرية إختيار النشاط الذي سيمارسه دون الإعتناء بمدي الأولوية لأهداف المخططات القومية عرقل التنمية، بينما إستهدف المخطط القومي أربعة مجالات لتحقيق التنافس العالمي (الطاقة –النقل والخدمات اللوجستية – الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات - السياحة) ، كما إستهدف المخطط القومي أعلى نسبة استثمارات لصالح قطاع الصناعة بنسبة ٢٩,٢٦% كأساس لتوفير فرص العمل للمناطق الجديدة المستهدفة بالمرحلة الأولي، في حين إتجهت ٦٢,٥ % من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة لقطاعي البترول والعقارات، ولم يحظى قطاع الصناعة سوي بنسبة ٤,١% لصالح الصناعات الغذائية وصناعة البلاستيك.

وبينما إستهدف المخطط إستخدام مصادر الطاقة البديلة كأهم الأولويات، إتجهت ٣,٦% فقط من التدفقات المباشرة لإستخدام الطاقة البديلة وترتب عليه زيادة الإعتماد على الطاقات غير المتجددة التي تحتل ١٤% من واردات مصر لعام ٢٠١٤.[١]

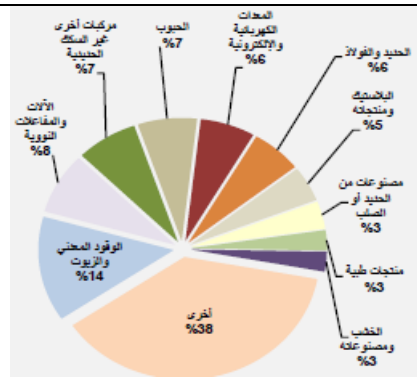

شكل (٣-٢٢) أهم١٠ سلع تستوردها مصر عام ٢٠١٤

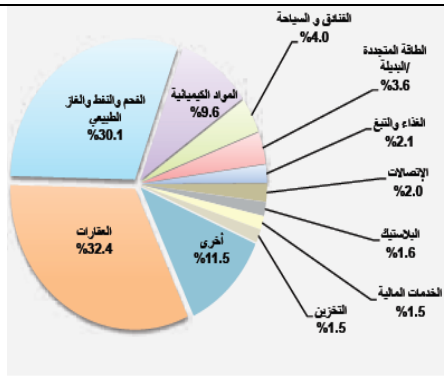

شكل (٣-٢٣) نسب الاستثمارات الواردة إلي مصر حسب التوزيع القطاعي (٢٠٠٣ : مايو ٢٠١٥)

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،٢٠١٥

ونتيجة للتعارض بين الأبعاد المكانية لتوطن الاستثمارات في مصر ومناطق التنمية المستهدفة لتعمير مناطق صحراوية للحد من الفجوة بين الأقاليم، يجب فصل صلاحيات التنمية الإقليمية عن التنمية القومية؛ من خلال إنفصال المؤسسات الإدارية والتمويلية ورسم خريطة استثمارية طبقاً للمزايا التنافسية لدعم التهيئة المكانية بالمناطق المختلفة وبما يلائم الأنشطة التنافسية المستهدفة؛ وهي: الطاقة – السياحة – النقل واللوجستيات – الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وذلك لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية طبقاً للمزايا التنافسية في إطار كافة العوامل المؤثرة في التهيئة المكانية والموضحة بالشكل رقم (٣-٢٤).

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥

شكل (٣-٢٤) منهجية رسم خريطة إستثمارية لإستغلال الموارد الكامنة طبقاً للمزايا التنافسية للمناطق المختلفة
رندا حسين جلال، دور الفكر التخطيطي في رسم خريطة استثمارية كمدخل للحد من ارتفاعات أسعار الأراضي والعقارات بالمدن الجديدة، المؤتمر الدولي لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة – قضايا وأولويات – ٣١ مارس – ٢٠٠٩

خلاصة الفصل الثالث

تناول هذا الفصل ملامح التهيئة المكانية لتوطين أنشطة اقتصادية تنافسية بمصر، بهدف تحليل مدي التوافق أو التعارض بين الأبعاد المكانية المستهدفة للتنمية على المستوى القومي والأبعاد المكانية لتوطين الاستثمارات بمراجعة:-

- ملامح التهيئة المكانية طبقاً لخطط التنمية علي المستوي القومي.
- ملامح التهيئة المكانية طبقاً لسياسات الدولة الاستثمارية الخاصة بالقوانين والتشريعات الموجهه لتحسين مناخ الاستثمار وإتفاقيات مصر التجارية مع دول العالم لجذب الاستثمارات.
- وضع مصر التنافسي بين دول العالم طبقاً لوضع مصر بالمؤشرات التنافسية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية القومية.

وعلى ذلك تم التوصل إلي وجود تعارض بين الأبعاد المكانية لتوطن الاستثمارات في مصر ومناطق التنمية المستهدفة لتعمير مناطق صحراوية للحد من الفجوة بين الأقاليم ، نظراً لضعف التهيئة المكانية لدعم التوافق بين سياسات جذب الاستثمار وتنمية المناطق الصحراوية نتيجة لما يلي :-

١- ضعف الجانب التنظيمي والتشريعي في خلق حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمار في الاقاليم الصحراوية .

٢- ضعف الجانب المؤسسي في منح حوافز إضافية لدعم التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات لتمويل المشروعات الكبرى بالمناطق الصحراوية .

٣- إنعدام البنية الأساسية والمعلوماتية متقدمة المستوي لجذب الاستثمارات للمناطق الصحراوية.

٤- إتجاه الاستثمارات في مصر بحثاً عن الأسواق بالمدن الكبرى وبحثاً عن الموارد الطبيعية فقط (التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي) بالأقاليم الصحراوية، نتيجة لعدم وجود مناطق دعم لوجيستي متقدمة للنفاذ بالأسواق العالمية و ضعف مراكز البحث والتطوير لإستغلال الموارد المتاحة.

٥- محدودية العمالة المؤهلة لدعم نشاط تنافسي بالمناطق الصحراوية.

٦- عدم وجود ضوابط بيئية متميزة للتعامل مع الأوضاع البيئية القاسية الخاصة بالبيئة الصحراوية، ذلك بالرغم من عدم وجود ضغوط عمرانية خاصة بالتدهور البيئي بالاقاليم الصحراوية بالمقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى.

وسوف يدرس البحث في مراحله اللاحقة مجموعة من التجارب العالمية و التي تمكنت من تعمير مناطق صحراوية وتحقيق التوازن بين جذب الاستثمارات وتهيئة المواقع مكانياً بما يحقق أهداف التنمية على المستوى القومي ومن ثم الوصول للعالمية وتحليل نقاط القوي والضعف بهذه التجارب ومقارنتها بوضع مصر من التنافس العالمي ودراسة إمكانية حل التعارض بين وسياسات التنمية على المستوى القومي و التوجهات الاستثمارية العالمية ومتطلبات التهيئة المكانية الملائمة لذلك.

هيكل الفصل الرابع

الفصل الرابع:- التجارب العالمية في التهيئة المكانية لتعمير مناطق صحراوية وتحقيق التنافس العالمي

بعد عرض وتحليل الظواهر الاقتصادية العالمية وقدرة مصر التنافسية بين دول العالم وتحليل التعارض بين السياسات القومية والاستثمارية لتهيئة المواقع مكانياً، سوف يدرس البحث مجموعة من التجارب العالمية في التهيئة المكانية لتوطين أنشطة اقتصادية تنافسية جاذبة للاستثمارات بالأقاليم الصحراوية، وقد إنعكس إيجاباً على تلك الدول بدعم اللامركزية وتنمية أقاليم جديدة بالتكامل مع الأقاليم المركزية، وتحسين إستغلال الموارد الطبيعية وتحقيق مزيدًا من معدلات التنمية ودخول التنافس العالمي.

وسوف يقوم البحث بتحليل نقاط القوة والضعف بهذه التجارب ومقارنتها بوضع مصر من التنافس العالمي، ودراسة إمكانية حل أي تعارض بين التوجهات الاستثمارية العالمية وسياسات التنمية على المستوى القومي ومنهجيات وأساليب التنمية الملائمة لذلك، بغرض للإجابة على عدة تساؤلات وهي:-.

١- هل إستطاعت هذه التجارب تهيئة مواقعها مكانياً بما يضعها على خريطة العالم الاقتصادية طبقاً لمؤشرات التنافس العالمي الخاصة بالسياسات الاقتصادية القومية ؟
٢- ما هي منهجية التهيئة المكانية لكل تجربة طبقاً للإمكانيات المتاحة ؟
٣- هل يوجد توافق أم تعارض بين الأبعاد المكانية المستهدفة بالتنمية وجذب الاستثمارات على المستوى القومي وبين متطلبات تدفق الاستثمارات الخارجية طبقاً للمتغيرات الاقتصادية العالمية؟

من خلال دراسة المؤسسة العربية لمؤشرات التنافسية بين الدول في جذب الاستثمارات الخارجية لعام ٢٠١٥ كمردود لتهيئة المواقع مكانياً بما يلاءم توطين أنشطة اقتصادية تنافسية طبقاً للموارد المتاحة ، إحتلت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[١] المرتبة الأولى بنسبة ١٩,٦%، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية بنسبة ١٦,٧%، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة بنسبة ١٥,٦% ، ثم مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة بنسبة ١٣,٣% ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة بنسبة ١٢,١%، بينما جاءت دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة بنسبة ١١,٦% وأخيراً دول أفريقيا بالمرتبة السابعة بنسبة ١٠,٨%.[٢]

[١] دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عدد ٣٣ دولة (اسبانيا واستراليا و استونيا و إسرائيل وألمانيا وايرلندا وايطاليا والبرتغال وبلجيكا وبولندا وتركيا والتشيك والدنمارك وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وشيلي وفرنسا وفنلندا وقبرص وكندا وكوريا الجنوبية والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا ونيوزلندا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة واليابان واليونان)

[٢] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٦

٤-١ معايير إختيار التجارب

تم إختيار التجارب العالمية بناءً على ما سبق دراسته بالفصل الأول من تصنيف الدول النامية طبقاً للتنافس العالمي، وطبقاً للسياسات المتبعة في التهيئة المكانية بالإعتماد على تنمية المناطق الصحراوية، وسوف يعرض البحث تجربة البرازيل كأهم دولة مستقطبة للاستثمارات الخارجية المباشرة بدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمكسيك كأحد دول أمريكا اللاتينية الهامة والتي إنضمت إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تمثل أكبر مجموعة جغرافية مستقطبة للاستثمارات الخارجية المباشرة عالمياً، وإمارة دبي بالرغم من أنها لا تمثل دولة نامية إلا إنها إمارة تابعه لدولة الإمارات العربية النامية كأهم دولة مستقطبة للاستثمارات الخارجية ومصدرة لها في المنطقة العربية، وتم إختيار التجارب لتشابهها مع مصر في سمات عامة وأهمها :-

١- الموقع الإستراتيجي المتميز وسط التدفقات التجارية والأسواق العالمية.
٢- مشاكل المركزية وما يتبعها من تمركز السكان والخدمات في مراكز حضرية كبيرة.
٣- الخصائص الطبوغرافية والديموغرافية.
٤- إنتشار الأراضي الصحراوية غير المستغلة والتي تتميز بوجود مصادر للتنمية تمكنها من خلق قاعدة اقتصادية متنوعة.
٥- دخول إتفاقيات تفضيلية تمكنها من إقامة علاقات اقتصادية قوية تساعدها في النفاذ إلى الأسواق العالمية.

٤-١-١ أسباب إختيار تجربة البرازيل

تم إختيار تجربة البرازيل كدولة نامية دخلت التنافس العالمي بقوة شرائية ٧%، و إحتلت المركز رقم ٨١ من بين ١٣٨ دولة في تقرير التنافسية لعام ٢٠١٦ بعد فترة ركود اقتصادي ناتج عن الصدمات التجارية والإضطرابات السياسية [١]، بالإعتماد على عدة مقومات للتهيئة المكانية أهمها حجم الأسواق والإستعداد التكنولوجي كما هو موضح بالشكل رقم (٤-١)، خاضت تجربة لإنشاء عاصمة جديدة (برازيليا) بإقليم الوسط الغربي الصحراوي الكاسد لدعم اللامركزية ودفع التنمية، وتم إختيارها لتشابهها مع مصر في عدة ظروف وهي:-

١- مركزية المؤسسات في إتخاذ القرارات طبقاً لرؤية الحكومة المركزية.
٢- الفوارق الاقليمية نتيجة لتمركز السكان والخدمات في العاصمة القديمة (ريودي جانيرو) والمدن الساحلية الكبرى وإنخفاضها كلما إتجهنا إلى الداخل.
٣- الموقع المتميز المنفتح على خطوط التجارة العالمية.
٤- وفرة الطاقة البشرية والأيدي العاملة.

[١]- WORLD ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report,2016- 2017

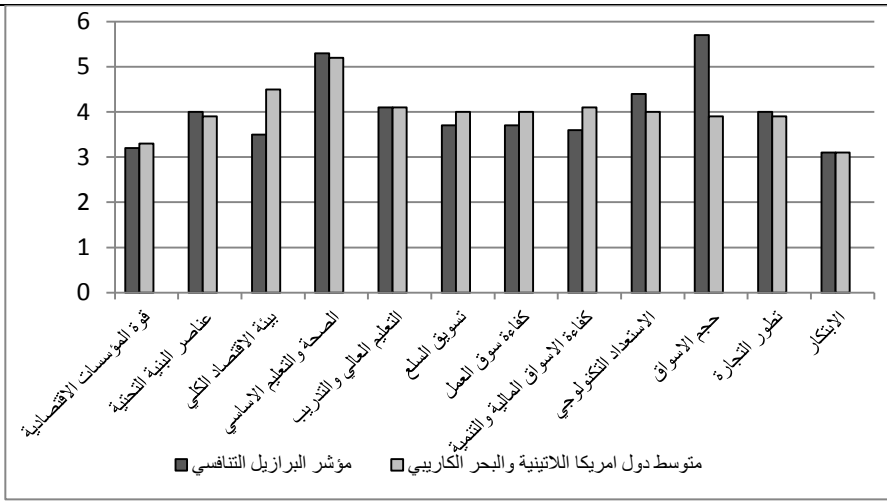

شكل (٤-١) وضع البرازيل بمؤشرات التنافس العالمي لعام ٢٠١٦ بالمقارنة بدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

WORLD ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report,2016- 2017

٤-١-٢ أسباب إختيار تجربة المكسيك

تم إختيار تجربة المكسيك كدولة نامية دخلت التنافس العالمي بقوة شرائية ٣%، إحتلت المركز رقم ٥١ من بين ١٣٨ دولة في تقرير التنافسية لعام ٢٠١٦[١]، بالإعتماد على عدة مقومات للتهيئة المكانية أبرزها حجم الأسواق وكفاءتها وبيئة الاقتصاد الكلي كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٢)،خاضت تجربة لتوسيع نطاقها الإقليمي وتكوين وحدة تنمية اقتصادية سريعة النمو بإقليم "مونتري" الصحراوي الحدودي من خلال التهيئة المكانية لدعم العلاقات الخارجية والإنضمام لإتفاقية نافتا للتكامل الإقليمي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتم إختيارها لتشابهها مع مصر في عدة ظروف وهي:-

١- إنتشار الأراضي الصحراوية الحدودية الغنية بالثروات الطبيعية.
٢- تعدد المصادر المائية وإمتداد الأنهار في وسط التجمعات العمرانية (نهر كولورادو) وتعدد المناطق الساحلية والشواطئ.
٣- تعدد المزارات السياحية المعتمدة على الطبوغرافيا الطبيعية ووجود منطقة الأهرامات السياحية.
٤- دخول إتفاقية صناعية مع الولايات المتحدة الأمريكية (محور نافتا).

[١]- WORLD ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report,2016- 2017

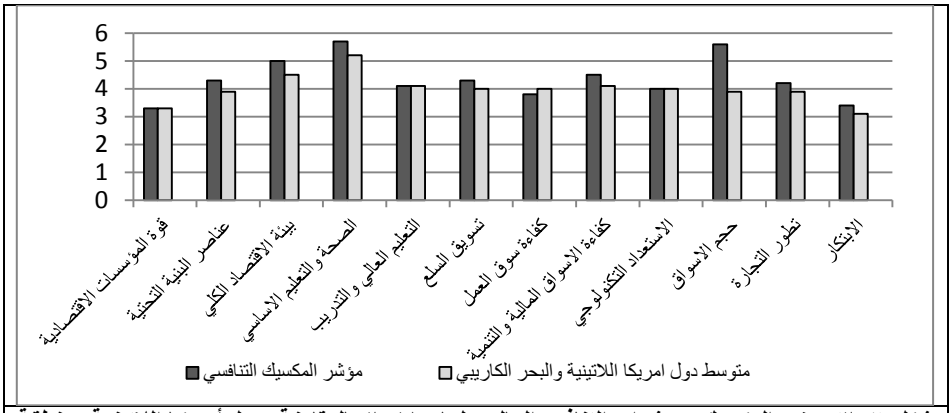

شكل (٤-٢) وضع المكسيك بمؤشرات التنافس العالمي لعام ٢٠١٦ بالمقارنة بدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي WORLD ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report,2016- 2017

٤-١-٣ أسباب إختيار تجربة دبي

تم إختيار إمارة دبي لكونها إمارة عربية نجحت في دخول التنافس العالمي من خلال إنشاء منطقة حرة لوجستية بمنطقة جبل علي تشغل ٥٦% من مساحة المؤسسات الصناعية[١] وساهمت في تأسيس مركز تجاري عالمي من خلال المناطق الحرة، وصنفت بالمركز الثالث ضمن أكبر ١٠ وجهات للاستثمار الأجنبي المباشر من فئة المدن الكبرى[٢]،وإنعكس ذلك على تقدم دولة الإمارات في مؤشر التنافسية لعام ٢٠١٦، حيث تم تصنيفها بالمركز رقم ١٦ من بين ١٣٨[٣]، طبقاً لعدة مقومات للتهيئة المكانية أبرزها تطور عناصر البنية التحتية والإستعداد التكنولوجي كركيزة أساسية لتحقيق التنافسية، كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٣) وتم إختيار دبي لتشابهها مع مصر في عدة ظروف وهي:-

١- إنتشار الأراضي الصحراوية الغنية بالموارد الطبيعية التي تساعد على توطين صناعات إستراتيجية تنافسية (البتر وكيماويات – الألمونيوم وغيرها من الصناعات الثقيلة).
٢- موقعها الجغرافي المتميز كإمارة عربية بالشرق الأوسط وسط التدفقات العالمية.
٣- وفرة المناطق الصناعية التقليدية ذات المحتوى التكنولوجي الضعيف.
٤- ضيق قاعدة قطاع التصنيع والزراعة والذي يتسبب في زيادة إستيراد السلع الإستهلاكية، نتيجة لضعف الروابط الاقتصادية بين التجارة المباشرة والمناطق الحرة.
٥- تعدد عناصر الإتصال المتمثلة في الموانى والمطارات.
٦- تعدد الموارد السياحية الجاذبة للاستثمارات.
٧- محدودية مصادر الطاقة المحلية، مع وفرة موارد الطاقة البديلة.[٤]
٨- وفرة الموارد البشرية غير المؤهلة

[١] مجلس دبي الاقتصادي، اقتصاد دبي، مفهوم جديد لرؤية دبي، ٢٠١٢.
[٢] مؤسسة دبي للإعلام، النافذة الاقتصادية منتدى صندوق النقد الدولي، دبي تألق استثماري وبيئة مثالية للأعمال، ٢٠١٦.
[٣] - WORLD ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report,2016- 2017
[٤] مجلس دبي الاقتصادي، مرجع سابق.

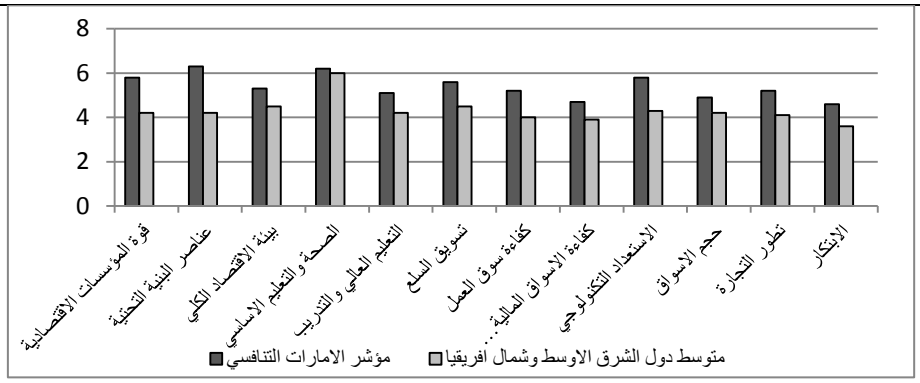

شكل (٤-٣) وضع الإمارات بمؤشرات التنافس العالمي لعام ٢٠١٦ بالمقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

WORLD ECONOMIC FORUM, The Global Competitiveness Report,2016- 2017

وسوف يقوم البحث بتحليل إستراتيجيات التهيئة المكانية المتبعة بالتجارب الثلاثة (البرازيل – المكسيك – دبي) لتهيئة المناطق الصحراوية مكانياً، من خلال أنشطة اقتصادية تنافسية تحقق التوافق بين سياسة اللامركزية في دعم مناطق صحراوية ذات مقومات اقتصاديه غير مستغلة و سياسات الاستثمار التي تستهدف أعلى مناطق للتهيئة المكانية من خلال دراسة مايلي :-

أ- الموارد الاقتصادية المتاحة للتهيئة المكانية

ب- عوامل التهيئة المكانية لتوطين أنشطة اقتصادية تنافسية كدراسة تحليلية مقارنة طبقاً لما يلي :-

١- ملامح التهيئة المكانية طبقاً لسياسات التنمية على المستوى القومي.

٢- ملامح التهيئة المكانية طبقاً للسياسة الاستثمارية من خلال :-
- السياسة التشريعية لجذب الاستثمارات الخارجية وتهيئة المواقع مكانياً.
- العلاقات الخارجية الإيجابية لدعم التهيئة المكانية من خلال إتفاقيات التكامل الإقليمي.

٣- نموذج التهيئة المكانية التي مكنت تلك الدول من دعم التنمية ودخول التنافس العالمي.

- مردود التهيئة المكانية على المؤشرات الاقتصادية بالتجارب المختلفة من خلال دراسة ما يلي :-
  - مؤشر تطور الإنتاج الصناعي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي.
  - مؤشر تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة.
  - مؤشر المشاركة بالتجارة العالمية.

وبذلك يمكن إستخلاص نقاط القوة والضعف بالتجارب الثلاثة، من خلال دراسة تحليلية مقارنة لإيجاد مجموعة من الحلول المتاحة لتحقيق التنمية والإرتقاء بالتجربة المصرية.

٤-٢ تجربة البرازيل

تشغل البرازيل القسم الشرقي من أمريكا الجنوبية بمساحة ٨٥١١٩٧٠ كم ٢ وهو ما يمثل نصف القارة تقريباً وعدد سكان ١٨٦ مليون نسمة وهو ما يعادل ٣٣% من مجموع سكان القارة، وتعتبر أكبر دول القارة وخامسة دول العالم مساحة.

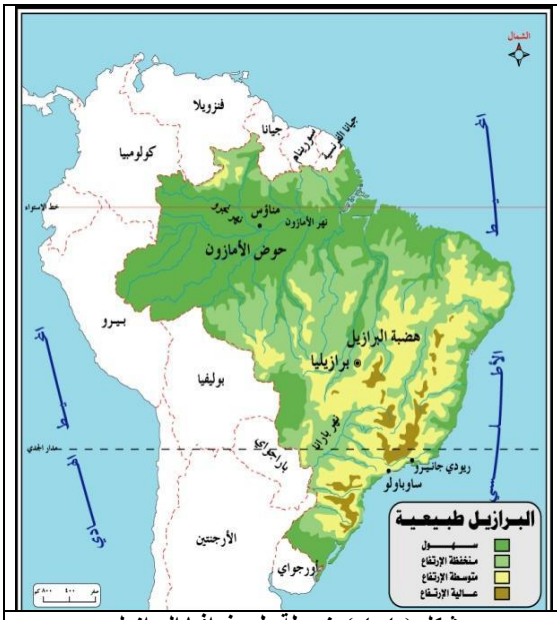

شكل (٤-٤) خريطة طبوغرافيا البرازيل
https://www.modars.com/t-topic

يحدها شمالاً جيانا وسورينام وجويانا وفنزويلا والمحيط الأطلنطي، ويحدها جنوباً بأرجواي وأورجواي والأرجنتين، ويحدها غرباً كولومبيا وبيرو وبوليفيا ويمتد على طول ساحلها الشرقي المحيط الأطلنطي كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٤)، وتنقسم البرازيل إلى وحدات تضاريسية عبارة عن سهول وغابات بالشمال (حوض الأمازون)،وهضاب بالوسط (الهضبة البرازيلية) وجبال بالجنوب (سييرا دا موند يكار) مع شريط سهلي في أقصى الجنوب والشرق.
وبذلك يتكون سطح البرازيل من وحدتين تضاريسيتين كبيرتين هما: الهضبة البرازيلية وحوض الأمازون.

- تمتلك البرازيل موارد طبيعية هامة تتمثل في المناخ والأرض والأمطار ووفرة المسطحات المائية المالحة ونهر الأمازون كمصدر للمياه العذبة، كما توجد مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة وأراضي خصبة متركزة في المنطقة الجنوبية فضلاً عن نظام فعال للري، مما مكنها من إنتاج محاصيل زراعية غير متوفرة ببلاد آخرى.
كما تمتلك البرازيل ثروات معدنية ونفطية هائلة، فضلاً عن إحتياطي اليورانيوم لإنتاج الطاقة النووية .

٤-٢-١ الملامح العامة للتهيئة المكانية بالبرازيل طبقاً لخطط التنمية على المستوى القومي

تمتلك البرازيل موقع استراتيجي متميز منفتح على المحاور التجارية العالمية الكبرى ووفرة في الثروات الطبيعية والبشرية إلا إنها تعاني من معوقات شديدة للتنمية تتمثل في :-

١- الفوارق والمشكلات الاجتماعية بين السكان التي أدت إلى :-

- إرتفاع نسبة الفقر (٢١,٢%) والبطالة (١٠,٨%) وإنخفاض متوسط دخل الفرد (٨١٩٥ دولار)، وإنتشار الأمية خاصة بالجهة الشمالية بنسبة ٦٤،٦٩% ، مقابل ٣،٦٢% فقط في بالجنوب، وضعف مستوى التعليم والرعاية الطبية وتتفاوت هذه المؤشرات حسب الولايات والأقاليم وبين الحضر والريف بل حتى داخل المدينة الواحدة.
- تباين مستويات المعيشة بين الطبقات المختلفة (١٠% من السكان أكثر غني و ١٠% من السكان الأكثر فقراً، وأكثر من ثلثي سكان الريف (أي ما يمثل ٢٠ مليون نسمة) فقراء) مما أدى إلى إنتشار الأحياء الفقيرة وإنتشار الجريمة.[١]

٢- الفوارق الإقليمية المتمثلة في التناقض الكبير بين الشمال والجنوب حيث تنقسم البرازيل إلى :-

- أقاليم حضرية صناعية متقدمة نسبياً (أقاليم الجنوب والجنوب الشرقي) تتسم بتمركز السكان والاستثمارات ووفرة التهيئة المكانية(بنية أساسية كثيفة ومتنوعة – أنشطة زراعية - تمركز صناعي - تمركز المؤسسات المالية) وهو ما إنعكس على وضعية التشغيل والدخل الفردي بها، وتمثل خمس مساحة البرازيل ويسكن بها ٦٠% من السكان وتساهم ب ٨٠% من الإنتاج الصناعي و٤٠% من الإنتاج الزراعي، وبها مدن هامة منها "ساو باولو"و"ريو دي جانيرو"

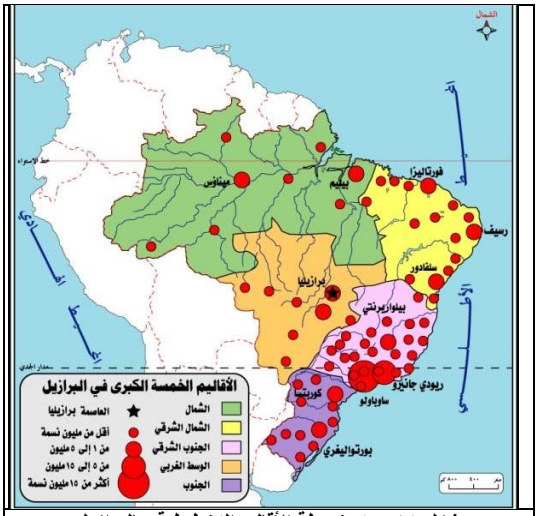

شكل (٤-٥) خريطة الأقاليم التخطيطية بالبرازيل
https://marefa.orhttps://www.google.com.eg/

- أقاليم زراعية تقليدية كثيفة السكان (إقليمي الشمال والشمال الشرقي)تتسم بضعف التهيئة المكانية (قلة المواصلات، ضعف الأنشطة الاقتصادية وتمركزها بمناطق محدودة) مما إنعكس على قلة فرص العمل وتشجيع الهجرة الداخلية.

[١] مصطفي الشرفي، البرازيل نمو اقتصادي وإستمرار في التفاوتات الإقليمية، بحث منشور، http://hgeocharafi.voila.net, ٢٠١٥.

- أقاليم حدودية كاسدة (إقليم الوسط الغربي) تتمثل في غابات الأمازون (٦٠% من مساحة البلاد ويسكنه ١٤ % فقط من السكان)،وبالرغم من وفرة ثرواته المعدنية والنباتية، إلا أن ضعف التهيئة المكانية جعله طارد للسكان.

وإنعكس ذلك على تنمية البرازيل في عدة عوائق للتنمية وهي:-
١- التحضر الزائد لإقليم الوسط الجنوبي وهجرة السكان المتزايدة إليه من الأقاليم الفقيرة.
٢- إنهيار البنية الأساسية وقصور الخدمات بإقليم الشمال الشرقي.
٣- إتساع إقليم الشمال المهمش من التنمية مع ضعف البنية الأساسية به وقلة السكان وإنتشارهم بشكل عشوائي مع ضعف إرتباط الإقليم بالأقاليم الأخرى.

ومن ثم بدأت الحكومة سياستها للتنمية لمواجهة التفاوت الإقليمي من خلال عدة مراحل[1]:-
المرحلة الأولي في الفترة (١٩٦٠ :١٩٦٣) بإعطاء أولوية لتنمية إقليم الشمال الشرقي لتذمر سكانه من انخفاض مستوي المعيشة مقارنة بباقي الأقاليم، من خلال برامج تنمية سريعة لإدراك الأبعاد المكانية للتنمية وتهيئة المواقع نسبياً من خلال إنشاء الهيئة العليا لتنمية الإقليم كبداية للتخطيط الجزئي وتنمية المناطق المتخلفة في إطار السياسة العامة للدولة.
المرحلة الثانية في الفترة (١٩٦٤ – ١٩٧٠) وتناولت التوسع في تنمية باقي الأقاليم مع التركيز على الأقاليم الحدودية الخاصة (إقليم الأمازون) والذي يمثل ٧٠% من مشاكل التخلف بالبرازيل وتم إنشاء هيئة عليا لتنميته مثل إقليم الشمال الشرقي.
المرحلة الثالثة ابتداء من ١٩٧٠ وإلى الآن وفيها إتخذت سياسة التنمية بعدًا جديداً يرتكز على الإتصال والإستمرارية في مواصلة التنمية من خلال الخطط الخمسية المتتالية لإمتداد التنمية لكافة المناطق وتغطية كامل الحيز القومي كما هو موضح بالجدول رقم (٤-١).

[1] نادية انس محمد، البعد المكاني في خطط التنمية على المستوى القومي في مصر، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ١٩٩٦

جدول (٤-١) دراسة تحليلية لخطة التهيئة المكانية بالبرازيل وأهدافها

هدفها		اللامركزية وتنظيم العلاقة بين السكان والمكان من خلال الإمتداد لتنمية كامل الحيز القومي.
الإستراتيجية المستهدفة[1]		١- تنمية المناطق المتوسطة غير المأهولة لتحسين إستغلال الموارد وتعظيم الربط بباقي أنحاء الأقاليم. ٢- خلخلة المواقع العمرانية المزدحمة بإنشاء تجمعات عمرانية جديدة للتغلب على مركزية العاصمة ريودي جانيرو (Rio – Dejanerio).
إجراءات التهيئة المكانية	إجراءات هيكلية[2]	١-إضافة وحدة تخطيطية للهيكل الإداري التنظيمي لوزارة التخطيط للتخطيط للتنمية الإقليمية ٢- إنشاء مجالس التنمية ومنظمات التمويل (البنوك) لضمان سهولة التمويل وسرعة تدفقه. ٣- التخطيط إلى لا مركزية القرار لأغراض التنمية الإقليمية من عدة جهات رسمية (معهد الجغرافيا – معهد بحوث الاقتصاد التطبيقي) و تقسيم الأقاليم من خلال دراسة مناطق التنمية الزراعية و توافر المواد الخام لتحقيق التنمية الصناعية لدعم اللامركزية وإختيار مناطق التنمية التهيئة المكانية المستهدفة
	مراحل التقسيم المكاني	المرحلة الأولى تقسيم الأقاليم لأربعة مستويات (إقليم كبير – إقليم – إقليم فرعي – منطقة) وتبين بعد ذلك صعوبة تطبيق ذلك المقترح. المرحلة الثانية التقسيم إلى أقاليم اقتصادية لوضع أسس موجهة لأقطاب النمو وبناء على ذلك تم إختيار ٢٤٢ مركز ذات مقومات اقتصادية كامنة ولكن لم ينجح التقسيم لعدم إتخاذ الحكومة إجراءات فعلية لوضع سياسة قومية لأقطاب النمو. المرحلة الثالثة التقسيم إلى أقطاب تنمية مصنفة لثلاثة أنواع (أقاليم ذات قوة جذب في الموارد الكامنة ولكنها محدودة البنية الأساسية – أقطاب طبيعية – أقطاب حالية ومحتملة).
	مواقع التهيئة المكانية	١- إنشاء عاصمة جديدة بالمنطقة الداخلية (برازيليا) كبديل للعاصمة ريودي جانيرو. ٢- الإهتمام المتزايد بالمناطق الأكثر هشاشة وخاصة بالشمال الشرقي. ٣- تعمير غابة الأمازون وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين ٤- تحويل مدينة مانياس الحدودية إلى منطقة حرة لها هيئة خاصة ٥- إنشاء مدينتين صناعيتين بالقرب من "ريودي جانيرو" و"برازيليا:. ٦- إنشاء مدينة اراتو الجديدة كإمتداد عمراني تابع للمدينة المركزية سلفادور ٧- تنمية الإقليم العمراني الشريطي المتميز (Bara Dejuuca) في هيئة تكوينات عمرانية للتنمية الساحلية
	أهداف التهيئة المكانية	١- فك العزلة عن المناطق الداخلية من خلال العاصمة برازيليا وإستقطاب الاستثمارات كقطب نمو جديد مسيطر لجذب العديد من أقطاب النمو لبقية الحيز القومي. ٢- إمتصاص الفائض السكاني بالعاصمة القديمة (ريو دي جانيرو) من خلال تنمية الشريط الساحلي وتخفيف حدة تزاحم المواقع العمرانية المركزية بالساحل ٣- تحسين إستغلال الثروات الطبيعية التي تزخر بها المناطق الداخلية. ٤- مواجهة الفقر والبطالة من خلال توسيع نطاق التنمية.

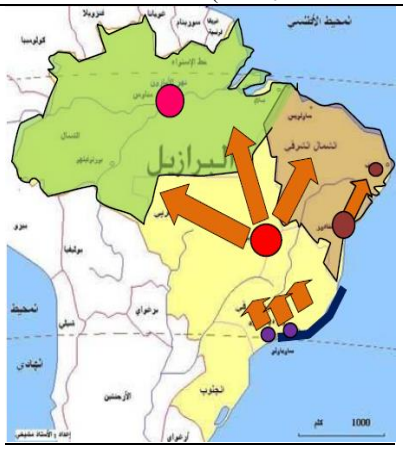

https://hourinotes.wordpress.com2017

(من عمل الباحثة)

[1] إيمان عبد الوهاب، منهجية إختيار مواقع التنمية العمرانية المستدامة بالصحاري المصرية " مع ذكر خاص لإقليم المنيا "، رسالة ماجستير، جامعة المنيا، ٢٠١٠

[2] نادية انس محمد، البعد المكاني في خطط التنمية على المستوى القومي في مصر، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ١٩٩٦

٤-٢-٢ الملامح العامة للتهيئة المكانية بالبرازيل طبقاً للسياسة الاستثمارية

تختص بدراسة أثر السياسات التشريعية والإنضمام إلى إتفاقيات تكامل إقليمي في دعم التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات

٤-٢-٢-١ سياسات الدولة التشريعية لجذب الاستثمارات المباشرة للبرازيل

جدول (٤-٢) تحليل سياسات جذب الاستثمار بالبرازيل

سياسة جذب الاستثمارات	الحفاظ على النشاط الوطني طبقاً لخطة التنمية على المستوى القومي مع فرض تكاليف كبيرة أمام الشركات الأجنبية للاستثمار مقابل إستغلال الموارد الطبيعية وبيئة التهيئة المكانية
التهيئة المكانية غير التقليدية لتحفيز جذب الاستثمارات	١- خصخصة عدد كبير من الشركات العمومية، و تحرير العديد من القطاعات وفتحها للاستثمار الأجنبي. ٢- تطوير بنك الاستثمار الوطني (BNDES) للإنفاق على التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية (إرتفاع إنفاقه بنسبة ٢٢% عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٥٤ مليار دولار مما جعله واحد من أكبر بنوك التطوير في العالم).
حوافز خاصة بالنشاط الاقتصادي	١-إعطاء الأولوية لتأهيل البنية الأساسية. ٢-إعطاء قدر من المرونة للقطاعات التي كانت تسيطر فيها الحكومة كقطاعات الإتصالات والكهرباء والبترول والغاز الطبيعي ٣-فتح الأنشطة التعدينية والاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية أمام المستثمرين الأجانب ٤- حظر الاستثمار الخارجي بدون تصريح في قطاعات التأمين و صناعة الطائرات و الإعلام و المجال النووي، والصحة، وملكية الأراضي، وصيد الأسماك، والبريد، والتلغراف والشحن البري
النظام الضريبي[1]	تطبق الضرائب على جميع الإيرادات طبقاً لنظام معتمد خاص بما يلي:- ١- ضريبة على الشركات والمساهمات الاجتماعية. ٢- ضريبة على المعاملات التجارية العابرة الحدود القومية. ٣- ضريبة على نقل التكنولوجيا.
حوافز خاصة ببيئة الأعمال المؤسسية	١- حرية إنشاء الشركات وشراء الأسهم والسندات. ٢- منح صلاحيات توسعية للشركات الأجنبية.
تحليل التنمية	حظر أنشطة بعينها توافقاً مع السياسات القومية يحقق التوافق بين السياسة الاستثمارية والقومية ولكن بالرغم من وفرة كافة عوامل التهيئة المكانية والموارد الطبيعية والقوي البشرية في البرازيل إلا أن نظام الضرائب أكثر العوامل المعرقلة لتدفق الاستثمارات الخارجية، حيث تم تصنيف البرازيل في المرتبة ١٢٠ بين ١٨٩ دولة ضمن تصنيف "ممارسة أنشطة الأعمال" ٢٠١٥ التابع للبنك الدولي .
(من عمل الباحثة طبقاً لتقرير البنك السعودي الهولندي، الاستثمار في البرازيل ٢٠١٥)	

[1] FOREIGN INVESTMENT IN BRAZIL An Overview, 2016

٤-٢-٢-٢ العلاقات الخارجية الإيجابية بالبرازيل لدعم التهيئة المكانية من خلال إتفاقيات التكامل الإقليمي

فيها تم دراسة إنضمام البرازيل لإتفاقية دول أمريكا الجنوبية (الميركسور) ومنظمة البيركس كأهم الإتفاقيات المؤثرة على التهيئة المكانية بالبرازيل.

جدول (٤-٣) دراسة تحليلية لدور العلاقات الخارجية الإيجابية في دعم التهيئة المكانية بالبرازيل

الاتفاقية	إتفاقية الميركسور [١]	مجموعة البيركس [٢]
نوعها	إتفاقية سوق مشتركة مع دول نامية	منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء.
هدفها	١- تحقيق الأمن والإستقرار خاصة بين البرازيل والأرجنتين ٢-الإستفادة من توسع الأسواق وتحرير حركة عناصر الإنتاج وتحرير تجارة الخدمات وتنسيق السياسات التنموية بين الدول الأعضاء	إحداث توازن تدريجي في الاقتصاد العالمي ما بين الدول المتقدمة والدول الصاعدة من خلال تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد متعدد الأقطاب يضم الصين والهند والبرازيل وروسيا ومؤخراً جنوب أفريقيا
إجراءتها	دخلت الإتفاقية حيزالتنفيذعام١٩٩١بإقامة سوق مشتركة بين كل من البرازيل والأرجنتين والأرجواي والباراجواي	تكونت عام ٢٠٠١ بتشكيل نادي اقتصادي يمر عبر العالم، لتحقيق الهيمنة الاقتصادية عام ٢٠٥٠ على أساس تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب.
حوافزها	إستحواذ دول الإتفاقية على نحو٧٦ % من الناتج المحلي الإجمالي لدول أمريكا الجنوبية مجتمعة، ويتركز بها نحو٦٢ % من عدد السكان، بينما تمثل مساحتها٥٩ % من إجمالي مساحة دول أمريكا الجنوبية، وتعتبر الإتفاقية في المرتبة الثالثة عالمياً بالنسبة لحجم السوق)	إعطاء حافز لكل دولة لتكوين قوة صاعدة من خلال الإعتماد على الإنتاج و التكامل بين الدول الأربعة التي تشمل أكثر من ٢٥ % من مساحة العالم و٤٠% من سكان العالم (الصين ستكون لها قوتها التصنيعية المنتجة، أما الهند ،فسوف تسجل خطوات في إنتاج الخدمات على مستوى العالم، وتبقى البرازيل مهيمنة على السلع الأولية والمواد الخام فول الصويا والبن و الحديد الخام، في حين أن روسيا ستكون منتجة للنفط والغاز الطبيعي [٣].
التهيئة المكانية المستهدفة	١- إقامة منطقة تبادل تجاري حرة تضم كل دول أمريكا اللاتينية مع الولايات المتحدة. ٢- التهيئة المكانية لتنمية تجمعات إقليمية محدودة ومنتشرة منفتحة على دول مجاورة تتطلع إلى الإنضمام إلى هذا التجمع (تشيلي وبوليفيا). [٤]	١- خلق أنظمة جامعية على مستوى عالمي توفر فرص متساوية للنجاح وتعتمد على وجود كليات النخبة (الهندسة وعلوم الحاسب والتكنولوجيا) في متناول أفقر الطلاب. ٢- إنشاء بنك تنمية وصندوق إحتياطي نقدي جديد على غرار البنك وصندوق النقد الدوليين، وما يعنيه ذلك من بدء الخروج من تحت عباءة المؤسسات الدولية التقليدية بتشكل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

[١] مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار إتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الإستراتيجية القومية، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني والإقليمي،٢٠٠٩

[٢] العرب، قلق أمريكي من تزايد المهارات التكنولوجية لمجموعة البيركس، العدد ١٠١٠٢،١٩ -١١-٢٠١٥

[٣] سيار الجميل، حكاية بريكس وأطروحة التفوق، ١٤٩٤=http://www.sayyaraljamil.com/printarticle.php?id، ٢٠١٦

[٤] صلاح جاهين، ميركوسور- ورقة الاقتصاد الرابحة في استقلال أمريكا اللاتينية السياسي، بحث منشور، نشرة البيان الاليكترونية.١٩٩٨

تحليل التنمية	١- إستفادت البرازيل من الإنضمام للإتفاقية و زيادة جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة للدول الأعضاء[١]. ٢- نجحت الدول الأربعة في الوصول تدريجياً إلى نوع من التبادل الاقتصادي أدى إلى زيادة حجم التجارة البينية ببطء وبمعدلات أقل بكثير من تطلعات الدول الأعضاء وخاصة البرازيل، ولكن التكتل مع مجموعة دول نامية تعاني من معدلات تضخم مرتفعة ومديونيات خارجية إنعكس على محدودية تقدم ونقل التكنولوجيا إلى دول التكتل.	١- نجحت دول بيركس في إمتلاك أكثر من ثلث السوق العالمية، حيث تستحوذ على أكثر من ١٥% من إجمالي التجارة العالمية. ٢- نجحت بيركس في التنسيق التجاري ما بين دولها إلى جانب الثقل الاقتصادي على المستوى الدولي، حيث تجاوز حجم التجارة المتبادلة بينها خلال السنوات الخمس الماضية حاجز الـ٣٠٠ مليار دولار. ولكن الإهتمام المتزايد بتوجيه الاستثمارات إلى تمويل الجامعات التنافسية أدى إلى :- ١- زيادة عدد الطلاب بالجامعات التنافسية من ١٩ مليون طالب في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٤٠ مليون طالب وطالبة في عام ٢٠١٠ ٢- الفجوة في التمويل الآخذة في الإتساع بين المؤسسات التعليمية العامة والمتخصصة في الهندسة وعلوم الحاسب قد تؤدي إلى :- - إبطاء النمو الاقتصادي في الداخل. - تعميق عدم المساواة في الدخل، فالطلاب الذين يذهبون إلى المؤسسات التعليمية العامة لا يحصلون على نفس جودة وخبرات الجامعات التنافسية ذات الإرتباط الأقوى بسوق العمل العالمي.

(من عمل الباحثة بالإعتماد على العرب، قلق أمريكي من تزايد المهارات التكنولوجية لمجموعة البيركس، العدد ١٠١٠٢،١٩ -١١- ٢٠١٥
سيار الجميل، حكاية بريكس وأطروحة التفوق، =http://www.sayyaraljamil.com/printarticle.php?id١٤٩٤،٢٠١٦)

وسوف يعرض البحث منهجية التهيئة المكانية من خلال العوامل التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتمويلية والعمرانية والتسويقية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي اتبعتها البرازيل لدخول التنافس العالمي ودعم اللامركزية، من خلال العاصمة الجديدة "برازيليا " وخطة التهيئة المكانية في الفترة (٢٠٠٣: ٢٠١٠) والتي نقلت البرازيل من هوة الإفلاس إلى قمة التقدم الاقتصادي وتقييم كل منها ومردود ذلك على المؤشرات الاقتصادية.

[١] خلال الفترة١٩٨٨إلى٢٠٠٠، محققة أعلى معدل نمو لها خلال عامي١٩٩٢و١٩٩٥بنسبة٧٢ % و٧٥ % على التوالي، مقارنة بمعدل نموسنوي٣٢ % في الفترة من ١٩٨٨إلى١٩٩٩، إلا أنه بانتهاء تلك الفترة وحتى عام٢٠٠٢،انخفضت الاستثمارات بمعدلات كبيرة وصلت إلى٤١% ، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها الأزمة المالية التي تعرضت لها الأرجنتين التي أثرت تباعًا على مجموعة دول التكتل في انخفاض الاستثمارات الخارجية المباشرة.

٤-٢-٣ دراسة حالة العاصمة الجديدة برازيليا وخطة التهيئة المكانية للفترة (٢٠٠٣: ٢٠١٠)

٤-٢-٣-١ العاصمة الجديدة "برازيليا "

تقع " برازيليا " وسط الإقليم الغربي على إرتفاع ٩٠٠ متر تقريباً من سطح البحر وعلى بعد ١١٤٨ كم تقريباً إلى الشمال الغربي من العاصمة القديمة "ريودي جانيرو"، تم إنشاؤها بهدف فك العزلة عن المناطق الداخلية، وتحسين إستغلال الموارد الطبيعية وتجميع النشاط العاصمي بعيداً عن مداخل السواحل لأغراض أمنية ولدعم اللامركزية من خلال :-

١- إيجاد قطب نمو مسيطر بإقليم الوسط الغربي جاذب للاستثمارات والأنشطة والسكان يساهم في تكوين العديد من أقطاب النمو الفرعية بعيداً عن مناطق التمركز السكاني الشديد على السواحل وخاصة بمدينتي " ساو باولو " و " ريودي جانيرو "

٢- تحسين إستغلال الموارد الطبيعية لتهيئة المواقع الداخلية مكانياً لجذب الأنشطة والسكان والاستثمارات واستحداث العديد من الخدمات وفرص العمل للأسباب التالية:-

- تميز إقليم الوسط الغربي بموارد التنمية الزراعية والثروات المعدنية والنباتية.
- سماحية الإمتداد نحو الجنوب الغربي نظراً للطبيعة الجغرافية.
- الإتصال من خلال أقرب خط سكة حديد على بعد ١٢٥ كم و أقرب طريق رئيسي ممهد على بعد ٦٤٠ كم.

ويوضح الجدول رقم (٤-٤) إجراءات التهيئة المكانية للعاصمة " برازيليا "

جدول (٤-٤) عوامل التهيئة المكانية بالعاصمة الجديدة برازيليا باقليم الوسط الغربي بالبرازيل وأثرها على التنمية الاقليمية

الجوانب المختلفة	إجراءات التهيئة المكانية
الجانب التشريعي والتنظيمي[1]	١- حظر أنشطة بعينها توافقاً مع السياسات القومية مع فرض تكاليف كبيرة أمام الشركات الأجنبية للاستثمار عوضاً عن إستغلال الموارد الطبيعية وبيئة التهيئة المكانية. ٢- إعطاء أولوية لتأهيل البنية الأساسية لفك العزلة عن المناطق الداخلية. ٣- السيطرة على إستعمالات الأراضي بالعاصمة برازيليا لتلافى أي نمط من وضع اليد والتقسيمات غير المعتمدة من خلال إمتلاك الحكومة ٦٠%من أراضي المدينة.
الجانب المؤسسي	١- إنشاء المنطقة المركزية التشريعية لتفعيل قوانين التحكم في نمو المدينة ومنع تدهورها بشكل عام. ٢- إنشاء منطقة مركزية لكافة سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية والجيش بالمدينة.
الجانب التمويلي	تم جذب الاستثمارات بما يحقق الأهداف العامة للخطة القومية وطبقاً لما يلي :- ١-حظر أنشطة بعينها توافقاً مع السياسات القومية. ٢- إعطاء أولوية للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية لفك عزلة المناطق الداخلية. ٣- السعي لنقل التكنولوجيا ودعم الأنظمة الجامعية التنافسية عزز التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات.

[1] البنك السعودي الهولندي، الاستثمار في البرازيل ٢٠١٥

علـــى الجانـــب التسويقي	تم تسويق كافة الأراضي بالمدينة، حيث تخطت المدينة التعداد السكاني المستهدف لها (بلغ عدد سكانها ١٤٠ ألف نسمة عام ١٩٦٠ ثم تطور عام ١٩٧٠ إلى ٥٣٧ ألف نسمة وواصل تطور عدد السكان ليصل إلى ٢,٥٦٣ مليون نسمة عام ٢٠١٠)، وحققت رقم قياسي سواء في زمن إنشائها أو في نمط تطورها.[١]
علـــى الجانـــب العمرانـــي والبنـــي التحتية	خططت عام ١٩٥٨ لإستيعاب ٥٠٠ ألف نسمة وإقترح المخطط ٨ مستقرات سكنية حول المدينة، ولكن تخطت برازيليا التعداد السكاني المستهدف لها و بلغ عدد سكانها ١٤٠ ألف نسمة عام ١٩٦٠ ثم ٥٣٧ألف نسمة عام ١٩٧٠ وواصل تطور عدد السكان ليصل إلي ٢,٥٦٣ مليون نسمة عام ٢٠١٠. وإحتوت على المباني الحكومية والإدارية و ملتقي الوزارات الفيدرالية و السفارات المختلفة، كما إمتدت المباني السكنية ومراكز التسوق بما يحقق تجانس إستعمالات الأراضي بالمخطط طبقاً للمبادئ الدولية لميثاق أثينا ١٩٣٣ [٢]، وتم تهيئتها مكانياً من خلال العناصر التالية :- ١- مطار دولي بالعاصمة إلى جانب شبكة طرق سريعة عالمية لربط العاصمة بكافة أنحاء الدولة، إلى جانب مترو الأنفاق الذي أنشئ عام ١٩٩٢ لخدمة المدن التابعة للعاصمة ٢ - مركز جذب عالمي من خلال(جامعه ومعاهد تقنية – مركز ثقافي – سوق مال – صناعات متعددة (غذائية – إستهلاكية – خشبية – صناعة أدوية – صناعة الاسمنت). ٣ - تعمير غابة الأمازون وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين ٤- إنشاء مدينتين صناعيتين بالقرب من ريودي جانيرو وبرازيليا كهمزة وصل بين العاصمتين ٥- إنشاء محطات الطاقة الكهرومائية لتوليد الطاقة.
مخطط برازيليا Leiden Anthropology Blog - Articles - Walking and protesting in leidenanthropologyblog.nlBrasília	
الجانب الاقتصادي [٣]	إعتمدت سياسة التنمية على تكوين اقليم تقليدي قائم على المجتمع المحلي كأساس للتنمية، من خلال- ١- التوسع في الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام المرتبطة بتوافر المقومات التعدينية والزراعية، وزيادة صادرات الأنشطة الاقتصادية الخام من خلال تكثيف الزراعات الموجهة للتصدير كمرحلة أولية للتنمية، وزيادة الإنتاج الصناعي (المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيجية) ٢- إستهداف ٣٧ مركز بحثي عبر البلاد للإعتماد على المختبرات والبحث العلمي لقطاع الزراعة والإستفادة من الاستثمارات الوطنية والأجنبية الوافدة. ٣- خلق مؤسسات مالية محلية (حكومات – بنوك) لدعم المشروعات الصغرى طبقاً لإحتياجات السوق المحلي وبما يتناسب مع قدرات العمالة المحلية، للقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق أعلى فائض تصديري متميز بجودة منتجات ناجحة في جذب الاستثمارات. ٤- تنشيط قطاع السياحة طبقاً للموارد الطبيعية (غابات وشواطئ وجبال).

[١] مها سامي كامل، منهج لتأثير العناصر الإقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

[٢] رانيا ادهم سيد، المدن الجديدة في مصر بين المستهدف والواقع حالة مدينة السادس من أكتوبر، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة ٢٠١٢.

[٣] جمال المتولي جمعة، النهضة البرازيلية، دنيا الوطن، ١٩-٥-٢٠١٣.

على الجانب الاجتماعي -[٢]	١- تغيير سياسات الإقراض لتسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل (تسهيلات إئتمانية خفضت سعر الفائدة من ١٣,٢٥% إلى ٨,٧٥ % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة لصغار المستثمرين). ٢- تعمير غابة الأمازون وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين. ٣- تنمية المناطق العشوائية لتطويرها ودعم المزارع الصغيرة وشراء إنتاجها. ٤- إنشاء مدن صغري تابعة حول العاصمة برازيليا، لإخلاء المستقرات العشوائية المتضخمة التي أقامها أصحاب الدخل المنخفض بوضع اليد حول حدود العاصمة بحثاً عن فرص عمل بالعاصمة التي أهملت توفير إسكان لمحدودي الدخل.[١]
على الجانب البيئي	بالرغم من توجيه التشريعات بما يناسب الحفاظ على البيئة العمرانية بالعاصمة برازيليا، الا أن زيادة تيارات الهجرة لبرازيليا ساهم في تدهور البيئة العمرانية للمدن التابعة للعاصمة غير القادرة على إستيعاب السكان وتوفير المرافق الضرورية والبنية الأساسية والوظائف لهم.
من تجميع الباحثة	

تم الإستفادة من العاصمة الجديدة في التهيئة المكانية وجذب الأنشطة والسكان والاستثمارات لإقليم الوسط الغربي ، إلا أن زيادة الإتصالية حفزت الهجرة العشوائية ومن ثم تعرض مخطط العاصمة برازيليا للعديد من المشكلات وأهمها :-

١- إرتفاع تكلفة السكن داخل العاصمة ونتج عنه نمو المناطق العشوائية على حدودها مما تسبب في عدة مشكلات الاقتصادية، كما أن جهودالدولة لتنمية المدن الهامشية تعكس حقيقة أن مركزية برازيليا سوف يحدث لها بعض التقهقر.

٢- التحضر الزائد وزيادة الكثافات في المناطق السكنية عن المستهدف سواءً في العاصمة أو في المستقرات الهامشية.

٣ – إرتفاع أسعار الأراضي والضغط السياسي من أجل الإسكان نتيجة لنمو سوق الإسكان غير الرسمي على الحدود الخارجية للعاصمة.

وبذلك نجد أن إهمال دراسة المخطط لمتوسطي ومنخفضي الدخل قد تسبب في العديد من المشاكل التخطيطية، وبذلك فشلت الحكومة في التحكم العمراني للعاصمة الجديدة ووقف الهجرة المتزايدة إلى برازيليا وتحقيق التنمية الإقليمية للأسباب التالية :-

١- الإفتقار إلى سياسة عامة للإدارة والتخطيط والتهيئة المكانية التبادلية بين المناطق المختلفة لخلق فرص عمل تبادلية المنفعة على المستوى الإقليمي

٢- معظم جهود الدولة لبناء المساكن لا تصل أبداً للفئات الفقيرة التي لم تستطيع الإستفادة من الدعم الحكومي، حيث إفتقرت العاصمة لسياسة التوظيف وبرامج الإسكان ذات الكفاءة التي تستطيع مواجهة الزيادة في قطاع منخفضي الدخل.

٤- إنهيار سوق العمل بأرجاء الدولة وعدم وجود قوانين خاصة بالمناطق الريفية للحد من معدلات الهجرة للمدن في الدولة ككل.

٥- أزمة البترول العالمية وزيادة الديون الخارجية (تحملت الحكومة الفيدرالية ديون خارجية زادت عن ٢ مليار دولار) نتيجة للسرعة الفائقة في إنجاز المباني والبنية التحتية هذا إلى جانب إنهيار وتصدع عدة مباني بالمدينة عقب الإنتهاء منها.

٧- مركزية الحكومة الشديدة والتركيز على سياسة التصدير والتسليح.

[١] مها سامي كامل، مرجع سابق.

[٢] مصطفي الشرفي، البرازيل نمو اقتصادي وإستمرار في التفاوتات الإقليمية، بحث منشور،http://hgeocharafi.voila.net، ٢٠١٥.

ومن خلال تحليل العاصمة برازيليا نجد أنها جذبت السكان والاستثمارات ولكنها لم تحقق الهدف من إنشاءها كمركز للتنمية الإقليمية يدعم اللامركزية حيث تحولت العاصمة إلى مركز ثقل جغرافي وجذب سكاني يمتص كل موارد الإقليم كنمط من مدن العالم الثالث من حيث التضخم والمركزية، كما أن عند تنمية المستقرات حول المدينة لإمتصاص الزيادة السكانية إعتمدت أساساً على تجهيز هذه المستقرات بأقل بنية أساسية ممكنة.
وبهذا فشلت الحكومة في السيطرة على نمو العاصمة برغم من ملكيتها العامة لأغلب الأراضي وخضعت عملية إتخاذ القرار لضغوط سياسية من أصحاب النفوذ والتي نادراً ما تأخذ في إعتبارها إحتياجات الطبقة الفقيرة.

٤-٢-٣-٢ خطة التهيئة المكانية بالبرازيل في الفترة ٢٠٠٣: ٢٠١٠

مع نهاية عام ٢٠٠٢ تولي "لولا دا سيلفا وإنتهج سياسة لتحقيق المتطلبات الرئيسية للتنمية وحل الأزمة والتطلع للعالمية وفيها نجحت البرازيل في توظيف مرتكزات التهيئة المكانية لتوطين الأنشطة الاقتصادية وتكوين ثاني أكبر قوة اقتصادية بالعالم النامي والتاسعة عالمياً ودخول النظام العالمي، نتيجة لخطوات الدولة الثابتة نحو التهيئة المكانية و تطوير الاقتصاد كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٥).

جدول (٤-٥) عوامل التهيئة المكانية بخطة التهيئة المكانية (٢٠٠٣ : ٢٠١٠) بالبرازيل وأثرها على التنمية الاقليمية

الجوانب المختلفة	عوامل التهيئة المكانية
على الجانب التشريعي والتنظيمي[1]	الإستفادة من قوانين الاستثمار الخاصة بحظر الاستثمار الخارجي بدون تصريح في قطاعات التأمين و صناعة الطائرات و الإعلام و المجال النووي، والصحة، وملكية الأراضي، وصيد الأسماك، والبريد، والتلغراف والشحن البري.
على الجانب المؤسسي	١- بدء خصخصة الشركات العمومية، و تحرير العديد من القطاعات وفتحها للاستثمار. ٢- حرية إنشاء الشركات وشراء الأسهم والسندات. ٣- منح صلاحيات توسعية للشركات الأجنبية.
على الجانب التمويلي	تدفقت الاستثمارات إلى البرازيل مع تطور الإنتاج حيث تلقت البرازيل نحو ٢٠٠ مليار دولار استثمارات مباشرة من ٢٠٠٤ : ٢٠١١، وترتب على ذلك القضاء على أزمة الثقة، وبعد أن كان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل في أواخر عام ٢٠٠٢ أصبح مدين للبرازيل ب ١٤ مليار دولار. في عام ٢٠١٢ مثلت المدن الكبرى ساو باولو ومنياس وبيلو اوريزينتي أكبر مناطق جذب استثماري تلتهم العاصمة القديمة ريودي جانيرو بالإعتماد على الأنشطة اللوجيستية والصناعات الكيميائية المتقدمة، ثم جاء حوض لأمارزون بنسبة مكافئة للعاصمة ريودي جانيرو في جذب الاستثمارات ولكن بالإعتماد على الصناعات التقليدية الخاصة بالصنيع الزراعي.

[1] البنك السعودي الهولندي، الاستثمار في البرازيل ٢٠١٥

أصغر من ٣%	٣% : ٤%	٤%:٦%	أكبر من ٦%

SITEنسب تدفق الاستثمارات الخارجية لمدن البرازيل أثر خطة التهيئة المكانية (٢٠٠٣ : ٢٠١٠)
SELECTION MAGAZINEbRAZIL Closes the Direct InvestmentGap, 2012

على الجانب التسويقي	سعت إلى تسويق منتجاتها خارجياً من خلال أدوار لوجستية تسهل ولوج الشركات البرازيلية إلى السوق العالمية، ولم تعتمد على عضوية السوق الجنوبية الموحدة (الميكروسور) فحسب لتخصص اعضائه في الإنتاج ذو المكون التكنولوجي المنخفض مع القليل من الإنتاج ذو المكون التكنولوجي المتوسط ، بل إنضمت لعضوية مجموعة العشرين (G٢٠) وهي الدول التي تطورت وتنافست عالمياً بعد أن كانت مفتقرة للحدود الإقليمية.
على الجانب العمراني والبنى التحتية	١- الإعتماد على أهمية الموقع الإستراتيجي المنفتح على خطوط التجارة العالمية وتطوير البنية الاساسية لزيادة الاتصالية وربط كافة ارجاء الدولة. ٢- تطوير بنك الاستثمار الوطني (BNDES) للإنفاق على التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية (إرتفاع إنفاقه بنسبة ٢٢% عام ٢٠١٣ ليصل إلى ١٩٠ مليار ريال برازيلي مما جعله وأحد من أكبر بنوك التطوير في العالم).
على الجانب الاقتصادي[١]	إعتمدت الخطة على التهيئة المكانية غير التقليدية وتوفير البنية التحتية للإقلاع الاقتصادي من خلال تبني صناعات تقنية متخصصة من خلال :- ١- التوسع في إستخراج النفط والمعادن طبقاً لثروات التعدين والنفط الهائلة بالبرازيل ، فضلاً عن إحتياطي اليورانيوم لإنتاج الطاقة النووية. ٢- تطوير المراكز الصناعية الكبرى (ساو باولو وريودي جانيرو) وتنوع الإنتاج الصناعي ودخول مجال صناعة الطيران والصناعات العالية التكنولوجيا، ومن ثم أصبحت البرازيل إحدى أهم القوى الصناعية في العالم، من خلال المثلث الصناعي الرئيسي في البلاد (بيلو أوريزانتي - ساو باولو - ريودي جانيرو)و ما يضمه من مواد أولية وطاقة ومراكز مالية وإتصالية هامة نتج عنها أقطاب صناعية جيدة (مانووس في الأمازون وسالفادور في الساحل الشرقي وبرتو أليري بأقصى الجنوب). ٣- إستهداف البحث العلمي لتطوير صناعة السيارات والطائرات و الصناعات عالية التكنولوجيا (الإتصالات والفضائية) بالمثلث الصناعي الرئيسي (بيلو أوريزانتي - ساو باولو - ريودي جانيرو)، مع تطوير الصناعات الأساسية (الحديدية والكيماوية) والإستهلاكية (الغذائية والغزل والنسيج) بالهضبة البرازيلية وغابات حوض الأمازون. ٤- إنشاء مراكز علمية متخصصة لوزارة الزراعة يعمل بها حوالي ٨٦٠٠ مستخدم و ٢٢٢١ باحث ٥- تنمية سلع إستهلاكية مطابقة لمواصفات وجودة السوق العالمي.

[١] جمال المتولي جمعة، النهضة البرازيلية، دنيا الوطن، ١٩-٥-٢٠١٣.

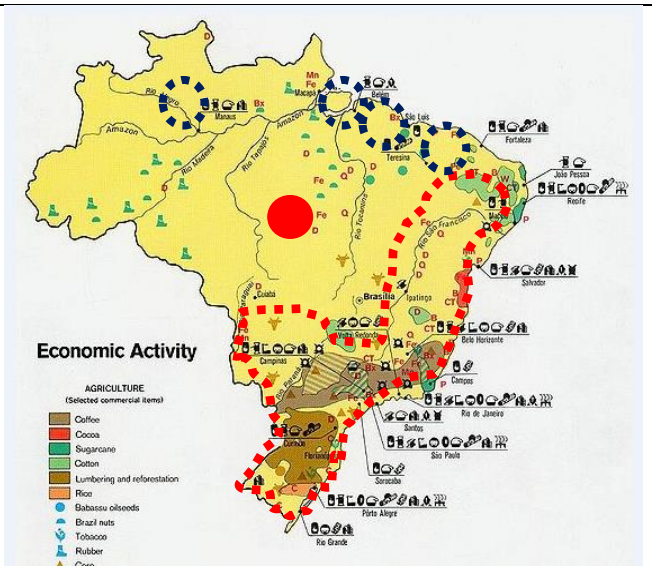

نطاق تركز الصناعات المتطورة بالاعتماد على العاصمة القديمة ريودي جانيرو		موقع برازيليا بين الصناعات التقليدية والمتطورة
مناطق الصناعات التقليدية والاستهلاكية بالإعتماد على تعمير غابات الامازون		

خريطة مناطق التهيئة المكانية للتنمية الصناعية بالبرازيل https://upload.wikimedia.org/wikipedi

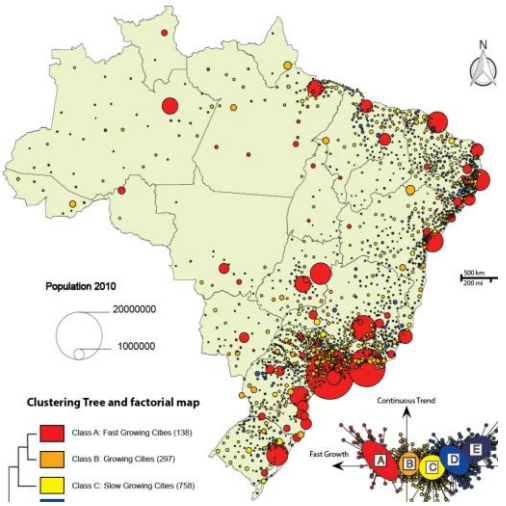

خريطة تركز السكان حول مناطق التنمية الصناعية : Cosmo Antonio Ignazzi, The Brazilian Urban System: the - trajectories of Brazilian cities between general dynamics and specific peculiarities 2015

علـــى الجانـــب الاجتماعي	تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل أدى إلى زيادة الإنتاج مما ساهم في ١- حل مشكلة الفقر (زاد دخل نصف السكان خلال العقد الأخير بنسبة ٦٨%). ٢- تشجيع الحراك السكاني (دخل ما يقرب من ١,٥ مليون أجنبي للإقامة في البرازيل عام ٢٠١١ وعاد نحو ٢ مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد).
	من تجميع الباحثة

نجحت خطة التهيئة المكانية بالخطة البرازيلية (٢٠٠٣ : ٢٠١٠) في إستعادة الثقة في الاقتصاد البرازيلي وزيادة الإنتاج والاستثمارات وترتب على ذلك :-[١]

١- إزدهار الزراعات التسويقية والصناعات الغذائية ووصولها للعالمية (المرتبة (١) في إنتاج قصب السكر والبن والقمح والذرة والكاكاو وعصير البرتقال، المرتبة (٢) في إنتاج الصويا، المرتبة (٣) في إنتاج الخنازير والذرة).
٢- ثاني الدول المالكة للماشية بعد الهند فلديها ٢٠٠ مليون رأس من الماشية وهى من أكبر منتجي اللحوم في العالم حيث تبلغ طاقتها الإنتاجية ١٥ مليون طن.
٣- السادسة في إنتاج الألبان بطاقة إنتاجية ٢٢ مليون طن.
٤- أكبر منتج للوقود الحيوي عالمياً من خلال إستغلال المخلفات الزراعية والصلبة.
٥- أول دول العالم في خامات الحديد وثاني منتج للنفط في أمريكا الجنوبية بعد فنزويلا.
٦- تطور التجارة الخارجية وهيمنة المواد المصنعة على الصادرات (٥٥%) وهيمنة مصادر الطاقة على الواردات وتحقيق فائض إيجابي في الميزان التجاري والإستفادة من زيادة أسعار الموارد الطبيعية كنتاج للتقارب بين الدول النامية والمتقدمة أثر الأزمة الاقتصادية العالمية.
٧- تحسن المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة أدى إلى خلق قاعدة عريضة للطلب ترتب عليه زيادة القوة الشرائية و مع إزدهار المشروعات الإنتاجية الوطنية بدأ الإستغناء عن السوق الخارجي وأصبحت أكثر قوة لمواجهة التقلبات والأزمات العالمية.
٨- أصبحت البرازيل سابع أكبر اقتصاد على مستوى العالم بمعدل نمو ٢,٧% وبإحتياطي نقدي يبلغ ٣٧٥ مليار دولار وترتب على ذلك :-
٩- أصبحت ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية وأكبر شركة مصدرة للطائرات بحصة ٣٧% من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا.
١٠-دخول التنافس العالمي وإمتلاك قوة شرائية تعادل ٣% من الدخل العالمي.

[١] مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، دور التجربة البرازيلية وإمكان استفادة مصر منها ، ٢٠١٣

٤-٢-٤ مردود التهيئة المكانية بالبرازيل على المؤشرات الاقتصادية

وفيها يدرس البحث أثر خطط التهيئة المكانية على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بتطور الإنتاج الصناعي مقارنة بالناتج المحلى المؤشر على جذب الاستثمارات والمشاركة بالتجارة الخارجية

(٤-٢-٤- ١) مؤشر تطور حجم الإنتاج الصناعي مقارنة بالناتج المحلي بالبرازيل

تطورت القيمة المضافة للإنتاج الصناعي في الفترة من ٢٠٠٥: ٢٠١١ لزيادة المنتجات المصنعة والتي مثلت ٩٦% من الصادرات، بينما بدأ المؤشر في التراجع في الفترة ٢٠١٢ : ٢٠١٤ كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٦)، لزيادة الأجور في القطاع الصناعي بنسبة ٥٥,٥ % مما أثر على حجم الصادرات.

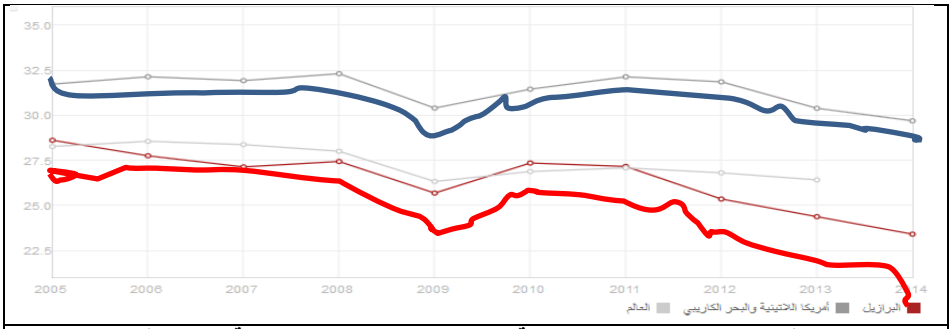

شكل (٤-٦) تطور حجم الإنتاج الصناعي مقارنة بالناتج المحلي للبرازيل بالمقارنة بالمتوسط العالمي
من عمل الباحثة طبقاً لبيانات البنك الدولي حتى عام ٢٠١٤

٤-٢-٤-٢ مؤشر تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة للبرازيل

رسمت السياسة العامة منهجية جذب الاستثمارات الخارجية التي تطورت من عام ٢٠٠٣ : ٢٠١٠ من ٣٨ مليار دولار : ٢٨١,٥ مليار دولار من خلال:-

١- تدويل الشركات المحلية لعدد من الشركات الكبرى المستثمرة بالخارج بقطاعات التعدين والطاقة والحديد والصلب للسيطرة على إمدادات المواد الخام و جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة الباحثة عن الموارد الطبيعية.

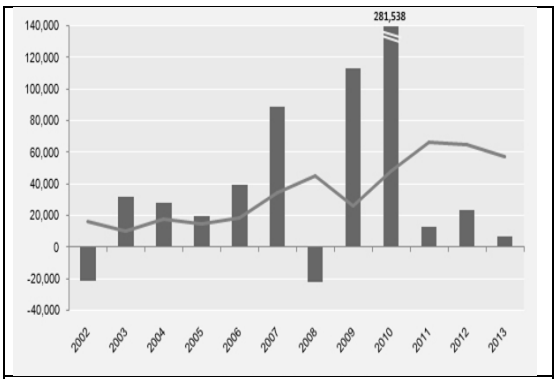

شكل(٤- ٧) تدفق الاستثمارات المباشرة (٢٠٠٢ : ٢٠١٣)
https://.econ.lsa.umich.edu/wp-content/uploads2015

٢- تمويل الشركات المحلية بالقروض ودمجها مع الشركات الكبيرة، للتخصص بقطاعات محددة قادرة على مواجهة المنافسة الدولية.
٣- إتساع التدويل ليشمل المصارف ومع تنوع الصادرات والأسواق تم توسيع النطاق وجذب الاستثمارات من خلال تيسير التمويل.
مما ساهم في خفض المديونية العامة وزيادة مخزون إحتياطي النقد الأجنبي للنهوض بالاقتصاد ونمو الناتج المحلي.[١]
وبذلك تصدرت البرازيل المنطقة في إستقبال الاستثمارات المباشرة (٦٢ بليون دولار عام ٢٠١٤ منها ٢٠ مليار دولار للشركات متعددة الجنسيات المتخطية للحدود القومية) بالإعتماد على القطاعات المالية، وصناعة المشروبات، والبترول، والغاز، والإتصالات، ولكنها إحتلت المرتبة الأخيرة في المنطقة في تصدير الاستثمارات (سجلت تدفقات سالبة (-٣,٥ بليون دولار) للسنة الرابعة على التوالي، وإتجهت الاستثمارات الأجنبية إلى صناعة الطائرات بقيمة ١٤ مليار دولار ، والصناعات الأولية بقيمة ٧ بليون دولار و قطاع التصنيع والخدمات بقيمة ٣٣ بليون دولار، و صناعة السيارات بقيمة ٤مليار دولار، و قطاع الإتصالات بقيمة ٤,٢ مليار دولار، و إستخراج النفط والغاز بقيمة ٤,١ مليار دولار.[٢]
وبذلك صنفت البرازيل في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أهم ١٠ دول على مستوي العالم لتدفق الاستثمارات الخارجية إليها عن عامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، وبالرغم من ذلك تراجعت مؤشرات البرازيل لعام ٢٠١٥ ومن ثم تدعو الحكومة للعودة إلى سياسة التقشف لسد العجز في الحساب الجاري.

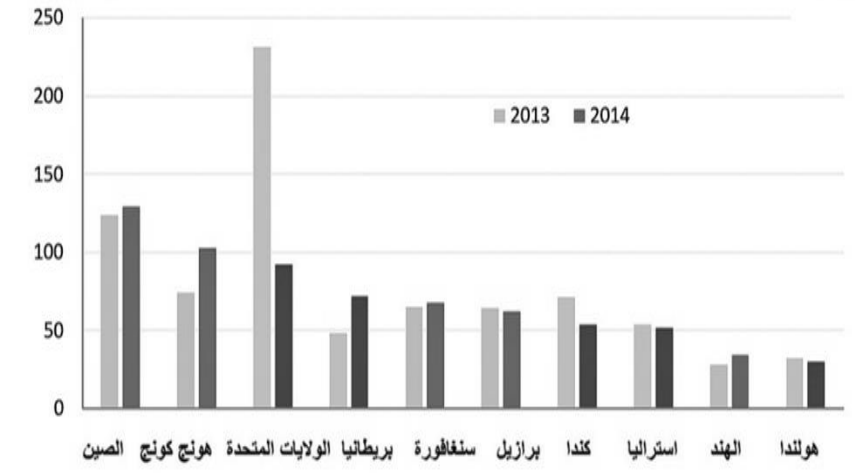

شكل (٤-٨) أهم ١٠ وجهات للاستثمارات الاجنبية لعامي ٢٠١٣- ٢٠١٤ (بليون دولار)
Arabnews,Business & EconomyGCC investors strengthen economic links with Asia2015

[١] ARTIGO. *Brazilian external sector so far in the ٢١st century*. Sector Extern Brasileiro no início do século XXI. Renato Baumann. Director of United Nations 2010
[٢] UNCTAD, World Investment Report, REFORMING INTERNATIONAL INVESTMENT GOVERNANCE, 2015

٤-٢-٤-٣ مؤشر نسبة المشاركة بالتجارة العالمية بالبرازيل

أثرت العلاقات الخارجية إيجاباً على التجارة الخارجية، حيث إحتلت البرازيل ترتيب رقم ١٧ بين الدول المستوردة للخدمات عالمياً ولم تظهر على خريطة تصدير الخدمات العالمية، وإحتلت البرازيل المرتبة رقم ٢٥ لعام ٢٠١٤ في تصدير السلع بقيمة ٢٢٥ بليون دولار بتراجع ٧% عن عام ٢٠١٣، وإحتلت المرتبة رقم ٢١ عالمياً في إستيراد السلع لعام ٢٠١٤ بقيمة ٢٣٩بليون دولار بعد أن كانت بالمرتبة رقم ٢٢ لعام ٢٠١٣، بينما زادت نسبة صادرات الخدمات عام ٢٠١٤ بمقدار ٦% عن عام٢٠١٣ لتصل إلى ٤٠ بليون دولار، في حين إرتفعت نسبة الواردات لنفس العام بمقدار ٥ % لتصل إلى ٨٧ بليون دولار.

مما تسبب في تراجع القوة الشرائية بمقدار ٠,١ % لتبلغ ١,٢ % عالمياً في تصدير وإستيراد السلع وترجع زيادة الصادرات [١] إلى تهيئة المواقع مكانياً ودعم العلاقات الخارجية للتحول نحو الصناعة وتوزيع الصادرات بأسواق منافسة عالميا.

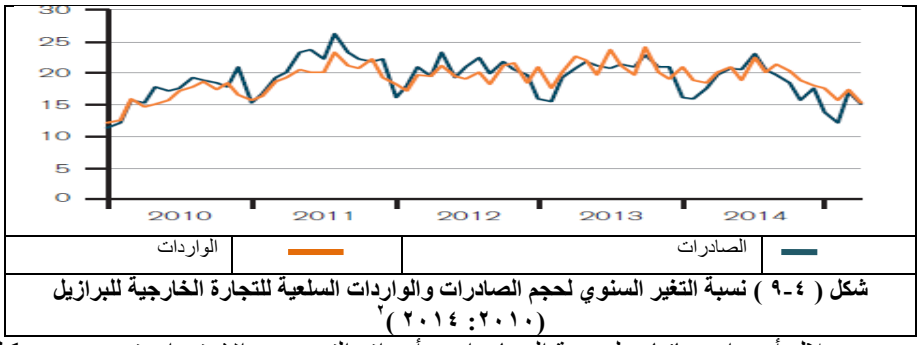

شكل (٤-٩) نسبة التغير السنوي لحجم الصادرات والواردات السلعية للتجارة الخارجية للبرازيل (٢٠١٠: ٢٠١٤) [٢]

ومن خلال أخر إحصائيات لنوعية الصادرات وأسواق التصدير والإستيراد تم حصر هيكل التجارة الدولية والمعاملات التجارية بين البرازيل وباقي الدول في الجدول رقم (٤-٦). [٣]

جدول (٤-٦) هيكل التجارة الخارجية للبرازيل لعام ٢٠١٥

أسواق التصدير	النسبة	أسواق الاستيراد	النسبة	أنواع الصادرات	النسبة	أنواع الواردات	النسبة
الصين	%١٧	الصين	%١٦	منتجات الحديد	%١٤	منتجات البترول	%٩
الولايات المتحدة	%١٢	الولايات المتحدة	%١٥	منتجات زراعية	%١٢	الزيت الخام	%٦
الأرجنتين	%٧	الأرجنتين	%٧	الزيت الخام	%٩	أسمدة	%٤
ألمانيا	%٥	ألمانيا	%٦	السكر	%٦	السيارات	%٤
اليابان	%٤	نيجيريا	%٥	اللحوم	%٥	ماكينات	%٤
Euler Hermes Economic Research Country Report Brazil 2015							

[١] ARTIGO. *Brazilian external sector so far in the ٢١st century*. Sector Extern Brasileiro no início do século XXI. Renato Baumann. Director of United Nations 2010

[٢] World trade Organization, World trade report (Speeding up trade: benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement), 2015

[٣] Euler Hermes Economic Research Country Report Brazil 2015

٤-٢-٥ دراسة تحليلية لأوجه التوافق أو التعارض بين الأبعاد المكانية لملامح التنمية على المستوى القومي وتوجهات الدولة لجذب الاستثمارات الملائمة لمتطلبات التدفقات العالمية بالبرازيل

بينت المؤشرات الاقتصادية السابقة مدي إستفادة الاقتصاد البرازيلي من عائدات المواد الخام والتدفقات الرأسمالية الكبيرة في الفترة (٢٠٠٣ :٢٠١٠) بمعدل نمو سنوي ٥% عن تلك الفترة وتحقيق التنافس العالمي، وسوف يعرض البحث مقارنة بين سياسات جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وسياسات التنمية على المستوى القومي لإستخلاص نقاط القوة والضعف بالتجربة البرازيلية.

جدول (٤- ٧) دراسة تحليلية مقارنة بين الأبعاد المكانية لملامح السياسات القومية وملامح السياسات الاستثمارية بالبرازيل

	ملامح سياسات الاستثمار	ملامح سياسات التنمية القومية	مواقع التهيئة المكانية طبقاً للسياسة القومية	مواقع التهيئة المكانية طبقاً للسياسة الاستثمارية
إختيار مناطق التنمية	إرتفاع تكاليف الاستثمار بالمناطق ذات الإمكانات والموارد عوضاً عن إستغلال الموارد الطبيعية وبيئة التهيئة المكانية	١- إختيار المناطق المتوسطة غير المأهولة للتنمية لتحسين إستغلال الموارد والثروات الطبيعية وتعظيم الربط بباقي أنحاء الأقاليم ٢- خلخلة المواقع العمرانية القائمة والمزدحمة بإختيار مواقع جديدة وإقامة تجمعات عمرانية وذلك نتيجة لإرتفاع معدلات الكثافة السكانية داخل المواقع العمرانية الهامة الواقعة على الشريط الساحلي للمحيط الأطلنطي.	١- إستهداف إقليم الوسط الغربي الحدودي لما يلي:- أ- إنشاء العاصمة برازيليا كبديل للعاصمة (ريودي جانيرو) بإقليم الجنوب الشرقي ب- تعمير غابة الأمازون وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين ج- تحويل مدينة " مانياس " الحدودية إلى منطقة حرة لها هيئة خاصة. ٢- الإهتمام المتزايد بالمناطق الأكثر هشاشة وخاصة بالشمال الشرقي من خلال إنشاء مدينة أراتو الجديدة كإمتداد عمراني تابع للمدينة المركزية سلفادور. ٣- تنمية إقليم الجنوب الشرقي المركزي من خلال:- أ- إنشاء مدينتين صناعيتين بالقرب من ريودي جانيرو وبرازيليا. ب- تنمية الإقليم العمراني الشريطي المتميز (Bara Dejuuca) في هيئة تكوينات عمرانية منفصلة للتنمية الساحلية	**تدفقت الاستثمارات إلى :-** ١- أقاليم الصناعات التقليدية لوفرة الموارد الخام الزراعية والتعدينية على طول الساحل الشرقي وفي مساحات ضيقة في أقصى الجنوب الشرقي، الهضبة البرازيلية ، وغابات حوض الأمازون ٢- أقاليم الصناعات المتطورة و الجديدة (أقاليم المثلث الصناعي الرئيسي "بيلو أوريزانتي - ساو باولو - ريودي جانيرو وأقطابه الصناعية الجديدة مانووس في الأمازون وسالفادور في الساحل الشرقي وبرتو أليري بأقصى الجنوب).
إختيار مجالات التنمية	١-إعطاء الأولوية لتأهيل البنية الأساسية. ٢-إعطاء قدر من المرونة لقطاعات الإتصالات والكهرباء والبترول والغاز الطبيعي ٣-فتح الأنشطة التعدينية والاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية	١-التوجه إلى الصناعات التقليدية لتحسين جودة الإنتاج ٢- تبني صناعات تقنية رائدة ومتخصصة من خلال تنمية البحث العلمي لتطوير مراكز إنتاج صناعية كبري.	١- تنمية المناطق العشوائية لتطويرها ودعم المزارع الصغيرة وشراء إنتاجها. ٢- تحسين إستغلال الموارد الطبيعية بأقاليم الصناعات التقليدية ٣- الإهتمام بمناطق التركز الصناعي لدعم الصناعات المتطورة	١- الصناعات التقليدية عالية الجودة ذات القيمة المضافة في التصدير (الصناعات الغذائية – صناعة الغزل والنسيج – الصناعات الكيماوية) ٢- الصناعات المتطورة المتمثلة في صناعة السيارات والإتصالات والطائرات
التنافس العالمي	١- فرض قيود وضرائب على نقل التكنولوجيا فيما يخص قطاعات التأمين و صناعة الطائرات و الإعلام و المجال النووي والشحن البري ٢- جذب الاستثمارات لمجالات البحث العلمي من خلال الإنضمام لمجموعة بيركس التي تدعم إنشاء الجامعات التنافسية المتخصصة المعتمدة على كليات النخبة (الهندسة و علوم الحاسب والتكنولوجيا)	إزدهار المشروعات الإنتاجية الوطنية بجانب الصناعات المتطورة للاستغناء بنسبة كبيرة عن السوق الخارجي لمواجهة التقلبات الاقتصادية والأزمات العالمية	التغلب على المركزية من خلال تنمية المناطق الصحراوية بصناعات إستهلاكية وتقليدية مهيمنة على الصادرات مما ساهم في زيادة القدرة الشرائية ودخول التنافس العالمي	جذب الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة لأقاليم الصناعات المتطورة من خلال تطوير الصناعات بالإنضمام إلى تكتلات اقتصادية قوية والعودة بالنفع على الدولة

من عمل الباحثة

ومما سبق نستنتج أن مجرد نقل العاصمة ليس الحل الكافي لدعم التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات، إلا في ظل التوافق بين السياسات القومية والاستثمارية بما يلبي متطلبات تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة من خلال جذب الاستثمارات الخارجية كوسيلة لتحسين الأوضاع الاقتصادية بما لا يسبب ضرر بخطة الدولة في تنمية المناطق الصحراوية، وتمثلت نقاط القوة بالتجربة فيما يلي:-

١- التهيئة المكانية بإعطاء أولوية للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية لفك عزلة المناطق الداخلية لتحسين إستغلال الموارد الطبيعية.

٢- كبر حجم الاقتصاد وتنوعه (الصناعة والتعدين والزراعة) ساهم في التهيئة المكانية لتنوع الأسواق المحلية وإتساعها.

٢- السعي لنقل التكنولوجيا ودعم الأنظمة الجامعية التنافسية عزز فرص التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات لتشغيل موارد عاطلة.

٣- حظر أنشطة بعينها وتقليص الاستثمارات الخارجية بأنشطة أخري توافقا مع السياسات القومية، أعطي قوة للبرازيل لتكون رائدة في دخول تكتلات اقتصادية قوية في ظل الإستفادة من موقعها الإستراتيجي في دعم التبادل التجاري مع دول أمريكا الجنوبيّة.

ولكن مع زيادة الإستهلاك العام والخاص والطلب على المنتجات الذي يمثل ٧٠% من النمو الحقيقي (معدل الاستثمار البرازيلي ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالي وهو ما يقل عن متوسط باقي الدول بأمريكا اللاتينية) رصد البحث مجموعة من نقاط الضعف بالتجربة البرازيلية تتمثل فيما يلي :-

١- بالرغم من تنوع القاعدة الاقتصادية، إلا أن عدم كفاية الاستثمارات المحلية مقارنة بإختناق الهياكل الأساسية وزيادة معدلات الإستهلاك أدى إلى إستمرار الطلب على السلع الأساسية العالمية مع التقلب في أسعار السلع.

٢- نقص الأيدي العاملة المؤهلة، وإرتفاع تكاليفها أدى إلى الإعتماد على العمالة المهاجرة بشكل كبير.

٣- إرتفاع الضرائب و البيروقراطية يعوق بشدة بيئة الأعمال الوطنية.

٤-٣ تجربة المكسيك

تقع المكسيك في الجزء الجنوبي بأمريكا الشمالية وتضم ٣١ ولاية ومقاطعة فدرالية وحيدة وهي المدينة العاصمة،يحدها شمالاً الولايات المتحدة وجنوباً وغربا المحيط الهادي ومن الجنوب الشرقي كل من " غواتيمالا" و "بليز" والبحر الكاريبي ومن الشرق خليج المكسيك تبلغ مساحتها ١،٩٧٢,٥٢٠ كم٢، ويقدر عدد سكانها بأكثر من ١١٢ مليون نسمة ما يجعلها الحادية عشرة عالمياً من حيث السكان والرابعة عشر من حيث المساحة. تضم ما يقرب من ٦،٠٠٠ كم٢ من الجزر في المحيط الهادئ ويخترقها من الشمال إلى الجنوب سلسلتان جبليتان امتداد لجبال روكي من شمال أمريكا الشمالية، أما في مركز الاتجاه الشرقي الغربي فيعبر البلاد الحزام البركاني "سييرا نيفادا كما تمتد سلسلة جبال رابعة في الجنوب "سييرا مادري " من " ميتشواكان"إلى " واهاكا "،وبذلك تقع الغالبية العظمى من الأراضي المكسيكية الوسطى والشمالية على ارتفاعات عالية ، وبالرغم من ذلك نجحت المكسيك في تكوين ثلاثة تجمعات حضرية كبرى في الوديان بين هذه المرتفعات الأربعة: (تولوكا ومكسيكو سيتي الكبرى وبوبيلا).[١]

شكل (٤-١٠) خريطة موقع المكسيك
https://www.arageek.com/maya-facts-and-wonders.html

تعتبر المكسيك واحدة من البلدان الثمانية عشر شديدة التنوع الحيوي في العالم مما يجعلها موطنًا لنحو ١٠-١٢% من التنوع الحيوي في العالم، كما يوجد بالمكسيك ١٧٠ ألف كم² من المحميات الطبيعية، بجانب العديد من المعالم السياحية الهامة بمدن" مكسيكو سيتي وغوادالا خارا و مونتيري و ماكروبلازا "، مما جعلها المقصد الثالث والعشرين عالمياً في السياحة وهي أعلى نسبة في أمريكا اللاتينية.

كما تمتلك المكسيك العديد من موارد الطاقة التي ساهمت في التنمية الاقتصادية وهي:-

١- موارد الطاقة غير المتجددة المتمثلة في آبار النفط والغاز مما جعلها سادس أكبر منتج للنفط في العالم، ومع الأزمة الاقتصادية وإرتفاع أسعار السلع وإتجاه الاستثمارات الخارجية إلى الصناعات الاستخراجية ساهم ذلك في النهوض بالنمو الاقتصادي للمكسيك.

٢- موارد الطاقة المتجددة وتتمثل في :- الموارد المائية :- تمتلك المكسيك أكبر محطة للطاقة المائية مما جعلها الرابعة عالمياً في إنتاج الطاقة الكهرومائية.

[١] *https://ar.wikipedia.org/wiki/*Mexico, 2016

٣- الطاقة الشمسية المقدرة بإجمالي ٥ كيلو وات/م٢ يوميًا، وهو ما يعادل ٥٠ مرة توليد الطاقة الكهربائية الوطنية في الوقت الراهن، وهناك ما يقرب من ٢ مليون م٢ من الألواح الضوئية المثبتة في المكسيك، لإنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية. وبذلك تولد المكسيك حوالي ٢٣% من طاقتها من الموارد المتجددة وتوضح الأشكال التالية موارد التنمية الاقتصادية المتاحة بالمكسيك[١].

شكل (٤-١١) خريطة مناطق التنمية السياحية بالمكسيك
/http://jornalmaker.com/mexican-tourist-attractions-map

فحم		بترول وغاز طبيعي			
سيلفر	Ag	زنك	Pb	حديد	Fe

شكل (٤ - ١٢) خريطة الموارد الطبيعية والتعدينية بالمكسيك
https://tradertrader.co/mexico-resources-mining-industry-map

[١] *https://ar.wikipedia.org/wiki/*Mexico, 2016

٤-٣- ١ الملامح العامة للتهيئة المكانية بالمكسيك طبقاً لخطط التنمية على المستوى القومي

رسمت السياسة العامة منهجية لتهيئة المواقع مكانياً، من خلال التنمية اللاحدودية المتخطية الحدود القومية، ودعم العلاقات الخارجية لتكوين تكتل اقتصادي، اعتماداً على التمايز الإيجابي وتنوع الموارد المتاحة بمجموعة من الأقاليم الصغرى المتفاعلة فيما بينها والتابعة لدول مختلفة، للتخصص في منتج ذو سمات عالمية وتم ذلك من خلال :-

١-إستغلال الموقع الجغرافي للتهيئة المكانية للمناطق الصحراوية الشمالية على حدود الولايات المتحدة الأمريكية

٢- تطوير العلاقات الخارجية والإنضمام إلى إتفاقية دول أمريكا الشمالية عام١٩٩٤ والتي تركزت ايجابياتها في محور التنمية الدولي(NAFTA) الموضح بالشكل رقم (٤-١٣).

٣- دعم الوحدة الإقليمية بإقليم مونتري الحضري وتهيئته مكانياً للتحول من وحدة متضخمة إقليمية للصناعات المحلية إلى وحدة عالمية جاذبة للاستثمارات.

واستهدفت عوامل التهيئة المكانية ما يلي :- :-

- ✓ الإعتماد على الاستثمارات المحلية لإنشاء بنية تحتية متطورة طبقاً للمواصفات العالمية.
- ✓ تأهيل العمالة من خلال حوافز للشركات لإرسال العاملين إلى الخارج للتدريب.
- ✓ تقديم حوافز ضريبية لجذب الشركات الأجنبية للعمل في الصناعات المحلية.
- ✓ تطوير قطاع صناعات الطيران من خلال خفض تكاليف التشغيل والتطوير.

٤- الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي والتغلب على تقلب أسعار النفط ونضوب الموارد غير المتجددة من خلال تشجيع الاستثمار بقطاع الطاقة لدعم الصناعة وخفض٥٠ % من تكلفة انتاج الصناعة التحويلية لعام ٢٠١٥، مع السيطرة على قنوات النقل والتوزيع من خلال :-

١- زيادة الاستثمارات لإستغلال الاحتياطيات الحالية، وإستكشاف إحتياطات جديدة وتوسيع شبكات النقل، والتحسن العام للبنية التحتية النفطية، والغاز، والكهرباء.

٢- زيادة الإستقلال الذاتي للدولة-المملوكة لشركة النفط PEMEX.

٣- زيادة إحتياطي الغاز سوف يقلل من الإعتماد على الوقود الأعلى تكلفة.[١]

[١] Jorge Alvarez and Fabian Valencia, Made in Mexico: Energy Reform and Manufacturing Growth, working paper, International Monetary Fund,, 2015

شكل (٤ - ١٣) خريطة محور النافتا الدولي[١]
https://dabrownstein.com/category/nafta

٤-٣-٢ الملامح العامة للتهيئة المكانية بالمكسيك طبقاً للسياسة الاستثمارية

تختص بدراسة أثر السياسات التشريعية والإنضمام إلى إتفاقيات تكامل إقليمي في دعم التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات

٤-٣-٢-١ سياسة الدولة التشريعية لجذب الاستثمارات بالمكسيك [٢]

جدول (٤-٨) تحليل سياسات جذب الاستثمار بالمكسيك

سياسة جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة	التوافق مع السياسة العامة للمكسيك على النحو التالي:- ١- حظر مناطق للاستثمار طبقاً لسياسة الدولة لا يجوز التملك فيها للمستثمر الأجنبي إلا بشروط خاصة وإلزامات استثمارية حرصاً على الموارد الطبيعية (غابات – مناطق زراعية – موارد تعدينية ومناطق تجارية). ٢- تـوطين أنشـطة اقتصـادية ملائمـة لمـا يلـي :- - دراسة متطلبات الاستثمار ومصادره وإستهلاكه الأقصى للأصول الثابتة. - الامتثال للأنظمة البيئية. - مدي توفيره لفرص العمل وبرامج التدريب. مـردودة إ يجابـا أو سـلبا علـى حجـم الصـادرات والـواردات. - مـدي مسـاهمته فـي الحصـول علـى تكنولوجيـا جديـدة أو أفضـل. - مدي مساهمته في تنمية المناطق الأقل نمواً .
تهيئة مكانية غير تقليدية لتحفيز الاستثمار	١- إقامة مؤسسات تعزز التجارة الخارجية من خلال تنفيذ الحد الأدنى من معايير السلامة المعترف بها دوليـا والتنسـيق مـع القطـاع الخـاص للإنتـاج والتسـويق. ٢- التنمية التكنولوجية والإبتكار من خلال حوافز للإبداع تعزز المشروعات البحثية المشتركة وإنشاء صندوق التعاون الدولي للبحث العلمي والتكنولوجي بين المكسيك والاتحاد الأوروبي.

[١] يبدأ شمالاً من أكبر المراكز الصناعية والتجارية في كندا " Monterwal " متجها جنوباً إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر Windsor و Port Huron ثم يعبر أكبر مراكز صناعة السيارات بالولايات المتحدة الأمريكية Michigan و Detroit ويمتد إلي " تكساس " شاملاً مدن and Indianapolis Tennessee, Memphis ويعبر الحدودا لمكسيكية ليشمل أكبر مركزيتن صناعيين وتجاريين وهما Monterrey , Mexico City) ويتكون المحور من شبكة من المراكز الحضرية تدعمها شبكة قوية من الطرق السريعة الحرة

[٢] **Foreign Investment Laws And Regulations, http://www.mexicolaw.com/LawInfo 26.htm**, 2016

حوافز خاصة بالنشاط الاقتصادي	١- مجالات لا حدود لها في الاستثمار الأجنبية بما يتوافق مع سياسة الدولة ٢-مجالات خاصة باستراتيجية الدولة (النفط والبتر وكيماويات الأساسية وتوليد الطاقة النووية والمعادن المشعة والإتصالات عبر الأقمار الصناعية والسكك الحديدية وإصدار النقود الورقية وصنع النقود المعدنية و مراقبة الموانئ والمطارات ومهابط الطائرات المروحية) ٣- مجالات ومناطق خاصة بالمواطنين المكسيكيين بإستثناء الشركات المساهمة الكبرى المتمتعة بالصدارة (النقل البري الوطنية للركاب والسياحة والشحن - البيع بالتجزئة البنزين وتوزيع غاز البترول السائل -خدمات 'البث الإذاعي - تنمية المؤسسات المصرفية) ٤- مجالات مسموح بالاستثمار بها بنسب وحوافز تدريجية متوقفة على نوع النشاط ومدي توافقه مع سياسات جذب الاستثمار السابقة.
حوافز ضريبية	١- خصم فوري للضرائب للاستثمار بكافة المناطق فيما عدا المدن المزدحمة مع شرط إستخدام عماله كثيفة، أنشطة غير ملوثة، ولا تتطلب الإستخدام المكثف للمياه. ٢- حوافز ضريبية لشركات الصناعات المؤهلة غير الدائمة بالمكسيك ٣- إعفاءات ضريبية تصل إلى ٣٠% للشركات المعتمدة على البحث والتطوير. ٤- إسترداد ضريبة الإستيراد للسلع المؤقتة الضرورية لتجهيز أو إصلاح منتج بمجرد إنضمام المنتج النهائي إلى قائمة السلع التصديرية.
حوافز خاصة ببيئة الأعمال المؤسسية	١- تخطي قيود الاستثمار للأنشطة والمناطق المحظورة بإنشاء علاقة ثقة ٢٠ سنة لشركات مساهمة مع مستثمرين مكسيكيين، على ألا تتخطي الملكية للمستثمر الأجنبي ٤٩% بغرض تحسين الحالة التشغيلية للشركة من خلال تدفق رؤوس الأموال للشركة في نهاية المدة. ٢- شرط "كالفو" للتفاوض في بيئة الأعمال المؤسسية الخاصة بتملك العقارات للمستثمرين الأجانب أو القيام بالأعمال التجارية كمواطني المكسيك، من خلال الإلتزام بكافة الحقوق، على أن يتم تأجير العقارات لفترة لا تزيد عن ١٠ سنوات بكافة المناطق وفي حالة زيادة المدة يتطلب تصريح خاص.
تحليل التنمية	تبني سياسات جذب الاستثمارات كوسيلة للتنمية بما يتوافق مع السياسات العامة للدولة وبما يدعم التطور الحقيقي لمشروعات الإنتاج المشترك الخاصة بتنمية المناطق الصحراوية ونقل التكنولوجيا وسياسة التوظيف ومردود ذلك على إستهلاك الأصول الثابتة وحجم التجارة الخارجية اثر بشكل فعال على التوافق بين السياسات القومية والاستثمارية وتوسيع نطاقات الإنتاج وتحقيق التنافس العالمي.
(من تجميع الباحثة)	

(٤-٣-٢-٢) العلاقات الخارجية الإيجابية بالمكسيك لدعم التهيئة المكانية من خلال إتفاقيات التكامل الإقليمي[١]

جدول (٤-٩) دراسة تحليلية لدور العلاقات الخارجية الإيجابية في دعم التهيئة المكانية بالمكسيك

	إتفاقية دول أمريكا الشمالية نافتا	إتفاقية الميكالادورا
نوعها	إتفاقية تجارة حرة تضم دول نامية ومتقدمة (كندا، الولايات المتحدة، المكسيك)	إتفاقية مناطق صناعية مؤهلة مع الولايات المتحدة الامريكية
هدفها	١- إتساع نطاق الأسواق بين دول الأعضاء والحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية للولايات المتحدة الأمريكية ٣- مكافحة تجارة المخدرات عبر الحدود المكسيكية	١- إتساع الأسواق ودعم الترابط بين البلدين من خلال علاقة اقتصادية متبادلة المنفعة لتحسين إستغلال الموارد الطبيعية وزيادة النمو الاقتصادي
إجراءتها	دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٩٤ م وضمت ٣٧٧مليون نسمة وناتج محلي نحو٧٠٨٠بليون دولار	وقعت عام ١٩٦٢م وتقتضي بالسماح بإقامة منشآت صناعية تعتمد على إستيراد المواد الأولية والمعدات من الولايات المتحدة الأمريكية على أن يتم تصدير المنتجات النهائية إلى السوق الأمريكية
حوافزها	إزالة الحواجز والقيود على الاستثمار بالإضافة إلى تنسيق المعايير البيئية والأمنية.	

[١] مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار إتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الإستراتيجية القومية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط العمراني والإقليمي،٢٠٠٩

التهيئة المكانية المستهدفة	١- إنشاء سوق إقليمي يدعم التنسيق بين الأعضاء ٢- التهيئة المكانية لتكوين وحدة إقليمية سريعة النمو ٣- إنشاء بنك للتنمية بين الولايات المتحدة والمكسيك لتمويل المشروعات التنموية وخاصة البيئية بالمكسيك.	تطوير البرامج الخدمية والاجتماعية من خلال المؤسسات الاقتصادية القائمة على التعاون بين رجال الأعمال والعمالة لضمان سير عملية التصنيع في مسارها المخطط له.
تحليل التنمية	إقامة محور التنمية الدولي (NAFTA) ساهم في تطور التنمية بإقليم مونتري (تجاوز عدد المنشآت الصناعية التي تقوم بإستيراد المنتجات ا لوسيطة في عملية التصنيع من الولايات المتحدة وكندا واعادة تصدير منتجاتها النهائية إلى أمريكا وكندا ٣,١٣ألف منشأة عام٢٠٠٢ممـاأدى إلى ظهور مناطق صناعية عالية التقنية بالإقليم، كما بلغ عدد المنشآت التجارية نحو ٣,٥٥ألف منشأة خلال نفس العام ،،وبلغ عدد المنشآت بقطاع الخدمات الداعمة للتنمية ٠,٥١ ألف منشأه، وبذلك تمتع الاقليم ببيئة اقتصادية ساهمت في جذب الاستثمارات	ساهمت في إحداث طفرة صناعية بإقليم مونتري الحدودي مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما شجع إنتقال العمالة التي بلغت ٤٤% من إجمالي السكان وهو ما حفز مزيدا من عمليات الإنتاج بالمدينة وإقليمها.
(من تجميع الباحثة)		

٤-٣-٣ دراسة حالة الوحدة الإقليمية بإقليم مونتيري الحدودي" Monterrey " [١]

تقع في الجزء الشمالي الشرقي من الدولة على الحدود مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتتباين خصائصها الطبيعية ما بين منطقة صحراوية شبه جافة شمالاً ومنطقة جبلية شديدة الوعورة جنوبًا، وبرغم ذلك ساهم موقعها الإستراتيجي ومواردها الاقتصادية في أن تكون مركز تجاري تاريخي جاذب للأنشطة والسكان.

تم تهيئتها مكانياً من خلال الإعتماد على دخول إتفاقية تكامل إقليمي (نافتا)، لتكوين سوق إقليمي ضخم جاذب للأنشطة والسكان بالتكامل مع شبكة من المراكز الحضرية على المحور الدولي نافتا، كما هو موضح بالشكل رقم (٤-١٤)، ومن أهم ما يميز هذه التجربة العوامل التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتمويلية والعمرانية والتسويقية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي انتهجتها السياسة العامة بالمكسيك لدعم التهيئة المكانية بوحدة التنمية الاقتصادية " مونتري"، لما لها من أثر على جذب الأنشطة والسكان والاستثمارات للإقليم ومدي تكاملها مع باقي أرجاء الدولة كما هو موضح بالجدول رقم (٤-١٠).

[١] مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار إتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الإستراتيجية القومية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط العمراني والإقليمي،٢٠٠٩

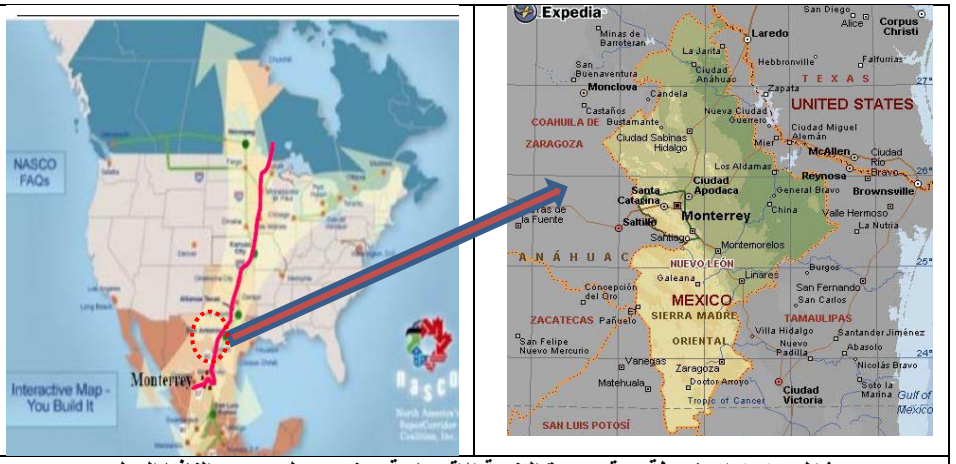

شكل (٤-١٤) خريطة موقع وحدة التنمية الاقتصادية مونتري على محور النافتا الدولي

http://www.worldmap١.com/map/mexico/monterrey-map.asp

جدول (٤-١٠) عوامل التهيئة المكانية بالوحدة الاقتصادية التنموية باقليم مونتري بالمكسيك وأثرها على التنمية الاقليمية

الجوانب	إجراءات التهيئة المكانية
الجانب التشريعي والتنظيمي[١]	١- تقديم حوافز ضريبية لجذب الشركات الأجنبية للعمل في الصناعات المحلية ٢- وضع ضوابط تشريعية وتنظيمية محددة لنظم الجمارك والضرائب، وأهمها تخفيض نسبة الضرائب على المنشآت الإنتاجية بحيث لاتتعدى٠,٢ % سنويًا وتخفض بنسبة النصف ١% فقط خلال العام الأول لبدء الإنتاج، بالإضافة إلى سياسات تسهيل الإجراءات وفض المنازعات. ٣- خصم فوري للضرائب للاستثمار بكافة المناطق فيما عدا المدن المزدحمة مع شرط إستخدام عماله كثيفة، أنشطة غير ملوثة، أنشطة لا تتطلب الإستخدام المكثف للمياه. ٤- إعفاءات ضريبية تصل إلى ٣٠% للشركات المعتمدة على البحث والتطوير. ٥- إسترداد ضريبة الإستيراد للسلع المؤقتة الضرورية لتجهيز أو إصلاح منتج بمجرد إنضمام المنتج النهائي إلى قائمة السلع التصديرية.
الجانب المؤسسي	١- إنشاء إدارة مستقلة للإقليم توجه التنمية طبقاً لطموحات المستثمر إستناداً على تعظيم دور القطاع الخاص وإعداد العمالة الماهرة المدربة من خلال تنمية القطاعات الأكاديمية. ٢- إقامة مؤسسات تعزز التجارة الخارجية من خلال تنفيذ الحد الأدنى من معايير السلامة المعترف بها دولياً والتنسيق مع القطاع الخاص للإنتاج والتسويق. ٣-إنشاء صندوق التعاون الدولي للبحث العلمي والتكنولوجي بين المكسيك والإتحاد الأوروبي لتحفيز الابتكار
الجانب التمويلي	١- جذب الاستثمارات بما يعزز التجارة والتنمية التكنولوجية لصالح الدولة، من خلال حظر أنشطة ومناطق بعينها للاستثمار وجذب الاستثمارات التي تساهم في تعمير مناطق صحراوية وتوفير فرص عمل ونقل وتطبيق التكنولوجيا وزيادة الصادرات، ومردود ذلك على إستهلاك الأصول الثابتة وحجم التجارة الخارجية.
الجانب التسويقي	الإلتزام بالأطر المنظمة لإتفاقية النافتا كأساس لفتح أسواق كبرى أمام الإنتاج الإقليمي، ولذلك تم إنشاء إدارة مستقلة للإقليم توجه عملية التنمية طبقاً لطموحات المستثمر إستناداً على تعظيم دور القطاع الخاص وإعداد العمالة الماهرة المدربة من خلال تنمية القطاعات الأكاديمية.

[١] Foreign Investment Laws and Regulations, http://www.mexicolaw.com/LawInfo,26.htm, 2016.

الجانب العمراني والبني التحتية [1]	تم تأهيلها لتصبح مركز صناعي ومالي عالمي من خلال توجيه التنمية القائمة على المعرفة التكنولوجية، لتكوين مدينة عالمية للمعرفة، وتوفير بنية تعليمية مولدة للابتكار وتوطين أفرع جديدة لمنتجي البرمجيات العالمية وتوفير مزيد من المراكز البحثية المتخصصة من خلال:- ١- إنشاء ثلاثة جامعات متخصصة بمراكزهم البحثية أحدهم جامعة خاصة. ٢- إنشاء ٢٣١مدرسة فنية متخصصة بالإقليم ٣- إنشاء ٣٠مركزأبحاث ٤- إنشاء مجمعات متخصصة في التصنيع التكنولوجي ٥- توطين أفرع لمراكز المال العالمية. ٦- تنفيذ الدولة استثمارات البنية التحتية الداعمة للتصنيع والتجارة ٧- تطوير قطاع صناعات الطيران من خلال خفض تكاليف التشغيل والتطوير
الجانب الاقتصادي	إعتمدت سياسة التنمية على دعم الإقليم للصناعات المتطورة المعتمدة على مراكز الأبحاث وتكنولوجيا الإنتاج القائمة على صناعات رائدة مرتبطة بالشبكات العالمية للتسويق (صناعات تكنولوجية تقنية – صناعة مركبات الطائرات ومركبات الفضاء)، ولا دخل له بالمستوى المحلي من خلال وجود مركز تنمية صناعي وشبكة أسواق إقليمية متفاعلة في المحور الدولي نافتا.
الجانب الاجتماعي [2]	تأهيل العمالة للعمل بالصناعات المتقدمة، من خلال توفير الحوافز اللازمة للشركات لتشجيعها على إرسال العاملين إلى الخارج للحصول على التدريب، مما حول الاقليم من منطقة طاردة للسكان إلى بؤرة جذب سكاني بسبب التهيئة المكانية لتوفير فرص عمل مرتفعة الأجر، وأصبحت السوق المكسيكية أرخص من نظيرتها الصينية فيما يتعلق بالكثير من الصناعات التي تخدم السوق الأمريكية، علاوة على أن أوروبا أصبحت تلفظ العمال الآن، فإتجهت معظم العمالة إلى المكسيك، ولكن الإهتمام بالأجزاء الشمالية الحدودية مع الولايات المتحدة الامريكية دون غيرها ولد فجوه بين الأقاليم.
الجانب البيئي	شرط إقامة أنشطة غير ملوثة كثيفة العمالة موفرة المياه لإزالة الضرائب.
(المصدر: من عمل الباحث)	

إنعكست عوامل التهيئة المكانية الجاذبة على هيكل العمران المحلي(إرتفاع نسبة المناطق المخصصة للأنشطة الصناعية ومراكز التجارة والأعمال عن ٤٠ % من إجمالي المساحة) للوحدة الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الخارجية والموجهة للتنمية المعتمدة على تركز الصناعات الصغيرة والمتوسطة كثيفة التكنولوجيا وإنعكس ذلك على الإقليم ليصبح[3] أكبر إقليم منتج للصناعات التكنولوجية على مستوى أمريكا الجنوبية، للتخصص في العديد من الصناعات المتميزة كمعدات الطائرات ومركبات الفضاء والتكنولوجيا الحيوية.

وبذلك نجحت التهيئة المكانية في تكوين وحدة تنمية سريعة النمو ولكن التركيز على تنمية المناطق الشمالية نتج عنها فوارق إقليمية بالنسبة لباقي الاقاليم، بجانب التخطيط للإعتماد على التنمية أحادية النشاط (الصناعة) المرتبطة بتذبذب أسعار الطاقة والإعتماد الكامل على العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة من خلال النشاط الصناعي الخاضع لتقلب أسعار النفط، مثل أهم نقاط ضعف بالتجربة.

[1] مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار إتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الإستراتيجية القومية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط العمراني والإقليمي،٢٠٠٩.

[2] Jorge Alvarez and Fabian Valencia, Made in Mexico: Energy Reform and Manufacturing Growth, working paper, International Monetary Fund,, 2015.

[3] مصطفي منير محمود، مرجع سابق.

٤-٣-٤ مردود التهيئة المكانية بالمكسيك على المؤشرات الاقتصادية

وفيها يدرس البحث أثر خطط التهيئة المكانية على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بتطور الإنتاج الصناعي مقارنة بالناتج المحلى المؤشر على جذب الاستثمارات والمشاركة بالتجارة الخارجية

٤-٣-٤-١ مؤشر تطور الإنتاج الصناعي بالمكسيك مقارنة بالناتج المحلي [١]

تطور الإنتاج الصناعي بالإعتماد على إقليم " مونتري" الحدودي بعد توقيع إتفاقية نافتا، وخاصة في إنتاج معدات النقل، وشهدت الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ متوسط نمو سنوي ٥,٦ % في ناتج الصناعة التحويلية، ولكن زيادة التصنيع لم تنعكس على نمو الناتج المحلي (نما بمعدل سنوي ٢,٦% من عام ١٩٩٤ – ٢٠١٢)، للإعتماد على الصناعة المركزة في الأجزاء الشمالية كأساس للتنافس والتنمية مع ضعف مشاركة الأنشطة التنموية الأخرى في الناتج المحلي مقارنة بالنشاط الصناعي كما هو موضح بالأشكال أرقام (٤-١٥) و (٤-١٦).

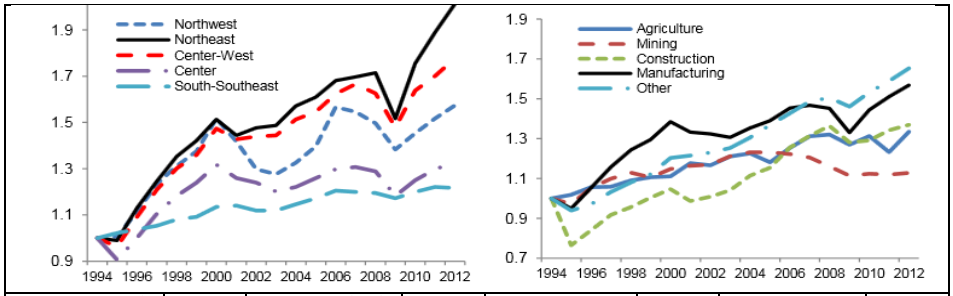

شكل (٤- ١٥) مشاركة الأنشطة بالناتج المحلي بعد إتفاقية نافتا (١٩٩٤: ٢٠١٢)

شكل (٤- ١٦) مشاركة الأقاليم بالناتج المحلي بعد إتفاقية نافتا (١٩٩٤: ٢٠١٢)

Jorge Alvarez and Fabian Valencia, Made in Mexico: Energy Reform and Manufacturing Growth, working paper, International Monetary Fund,, 2015

ومع التطور الصناعي تحولت المناطق الصحراوية بالأجزاء الشمالية بالمكسيك إلى بؤرة جذب سكاني بسبب التهيئة المكانية لتوفير فرص عمل مرتفعة الأجر، وبالرغم من معاناة الاقتصاد المكسيكي من الإعتماد على التنمية أحادية النشاط وتمركز الصناعات وتذبذب أسعار الطاقة الذي يؤثر على أسعار الصادرات، إلا أن دعم الاستثمار بالطاقة المتجددة أدت إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي (٢٠١١ : ٢٠١٣) والتي فاقت معدلات نمو الولايات المتحدة وكندا والبرازيل مما جعل المكسيك أكثر جاذبية للباحثين عن الثروة بالعالم كما هو موضح بالشكل رقم (٤-١٧).

[١] Jorge Alvarez and Fabian Valencia, Made in Mexico: Energy Reform and Manufacturing Growth, working paper, International Monetary Fund,, 2015

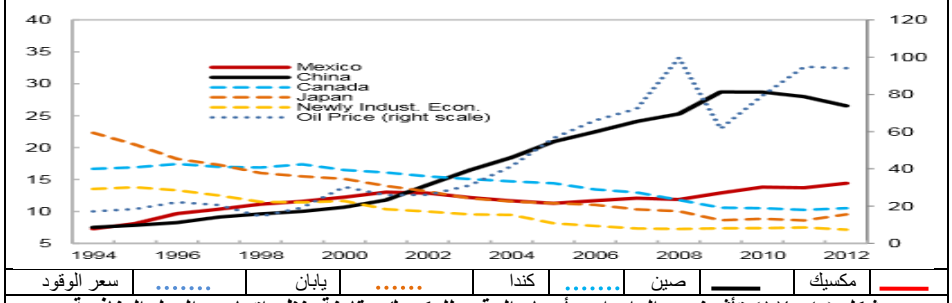

شكل (٤- ١٧) تأثر نسب الواردات بأسعار الوقود للمكسيك مقارنة بنظيراتها من الدول المنافسة

Jorge Alvarez and Fabian Valencia, Made in Mexico: Energy Reform and Manufacturing Growth, working paper, International Monetary Fund,, 2015

٤-٣-٤-٢ مؤشر تدفق الاستثمارات الخارجية للمكسيك

تصنف المكسيك كثاني أكبر مستثمر في الخارج في المنطقة بعد تشيلي، وتعتمد في إستقبال الاستثمارات المباشرة على قطاع النفط والغاز، ومناطق تجهيز الصادرات، حيث هيئت مواقعها مكانياً لإنشاء ٩ مصانع (سيارات وقطع غيار ومعدات كهربائية وإلكترونية وملابس وأثاث) لتلقي الاستثمارات المباشرة الموجهة للتصدير كما هو موضح بالشكل رقم (٤-١٨).

ومن خلال الإحصاءات، إرتفع حجم الاستثمار الخارجي المباشر بالمكسيك إلى الضعف بعد تفعيل إتفاقية نافتا (٤,١٢بليون دولار)،ثم تباينت المؤشرات نتيجة للأزمات المالية التي تعرضت لها المكسيك في الفترة من ١٩٩٥:١٩٩٩ إثر الإصلاحات الاقتصادية، ثم عاد وإرتفع قياسيًا منذعام٢٠٠١حيث وصل إنذاك إلى٧٣,٢٤بليون دولار بمعدل نمو٦٨ % وبصفة عامة بلغ المتوسط السنوي لحجم الاستثمارات الأجنبية نحو٦,١٠بليون دولار خلال الفترة من١٩٩٤:٢٠٠١ ولتحقيق الأهداف المرجوة من الإتفاقية تم إنشاء بنك للتنمية بين الولايات المتحدة والمكسيك لتمويل المشروعات التنموية بين الدولتين.

مع زيادة الأزمة المالية العالمية انخفض تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى النصف تقريباً من ٢٨,٦ بليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١٧,٩ عام ٢٠٠٩ ثم بدأت الأوضاع في تحسن مستمر ليصل إلى ٤٢ بليون دولار عام ٢٠١٣.

سجلت المكسيك إنخفاض كبير إلى نصف التدفقات تقريباً عام ٢٠١٤ (٢٣ بليون دولار)، مما أعادها للمركز الثالث في الصفوف المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر.[١]

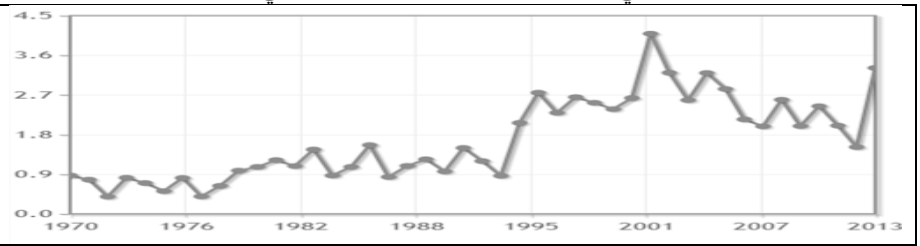

شكل (٤- ١٨) نسبة تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي (١٩٧٠ : ٢٠١٣)

Euler Hermes Economic Research Country Report Mexico, , 2015

[١] UNCTAD, World Investment Report, REFORMING INTERNATIONAL INVESTMENT GOVERNANCE, 2015

٤-٣-٤-٣ مؤشر حجم التجارة الخارجية بالمكسيك

أثرت العلاقات الخارجية وعوامل التهيئة المكانية إيجاباً على إرتفاع معدلات التجارة الخارجية بالمكسيك وتخطي الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث زادت نسبة الصادرات للسلع لعام ٢٠١٠ بمقدار ٣٠% عن عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٨٩,٤٥ بليون دولار وإستمر إرتفاع المعدلات حتى بلغت ٣٩٨ بليون دولار عام ٢٠١٤ بزيادة ٥% عن عام ٢٠١٣، بينما بلغت قيمة الواردات للسلع ٤١٢ بليون دولار عام ٢٠١٤ بزيادة ٥% أيضاً عن عام ٢٠١٣.

وبذلك إحتلت المكسيك الترتيب ١٥ عالمياً في الصادرات بقوة شرائية

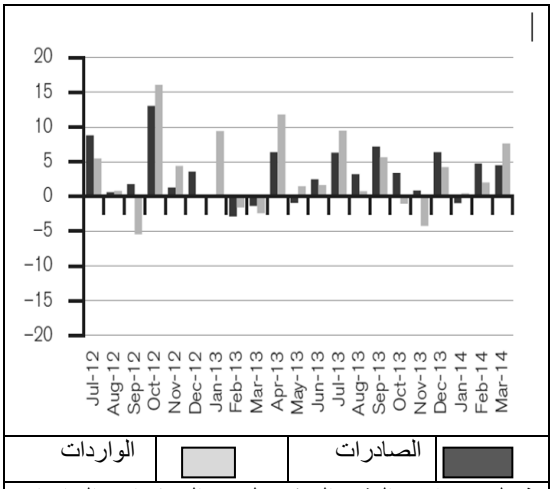

شكل (٤-١٩) التغير السنوي لحجم الصادرات والواردات السلعية للتجارة الخارجية للمكسيك (٢٠١٢: ٢٠١٤)

World trade report (trade and development : recent trends and the role of the WTO) 2014

٢,١% والترتيب رقم ١٤ في الواردات وهو ما يعادل ٢,٢% من قوة شراء العالم.[٢١]

ومن خلال أخر إحصائيات تم حصر هيكل التجارة الدولية للمكسيك في رقم (٤-١١)[٣]

جدول (٤-١١) أهم أسواق الإستيراد والتصدير للتجارة الدولية بالمكسيك

أسواق التصدير	النسبة	أسواق الاستيراد	النسبة
الولايات المتحدة	٨٠%	الولايات المتحدة	٤٩%
كندا	٣%	الصين	١٧%
الصين	٢%	اليابان	٤%
اسبانيا	٢%	كوريا الجنوبية	٣%
البرازيل	١%	المانيا	٣%

Euler Hermes Economic Research Country Report Mexico, , 2015

[١] World trade report (trade and development : recent trends and the role of the WTO),, 2014

[٢] World trade Organization, World trade report (Speeding up trade: benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement),, 2015

[٣] Euler Hermes Economic Research Country Report Mexico, , 2015

٤- ٣- ٥ دراسة تحليلية لأوجه التوافق أو التعارض بين الأبعاد المكانية لملامح التنمية على المستوى القومي وتوجهات الدولة لجذب الاستثمارات الخارجية الملائمة لمتطلبات التدفقات العالمية بالمكسيك

من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية السابقة تبين مدي إستفادة المكسيك من إتفاقية نافتا في الإستفادة من الموقع الجغرافي الحدودي مع الولايات المتحدة الأمريكية في إحياء منطقة حدودية صحراوية لتكوين وحدة إقليمية سريعة النمو وسوف يعرض البحث مقارنة بين سياسات جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وسياسات التنمية على المستوى القومي لاستخلاص نقاط القوة والضعف بتجربة المكسيك.

جدول (٤- ١٢) دراسة تحليلية مقارنة بين الأبعاد المكانية لملامح السياسات القومية وملامح السياسات الاستثمارية بالمكسيك

	ملامح سياسات الاستثمار	ملامح سياسات التنمية القومية	مواقع التهيئة المكانية طبقاً للسياسة القومية	مواقع التهيئة المكانية طبقاً للسياسة الاستثمارية
إختيار مناطق التنمية	١- حظر مناطق معينه (غابات – مناطق زراعية – مناطق تجارية) خاضعة لإستراتيجية الدولة لا يجوز التملك فيها للعقارات للمستثمر الأجنبي إلا بشروط خاصة. ٢- خصم فوري للضرائب للاستثمار بكافة المناطق فيما عدا المدن المزدحمة.	إستغلال الموقع الجغرافي للتهيئة المكانية للمناطق الصحراوية الشمالية على حدود الولايات المتحدة الأمريكية.	دعم الوحدة الإقليمية بإقليم مونتري الحضري ذات الطبيعة الصحراوية والموارد الاقتصادية.	تشجيع الاستثمار بإقليم مونتري الحدودي الصحراوي، من خلال تطوير العلاقات الخارجية والإنضمام إلى إتفاقية دول أمريكا الشمالية عام ١٩٩٤ والتي تركزت إيجابياتها في محور التنمية الدولي (NAFTA).
إختيار مجالات التنمية	١- شرط إقامة أنشطة غير ملوثة كثيفة العمالة موفرة المياه لإزالة الضرائب. ٢- حوافز ضريبية لشركات الصناعات المؤهلة غير الدائمة بالمكسيك ٣- إعفاءات وإئتمان للضرائب يصل إلى ٣٠% من إجمالي الإنفاق للشركات المعتمدة على البحث والتطوير. ٤- إسترداد ضريبة الإستيراد للسلع المؤقتة الضرورية لتجهيز أو إصلاح منتج بمجرد إنضمام المنتج النهائي إلى قائمة السلع التصديرية. ٥- وضع قيود للمستثمر طبقاً لنوع النشاط وحظر أنشطة بعينها خاصة بالدولة وبأهالى المكسيك للتوافق مع سياسة الدولة.	توجيه التنمية القائمة على المعرفة التكنولوجية لتكوين المدينة العالمية للمعرفة من خلال:- ١- تدخل القطاع الأكاديمي لتوجيه القطاعان العام والخاص لإدارة البرامج المعنية بتحقيق الرؤية المستقبلية للمدينة والإقليم ٢-توفير بنية تعليمية مولدة للابتكار ٣-توطين أفرع جديدة لمنتجي البرمجيات العالمية ٥- توفير مزيد من المراكز البحثية المتخصصة.	١- تحول مونتري من وحدة متضخمة إقليمية للصناعات المحلية إلى وحدة عالمية جاذبة للاستثمارات. من خلال إرتفاع معدلات تقدم ونقل التكنولوجيا إلى المكسيك ٢- إرتفاع نسبة المناطق المخصصة للأنشطة الصناعية ومراكز التجارة والأعمال عن ٤٠ % من إجمالي المساحة الحالية والمستقبلية حتى عام ٢٠٢٠م.	١- تبني سياسات جذب الاستثمارات كوسيلة للتنمية بما يتوافق مع السياسات العامة للدولة وبما يدعم نقل التكنولوجيا. ٢- مساهمة محور التنمية الدولي (NAFTA)في تطور التنمية بإقليم مونتري، من خلال:- ١- منطقة تجهيز الصادرات ٢-إتساع الأسواق ٣- إقامة مناطق صناعية عالية التقنية بالإقليم.
تحقق التنافس العالمي	جذب الاستثمارات بشروط ١- التوافق مع السياسة العامة ومدي إستهلاكه للأصول الثابتة. ٢-إمتثاله للأنظمة البيئية ٣- مساهمته في الحصول على تكنولوجيا متقدمة تدعم تطور الصادرات	تنمية وحدة إقليمية متخطية للحدود القومية، من خلال تكتل اقتصادي قوي لدعم النمو الاقتصادي.	إنشاء بيئة معرفية متخصصة في التصنيع التكنولوجي من خلال الجامعات ومراكز الأبحاث ومراكز التدريب لجذب و توطين فروع لمراكز المال العالمية	توفير البنية الأساسية لإقليم مونتري لدعم الصناعة والتجارة (مطار دولي، طرق سريعة تربط الإقليم بالمراكز الصناعية والتجارية على مستوى دول النافتا، محطات الطاقة ..الخ).
	(من عمل الباحثة)			

من خلال ما سبق نجد أن تبني سياسات جذب الاستثمارات كوسيلة للتنمية بما يتوافق مع السياسات العامة للدولة وبما يدعم التطور الحقيقي لمشروعات الإنتاج المشترك الخاصة بتنمية المناطق الصحراوية ونقل التكنولوجيا وسياسة التوظيف ومردود ذلك على إستهلاك الأصول الثابتة وحجم التجارة الخارجية اثر بشكل فعال على التوافق بين السياسات القومية والاستثمارية وتوسيع نطاقات الإنتاج وتحقيق التنافس العالمي من خلال مجموعة من نقاط القوه تمثلت فيما يلي :-

١- التهيئة المكانية لدعم العلاقات الخارجية والإستفادة من الموقع الإستراتيجي بجانب الولايات المتحدة الأمريكية في الإنضمام لمحور نافتا وتكوين وحده إقليمية عالمية سريعة النمو وتحقيق التنافس العالمي.

٢- إنفصال المؤسسات الاقتصادية ساهم في تميز الوحدة الإقليمية مونتري لتحفيز ممارسة الأعمال بما يحقق التوازن والإصلاح الهيكلي.

٣- التهيئة المكانية غير التقليدية بالإعتماد على نقل التكنولوجيا وتطور الصناعات التقنية، من خلال منطقة تجهيز الصادرات الحدودية بإقليم مونتري، أدى إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية ودخول التنافس العالمي.

ولكن مع الإعتماد على وحدة إقليمية واحدة (مونتري) ونشاط اقتصادي أحادى (الصناعة) رصد البحث مجموعة من نقاط الضعف بتجربة المكسيك وهي على النحو التالي:-

١- تنمية المناطق الشمالية الحدودية بشكل خاص دون غيرها أدى إلى فوارق إقليمية شاسعة.

٢- القلق شبه الدائم على التهيئة المكانية ووضع المكسيك التنافسي من خلال الإعتماد الكامل على العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة (أكثر من ٧٠% من الصادرات و٥٠% من الواردات معتمدة على أسواق الولايات المتحدة) من خلال النشاط الصناعي الخاضع لتقلب أسعار النفط.

٤-٤ تجربة دبي

تقع إمارة دبي على ساحل الخليج العربي بطول يبلغ حوالي ٧٢ كم، بمساحة حوالي ٣٨٨٥ كم٢ وهي تعادل ٥ % من مساحة دولة الإمارات بدون الجزر.
شهدت إمارة دبي خلال الثلاثة عقود الماضية تطورات اقتصادية جذرية في تنوع القاعدة الاقتصادية، وأصبحت تتمتع بموقع إستراتيجي متميز كأكبر مراكز إعادة التصدير في الوطن العربي والشرق الأوسط

شكل (٤-٢٠) خريطة موقع دبي بالنسبة لباقي الإمارات
/https://arabic.mapsofworld.com/uae

وأصبحت من أهم مراكز الجذب الاستثماري بفضل المزايا المتعلقة بالتكلفة ومزايا السوق وبيئة الأعمال، تملك الإمارة سبع مناطق صناعية ومجمع شركات وثلاث مناطق حرة متخصصة وميناءين بحريين عالميين ومطار دولي رئيسي وقرية شحن وشبكة طرق سريعة حديثة وإتصالات لاسلكية راقية وطاقة يعتمد عليها.

٤- ٤- ١ الملامح العامة للتهيئة المكانية بدبي طبقاً لخطط التنمية على المستوى القومي

رسمت الدولة سياسة للتهيئة المكانية لتنويع النشاط الاقتصادي من خلال :- [١]

جدول (٤- ١٣) عوامل التهيئة المكانية للمناطق الصحراوية لتوطين انشطة تنافسية

السياسة العامة	الإنتقال من النمو غير المستدام المعتمد على الموارد النفطية و تراكم عوامل الإنتاج إلى النمو المستدام الداعم للمعرفة والإبتكار لخلق بيئة ملائمة لممارسة الأعمال والتطوير والإنتاجية المرتفعة لكل من رأس المال والعمالة
أهداف التنمية	التهيئة المكانية لتصبح مركز عالمي للتجارة والخدمات من خلال: ١- تطوير البنية التحتية لدعم الإتصال بالمناطق المختلفة ٢- الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية بما يحقق إستدامتها من حيث معدلات الإستهلاك والكفاءة ٣- تحقيق جوده الحياة مما يجعلها مقصد للمواطنين والمستثمرين والسائحين. ٤- تعزيز الكوادر البشرية ٥- تشجيع التميز في العطاء الإداري والصناعي والحد من العقلية الريعية القائمة على الربح السريع والنظرة الفردية الضيقة ٦- تشجيع الشراكة الاقتصادية بين القطاعات الحكومية والخاصة.
إستراتيجيات التنمية	١- إستراتيجية طويلة المدى مرتكزة على تنمية القدرات العلمية والفنية للمواطنين والاستثمار في التعليم والتدريب. ٢- إستراتيجية متوسطة الأجل تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد بعيداً عن النفط. ٣-إستراتيجية قصيرة الأجل تستهدف علاج توابع الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة قطاع العقارات في دبي.

[١] حكومة دبي، مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي ٢٠١٥

الإجـــراءات الهيكليـــــة للتهيئـــــة المكانية		تطوير الإدارة الاقتصادية الوطنية لإلغاء الإزدواجية في مهام المؤسسات ورفع مستوي الإنتاج وتبني أنظمة إدارية مرنة وحديثة ملائمة للتغيرات الإقليمية والدولية من خلال:- ١- تسهيلات في مجال إصدار الرخص وتوفير الأراضي وتقديم الخدمات اللازمة للأنشطة التجارية والاقتصادية ٢- إنعدام الضرائب وحرية إنتقال رؤوس الأموال والتحويلات للخارج. ٣- الإستقرار الاقتصادي والأمني وخلق مناخ مرن للتعامل مع المستثمرين ورجال الأعمال من خلال سرعة إتخاذ القرارات وتنفيذها وتوافر الفرص الاستثمارية. ٤- ديناميكية غير معهودة في الاقتصاديات النامية من خلال التعامل بإسلوب النافذة الواحدة مع المستثمرين لإنجاز المعاملات في أوقات قياسية وتجنب الكثير من الإجراءات المعقدة والمفتقرة للاستثمارات. ٥- الإنفتاح على الأسواق الناشئة والواعدة دون تحفظات أو إجراءات بيروقراطية للتمتع بطاقاتها الاستثمارية والتسويقية.
أهـــــداف التهيئـــــة المكانية	**زيـــــادة الاتصالية**	إنشاء بنية أساسية لتوفير الخدمات بأسعار تنافسية من خلال :- ١- إنشاء خط قطار الإتحاد للربط بين كافة الإمارات والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان للنقل والشحن. ٢- إنشاء مترو دبي.[١] ٣- إنشاء مطار دبي الدولي وجاري توسعته لحركة المسافرين المتوقعة في ٢٠٢٠ والتي تقدر ب ٩٨ مليون مسافر. ٤- التخطيط لإنشاء أول مدينة مطار متكاملة في العالم " دبي وورلد سنترال ." ويتضمن المشروع ٦ مناطق متخصصة (مطار آل مكتوم الدولي ومدينة دبي اللوجستية والمدينة السكنية والمدينة التجارية ومدينة الجولف ومدينة الطيران بإجمالي تكلفة ٣٣ مليار دولار لإستيعاب ١٢ مليون طن للشحن سنوياً و ١٢٠ مليون راكب.
	التنميـــة الصناعية	تنمية الوعي الصناعي لزيادة الاستثمار بالقطاعات الإنتاجية والخدمية مع توفير البنية التحتية القانونية المرتبطة بالأنشطة الصناعية لتحفيز الاستثمار الصناعي من خلال خفض تكاليف الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية وتقديم حوافز خاصة بما يلي :- ١- إعفاءات من الرسوم الجمركية للمؤسسات الصناعية وذلك على المدخلات الصناعية وعناصر الإنتاج مثل المعدات وقطع الغيار والمواد الوسيطة ٢-الحق في تملك نسبة تصل إلى ٤٩% من رأس مال الشركة . ٣- التركيز على بناء بنيةٍ تحتيّةٍ صناعيّةٍ بمعايير للجودة العالمية لتحقيق المنافسة للصناعات المحلية و تنمية الصناعات التحويلية الواعدة المعتمدة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتطورة، وتطوير صناعات الطيران وبناء وصيانة السفن والصناعات الغذائية وصناعة الألمونيوم. ٤-التخطيط لإنشاء دائرة مستقلة تقوم بوضع سياسات تساعد على توطين الصناعات الإستراتيجية التي تتميز بها إمارة دبي (البتر وكيماويات – الألمونيوم وغيرها من الصناعات الثقيلة).
	السياحة	١-إنشاء مؤسسة دبي للتسويق السياحي والتجاري بمشاركة القطاع الخاص للترويج للعلامات التجارية والتسوق من خلال إقامة العديد من الفعاليات السياحية والمهرجانات والأنشطة. ٢- إنشاء الأسواق الحرة بالمطارات لتعزيز الإتصال كمركز عالمي لصناعة النقل الجوي لتنشيط السياحة. ٣-توفير مناطق الجذب السياحية والاستثمار في الخدمات السياحية وإقامة الفعاليات الرياضية والتجارية وسياحة السفاري والمهرجانات من خلال التهيئة المكانية لتنوع الأنشطة السياحية بالبيئة الصحراوية الفريدة.

[١] تم إدراجه عام ٢٠١٢ في موسوعة جينس العالمية كأطول مترو بدون سائق.

	دعم اقتصاد المعرفة	١- تطوير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتجارة الإلكترونية واستخدامها في جميع القطاعات الاقتصادية خاصة بالتعليم والقطاع الحكومي بشكل عام ٢- إنشاء بيئة غنية بالمعلومات وتشجيع أنشطة البحث العلمي لإستيعاب التكنولوجيا المستوردة طبقاً للظروف الاقتصادية بالدولة. ٣-مواكبة التطورات التقنية ، لتعزيز الثقة بالأوضاع الاقتصادية من خلال مناطق دبي إنترنت سيتي وميديا سيتي وقرية المعرفة والحكومة الإلكترونية ٤-تبني سياسات للإعتماد على الطاقة المتجددة من خلال بدء مشروع " مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية لتوليد ١،٠٠٠ ميجا وات من الطاقة "المتجددة وتأمين الاستثمارات الكافية في البنية التحتية لمشروعات الطاقة، مع إدارة أسعار البترول ومنتجاته والطاقة الكهربائية للحد من التبذير في الإستهلاك. ٥- إنشاء المناطق الحرة (٢٣ منطقة) لإعادة هيكلة الاقتصاد بعيداً عن النفط، و إنشاء ٢١ منطقة اقتصادية حرة تصنف ضمن فئات (الصناعة – الدعم اللوجيستي – الإعلام – الخدمات الإنسانية – المالية – الطيران – التعليم-- تكنولوجيا المعلومات وأنشطة أخري) ٦- إدارة المؤسسات بالمناطق الحرة من حيث التمتع بكافة الصلاحيات الخاصة بالتخطيط و الادارة والتسجيل والترخيص وتطوير المرافق والبنية التحتية.
	تطوير قطاع الاقتصاد الاسلامي	التهيئة المكانية لدبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي من خلال :- ١- صياغة نظام مصرفي متكامل يتوافق مع الشريعة الإسلامية وإنشاء مصارف إسلامية على مستوى العالم. ٢- إنشاء أول سوق مالي إسلامي ٣- تشجيع المبادئ النبيلة للاقتصاد الإسلامي من تشجيع للعمل وتعزيز للتضامن الاجتماعي وتوجيه المشروعات لرعاية أولويات المجتمع. ٤- إنشاء مجلس شرعي لإعتماد المنتجات حسب المعايير التجارية الإسلامية ٥- إنشاء مركز لتسوية النزاعات والتحكيم في العقود الإسلامية، لتقويم مسار صناعات الأغذية الحلال وجذب الاستثمارات لدبي كمركز عالمي للصكوك ذات مرجعية معرفية موثوقة. ٦- إنشاء مركز مستقل للمعايير التجارية والصناعية الإسلامية للتصديق على المنتجات المصنعة حسب المعايير التجارية الإسلامية، مع ضمان جودة المنتجات طبقاً للمعايير العالمية وتنظيم عمل الشركات العاملة في هذا المجال. ٧- إنشاء مركز دولي للتحكيم في الاقتصاد الإسلامي. ٨-وضع إطار قانوني لتوفير آليات سريعة للبت في الشكاوى الاقتصادية. ٩- جذب أكبر الشركات العالمية للتأمين الإسلامي لتتخذ دبي مقراً لها، وتطوير أدوات التأمين على مستوى الأفراد والمؤسسات.
	تعزيز الكوادر البشرية	١- تنمية القدرات المهارية للعمالة الوطنية من خلال التعليم والتدريب والتأهيل لرفع الإنتاجية وإستخدامها بصورة مثلي ، بالتركيز على الشراكة مع القطاع الخاص وخلق حوافز لدعم الأنشطة ذات الإبداع في الأعمال الخاصة ٢- جذب الاستثمارات المحفزة لإستقدام تكنولوجيا متقدمة وخلق فرص عمل لتدريب المواطنين على مهارات الإنتاج وفن الإدارة وصنع القرار. ٣- تبني سياسات جديدة للهجرة بانتقاء العمالة الوافدة ذات المهارات الفنية المتقدمة لرفع كفاءة العمالة الوطنية، ثم إستبدال العمالة الوافدة بعمالة وطنية على المدى البعيد وتصحيح الخلل في التركيبة السكانية.
تحديات مستقبلية للتهيئة المكانية		١- إستكمال الأنظمة والتشريعات الخاصة بالملكية الأجنبية والتي تحد من تدفق الاستثمارات بشكل عام. ٢- التنسيق بين القوانين والتشريعات المحلية والفيدرالية لتجنب بعض المعوقات الخاصة بجذب الاستثمارات الأجنبية. ٣- توسعة نطاق التسهيلات لتشمل جذب رؤوس الأموال الأجنبية العاملة في القطاعات الإنتاجية، وبالأخص الصناعية منها.

	٤- تقديم تسهيلات جديدة في بعض القطاعات التي لا زالت مقتصرة على الاستثمارات المحلية، بما يلاءم السياسة العامة والخطة القومية. ٥- توقيع إتفاقيات إقامة مناطق للتجارة الحرة مع التجمعات الاقتصادية في العالم، لجذب المزيد من الاستثمارات وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية.
اثر التهيئة المكانية على وضع دبي التنافسي	١- تقدم دبي كتجربة عربية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية للأنشطة الاقتصادية غير النفطية، حيث تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاعات العقار والسياحة والخدمات، كما شكلت المناطق الحرة عوامل جذب هامة لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تتواجد بكثافة الشركات الأجنبية ذات الملكية الكاملة). ٢- عدم التأثر بتقلب أسعار النفط وأزمة الانخفاض الحاد في أسعار النفط لعام ٢٠١٤ لكونها مستوردة للطاقة، أدى ذلك إلى الحصول على الطاقة بتكلفة أقل مما ساهم في تقليل تكاليف الإنتاج.. ٣- خلق أسواق تجارية متنوعة وقطاع سياحي متنامي بسرعة كبيرة. ٤- الإستحواذ على أنشطة عدد كبير من المؤسسات والشركات العالمية ذات العلامات التجارية المعروفة.
(من تجميع الباحثة طبقاً لتقرير اقتصاد دبي ٢٠١٥)	

وبذلك نجحت خطة التهيئة المكانية لدبي في تحقيق أهدافها من خلال تنوع القاعدة الاقتصادية ومن خلال دراسة مؤشرات النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٤ نجد ما يلي:-

١- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدبي بنسبة ٣,٨% مقارنة بمعدلات النمو العالمية (٣,٤% للنمو العالمي – ١,٨% للدول المتقدمة – ٤,٦% للدول الصاعدة والنامية – ٢,٦% لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا– ٣,٤ % لدول مجلس التعاون الخليجي).

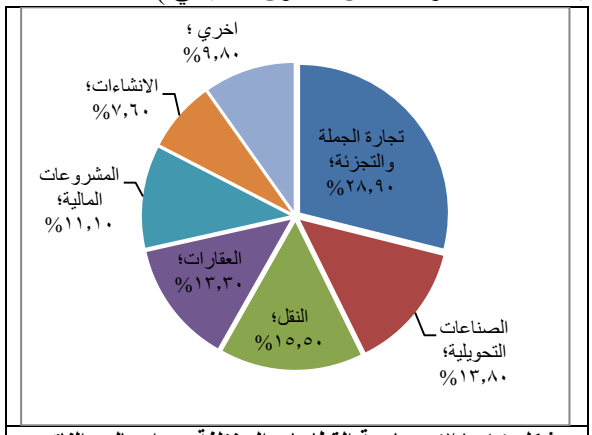

شكل (٤-٢١) مساهمة القطاعات المختلفة من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٤ (تقرير اقتصاد دبي ٢٠١٥)

٢- مساهمة القطاعات غير النفطية الرئيسة مجتمعة (تجارة الجملة والتجزئة والنقل و التخزين والإتصالات، والصناعات التحويلية، والعقارات، والإنشاءات، والمشروعات المالية) بأكثر من ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي لدبي.

٣- زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٣.٣ ألف دولار أمريكي بعد ٤٢,٣ لعام ٢٠١١.

٤- الحفاظ على عجز الميزانية تحت٣% من الناتج المحلي الإجمالي، والحفاظ على أداء القطاع المالي، مما أثر بالإيجاب على أداء مختلف المؤسسات الاقتصادية.

٥-تصحيح مسار قطاع العقارات وزيادة الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السلعية غير النفطية (إنخفاض مشاركة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي من ٥٥% عام ١٩٨١بالتدريج إلى أقل من ٢% عام ٢٠١٤).

٤-٤-٢ الملامح العامة للتهيئة المكانية بدبي طبقاً للسياسة الاستثمارية

تختص بدراسة أثر السياسات التشريعية والإنضمام إلى إتفاقيات تكامل إقليمي في دعم التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات

٤-٤-٢-١ سياسة الدولة التشريعية لجذب الاستثمارات بدبي

سعت السياسة العامة إلى جذب الاستثمارات بما يضمن حماية" السوق المحلي من الغزو الاقتصادي المفاجئ من خلال بعض القيود للاستثمار بالمناطق الحرة موضحة بالجدول رقم (٤-١٤)عوضا عن استدام بيئة التهيئة المكانية، مع شرط الشراكة مع شركة إماراتية للاستثمار بالمناطق الحرة سواء بتأسيس شركة محدودة المسئولية تمتلك ٥١% من الحصة المحلية أو الاستعانة بوكيل إماراتي رسمي أو تملك تأجير أسهم أحد الشركات الامارتية.[١]

جدول (٤-١٤) السياسات التشريعية لجذب الاستثمارات للأنشطة الاقتصادية بدبي

سياسة الاستثمار بكافة المناطق	قيود الاستثمار بالمناطق الحرة
١- ملكيّة بنسبة ١٠٠%، مع السماح بإعادة تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج بنسبة ١٠٠%. ٢- إعفاء بنسبة ١٠٠% من رسوم الإستيراد والتصدير والجمارك ٣- عدم فرض ضريبة على مكاسب الشركات أو الدخل الشخصي، وعدم فرض قيود على إستخدام العملة ٤- تكلفة منخفضة للعمليّات مع إستخدام مكاتب ومصانع ومستودعات مبنيّة مسبقاً ٥- إجراءات سريعة للتأسيس والترخيص مع وجود نافذة واحدة للتخليص الجمركي. ٦- السماح بتأشيرة إقامة متعددة السنوات للمستثمرين والموظفين الأجانب التابعين لهم لتقديم المساعدة في توظيف العمالة وخدمات الدعم الإضافيّة، مثل الكفالة والسكن في موقع العمل، مع دعم الحصول على عقود إيجار قابلة للتجديد بتكلفة منخفضة ٧- تقديم طاقة وفيرة وغير مكلفة ٨ - السماح بممارسة أكثر من نشاط لنفس الشركة مع استيفاء إجراءات التراخيص والحيازة فيما عدا (المالية – الطيران – الإعلام – المعادن الثمينة – النفط والغاز).	١- متوسّط الحد الأدنى للاستثمار هو ١٥٠ ألف درهم إماراتي ٢- تخصيص كل منطقة حرّة لنشاط اقتصادي بعينه طبقاً لخطة الدولة. ٣- الترخيص للمؤسّسات قاصر على العمل بالمنطقة الحرّة فقط (لا يُسمح لها بتبادل التجارة مع سوق الإمارات بشكل مباشر). ٤- يتّم ممارسة الأعمال من خلال موزّع يتمّ تعيينه محلياً مع عدم الحاجة إلى وجود شريك محلي لحق التملك بنسبة ١٠٠%. ٥- تُفرض رسوم جمركية بنسبة ٥% على السلع المباعة إلى سوق الإمارات عن طريق موزّع ٦- تخضع مؤسسّات المنطقة الحرة لعمليّات مراجعة الحسابات ٧- وجود شروط للحد الأدنى من المساحات المكتبية ومناطق التخزين، ولا يمكن تأجير المكاتب سوى في المنطقة الحرّة المحدّدة لكلّ مشروع. ٨- وجود قيود على عدد تأشيرات العمل المسموح بها وخاصة بالمناطق الحرة التي يرتفع الطلب عليها ٩- استثناء من ضرائب الشركات لمدة ٥٠ عاما قابلة للتجديد لعدد إضافي من السنوات حسب موافقة الحاكم. ومع ذلك، تحتسب رسوم جمركية على السلع التي تخرج من المناطق الحرة وتدخل إلى إمارات الدولة.
من تجميع الباحثة من خلال مراجعة نظام وقوانين ولوائح الإمارات العربية المتحدة للمستثمرين الأجانب، الأنشطة المسموح بها	

[١] تم مراجعة نظام وقوانين ولوائح الإمارات العربية المتحدة للمستثمرين الأجانب، الأنشطة المسموح بها

٤-٤-٢-٢ العلاقات الخارجية الإيجابية بدبي لدعم التهيئة المكانية من خلال إتفاقيات التكامل الإقليمي

وقعت دولة الإمارات على العديد من الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجالي التجارة والاستثمار وتشمل ستة إتفاقيات للتجارة الحرة و٤٥ إتفاقية ذات صلة بالتجارة الثنائية والتبادل التجاري، و٣٣ لترويج الاستثمار و٤٩ لمنع الازدواج الضريبي على الدخل، كما تشارك الإمارات في مفاوضات مجلس التعاون الخليجي مع أستراليا والصين ودول أخرى حول إتفاقيات للتجارة الحرة.

وسوف يعرض البحث إتفاقية مجلس التعاون الخليجي كأفضل أداء وسط الاقتصاديات الناشئة في معدلات الأداء الاقتصادي وأثرها على تنمية دبي

سعت الإمارات إلى الإنضمام إلى مجلس التعاون الخليجي (الإمارات – البحرين - السعودية، عمان، قطر، الكويت)، والذي يشترك معها في عدة خصائص وأهمها:-

١- ندرة الموارد البشرية وإرتفاع نصيب الفرد من الدخل

٢- وفرة مورد النفط الذي يمثل مصدر إستراتيجي لتوافر رأس المال بالرغم من كونه سلعة خام منخفضة القيمة المضافة وقابلة للنضوب.

٣- الخصائص الاجتماعية التي تتطلب التوازن بين إستخدام الموارد المتاحة وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

٥- التحدي لتحقيق التنمية على المدى البعيد في ضوء نضوب الموارد النفطية وضمان إستدامة رؤوس الأموال الخاضعة لتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ومن ثم تبنت دول مجلس التعاون الخليجي إستراتيجية للتنمية قائمة على ما يلي :-

١١-تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة للنفط من خلال الصناعات التحويلية بدلاً من الإعتماد على النفط الخام كممول للتنمية

١٢-إدارة سلاسل التوريد واللوجستيات طبقاً لمتطلبات السوق العالمي.

١٣- التقليص التدريجي في دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

١٤- تطوير آليات السوق وتوافر الحرية الاقتصادية كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي.

١٥- تحويل الهيكل الاقتصادي لبناء طاقة إنتاجية مدعمة ذاتياً لتحقيق التنمية المستدامة.[١]

ويوضح الجدول رقم (٤-١٥) مختصر لإتفاقية مجلس التعاون الخليجي ومردود حوافزها على التهيئة المكانية المستهدفة بدبي.

جدول (٤-١٥) دراسة تحليلية لدور العلاقات الخارجية الإيجابية في دعم التهيئة المكانية بإمارة دبي

الاتفاقية	مجلس التعاون الخليجي[٢] GCC
نوعها	إتفاقية سوق مشتركة سلكت الإطار الشامل مع دول نامية
هدفها	إقامة سوق خليجية مشتركة تزيل العقبات أمام التجارة البينية مع إقامة تعريفة جمركية موحدة وصولاً إلى قيام السوق الخليجية المشتركة
إجراءتها	إنشاء مجلس التعاون الخليجي (الإمارات– البحرين - السعودية، عمان، قطر، الكويت) عام ١٩٨١

[١] رياض بن جليلي، خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد رقم ١٠٨، ديسمبر ديسمبر ٢٠١١

[٢] شهاب حمد، مخيف جاسم، محمد صالح، التكامل الاقتصادي العربي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة مع التركيز على مشروع التكتل الشرق أوسطي، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد /٨ - العدد٢٦- ٢٠١٢

حوافزها	١- السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الدول الأطراف بدون فرض أي رسوم جمركية عليها ٢- إكساب المنتجات الصناعية للدول الأطراف صفة المنشأ الوطني بشرط إلا تقل نسبة القيمة المضافة عن ٤٠% وألا تقل نسبة الملكية الوطنية عن ٥١%. ٣- وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، ويشترط لذلك الدخول في مفاوضات تدريجية خلال ٥ سنوات، وتراعي حماية المنتجات الوطنية. ٤- حرية تجارة الترانزيت. ٥- تنسيق السياسات التجارية تجاه دول العالم الخارجي ٦- حرية التملك وإنتقال وحركة رؤوس الأموال ٧- تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية
التهيئة المكانية المستهدفة	١- ترتيب الهيكل الاقتصادي لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل بين الدول الخليجية الستة في كافة الميادين مع تقليص إعتماد النشاط الاقتصادي على النفط وتنمية القطاع الخاص. ٢- التنمية البشرية ومعالجة الإختلال في قوة العمل والتركيبة السكانية
مردودها على التنمية الإقليمية[1]	تكوين قوة مسيطرة على تصدير النفط من دول الخليج أدى إلى :- ١- التصدي للعواصف الاقتصادية العالمية عن طريق تعزيز نشاط البناء والتشييد ٢- تكوين أسواق عالمية دفعت العديد من الدول المتقدمة للاستثمار بالمنطقة
من عمل الباحثة طبقاً لبيانات بارلو وورلد لوجيستكيس، أفاق التوسع (دراسة مستقبل سلاسل التوريد في دول مجلس التعاون الخليجي) ٢٠١٣	

ولكن بالرغم من القرب الجغرافي والتسهيلات الإدارية لحركة البضائع بدول مجلس التعاون الخليجي تعتبر الأهمية النسبية للتجارة بين دبي وتلك الدول منخفضة (بالرغم من نمو التجارة البينية لعام ٢٠١٤ بين دبي ودول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها لم تتعد ٨,٨ % من إجمالي التجارة الخارجية لدبي ولكن إرتكزت التبادلات التجارية على مجال إعادة التصدير وأصبحت المملكة العربية السعودية لنفس العام أعلى ثاني وجهه لإعادة التصدير من دبي عالمياً والأولى خليجاً)، ويمكن تفسير ذلك بالتشابه الكبير بين هيكل اقتصاد دبي والإمارات وبقية دول مجلس التعاون[2] .

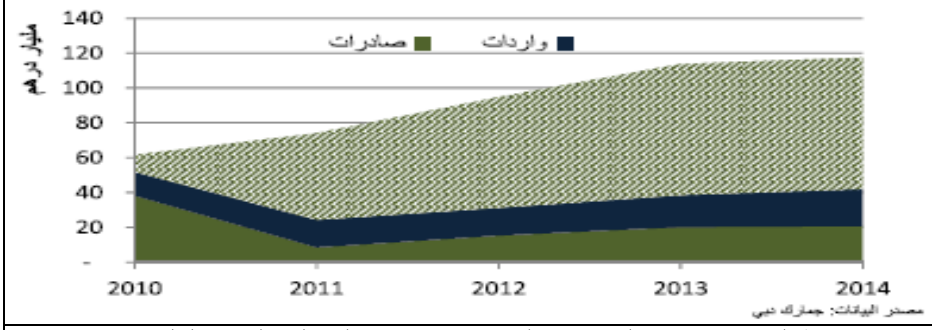

شكل (٤-٢٢) حجم الصادرات والواردات بين دبي ودول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بإجمالي التجارة الخارجية

بارلو وورلد لوجيستكيس، افاق التوسع (دراسة مستقبل سلاسل التوريد في دول مجلس التعاون الخليجي) ٢٠١٣

[1] UNCTAD, World Investment Report, REFORMING INTERNATIONAL INVESTMENT GOVERNANCE,, 2015

[2] بارلو وورلد لوجيستكيس، افاق التوسع (دراسة مستقبل سلاسل التوريد في دول مجلس التعاون الخليجي) ٢٠١٣

٤-٤-٣ دراسة حالة التهيئة المكانية لمنطقة جبل على للتجارة الحرة

تم إنشاؤها عام١٩٨٥، وتقوم التهيئة المكانية للمناطق الحرة بشكل أساسي على تسهيل عمليات الاستثمار والتصنيع وتتلخص أهمية المناطق الحرة فيما يلي:-[١]

١- توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل من خلال جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية و توليد مصادر للعملات الأجنبية .للتطوير والتنمية الاقتصادية

٢- زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات.

٣- إدخال تقنيات حديثة واكتساب مهارات جديدة.

٤- إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة وتنمية وتطوير مهارتها.

٥- تعظيم الإستفادة من مرافق البنية التحتية والمزايا النسبية المتوفرة.

٦- تنمية الإقليم المحيط وجذب مشروعات التكامل الخلفية.

٣- تنشيط تجارة الخدمات(خدمات مالية، بنوك ومصارف، خدمات النقل والاتصالات).

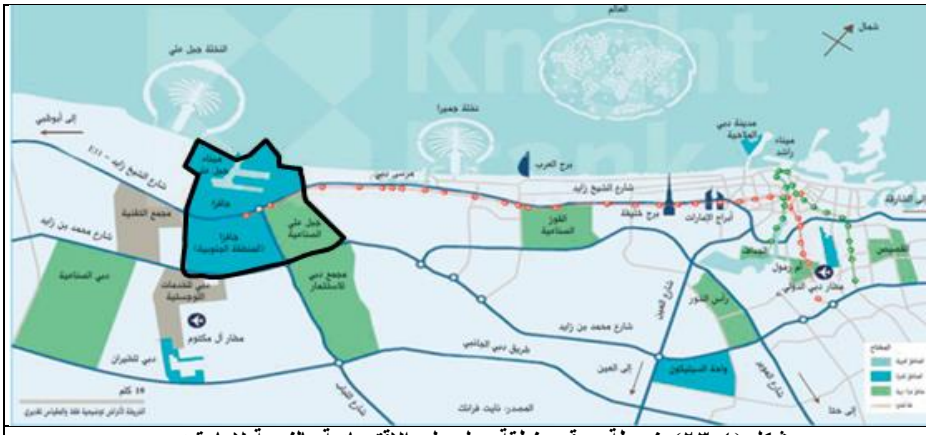

شكل (٤-٢٣) خريطة موقع منطقة جبل على الاقتصادية بالنسبة لإمارة دبي
https://www.otlaat.com/almosafr .html

تم التخطيط لتهيئة منطقة جبل على مكانياً لتعزيز موقع دبي كموقع تجاري مستقطب للاستثمارات في الشرق الأوسط، من خلال إنشاء سلاسل توريد منافسه تساهم في التوسع في الأسواق وتعزيز الكوادر البشرية، من خلال عوامل تهيئة مكانية تشريعية وتنظيمية و ومؤسسية وتمويلية وعمرانية وتسويقية واقتصادية واجتماعية موضحة بالجدول رقم (٤-١٦) على النحو التالي:-

[١] احمد العنانبة، التجارة الخارجية للمناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية)،وزارة الاقتصاد، ادارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية، ٢٠١٥.

جدول (٤-١٦) عوامل التهيئة المكانية بالمنطقة الحرة اللوجيستية بجبل على وأثرها على التنمية الاقليمية

الجوانب المختلفة	إجراءات التهيئة المكانية
على الجانب التشريعي والتنظيمي	١- تعدد وسائل إستيفاء الرسوم الجمركية (نقداً- بموجب شيك – إيصال مصرفي – تسهيلات إئتمانية بضامن – وديعة)، والربط الالكتروني بين جمارك دبي وكافة الوكلاء الملاحيين ووكلاء بضائع النقل الجوي. ٢- تنظيم إجراءات التخليص على ستة أنواع من البيان الالكتروني طبقاً للغرض (إستيراد – تصدير - نقل وتحويل – قيام شركة – إعادة تصدير - إخراج مؤقت لبضائع للصيانة أو التصليح أو العرض بالأسواق). ٣- تسهيلات في منح التراخيص للشركات التجارية والصناعية والخدمية وتعدد مستوياتها طبقاً للغرض منها.
على الجانب المؤسسي	وجود هيئة خاصة بموانى دبي ومن خلالها يتم تقليص مسئوليات الحكومة والقطاع العام والإختصاص بإصدار التراخيص للشركات وتقديم المساعدة والخبرة الفنية (التزويد بمصادر الطاقة والقوى العاملة المتضمنة توظيف العمالة وإعداد تأشيرات الإقامة وتوفير السكن والمواصلات، والمرافق والخدمات الطبيّة بالإضافة إلى خدمات التأمين والردّ على إستفسارات وطلبات المستثمرين).
على الجانب التمويلي	تم جذب الاستثمار بما يضمن حماية السوق المحلي من الغزو الاقتصادي للمنتجات الأجنبية من خلال قيود المناطق الحرة السابق ذكرها وبما يحقق صالح السياسة العامة للدولة من خلال عدة حوافز جاذبة للاستثمارات تتضمن ما يلي :-[1] ١- الإعفاء من وجود الشريك المواطن ببعض التراخيص وحق التملك بنسبة ١٠٠%. ٢- توفير العمالة ذات الخبرة المطلوبة من سوق العمل بسهولة ويسر من خلال السلطات القومية طبقاً لمواصفات كل شركة. ٢- تحويل الأرباح بنسبة ١٠٠% للخارج بالإضافة إلى إعفاء الشركات والدخل الفردي من الضرائب لمدّة خمسين عام. ٣- الإعفاء من دفع الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات في المنطقة الحرة في جبل علي. ٤- تعدد الأنشطة المساندة للتطور الصناعي (النقل البحري- الجوي -الإتصالات (سرعة المناولة والتجهيز ونقل البضائع). ٥- توفير الطاقة و البنية الأساسية من مرافق وإنشاءات (تجهيز المكاتب والمصانع والمستودعات الجاهزة للإيجار.
على الجانب التسويقي[2]	سعت السياسة العامة إلى حماية السوق المحلي من الغزو الاقتصادي الكبير والمفاجئ من جانب المستثمرين الأجانب الذين يستطيعون ممارسة أعمالهم التجارية دوليا بجميع المناطق الحرة، مع وجود حوافز تسويقية تتمثل في إنشاء السوق الإلكترونية، والتي ساهمت في تأسيس أسواق تحمل علامات تجارية للتبادل التجاري مع الدول المختلفة من خلال سرعة إستطلاع الأسعار ومصادر البضائع وعقد الصفقات مع مختلف الموردين، والربط بين الشركات المزودة في كافة مراحل الإنتاج والتعاون في تصميم مختلف المنتجات وتطويرها وإختصار الدورة الإنتاجية.
على الجانب العمراني والبنى التحتية[3]	١- التغلب على مشكلة نقص المياه من خلال إنشاء ٨ محطات لتحلية المياه و٩وحدات لإنتاج الكهرباء والماء بمنطقة جبل على . ٢- توفير مساحات ضخمة لاستيعاب كافة أحجام السفن سواء كانت في الخدمة أو طلب تصنيعها، (تمتد محطة الشحن للحاويات لتوفير ٢١٨٤٠٠ م٢ كساحات للتخزين (١١٩٠٠ م٢ للتخزين المغطى – ٢٠٦٥٠٠ م٢ للتخزين المفتوح) - يوفر الميناء مسطحات للتخزين البارد تصل إلى ٩٦٦٥ م٢ موزعه على طوابق - ١,٣ مليون م٢ كمساحة لمنطقة البضائع العامة لتضم ٣٠ مرسي – ٩٠ خدمة أسبوعية إضافية لربط الميناء بالموانى العالمية – ٢٢ رصيف مجهز بالميناء – ١٧٠ خط للشحن البحري). ٣- توفير وحدات مكتبية و مستودعات ومواقع لأراضي مطروحة للإيجار و ومساحات تخزين مفتوحة بالإضافة إلى إمكانية إستئجار معدات متطورة لمناولة الشحن. ٤- توفير بنية تحتية بمواصفات عالمية مجهزة بأحدث التقنيات المتقدمة والمعدات الحديثة والرافعات العملاقة بطاقة ٨٠ طن لتلبية متطلبات أكثر من ١٥ ألف حاوية.

[1] احمد العنانبة، التجارة الخارجية للمناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية)،وزارة الاقتصاد، ادارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية، ٢٠١٥

[2] مجلس دبي الاقتصادي، اقتصاد دبي، مفهوم جديد لرؤية دبي، ٢٠١٢.

[3] مؤسسة دبي للإعلام، النافذة الاقتصادية منتدى صندوق النقد الدولي، دبي تألق استثماري وبيئة مثالية للأعمال، ٢٠١٦..

على الجانب الاقتصادي	إعتمدت سياسة التنمية على دعم قطاع النقل واللوجستيات كأحد عناصر التنمية التنافسية التي يصحبها تطور في التجارة والصناعة وإنتعاش القطّاعات الخدميّة (المصارف- التأمين- المقاولات) وتم التهيئة المكانية بما يحقق التوازن الاقتصادي المناسب بين النشاط الصناعي والتجاري، لتصبح أهم المناطق التجارية والصناعية بالإمارة من خلال :- ١- إنشاء أكبر منطقة حرة بمنطقة الخليج. ٢- إنشاء الحوض الجاف وميناء جبل على ٣- إنشاء مصنع دوبال للألمنيوم.
على الجانب الاجتماعي	تطبيق سياسة ممارسة الأعمال من خلال موزّع يتمّ تعيينه محلياً ساهم في زيادة التوظيف (ساهمت المنطقة بتوظيف أكثرمن١٠%من إجمالي القوة العاملة في دبي عام٢٠١٠)، كما سعت إلى تعزيز الكوادر البشرية من خلال تطوير التعليم والتدريب والإهتمام بإدخال تقنية المعلومات في المناهج الدراسية لدعم إستبدال العمالة الاجنبية باخري وطنية[1]
(من عمل الباحثه من خلال مراجعة تقارير اقتصاد دبي حتى عام ٢٠١٥)	

ساهمت التهيئة المكانية بإنشاء المنطقة الحرة بجبل على في تعزيز موقع دبي كموقع تجاري في الشرق الأوسط كأكبر ميناء للحاويات في كامل المنطقة الواقعة بين آسيا وأوروبا، و إحتلت المرتبة التاسعة عالمياً من حيث مناولة الحاويات وأصبحت بوابة النفاذ الرئيسية لأكثر من ملياري نسمة مما ساهم في :-[2]

- ✓ وجود مكاتب أجنبية إقليمية لشركات دوليّة (العمل مع ٧٣٠٠ شركة تمثل حوالي ١٢٠ دولة (٣٠% لأسيا والمحيط الهادي – ٢٢% لأوروبا – ٢١% لدول مجلس التعاون الخليجي – ١٤% للشرق الأوسط – ٦% لإفريقيا – ٧% للأمريكيتين).
- ✓ إستقطاب رؤوس الأموال والمستثمرين (جذب٤٠%من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٠) مما أدّى إلى إنتعاش القطّاعات الخدميّة (المصارف- التأمين- المقاولات).
- ✓ إنعاش حركة الميناء الذي دعمه وجود عدد من الخطوط الملاحيّة وتوافر مراكز التخزين وإعادة التصدير، مما أدّى إلى زيادة حركة الإستيراد والتصدير (تطوّر حجم التبادل التجاري (من ٢٠٠ مليون دولار لعام ١٩٨٥ لخدمة ١٦ شركة إلى أن بلغ ٩مليار دولار لخدمة ٢٠٠٠ شركة عام ٢٠٠١).
- ✓ المساهمة بأكثرمن١٠%من إجمالي القوة العاملة في دبي في عام٢٠١٠.

ولكن تواجه المنطقة الحرة عدة تحديات للتهيئة المكانية تتمثل فيما يلي :-

- ✓ عدم إعتراف معظم الدول العربية بمنتجات المنطقة الحرة كمنتجات إماراتية، للسماح بتملك الأجانب بنسبة ١٠٠%، مما يتسبب في إعاقة التصدير وعدم الإستفادة من الإتفاقيات التجارية الإماراتية مع الدول العربية.
- ✓ التحديات التي تواجه إنشاء سلاسل توريد بين المنطقة الحرة ومثيلاتها للمعوقات التالية:-[3]
  - شدة المنافسة وتقلب الطلب على السلع والمنتجات والخدمات.
  - نقص الكوادر البشرية الماهرة، والإرتكاز على العمالة الوافدة.

[1] مجلس دبي الاقتصادي، اقتصاد دبي، مفهوم جديد لرؤية دبي، ٢٠١٢.
[2] مؤسسة دبي للإعلام، النافذة الاقتصادية منتدى صندوق النقد الدولي، دبي تألق استثماري وبيئة مثالية للأعمال، ٢٠١٦.
[3] بارلو وورلد لوجيستكيس، دراسة مستقبل سلاسل التوريد في دول مجلس التعاون الخليجي، افاق التوسع، ٢٠١٣.

- تشجيع القطاع الخاص على توظيف العمالة الوطنية لتبادل الخبرات، من خلال تسهيل مزاولة الأعمال لتحقيق القيمة المضافة (تطوير خدمة العملاء– تحسين كفاءة التشغيل).
- الحد من تكاليف سلاسل التوريد من خلال التقدير الدقيق للطلب على السلع للحد من الاستثمار بالبضائع القديمة.
- التوسع في الأسواق وإختلاف قواعد ومتطلبات الحصول على التراخيص والقيود بين مراكز التجارة الرئيسية مما يزيد من تكلفة النقل.

٤-٤-٤ مردود التهيئة المكانية بدبي على المؤشرات الاقتصادية

وفيها يدرس البحث أثر خطط التهيئة المكانية على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بتطور الإنتاج الصناعي مقارنة بالناتج المحلى المؤشر على جذب الاستثمارات والمشاركة بالتجارة الخارجية.

٤-٤-٤-١ مؤشر تطور الإنتاج الصناعي مقارنة بالناتج المحلي بدبي[١]

ساهمت الصناعات التحويلية بنسبة ١٣,٨% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤، بينما ساهمت الصناعات الإستخراجية بنسبة ١,٣%، وهو ما يفوق معدل مشاركة قطاع الصناعة من إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات البالغ ٩%، وبذلك يعتبر قطاع الصناعة ثالث أكبر قطاع في اقتصاد دبي بعد تجارة التجزئة والجملة بنسبة ٢٨,٩% والنقل واللوجستيات بنسبة ١٥,٥%.

ومع تزايد أهمية القطاع الصناعي في اقتصاد الإمارة، إرتفعت حصته من الناتج المحلي من ١٢,٤% عام ٢٠١٠ إلى ١٣,٨% عام ٢٠١٤، كما إرتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة من ١٣ مليار دولار لعام ٢٠١٤ بالمقارنة ب ١١,٥ لعام ٢٠١٣.

ونتيجة لتذبذب معدل النمو بالصناعات التحويلة كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٢٤) تسعي خطة دبي ٢٠٢١ لإستحداث مؤسسة مركزية مختصة بشئون الصناعة لدفع النمو وزيادة إنتاج الصناعات التحويلية وزيادة حصة الإنتاج في القيمة المضافة ودعم صناعات التكنولوجيا والإبتكار ووضع سياسات تساعد على توطين الصناعات الإستراتيجية التي تتميز بها دبي (البتر وكيماويات – الألمونيوم).

[١] حكومة دبي، مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي ٢٠١٥

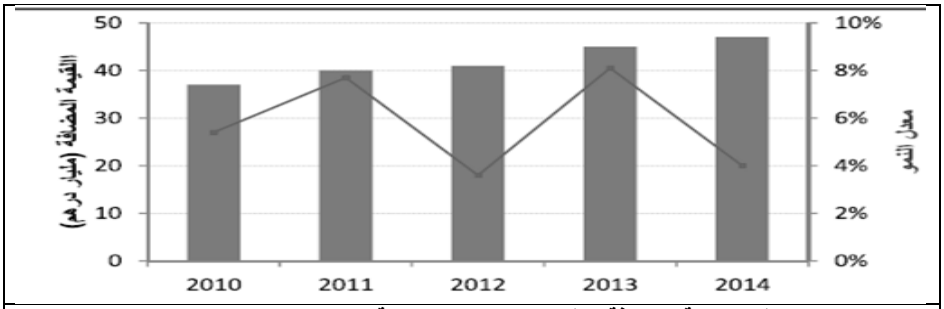

شكل (٤-٢٤) تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية ونموه السنوي للفترة (٢٠١٠: ٢٠١٤)
حكومة دبي، مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي ٢٠١٥

٤-٤-٤-٢ مؤشر تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة لدبي

إستقطبت دبي ٨ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية لعام ٢٠١٤ من خلال ٧٠٠ شركة مستثمرة[٢١]، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية نجحت التهيئة المكانية لتنوع الأنشطة الاقتصادية بعيداً عن قطاع النفط، حيث حصدت القطاعات غير النفطية ١٣٣ مشروع استثماري لعام ٢٠١٤ بتكلفة ٦ مليار دولار وبنسبة ٧٥% من إجمالي الاستثمارات.

وضع دبي التنافسي في جذب الاستثمارات[٣]

١- تصدرت دبي أعلى المراتب بالمقارنة ب١٣٠ وجهه استثمارية في مؤشر استراتيجية الاستثمار لعام ٢٠١٥ طبقاً لتقرير مجلة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن مؤسسة الفايننشال تايمز، نتيجة للفرص الاستثمارية التي وفرتها مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار كأهم المؤسسات الاقتصادية في تيسير أداء الأعمال ودعم الإبتكار والتحول لسياسة النافذة الواحدة التقليدية إلى نقطة الإتصال الواحدة (خدمة كل مستثمر عبر حساب خاص).

٢- صنفت دبي ضمن البوابات التجارية الاستثمارية الرئيسية، كمنصة رئيسية للتوسع ودخول الأسواق بأقل تكلفة نظراً لموقعها الإستراتيجي مع أسواق إقليمية ذات ٢,٢ مليار مستهلك بمسافة ٤ ساعات سفر بالجو، وتوافر عوامل البنية التحتية واللوجستية المتطورة.

٣- صنفت دبي بالمركز الثالث ضمن أكبر ١٠ وجهات للاستثمار الأجنبي المباشر من فئة المدن الكبرى (حيث يتجاوز عدد سكانها ٧٥٠ ألف نسمة وسكان منطقة الحضر أكثر من مليونين) طبقاً للإمكانيات الاقتصادية.

٤- دخلت دبي ضمن التصنيف العالمي طبقاً لتقدير مؤسسة "موديز انفسترز سيرفيز في مجال الاستثمار بالدخل الثابت.

[١] أهمها بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والهند وفرنسا وألمانيا وهولندا وايطاليا (استثمارات ب٢٣,٩ مليار درهم لعام ٢٠١٤ (٨٤% من إجمالي الاستثمارات الخارجية) عبر ١٤١ مشروع (٥٩% من إجمالي المشروعات) من إجمالي ٤١ دولة).

[٢] طبقاً للتقرير الصادر عن مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار نجد أن ٨٤% من المستثمرين يستهدفون الاستثمار بالأسواق الإقليمية، في حين سعت ١٥% للاستثمار بالسوق المحلي بإمارة دبي، و١% استهدف الاستثمار بالأسواق العالمية.

[٣] مؤسسة دبي للإعلام، النافذة الاقتصادية منتدى صندوق النقد الدولي، دبي تألق استثماري وبيئة مثالية للأعمال،٢٠١٦

وبذلك نجحت خطة التهيئة المكانية لجذب استثمارات الأنشطة التنافسية، حيث تركز مؤسسة دبي للاستثمار لجذب الاستثمارات لفئتين الأولى قطاعات التجارة والخدمات واللوجستيات والسياح والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الإسلامي، فيما تضم الفئة الثانية قطاع الرعاية الطبية وقطاع التعليم، بالإضافة إلى الصناعات الخفيفة. وأوضح أن استراتيجية المؤسسة للعام ٢٠١٥ تتضمن مواصلة الإرتقاء بخدماته وإستقطاب استثمارات أجنبية من أسواق جديدة.

٤-٤-٤-٣ مؤشر حجم التجارة الخارجية بدبي[١]

تعتبر دبي ثالث أكبر مركز في العالم للصادرات وإعادة التصدير بعد هونج كونج وسنغافورة، لإمتلاكها شبكة تجارة خارجية واسعة متنوعة السلع والخدمات تمتد إلى ١٧٩ دولة، ويتميز اقتصاد دبي بالإنفتاح على العالم من خلال منطقة دبي الرئيسية للتجارة الخارجية المباشرة ومجموعة المناطق الحرة التي تبلغ أكثر من ٢٢ منطقة للتجارة الخارجية غير المباشرة.

وبالرغم من ذلك تتسم تجارة دبي الخارجية بعدة صفات تسببت في زيادة الواردات عن الصادرات وحدوث عجز تجاري كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٢٥)(إرتفاع قيمة الواردات عبر المناطق الحرة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بنسبة ١٢% وعبر مناطق دبي الرئيسة بنسبة ٠,٨%، في حين إنخفضت الصادرات و إعادة الصادرات في دبي الرئيسة بنسبة ٩,٦% ، و في المناطق الحرة بنسبة ٠,٩%) وهي :-

١- إنخفاض قيمة صادرات الأحجار الكريمة و الذهب.
٢- الإعتماد على الخدمات المالية و اللوجستية كميزة اقتصادية لدبي، لا تدخل ضمن مؤشر التجارة الخارجية لدبي لإختلاف التعاملات التجارة المباشرة لدبي عنه في المناطق الحرة والمستودعات الجمركية (جميع البضائع الواردة إلى باقي الإمارات عبر موانى دبي يتم تسجيلها كواردات لدبي ولا تسجل كإعادة صادرات من دبي).
٣- ضيق قاعدة قطاع التصنيع و الزراعة بدبي مع الزيادة المستمرة في عدد السكان الوافدين ، يؤدي إلى زيادة كبيرة في إستيراد السلع الاستهلاكية.
٤- التركز السلعي لتجارة دبي الخارجية كما هو موضح بالشكل رقم (٤-٢٦) من خلال ٣ سلع رئيسية لعام ٢٠١٤ (الماكينات و الآلات و المعدات و الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية بنسبة ٣٣% تليها المجوهرات و المعادن الثمينة و المقلدة بنسبة ٢٣% ثم معدات ووسائل النقل بنسبة ١١%)، مما يؤدي إلى تذبذب التجارة في حالة حدوث تغيرات في الأسعار العالمية لتلك السلع.

[١] حكومة دبي، مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي ٢٠١٥

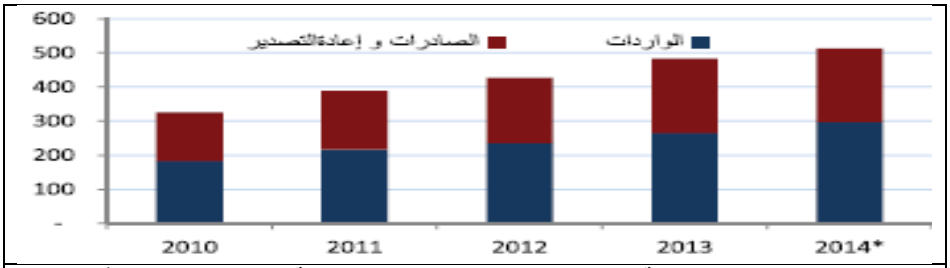

شكل (٤-٢٥) التجارة الخارجية بالمناطق الحرة والمستودعات الجمركية بدبي (مليار درهم) في الفترة (٢٠١٠: ٢٠١٤) حكومة دبي، مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي ٢٠١٥

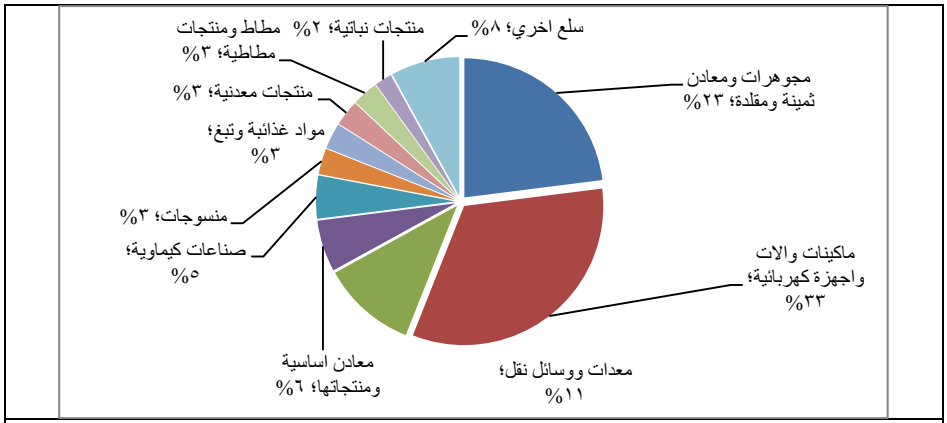

شكل (٤-٢٦) تجارة دبي من السلع الرئيسية لعام ٢٠١٤ (مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي ٢٠١٥)

كما عُرفت دبي بكونها مركز لإعادة التصدير و خاصة إلى المناطق المجاورة. حيث يتم إعادة تصدير حوالي ٤٦% من وارداتها إلى الدول المجاورة و العالمية وخاصة دول إيران و السعودية و العراق و الهند و بلجيكا حيث تتلقى ٤٢% من السلع المعاد تصديرها من دبي ويوضح الجدول رقم (٤-١٧) أهم الدول المصدرة والمستوردة لدبي.

جدول (٤-١٧) أهم الدول المصدرة والمستوردة بدبي

أسواق التصدير	النسبة	أسواق الاستيراد	النسبة	أســـواق إعـــادة التصدير	النسبة
الهند	١٦%	الصين	٢٠%	إيران	١٢%
سويسرا	٧%	الولايات المتحدة	٨%	السعودية	١١%
عمان	٦,٥%	الهند	٧,٥%	العراق	٨%
تركيا	٦,٥%	ألمانيا	٥%	الهند	٧%
السعودية	٥%	اليابان	٥%	بلجيكا	٤,٥%

حكومة دبي، مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي ٢٠١٥

٤-٤-٥ دراسة تحليلية لأوجه التوافق أو التعارض بين الأبعاد المكانية لملامح التنمية على المستوى القومي وتوجهات الدولة لجذب الاستثمارات الخارجية الملائمة لمتطلبات التدفقات العالمية بإمارة دبي

بينت المؤشرات الاقتصادية السابقة مدي إستفادة اقتصاد دبي من التدفقات الرأسمالية وإستقطابها للعديد من الشركات العالمية لتداول السلع والخدمات من خلال المناطق الحرة، ويرجع ذلك إلى ما إتخذته السياسة العامة من إجراءات لتيسير بيئة الأعمال لجذب استثمارات تدعم تنوع القاعدة الاقتصادية بعيداً عن الموارد النفطية، وسوف يعرض البحث مقارنة بين سياسات جذب الاستثمارات وسياسات التنمية على المستوى القومي لإستخلاص نقاط القوة والضعف بتجربة دبي.

جدول (٤-١٨) دراسة تحليلية مقارنة بين الأبعاد المكانية لملامح السياسات القومية وملامح السياسات الاستثمارية بإمارة دبي

وجـــه المقارنة	ملامح سياسات الاستثمار	ملامح سياسات التنمية القومية	مواقع التهيئة المكانية طبقاً للسياسة القومية	مواقع التهيئة المكانية طبقاً للسياسة الاستثمارية
أهـــداف التنمية	١-شروط للاستثمار بالمناطق الحرة طبقاً لخطة الدولة لجذب مشروعات تكنولوجية متقدمة وخلق فرص عمل لتأهيل العمالة على مهارات الإنتاج وإدارة المشروعات. ٢- تبني سياسات جديدة للهجرة لجذب العمالة الماهرة لتدريب العمالة الوطنية وإستبدالها بعمالة وطنية على المدى البعيد وتصحيح الخلل في التركيبة السكانية.	التحول من التنمية المعتمدة على النفط إلى التنمية المستدامة، لتعزيز مرتبة دبي كمركز عالمي للتجارة والخدمات والتغلب على التقلبات العالمية الخاصة بقطاع العقارات من خلال :- ١- تطوير البنية التحتية لدعم الإتصال بالمناطق المختلفة. ٢- تعزيز الإستدامة في إدارة الموارد الطبيعية. ٣- تحقيق جوده الحياة مما يجعلها مقصد للمواطنين والمستثمرين ٤- تعزيز الكوادر البشرية، و تشجيع التميز في العطاء الإداري والصناعي والحد من العقلية الريعية القائمة على الربح السريع. ٥- تشجيع الشراكة الاقتصادية بين إمارات الدولة والقطاع الخاص	دعم التنوع الاقتصادي من خلال تكامل الأنشطة الاقتصادية وتوفير بنية تحتية مطابقة للمواصفات العالمية ومثال على ذلك:- ١- إنشاء الأسواق الحرة بالمطارات لتعزيز الإتصال كمركز عالمي لصناعة النقل الجوي لتنشيط السياحة. ٢- التخطيط لإنشاء أول مدينة مطار متكاملة في العالم " دبي وورلد سنترال" ٣- إنشاء مشروع " مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية للتغلب على محدودية موارد الطاقة المحلية. ٤- إنشاء ٢١ منطقة اقتصادية حرة تصنف ضمن ١٠ فئات (الصناعة – الدعم اللوجيستي – الإعلام – الخدمات الإنسانية – المالية – الطيران – التعليم - السلع – تكنولوجيا المعلومات وأنشطة أخرى). ٥- إستهداف الساحات الواعدة لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي بما يحقق الفائدة للمستثمرين والسكان المحليين. ٦- تعدد الأنشطة المساندة للتطور الصناعي بالمناطق الحرة (النقل البحري- الجوي -الإتصالات(سرعة المناولة والتجهيز ونقل البضائع)	١- الاستثمار بالمناطق الحرة لدعم تأسيس مركز تجاري مالي عالمي ٢- الاستثمار بمناطق تدعم اقتصاد المعرفة (دبي انترنت سيتي وميديا سيتي وقرية المعرفة والحكومة الالكترونية)
إختيار مجالات التنمية	١- السماح بممارسة أكثر من نشاط لنفس الشركة مع إستيفاء إجراءات التراخيص والحيازة فيما عدا (المالية – الطيران – الإعلام – المعادن الثمينة – النفط والغاز) ٢- توفير البنية التحتية القانونية المرتبطة بالأنشطة الصناعية، بما يحفز إقامة سلاسل توريد عالمية مع دول مجلس التعاون الخليجي	١- دراسة تطوير القوانين والتشريعات والسماح بشراكة القطاعين العام والخاص في إنتاج الطاقة وتحلية مياه البحر، بينما تظل عملية نقل وبيع الطاقة الكهربائية والمياه للمستهلك النهائي محصورة على القطاع العام. ٢- جذب الاستثمارات لدبي كمركز عالمي للصكوك ذات مرجعية معرفية موثوقة.	إهتمت السياسة بالتهيئة المكانية لكافة القطاعات بعيداً عن النفط ودراسة تطوير البنية القانونية الخاصة بالصناعة والطاقة لجذب الاستثمارات ونتج عن ذلك مساهمة القطاعات غير النفطية الرئيسة مجتمعة (تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين والإتصالات، والصناعات التحويلية، والعقارات، والإنشاءات، والمشروعات المالية) بأكثرمن٩٠%من الناتج المحلي الإجمالي لدبي.	إهتمت السياسة القومية بالتهيئة المكانية للمناطق الحرة لإنشاء سلاسل توريد عالمية من خلال تيسير بيئة الأعمال الخاصة بالتملك والضرائب والجمارك والتراخيص، وتحقيق التوازن بين الصناعة والتجارة بهذه المناطق، ومنها حقق القطاع العقاري وقطاعات الخدمات المالية والفنادق والسياحة والطاقة المتجددة والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات أكبر حصة للاستثمارات بتكلفة ٦ مليار دولار وبنسبة ٧٥% من إجمالي الاستثمارات (٤٥% لقطاع الخدمات المالية – ١٦% لقطاع العقارات والإنشاءات – ١٤% لتجارة التجزئة والجملة) ، وحصدت هذه القطاعات ١٣٣ مشروع استثماري لعام ٢٠١٤
تحقيق التنافس العالمي	فرض قيود على قطاعات (المالية – الطيران – الإعلام – المعادن الثمينة – النفط والغاز)، لتحقيق ميزة تنافسية خاصة بالإمارة. ٢- تسهيل مزاولة الأعمال لجذب الاستثمارات	١- توليد الطاقة الشمسية لتقليل إستيراد الطاقة والتعرض لتذبذب الأسعار. ٢- دعم الابتكار و التحول من سياسة النافذة الواحدة التقليدية إلى نقطة الإتصال الواحدة (خدمة كل مستثمر عبر حساب خاص). ٣- التهيئة المكانية المتواصلة لعوامل البنية التحتية طبقاً للمواصفات العالمية. ٤- تركز مؤسسة دبي للاستثمار لجذب الاستثمارات لفئتين الأولى قطاعات التجارة والخدمات واللوجستيات والسياح والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الإسلامي، فيما تضم الفئة الثانية قطاع الرعاية الطبية وقطاع التعليم، بالإضافة إلى الصناعات الخفيفة.	تصدرت دبي أعلى المراتب بالمقارنة ب١٣٠ وجهه استثمارية في مؤشر إستراتيجية الاستثمار لعام ٢٠١٥،نتيجة للفرص الاستثمارية التي وفرتها مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار كأهم المؤسسات الاقتصادية في تيسير أداء الأعمال ودعم الابتكار ٢- صنفت دبي ضمن البوابات التجارية الاستثمارية الرئيسية، كمنصة رئيسية للتوسع ودخول الأسواق بأقل تكلفة.	١- صنفت دبي بالمركز الثالث ضمن أكبر ١٠ وجهات للاستثمار الأجنبي المباشر من فئة المدن الكبرى (حيث يتجاوز عدد سكانها ٧٥٠ ألف نسمة وسكان منطقة الحضر أكثر من مليونين) طبقاً للإمكانيات الاقتصادية. ٢- تعتبر دبي ثالث أكبر مركز في العالم للصادرات وإعادة التصدير بعد هونج كونج وسنغافورة، لإمتلاكها شبكة تجارة خارجية واسعة تمتد إلى ١٧٩ دولة، مما يتيح للمستثمر خيارات هائلة من منافذ التسويق العالمية المتنوعة السلع والخدمات. ٣- الفوز في منافسة إستضافة معرض إكسبو كأول منطقة بالشرق الأوسط وجنوب آسيا. نظراً لجودة الطرق ووسائل المواصلات والإتصالات اللازمة لإنجاح فعاليات المعرض
من عمل الباحثة				

وتتمثل إيجابيات التجربة في التوافق بين السياسات الاستثمارية والقومية في هدف مشترك قائم على تنوع القاعدة الاقتصادية بعيداً عن النفط من خلال التنمية لتأسيس مركز تجاري عالمي من خلال المناطق الحرة.

وتتمثل نقاط الضعف بالتجربة في عدم إعتراف معظم الدول العربية بمنتجات المنطقة الحرة كمنتجات إماراتية، للسماح بتملك الأجانب بنسبة ١٠٠%، والذي يتسبب في إعاقة التصدير وعدم الإستفادة من الإتفاقيات التجارية الاماراتية مع الدول العربية و التحديات التي تواجه إنشاء سلاسل توريد بين المنطقة الحرة ومثيلاتها لنقص الكوادر البشرية المؤهلة والإرتكاز على العمالة الوافدة.

٤-٥ دراسة تحليلية مقارنة لتجارب التهيئة المكانية محل الدراسة

لقد تم عرض ثلاثة تجارب عالمية في مجال التهيئة المكانية لتوطين أنشطة تنافسية جاذبة للاستثمارات الخارجية ومتوافقة مع سياسات التنمية على المستوى القومي، وكان لكل تجربة وجه تشابه مع مصر وظروف الخاصة بها وسمة مميزه لها، وتقوم الدراسة التحليلية لهذه التجارب على معرفة أنسب الحلول للتهيئة المكانية التي تحقق التوافق بين جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة والتي تتطلع إلى أعلى مناطق تهيئة مكانية بالدولة ودعم اللامركزية لتعمير مناطق صحراوية جديد ودخول التنافس العالمي، بهدف التوصل إلى حلول صالحة للتطبيق بالتجربة المصرية لدعم التهيئة المكانية والوصول للتنافس العالمي.

جدول (٤-١٩) دراسة تحليلية مقارنة للتهيئة المكانية للتجارب محل الدراسة

	البرازيل	المكسيك	إمارة دبي
على الجانب التشريعي والتنظيمي	حظر أنشطة للاستثمار طبقاً لخطة الدولة، مع فرض تكاليف كبيرة للاستثمار عوضاً عن إستغلال الموارد الطبيعية وبيئة التهيئة المكانية.	حظر أنشطة ومناطق بعينها للاستثمار، مع إعطاء حوافز ضريبية لتنمية المناطق الصحراوية ودعم الصناعات المحلية بشرط إستخدام عماله كثيفة، أنشطة غير ملوثة ومياه قليلة، مع منح حوافز خاصة للصناعات التقنية.	تسهيلات لمزاولة الأعمال خاصة بنظم الضرائب والجمارك والتراخيص والإعفاء من وجود الشريك المواطن وحق التملك وتحويل الارباح بنسبة ١٠٠%، مع توفير العمالة ذات الخبرة المطلوبة من سوق العمل.
على الجانب المؤسسي	إنشاء مناطق مركزية تشريعية لتفعيل قوانين التحكم في النمو العمراني، بالإضافة إلى منح صلاحيات توسعية لتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص	إنشاء إدارة مستقلة للإقليم لتعزيز التجارة الخارجية و المشروعات البحثية المشتركة.	إنشاء هيئة خاصة بموانى دبي لتقليص مسئوليات الحكومة والقطاع العام.
على الجانب التمويلي	جذب الاستثمارات التي تساهم في تعمير مناطق صحراوية مع إعطاء أولوية للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية و البحث والتطوير.	جذب الاستثمارات التي تعزز التجارة والتنمية التكنولوجية، ومردود ذلك على إستهلاك الأصول الثابتة وحجم التجارة الخارجية وتعمير مناطق صحراوية.	جذب الاستثمار الذي يساهم في تعدد الأنشطة المساندة للتطور الصناعي (النقل البحري- الجوي- الإتصالات (سرعة المناولة والتجهيز ونقل البضائع) و بما يضمن حماية السوق المحلي من الغزو الاقتصادي للمنتجات.
على الجانب العمراني والبنى التحتية	التهيئة المكانية لبرازيليا لتصبح مركز جذب عالمي، إلى جانب إنشاء مدينتين صناعيتين بالقرب من ريودي جانيرو وبرازيليا كهمزة وصل بين العاصمتين لدعم العلاقات التبادلية بين الأقاليم.	التهيئة المكانية لتكوين مركز صناعي ومالي عالمي بالإعتماد على توفير المراكز البحثية والتجمعات الصناعية التكنولوجية المتخصصة وتوطين أفرع لمراكز المال العالمية.	التهيئة المكانية غير التقليدية الخاصة بمحطات الشحن وساحات التخزين ومعدات المناولة والرافعات العملاقة.
على الجانب التسويقي	تسويق كافة الأراضي من خلال الحكومة لتلافي التقسيمات غير المعتمدة ، والسعي إلى تكوين مراكز لوجيستية تدعم التكامل مع دول متقدمة لدخول الأسواق العالمية.	الإلتزام بالأطر المنظمة لإتفاقية النافتا كأساس لفتح أسواق كبرى أمام الإنتاج الإقليمي.	تأسيس أسواق تحمل علامات تجارية للتبادل التجاري مع الدول المختلفة من خلال الأسواق الإلكترونية.
على الجانب الاقتصادي	تكثيف الزراعات الموجهة للتصدير بالإعتماد على وفرة المواد الخام الزراعية والتعدينية، كمرحلة أولية للتنمية لإيجاد فائض تصديري يساهم في تنمية صناعات متطورة.	دعم الصناعات المتطورة المرتبطة بالشبكات العالمية للتسويق، من خلال مراكز تنمية صناعية وشبكة أسواق إقليمية متفاعلة في المحور الدولي نافتا.	دعم قطاع النقل واللوجستيات كأحد قطاعات التنمية التنافسية التي يصحبها تطور في التجارة والصناعة وإنتعاش القطاعات الخدميّة.
على الجانب الاجتماعي	تسهيل إجراءات القروض للمشروعات الصغيرة ودعم المزارع الصغيرة وشراء إنتاجها، مع إنشاء مدن صغري تابعة للعاصمة برازيليا للتغلب على النمو العشوائي حول العاصمة التي أهملت توفير إسكان لمحدودي الدخل.	تأهيل العمالة للعمل بالصناعات المتقدمة، لخلق بؤرة جذب سكاني توفر فرص عمل مرتفعة الأجر.	دعم إستبدال العمالة الاجنبية بأخرى وطنية وتعزيز الكوادر البشرية، من خلال ممارسة الأعمال بواسطة موزّع يتمّ تعيينه محلياً.
على الجانب البيني	توجيه التشريعات بما يناسب الحفاظ على البيئة العمرانية وعدم تدهور المدينة	شرط إقامة انشطة غير ملوثة للبيئة لخفض الضرائب	-

(من عمل الباحثه طبقاً لكافة المؤشرات التي تم عرضها بالتجارب الثلاثة)

خلاصة الفصل الرابع

تناول هذا الفصل دراسة بعض التجارب العالمية التي لها أوجه تشابه مع مصر وحققت تنافس عالمي بالإعتماد على التهيئة المكانية للمناطق الصحراوية، بهدف تحليل التجارب وإستخلاص نقاط القوة والضعف بها طبقاً لمدى التوافق بين الأبعاد المكانية للتنمية علي المستوي القومي والأبعاد المكانية لتوطين الاستثمارات الخارجية المباشرة في ضوء متطلبات التدفقات العالمية، لدراسة تطبيق الإيجابيات علي التجربة المصرية بمراجعة:

- الموارد الاقتصادية المتاحة للتهيئة المكانية.
- ملامح التهيئة المكانية طبقاً لسياسات التنمية علي المستوي القومي.
- ملامح التهيئة المكانية طبقاً للسياسة الاستثمارية.
- دراسة نموذج التهيئة المكانية الذي مكن هذه الدول من دخول التنافس العالمي و مردود ذلك علي المؤشرات الاقتصادية.

وعلى ذلك تم التوصل إلى بعض الحلول الخاصة بالتهيئة المكانية لتحقيق توافق بين الأبعاد المكانية لتوطن الاستثمارات ومناطق التنمية المستهدفة لتعمير مناطق صحراوية ودخول التنافس العالمي من خلال ما يلي :-

١- على الجانب التشريعي حظر أنشطة للإستثمار بالتوافق مع خطط التنمية على المستوى القومي مع إعطاء حوافز لتنمية المناطق الصحراوية وفرض تكاليف كبيرة للإستثمار بالمناطق المؤهلة مكانياً.

٢- على الجانب المؤسسي تفعيل لا مركزية الإدارة للتغلب على المعوقات الإدارية والتنظيمية، والتعرف على إمكانيات كل إقليم وإحتياجاته ودوره في دعم التهيئة المكانية، وإمتلاك القدرة على عدم الإستجابة المطلقة لضغوط وقوى الاستثمار.

٣- على الجانب التمويلي :- جذب الاستثمارات كوسيلة للتهيئة المكانية وليست غاية من خلال تحليل آثاره علي:-

- معدل الإستهلاك الأقصى للأصول الثابتة والموارد المتاحة.
- مدي توفيره لفرص العمل وبرامج التدريب المتطورة.
- مردودة إيجاباً أو سلباً على حجم الصادرات والواردات.
- مدي مساهمته في الحصول على تكنولوجيا متطورة.
- مدي مساهمته في تنمية المناطق الصحراوية.

٤- على الجانب التسويقي السعي إلى دخول إتفاقيات تكامل إقليمي مع دول متقدمة مع تطوير الهيكل الداخلي للإلتزام بالأطر المنظمة للإتفاقيات لدعم الإندماج بالأسواق العالمية.

٥- على الجانب الاقتصادي توجيه السياسات العامة لتنمية أقاليم اقتصادية تنافسية يعتمد على نوع التهيئة المكانية التي تدعم نقل وتطبيق تكنولوجيا حديثه للتحول من العمالة الكثيفة إلى العمالة الماهرة، وتكوين تكتل اقتصادي للربط بين جميع أنحاء الدولة بشبكة انويه اقتصادية متكاملة الإنتاج ووجود عناصر تهيئة مكانية غير تقليدية تميز بعض المناطق كأقطاب نمو رئيسية جاذبة للاستثمارات حتى تتميز بأعلى صفات قومية وعالمية.

٦- على الجانب الاجتماعي خلق بؤر جذب سكاني بمراكز التنمية الصناعية لتوفير فرص عمل مرتفعة الأجر بالاعتماد على تأهيل العمالة وتعزيز الكوادر البشرية.

٧- على الجانب البيئي توجيه التشريعات بما يضمن الحفاظ على البيئة العمرانية.

الدروس المستفادة من الدراسات النظرية والتحليلية للتطبيق على الصحراء الغربية

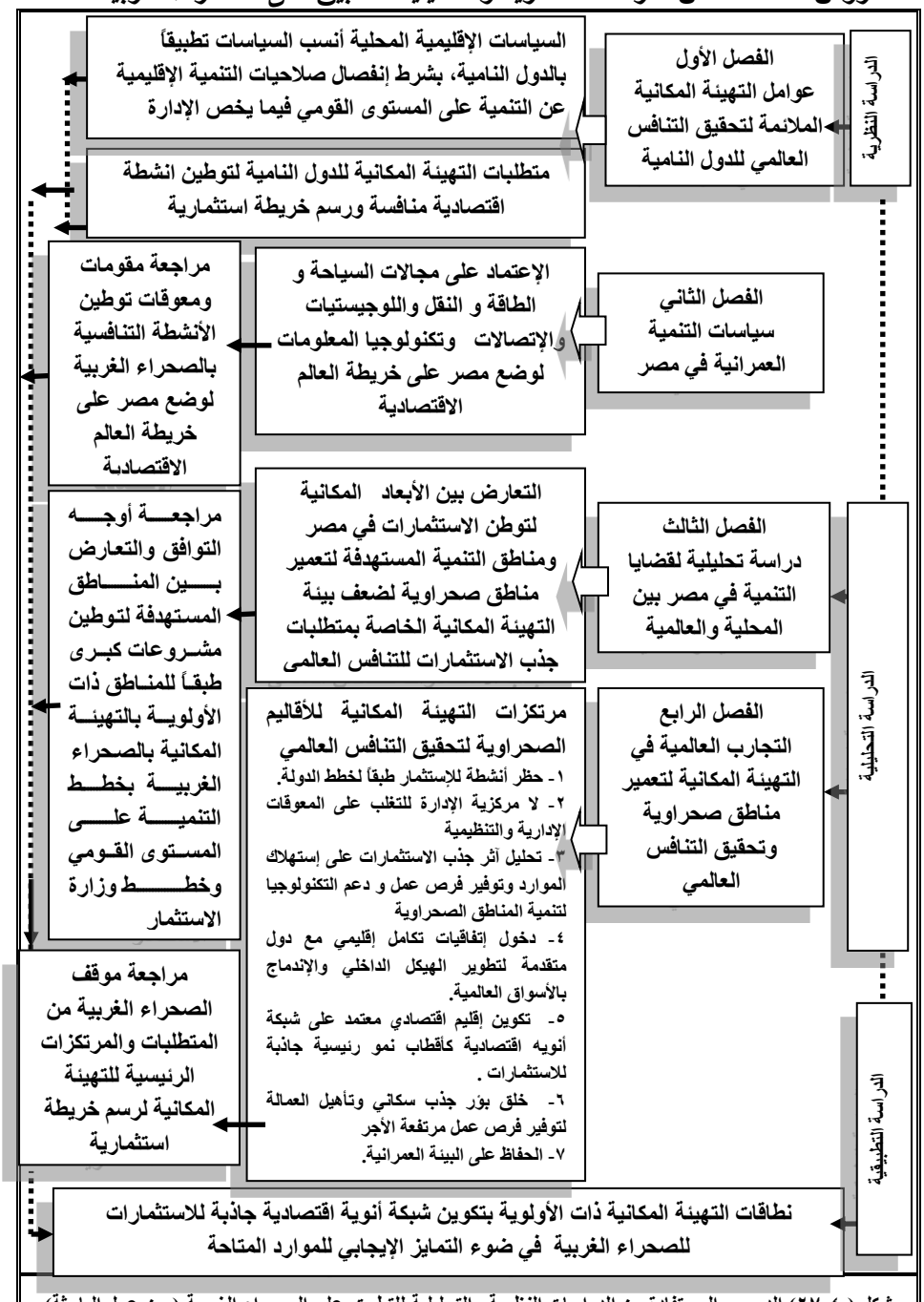

شكل (٤-٢٧) الدروس المستفادة من الدراسات النظرية والتحليلية للتطبيق على الصحراء الغربية (من عمل الباحثة)

هيكل الفصل الخامس

الفصل الخامس:- دراسة تحليلية لمقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية

تتمثل أهمية الصحراء الغربية فى أنها أحد المناطق الحدودية المليئة بالموارد غير المستغلة و الرابطة بين وادى النيل ودول الجوار وترتكز أهميتها على ما يلى:-

- إتساع المسطحات المتاحة للتهيئة المكانية وتنوعها (تحتوي على صحاري جافة وصحاري ساحلية، وتشغل ٦٨% من مساحة جمهورية مصر العربية في حين أن عدد سكانها ٠,٧% فقط من إجمالي السكان).
- سهولة الحراك السكاني بما يحقق كفاءة سوق العمل، لأن دفع التنمية غرباً يسهل من إنتقال السكان وتعجيل التنمية لتوافر التجمعات العمرانية الرئيسية المولدة للزيادة السكانية بالجانب الغربي.
- وفرة الموارد الاقتصادية غير المستغلة لدعم بيئة الاقتصاد الكلي ووضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية.
- تعتبر أحد مناطق التنمية الحدودية ذات الأولوية لمواجهة التهديدات الحدودية الخارجية (الحدود الغربية الليبية – الحدود الجنوبية الغربية (السودان)).
- الموقع الجغرافي المتميز وسط التدفقات التجارية، لتبادل الخبرات وتحسين فرص الإستعداد التكنولوجي والإبتكار بالتكامل مع دول الجوار (لإمكانية مشاركتها بنسبة ٨٠,٧% في التنمية المتكاملة مع دول الجوار (٢١,٩% من إجمالي مساحة مصر بالجبهة الشمالية الغربية تستهدف التعاون مع أوروبا – ٥٨,٨% من مساحة مصر بالجبهة الجنوبية تستهدف التعاون مع إفريقيا).[١]

ويركز البحث في هذا الفصل على تحليل مؤشرات التهيئة المكانية لتكوين إقليم اقتصادي منافس بالصحراء الغربية مقارنة بباقي أنحاء الجمهورية ، من خلال تحليل مقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية على الجوانب المؤسسية والبيئية والعمرانية والاقتصادية والتسويقية والاجتماعية، ودراسة الأبعاد المكانية المستهدفة لتوطين مشروعات إقتصادية كبرى لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية، من خلال رصد خطط التنمية المستهدفة على المستوى القومي حتى عام ٢٠٥٢ لعام ٢٠١٤ وخطط وزارة الاستثمار حتي عام ٢٠١٤.

[١] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

وذلك للإجابة على عدة تساؤلات خاصة بما يلي:-.

١- ما هي مقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية على الجوانب المؤسسية والبيئية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية والتسويقية؟

٢- ما هي الأبعاد المكانية المستهدفة للتهيئة المكانية بالصحراء الغربية لإستغلال الفرص والإمكانات ومواجهة التحديات لجذب الاستثمارات ودخول التنافس العالمي ؟

٣- ماهي مرتكزات التهيئة المكانية للوضع الراهن والمستقبلي لتكوين إقليم اقتصادي منافس بالصحراء الغربية بالمقارنة بباقي أنحاء جمهورية مصر العربية ؟

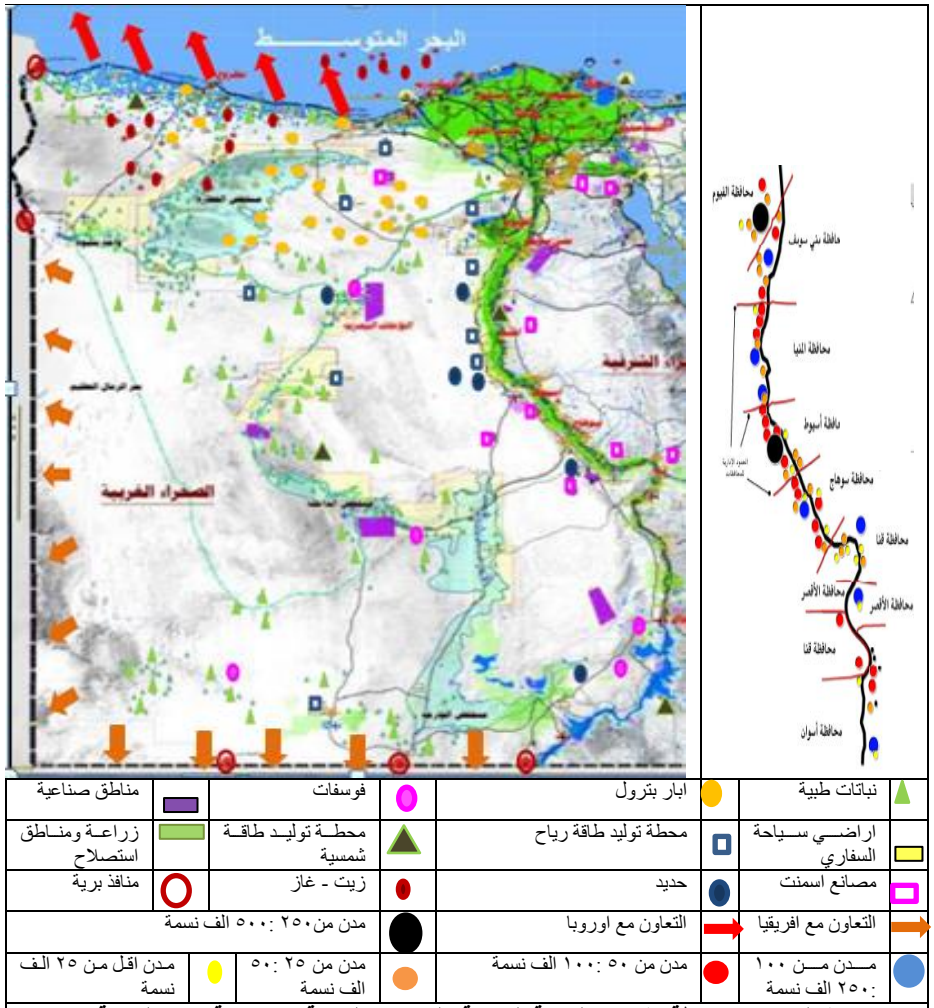

شكل (٥-١) خريطة مقومات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية بجمهورية مصر العربية

(من عمل الباحث بالإعتماد على وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية لمناطق التنمية ذات الأولوية بالمخطط القومي ٢٠١٤ – إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية وتقارير اعداد خرائط الفقر لأقاليم الجمهورية ٢٠١٥ و محمد محمدعزمي، الملامح المستقبلية لشبكة التجمعات العمرانية الإقليمية بصعيد مصر(وادي النيل بإقليم أسيوط كدراسة حالة، رسالة دكتوراه، هندسة أسيوط ٢٠١٣)

٥- ١الخصائص المكانية للصحراء الغربية

تمتد الصحراء الغربية من وادي النيل شرقاً إلى الحدود المصرية الليبية غرباً ومن ساحل البحر المتوسط شمالاً إلى الحدود المصرية السودانية جنوباً، وتزيد مساحة الصحراء الغربية على ثلثي مساحة مصر وتبلغ ٦٨١ ألف كم ٢، وتتوزع هذه المساحة على محافظتي مطروح بنسبة ٣١% والوادي الجديد بنسبة ٦٩%، وبالرغم من ذلك لا يتجاوز عدد سكان المحافظتين نصف مليون نسمه وهو ما يمثل ٠,٦% فقط من إجمالي سكان الجمهورية مما يؤكد الخلل في توزيع السكان على المحافظات المصرية.

وتوزع باقي المساحة على أجزاء بين محافظات الجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان، إلى جانب بعض المدن الجديدة على طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوي بمحافظات المنوفية والبحيرة والإسكندرية.[١]

وتتسم الصحراء الغربية بالمناخ شديد الحرارة وقلة الأمطار، وتعرف بصحراء المنخفضات، فهي تمثل ٨ منخفضات هامة موضحة بالشكل رقم (٥-٤) متفاوتة المناسيب من فوق مستوى سطح البحر بدءاً من ١٠٠ م (البحرية– الداخلة– الخارجة) حتى ٢٠٠ م (الفرافرة) ومنخفضات أخرى تقع تحت مستوى سطح البحر بمنسوب ٢٠ م (واحة سيوه) و ٢٣ م (وادي النطرون) و ٤٠ م (الفيوم) و ١٥٠ م (القطارة) ويعتمد السكان في معظم المنخفضات ماعدا منخفضي الفيوم والنطرون على المياه الجوفية ومياه الآبار المنتشرة لأغراض الشرب والزراعة.[٢]

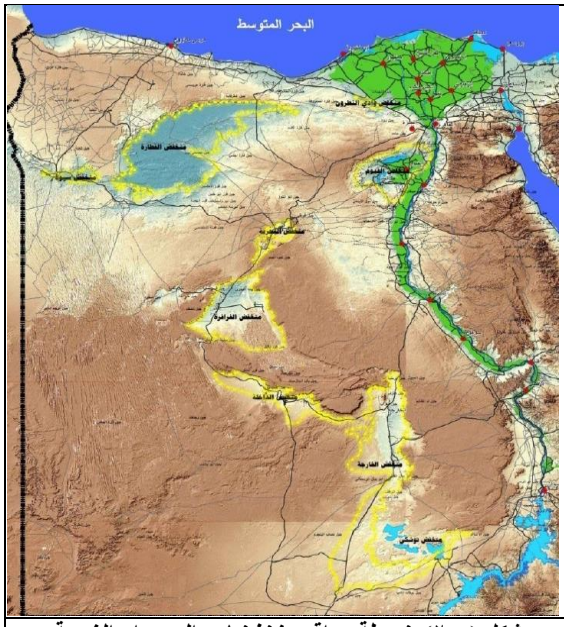

شكل (٥-٢) خريطة مواقع منخفضات الصحراء الغربية
الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، ٢٠٠٨

[١] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، القسم الثالث (المحددات الطبيعية والبيئية بالصحراء الغربية)، ٢٠٠٨.

[٢] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، القسم الثالث (المحددات الطبيعية والبيئية بالصحراء الغربية)، ٢٠٠٨

وتبدو الصحراء الغربية كهضبة عظيمة الإرتفاع متدرجة من الجنوب بإرتفاع ١٠٠٠ م إلى الشمال بإرتفاع ٢٠٠ م وأقصي إرتفاع تبلغه في جبل العوينات من ٨٠٠ : ١٩٠٠ م وتنقسم إلى وحدات جيو مورفولوجية تتمثل في:-

١- النطاق الساحلي من الإسكندرية حتى الحدود الليبية بطول ٥٠٠ م غرب الدلتا، ويخلو من الجزر وتشكل الكثبان ٥٥% والمنخفضات ٤٥ % من مساحته.

٢- الهضبة الجيرية الشمالية من العامرية حتى السلوم بمسافة ٥٢٥ كم متسعة بنحو ٢٠ كم حتى مرسي مطروح، وتنحصر في نطاق ساحل البحر المتوسط بمنخفضات القطارة وسيوه، وتخلو المنطقة من التضاريس الحادة تقريبا بإستثناء بعض التلال.

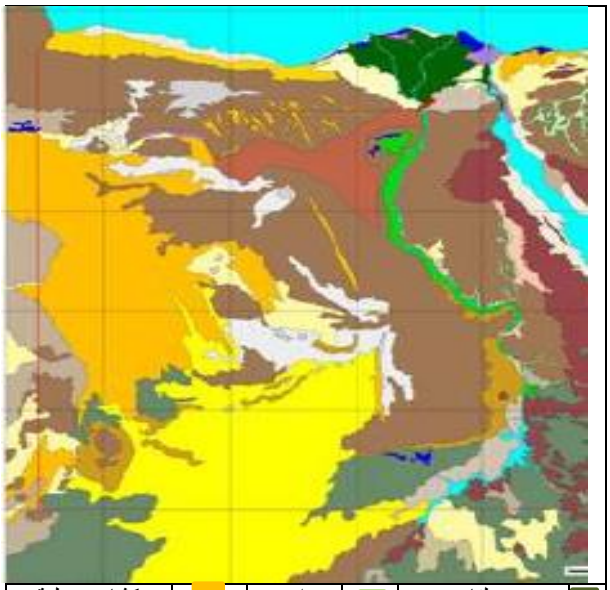

شكل (٥- ٣) خريطة التكوينات الارضية للصحراء الغربية
الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، ٢٠٠٨

٣- السهل المنبسط الرملي جنوب الهضبة الجيرية الشمالية حتى شمال منخفض الفيوم وتغطي الكثبان الرملية أغلبه وبه بعض التلال المتكونة من الأحجار الرملية والطفلة والحجر الجيري.

٤- الهضبة الجيرية الغربية الوسطي من الخارجة والداخلة جنوباً إلى سيوه والقطارة شمالاً وتنحدر تدريجياً نحو وادي النيل في الشرق، وتشرف على الخارجة والداخلة من علو ٣٠٠ م وتنتهي بالهضبة الشمالية بإرتفاع ٢٠٠م، ويكثر بها التلال المنخفضة بإرتفاع ١٥ م عن سطح الهضبة ويتخللها أراضي منخفضة ومستوية نسبياً.

٥- هضبة الخراسان النوبي بالجزء الجنوبي من الصحراء وتنحدر شمالاً إلى منخفض الخارجة والداخلة، وتعد أعلى هضاب الصحراء الغربية بمتوسط إرتفاع ٥٠٠ م وتقع جنوبها هضبة الجلف الكبير بإرتفاع ١٠٠٠ م وتكثر بوسطها الكثبان الهلالية ويتخللها شرقاً وغرباً القليل من الوديان الجافة، وتضم منخفضات الخارجة والأربعين وتوشكي.

٦- السهل الرملي النوبي بأقصى جنوب مصر من سن الكداب شمالاً حتى الحدود السودانية جنوباً، ويتكون من أحجار رملية ناعمة ويكثر به التلال المنعزلة المتكونة من الحجر الرملي.

٥-٢ مقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية

إختص بدراسة فرص التهيئة المكانية ومحدداتها الخاصة بالجوانب المؤسسية والتشريعية والبيئية والعمرانية والاقتصادية والتسويقية والاجتماعية، للتعرف على أهم مقومات ومعوقات التهيئة المكانية الخاصة بتكوين إقليم اقتصادي تنافسي بالصحراء الغربية .

٥-٢-١ عوامل التهيئة المكانية بالصحراء الغربية على الجانب المؤسسي والتشريعي

تمثل ملامح إدارة التنمية بالصحراء الغربية والحوافز المقدمة لجذب الاستثمارات، أحد العوامل الداعمة لتكوين إقليم اقتصادي بالصحراء الغربية يضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية .

و في ضوء ما توصل اليه البحث من الفصل الثالث من تركز الاستثمارات وفرص التهيئة المكانية بالمحافظات الشمالية، نتيجة لسيطرة العاصمة وضعف الحوافز الاستثمارية بالأقاليم الصحراوية مع تساوي فرص الأنشطة الإستهلاكية والإنتاجية في المعاملة (عدم فرض أي ضريبة لمدة ٢٠ عام بمنطقة الوادي الجديد (توشكي- شرق العوينات- باريس- الخارجة- شرق الفرافرة - سيوه) مقارنةً بإعفاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية خارج وادي النيل من الضرائب لمدة ١٠ أعوام و المدن الجديدة بالمناطق المركزية لمدة ٥ أعوام فقط)، تسبب ذلك في ضعف فرص التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية.

وهو ما تم تداركه بقانون الاستثمار الموحد لعام ٢٠١٥ لدعم توطين أنشطة تنافسية جاذبة للاستثمارات بالإعتماد على الموارد الاقتصادية المعطلة بالصحراء الغربية، من خلال إعطاء الدولة إمكانية منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار في المناطق الصحراوية بالمشروعات المتميزة بالاستثمار في مجال الخدمات اللوجستية ومجالات الطاقة الجديدة أو المتجددة.

ويوضح الجدول رقم (٥-١) مقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية.

جدول (٥-١) مقومات ومعوقات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية على الجانب المؤسسي

المقومات المؤسسية للتهيئة المكانية بالصحراء الغربية	المعوقات المؤسسية للتهيئة المكانية بالصحراء الغربية[١]
١- تصنيف مدينة الخارجة بالتكافؤ مع محافظات بور سعيد والقاهرة والجيزة والإسكندرية في سهولة بدء النشاط التجاري، بمؤشر تراوح من ٨ : ١١،٣ بين المحافظات السابقة (يكافئ مؤشر دول مرتفعة الدخل بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) [٢]. ٢- إعتماد جهازي تعمير الوادي الجديد والساحل الشمالي لتنفيذ خطط التنمية والإشراف على جميع الأنشطة التنموية وإستصلاح الأراضي[٣]	١- إشتراك العديد من الأجهزة الحكومية المختصة بإدارة التنمية بالصحراء الغربية . ٢- التعامل مع الصحراء الغربية على أنها أجزاء هامشية لأقاليم كبري، جعل أثرها صغير ونطاقها ضيق. ٣- عدم وجود دور واضح لإدارة المياه بجهازي الساحل الشمالي والوادي الجديد بالرغم من ندرة المياه. ٤- بدء أجهزة التعمير للساحل الشمالي والوادي الجديد بإقتراح مشروعات تنموية دون النظر إلى مقترحات السلطات المحلية التي تتبعها المناطق المختلفة بالصحراء الغربية ومع عدم قدرتها على وضع خطط تنموية شاملة.

٥-٢-٢ عوامل التهيئة المكانية بالصحراء الغربية على الجانب البيئي

تؤثر العوامل البيئية على التهيئة المكانية طبقاً لصلاحية الأراضي للتنمية طبقاً للظواهر الطبيعية والبيئية الخاصة بالصحراء الغربية ومقومات ومعوقات التهيئة المكانية في قطاع البيئة.

٥-٢-٢-١ صلاحية الأراضي للتنمية[٤]

إختصت بدراسة أثر الظواهر الطبيعية والبيئية على صلاحية الأراضي للتنمية على النحو التالي :-

<u>مناطق الكثبان الرملية والطفلة</u> تتعرض الصحراء الغربية لزحف الكثبان الرملية، وخاصة مناطق (بحر الرمال الأعظم – بحر رمال شرق الفرافرة – غرب أبو محرق – جنوب وشرق منخفض القطارة)، وتتركز حقول الرمال بغرب الدلتا وجنوب وادي الريان والعوينات.

[١] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، أبو زيد راجح، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية، ٢٠١٤.

[٢] ناجي بن حسين، أليسيو زانيلي، فهم اللوائح الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ممارسة أنشطة الأعمال في مصر، البنك الدولي، ٢٠١٤.

[٣] عنتر عبد العال أبو قرين، سياسات واستراتيجيات تنمية الصحاري المصرية، حالة صحراء مصر الغربية، ISBN, 977-19-2492-3، ٩٧/١٥٣٤، ١٩٩٧

[٤] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، ٢٠٠٨

مناطق مخرات السيول

- مخرات السيول على حافات المنخفضات شديدة الإنحدار (الشرقية والشمالية لمنخفض الخارجة وحواف هضبة أبو طرطور والحافة الشمالية لمنخفض الداخلة وأبو منقار والحافات الشمالية والشرقية وحواف هضبة القس أبو سعيد في الفرافرة).
- مخرات السيول على سطح الهضبة الجيرية التي يقطعها خط السكة الحديد والطرق الرابطة بين مناطق الوادي الجديد وما حولها بوادي النيل.

نطاقات الفوالق والصدوع بمناطق (جنوب منخفض الخارجة - صدوع البحر المتوسط نطاق تأثير المحطة النووية بسيدي كرير)

نطاقات الزلازل تتمثل في إتجاهات (البحر الأحمر – خليج السويس – القاهرة – الإسكندرية (زلازل دقيقه متوسطة وكبيرة) - شرق البحر المتوسط– القاهرة – الفيوم (زلازل صغيره إلى متوسطة)- ليفانت– العقبة (زلازل ضحلة وصغيره)، وتعتبر المناطق حول القاهرة وحتى جنوب الفيوم ومنطقة شمال بحيرة ناصر أخطر المناطق تعرضاً للزلازل بالصحراء الغربية و تقل الشدة بمحاذاة النيل في إتجاه الغرب عدا منطقة الجلف الكبير وواحة الفرافرة.

إرتفاع منسوب البحر :- تتمثل في النطاقات المعرضة لإرتفاع منسوب البحر بالساحل الشمالي ومنخفض القطارة طبقاً للتغيرات المناخية.

وطبقاً للظواهر الطبيعية والظروف البيئية تم تحديد أولويات صلاحية الأراضي للتنمية بنطاق الصحراء الغربية على النحو التالي وكما هو موضح بالأشكال أرقام (٥- ٤) و(٥-٥).

- مناطق صالحة للتنمية (الساحل الشمالي الغربي حتى جنوب منخفض القطارة– الوادي الجديد – إمتداد وادي النيل والدلتا غرباً حتى وادي حلفا جنوباً).
- مناطق صالحة للتنمية بمحددات (جنوب منخفض القطارة – إمتداد محور الوادي الجديد جنوباً حتى توشكي وشرق العوينات).
- مناطق غير صالحة للتنمية (غرب الوادي الجديد حتى الحدود الغربية – مناطق واقعه بين الوادي القديم شرقاً والوادي الجديد غرباً).

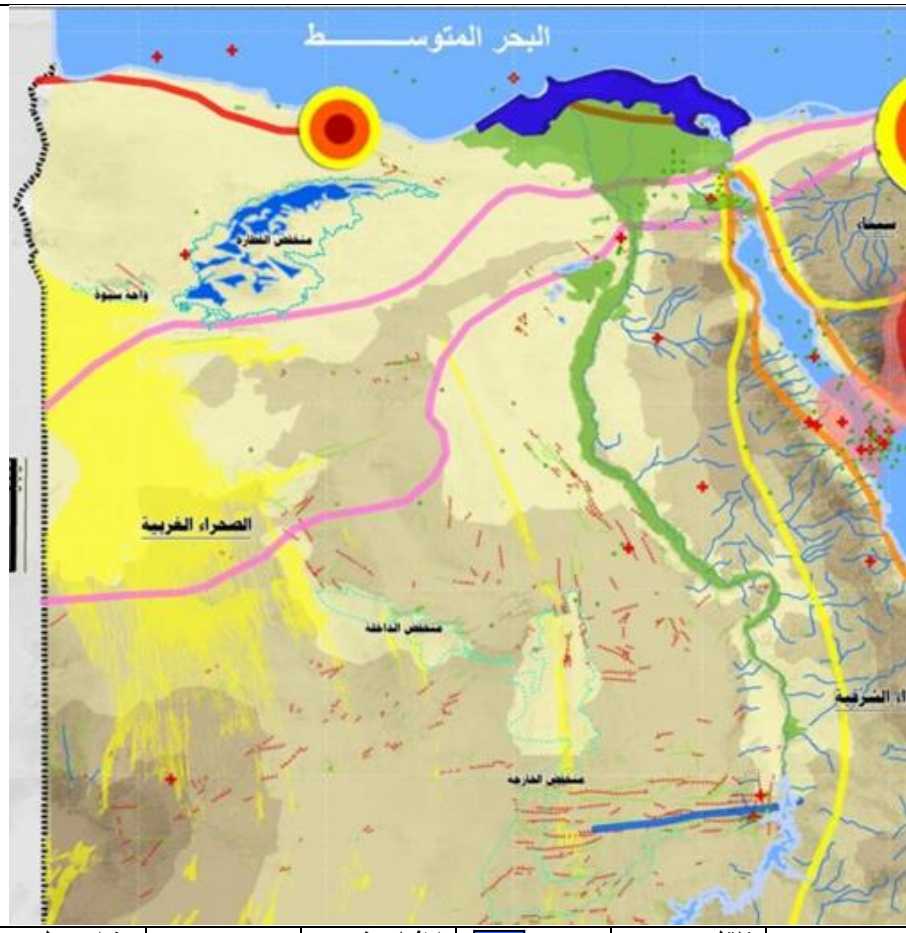

	زلازل		إرتفاع منسوب البحر		مخرات سيول
	كثبان رملية		صدوع وفوالق		سبخات

شكل (٥-٤) خريطة الظواهر الطبيعية المؤثرة على صلاحية الأراضي للتنمية بالصحراء الغربية

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية، ٢٠١٤

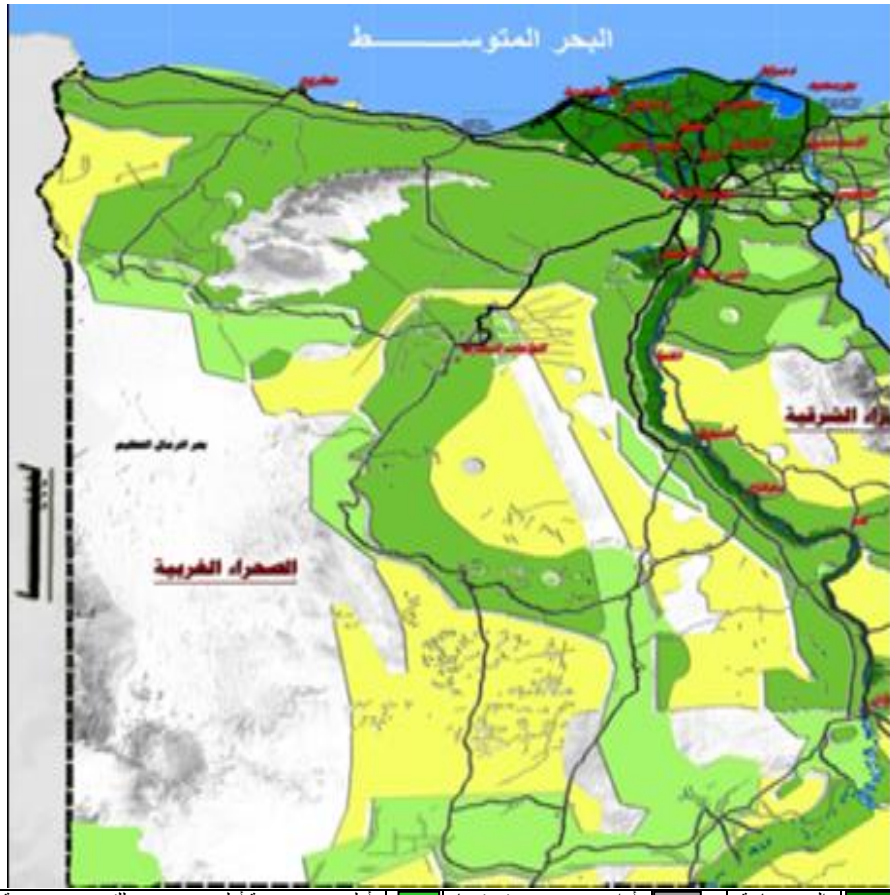

	المساحة المأهولة		أراضي يصعب تنميتها (قمم جبلية – بحر رمال – غرود رملية – مناطق فوالق و صدوع)		أولوية أولي للتنمية (أراضي صالحة للتنمية طبقاً للموارد وبدون محددات)
	أولوية ثانية للتنمية (أراضي صالحة للتنمية طبقاً للموارد وبعض المحددات				أولوية ثالثه للتنمية أراضي صالحة للتنمية بشروط ومحددات

شكل (٥-٥) خريطة أولويات التنمية طبقاً لصلاحية الأراضي بالصحراء الغربية

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية، ٢٠١٤

٥-٢-٢-٢ مقومات ومعوقات التهيئة المكانية في قطاع البيئة

جدول (٥-٢) مقومات ومعوقات التنمية لقطاع البيئة بالصحراء الغربية

المقومات البيئية للصحراء الغربية	معوقات تنمية قطاع البيئة للصحراء الغربية
١- وجود ٦ محميات طبيعية معلنه بالصحراء الغربية من إجمالي ١٩ ووجود محميتين طبيعيتين تحت الدراسة بالصحراء الغربية من إجمالي ١٠ على مستوى الجمهورية. ٢- تنوع الحياة البيولوجية بالصحراء الغربية. ٣- تنوع الثروات المعدنية. ٤- مقومات متاحة لتوليد الطاقة النظيفة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية	١- تحديات طبيعية ناتجة عن مخاطر الكثبان الرملية ونطاقات الزلازل ونطاق تأثير المحطة النووية المستهدفة بالضبعة. ٢- عدم وجود قوانين محفزة لتسويق الطاقة الجديدة والمتجددة ٣- إرتفاع التكلفة الاستثمارية لمشروعات طاقة الرياح. ٤- نقص التمويل لمشروعات توليد ونقل الطاقة النظيفة. ٥-عدم الإهتمام بدمج البعد البيئي للسياحة الصحراوية مما أضعف عائد الإستفادة منها. ٦-ضعف الإهتمام بمناطق التنوع البيولوجي بالصحراء الغربية.

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

	محميات طبيعية معلنه		محميات طبيعية تحت الدراسة

شكل (٥-٦) خريطة مواقع المحميات الطبيعية بالصحراء الغربية

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

٥-٢-٣ عوامل التهيئة المكانية بالصحراء الغربية على الجانب العمراني والبنية التحتية

يتمثل الجانب العمراني للتهيئة المكانية في القدرة تحقيق الإتصال وتوفير المياه والطاقة لدعم التهيئة المكانية للتجمعات العمرانية القائمة والمستهدفة بالصحراء الغربية.

٥-٢-٣-١ مقومات ومعوقات الإتصال بالمناطق المختلفة

تمثلت مقومات الإتصال في العوامل الخاصة بشبكات الطرق والموانى والمطارات الموضحة بالجدول رقم (٥-٣)، إلا أن المعوقات الخاصة بضعف التمويل لإنشاء نظام نقل متكامل مع دول الجوار، وضعف التكنولوجيا لإعادة هيكلة الموانى والمطارات عرقل التنافس العالمي بالتكامل مع دول الجوار.

جدول (٥-٣) مقومات الإتصال بالصحراء الغربية

	الصحراء الغربية
الطرق	تخدمها شبكة طرق (القاهرة/ الواحات / أسيوط– الإسكندرية / مطروح- وادي النطرون / العلمين – مرسى مطروح / سيوه –الطريق الدولي الساحلي من السلوم/ بموازاة الشريط الساحلي الشمالي للجمهورية) .
سكك حديدية	الإسكندرية / مرسى مطروح / السلوم
موانى بحرية	موانى بترولية (الحمرا وسيدي كرير (سوميد) والمعدية (بترو جيت)) وميناء صيد بمطروح – وميناء سياحي بالعلمين (بورتو مارينا))
مطارات	مطار العلمين لرحلات الشارتر – مطار عسكري بمرسى مطروح ويستخدم كمطار مدني حيث يستقبل رحلتين أسبوعيا خلال فصل الصيف فقط- مطارات محلية هي مطارات الخارجة والداخلة والفرافرة بالوادي الجديد.

خريطة مقومات التهيئة المكانية لدعم الإتصال بالصحراء الغربية
وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة العامة للدراسات البيئية والطبيعية، المنظور البيئي لإستراتيجية التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية لأقاليم، (أسيوط ٢٠١٠ – الإسكندرية ٢٠١٠ – القاهرة الكبرى ٢٠١١ – شمال الصعيد ٢٠١٠)

٥-٢-٣-٢ مقومات ومعوقات توافر المياه

جدول (٥-٤) مقومات ومعوقات توفير المياه بالصحراء الغربية

	مقومات توفير المياه بالصحراء الغربية	معوقات توفير المياه بالصحراء الغربية
المياه السطحية	-	-
المياه الجوفية	خزّانات الحجر الرملي النوبي:-تغطّى أكثر من ٨٠%من مساحة سطح الأرض في جنوب مصر، وتم تقديرها بصفة مبدئية بحوالي ٢٠٠ ألف مليار م^3 إلا إنها غير متجددة و إستغلالها يقتصر على مواقع بعينها بالصحراء الغربية (الواحات الخارجة والداخلة والفرافرة ودرب الأربعين وشرق العوينات وشواطئ بحيرة ناصر)ويتراوح سُمك الطبقات المكوّنة للخزان الجوفي بمنخفض الخارجة ما بين ٤٠٠ و٦٥٠ متر، وبمنخفض الداخلة حوالي ١٠٠٠ متر ، وبمنخفض الفرافرة حوالي ٢٠٠٠ متر. ولا يتجاوز حجم المياه المستغلّة حالياً في تلك الخزّانات ٢ مليار م^3 في السنة، وثمة إمكانية لزيادة الإنتاج إلى أكثر من ١٠ مليار م^3 في السنة من خلال تكثيف العمليّات الاستكشافية للنواحي الهيد وجيولوجية والتركيز على عدد من المناطق المحدّدة منها شواطئ بحيرة ناصر وتشمل منطقة توشكي (١٥ ألف كم^2) و سهول الأربعين وهضبة الجلف الكبير (٢٥٠ كم^2). خزّانات الصخور الجيرية المتشققة :تنتشر في بعض الهضاب إعتماداً على عدد محدود من العيون الطبيعية(عين كركر قرب أسوان وعين دنقل قرب مفيض توشكي وعين عامور قرب الواحات الخارجة وعين البلد في الفرافرة)، ولكن نوعية المياه وإنتاجية تلك العيون والآبار المحفور فيها غير جيّدة وقليلة وجاري إستكشاف مناطق أخرى منها منتصف الطريق بين أسيوط والفرافرة ومنتصف الطريق بين نجع حمادي والخارجة، وتقتضي تلك الدراسة بئرين إختباريين بعمق حوالي ٥٠٠ متر - خزّانات الرواسب الحديثة في الأودية :تقع في منطقة بحيرة ناصر وفى تخوم بحيرة توشكي ، ويمكن إستغلالها بالنسبة للزراعات الشاطئية ، ويتعيّن عمل إستكشاف هيدروجيولوجى.	سوء إستغلال المياه الجوفية نتيجة لما يلي :- ١- الضخ الجائر للمياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة ٢- ضعف التحكم في الآبار المتدفقة ذاتياً ٣- تخصيص المياه الجوفية للاستخدامات التي لا تحقق ميزة نسبية ، وزراعة محاصيل شرهة في المياه (الأرز) في بيئة صحراوية قاحلة ٤- التطبيق غير الملائم لتقنيات الري
مياه الأمطار والسيول	١٢٠: ٢٠٠ مم سنويا تسقط على شريط ضيق بطول الساحل الشمالي في مصر	ضعف تكنولوجيا تجميع مياه الأمطار بالساحل الشمالي الغربي
مياه الصرف الصحي	-	زيادة التكلفة لعمل شبكات منفصلة للصرف الصحي حسب الإستخدام لفصل شبكات الأحواض عن المراحيض لتقليل تكلفة إعادة إستخدام مياه الصرف الصحي

مياه الصرف الزراعي	-	محدودية التوسع في الإستصلاح الزراعي على المحاصيل القابله للأجواء شديدة الجفاف والملوحة
تحلية مياه البحر والمياه الجوفية	يوجد عدد من محطات التحلية بالساحل الشمالي الغربي وعند منخفض القطارة وتتوقف جوده التحلية على نوع الطاقة المستخدمة.	إهمال التركيز على توفير تكنولوجيا منخفضة التكاليف للتحلية إعتماداً على الطاقة الشمسية

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة العامة للدراسات البيئية والطبيعية، المنظور البيئي لإستراتيجية التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية لأقاليم، (أسيوط ٢٠١٠ – الإسكندرية ٢٠١٠ – القاهرة الكبرى ٢٠١١ – شمال الصعيد ٢٠١٠) (بتصرف الباحثه)

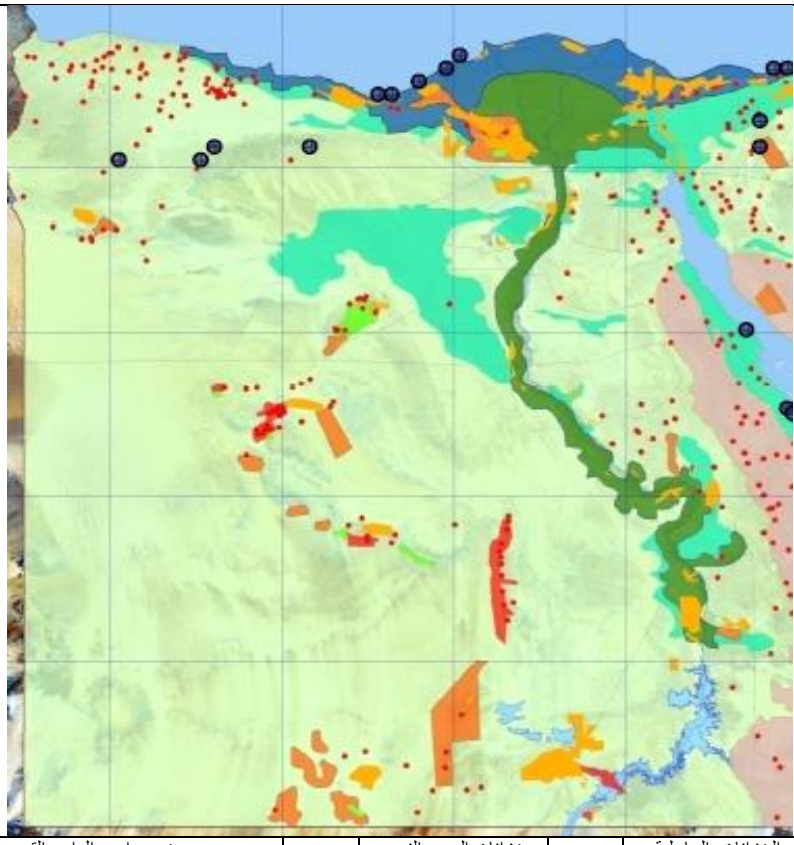

شكل (٥-٧) خريطة مناطق توافر المياه بالصحراء الغربية

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للامم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

٥-٢-٣-٣ مقومات ومعوقات توافر مصادر الطاقة

جدول (٥-٥) مقومات ومعوقات التهيئة المكانية لتوافر مصادر الطاقة بالصحراء الغربية

مقومات الصحراء الغربية	معوقات الصحراء الغربية
١- إنتاج مطروح ل١٣٢٤٥ ألف طن متري غاز طبيعي وهو ما يمثل ٣٠% من إجمالي الجمهورية و ٧٨٦ غاز سائل وهو ما يمثل ٥٣,١ % من إجمالي الجمهورية ٢- وجود مناطق واعدة لتوليد كطاقة الرياح غرب محافظتي بني سويف والمنيا بمساحة ٤٢٣٦ كم. ٣- النطاقات المتاحة لتوليد الطاقة الشمسية، وإستهداف منطقتي كوم أمبو وسيوه لإنشاء محطات شمسية. ٤- إختيار الضبعة بالمفاضلة مع ٢٢ موقع كأفضل منطقة لإنشاء محطة نووية لقربها من المياه وبعدها عن حزام الزلازل وبعدها ٦٠ كم عن التجمعات السكنية لتجنب الخطورة البيئية لإنشاء المحطة النووية المستهدفة من إتفاقيات التكامل الإقليمي مع روسيا. ٥- إمكانية توليد الطاقة المتجددة لطاقة المد والجزر بالإعتماد على فروق المناسيب بالمنطقة الخاصة بمنخفض القطارة. ٦- جذب استثمارات القطاع الخاص بحوالي ٧,٥ مليار جنيه بالشراكة مع "بريتش جاز " البريطانية واينى الايطالية وابو قير للتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي بمنطقة الساحل الشمالي والبحر المتوسط بالصحراء الغربية. ٧- تفعيل مشروع المزايدة العالمية للبحث عن البترول وإستغلاله بمناطق جنوب الصعيد (المنيا – أسيوط – سوهاج - قنا – الأقصر – أسوان – الوادي الجديد) من جانب وزارة البترول والثروة المعدنية من خلال مشروع بحثي متكامل إستهدف عدة مناطق إمتياز (وادي محاريث - غرب كوم امبو – شمال وجنوب البركة - غرب الداخلة -الجلف الكبير- جنوب سيوة)	١- الإعتماد على الموارد التقليدية مع زيادة الطلب على الطاقة وعدم ترشيد الاستهلاك. ٢- ضعف الاستثمارات لمشروعات الطاقة الجديدة ٣- ضعف إقتصاديات الحقول الاستكشافية المتوسطة والصغيرة لتحويلها إلى حقول إنتاجية ٤- عدم وجود آلية تسعير للطاقة لتحقيق التوازن بين توفيرها واستخدامها ٥- إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية والخامات مع تذبذب أسعار الزيت الخام عالميا ٦- ضعف المؤسسات في تنظيم قواعد لتبادل كافة أشكال الطاقة ٧- الشكوك حول تغير نظام الطاقة العالمي والإتجاه إلى الإستغناء عن الطاقة النووية بحلول ٢٠٥٠ طبقاً لدراسات وكالة البيئة والتحكم في الطاقة قد يعرقل التهيئة المكانية للصحراء الغربية من خلال المحطة النووية التي تحتاج لتكاليف باهظة لجعلها آمنه في ضوء موارد مصر المالية المحدودة وتوافر مصادر أخرى رخيصة وآمنه للتهيئة المكانية متمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المد والجزر

من تجميع الباحثة بالإعتماد على وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، هيئة تنمية وإستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، التقرير السنوى٢٠١٢-٢٠١٣ و وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، قطاع الإتفاقيات التجارية ٢٠١٥ و المجلس القومي للشباب، المشروع القومي لتنمية الوادي الجديد، ٢٠١٠

شكل (٥-٨) خريطة مناطق توافر البترول والغاز الطبيعي بالصحراء الغربية

(الهيئة العامة للتخطيط العمراني، أبو زيد راجح، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية، ٢٠١٤)

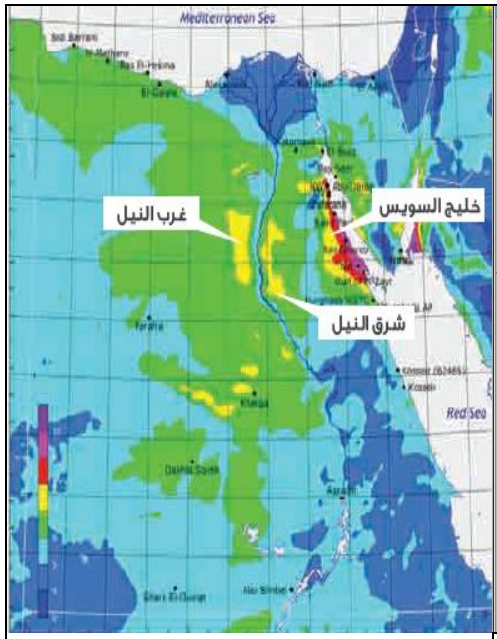

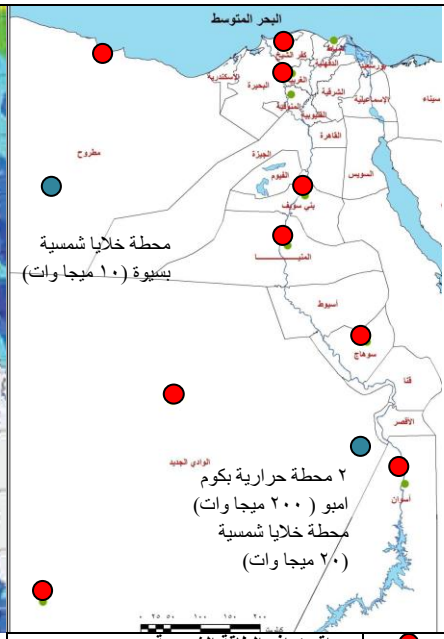

مواقع توافر الطاقة الشمسية	
المواقع المستهدفة لإنشاء محطات الطاقة الشمسية	

شكل (٥-٩) خريطة المقومات المتاحة للطاقة الشمسية بالصحراء الغربية

شكل (٥-١٠) خريطة المناطق المستهدفة لإنشاء مزارع الرياح بالصحراء الغربية

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، هيئة تنمية وإستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، التقرير السنوى٢٠١٢-٢٠١٣

٥-٢-٤ عوامل التهيئة المكانية بالصحراء الغربية على الجانب الاقتصادي

تختص بدراسة المقومات والمعوقات الخاصة بأنشطة الصناعة والتعدين والسياحة واقتصاد المعرفة والزراعة وإستصلاح الأراضي

٥-٢-٤-١ مقومات ومعوقات التهيئة المكانية للصناعة والتعدين

إقتصرت التهيئة المكانية بالصحراء الغربية على إنشاء المناطق الصناعية وتجهيز البنية الاساسية، الا ان المناطق الصناعية لم تساهم في تحسين إستغلال المواد الخام العاطلة بما يدعم جذب الاستثمارات للصناعات المصرية ذات الميزة التنافسية (الصناعات الغذائية – الكيماوية والبتر وكيماوية – الهندسية – الغزل والنسيج – المعدنية).
تم التهيئة المكانية لعشرين منطقة صناعية تم تصنيفها طبقاً لتقرير منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية لعام ٢٠١٦، الخاص بدور التكنولوجيا والإبتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، على النحو التالي :-[١]

١- مناطق يغلب عليها الصناعات ذات المكون التكنولوجي المرتفع الخاص بالصناعات الكيماوية والهندسية والكهربائية والإلكترونية والصناعات ذات المكون التكنولوجي المتوسط الخاص بالصناعات المعدنية بالنطاقات التالية:-

- في نطاق محافظة الإسكندرية (منطقة برج العرب بمساحة ٥٤٦٥ فدان ومنطقة الكيلو ٣١ غرب طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي بمساحة ٨١٤ فدان).
- في نطاق محافظة البحيرة (المنطقة الصناعية بوادي النطرون بمساحة ٤٥٦ فدان وبمدينة النوبارية الجديدة بمساحة ٤٠٢,١٦ فدان).
- في نطاق محافظة المنوفية (المنطقة الصناعية بمدينة السادات بمساحة ٩٠٦٣ فدان).
- في نطاق محافظة الجيزة (منطقة ابي رواش بمساحة ١٤٦٨ فدان ومنطقة ٦ أكتوبر بمساحة ٨٩٨٥,٧١ فدان).

٢- مناطق يغلب عليها الصناعات ذات المكون التكنولوجي المنخفض الخاص بالصناعات الورقية وصناعات الاغذية و الاخشاب والغزل والنسيج ومواد البناء بالمناطق التالية:-

- في نطاق محافظة الفيوم (منطقة هو الصناعية بمساحة ٥٠٠ فدان، ومنطقة الفيوم الجديدة بمساحة ٨٣,٥٨).
- في نطاق محافظة أسيوط (منطقة الزرابي ابو تيج بمساحة ٣٥ فدان ومنطقة الصفا بمساحة ٤٢٤ فدان ومناطق غرب طهطا بمساحة ٩١٢ فدان ومنطقة غرب جرجا ١٠٨٦,٧ فدان).
- في نطاق محافظة سوهاج (المنطقة الصناعية بمدينة وسوهاج الجديدة ٩٧,٤٥ فدان).
- في نطاق محافظة قنا (منطقة هو الصناعية بمساحة ٥٠٠ فدان).

[١] منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، دور التكنولوجيا والإبتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، ٢٠١٦

- في نطاق محافظة الوادي الجديد (منطقة الخارجة الصناعية بمساحة ١٨٠ فدان و منطقة الداخلة بمساحة ٧٠ فدان).

٣- مناطق مخصصة للصناعات الثقيلة بنطاق محافظة الوادي الجديد (منطقة الصناعات الثقيلة بالخارجة بمساحة ٠,٤٢ فدان ومنطقة الصناعات الثقيلة بالداخلة بمساحة ٢٩٨٠٤٣,١ فدان).

٤- مناطق صناعية لم تخطط بعد بنطاق محافظة مطروح (منطقة الكيلو ٢٦ بطريق اسكندرية مطروح بمساحة ٨٠٢ فدان ومنطقة الصناعات الثقيلة بجنوب الضبعة بمساحة ٤٤٠ فدان).

٥- مناطق حرفيه بنطاق محافظة الوادي الجديد (المنطقة الحرفية بالخارجة بمساحة ٥٩ فدان والمنطقة الحرفية بالداخلة بمساحة ٢٩,٣ فدان).

ويوضح الجدول رقم (٥-٦) مقومات ومعوقات التهيئة المكانية لقطاع الصناعة طبقاً للموارد المتاحة وإمكانيات المناطق الصناعية الموضحة بالشكل رقم (٥-١٣).

جدول (٥-٦) مقومات ومعوقات التهيئة المكانية لقطاع الصناعة بالصحراء الغربية

مقومات التهيئة المكانية لقطاع الصناعة بالصحراء الغربية	معوقات التهيئة المكانية لقطاع الصناعة بالصحراء الغربية
١- مقومات للصناعات الإستخراجية ذات الميزة النسبية والتنافسية لسد احتياجات السوق المحلي والتصدير من خلال توافر المواد الخام (مناطق توافر المحاجر والتعدين)[١].	١-إتفاقيات التجارة العالمية والمتغيرات الاقتصادية التي لم تتطرق للاستثمار بالصحراء الغربية سوي للتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي..

[١] صناعة الحديد لتوافر خام الحديد بالواحات البحرية بحوالي ٣١٤ مليون طن وبتركيز ٢٥:٥٠ % ويتواجد بمناطق أخرى (الداخلة – جنوب الخارجة) ولكن بكميات اقل

صناعة الأسمدة الفوسفاتية وحمض الفوسفوريك لتوافر الفوسفات بمناطق (الخارجة - أبو طرطور - الداخلة - غرب الموهوب)، ويقدر خام الفوسفات بمنطقة أبو طرطور غرب الواحات الخارجة بألف مليون طن ذات خامة جيدة تمكنه من إنتاج أسمدة فوسفاتية منافسة عالمياً والذي خطط لإستخراج ١٢ :١٣ مليون طن سنوياً

صناعة السيراميك لتوافر الكاولين في جنوب شرق الواحات الخارجة بحوالي ٥,١٦ مليون طن

توافر البترول والغاز الطبيعي في المنطقة الساحلية بجانب توافر خامات أخرى وأهمها :-

١- الحجر الجيري والرمل والطفلة لصناعة الاسمنت وصناعات مواد البناء بمناطق متعددة ابتداء من طريق أسيوط / الخارجة ويمتد إلى الغرب حتى واحة الفرافرة وفى طبقات أفقية متفاوتة بسُمك (٥ - ٣٠ سم) ، ويعتبر جبل طروان المصدر الرئيسي للحجر الجيري بمنطقة الخارجة ، ويقدّر الاحتياطي بمنطقة أبو طرطور بنحو ٧٠ مليون طن.

٣- الرخام: يوجد الرخام ممتداً في طريق أسيوط - الخارجة (ك٧٠ - ك٩٥)، وبعرض (٢ - ٢,٥ كم) وبسُمك أربعة أمتار ، ويقدّر الاحتياطي منه بحوالي نصف مليون م٣ بلوكات وكميّات كبيرة من الكسر.

٤- الشبّة : تنتشر أملاح الشبّة في صورة طبيعية ، وتقدّر كميّة الخام بنحو ٢٠٠ ألف طن ، وخاصة في المنطقة حول بئر الشب على طريق درب الأربعين حيث تمتد في مساحة ٤ كم٢ ، وتتواجد على شكل طبقة أفقية بسُمك من ٥ سم إلى ٣٠ سم على سطح الأرض تعلوها طبقات رمال سُمك ٢٠ سم.

٥- الطفلة : تنتشر الطفلة في مواقع عديدة ، وخاصة بمركزي الداخلة والخارجة ، باحتياطي يربو على ٥٠ مليون م٣ ، وتتميّز المنطقة الممتدة من مدينة الخارجة شمالاً حتى جنوب قرية باريس ومنطقة جبل شرشر بوجود سُمك كبير من الطفلة يصل أحياناً إلى ٥٠ متراً ، كما توجد أنواع الطفل الأحمر والأخضر والرصاصي في منطقة الداخلة ، وقد ثبُت صلاحية طفلة الداخلة في إنتاج الطوب الطفلي.

٦- الزلط : تتوفر كميات كبيرة من الزلط الجيري والدلوميتى والجيري السيليسى في مناطق الداخلة والقصر وغرب الموهوب ، ومن المواقع التي يوجد بها الزلط طريق الخارجة / أسيوط (ك٥٠ - ك٧٠) ، طروان وطريق الخارجة / الداخلة عند الكيلو ٤٥ وقرب قرية أسمنت وبلاط بالداخلة.

٧- الجرانيت : يوجد في بعض المواقع كميات كبيرة من صخور الجرانيت ، وخاصة في منطقة أبو بيان (٢٢٠ كم جنوب واحة الخارجة) ويمتاز باللونين الأحمر والأسود ، وهو لا يستغل حالياً لبُعد المسافات بين المحاجر الممكن إقامتها والمدن الكبيرة بالمحافظة ومواقع الاستهلاك المناسبة للجرانيت ، ويحتاج لمزيدٍ من الدراسة لتقدير الاحتياطي المتاح

٢- الصناعات التحويلية الثقيلة (القرب من شبكات البنية التحتية (الطرق والموانى وشبكات الكهرباء) اللازمة لإقامة مثل هذه المشروعات الصناعية– قربها من مناطق الانتشار العمراني). ٣- الصناعات الغذائية وصيد وتعبئة الأسماك (مناطق توافر المواد الخام الزراعية والحيوانية - القرب من الأسواق نظرا لإنتاجها لمصنوعات سريعة التلف). ٤- صناعات الشحن والتفريغ من خلال الموانى بمنطقة الساحل الشمالي.	٢- ضعف حوافز الاستثمار بالصحراء الغربية . ٣- عدم وجود أنظمة بيئية متطورة لاحتواء مخلفات التصنيع. ٤- ضعف القاعدة التكنولوجية والتوجه نحو التعاون الإقليمي في المجالات الفنية المتطورة بناء على التمايز الإيجابي لتوافر المواد الخام. ٥- ضعف المؤسسات والأجهزة الإدارية في إستغلال الميزة النسبية للمحافظات المختلفة والتخطيط لأقاليم اقتصادية تستوعب حركة التنمية الصناعية.

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية لأقاليم، (أسيوط – الإسكندرية – القاهرة الكبرى – شمال الصعيد) ٢٠٠٨ (بتصرف الباحثه)

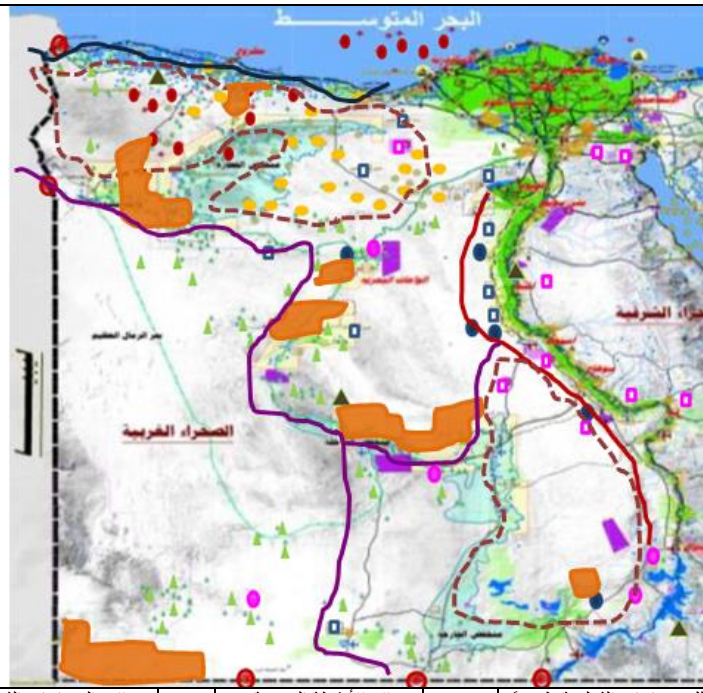

مناطق للصناعات الثقيلة طبقاً لموارد الطاقة وتوافر البنية الأساسية	مواقع الأنشطة التعدينية		مواقع الصناعات الثقيله
صناعات تجميعية استهلاكية مرتبطة بالمحافظات وقربه من الأسواق	صناعات الشحن والتفريغ مرتبطة بالموانى		محاور للصناعات الإستخراجية المرتبطة بالموارد التعدينية
ابار بترول	فوسفات		نباتات طبية
محطة توليد طاقة رياح	محطة توليد طاقة شمسية		مصانع اسمنت
حديد	زيت - غاز		منافذ برية

شكل (٥-١١) خريطة الإمكانيات المتاحة للتنمية الصناعية بالصحراء الغربية

من عمل الباحثة بالإعتماد على تقارير الهيئة العامة للتخطيط العمراني الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، ٢٠١٠ ومناطق التنمية ذات الأولوية بالمخطط القومي ٢٠١٤ (الهيئة العامة للتخطيط العمراني

٥-٢-٤-٢ مقومات ومعوقات التهيئة المكانية للسياحة

بالرغم من موقع مصر المتوسط للأسواق السياحية الأوروبية والعربية، وإعتماد السياحة بمصر على المقومات تاريخية لوجود الآثار المرتبطة بالحقب التاريخية المختلفة، وإتساع السوق السياحي، إلا إن الصحراء الغربية لم تحظي بالإهتمام في دعم السياحة بالرغم من تعدد مقومات التهيئة المكانية لدعم النشاط السياحي الموضحة بالشكل رقم (٥-١٢) نتيجة لوجود بعض التحديات التي يعرضها البحث بالجدول رقم (٥-٧)

جدول (٥-٧) مقومات وتحديات التنمية السياحية بالصحراء الغربية

مقومات التنمية السياحية بالصحراء الغربية[1]	تحديات التنمية السياحية بالصحراء الغربية
١- موقع مصر المتميز للاسواق السياحية ٢- المناطق الأثرية للسياحة بساحل العلمين ٣- شواطئ مرسي مطروح بمزاراتها التاريخية مع مراعاة محددات التعامل مع خط الساحل [2] . ٤- سياحة السفاري بالإعتماد على طبوغرافية الأراضي بالمناطق الداخلية. ٥- السياحة البيئية بالواحات وبالقرب من المحميات الطبيعية ٦- السياحة الرياضية (مثل رإلى السيارات للهواه والمحترفين (داكار - باريس) وهو يبدأ من باريس حتى مدينة دكار عاصمة السنغال، وتصل مدته إلى ١٤ يوم، وفي عام ٢٠٠٨ ألغي السباق لدواعي أمنية.	١- تعدد الجهات المانحة لترخيص ورقابة المنشآت السياحية ٢- ضعف الخدمات السياحية مقارنة بمعايير التنافس العالمي للمنشآت السياحية. ٣-ضعف اتصال المناطق السياحية الداخلية بالصحراء الغربية بباقي الأقاليم السياحية النشطة بوادي النيل (الأقصر – أسوان – القاهرة) ٤- ضعف المعالجات المكانية للمحميات الطبيعية ٥-العوامل البيئية الخاصة بإرتفاع منسوب المياه الجوفية حساسية الساحل للتلوث بمخلفات الصرف والصناعة ومحطات التحلية ومشاكل ازالة الالغام من منطقة العلمين، إلى جانب عزم البدء في إنشاء المحطة النووية بالضبعة وما قد يتبعها من أثار بيئية سلبيه في نطاق تأثيرها . ٦- ضعف التمويل مع قصور الوعي السياحي لدي المواطنين، مع نقص الكفاءات البشرية القادرة على مواكبة الطفرة السياحية ودعم التنافسية.
من تجميع الباحثة طبقاً لتقارير المنظور البيني بأقاليم الجمهورية	

[1] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة العامة للدراسات البيئية والطبيعية، المنظور البيني لإستراتيجية التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية لأقاليم، (أسيوط ٢٠١٠ – الإسكندرية ٢٠١٠ – القاهرة الكبرى ٢٠١١ – شمال الصعيد ٢٠١٠)

[2] ☒ يحظر تشييد أي منشآت على اليابس لمسافة ٢٠٠ م من خط الشاطئ كما يحظر نهائيًا البناء على أرض ناجمة عن أعمال ردم سابقة إلا في حالات خاصة.
☒ عند وجود تكوينات صخرية أو طبيعة هضبية مرتفعة يمكن تقليل مسافة حد البناء عن٢٠٠م.
☒ عند مرور طريق عام بمحاذاة الشاطئ على مسافة اقل من ٢٠٠ م من خط الشاطئ يجب قياس أعلى مد وتم أعمال البناء على الجانب الآخر من الطريق وتستخدم الشواطئ للنشاط اليومي للمشروع.
☒ مناطق المحميات الطبيعية تختار بعناية بحيث لا تقل نسبة هذه المناطق عن % من طول الساحل ولا تزيد المسافة بين كل واحده والتي تليها عن قم.
☒ مراعاة عدم إنتقال أعمال الردم والمواد العالقة الناتجة عن إنشاء المنشآت البحرية إلى المنشآت المجاورة واتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بالتغلب على هذا الوضع..
☒ عند إنشاء مراسي غير مصمته يجب السماح بمرور المواد الرسوبية الساحلية والتيارات المائية الساحلية لتقليل التأثير البيئي السلبي لهذه المنشآت.
☒ التحكم في التلوث الناتج عن إدارة المارينا أو المرسى وكذلك التلوث الناتج عن السفن والقوارب
☒ إقامة عائمات ربط ثابتة في مواقع يسهل الوصول إليها على امتداد الساحل بحيث لا يستخدم الخطاف لما له من ضرر بالغ على قاع البحر.
☒ إستخدام الآبار العميقة الشاطئية وتحليتها لمياه الشرب بدلا من مياه البحر وصرف المياه في أعماق المياه البحرية بحيث لا تزيد درجة ملوحة المياه المستغلة في عملية التنمية عن ١٠ %.

شكل (٥ - ١٢) خريطة الإمكانات المتاحة للتنمية السياحية (وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠)

٥-٢-٤-٣ مقومات ومعوقات التهيئة المكانية لدعم اقتصاد المعرفة

جدول (٥-٨) مقومات ومعوقات التهيئة المكانية لاقتصاد المعرفة بالصحراء الغربية

مقومات الوضع الراهن	تحديات الوضع الراهن
١- تأسيس الصندوق الاجتماعي عام ١٩٩٥ لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا من خلال تذليل العقبات المرتبطة بالتمويل. ٢- تشغيل الحاضنة التكنولوجية للإتصالات والمعلومات بالقرية الذكية عام ٢٠١٠ ٣- برنامج أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا منذ عام ٢٠١٣ لدعم التهيئة المكانية للحاضنات التكنولوجية، من خلال:- برنامج الإبتكار التشاركي لربط المناطق الصحراوية من خلال تحديد التحديات وأولويات التنفيذ و ربطها بالإبتكارات البسيطة لتسهيل وتفعيل ومتابعة تنفيذ تلك الإبتكارات. برنامج مشروعات التخرج لطلاب الكليات العملية (الهندسة والعلوم : والزراعة والطب البيطري والفنون) و تقديم دعم مالى لتحويل الأفكار القابلة للتطبيق إلى نماذج أولية ودراسة مدي ملائمته للتحديات المتاحة من خلال الإبتكار التشاركي. المبادرات والحملات القومية للتعرف على التحديات القومية، وتقديم الدعم المالى للأفكار القابلة للتطبيق.	- تحديات فنية خاصة بقصور مجالات التعليم والتكنولوجيا المتقدمة لضعف الربط بين المناهج التعليمية والتطبيقية وعدم وجود دورات تدريبية لرفع كفاءة الخرجين لقيادة الاقتصاد المعرفي لعدم وجود جامعة متخصصة لتأهيل الكوادر ٢- ضعف استعداد الاقاليم لإحتواء اقتصاد المعرفة،(٩,٥% لإقليم أسيوط و ٧,٦% لإقليم الإسكندرية و ٨,٥% لإقليم شمال الصعيد و ٨,٨% لإقليم جنوب الصعيد.

٤- إمكانية تكوين مدينة معرفية قائمة على المواقع اللوجستية القائمة على رصد المتغيرات الساحلية وقياس التغير في خط الشاطئ ومتابعته من خلال شبكات متخصصة وتحليل تلك المتغيرات وتأثيرها على التنمية واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على ا لآثار السلبية بالإضافة إلى مواقع المراقبة البيئية للمناطق الصناعية لقربها من السواحل والمناطق السياحية ٥- التنوع البيولوجي بالحياة البرية للصحراء الغربية تؤهلها لصناعة الدواء ٦-ترشيح مدن السادس من أكتوبر وبرج العرب و الضبعة وأسيوط وأسوان كأهم المواقع المؤهلة لدعم اقتصاد المعرفة بالخطة ٢٠٥٠.[1]	
وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، المشروعات القومية العملاقة، قاطرة التنمية، ٢٠١٥ (بتصرف الباحثه)	

٥-٢-٤-٤ مقومات ومعوقات التهيئة المكانية للزراعة وإستصلاح الاراضي

جدول (٥-٩) مقومات ومعوقات التهيئة المكانية لقطاع الزارعة وإستصلاح الأراضي بالصحراء الغربية

	مقومات الصحراء الغربية للتوسع الزراعي	معوقات الصحراء الغربية للتوسع الزراعي
الرقعة الزراعية	إمكانية التوسع الزراعي من خلال عدة محاور للتنمية الزراعية وهي:-[2] ١- محور الساحل الشمالي ويضم مناطق الإستصلاح بالحمام وغرب الإسكندرية اعتمادا على مياه النيل المخلوطة بمياه الصرف الزراعي بمساحة ٣٧٠ ألف فدان. ٢- محور مطروح – سيوه – الداخلة – العوينات ويضم مساحات للإستصلاح تقدر ب ٤١٨ ألف فدان. ٣- محور الخارجة – درب الأربعين ويضم مناطق الإستصلاح في الجانب الغربي من محافظات الصعيد فضلا عن مشروع توشكي وتقدر مناطق الإستصلاح بهذا المحور ١,٦ مليون فدان استصلح منها ٢٨٩ ألف فدان وجاري إستصلاح ٣٢٠ ألف فدان ويتبقى نصف مليون فدان، وكذلك يمكن التوسع بمساحات أخرى تقدر ب ٤٤٨ ألف فدان في حالة توفر موارد مائية لري المساحات الواقعة على امتداد مشروع غرب كوم امبو ومناطق غرب محافظات أسيوط وسوهاج وقنا وغرب بحيرة ناصر. ٤- مناطق متفرقة بشمال شرق الصحراء الغربية بمساحة ١٥٧ ألف فدان	١- نقص المياه مع إستخدام الطرق التقليدية للري التي أهدرت كميات ضخمة من المياه. ٢- عدم مواكبة الموارد المائية طموحات التوسع الزراعي الأفقي حيث تعد مصر من دول الفقر المائي بالرغم من تعدد الموارد المائية لأنها من أكثر الدول إسرافا في إستخدام المياه ٣- تزايد ملوحة التربة نتيجة للسحب الجائر للمياه الجوفية

[1] وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، ٢٠١٠

[2] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، القسم السابع : الركائز الاقتصادية والطاقات الاستيعابية من العمالة، ٢٠٠٨

المحاصيل الرئيسية	تستهدف مشروعات التوسع الزراعي زراعة القمح والشعير والخضر والفاكهة والبقوليات اعتمادا على مياه الأمطار وترعة الحمام بالمناطق الساحلية . كما تستهدف زراعة العديد من الأشجار الخشبية إعتماد على مياه الصرف الصحي المعالج والمياه المالحة	ضرورة الإلتزام بالمحاصيل شديدة التحمل للحرارة والجفاف وملوحة التربة

تقارير وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، ٢٠١٠ و المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، القسم السابع : الركائز الاقتصادية والطاقات الاستيعابية من العمالة، ٢٠٠٨ (بتصرف الباحثه)

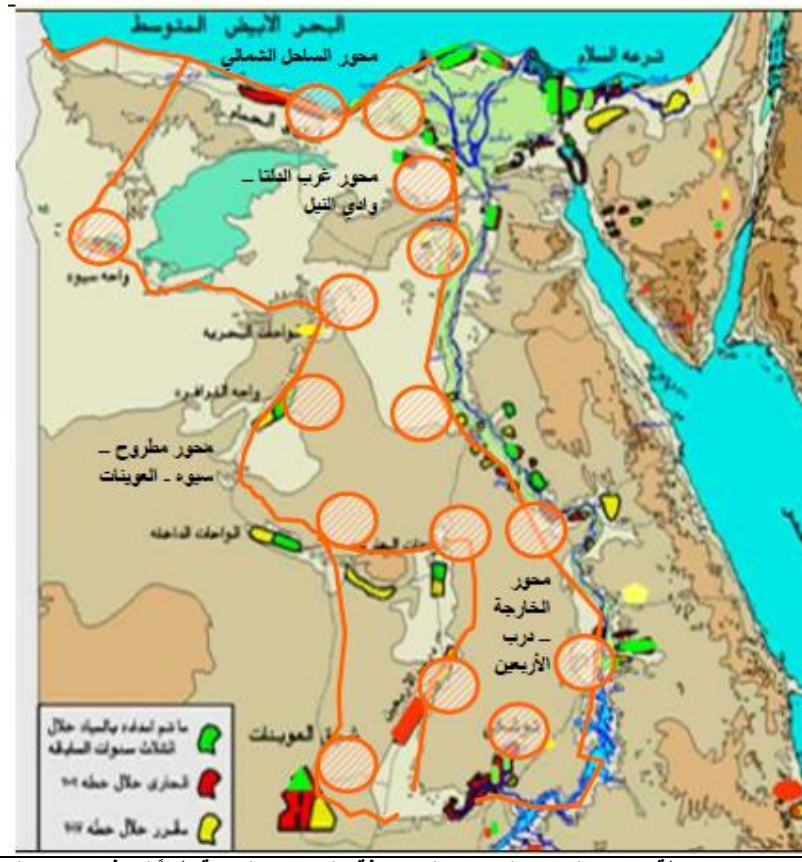

شكل (٥-١٣) خريطة محاور التوسع الزراعي المستهدفة بالصحراء الغربية طبقاً لتوافر مصادر المياه
(الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠)

٥- ٢-٥ عوامل التهيئة المكانية على الجانب التسويقي

بالرغم من تمتع الصحراء الغربية بموقع استراتيجي متميز على ساحل البحر المتوسط حدودي مع ليبيا والسودان ومتصل بباقي المناطق من خلال مجموعه من شبكات الطرق والموانى والمطارات إلا إنها لم تنجح للنفاذ للأسواق بالتكامل مع دول الجوار من خلال المواقع اللوجستية للمناطق الحرة.

وتتمثل المقومات التسويقية في وجود المنطقة الحرة على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي و المنطقة الحرة المتخصصة بمدينة السادس من أكتوبر للإنتاج الفني والاعلامي والتي تم تهيئتها مكانياً من خلال حوافز استثمارية تضمنت:-

١- عدم وجود قيود على جنسية رأس المال وحرية تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة التصدير، مع حرية تحديد أسعار المنتج وتحديد نسبة الأرباح للمشروع.
٢- حرية الإستيراد من السوق المحلي أو الخارجي، مع إعفاء كافة واردات المشروع عدا سيارات الركوب، وارباحه من الضرائب والرسوم طوال فترة حياة المشروع.
٣- منح المستثمرين الأجانب تسهيلات في الإقامة، كما يمنح العاملون الأجانب تصاريح إقامة بناء على طلب المشروع الخاضعين له.
٤- تقديم الخدمات والإستشارات اللازمة للمجال الإعلامي، من خلال مجمع الخدمات، إلى جانب الخدمات الفندقية و إستخدام مكونات المدينة كمزار سياحي.
٥- عدم خضوع صادرات المشروع إلى الخارج للإجراءات الجمركية العادية.
٦- عدم جواز تأميم المشروعات او مصادرتها أو تجميدها او التحفظ عليها الا بقرارات قضائية، بعد أخذ رأي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

إلا أن ماتم التوصل إليه من الفصل الثالث من سياسة الدولة لتشجيع الاستثمار بالمناطق الحرة دون وجود أي قيود على مجالات الاستثمار بها، عرقل عودة النفع من المناطق الحرة لدعم التهيئة المكانية التنافسية من خلال المشروعات الاقتصادية المستهدفة بالمخططات القومية، وهو ما تم تداركه وتعديله من خلال قانون الاستثمار الموحد ٢٠١٥ والذي لم نجني ثماره بعد.

٥-٢-٦ عوامل التهيئة المكانية على الجانب الاجتماعي

إختصت بدراسة الملامح السكانية والعمرانية بالصحراء الغربية [١] الخاصة بعدد السكان والعمالة ومؤشرات التنمية البشرية والموضحة بجدول (٥-١٠) وشكل (٥-١٦).

جدول (٥-١٠) الملامح السكانية والعمرانية للتهيئة المكانية بالصحراء الغربية

الملامح السكانية والعمرانية بالصحراء الغربية[٢]	أسباب الطرد السكاني
١- مثلت الصحراء الغربية ٦٨ % من إجمالي مساحة الجمهورية و ٠,٧ % من إجمالي السكان بكثافة سكانية ٠,٤٤ فرد / فدان حيث بلغ تعداد السكان بالوادي الجديد ٢٣٠٥٩١ نسمة لعام ٢٠١٦ وهو ما يمثل ٠,٢٦% من إجمالي الجمهورية و كما بلغ تعداد السكان بمطروح لنفس العام ٤٦٨٢١٨ نسمة وهو ما يمثل ٠,٥٢ % من إجمالي الجمهورية، وهو ما يتعارض مع إنتقال مركز الثقل السكاني إلى غرب القاهرة (تقلص مركزية القاهرة بنسبة ٢,٢% لزيادة نسبة الحراك السكاني غرب وادي النيل والدلتا من ٤١,٦ % الي ٤٤,٥% لعام ٢٠٠٦ مع ثبات الحراك السكاني ناحية الشرق ٣٧,٨% وتناقصه بين فرعي النيل بنسبة ٣%) ، نتيجة لمقومات التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بمدينة السادس من أكتوبر كأكبر مسطح متاح للصناعات عالية التكنولوجيا و ثاني أقصى إستيعاب سكاني بالتجمعات العمرانية الجديدة.[٣] ٢- بلغت نسبة التحضر ٥٥,٨٨% بمطروح و ٤٧,٦٣ % بالوادي الجديد وبالواحات البحرية ٢٩,٤%. ٣- بلغت نسبة المساحة المأهولة لمحافظة مطروح ٢,٤ % فقط بكثافة سكانية ١١١,٤ نسمة / كم ٢ بالرغم من المقومات السياحية المتوفرة، في حين بلغت المساحة المأهولة بالوادي الجديد ٠,٢ % بكثافة سكانية ٢٠٥,١ نسمة / كم ٢ ٤- بلغت قوة العمل بمحافظة الوادي الجديد ١٠٢٢٠٠ نسمة وهو ما يمثل ٠,٤% من إجمالي العمالة على مستوى الجمهورية، في حين بلغت قوة العمل ١٢١٧٠٠ بمحافظة مطروح وهو ما يمثل ٠,٥ % من إجمالي العمالة بالجمهورية. ٥- بلغ معدل البطالة ٢٦,٩% بالوادي الجديد و ١٢,٦% بمطروح ٦- على مستوى درجات التنمية صنف مركز الواحات البحرية ضمن محافظة الجيزة من المحافظات التي زادت درجة التنمية بها عن صفر بينما صنفت محافظات الوادي الجديد والمنيا وبني سويف من المحافظات التي تتراوح درجة تنميتها من ٣٠ : ٤٥، بينما صنفت محافظتي مرسي مطروح والفيوم من المحافظات التي زادت درجة تنميتها عن ٤٥. ٦- صنفت محافظتي مطروح والوادي الجديد من المحافظات التي نسبة الفقر بها اقل من متوسط الفقر بالجمهورية البالغ ٢٢%، بينما بلغ متوسط الفقر بالجيزة والفيوم ٢٢% بينما زاد متوسط نسبة الفقر بمحافظات بني سويف ٤١,٥% والمنيا ٣٠,٩%. ٧- من خلال تقرير التنمية البشرية بلغ مؤشر التنمية بمحافظتي الوادي الجديد والجيزة ٣ بينما كان في مطروح والمنيا وبني سويف ٢ وفي الفيوم .[٤]	١- ضعف التهيئة المكانية جعلها منطقة طاردة للسكان بالرغم من وفرة الموارد الطبيعية وتنوعها. ٢- ضعف القاعدة الاقتصادية للعمران القائم. ٣- تراجع الميزة النسبية للسكان كقوة عمل جاذبة للاستثمارات معوق أساسي للتهيئة المكانية المستهدفة نتيجة لضعف المستوى التعليمي وانخفاض مهارات البحث العلمي وعدم توافر العمالة التقنية الماهرة.
من تجميع الباحثه بالإعتماد على تقارير وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة العامة للدراسات البيئية والطبيعية، المنظور البيئي لإستراتيجية التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية لأقاليم، (أسيوط ٢٠١٠ – الإسكندرية ٢٠١٠ – القاهرة الكبرى ٢٠١١ – شمال الصعيد ٢٠١٠) و الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، ٢٠١٦	

[١] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة العامة للدراسات البيئية والطبيعية، المنظور البيئي لإستراتيجية التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية لأقاليم، (أسيوط ٢٠١٠ – الإسكندرية ٢٠١٠ – القاهرة الكبرى ٢٠١١ – شمال الصعيد ٢٠١٠)

[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، ٢٠١٦

[٣] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، ٢٠١٠

[٤] رندا جلال حسين، طارق زكي احمد، دور البعد المكاني في توزيع مشروعات المياه والطاقة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة _ دراسة حالة مركز الفيوم)، النشرة العلمية لبحوث العمران، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة، العدد الرابع عشر، ٢٠١٤

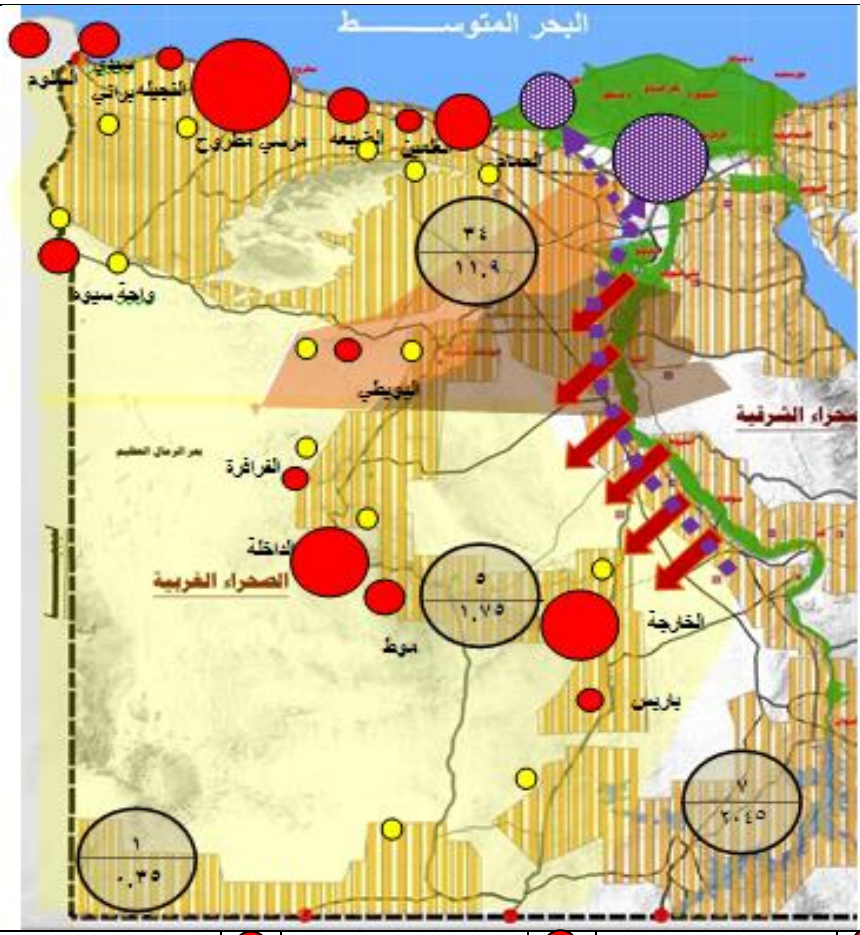

١٠٠ : ٢٥٠ الف نسمة		٥٠ : ١٠٠ الف نسمة		٢٥ : ٥٠ الف نسمة	
١٠ : ٢٥ ألق نسمة		اقل من ١٠ آلاف نسمة		مناطق جذب سكاني	
مدن جديدة مقترحة		مناطق طرد سكاني		مناطق التنمية المستهدفة بالمخطط القومي حتي عام ٢٠٥٢	
مناطق تابعة لمحافظات (مطروح – الوادي الجديد) نسبة الفقر بها اقل من متوسط نسبة الفقر للجمهورية ٢٢%		مناطق تابعة لمحافظات (الجيزة – الفيوم) نسبة الفقر بها مساوية لمتوسط نسبة الفقر بالجمهورية ٢٢%		مناطق تابعة لمحافظات (بني سويف – المنيا) نسبة الفقر بها تفوق متوسط نسبة الفقر بالجمهورية ٢٢%	
سكان فرص العمل		عدد السكان المستهدف وفرص العمل المستهدفة بالمليون حتى عام ٢٠٥٢			

شكل (٥-١٤) خريطة الملامح السكانية والعمرانية للتهيئة المكانية بالصحراء الغربية

من عمل الباحثه بالإعتماد على بيانات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني لمناطق التنمية ذات الأولوية بالمخطط القومي ٢٠١٤ – إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، ٢٠١٦، رندا جلال حسين، طارق زكي احمد، دور البعد المكاني في توزيع مشروعات المياه والطاقة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة _ دراسة حالة مركز الفيوم)، النشرة العلمية لبحوث العمران، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة، العدد الرابع عشر، ٢٠١٤

وطبقاً دراسة المقومات والمعوقات الخاصة بالتهيئة المكانية للصحراء الغربية نجد ما يلي :-

أ- مثل توافر الموارد الطبيعية أهم المرتكزات لدعم التهيئة المكانية بالصحراء الغربية في حال توفر التمويل وتحسين مناخ الاستثمار لتوطين الأنشطة الاقتصادية المستهدفة لوضع مصر على خريطة العالم (الطاقة – السياحة – النقل واللوجستيات – الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات) والتحول إلى اقتصاديات المعرفة.

ب- تركز أهم معوقات التهيئة المكانية للصحراء الغربية بالوضع الراهن فيما يلي :-

١- الإعتماد على الموارد غير المتجددة وعدم توظيف الشمس والرياح كمصادر للطاقة.
- عدم مواكبة الموارد المائية طموحات التوسع الزراعي ، لإستخدام الطرق التقليدية للري التي أهدرت كميات ضخمة من المياه، علاوة على تزايد ملوحة التربة نتيجة للسحب الجائر وكان يمكن التغلب على ذلك من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة للعمل علي:-
- خفض معدلات البخر من البحيرات العذبة وتحلية مياه البحر من خلال مصادر الطاقة المتجددة زراعة محاصيل تستهلك كميات قليلة من المياه ومقاومة للملوحة
- تفعيل الإتفاقيات مع دول حوض النيل لزيادة حصة مصر من المياه من خلال مشروعات أعلى النيل منها قناة جونجلي[١]
٢- نقص الأسواق وضعف العلاقات التنظيمية للنفاذ للأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.
٣- نقص التمويل المحلي، ضعف حوافز تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة.
٤- -ضعف التهيئة المكانية لجذب العمالة وإستقبال التكنولوجيا للتنمية الصناعية.
٥- سوء إستغلال الموارد الاقتصادية عالية القيمة المضافة للتنافسية (الحديد – الفوسفات).
٦- نقص خدمات السياحة وضعف الإرتباط بمناطق التنمية السياحية النشطة.
٧- معوقات إدارية تتمثل في التعامل مع الصحراء الغربية كأجواء هامشية لأقاليم كبرى لإنضمام الصحراء الغربية لأكثر من إقليم.

وسوف يعرض البحث مناطق التنمية ذات الأولوية للتهيئة المكانية لتوطين المشروعات الاقتصادية الكبرى بالصحراء الغربية حتى عام ٢٠٥٢ والصادرة عن المخطط القومي لعام ٢٠١٤ لتحسين إستغلال المقومات المتاحة وجذب استثمارات الأنشطة التنافسية لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية.

[١] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، القسم السابع : الركائز الاقتصادية والطاقات الاستيعابية من العمالة، ٢٠٠٨

٥-٣ مناطق التنمية المستهدفة لدعم التهيئة المكانية بالصحراء الغربية بالمخطط القومي حتى عام ٢٠٥٢

إستهدف المخطط القومي لعام ٢٠١٤ دعم التهيئة المكانية بنطاق الصحراء الغربية لتوطين أنشطة اقتصادية تنافسية (السياحة – الطاقة - النقل واللوجيستيات - الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات) لجذب الاستثمارات ووضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية، وسوف يعرض البحث أهم النطاقات المستهدفة للتهيئة المكانية بالخطة حتى عام ٢٠٥٢.

٥-٣-١ الساحل الشمالي الغربي ومنخفض القطارة[١]

يمتد من الساحل الشمالي من العلمين وحتى السلوم لمسافة نحو ٥٠٠ كم، بنطاق وظهير صحراوي يمتد في العمق لأكثر من ٢٨٠ كم ليشغل مسطح نحو ١٦٠ ألف كم٢ تقريبا)، ويهدف المشروع إلى توطين ما لا يقل عن ٥ ملايين نسمة وتوفير ١,٥ مليون فرصة عمل وزيادة مساهمة المنطقة في الناتج المحلي من أقل من ٥%حاليا إلى ٧%، مع الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية بحيث لا يقل مؤشر التنمية البشرية عن ٧٧%، بالإعتماد على عدة

مقومات للتهيئة المكانية تمثلت في :-

١- وفرة المقومات الداعمة للسياحة الشاطئية والبيئية، إلى جانب الإتصال بالمدن الساحلية القائمة كأقطاب تنمية رئيسية.
٢- مقومات الطاقة الجديدة والمتجددة لتحلية مياه البحر من خلال توليد طاقة شمسية بهذا النطاق، الذي يعد ثاني أكبر مناطق سطوع شمسي على مستوى الجمهورية.
٣- توافر الموارد المائية (المياه الجوفية بالظهير الصحراوي - نطاقات ساحلية تتجمع بها مياه الأمطار - توافر مصدر للري من خلال ترعة الحمام المقرر إعادة تشغيلها).
٤- توافر عناصر البنية الأساسية من مقومات الإتصال وشبكات المرافق.
٥- صلاحية الأراضي للإستصلاح جنوب الشريط الساحلي بدءاً من العلمين إلى السلوم.
٦- وجود العديد من الموارد الإستخراجية لإقامة العديد من صناعات مواد البناء بالإضافة إلى نطاقات إستكشاف وإستخراج البترول والغاز الطبيعي.

[١] وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الاولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤.

عوامل التهيئة المكانية المستهدفة

١- إستصلاح الأراضي جنوب الشريط الساحلي بدءاً من العلمين إلى السلوم بالإعتماد على مياه الأمطار والمياه الجوفية (١٤٨ ألف فدان حول مسار ترعة الحمام -١٥٠ ألف فدان في منطقة المغرة - ٥٠ ألف فدان جنوب منخفض القطارة- ٣٠ ألف فدان في سيوه).
٢- إنشاء مراكز سياحية عالمية بالمدن الساحلية القائمة.
٣- إستغلال ظهير الإستصلاح الزراعي في إنشاء تجمعات عمرانية جديدة قائمة على التصنيع الزراعي والتعدين.
٤- إنشاء مدينة العلمين الجديدة على مساحة ٨٨ ألف فدان بمنطقة تبعد ١٠ كيلومتر عن الساحل كقطب نمو بيئي يعتمد على مصادر الطاقة المتجددة وإستخدام تكنولوجيا لتحلية المياه وإعادة تدوير المخلفات الصلبة و إنشاء منطقة صناعية صديقة للبيئة .
٥- إنشاء محطة للطاقة الشمسية لتحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الزراعي ، لإستزراع نباتات الوقود الحيوي والأعلاف وإستصلاح ملايين من الأفدنة.
٦- إنشاء منطقة لوجستية للتعبئة والتخزين شاملة منطقة حرة وميناء جاف
٧- إنشاء مزارع سمكية بالإعتماد على مياه الآبار المالحة.
٨- دعم الإتصال مع النطاق التنموي من خلال محور القاهرة – الإسكندرية، شرقًا ووصلاته الفرعية، بالإضافة إلى ربط المنطقة بمحافظات الصعيد من خلال شبكة جديدة من المحاور العرضية، محور البهنسا (المنيا) – الواحات البحرية- سيوه – جغبوب عند الحدود الليبية، أسيوط – الفرافرة – عين دلة – سيوه".
٩- دعم الإتصال بالحاضنة التكنولوجية المستهدفة للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية بمدينة برج العرب على مساحة ١٣٥ فدان، بهدف الاستثمار في المعرفة والتطبيق العملي لنتائج البحوث المعملية في صورة منتجات عالية التكنولوجيا، وإزالة الفجوة بين الصناعة والبحث العلمي.
١٠- التخطيط لإستصلاح ٣٤٠ ألف فدان بالإعتماد على المياه الجوفية بمشروع المليون ونصف فدان موزعة على النحو التالي:-[١]
- ١٣٥ ألف فدان بمنطقة المغرة بالمرحلة الأولى للمشروع.
- ١٥٥ ألف فدان بمناطق (المغرة ٣٥ ألف فدان ، وجنوب شرق المنخفض ٩٠ ألف فدان، وشرق سيوه ٣٠ ألف فدان) بالمرحلة الثانية للمشروع.
- ٥٠ ألف فدان بإمتداد جنوب شرق المنخفض بالمرحلة الثالثه للمشروع.

[١] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، الانجازات الفنية للهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠١٥

١-مياه جوفية ومياه امطار بمساحة ٥,٥ مليون فدان ٢- مياه جوفية ومياه مالحة بمساحة ٥ مليون فدان
٣-مياه عذبة ومياه معالجة بمساحة ٤,٥ مليون فدان

اراضي إستصلاح زراعي		اراضي للأنشطة السياحية		مسار مقترح لسياحة السفاري	
اقطاب التنمية المقترحة		محميات طبيعية تحت الدراسة		محميات صدر قرار بتعيينها	
اماكن مصانع الاسمنت		مناطق الصناعات المقترحة		مواقع الأنشطة التعدينية	

شكل (٥-١٥) خريطة لخطة التنمية المستهدفة للساحل الشمالي الغربي حتى عام ٢٠٥٢
وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني لمناطق التنمية ذات الأولوية بالمخطط القومي ٢٠١٤

٥-٣-٢ سهل المنيا الغربي [١]

إستهدف المخطط القومي جذب ٣ مليون نسمة لتوفير ١٠٠ ألف فرصة عمل لسهل المنيا الغربي حتى عام ٢٠٥٢ بالإعتماد على دعم الإتصال بين الشرق والغرب و التهيئة المكانية للأنشطة الاقتصادية الداعمة لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية طبقاً للموارد المتاحة بسهل المنيا الغربي من خلال :-

١- دعم قطاع الطاقة بالإعتماد على المقومات المتاحة لتوليد الطاقة الكهربائية من طاقة الرياح غرب النيل بمحافظة المنيا طبقاً لدراسة أطلس للرياح.
٢- دعم قطاع اللوجيستيات بإنشاء مناطق لوجستية غرب الفيوم .
٣- تكوين نطاق حيوي للزراعة والصناعة لزراعة ١٠٠ ألف فدان بالنباتات الطبية والعطرية على أن تروى بالمياه المعالجة والآبار، لإقامة صناعات دوائية وعطرية وزيوت النخيل تدعم فرص التصدير للأسواق الأوروبية.

[١] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المخططات العمرانية الإستراتيجية لإقليم شمال الصعيد ومحافظاته ، ٢٠١٣

٤- إنشاء مجموعة من التجمعات العمرانية الجديدة بسهل المنيا الغربي لتحقيق الإتصال لمناطق شرق النيل بالمناطق الشمالية مروراً بإقليم شمال الصعيد عبر محاور (الزعفرانة/ الكريمات – رأس غارب / بني مزار / العلمين).

٥- التخطيط لإستصلاح ٦٢٠ ألف فدان بالإعتماد على المياه الجوفية غرب المنيا (٨٠ ألف فدان بالمرحلة الأولى – ١٤٠ ألف فدان بالمرحلة الثانية – ٤٠٠ ألف فدان بالمرحلة الثالثة) بمشروع المليون ونصف فدان.[١]

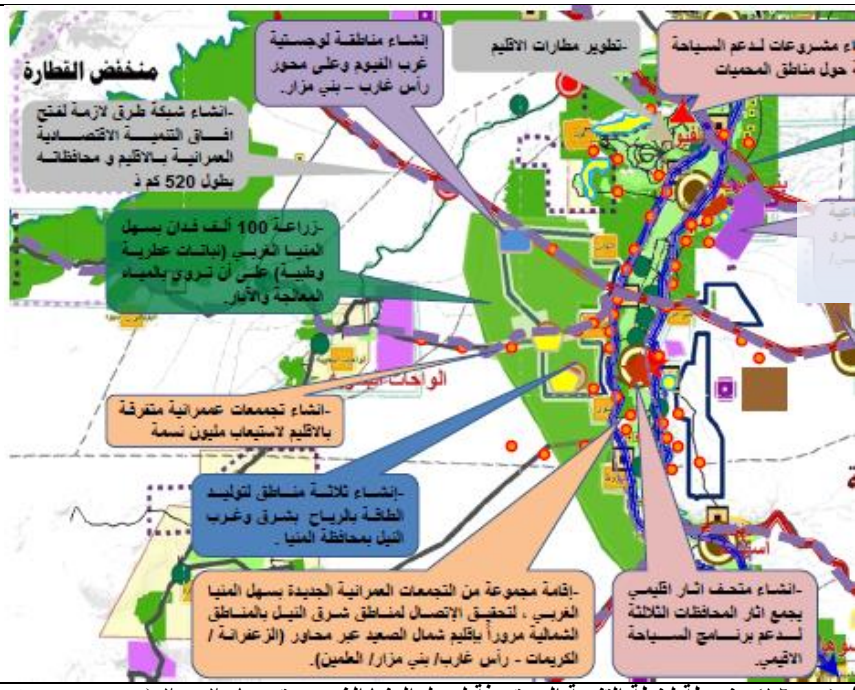

شكل (٥- ١٦) خريطة لخطة التنمية المستهدفة لسهل المنيا الغربي حتى عام ٢٠٥٢ (وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الانجازات الفنية للهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠١٥)

٥-٣-٣ بحيرة السد العالي وجنوب مصر[٢]

إستهدف المخطط المنطقة لجذب ٧ مليون نسمة وتوفير ٢,٤٥ مليون فرصة عمل من خلال التهيئة المكانية للأنشطة الاقتصادية التالية:-

١- التنمية الزراعية من خلال إستغلال المناطق الزراعية بتوشكي وقسطل وادندان والمناطق الزراعية على بحيرة ناصر.

[١] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، الانجازات الفنية للهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠١٥

[٢] وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الاولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤.

٢- إستغلال ميناء جرف حسين والمنطقة المحيطة في إنشاء اسطول صيد وإنشاء منطقة لتعبئة وتغليف وتجميد الاسماك.

٣- إستغلال مواد البناء بمنطقة وادي العلاقي وحاصلات توشكي الزراعية لتأسيس قاعدة صناعية بالمنطقة اعتماداً على التصنيع الزراعي

٤- إستغلال منطقة النوبة كمنطقة ذات طابع خاص لدعم التسوق والنشاط السياحي

٥- التخطيط لإستصلاح٢٣٦,٥ ألف فدان بمشروع المليون ونصف فدان بالمناطق التالية[1]

- ٢١١,٥ ألف فدان (١٦٨ ألف فدان بتوشكي منها ١٤٣ ألف فدان اعتمادا على المياه السطحية و ٢٥ ألف فدان بالإعتماد على الآبار، بالإضافة إلى ٢٥,٥ ألف فدان بمنطقة غرب المراشدة تروي سطحياً و ١٨ ألف فدان أخرى بنفس المنطقة تعتمد على المياه الجوفية والسطحية).
- ٢٥ ألف فدان بمنطقة غرب كوم أمبو بالإعتماد على المياه الجوفية بالمرحله الثانية للمشروع

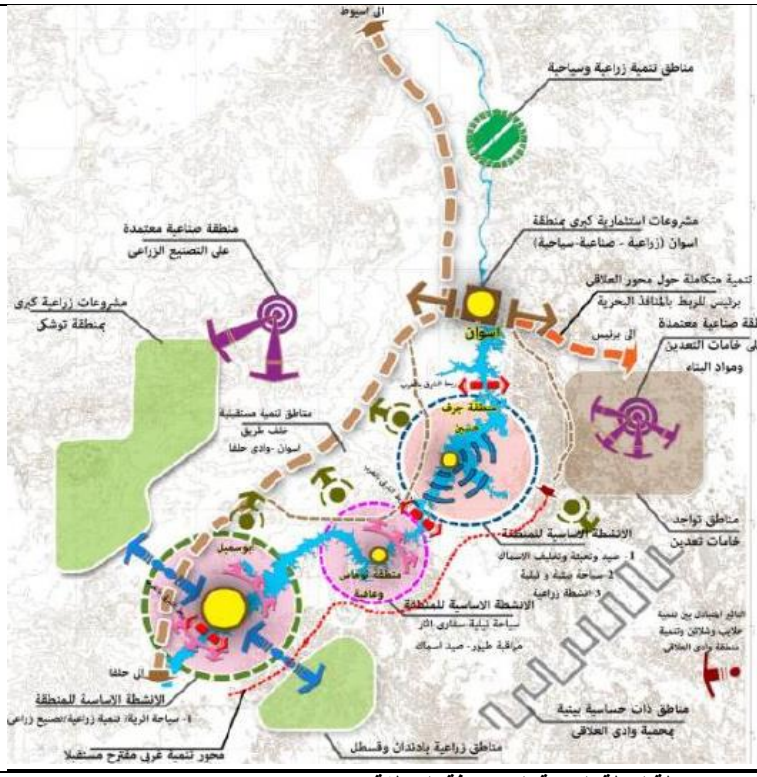

شكل (٥-١٧) خريطة لخطة التنمية المستهدفة لمنطقة بحيرة ناصر حتى عام ٢٠٥٢ (وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الانجازات الفنية للهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠١٥)

[1] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، الانجازات الفنية للهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠١٥

٥-٣-٤ الواحات والوادي الجديد

إستهدف المخطط القومي جذب ٦ مليون نسمة وتوفير ٢,١ مليون فرصة عمل، من خلال التهيئة المكانية لنطاق الواحات والوادي الجديد لجذب استثمارات دول الجوار من خلال مقومات التهيئة المكانية للأنشطة الاقتصادية التالية:-[١]

١- دعم نشاط السياحة بالإعتماد على مقومات السياحة البيئية وسياحة السفاري لفتح أسواق سياحية جديدة ، بالإعتماد على برتوكول السفارة الإيطالية لتدريب الكوادر العاملة في مجال السياحة وعقد مؤتمرات للتسويق السياحي وتنفيذ إتفاقيات سياحية شملت رإلى الفراعنة و إتفاقيات توأمة لمدينة الخارجة ومدينة مكناس بالمملكة المغربية و إحدى محافظات دولة الكاميرون.

٢- دعم نشاط الصناعة والتعدين لتحسين الإستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة و بروتوكول التعاون بين المحافظة ووزارة البترول والثروة التعدينية على النحو التالي:-
- الإستفادة من الإحتياطي القابل للتعدين من خام الفوسفات بنحو ٧١٥ مليون طن ، بتصنيع وتحويل ركائز الفوسفات إلى إنتاج حامض فوسفوريك، وأسمدة فوسفاتية ، و إنتاج أحادي وثنائي فوسفات أمونيوم.
- حفر أول بئر لإستخراج الزيت من الطفلة السوداء الزيتية.
- التخطيط لإنشاء أول مصنع أسمنت بالوادي الجديد بطاقة إنتاجية ٢٠٨ مليون طن / سنة بتكلفة تصل إلى ٨،١ مليار جنية للإستفادة من الحجر الجيري.
- إنتاج بعض العينات الزجاجية كتجارب أولية لإختبار صلاحية الرمال للتصنيع

٣- تمويل الصناعات الحرفية وتسويق منتجاتها لتميزها بسرعة دوران رأس المال وتوفير فرص عمل، من خلال إيجاد علاقات متبادلة بين الهيئات والمؤسسات الأهلية.

٤- إستغلال مناطق إمتياز البترول والغاز الطبيعي بالمحافظة لحفر الآبار الإستكشافية.

٥- دعم التكامل مع دول الجوار من خلال تكوين النطاقات الحيوية التالية :-
- واحات الصحراء الغربية للصناعات التقليدية والبيئية والمنتجات العضوية.
- البوابة الجنوبية بمنطقة درب الأربعين لصناعة الجلود والأخشاب الواردة من الدول الإفريقية بالجنوب

٦- الإستزراع السمكي بالوادي الجديد بالإعتماد علي:-
- مياه الصرف الزراعي ببرك الصرف الزراعي بالمحافظة وعددها ٦ وسيعتمد المشروع مبدئياً على بركتي موط والتي تقع على مساحة ٧٣٠ فدانا بسعة تخزينية ٥،٩ مليون متر مكعب وتخدم ٢٠ ألف فدان من أجود الأراضي الزراعية بالمحافظة بمركز الداخلة و بركة اللواء صبيح على مساحة ٢٣٠ فدانا وتحتوى على ١,٤٥ مليون متر مكعب مياه بالفرافرة.

[١] المجلس القومي للشباب، المشروع القومي لتنمية الوادي الجديد، ٢٠١٠

- مياه الآبار، من خلال النظام المفتوح حيث تُضخ المياه إلى الأحواض السمكية أولاً ومنها لمزرعة الإنتاج النباتي، وعند حفر البئر يجب مراعاة أن يكون البئر من العمق بحيث يضخ المياه خالياً من الملوثات.

٧- دعم الحاضنة التكنولوجية بالوادي الجديد للصناعات الغذائية والزراعية والتكنولوجيا الخضراء والصناعات الحرفية والتقليدية التي تستهدف :-

- إنشاء من ١٠ :١٥ شركة تكنولوجية ناشئة كل عام، مع دعم تدريب وتأهيل رواد الأعمال والمبتكرين المقبولة مشروعاتهم من خلال المشروع الممول من الأكاديمية للهيئة العامة للاستثمار بتكلفة ٢ مليون جنيه سنوياً.
- دعم إنشاء شركات تكنولوجية ناشئة للمشروعات القابلة للتطبيق بمنح مالية بحد أقصى ١٥٠ ألف جنيه شهريا أثناء فترة الاحتضان، لتكاليف الإنتاج والتسويق.
- إقامة ورش عمل مشتركة لتحديد ١٠٠ مشروع يتم تحويلها لفرص اقتصادية.

٨- التخطيط لإستصلاح ٢٨٠ ألف فدان بالإعتماد على المياه الجوفية بمشروع المليون ونصف فدان موزعه على النحو التالي:-[١]

- ٧٠ ألف فدان (الفرافرة القديمة ٣٠ ألف فدان ، والفرافرة الجديدة ٢٠ ألف فدان (الجزء الاسترشادي من المشروع) ، وإمتداد الداخلة ٢٠ ألف فدان) بالمرحلة الأولى للمشروع.
- ١٧٠ ألف فدان (منطقة الفرافرة القديمة ١٢٠ ألف فدان، والفرافرة الجديدة ٢٠ ألف فدان، وإمتداد الداخلة ٣٠ ألف فدان) بالمرحلة الثانية للمشروع.
- ٤٠ ألف فدان بمنطقة الفرافرة القديمة بالمرحله الثالثه للمشروع إنشاء مدينتي الفرافرة الجديدة وتوشكي الجديدة على مساحة ١٠ الاف فدان بشمال شرق منخفض توشكي .

٩- دعم الإتصال من خلال التهيئة المكانية للمحاور العرضية التالية :-

- المحور العرضي الداخلة / منفلوط: لدعم منطقة شرق العوينات وتشجيع الحراك السكاني ل٥٠ الف نسمة (٧٥% من محافظات أسيوط وسوهاج وأسوان و٢٥% من باقي أنحاء الجمهورية، من خلال إستصلاح وزراعة ٢٤٧ الف فدان وتنمية ٩٠ مشروع استثماري للصناعات التقليدية لتوفير ١٣١٧٦ فرصة عمل.
- المحور العرضي المقترح الفرافرة / ديروط : لإستغلال ١,٢ مليون فدان مستهدف استصلاحها حتى عام ٢٠٢٧ بالفرافرة مستغل منها ٣,٣٨ الف فدان فقط بسبب بُعد المسافة بين مركز الفرافرة ومحافظات وادي النيل (٧٠٠ كم) والذي يمثل عائق لنقل الآلات والمعدات وتسويق المنتجات، والربط بين ٢ من المدن الجديدة المستهدف انشاؤها من عام ٢٠١٧ :٢٠٢٧ (مدينة الفرافرة الجديدة حجم سكاني٣٠ ألف نسمة - مدينة ديروط الجديدة بحجم سكاني ١٠٠ ألف نسمة.

[١] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، الانجازات الفنية للهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠١٥

شكل (٥-١٨) خريطة لخطة التنمية المستهدفة لنطاق الواحات والوادي الجديد حتى عام ٢٠٥٢
الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الانجازات الفنية للهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠١٥

ومن خلال دراسة فرص التهيئة المكانية للنطاقات ذات الأولوية بالصحراء الغربية حتى عام ٢٠٥٢ ، تم إستنتاج فرص النطاقات المختلفة لدعم التهيئة المكانية التنافسية المستهدفة لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية بالإعتماد على الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالسياحة والطاقة والنقل واللوجيستيات وتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات والموضحة بالشكل رقم (٥-١٩) ، ومنها سوف يعرض البحث دراسة تحليلية مقارنة بين الأبعاد المكانية المستهدفة لتوطن المشروعات الكبرى لتنمية الصحراء الغربية حتى عام ٢٠٥٢ بالمخطط القومي لعام ٢٠١٤ وبخطط وزارة الاستثمار حتي عام ٢٠١٤، لدراسة مدى التوافق والتعارض في تحسين إستغلال المقومات المتاحة والتغلب على التحديات ودفع التهيئة المكانية التنافسية للصحراء الغربية، ومنها تم صياغة دراسة تحليلية لمرتكزات التهيئة المكانية للوضع الراهن والمستقبلي بنطاق الصحراء الغربية لتكوين إقليم اقتصادي بالمقارنة بجمهورية مصر العربية، بناء على الأسس العامة التي سبق دراستها بالدراسة النظرية .

مقومات التهيئة المكانية لتنمية الساحل الشمالي الغربي ومنخفض القطارة بما يحقق رفع القدرة التنموية لإستقطاب السياحة والصناعة من الإسكندرية والتهيئة المكانية للأنشطة التنافسية التالية :-

١- دعم مجالات الطاقة المتجددة (طاقة الرياح – الطاقة الشمسية – طاقة المد والجزر)

٢- الدعم اللوجيستي للمراقبة البيئية ومناطق تجهيز للصادرات من خلال مقومات الإتصال الخارجي

٣- مقومات للسياحة الشاطئية ٤ - مقومات إستخراجية خاصة بمناطق الغاز الطبيعي

٥- النطاقات الحيوية لزراعة النباتات الطبية والعطرية ذات القيمة المضافة للتصدير

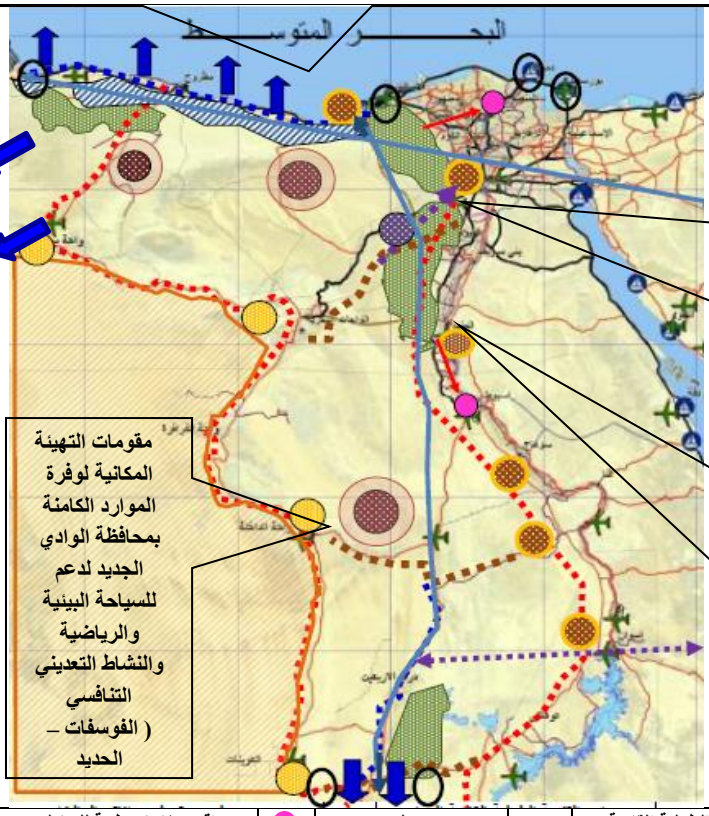

محاور التنمية الطولية القائمة المراد تقويتها لدعم تنمية السياحة البيئية		محور دعم لوجيستي لدعم الإتصال الخارجي		مواقع صناعات طبية للتكامل مع نطاقات زراعة النباتات الطبية والعطرية	
نطاق لسياحة السفاري		نطاق سياحة الشواطئ		موارد تعدينية تنافسية	
مناطق للسياحة البيئية		مراكز سياحية رئيسية ونشطة		نطاقات الصناعات الاستخراجية	
صناعات قائمة علي الوقود الحيوي		نطاقات حيوية		مناطق ذات تميز ايجابي لدعم الاقتصاد المعرفي	
محاور التنمية الطولية والعرضية ذات الأولوية بالمخطط القومي حتى عام ٢٠٥٢				وصلات عرضية مستهدف تقويتها	
فرص التكامل مع دول الجوار				منافذ برية	

شكل (٥- ١٩) خريطة لفرص موارد الصحراء الغربية الاقتصادية في دعم التهيئة المكانية التنافسية

(من عمل الباحثة)

٥-٤ دراسة تحليلية مقارنة للأبعاد المكانية المستهدفة لتوطين المشروعات الكبرى بالصحراء الغربية

تمثلت في الابعاد المكانية المستهدفة لتوطين المشروعات الكبرى بخطط التنمية على المستوى القومي لتحسين إستغلال الموارد الطبيعية ووضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية بالمقارنة مع مناطق الإهتمام الاستثماري بخطط وزارة الاستثمار حتي عام ٢٠١٤.

جدول (٥-١١) الأبعاد المكانية المستهدفة لدعم التهيئة المكانية لتوطين المشروعات الكبرى بالصحراء الغربية

الهدف	خطط التنمية على المستوى القومي	خطط وزارة الاستثمار[1]	تحليل التنمية
دعم الإتصال	١- اولوية دعم الإتصال من خلال طريق أسيوط الغربي القائم بنسبة ٨٧% لأنه اقرب المحاور إتصالاً بوادي النيل مما يتيح عدة مقومات للتهيئة المكانية على طوله، تتمثل في وفرة المياه السطحية و تركز مشروعات الإستصلاح الزراعي (١٤٣٥ ألف فدان موزعة على ١٦ مشروع للاستصلاح) و تركز المناطق الصناعية المقترحة (٣٣٣٩ كم٢ موزعة على ٥ مناطق) و قربه من المدن الجديدة القائمة والمقترحة و الآثار القديمة بوادي النيل فضلا عن وجود المحميات الطبيعية غرب المحور. ٢- ترجيح الإتصال من خلال ممر التنمية والتعمير المقترح بنسبة ٧٦% بالإعتماد على وفرة الموارد التعدينية على طولة ، إلا إن ضعف الإستفادة من البنية الأساسية القائمة و بعده عن مصادر المياه والطاقة والآثار السياحية القائمة كأهم الأنشطة التي إستهدفها المخطط القومي لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية ، نظراً لوقوعه فوق الهضبة مثل أهم نقاط الضعف لدعم التهيئة المكانية على طوله. ٣- تأخر اولوية الإتصال من خلال طريق الواحات بنسبة ٣٩%، لكونه ابعد المحاور عن وادي النيل والمياه السطحية والمراكز السياحية النشطة بوادي النيل، إلى جانب قلة المساحات المتاحة للتنمية لدواعي بيئية (١٧٥ ألف فدان متاحة للإستصلاح - ٢٣٩٥٣ كم٢ مقترحه للصناعة)، وذلك بالرغم من مقومات التهيئة المكانية الخاصة بوفرة الموارد الطبيعية على طوله.[2] ٤- تنمية المحاور العرضية الداخلة -/ منفلوط – الفرافرة / ديروط).[3]	١- تطوير المنطقة الاقتصادية الحرة بمدينة السادس من أكتوبر من خلال:- - إنشاء منطقة لوجستية من ضمن ٨ مناطق لخدمة الحركة التجارية والصناعية - تطبيق نظام النقل المتعدد الوسائط، في مساحة ٤٠٠ فدان في محيط مدينة ٦ أكتوبر مع تهيئتها مكانيا طبقاً لأحدث النظم العالمية للإدارة والتشغيل وتزويدها بجميع الخدمات (خدمات الجمركية- فروع للمؤسسات المالية والبنوك- مطاعم وفنادق) ٢- إقامة ٣ مراكز لوجستية أخرى مكملة لمدينة السادس من أكتوبر بمبني سويف بمساحة ١٠٠ فدان وسوهاج بمساحة ١٠٠ فدان وبميناء قسطل الحدودي بمساحة ٨٠ فدان لخدمة التجارة والحد من التكدس بالموانى.	إعتمدت خطط التنمية على المستوى القومي على دعم الإتصال من خلال التهيئة المكانية التقليدية بالإعتماد على عناصر البنية الأساسية ، في حين سعت خطط وزارة الاستثمار إلى دعم الإتصال من خلال التهيئة المكانية غير التقليدية ووضع مصر على خريطة العالم بالإعتماد على تنمية المناطق اللوجستية كأحد أهم الأنشطة الاقتصادية المستهدفة لجذب الاستثمارات التنافسية 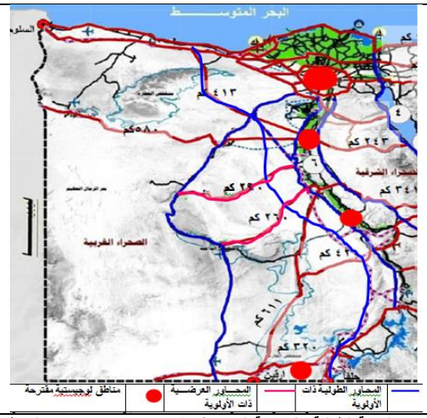 **محاور التنمية الطولية والعرضية المستهدف تقويتها حتى عام ٢٠٥٢ والمناطق اللوجستية المستهدفة بخطة الاستثمار لدعم الإتصال بالصحراء الغربية** الهيئة العامة للتخطيط العمراني لمناطق التنمية ذات الأولوية بالمخطط القومي ٢٠١٤
إنتاج الطاقة	نجحت الخطة القومية في جذب الاستثمارات لإنتاج الطاقة المتجددة من خلال إنشاء:-[4] - ٢٢ محطة لتوليد الكهرباء بواسطة الخلايا الشمسية بقدرة إجمالية ٠٢٢ ميجاوات للتغذية الكهربائية للمناطق الصحراوية ومن ضمنها قري الوادي الجديد و مطروح (بالتعاون مع الامارات). - تطبيق نظم الخلايا الفوتو فلطية لإنارة قريتي أم الصغير وعين زهرة بواحة سيوة (منحة لا ترد مقدمة من الحكومة الإيطالية قدرها ٤٠٠ ألف يورو) - إنارة ٤٠ منزل بنظم الخلايا الفوتو فلطية بمحافظة مطروح (بالتعاون مع الهند) - إنشاء محطة سيوة بقدرة إجمالية ٢٢ ميجاوات(بالتعاون مع الامارات) - إعتماد مساحة ٤٢٤٠ كم ٢ بمنطقة غرب النيل بمحافظات بنى سويف – المنيا – أسيوط ، لإنشاء ٣ محطات رياح بقدرة ١٢٥٠ ميجا وات (بالتعاون مع اليابان) -إنشاء وتشغيل المحطة النووية بالضبعة لإستهداف تكوين مدينة معرفية متخصصة	١- إنتاج الطاقة المتجددة من الشمس والرياح باستثمارات تقدر بنحو ٧٤ مليار دولار، منها إقامة محطات شمسية بقدرات تزيد عن ٥ الاف ميجا للمحطة الواحدة بالوادي الجديد وجنوب مصر. ٢-جذب ٧,٥ مليار جنيه بالشراكة مع شركات "بريتش جاز " البريطانية واينى الايطالية وابو قير للتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي بمنطقة الساحل الشمالي والبحر المتوسط ٣- تفعيل مشروع المزايدة العالمية للبحث عن البترول واستغلاله بمناطق جنوب الصعيد (المنيا – أسيوط – سوهاج - قنا – الأقصر – أسوان – الوادي الجديد) من جانب وزارة البترول والثروة المعدنية من خلال مشروع بحثي متكامل إستهدف عدة مناطق إمتياز (وادي محاريث - غرب كوم امبو – شمال وجنوب البركة - غرب الداخلة -الجلف الكبير- جنوب سيوة)	توافقت خطط التنمية على المستوى القومي مع خطط وزارة الاستثمار في جذب الاستثمارات لإنتاج الطاقة كأحد الأنشطة التنافسية المستهدفة لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية.
التنمية الصناعية	تحسين إستغلال الموارد الطبيعية لإنتاج الفوسفات بنطاق الوادي الجديد.[5]	١- إقامة مجمع لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية وحمض الفوسفوريك بموقع شركة فوسفات مصر بمناجم أبو طرطور بالوادي الجديد، مع الشركة القابضة الكويتية، وجذب ٨٠٠ مليون جنية لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية وحمض الفوسفوريك بمناطق السباعية بأسوان والوادي الجديد. ٢-إقامة مصانع لطحن الحجر الجيري بمحافظات المنيا ومطروح لإستغلالها في صناعات التجميل باستثمارات ٢٠ مليون جنيه للمصنع الواحد. ٣-دراسة فرص إستغلال خام البنتونيت بمناطق غرب السباعية وغرب ادفو ، وإستخراج الاملاح الصخرية بمناطق منخفض القطارة وسيوة من جانب وزارة البترول والثروة المعدنية.	توافقت خطط التنمية على المستوى القومي وخطط الاستثمار في تحسين الإستفادة من الموارد الداعمة للصناعة والتعدين بنطاق الواحات والوادي الجديد

[1] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تقارير الاستثمار عن عام ٢٠١٤

[2] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، القسم السادس : تحليل مقارن لممرات التنمية الطولية بالصحراء الغربية، ٢٠٠٨

[3] المجلس القومي للشباب، المشروع القومي لتنمية الوادي الجديد، ٢٠١٠

[4] وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، التقرير السنوى٢٠١٢-٢٠١٣

[5] المجلس القومي للشباب، المشروع القومي لتنمية الوادي الجديد، ٢٠١٠

التنميـــة السياحية	الإستفادة من الموارد السياحية بنطاقات الساحل الشمالي الغربي والوادي الجديد ومنطقة بحيرة ناصر[1]	١-إنشاء مشروع سياحي بمركز رأس حوالة – قطاع رأس الحكمة بمساحة تقريبية مليون و١٠٠ ألف متر مربع بتكلفة تقديرية ٣٢٠ مليون جنيه. ٢-إنشاء محطة تحلية مياه البحر بالساحل الشمالي لخدمة مدينتي جنوب مارينا والعلمين الجديدة بطاقة إنتاجية ٨٠ الف متر مكعب في اليوم. ٣-جذب ١٥٠ مليار جنية لمشروع "واحة أكتوبر" التجاري السياحي ، على مساحة ١٠ آلاف فدان بمنطقة التوسعات الجنوبية بمدينة ٦ أكتوبر بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	توافقت خطة وزارة الاستثمار مع خطط التنمية على المستوى القومي في دعم التهيئة المكانية للنطاقات القريبة من المراكز السياحية الرئيسية بالقاهرة والإسكندرية من خلال التهيئة المكانية لنطاق الساحل الشمالي الغربي ومنخفض القطارة وواحة اكتوبر، ولكن لم تستهدف الخطة الاستثمارية نطاق الواحات والوادي الجديد بالتهيئة المكانية لجذب استثمارات للسياحة البيئية وسياحة السفاري.
اقتصـــاد المعرفة	١- دعم إنتاج الطاقة المتجددة بمناطق غرب النيل ومحافظة مطروح ٢- تشغيل مشروعات الحاضنات التكنولوجية بيرج العرب والوادي الجديد [2] ٣- ودعم تنمية النطاقات الحيوية بالساحل الشمالي الغربي وغرب الدلتا وسهل المنيا الغربي ودرب الأربعين والتي تختص بالتعامل مع المناطق الزراعية لخلق أنشطة اقتصادية تحقق التفاعل بين الزراعة والصناعة بالتكنولوجيا المتاحة وتدعم تسويق المنتجات المحلية[3]		توافقت خطط التنمية على المستوى القومي مع خطط وزارة الاستثمار في جذب استثمارات لإنتاج الطاقة المتجددة كأحد الأنشطة المستهدفة لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية ، ولكن لم تسعى خطط وزارة الاستثمار إلى تشغيل مشروعات الحاضنات التكنولوجية ودعم تكوين النطاقات الحيوية.
			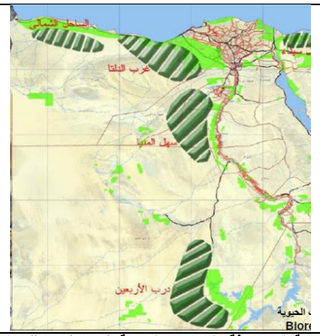 **النطاقات الحيوية المستهدفة بالصحراء الغربية**(الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠
التنميـــة الزراعية	دعم التهيئة المكانية لإستصلاح ١٤٥٥,٥ ألف فدان بنطاق الصحراء الغربية بالإعتماد على عدة مقومات للتهيئة المكانية أهمها ما يلي :- [4]- ١- توفير المياه من خلال المخزون الجوفي من المياه في جميع مناطق المشروع، مع إعداد برنامج إلى للتحكم في تشغيل الآبار ومراقبتها حتى لا يتم استنزاف المخزون. ٢ – توفير الطاقة النظيفة بالإعتماد على بناء محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية. ٣- التهيئة المكانية لتملك أراضي المشروع وتخصيصها على النحو التالي:- - ٢٥ % من المشروع لفئة الخريجين بواقع ٥ أفدنة لكل شخص ، وسيتم سداد قيمة الأرض بعد الزراعة مباشرة. - من ١٠: ١٠٠٠ فدان لصغار المستثمرين: بنظام حق الانتفاع أو التمليك - من ١٠: ٥٠ ألف فدان لكبار المستثمرين المصريين كحق انتفاع بعد سداد ثمن الملكية. ٤- إنشاء شركة قابضة (الريف المصري الجديد) برأس مال ٨ مليار جنيه لإدارة المشروع بعيد عن وزارة الزراعة لتنظيم العمل ووضع اللوائح والقوانين طبقاً للقوانين المنظمة لهيئة الاستثمار و إدارة التنمية وتسويق المشروع ويكون لها الحق في الحصول على قروض لتخفيف العبء عن موازنة الدولة.		**<u>لم تنجح مشروعات الإستصلاح الزرعي بالوضع الراهن (توشكى – شرق العوينات – درب الاربعين) ، نظراً لتحديات التهيئة المكانية الخاصة بما يلي:</u>** ١-إرتفاع تكلفة نقل المياه و الإعتماد على حصة مصر المحدودة من المياه في إستصلاح المزيد من الأراضي لإنتاج الارز والقمح في بيئة شديدة الفقر المائي، إلى جانب الآثار البيئية المحتملة من تملح التربة وإرتفاع درجة الحرارة التي تؤدي إلى زيادة البخر وقلة اختزان المياه. ٢- فقر التهيئة المكانية لإستقطاب العمالة المؤهلة للتنمية في ضوء العزلة المكانية وضعف الاتصال. ٣- غياب فكر الأولويات في إستخدام الموارد طبقاً لمقومات التهيئة المكانية للمشروعات القومية (مصادر تمويل وقدرات البشرية وتنظيمية لأداء الأعمال) . وبذلك لم تستهدف خطط وزارة الاستثمار مشروع المليون ونصف فدان لجذب الاستثمارات، ولا يمكننا الحكم على نتائج مشروع المليون ونصف فدان بالإيجاب أو السلب لعدم اكتماله وحصاد ثماره بعد ولكنه يواجه بعض التحديات الخاصة باحتياجات المياه (إعتماد ٨٨,٥ % من المشروع على المياه الجوفية) وتكاليف إستصلاح الأراضي وحفر الآبار وعمل دراسات متطورة على خصائص التربة لتحديد التركيب المحصولي الأنسب لها.	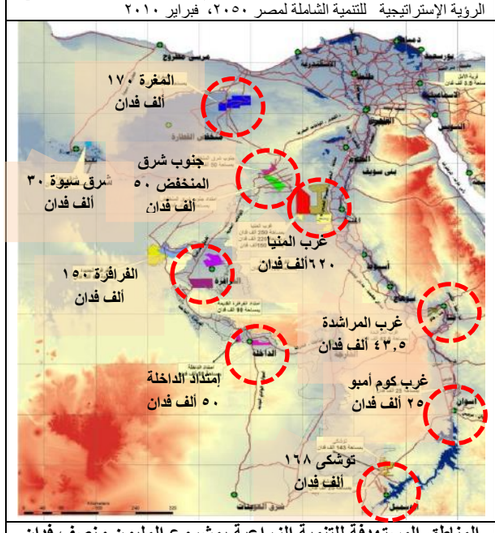 **المناطق المستهدفة للتنمية الزراعية بمشروع المليون ونصف فدان** الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الانجازات الفنية للهيئة ٢٠١٥
من عمل الباحثة			

[1] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الأولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤.

[2] وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، المشروعات القومية العملاقة، قاطرة التنمية، ٢٠١٥

[3] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، فبراير ٢٠١٠

[4] وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، المشروعات التنموية العملاقة، مشروع المليون ونصف فدان، ٢٠١٥.

٥-٥ الدراسات السابقة لمؤشرات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية

اختصت بدراسة مؤشرات التهيئة المكانية على الجانب الاجتماعي الخاص بتوطن الحرمان البشري بمنطقة الدراسة وعلى الجانب المؤسسي الخاص بسهولة تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

٥-٥-١ مؤشر الحرمان البشري

إختص مؤشر الحرمان البشري بقياس مدي توطن الفقر، واهتم المؤشر بقياس ثلاثة ابعاد للحياة البشرية وهي طول العمر والمعرفة والمعيشة من خلال مجموعه من المتغيرات الخاصة بنسب الأسر المتصلة بالمياه إلى إجمالي السكان ونسبة الاطفال الذين تحت الوزن وإحتمالية عدم الوصول إلى سن الأربعين عند الميلاد طبقاً للحالة الصحية ونسبة الأمية بين البالغين، تم رصد الحرمان البشري من خلال دراسة المرصد الحضري بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد خرائط الفقر لعام ٢٠١٥ لأقاليم الإسكندرية و الدلتا وشمال الصعيد وأسيوط وجنوب الصعيد، ويوضح الجدول رقم (٥-١٢) والشكل رقم (٥-٢٠) نتائج نطاقات منطقة الدراسة بالمؤشر على النحو التالي :-[١]

جدول (٥-١٢) مؤشر الحرمان البشري للمناطق المختلفة بالصحراء الغربية

المحافظة	نطاق الدراسة	عدد السكان	نسبة سكان الحضر %	مؤشر الحرمان البشري
الجيزة	مدينتي ٦ أكتوبر والشيخ زايد الواحات البحرية	٢٨٧٢٢٤	٨٩,٢٦	تحت الدراسة
المنوفية	مدينة السادات	١٥٣٣٣٦	١٠٠,٠٠	٨,٨٧
البحيرة	مدينة النوبارية ووادي النطرون	٩٥٣٤٥	٣٤,٨٤	٢٣,٣٥
الاسكندرية	مدينة برج العرب	٤٩٠٢٠	١٠٠,٠٠	١٨,٠٩
الفيوم	٢٨ قرية ومركز حضري واحد يوسف الصديق	٦٦٢٥٨١	٣,٠٦	٣٣,١٧
بني سويف	٢٨ قرية	٦١١١٢١	.٠٠	٣٦,٠٢
المنيا	٣١ قرية	٣٥٩٩٦٨	.٠٠	٣٥,٥٦
أسيوط	٣٣ قرية و٢ مركز حضري (أسيوط والغنايم)	١٢٠٠١٣١	٤٥,٥١	٣٠,٧٧
سوهاج	٤٥ قرية و٢ مركز حضري (السلام – ومدينة سوهاج الجديدة)	٦٢٤٩٧٨	٦,٢٤	٣٢,٨٨
قنا	٣١ قرية و٢ من المراكز الحضرية (الوقف ونقادة)	٦٩٤٩٣٣	١٠,٧٩	٢٧,٠٧
الأقصر	١٤ قرية و٢مركز حضري (ارمنت -القرنة)	١٣١١٤٤	٣٧,٤٢	٢١,٦٢
أسوان	٢٠ قرية و٥ مراكز حضرية (السباعية – البصيلية – ادفو – كوم امبو - توشكي)	٤٧٣٨٣٠	٤٨,٣١	١٤,٩٩
مطروح	مطروح	٤٦٨٢١٨	٥٥,٨٨	٣٦,٤٠
الوادي الجديد	الوادي الجديد	٢٣٠٥٩١	٤٧,٦٣	١٦,٥

من تجميع الباحثه بالإعتماد على تقارير وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، دراسات المرصد الحضري، اعداد خرائط الفقر لأقاليم الاسكندرية و الدلتا وشمال الصعيد وأسيوط وجنوب الصعيد، ٢٠١٥ و الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، ٢٠١٧

[١] وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، دراسات المرصد الحضري، اعداد خرائط الفقر لأقاليم الاسكندرية و الدلتا وشمال الصعيد وأسيوط وجنوب الصعيد، ٢٠١٥.

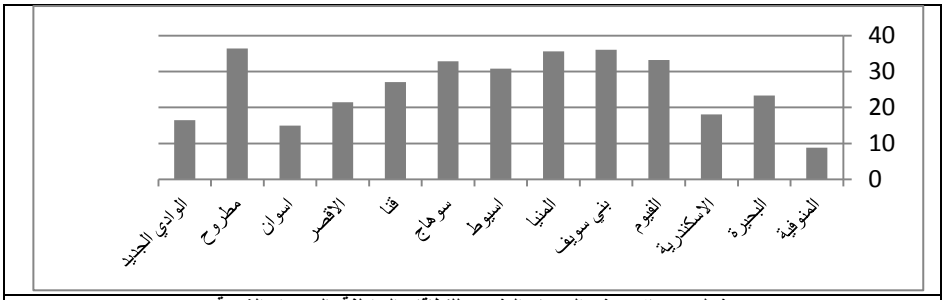

شكل (٥-٢٠) مؤشر الحرمان البشري للنطاقات المختلفة بالصحراء الغربية

وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، دراسات المرصد الحضري، اعداد خرائط الفقر لأقاليم الاسكندرية و الدلتا وشمال الصعيد وأسيوط وجنوب الصعيد، ٢٠١٥ (بتصرف الباحثة)

ومن خلال ما سبق نستنتج وجود علاقة بين توطن الحرمان البشري والفقر ونسبة سكان الحضر، حيث توطن الحرمان البشري بالظهير الصحراوي للنطاقات الأقل تحضراً بمحافظات بني سويف والمنيا والفيوم وسوهاج ٣٦,٠٢ و ٣٥,٥٦ و٣٣,١٧ و٣٢,٨٨ علي التوالي، كما توطن الحرمان البشري أيضاً بنطاق محافظة أسيوط ٣٠,٧٧ كأحد المحافظات المصنفة بالأكثر فقراً بنسبة ٦١% مقارنة ب٢٢% كمتوسط لنسبة الفقر علي مستوي الجمهورية ، كما ارتفعت نسبة المؤشر ٣٦,٤٠ بمحافظة مطروح لضعف البنية التحتية الخاصة بتوفير شبكات المياه والصرف الصحي.[١]

٥-٥-٢ مؤشر آداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠١٥

إختص مؤشر أداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدراسة عدة متغيرات خاصة بالعوامل التنظيمية والتشريعية الخاصة بسهولة بيئة الاعمال وتوطين المشروعات الخاصة بالتجارة والصناعة والنقل والصحة والزراعة والانشاءات والسياحة، تمت الدراسة عام ٢٠١٥ من خلال المركز المصري لدراسات السياسات العامة على مستوي محافظات الجيزة والمنوفية والبحيرة والاسكندرية والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر، لرصد عدة مؤشرات لدراسة مناخ الاستثمار وهي :-[٢]

١- سهولة بدء النشاط التجاري :- ويتضمن سهولة استخراج تراخيص الكهرباء والمياه والإتصالات وتملك الأراضي وتراخيص التشغيل وغيرها من النقاط المصاحبة لبدء اي مشروع تجاري.
٢- إمكانية المنافسة :- وفية تم دراسة مدي ادراك رواد الاعمال اصحاب المشروعات للمنافسة ونطاقها محليه ام خارجية، وتأثير ذلك على الاسعار والاستهلاك.
٣- البنية التحتية :- وفيها تم دراسة الرضا عن خدمات البنية التحتية المتاحة من خدمات الكهرباء والمياه والطرق وتأثيرها سلبا أو ايجابا على الاستثمار ونجاح المشروعات.

[١] وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، دراسات المرصد الحضري، اعداد خرائط الفقر لأقاليم الاسكندرية و الدلتا وشمال الصعيد وأسيوط وجنوب الصعيد، ٢٠١٥.

[٢] المركز المصري لدراسات السياسات العامة، مؤشر أداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥

٤- التمويل :- وفيه تم دراسة إجراءات التقدم للحصول على التمويل والمفاضلة بين التمويل البنكي وتمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية والتمويل غير الرسمي ومدي المساواة في الحصول على التمويل لأصحاب المشروعات.
٥- حل المنازعات – وفيها تم دراسة البيئة الحاكمة لحل المنازعات ومدي الرضا عنها من اصحاب المشروعات من خلال الانظمة القضائية ومدي الالتزام بتنفيذ قرارات المحاكم.
٦- رواد الاعمال والحوكمة :- وفيها تم دراسة مدي فهم رواد الاعمال للقوانين الحكومية التي لها تأثير مباشر على الأنشطة التجارية ومدي سهولة طلب الخدمات وحجم الفساد الذي قد يحدث من القائمين على تقديم الخدمة.
٧- رواد الاعمال والعمالة :- وفيها تم دراسة حجم العمالة ومهارتها ومدي الاقبال على العمل بالأنشطة التجارية.
٨- – الحوكمة :- وفيها تم دراسة الحوكمة الرشيدة وما تقدمة الدولة لجذب الاستثمار المحلي واتاحة المعلومات وتمكين المشروعات.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص بعض المؤشرات الهامة التالية لمنطقة الدراسة والموضحة بالجدول رقم (٥-١٣) والشكل رقم (٥-٢١):-

جدول (٥-١٣) مؤشرات تمكين المشروعات الصغيرة للمناطق المختلفة بالصحراء الغربية

المحافظة	سهولة بدء النشاط التجاري	الادراك بقواعد المنافسة	البنية التحتية	التمويل	حل المنازعات	رواد الاعمال والحوكمة	رواد الاعمال والعمالة	الحوكمة	إجمالي
الجيزة	١,٠٨	٠,٢٣	٠,٢٩	٠,٢٣	٠,٠٩	٠,٤٥	٠,٣١	٠,٢	٤,٦٨
المنوفية	١,٨١	٠,٣٧	٠,١٧	٠,٢٤	٠,١٦	٠,٤٥	٠,٢٣	٠,٢٨	٥,٦
البحيرة	٠,٢٩	٠,١٩	٠,١	٠,٥٤	٠,٢١	٠,٤٤	٠,٢٦	٠,١٨	٤,٣٢
الاسكندرية	١,٥٩	٠,٢٨	٠,٣	٠,١٩	٠,١٢	٠,٤٢	٠,٢٨	٠,١٧	٤,٦٩
الفيوم	١,٠٢	٠,٢٢	٠,١١	٠,٤٩	٠,٠٧	٠,٤٦	٠,٣٥	٠,١٣	٤,٣٩
بني سويف	١,٠٦	٠,١٩	٠,٢٦	٠,١٩	٠,١٧	٠,٢٩	٠,٥٧	٠,٤٤	٤,٩٩
المنيا	١,٠٧	٠,١٨	٠,١٧	٠,٢١	٠,٢٦	٠,٤٥	٠,٣٤	٠,٢٤	٤,٨
أسيوط	١,٣	٠,١٨	٠,٣٣	٠,٤٣	٠,٠٨	٠,٥٢	٠,١٩	٠,٣٨	٤,٨٣
سوهاج	١,٦١	٠,٣٢	٠,٢	٠,٣١	٠,١٧	٠,٦٧	٠,٤١	٠,١٣	٥,١٢
قنا	١,٢٥	٠,٣٢	٠,٢٨	٠,٥١	٠,١٦	٠,٥٥	٠,٢٢	٠,١٨	٤,٤٧
الأقصر	١,٤١	٠,٣٢	٠,١٩	٠,٥٢	٠,٠٩	٠,٣٣	٠,٢٥	٠,٤٤	٤,١٤
أسوان	تحت الدراسة								
مطروح									
الوادي الجديد									

المركز المصري لدراسات السياسات العامة، مؤشر أداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥ (بتصرف الباحثه)

١- إحتلت المنوفية المركز الأول بإعتمادها على سهولة بدء النشاط التجاري والتمويل والإدراك بقواعد المنافسة وحل النزاعات والحوكمة وعلاقة رواد الاعمال والحوكمة.
٢- إحتلت سوهاج المركز الثاني بالإعتماد على سهولة بدء النشاط التجاري والمنافسة والتمويل و حل النزاعات وعلاقة رواد الاعمال بالعمالة والحوكمة.
٣- إحتلت بني سويف المركز الثالث بالإعتماد على البنية التحتية وحل المنازعات وعلاقة رواد الاعمال بالعمالة والحوكمة

٤- إحتلت أسيوط المركز الرابع بالإعتماد على سهولة بدء النشاط التجاري والبنية التحتية والتمويل وعلاقة رواد الاعمال والحوكمة.
٥- إحتلت المنيا المركز الخامس بالإعتماد على حل النزاعات وعلاقة رواد الاعمال وعلاقة رواد الاعمال والحوكمة.
٦- إحتلت الاسكندرية المركز السادس بالإعتماد على سهولة بدء النشاط التجاري والإدراك بقواعد المنافسة والبنية التحتية وعلاقة رواد الاعمال والعمالة.
٧- إحتلت الجيزة المركز السابع بالإعتماد على البنية التحتية وعلاقة رواد الاعمال بالعمالة والإدراك بقواعد المنافسة والتمويل وعلاقة رواد الاعمال بالحوكمة.
٨- إحتلت قنا المركز الثامن بالإعتماد على سهولة بدء النشاط التجاري والإدراك بقواعد المنافسة والبنية التحتية والتمويل وحل النزاعات وعلاقة رواد الاعمال بالحوكمة
٩- إحتلت الفيوم المركز التاسع بالإعتماد على التمويل وعلاقة رواد الاعمال بالحوكمة والعمالة
١٠- إحتلت البحيرة المركز العاشر بالإعتماد على التمويل وحل النزاعات.
١١- إحتلت الأقصر المركز الحادي عشر بالإعتماد على سهولة بدء النشاط التجاري والتمويل والحوكمة والإدراك بقواعد المنافسة.[١]

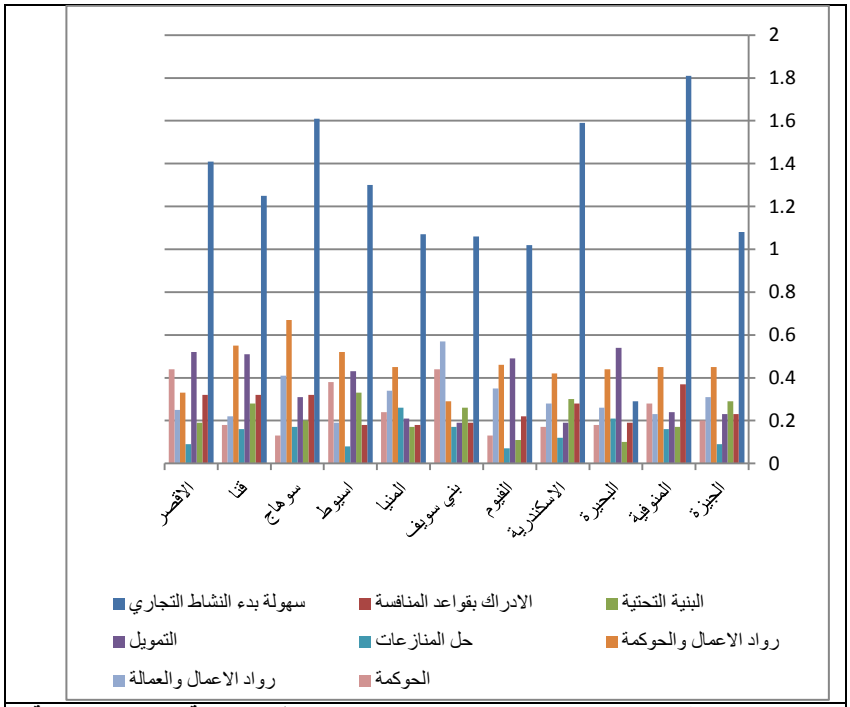

شكل (٥-٢١) ثقل مؤشرات تمكين المشروعات الصغيرة بالمناطق المختلفة بالصحراء الغربية
المركز المصري لدراسات السياسات العامة، مؤشر أداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥ (بتصرف الباحثه)

[١] المركز المصري لدراسات السياسات العامة، مؤشر أداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥

٦-٥ دراسة تحليلية لمرتكزات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية لتكوين إقليم اقتصادي بالمقارنة بجمهورية مصر العربية

يتم صياغة الدراسة التحليلية بناء على الأسس العامة التي سبق دراستها بالدراسة النظرية لتكوين إقليم اقتصادي تنافسي بناءً علي:-

جدول (٥-١٤) مرتكزات التهيئة المكانية للصحراء الغربية مقارنة بباقي أنحاء الجمهورية في ضوء التغيرات العالمية المحيطة

	أسس التقييم	جمهورية مصر العربية		منطقة الدراسة (الصحراء الغربية)
التوجهات التنموية على المستوى القومي	العلاقة بين السكان والمكان	١- التركز السكاني الشديد في الدلتا ووادي النيل والمناطق المتاخمة بكثافة ٧، ٢ فرد/ فدان(٩٨% من جملة السكان على مساحة ٤,٦% فقط من مساحة الجمهورية) ٢-هامشية الإستقرار البشرى بالمحافظات الصحراوية بكثافة ٠، ٤٤ فرد/فدان (٢% من جملة السكان موزعين على باقي المساحة)	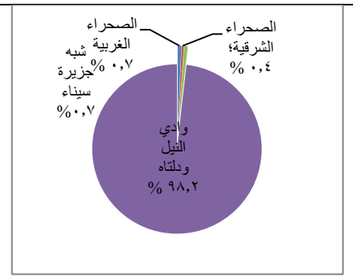 توزيع السكان على أنحاء الجمهورية	مثلت الصحراء الغربية ٦٨ % من إجمالي مساحة الجمهورية و ٠,٧ % من نسبة السكان، حيث بلغ تعداد السكان بالوادي الجديد ٢٣٠٥٩١ نسمة لعام ٢٠١٦ وهو ما يمثل ٠,٢٦% من إجمالي الجمهورية و كما بلغ تعداد السكان بمطروح لنفس العام ٤٦٨٢١٨ نسمة وهو ما يمثل ٠,٥٢ % من إجمالي الجمهورية. كما بلغت نسبة المساحة المأهولة لمحافظة مطروح ٢,٤ % فقط بكثافة سكانية ١١١,٤ نسمة / كم ٢، في حين بلغت المساحة المأهولة بالوادي الجديد ٠,٢ % بكثافة سكانية ٢٠٥,١ نسمة / كم ٢ وعلى مستوى درجات التنمية صنف مركز الواحات البحرية ضمن محافظة الجيزة من المحافظات التي زادت درجة التنمية بها عن صفر بينما صنفت محافظات الوادي الجديد والمنيا وبني سويف من المحافظات التي تتراوح درجة تنميتها من ٣٠ : ٤٥، بينما صنفت محافظتي مرسي مطروح والفيوم من المحافظات التي زادت درجة تنميتها عن ٤٥.
			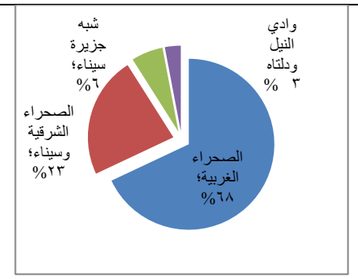 نسب المسطح المكاني	
	حجم الاستثمارات الموجهة للمشروعات القومية الكبرى	طبقاً لإحصائيات المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية لعام ٢٠١١ تتطلب مضاعفة المعمور الحالي خلال ٤٠ عام لإستيعاب الزيادة السكانية والأنشطة المقترحة حوالي ١٢ مليون فدان لتصل نسبة المعمور إلى ١١% من إجمالي مساحة الجمهورية، ويتطلب ذلك إجمالي استثمارات لتوفير فرص عمل تقدر ب ٢٩٦٧,٥ مليار جنية بنهاية الخطة (٨٧١,٥ مليار جنيه حتى عام ٢٠٢٧ و ٢٠٩٦ مليار جنيه حتى عام ٢٠٥٠)[1].	إستهدف المخطط القومي الصحراء الغربية كأحد أهم نطاقات التنمية لتوفير حوالي ٥٠% من إجمالي الإستيعاب السكاني وفرص العمل المستهدفة بالمخطط (إستيعاب ٤٠ مليون نسمة وتوفير ١٥ مليون فرصة عمل) على أن يتم البدء بتنمية الساحل الشمالي الغربي كنطاق للتنمية المتكاملة كأحد أهم أولويات التنمية لإستيعاب ٣٤ مليون نسمة وتوفير ١١,٩ مليون فرصة عمل.
	الأهمية النسبية للتوسع غرباً	١- إختيار مسطحات ذات موارد اقتصادية كامنة لتحسين إستغلالها واتصالها بباقي أرجاء الدولة بما يدعم اللامركزية ٢- التكثيف العمراني للأنشطة والسكان على البوابات المصرية لأغراض سياسية	١- دفع التنمية غرباً يسهل من إنتقال السكان وتعجيل التنمية لان جميع القرى والتجمعات المولدة للزيادة السكانية تقع في الجانب الغربي. ٢- مناطق التنمية ذات الأولوية لمواجهة التهديدات الحدودية الخارجية(الحدود الغربية الليبية – الحدود الجنوبية الغربية (السودان))

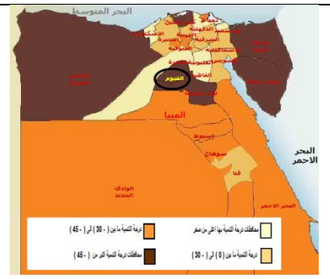

درجات التنمية بمحافظات الجمهورية ٢٠٠٨ رندا جلال حسين ، طارق زكي احمد ، مرجع سابق ٢٠١٤

[1] تم حساب الاستثمارات اللازمة للتنمية من خلال بيانات وزارة التنمية الاقتصادية الواردة أيضا بالمخطط القومي على أساس تباين تكلفة توفير فرص العمل طبقاً لنوع النشاط على النحو التالي:-

النشاط الاقتصادي	الزراعة	الصناعة	التشييد والبناء	التجارة والتمويل	النقل والتخزين	السياحة	الاتصالات	الخدمات الاجتماعية
تكلفة فرصة العمل بالألف جنيه	١٠٠	١٥٠	٥٠	٤٠	١٠٠	١٩٠	١٢٠	٢٥

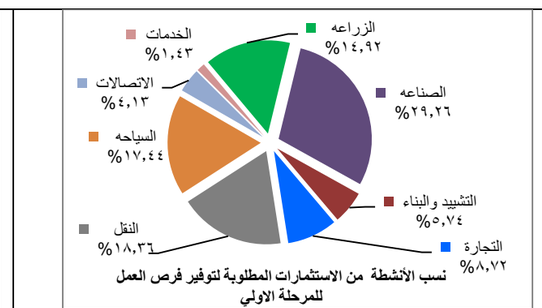

نسب الأنشطة من الاستثمارات المطلوبة لتوفير فرص العمل للمرحلة الاولي

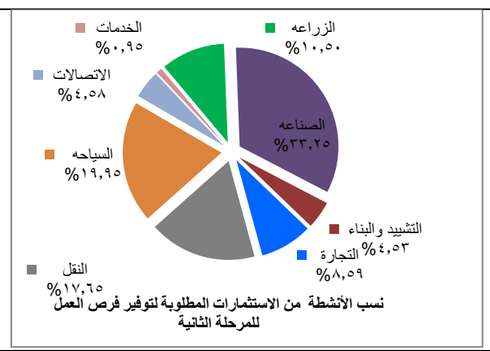

نسب الأنشطة من الاستثمارات المطلوبة لتوفير فرص العمل للمرحلة الثانية

	الإدارة الكفء لعمليات التنمية التي لها صلاحيات تلبية متطلبات الاستثمار العالمي	لم تلبي التنمية متطلبات الاستثمار الداعم للتنافسية فبالرغم من تركز الاستثمارات والأنشطة والسكان بالقاهرة إلا إنها لم ترصد ضمن المدن العالمية لضعف ديناميكية تنقل الأنشطة والسكان والعمران وهو أساس المنظومة العالمية. ومع الزيادة السكانية وحتمية إتساع النطاق العمراني إستهدف المخطط القومي دعم لامركزية إدارة التنمية لدعم التنافسية من خلال ١- تحديد نسب إدارة التنمية بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم و الحكومات المحلية. ٢- تفعيل المشاركة الشعبية لمعرفة دور كل إقليم في التنمية القومية الشاملة طبقاً للمزايا النسبية مع المراجعة والتقييم المستمر ٣- التغلب على التشتت المؤسسي وتعدد القوانين المنظمة لإدارة الأراضي للتغلب على تغير استعمالات الأراضي وتضارب الأنشطة التنموية	١- التعامل مع الصحراء الغربية كأجزاء هامشية لأقاليم كبري، تسبب في تعدد الأجهزة المسئولة عن التنمية مما جعل أثرها صغير ونطاقها ضيق ٢- إعتماد جهازي تعمير الوادي الجديد والساحل الشمالي بتنفيذ خطط التنمية من قبل وزارة التعمير والإشراف على جميع الأنشطة التنموية وإستصلاح الأراضي، وبالرغم من ذلك لم يتضح دور لإدارة المياه بالرغم من كونها أكثر تحديات التنمية، كما أن اقتراح مشروعات تنموية دون النظر إلى مقترحات السلطات المحلية التي تتبعها المناطق المختلفة بالصحراء الغربية عرقل التنمية في ضوء عدم التأهيل لوضع خطط تنموية شاملة ٣- إستبعاد المحافظات الصحراوية الداخلية (مطروح – الوادي الجديد – اسوان) من مؤشر تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضعف فرص التهيئة المكانية لتوطين انشطة اقتصادية[1]
	توافر الجهات المؤسسية الداعمة للتحول إلى صناعات المعرفة التكنولوجية المحفزة لجذب الاستثمارات.	وجود جهات مؤسسية داعمة لتنمية البحث العلمي(مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا وأكاديمية البحث العلمي بالقاهرة والعديد من مراكز البحوث) وتم إنشاء جامعات للبحث العلمي من ضمن المناطق الاستثمارية (جامعة القاهرة للتعليم العالي والبحث العلمي (الجيزة) و مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية نانو وبيو تكنولوجي(الإسكندرية) وجامعة عين شمس التعليم العالي والبحث العلمي(القليوبية) و جامعة الفيوم التعليم العالي والبحث العلمي (الفيوم) والمنطقة الاستثمارية لوزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات)	وجود القرية الذكية فقط بمحافظة السادس من أكتوبر كمجمع تقني للبرمجيات والمعلومات، مع إستهداف تشغيل مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا كمنطقة داعمة للبحث العلمي، إلى جانب ترشيح مدن السادس من أكتوبر وبرج العرب والضبعة وأسيوط وأسوان لإمكانية تكوين مدن معرفية متخصصة بالمخطط القومي٢٠٥٠
	الأطر السياسية المنظمة للإتفاقيات الاقتصادية الدولية	إستهدفت إتفاقيات التكامل الإقليمي مراكز الثقل السكاني والمميزات الجاذبية للسكان في إقامة المشروعات التنموية التي إنحصر دورها في التهيئة المكانية التقليدية بمناطق القاهرة الكبرىوالإسكندرية وبورسعيد والمنوفية والغربية والسويس وكفر الشيخ والدقهلية و الإسماعيلية ومدينتي العاشر من مضان وبدر.	لم تستهدف إتفاقيات التكامل الإقليمي الصحراء الغربية لإقامة مشروعات تنموية بالتبادل مع دول الجوار لتحفيز تنقل الاستثمارات الحدودية طبقاً للموارد الهائلة غير المستغلة، ولكن مؤخراً تم إستهداف الضبعة للتهيئة المكانية غير التقليدية بالمفاضلة مع ٢٢ موقع كأفضل منطقة لإنشاء محطة نووية تدعم التنافسية ولكن الشكوك حول تغير نظام الطاقة العالمي والإتجاه إلى الإستغناء عن الطاقة النووية بحلول ٢٠٥٠ مع زيادة التكاليف والتضارب مع التنمية السياحية البيئية لأجزاء كبرى من المنطقة الساحلية قد يعرقل التهيئة المكانية المستهدفة.
	الضوابط البيئية والقانونية والأطر التشريعية والتنظيمية الواضحة والمحددة لنظم الجمارك والضرائب	وجود أسس تشريعية وتنظيمية واضحة ومحددة من خلال قوانين الاستثمار السابق دراستها بالفصل الثاني تم من خلالها جذب الاستثمارات لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة بشمال غرب خليج السويس و إنشاء منطقة استثمارية موزعة على ٧ محافظات (الجيزة – الشرقية – الدقهلية – الإسكندرية – القليوبية – الفيوم – القاهرة) و إنشاء ٩ مناطق حرة بمناطق مدينة نصر والإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية ودمياط وشبين الكوم والسادس من أكتوبر و قفط ، بالإضافة إلى منطقتين قيد التطوير في بدر وشرق بورسعيد.	فيما يخص الصحراء الغربية نصت القوانين علي:- ١- عدم فرض أي ضريبة لمدة ٢٠ عام بمنطقة الوادي الجديد (توشكي - شرق العوينات - باريس -الخارجة -شرق الفرافرة - سيوه) مقارنة بإعفاء المدن الجديدة بالمناطق النائية خارج وادي النيل من الضرائب لمدة ١٠ أعوام والمدن الجديدة بالمناطق المركزية لمدة ٥ أعوام فقط. ٢- إعطاء الدولة إمكانية منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار في المناطق النائية والمحرومة. ولم يتطرق القانون لتسهيل إجراءات إقامة المشروعات وسهولة الحصول على أراضي الاستثمار، ولم ينتج عن ذلك سوي جذب الاستثمارات لإنشاء المنطقة الاقتصادية الحرة بمدينة السادس من أكتوبر.
تهيئة الموارد البشرية وخاصة العمالة الصناعية	**نسبة العاملين بالصناعة مقارنة بالأنشطة الأخرى**	بلغ عدد العاملين بقطاع الصناعة ٣ مليون عامل عام ٢٠٠٩(١١,٨ % من إجمالي العمالة على مستوى الجمهورية) انخفضت إلى ٢,٨٦ مليون عامل عام ٢٠١٠، ولذلك إستهدف المخطط القومي زيادة مساهمة النشاط الصناعي في التوظيف من ١٢,٥ % إلى ١٦,٧ % لتصل إلى ٨,٨ مليون عامل عام ٢٠٥٠.	وزعت العمالة بقطاع الصناعة مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى بالنطاقات الخاصة بالصحراء الغربية بالمحافظات التالية على النحو التالي الجيزة ٣٠,١% - المنوفية ٤٤,١٥% - البحيرة ٣١,٥%- الإسكندرية ٤٣,٨% - الفيوم -٦,٨% - بني سويف ٣,٧% - المنيا ٢,١% - أسيوط ٨,٩% - سوهاج ٤,١%- قنا ٨,٨% - - الأقصر ١٣ - أسوان ٩,٤% - مطروح ٩,٨% - الوادي الجديد ١٢,٨% وطبقاً للموارد المتاحة إستهدفت إستراتيجية التنمية والتعمير ٥,٦ مليون فرصة عمل لنشاط الصناعة وهو ما يمثل ٣٨% من فرص العمل المستهدفة.
	أهمية الصناعات ومدى توافقها مع الطلب العالمي (الصناعات الإلكترونية – الكيماوية – الغزل والنسيج – الغذائية)	إنعكس نشاط الصناعة على ٣ قطاعات صناعية رائده صناعة الغزل والنسيج بنسبة ٣٠,٨ % والصناعات الكيماوية والهندسية بنسبة ١٦,١% والصناعات الغذائية بنسبة ١٥,٧% وبذلك صنفت السلع طبقاً للطلب العالمي إلى :- ١- سلع يصعب منافستها (مقارنة بجودة المنتج والحصة التسويقية) لعدم قدرة الصناعات المصرية التقليدية على مواجهة الصناعات المتطورة بالسوق العالمي (الأجهزة الكهربائية - منتجات الحديد والصلب - المنتجات الكيماوية) ٢- سلع يمكن منافستها (الأسمدة – الزجاج – منتجات الألبان والأثاث والورق والبلاستيك) ٣- سلع يسهل منافستها (الغراء والراتينجات – السجاد - الخضروات والفاكهة - تجهيز الأغذية)[2]	بالرغم من وفرة الموارد المتاحة للصناعات الإستخراجية والثقيلة لم تتوافق جودة الصناعات بالصحراء الغربية مع الطلب العالمي و لم تنجح في جذب الاستثمارات العالمية أو تفعيل إتفاقيات متميزة للتكامل الإقليمي، وإنحصرت في الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء والمعادن والخشب بجانب مجموعه من الورش الخاصة بالمنتجات الكيماوية والبتر وكيماويه والفلين والورق والطباعة والغزل والنسيج.
	نسبة المنشآت الصناعية ومدى أهميتها	بلغ إجمالي المنشآت الصناعية على مستوى الجمهورية ٥٢ منطقة صناعية بمساحة ٢٧٠,٨ ألف فدان وبلغ الناتج المحلي الصناعي ١٨٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ وهو ما يمثل ١٧ % من إجمالي الناتج المحلي.	١-تركزت المناطق الصناعية الهامة ذات المكون تكنولوجي المرتفع الخاص بالصناعات الكيماوية والهندسية والكهربائية والإلكترونية والصناعات ذات المكون التكنولوجي المتوسط الخاص بالصناعات المعدنية بالقرب من المراكز الحضرية الكبرى بمناطق (برج العرب بمساحة ٥٤٦٥ فدان ومنطقة الكيلو ٣١ غرب طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي بمساحة ٨١٤ فدان- وادي النطرون بمساحة ٤٥٦ فدان وبمدينة النوبارية الجديدة بمساحة ٤٠٢,١٦ فدان- السادات بمساحة ٩٠٦٣ فدان -منطقة ابي رواش بمساحة ١٤٦٨ فدان ومنطقة ٦ أكتوبر بمساحة ٨٩٨٥,٧١ فدان). ٢- إنتشرت المناطق الصناعية ذات المكون التكنولوجي المنخفض الخاص بالصناعات الورقية وصناعة الأغذية وصناعات الأخشاب والغزل والنسيج ومواد البناء بجنوب مصر بالصحراء الغربية (منطقة الفيوم الجديدة بمساحة ٨٣,٥٨ - منطقة الزرابي أبو تيج بمساحة ٣٥ فدان ومنطقة الصفا بمساحة ٤٢٤ فدان ومناطق غرب طهطا بمساحة ٩١٢ فدان ومنطقة غرب جرجا ١٠٨٦,٧ فدان - المنطقة الصناعية بمدينة سوهاج الجديدة ٩٧,٤٥ فدان - منطقة هو الصناعية بمساحة ٥٠٠ فدان- منطقة الخارجة الصناعية بمساحة ١٨٠ فدان و منطقة الداخلة بمساحة ٧٠ فدان). ٣- تم التهيئة المكانية لمناطق الصناعات الثقيلة بمحافظة الوادي الجديد بالخارجة بمساحة ٠,٤٢ فدان الداخلة بمساحة ٢٩٨٠٤٣,١ فدان. إلى جانب مناطق صناعية لم تخطط بعد بمحافظات مطروح والوادي الجديد.
	حجم العمالة التقنية	منخفضة في الكفاءة والأجر بالمقارنة بالمستوى العالمي وتراوحت ما بين ٢٢,٦٥ الف جنية سنويا بمحافظة بني سويف إلى ١٥٠,٦ الف جنية بمحافظة مطروح	

[1] المركز المصري لدراسات السياسات العامة، مؤشر أداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥

[2] السلع	الغراء والراتينجات والسجاد	الخضروات والفاكهة والأسمدة	الأثاث	الألبان والمنتجات الحيوانية	الزجاج وتجهيز الأغذية	المنتجات الكيماوية	منتجات الحديد والصلب	البلاستيك والحديد والصلب	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والورق
التصنيف المصري بين المصدرين	١	٣	٥	٧	٨	٩	١٤	١٥	١٦

	المساحات المتوفرة للأنشطة الصناعية والمناطق الاقتصادية الحرة بمخططات التنمية	إقترحت وزارة الصناعة توفير ١١ منطقة صناعية بمساحة ٠,٠١٤ مليون فدان، بينما إستهدفت إستراتيجية التنمية والتعمير توفير ٠,٣٧ مليون فدان للنشاط الصناعي (١٠ مدن صناعية من ١-٢ مليون نسمه – ١٢ مدينه صناعية متوسطة – ٠,٥ مليون نسمه – ٢٠ مدينه صناعية صغيره – ٢٠٠ ألف نسمه)، وهو ما يعادل ٢ % من إجمالي الأنشطة المستهدفة بالإستراتيجية (٠,٢ مليون فدان كمرحله أولي حتى عام ٢٠٣٠ لتوفير ٦,٦٢ مليون فرصة عمل وجذب ١٠,٥١ مليون نسمه من خلال ١٨ تجمع صناعي و ٠,١٧ مليون فدان كمرحله ثانيه حتى عام ٢٠٥٠ لتوفير ٣,٧٤ مليون فرصة عمل وجذب ١٣,٥٤ مليون نسمه من خلال ٢٤ تجمع صناعي).	إستهدفت إستراتيجية التنمية والتعمير توفير ٢,٥ مليون فدان بنشاط الصناعة لتوفير ٠,٥ مليون فرصة عمل و.٢٠ مليون فدان بنشاط التعدين لتوفير ٤,٩٦ مليون فرصة عمل. ووزعت فرص العمل والأراضي المستهدفة للتنمية على الأنشطة الاقتصادية على النحو التالي:-
		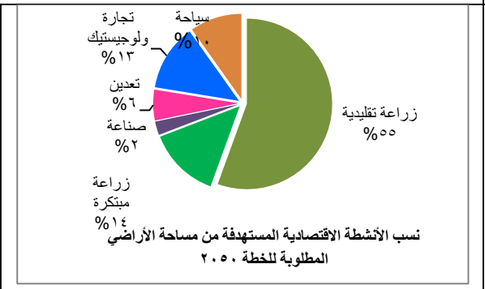 نسب الأنشطة الاقتصادية المستهدفة من مساحة الأراضي المطلوبة للخطة ٢٠٥٠	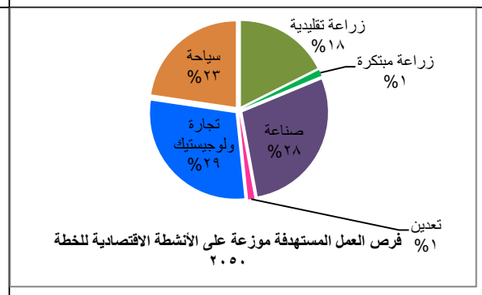 فرص العمل المستهدفة موزعة على الأنشطة الاقتصادية للخطة ٢٠٥٠	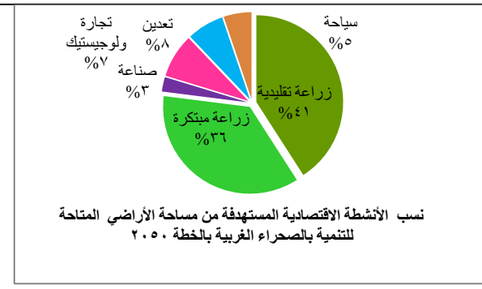 نسب الأنشطة الاقتصادية المستهدفة من مساحة الأراضي المتاحة للتنمية بالصحراء الغربية بالخطة ٢٠٥٠	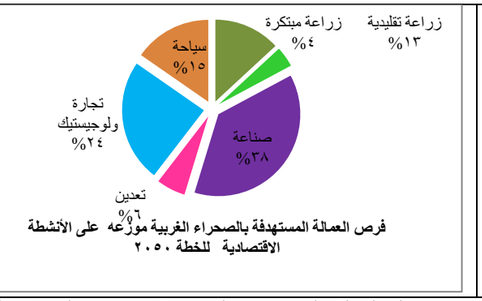 فرص العمالة المستهدفة بالصحراء الغربية موزعه على الأنشطة الاقتصادية للخطة ٢٠٥٠
القدرة على التغلب على الضغوط الاجتماعية الخاصة بالطبقات الفقيرة والمهمشة في ضوء تنقل الاستثمارات	**نسبة قوة العمل على مستوى الدولة**	٦٠ % تمثل نسبة غير الملتحقين بالعمل من جملة القادرين على العمل ولذلك مثلت نسبة الكتلة السكانية الخامدة اقتصادياً ٦٩,٥%، كما مثلت نسبة البطالة ١٠% من إجمالي القوة العاملة.	بلغت قوة العمل بمحافظة الوادي الجديد ١٠٢٢٠٠ نسمة وهو ما يمثل ٠,٤% من إجمالي العمالة على مستوى الجمهورية، في حين بلغت قوة العمل ١٢١٧٠٠ بمحافظة مطروح وهو ما يمثل ٠,٥ % من إجمالي العمالة بالجمهورية. ٥- بلغ معدل البطالة ٢٦,٩% بمحافظة الوادي الجديد و ١٢,٦% بمحافظة مطروح
	نسبة الحضر على مستوى الدولة	نسبة سكان الحضر ٤٢,٦ % يتركز ٧٥% بالمدن الكبرى و ٢٥% بالمدن المتوسطة والصغيرة	وجود علاقة طردية بين زيادة نسبة سكان الحضر وانخفاض مؤشر الحرمان البشري بكافة مناطق الدراسة فيما عدا محافظة مطروح التي صنفت كأعلى منطقة توطناً للحرمان البشري لضعف عوامل البنية التحتية الخاصة بتوفير شبكات المياه والصرف الصحي.[1] بلغت نسبة الحضر بمحافظة الوادي الجديد ٤٧,٦٣ % ومحافظة مطروح ٥٥,٨٨% ومنطقة الواحات البحرية ٢٩,٤ %. و من خلال تقرير التنمية البشرية بلغ مؤشر التنمية بمحافظتي الوادي الجديد والجيزة ٣ بينما كان في مطروح والمنيا وبني سويف ٢ وفي الفيوم١.[2] كما صنفت محافظتي مطروح والوادي الجديد من المحافظات التي نسبة الفقر بها اقل من متوسط الفقر بالجمهورية البالغ ٢٢%، بينما بلغ متوسط الفقر بالجيزة والفيوم ٢٢% بينما زاد متوسط نسبة الفقر بمحافظات بني سويف ٤١,٥% والمنيا ٣٠,٩%.
	مستوى التعليم وحجم المؤسسات التعليمية[3]	بلغ نسبة الإنفاق على التعليم ١١,٧ % من إجمالي الإنفاق العام، كما بلغت نسبة الأمية ٢٩,٦% من إجمالي السكان بلغ عدد المدارس للتعليم قبل الجامعي الحكومي ٤٢٨٣٣ بعدد تلاميذ ١٦٨١٧٤٤٨ والتعليم الخاص ٦٦٠٢ بعدد تلاميذ ١٧٣٧٧٨٤ تلميذ، وبلغ عدد الجامعات ٢٤ جامعه حكومية و ١٦ جامعه خاصة بلغ عدد المراكز البحثية والعلمية ٤٨٧ بجميع المحافظات تركزت بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية كما بلغ عدد براءات الإختراع المصرية التي تم تحويلها إلى جهاز تنمية الإبتكار والإختراع ٢٧٩ في الفترة (٢٠٠٨: ٢٠١٣) تم تسويق ٤٤ منها بنسبة ١٥,٧% فقط.	يصل معدل الأمية في محافظة الوادي الجديد ٧,٤ % لعام ٢٠١٥، بينما يصل في مطروح إلى ١٩,٥ من إجمالي عدد السكان. بلغ عدد المدارس بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة الوادي الجديد ٣٧٢ مدرسة بنسبة ٠,٨ % بها ٥١٠٠٥ طالب بنسبة ٠,٣%، كما بلغ عدد المعاهد الأزهرية ١٠٧ معهد بنسبة ١,١ % تحتوي على ٥١٧٣ تلميذ بنسبة ٠,٣% وبمحافظة مطروح ٥٥٥ مدرسة بنسبة ١,٢ % بها ٩٣٠٦٧ طالب بنسبة ٠,٥ %، و معهد بنسبة ١,٢% سعة ١٠٢٣٩ بنسبة ٠,٥% أما بالنسبة للتعليم العالي بلغ عدد المؤسسات التعليمية في محافظة الوادي الجديد ٣ كليات يتبعوا جامعة أسيوط، وبلغ عدد الكليات بمحافظة مطروح كليه ومعهد ولا يوجد بها أي مراكز أبحاث ولكن تحتوي على ١٧ مركز تدريب مهني يعمل بها ١٠١٧ متدرب من سعة ١٢٧٥، بينما بلغت المراكز البحثية والعلمية لمحافظة الوادي الجديد لعام ٢٠١٣ ٦ مراكز يعمل بها ٧٤ شخص وهي ما تمثل ٠,١ من إجمالي مراكز الجمهورية، كما يبلغ عدد مراكز التدريب المهني بالمحافظة ٢٢ مركزاً يتدرب بها ١٢١١ متدرباً ؛ في حين تبلغ سعة هذه المراكز ١٢٠٤ متدرب.
	توزيع درجات التنمية بالمحافظات المصرية طبقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨[4]	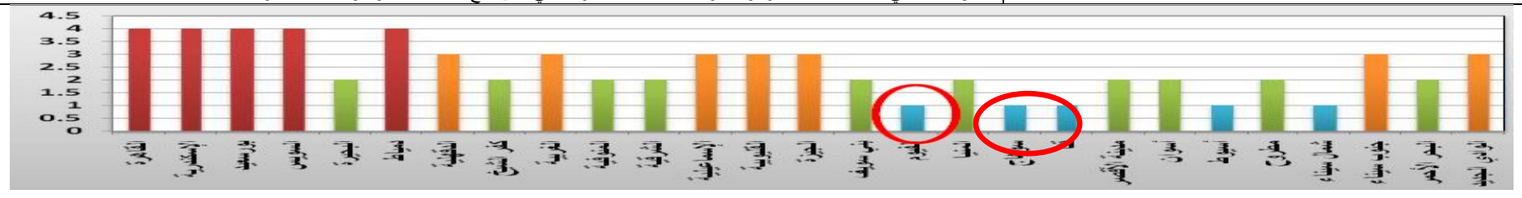	

(من عمل الباحثة)

[1] وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، دراسات المرصد الحضري، اعداد خرائط الفقر لأقاليم الاسكندرية و الدلتا وشمال الصعيد وأسيوط وجنوب الصعيد، ٢٠١٥.

[2] رندا جلال حسين، طارق زكي احمد، دور البعد المكاني في توزيع مشروعات المياه والطاقة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة _ دراسة حالة مركز الفيوم)، النشرة العلمية لبحوث العمران، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة، العدد الرابع عشر، ٢٠١٤

[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي، التعليم لعام ٢٠١٣، إصدار ٢٠١٥.

[4] رندا جلال حسين، طارق زكي احمد، دور البعد المكاني في توزيع مشروعات المياه والطاقة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة _ دراسة حالة مركز الفيوم)، النشرة العلمية لبحوث العمران، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة، العدد الرابع عشر، ٢٠١٤

خلاصة الفصل الخامس

تناول هذا الفصل تحليل أهم مقومات ومعوقات التهيئة المكانية بصحراء مصر الغربية، بهدف التوصل إلى مرتكزات التهيئة المكانية لتكوين إقليم إقتصادي منافس بالصحراء الغربية، بالإستفادة من التجارب العالمية السابق دراستها ، وبمراجعة الأبعاد المكانية الحالية والمستهدفة بالمخطط القومي حتى عام ٢٠٥٢ وبخطط وزارة الاستثمار ومؤشرات التهيئة المكانية بالدراسات السابقة

وعلى ذلك تبين صلاحية موارد الصحراء الغربية لدعم مرتكزات التهيئة المكانية لتكوين إقليم اقتصادي تنافسي جاذب للاستثمارات من خلال :-

١- على الجانب التشريعي تصنيف مدينة الخارجة بالتكافؤ مع محافظات بور سعيد والقاهرة والجيزة والاسكندرية في سهولة بدء النشاط التجاري.

٢- على الجانب التسويقي الموقع الجغرافي المتميز للتكامل مع دول الجوار بنسبة ٨٠,٧% من مساحة مصر والإندماج بالأسواق العالمية.

٣- على الجانب الاقتصادي جذب استثمارات القطاع الخاص لإنتاج الطاقة المتجددة كأحد أهم الأنشطة التنافسية المستهدفة لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية.

٤- على الجانب الاجتماعي مقومات التهيئة المكانية بمدينة السادس من أكتوبر التي أثرت في تحرك مركز الثقل السكاني في إ تجاه الغرب من ٤١,٦ % الي ٤٤,٥% لعام ٢٠٠٦.

إلا أن السياسات والإستراتيجيات الموجهة للوضع الراهن لم تنجح في التهيئة المكانية المستهدفة لتكوين إقليم اقتصادي منافس عالمياً للأسباب التالية:-

١- على الجانب التنظيمي والتشريعي عدم حظر أنشطة بعينها للاستثمار(بالإستفادة من تجارب البرازيل و المكسيك) حفاظا على الموارد غير المتجددة الخاصة بالتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي.

٢- على الجانب المؤسسي التعامل مع الصحراء الغربية كأجزاء هامشية لأقاليم كبري، مع عدم وجود إدارة مستقلة ذات قرار مسئولة عن التنمية (بالإستفادة من تجارب البرازيل والمكسيك ودبي) تسبب في التشتت المؤسسي لتعدد الأجهزة المسئولة عن التنمية.

٣- على الجانب التسويقي عدم وجود مناطق دعم لوجيستي مؤهلة للتكامل مع دول الجوار (بالإستفادة من تجربة المكسيك ودبي)، مع عدم خلق أنوية اقتصادية بالمناطق الداخلية مكملة لمدينة السادس من أكتوبر الجاذبة للاستثمارات (بالإستفادة من تجربة البرازيل).

٤- على الجانب الاقتصادي تبني فكر المشروعات العملاقة لتكوين كيانات اقتصادية بالإعتماد علي الزراعة في بيئة شديدة الفقر المائي، عرقل التنمية المستهدفة لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية بالإعتماد على أنشطة الطاقة والسياحة واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات

٥- على الجانب الاجتماعي ضعف الحوافز المقدمة لتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل مرتفعة الآجر لجذب العمالة للصحراء الغربية و تعزيز الكوادر البشرية (بالإستفادة من تجارب البرازيل والمكسيك)، .

٦- على الجانب البيئي لم تستهدف التشريعات والقوانين وجود ضوابط بيئية متميزة للتعامل مع الأوضاع البيئية القاسية بالصحراء الغربية كمنطقة ذات طبيعة خاصة(بالإستفادة من تجارب البرازيل والمكسيك)

الفصل السادس
منهجية التهيئة المكانية المقترحة لشبكة أنوية اقتصادية بالصحراء الغربية في ضوء التمايز الإيجابي للموارد المتاحة
الهدف الرئيسي
ترجيح أهم الأنوية الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات بصحراء مصر الغربية طبقاً لفرص التهيئة المكانية في ضوء التمايز الإيجابي للموارد المتاحة
التساؤلات الرئيسية
١- ماهي فرص التهيئة المكانية المتاحة بالوضع الراهن لجذب الاستثمارات للمناطق المختلفة بالصحراء الغربية طبقاً للموارد المتاحة؟
٢- ما مدى التوافق والتعارض بين جذب الاستثمارات والتهيئة المكانية للصحراء الغربية؟
٣- ما هو إسلوب التنمية الأمثل لدعم التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية طبقاً للأثر الإيجابي أو السلبي لسياسة جذب الاستثمارات بالمناطق المختلفة ؟
٤- ماهي المناطق ذات الأولوية لتكوين شبكة أنوية اقتصادية جاذبة للاستثمارات لصحراء مصر الغربية في ضوء التمايز الإيجابي للموارد المتاحة ؟
الإضافة العلمية
فرص التهيئة المكانية للوضع الراهن بالصحراء الغربية
مؤشرات التهيئة المكانية للمناطق المختلفة
فرص تكوين عنقود صناعي
فرص التحول للعمالة التنافسية
تنافسية جذب الاستثمارات
تنافسية الامداد بالموارد الطبيعية
فرص جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة
فرص تكوين منطقة لوجستية
تأثير مؤشرات التهيئة المكانية بالسلب أو الإيجاب على التهيئة المكانية للصحراء الغربية
أولويات المناطق المختلفة للتهيئة المكانية المستقبلية الجاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية
التهيئة المكانية لشبكة أنوية اقتصادية متخصصة طبقاً للتمايز الإيجابي للموارد المتاحة
إختبار فرضية البحث الخاصة بالتأثير السلبي لسياسة جذب الاستثمارات على تدعم التهيئة المكانية للصحراء الغربية
إختبار فرضية البحث الخاصة بأولويات التهيئة للصحراء الغربية من خلال التهيئة المكانية اللاحدودية المتخطية الحدود القومية بتركيز التنمية لمركز حضري مؤهل مكانياً للتكامل مع دول الجوار وتحقيق التنافس في جذب الاستثمارات أو التهيئة المكانية الحدودية على المستوى القومي بالتبادل مع وادي النيل لتكوين إقليم اقتصادي .
هيكل الفصل السادس

الفصل السادس :- منهجية التهيئة المكانية المقترحة لشبكة أنوية اقتصادية بالصحراء الغربية في ضوء التمايز الإيجابي للموارد المتاحة

يتناول هذا الفصل المنهج الإستكشافي الكيفي للصحراء الغربية لإختبار نموذج القياس وإختبار الفرضية الرئيسية الخاصة بوجود تعارض بين متطلبات جذب الاستثمارات وخطط التنمية على المستوى القومي لدعم التهيئة المكانية بالصحراء الغربية ووضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية طبقاً للفرص الاستثمارية المتاحة، وإختبار الفرضيات الفرعية الخاصة بإسلوب التهيئة المكانية الملائم لجذب الاستثمارات للصحراء الغربية من خلال التنمية اللاحدودية المتخطية للحدود القومية بالتكامل مع دول الجوار أم التنمية الحدودية على المستوى القومي بالتكامل مع وادي النيل لتقييم مدي صحتها ومن ثَم التوصل إلى النتائج من خلال الإجابة على عدة تساؤلات وهي :

١- ماهي فرص التهيئة المكانية المتاحة بالوضع الراهن لجذب الاستثمارات للمناطق المختلفة بالصحراء الغربية طبقاً للموارد المتاحة؟
٢- ما مدى التوافق والتعارض بين جذب الاستثمارات والتهيئة المكانية للصحراء الغربية؟
٣- ما هو إسلوب التنمية الأمثل لدعم التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية طبقاً للأثر الإيجابي أو السلبي لسياسة جذب الاستثمارات بالمناطق المختلفة ؟
٤- ماهي المناطق ذات الأولوية لتكوين شبكة أنوية اقتصادية جاذبة للاستثمارات لصحراء مصر الغربية في ضوء التمايز الإيجابي للموارد المتاحة ؟

يتم إتباع الخطوات التالية لإختبار فرضيات البحث

يتم إختبار الفرضيات بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical SPSS– package for social sciences- إصدار ٢٠، وتم إختيار البرنامج للدراسة للأسباب التالية :-

١- إشتماله على معظم الإختبارات الإحصائية.
٢- قدرته على معالجة و تحليل البيانات الكمية والوصفية، والتي تساعد على فهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة.
٣- كونه البرنامج الأكثر شيوعاً لأجراء التحليل العاملي(FACTOR ANALYSIS) بين العديد من المتغيرات للأسباب التالية :-

- قدرته على التعامل مع العديد من البيانات الرقمية بإختلاف نوعيتها، على سبيل المثال علاقة عدد السكان بالنسمة بحجم الاستثمارات بالجنيه بالمساحة المتاحة للاستثمار بالفدان بمسافة الوصول بالكيلو متر بكمية الطاقة المتاحة بالميجا وات.
- إمكانية قياس الترابط بين المتغيرات وتصنيفها وإستبعاد المتغيرات الضعيفة التأثير.
- تحليل ثقل كل متغير ووزنه وتأثيره بالإيجاب (+) أو السلب (-).

وهو ما إستهدفه البحث للوصول إلى مؤشرات التهيئة المكانية متعددة الأبعاد (العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والتسويقية والبيئية والمؤسسية) التي أمكن تحديد مكوناتها ومتغيراتها ودور كل منها في التهيئة المكانية بالسلب (إشارة-) أو الايجاب (إشارة +).

كما أمكن ربط ثقل كل مؤشر بمناطق التميز الخاصة به بالمواقع المختلفة بالصحراء الغربية طبقاً لمواردها الاقتصادية المتاحة لتحديد قابلية المناطق لجذب الاستثمارات وتوطين أنشطة اقتصادية متخصصة طبقاً للموارد المتاحة.

ويوضح الشكل رقم (٦-١) خطوات التحليل العاملي التي إتبعها الباحث لتحليل النتائج ببرنامج SPSS.

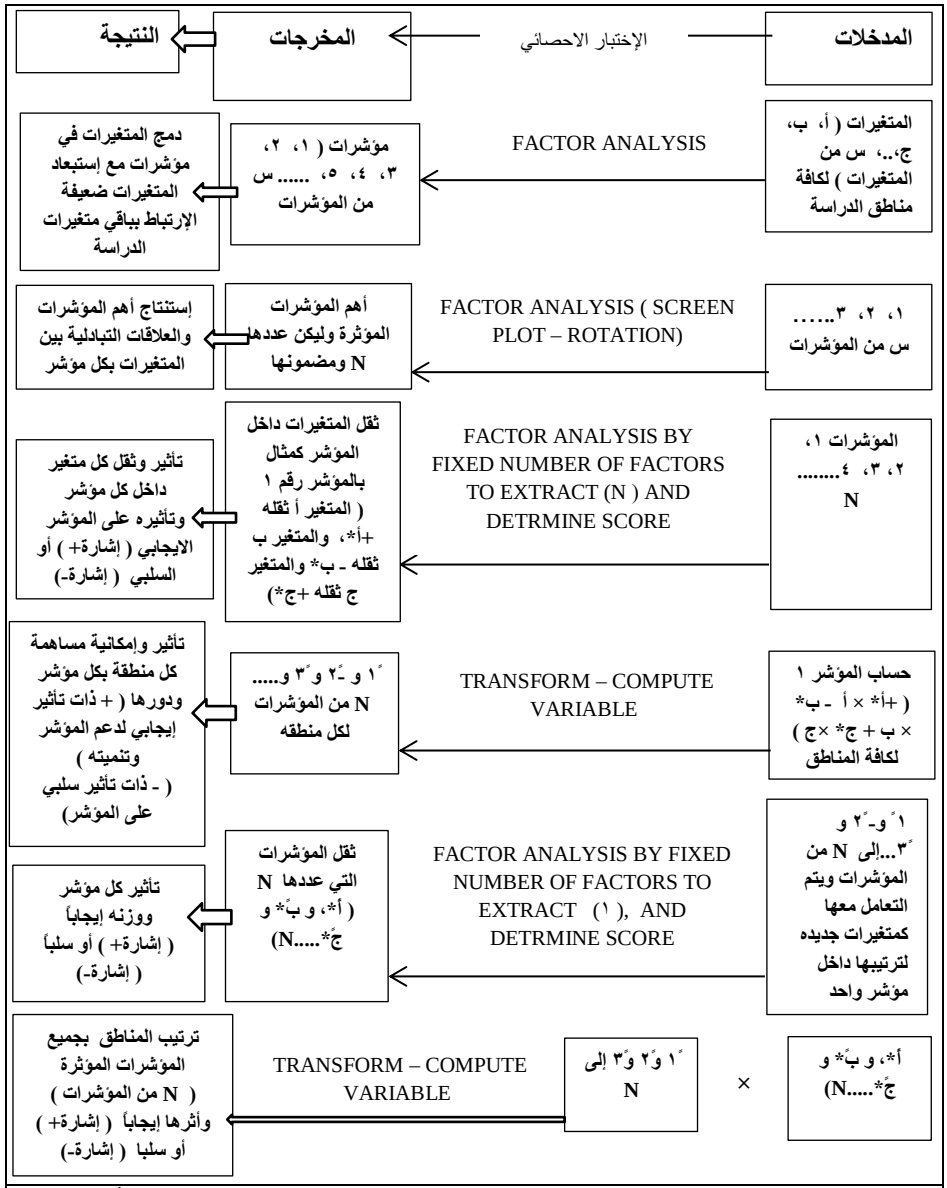

شكل (٦-١) خطوات التحليل العاملي وتفسير النتائج ببرنامج SPSS (من عمل الباحثة)

خطوات إختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الاحصائى SPSS :-

١- دراسة المتغيرات الخاصة بالتهيئة المكانية (٦٨ متغير تم إختيارها من خلال الدراسة النظرية والدراسة التحليلية للتجارب العالمية التي تمكنت من دخول التنافس العالمي من خلال تنمية مناطق صحراوية) وتختص بدراسة السكان والعمالة وعوامل الإتصال والأنشطة الاقتصادية والعوامل البيئية والفرص التسويقية والاستثمارية بنطاق الصحراء الغربية (١٢ محافظة لها أجزاء هامشية ضمن نطاق الصحراء الغربية إلى جانب محافظتي مطروح والوادي الجديد).

٢- تحليل الدراسات السابقة لمؤشرات التهيئة المكانية الخاصة ببعض نطاقات الصحراء الغربية وهي :-

أ- مؤشر الحرمان البشري كأحد المؤشرات المؤثرة في الجانب الاجتماعي للتهيئة المكانية، وذلك من خلال دراسة المرصد الحضري لإعداد خرائط الفقر لأقاليم الاسكندرية والدلتا وشمال الصعيد وأسيوط وجنوب الصعيد.

ب- مؤشر آداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠١٥ كأحد المؤشرات المؤثرة في الجانب المؤسسي، وذلك من خلال دراسة المركز المصري لدراسات السياسات العامة لمحافظات الاسكندرية والجيزة والبحيرة والمنوفية والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر.

٣- إستنتاج أهم المؤشرات المؤثرة في التهيئة المكانية بالصحراء الغربية طبقاً للمتغيرات المختلفة السابق دراستها للوضع الراهن ومدي تأثيرها على التهيئة المكانية بالسلب أو الإيجاب، وتم ذلك بإستخدام إختبار التحليل العاملي (FACTOR ANALYSIS) لدراسة العلاقات المختلفة بين المتغيرات، ومنها إستنتاج أهم الأنوية الاقتصادية المتخصصة بمنطقة الدراسة طبقاً لثقل كل منطقة بمؤشرات التهيئة المكانية طبقاً لفرص التهيئة المكانية المتاحة بهذه المناطق، وتم ذلك من خلال إختبار (FACTOR SCORE).

٤- إستنتاج تأثير مؤشرات التهيئة المكانية بالسلب أو الإيجاب على التهيئة المكانية بالصحراء الغربية طبقاً لثقل كل مؤشر، من خلال إختبار(FACTOR ANALYSIS) ومن ثم إختبار فرضية البحث الخاصة بالتعارض بين جذب الاستثمارات وتنمية الصحراء الغربية.

٥- ترتيب أولويات المناطق للتهيئة المكانية المستقبلية الجاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية، من خلال قياس ثقل كل منطقة بكافة مؤشرات التهيئة المكانية، من خلال إختبار (FACTOR SCORE)، لإختبار فرضية البحث الخاصة بفرص التهيئة المكانية التبادلية بالتكامل مع مناطق التركز السكاني بوادي النيل والدلتا والتنمية اللاحدودية وبالتكامل مع دول الجوار.

(٦-١) فرص التهيئة المكانية للوضع الراهن للصحراء الغربية

يوضح الشكل رقم (٦-٢) النطاقات الخاصة بالصحراء الغربية[١]، والتي تم تصنيفها طبقاً لتشابه الخصائص (نطاق محافظة الجيزة الواقع بالصحراء الغربية (مدينة السادس من أكتوبر ومدينة الشيخ زايد والواحات البحرية) – المناطق الواقعة على محور القاهرة الاسكندرية الصحراوي ويشمل (نطاق محافظة المنوفية (مدينة السادات) – نطاق محافظة البحيرة (مدينة النوبارية ومنطقة وادي النطرون) – نطاق محافظة الاسكندرية (مدينة برج العرب)) - الهوامش الصحراوية لمحافظات وادي النيل (نطاق محافظة الفيوم ويشمل ٢٨ قرية [٢] ومركز حضري واحد (يوسف الصديق) – نطاق محافظة بني سويف ويشمل ٢٨ قرية [٣]– نطاق محافظة المنيا ويشمل ٣١ قرية [٤] – نطاق محافظة أسيوط ويشمل ٣٣ قرية [٥] و٢ مركز حضري (أسيوط والغنايم) - نطاق محافظة سوهاج ويشمل ٤٥ قرية [٦] و٢ مركز حضري (السلام – ومدينة سوهاج الجديدة) - نطاق محافظة قنا ويشمل ١٩ قرية [٧] و٢ من المراكز الحضرية (الوقف ونقادة) – نطاق محافظة الأقصر ويشمل ١٤ قرية [٨] و٢من المراكز الحضرية (القرنة - ارمنت) – نطاق محافظة أسوان ويشمل ٢٠ قرية [٩] و٥ مراكز حضرية (السباعية – البصيلية – أدفو – كوم أمبو - توشكي) ـــ محافظة مطروح – محافظة الوادي الجديد).

---

[١] وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، خرائط الهيئة، ٢٠١٧

[٢] الجمهورية- فانوس – المظاطلي - منساة الدكتور جمال - الفهمية – العزيزية - منساة طنطاوي- السعيدية - سنهور البحرية – شكشوك – الخالدية – كحك – الشواشنة - المشرك قبلي – قارون - وادي الريان - الحاملي - ابو جندير – الحجر – الغرق - قصر الباسل – قلماشة – قلهانة - هوارة عدلان - اللاهون - البسيونية (كفور النيل) - الصالحية -الناصرية ٢٠١٤

[٣] ميدوم – الهرم - صفط الغربية - الحومة - بني محمد البحر ية - ابو يط - ونا القس – انفسط - معصرة ابو صير -النواميس - بني خليفة – الحمام - منشاة هديب - منيل غيطان - طما فيوم - سدمنت الجبل – الانصار – البهسمون – ميانة - منشاة طاهر - كوم الرمل القبلي – دشاشة – دشطوط - عزبة الشنطور - عزبة قفطان – مازورة – الجافدون - شترا

[٤] الجهاد - القدام ٥ - النصر ٦ - التوفيق - البهنسا الغربية وكفر المنصورة - بلة المستجدة - الهمة (مطاي) - العزيمة - الرخاء – الاعتزاز – العلا – الوفاء - نزلة شادي - بني سمرج - الكمال - الامل - صفت الخمار الغربية - منشاة الدهب القبلية - زاوية حاتم - نزلة اسمنت – اسمنت - السلطان حسن - كفر لبس - قصر هور - بني خالد - ابو قلته - تونه الجبل – دروه - الشيخ شبيكة - دلجة

[٥] ابو كريم - نزلة ساو- باويط – الرياض- عواجة – مير - عرب الجهمة- المنساة الكبرى - منشاة خشبة - بني شعران -عرب العمايم- العتامنة- بني عديات – العزية – جحدم – مسلرع- بني غالب- البورة- الهدايا – علوان – منقباد - ريفة - الزاوية - درنكة - دير درنكة – الدوينة – البلايزة - ابو خرص – الزرابي - دكران - دير الجنادلة - المشايعة بحري - المشايعة قبلي)

[٦] سلامون - الريانة معلق - ام دومة- نزلة عمارة- حجر ماشطة- نزلة القاضي- الجبيرات - الكوم الاصفر - الحريدات بحري- القبيصات - الصوامعه غرب - بني عمار –الغريزات- ابو عزيز-أولاد غريب - الكوامل بحري – الهجارسة - ونينه الشرقية - ونينه الغربية - الكوامل قبلي – السقرية- الخناسة غرب -أولاد سلامة – الدناقلة – الرقاقنة – الجواهين - بيت خلاف - بيت داود سهل – المحاسنة – الزنقور - بيت علام - الحرجة بالقرعان- السلماني - بني منصور - عرابة ابيدوس –الغابات - بني حميل – الخلافي – الغنيمية - ولاد خلف – الخيام – نقنق - البلابيش المستجدة - البلابيش بحري - البلابيش قبلي

[٧] العمرة - بلاد المال بحري - بلاد المال قبلي - عزبة البوصة - القارة – الكرنك - ابو شوشة – سمهود - الكوم الاحمر – العركي - الغربي بهجوره – هو - الحلفاية بحري – المراشدة – دندرة – المحروسة – طوخ - البحري فمولا – خزام

[٨] الغربي قمولا – البعيرات الريانية – الرزيقات - المحاميد بحري - المحاميد قبلي - كيمان المطاعنة – اصفون - توماس وعافية – النمسا – القرايا – المساوية – العظاسمة - كومير

[٩] الفتان - البصيلية قبلي - وادي الصعايدة - الرمادي بحري - الرمادي قبلي - ابو النصر – الذنيقة – الحمام – العباسية - اقليت فارس – الكاجوج - سلوا بحري - سلوا قبلي - بنيان بحري – الرقية - بحيرة ناصر - صحاري سيتي – الكوبانية - غرب أسوان

	نطاق محافظة الجيزة		نظاق محافظة مطروح		نطاق الوادي الجديد		
	نطاق محور القاهرة الاسكندرية الصحراوي				نطاق الهامش الصحراوي لمحافظات وادي النيل		

شكل (٦-٢) خريطة النطاقات التنموية للصحراء الغربية طبقاً لتشابه الخصائص المكانية (من عمل الباحثه)

وإعتمدت الدراسة التطبيقية على التحليل المكاني لقياس مقدار الجذب و الطرد للسكان والأنشطة والاستثمارات طبقاً لمتغيرات التهيئة المكانية الخاصة بالموارد الكامنة بكل منطقة والموضحة بالجداول أرقام (٦-١) و(٦-٢) و(٦-٣) و(٦-٤) و (٦-٥) والخاصة بما يلي :-

أ- ١٨ متغير للسكان والعمالة ومستوي التعليم الداعم للأنشطة الاقتصادية (عدد السكان - عدد سكان الحضر- عدد العاملين بالزراعة- عدد العاملين بالصناعة والتعدين -عدد العاملين بالتجارة - عدد العاملين بالنقل والتخزين - عدد العاملين بتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات- عدد العاملين بالوساطة المالية - عدد العاملين بالأنشطة التقنية والفنية - إجمالي المشتغلين - إجمالي المتعطلين - عدد العاملين بالوظائف الحكومية - عدد العاملين بالأنشطة الحرفية - عدد العمالة الماهرة بالصناعة والتعدين - عدد العمالة الماهرة بالزراعة - عدد الحاصلين على مؤهلات متوسطة فنية كمؤشر للعمالة الصناعية - عدد الخريجين – عدد الحاصلين على تعليم فوق الجامعي لدعم الاقتصاد المعرفي).

ب- الأنشطة الاقتصادية وإشتملت على :-

- ٨ متغيرات للتهيئة المكانية خاصة بالصناعة (مساحة المناطق الصناعية - عدد المشروعات الصناعية المخصصة - عدد المشروعات الصناعية المنتجة- عدد الورش الحرفية - متوسط أجر العامل الصناعي السنوي - صافي الإنتاج الصناعي - الأصول الصناعية الثابتة - تكلفة إنتاج العوامل الصناعية).
- ٣ متغيرات للتهيئة المكانية خاصة بالتعدين (المتاح من موارد التعدين للصناعات التنافسية - المتاح من موارد التعدين المطروحة للاستثمار - مساحة المناطق الصناعية المطروحة للاستثمار بالإعتماد على وفرة المواد الخام).
- متغيرين للتهيئة المكانية للسياحة (عدد الفنادق - مساحة المناطق ذات الطبيعة الخاصة).
- متغيرين للتهيئة المكانية للوساطة المالية (عدد البنوك العاملة – عدد شركات التامين العاملة).
- ٧ متغيرات للتهيئة المكانية خاصة بالطاقة (قدرة مشروعات الطاقة المتجددة القائمة والمستهدفة - تكلفة مشروعات الطاقة المتجددة المستهدفة - إحتياطي البترول - إحتياطي الغاز الطبيعي - عدد مواقع إمتياز البترول - مساحة المواني البترولية - أقصى طاقة إستيعابية للموانى البترولية).
- ٥ متغيرات للتهيئة المكانية خاصة بالاقتصاد المعرفي (الاستثمارات العامة المستهدفة للتعليم العالي والبحث العلمي -عدد مراكز الابحاث - عدد مراكز الحاضنات التكنولوجية - عدد مشروعات التي تم تنفيذها الخاصة بنشاط الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات - عدد المواقع المرشحة للنهوض بالاقتصاد المعرفي بالمخطط القومي٢٠٥٠).
- ٦ متغيرات للتهيئة المكانية خاصة بالزراعة وإستصلاح الأراضي والإنتاج السمكي (مساحة الأراضي المزروعة - مساحة الأراضي المستصلحة - مساحة الأراضي المستهدفة للإستصلاح بمشروع المليون ونصف فدان - الإنتاج السمكي - مساحة الغابات الشجرية المخصصة - مساحة الغابات الشجرية المستغلة).

ج- ٧ متغيرات للتهيئة المكانية خاصة بالبنية الأساسية لدعم الإتصال وتشجيع الحراك السكاني (متوسط المسافة من أقرب مركز حضري - أطوال الطرق المرصوفة - إجمالي البضائع المنقولة بالنقل النهري - عدد ركاب الطيران - حركة الطائرات - حركة البضائع بالطيران - مساحة المواني النهرية المطروحة للاستثمار).

د- ٧ متغيرات للتهيئة المكانية خاصة بالعوامل التسويقية وجذب الاستثمارات (مساحة المناطق الحرة - عدد المشروعات الحرة العاملة - عدد شركات التسويق المسجلة بنقاط التجارة الحرة - مساحة المناطق الاستثمارية بالفدان - عدد المشروعات الاستثمارية المخصصة - عدد المشروعات الاستثمارية العاملة - نصيب المنطقة من الخطة الاستثمارية ٢٠١٥-٢٠١٦).

ز- ٣ متغيرات للتهيئة المكانية خاصة بالمؤشرات البيئية (عدد مصانع تدوير القمامة - إنتاج مصانع تدوير القمامة- عدد محطات الرصد البيئي).

متغيرات للتهيئة المكانية خاصة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالسكان والعمالة وتشمل عدد السكان[1] وقوة العمل والحالة التعليمية [2]الموضحة بالجدول رقم (٦-١) و توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية [3]الموضحة بالجدول رقم (٦-٢).

جدول (٦-١) متغيرات التهيئة المكانية الخاصة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بأعداد السكان وقوة العمل والحالة التعليمية

	عدد السكان		عدد سكان الحضر		إجمالي المشتغلين		إجمالي المتعطلين		عدد العاملين بالوظائف الحكومية		عدد الحاصلين على مؤهلات متوسطة	عدد الخريجين	الحاصلين على تعليم فوق الجامعي
	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٥
الجيزة	٢١٦٨٦٠	٢٦٩٤٠٧,٠٠	١٨٣٨٣٢	٢٤٠٤٧٩,٠٠	٧٣٤٥٣	٩١٣٣٠,٠٠	٧٢٦٤٦	٩٣٥٠,٧٨	١٩١٥٣	٨٣١٦,٧٦	٦٣٩٦٣	٣٣٣٥	١٦٨٥
المنوفية	٤٨٦٦٦	٦٠٦٢٨,٠٠	٤٨٦٦٦	٦٠٦٢٨,٠٠	١٤٠٩٦	١٧٨٢٦,٠٠	١٧٦٩٩	١٩٧٥,٩٤	٤٢٠٧	٢٤٣٤,٤٨	١٧٢٦٩	٢٢١٤	٨٩
البحيرة	٧٧٤٢١	٩٨٢٢٨,٠٠	٢٦٨٦١	٣٤٢٢٥,٠٠	٢٢١٤٥	٣٤٠٢٣,٠٠	٢٩٢٢٥	٣٢٤٤,٢٢	٢٨٨٥	١٧٩٥,١٩	١٥٨٥٧	٠	٢٠
الاسكندرية	٤١٥٥٨	٧٠٥١١,٠٠	٤١٥٥٨	٧٠٥١١,٠٠	١٤٢٧٤	١٦٨٩٨,٠٠	١٢٧٥٠	١٧٥٢,٨١	٢٣٩٤	١١١٦,١٩	١٨١٨	٠	٣
الفيوم	٥٠٧١٦٣	٦٧٣١٨٥,٠٠	١٥٦٤٦	٢٠٦١٠,٠٠	١٤٦٢٩٧	١٨٤٠٢٤,٠٠	١٦٢٧٤٦	١٩٧٣٦,٢٦	١٤٩٣٢	٩٣٥٠,٧٢	٦٤٠٧١	١٩٠٧	١٧٢
بني سويف	٢٧٤٧١٣	٣٥٦٩٧٥,٠٠	٠	٠.٠٠	٩٣٣٣٩	١١٦٩٥٣,٠٠	٧٢٣١٤	٨٦٨٣,٥٧	٧٧٩٩	٥١٤٤,٩٥	٢٦٥٢٧	٨٤٦٤	٧٥
المنيا	٢٨١٥٤٨	٣٦٤٠٤٩,٠٠	٠	٠.٠٠		٩٤٤٥٢,٠٠	٩٥٨٨١	٩٣٠٢,٤٧	٧٧٣٣	٥٣٠٣,٣٣	٢٩٣٠٩	٦٩٨٤	٤٨
أسيوط	٩٣٨٩٩٤	١٢٣٧٧٦٨,٠٠	٤١١٥١٧	٥٦٣٣٠٥,٠٠	٢٤٧٥٩٢	٣١٤١٩٠,٠٠	٣٨٣٧٥٩	٤٢٦٦٩,١٠	٣٨٢٦٩	٥٩٦٣٠,٠٧	٢٠١٥١٧	١٢٣٤٧	٣٣٢٩
سوهاج	٤٩٣٦٢٨	٦٤٨٦٦١,٠٠	٣١٧١٠	٤٠٤٩٦,٠٠	١١٢٢٦٢	١٤٢٤٠٢,٠٠	١٨٥٢	١٦٩٠١,٣٦	١٠٧٦٤	٩٧٦٠,٢٥	٥٣٠٩٤	٥٣٦٥	١٣٦
قنا	٦٧٣٦٣٠	٥٧٤١٨٨,٠٠	١٢٥٤٠٥	٢٥٨٧٤٢	١٤٢٧٢١	١٥٦٣٥٥	٣٠٣٤١٦	٢٢٠٥٥	١٩١٤٦	٢١٠٦٥	١٣٠٨٧٨	٨٥٠٢	٢٣٨
الأقصر	٥٠٢٥٥	٣٤٣٩٠٧,٠٠	٢٧٥٤١	٧١٨٧٠	١٢١٦٥	٣٠٣٢٨	٣١٨٧١	٤٠٠٨	٣٦٢١	٤٥٠٥	١١١٠٨	٥٤٧	٤٣
أسوان	٣٨١٥٦٤	٤٦٤٩٣٠,٠٠	١٧٦٧٧٨	٢٢٢٧٠٠	٨٦٦٦٧	١٠٩٦٧٩	١٧٥٩٢١	١٧٥٤٣	١٤٣٨٥	٢٧١٩٨	١٠١٣٥٠	١٤٧٠	٣٥١
مطروح	٢٢٧٦٨٨	٤٧٧٩٣٩,٠٠	١٦٠٢٩٣	٣٢٩٦٢٦	٨٦٦٣١	١٢١٧٠٠	١١٤١٥٢	١٥٣٧٤	١٨٩٧٦	١٧٥٠٠	٣٤٢٢٢	٢٢٨	١٩٩
الوادي الجديد	٩٠٠٦٥	٢٣٣٠٣٢,٠٠	٤٣٢٣٢	١١٠٦٨٤	٥٩٤٣٦	١٠٢٢٠٠	٦٦٥٣٥	٢٧٥٥٠	٣٧٢٥٠	١٠١٠٠	٥٢٢٠٥	٦٠١٦	٢٤٣
من تجميع الباحثة													

جدول (٦-٢) متغيرات التهيئة المكانية الخاصة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بتوزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية

	العاملين بالزراعة		العاملين بالصناعة والتعدين		العاملين بالتجارة		العاملين بالنقل والتخزين		العاملين بتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات		العاملين بالوساطة المالية		العاملين بالأنشطة التقنية والفنية		العاملين بالأنشطة الحرفية		العمالة الماهرة بالصناعة والتعدين		العمالة الماهرة بالزراعة	
	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٠٦	٢٠١٦
الجيزة	٢١١٣	٣١٨٥,٠٠	١٥٦٢٩	١٩٩٢٧,٠٠	١٢٩٠٨	١٢٦٩٧,٠٠	٣٤٣٧	٥٢٠٠,٠٠	٢٠١٦	١٦٤٣,٠٠	١٧٦٤	١٤٣٠,٠٠	٢٤٢٠	٢٤٢٧,٠٠	٨٤٩٨	١٠٥٥٨,٠٠	٧٩١١	٩٤٢٦,١٩	١٩٣١	٢٤١٤٢,٥٦
المنوفية	١٥٩٠	٢٢٧٥,٠٠	٥٠٠٥	٥٦٨٩,٠٠	٨٠١	١٣٤٤,٠٠	٥٩١	٨٧٥,٠٠	١٦٩	٩٤,٠٠	٨٨	١١٧,٠٠	٢٣٢	٢٢٠,٠٠	١٧٦٩	٢٢٥٢,٠٠	٢٢٤٧	٣٠٧١,٢٠	٩٥٧	١٠٩١,٣٥
البحيرة	١١٧٢٦	١٧٦٨٣,٠٠	١٦٩٤	٢٢٠٩,٠٠	٢١٧٤	٢٩٢٤,٠٠	١٦١٢	٣٢٢٦,٠٠	٢٣	٥٦,٠٠	٨٠	٢٢,٠٠	١٩٩	١٨٥,٠٠	٢٥٣٦	٤٠١٠,٠٠	٢٣٨١	٣٠١٦,٠٧	١١٠٧	١١٢٦,٥٤
الاسكندرية	٤٠٥٢	٤٨٦٤,٠٠	٥١٦٢	٥٧٥٤,٠٠	٦٦٢	٤٩٠.٠٠	٥٣٨	٧٩٥,٠٠	٩٢	٨٠,٠٠	٨٢	٦١,٠٠	١٢٥	١٠٣,٠٠	١٦٣١	١٨٣٥,٠٠	٣١٩١	٣٣٢٧,٤٥	٣٨٥٤	٧١٤١,٩٩
الفيوم	٨٦٧٩١	٨٠٦٩٦,٠٠	٦٢٧٤	٨٩٦٤,٠٠	٩٧٨٦	١٩٧٨٥,٠٠	٥٩٦٠	٧٥٠٧,٠٠	٢٠١	١٦٩,٠٠	٢٣٦	١٦٣,٠٠	٧٤١	٨٦٨,٠٠	٢٠٤٠٥	٢٥٣٧٥,٠٠	٧٣٩٥	٨٨٤١,٩٠	٧٩٨١٢	٩٩٣٢١,٩٣
بني سويف	٥٨٩٢٤	٧١٤٩٤,٠٠	٢٦٦٧	٣١٥٨,٠٠	٤٩٩٣	٦٤٦٨,٠٠	٢٣٥٢	٣٢٣٧,٠٠	٩٩	١٢٤,٠٠	١١٧	٥٢,٠٠	٣٦٨	٣٦٩,٠٠	١١٤٧٨	١٤١٦٤,٠٠	٢٥٠٢	٢٥٨٦,٧١	٥٩٢٦٥	٧٨٣٠٧,١٨
المنيا	٥٠٤٥٨	٥٨١٩٤,٠٠	١٢٧١	١٧٥٤,٠٠	٥٣٠٨	٧٨١٠,٠٠	١٣٠٠	٢٢٦٨,٠٠	٦٦	٥٥,٠٠	١١٧	٢٠٩,٠٠	٢٨٧	٣١٧,٠٠	٦٠٧٩	٧٨٣٠,٠٠	١٨١٤	٣١٩٤,٩٣	٥٢٤٣٤	٥٦٥٩٠,١٩
أسيوط	٧٠٩٠٢	٨٠٤٨٧,٠٠	١٥٤٧٦	٢١٢٢٥,٠٠	٢٦٨٢٢	٢٧٠٨٢,٠٠	١١٦٩٠	١٦١٥٤,٠٠	١١٧٠	٦٤٩,٠٠	٢٣٥٠	١٤٢٥,٠٠	٢٩٩٤	٣٥٢٥,٠٠	٤٠٨٠٢	٥٠٧٠٥,٠٠	١٣٥١٢	٢٥٧٦٣,٣٥	٧٠١١٢	٩١٥٧٥,٥٤
سوهاج	٦١٢٩٨	٧٤٣٢٥,٠٠	٢٢٨٩	٣٤٧٣,٠٠	٨٩٣١	٩٨٥٥,٠٠	٣٨٦٨	٧٣٥٩,٠٠	١١١	٢٣١,٠٠	٢٢١	١٣٨,٠٠	٤٨٣	٥٢٨,٠٠	١٧٩٦٦	٢١٧٣١,٠٠	٤٥٢٧	٧٢٣٣,٩٩	٦١٤٥٢	٩٨٧٠٨,٢٤
قنا	٥٥٧٩١	٦٥٥٣٦,٠٠	١١٢٩	٨٠٧١,٠٠	٧٥١٥	٨٠٨٢,٠٠	٥١٩٧	٩٢٢٠,٠٠	٢٥٣	.٠٠	٦٥٠	٦١٤,٠٠	٨٦٢	٧٥٥,٠٠	٢٦٩٩٤	٢٨٠٧٣,٠٠	٧٠٦٢	٥٥٨٣,٠٥	٥٤٦٤٨	٨٦٩٢٠,٧٨
الأقصر	١٦٨١	١٠٧٣١,٠٠	٦٥١	٢٥٣٧,٠٠	٢٩٤٢	٢٦٧٣,٠٠	٧٥٨	١٩٥٤,٠٠	١١	٥,٠٠	٢٧	٥٤,٠٠	١١٢	١٢٣,٠٠	١٧٨٣	٥٩٤٥,٠٠	٨٦٣	٤٤٠٣,٢٢	١٥٣٥	٨٩٨٧,٤٨
أسوان	٢٦٤٤٩	٣١٧٥٦,٠٠	٥٥٤١	١٠٤٠٩,٠٠	١١١٦٠	٩٩٨٩,٠٠	٣٧٦٠	٨٠٧٤,٠٠	٣٣٢	٥٤٦,٠٠	٧٣٠	٥٧٠,٠٠	٩٠٢	٩٤١,٠٠	٩٦٢٠	١٢٣٥٢,٠٠	٥٤٥٧	١٢١٣٠,٣٧	٢٢٥٩٥	٢٤٧٦٩,٨٥
مطروح	٣٠١٣	٨٠٠٠,٠٠	٤٤٤٥	٥٥٠٠,٠٠	١٢٩١٤	٢١٠٠٠,٠٠	٦٠٥١	١٤٢٠٠,٠	٨٠٧	١٤٠٠,٠٠	٥٠١	١٢٠٠٠,٠٠	٧٦٣	٩٠٠,٠٠	١٠٢٣١	١٤٣٦١,٠٠	٧٠٣٦	٨٩١٢,٧٠	٢٩٧٠٨	٧١٩٢,٤١
الوادي الجديد	١٤٦٣٤	٢٩٩٠٠,٠٠	٢١٨٣	٥١٠٠,٠٠	٢١١٢	٤٨٠٠,٠٠	١٧١٥	٣٠٠٠,٠٠	٩٩٥	٦٠٠,٠٠	٤٩٨	٥٠٠٠,٠٠	٧٦٧	٨٠٠,٠٠	٣٤١٢	٥٨٢٦,٠٠	٣٩٦١	١٠٥٢٦,٠٩	١٣١٧٩	٣٤١٦٣,٠٢
من تجميع الباحثة																				

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٧

[2] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٦

[3] الهيئة العامة للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب الاحصائي السنوي للأعوام ٢٠٠٦ و٢٠١٦ (تم حساب اعداد العمالة للنطاقات الخاصة بالصحراء الغربية من خلال حساب نسب القري بالنطاق إلى إجمالي المحافظات الخاصة بها لعام ٢٠٠٦ وحسابة كنسبة من تعداد ٢٠١٧ باستخدام معادلة النمو للزيادة السكانية)

متغيرات للتهيئة المكانية خاصة بالمؤشرات الاقتصادية وتختص بدراسة الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالصناعة والتعدين والطاقة والسياحة والوساطة المالية وإقتصاد المعرفة والزراعة وإستصلاح الأراضي والإنتاج السمكي كما هو موضح بالجداول أرقام (٦-٣) و(٦-٤)

جدول (٦-٣) متغيرات التهيئة المكانية الخاصة بالعوامل الاقتصادية لأنشطة الصناعة والتعدين والطاقة

	الصناعة (المناطق الصناعية[1] - الورش الحرفية [2] - الإنتاج الصناعي [3])							التعدين[4]			مصادر الطاقة المتجددة [5]وغير المتجددة[6]						
	مساحة المناطق الصناعية بالفدان	عدد المشروعات الصناعية المخصصة	عدد المشروعات الصناعية المنتجة	عدد الورش الحرفية	متوسط أجر العامل الصناعي السنوي بالألف جنية	صافي الإنتاج الصناعي بالألف جنية	الأصول الصناعية الثابتة بالألف جنية	تكلفة إنتاج العوامل الصناعية بالألف جنية	المتاح من موارد التعدين للصناعات التنافسية بالمليون طن	المتاح من موارد التعدين المطروحة للاستثمار بالمليون طن	مساحة المناطق الصناعية المطروحة للاستثمار بالإعتماد على وفرة المواد الخام بالفدان	قدرة مشروعات الطاقة المتجددة القائمة والمستهدفة بالميجا وات	تكلفة مشروعات الطاقة المتجددة المستهدفة بالمليون جنية	إحتياطي البترول المتاح بالمليون برميل	إحتياطي الغاز الطبيعي (تريليون قدم مكعب)	عدد مواقع إمتياز البترول	مساحة المواني البترولية كم٢	أقصى طاقة إستيعابية للموانى البترولية بالطن
الجيزة	٢٨٢٥٧٢,٧	٢٢٣٨	١٥٩٣	٣٩	٤٣,٧٧	٨٢٧٤٢٠,١	١٢١١٦٥٦	٢٩٤٥٨٧٤	٣٥٠	٣٥٠	٢٧٢١١٩	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠
المنوفية	٩٠٦٣	٦٩٢	٥٢٢	٦٥	٥٨,٧	٢٤٧٧٨٥,١	٣٤٦١٦٦,٦	٩٧١٠٩٤,١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠
البحيرة	٨٥٨,١٥	٢٢٠	١١	٢٤	٢٤,٧٥	٢٠٩١١,٢٥	١٠٢٨٦,٣	٤٧٢٥٦,٢	١,٧	١,٧٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠
الاسكندرية	٦٥٧٩	٩١٤	٥١٥	١٤٩	٥٦,٦	٥٠٠٣٢٨,١	٦٧٨١٧٩,٩	٢٤٣٧٨٤٣	٠	٠	٠	١,٠١	٠,٠٠٤	٠	٠	٥	٠	٠
الفيوم	٨٣,٥٨	٠	٠	١٢٥	٣٢,٧	١٥٣٢٤٥٧	٦٨٩٨٨,٦	١٥٨٧٥١٨	٠	٣٢٩	٠	٠	٠	٥,٦	٠	٤	٠	٠
بني سويف	٠	٠	٠	١٩٧	٢٢,٦٥	٤٦٤٥٦,٩٢	٣٦٢١١,٧٧	٩٥٨٧٥	٠	٣٢٩	٠	٦٦,٦٦	٩٣,٣٣	٠	٠	١	٠	٠
المنيا	٠	٠	٠	٤١١	٢٩,٥٨	١٤٩٥٣,٧٥	١٧٣٥٨	٣٨٩١٩,٤	٠	٧٤٩	٠	٦٦,٦٦	٩٣,٣٣	٠	٠	٠	٠	٠
أسيوط	٤٥٩	٤٣٩	٤١١	١٢٥٩	٥٥,٣	-٣٣٧٤٩٥٣,٨٦	٤٥٧٣٥٩,٧	٥٢٤٥٤٣٥	٠	١١٠	٠	٦٦,٦٦	٩٣,٣٣	٠	٠	١	٠	٠
سوهاج	٢٠٩٦,١٥	٤٦٩	٧٧	٣٧٩	٢٨,٩١	٣٦٦٤٨,٩٨	٢٧١٥٢٥,٨	٨٥١٤٤,٥	٠	٦٣٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
قنا	٥٠٠	٣٢	٤	٨٦٠	٤٨,٢٥	٤٥٥٦٢٠,٦	١٤٨٩٨٥٦	٢٥٣٠٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الأقصر	٠	٠	٠	٦٩١	٣٢,٩٨	-٥٧١٣,٧٨	٣٠٣٥٥,٨٢	٦٤٥٤٥,٧٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
اسوان	٠	٠	٠	٥٧٣	٤١,٩٣	٣٥٨٨٦٦,١	١١٥٤٥٢٣	١٢٤٢٥١٧	١٠٠٠	١٠٦٦,٥	٠	٤٢٠	٩٠٨,٨	٠	٠	٢	٠	٠
مطروح	١٢٤٢	٠	٠	٢٨٢	١٥٠,٦	٩٢٧٢٦٧٤٢	١٦٩٢٣٩٨٦	٩٤١٣٦٥٤٥	٠	١٥٤	٠	٤٩٠٠,٠٣	٢٠٠٠٠,٤	٤٨٠٠	١٣,٤	٢٥	٢١٧	٦٠٠٠٠
الوادي الجديد	٢٩٨٢٩٣,٥	٨٠	٥٣	٤٤٨	٧٩	٢٤٥٨٩٢	٣٨٠١٠	٢٧٣٦٦٦	١٨٢٠	٤٠٠٧	٥٢٩٢٠٠,٧	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٠
من تجميع الباحثة																		

[1] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع الاستثمار في المحافظات، ٢٠١٥

[2] مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم لتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، الاصدار الحادي عشر، ٢٠١٤

[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي لمنشات القطاعين العام والخاص، ٢٠١٤

[4] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، الموارد التعدينية المطروحة للاستثمار، ٢٠١٦

[5] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مستقبل الطاقة في مصر، ٢٠١٤.

[6] وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمراني، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، تقارير استراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية، والمنظور البيني لاستراتيجية التنمية العمرانية على مستوي الجمهورية ٢٠١٠

جدول (٦-٤) متغيرات التهيئة المكانية الخاصة بالعوامل الاقتصادية لأنشطة السياحة والوساطة المالية وإقتصاد المعرفة والزراعة وإستصلاح الأراضي والإنتاج السمكي

	السياحة		الوساطة المالية[1]		اقتصاد المعرفة				الزراعة وإستصلاح الأراضي والإنتاج السمكي					
	عدد الفنادق[2]	مساحة المناطق ذات الطبيعة الخاصة – كم٢[3]	عدد البنوك العاملة	عدد شركات التامين العاملة	الاستثمارات العامة المستهدفة للتعليم العالي والبحث العلمي بالمليون جنية[4]	عدد مراكز الابحاث[5]	عدد مراكز الحاضنات التكنولوجية[6]	عدد مشروعات التي تم تنفيذها الخاصة بنشاط الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.[7]	عدد المواقع المرشحة للنهوض بالاقتصاد المعرفي بالمخطط القومي٢٠٥٠[8]	مساحة الأراضي المزروعة بالألف فدان[9]	مساحة الأراضي المستصلحة بالفدان[10]	مساحة الأراضي المستهدفة للإستصلاح بمشروع المليون ونصف فدان[11]	مساحة الغابات المخصصة بالفدان[12]	مساحة الغابات الشجرية المستغلة بالفدان[13]	الإنتاج السمكي بالطن[14]
الجيزة	١٧	١٠٣	٤٩	٥	٦٨,٣	١	٢	١١	١	٧,٢٨	٧٥٠	٠	٠	٠	٠
المنوفية	١	٠	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠	٣٣	٠	٠	٥٠٠	٥٠٠	٠
البحيرة	١	٠	٤	٧	٢٩	٠	٠	٠	٠	٢٣٩,٣٣	٥٧٣١	٠	٠	٠	٠
الاسكندرية	٤	٠	١٦	٢	٠	١	١	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الفيوم	٩	٣١٤٤	٧٧	٤	١١٠,٨	٠	٠	٤	٠	١١٨,٥٣	٣٨٠	٠	٠	٠	٧٨٦١
بني سويف	٢	١٢	٧٧	٤	١١٦,٨	٠	٠	٥	٠	٥٣,٦٣	٠	٠	٠	٠	٠
المنيا	٨	٠	١٦٣	٩	١٤٥,٦	٠	٠	٨	٠	٤٣,٩٧	١	٦٢٠	٠	٠	٠
أسيوط	٨	٠	١١٢	٩	٨٣,٥	٢	١	١٢	١	٧٥,٥٣	٥٥٠	٠	١٥٨	٢٠	٠
سوهاج	٢	٠	١٣٣	٥	١٢٥	٠	١	٧	٠	٥٦,٧٣	٠	٠	٠	٠	٠
قنا	٣	٠	٩١	٣	٥٨	٠	٠	٢	٠	٦٤,٥٧	٠	٤٣,٥	٠	٠	٠
الأقصر	٥٢	٠	٤١	٣	٠	٠	٠	٣	٠	١٢,٩١	٢٠	٠	٠	٠	٠
اسوان	٢٨	٠	٧٧	٤	١٢٦,٥	٠	٠	١٣	١	٦٤,٠٧	٧٣٨٢	١٩٣	١٢٥٠	٧٠٠	٣٠٨٩٢
مطروح	٤٦	٨٨١٤	٢٢	٢	٢٨,١	٠	٠	٦	١	٣٤٥,١٦	٣٠٠٠	٣٤٠	٢٦٥	٥٠٠	٣٢٢
الوادي الجديد	٢٣	٥١٦٥٩	١٨	١	١٥٢,٨	١	١	٨	٠	٢٧٧,٤٩	٣٥٣٤	٢٨٠	١١٤٠	٨٠٠	١٧٨٠
من تجميع الباحثة															

[1] مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر على خريطة السياحة العالمية، ٢٠١٤
[2] مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم لتخاذ القرار
[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في ارقام ٢٠١٤
[4] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، دليل المواطن للخطة الاستثمارية ٢٠١٥-٢٠١٦بمحافظات مصر، ٢٠١٦
[5] مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، الاصدار الحادي عشر، ٢٠١٤
[6] اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية المتخصصة، ٢٠١٦
[7] وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الكتاب السنوي ٢٠١٦
[8] وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، الرؤية الاستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، ٢٠١٠
[9] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والإنتاج النباتي، ٢٠١٤
[10] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإستصلاح الأراضي، ٢٠١٤
[11] وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الانجازات الفنية للهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٦
[12] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في ارقام ٢٠١٤
[13] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في ارقام ٢٠١٤
[14] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج السمكي، ٢٠١٤

متغيرات للتهيئة المكانية خاصة بعوامل البنية الأساسية والمؤشرات التسويقية والاستثمارية موضحة بالجدول رقم (٦-٥)

جدول (٦-٥) متغيرات التهيئة المكانية الخاصة بعوامل الإتصال والبنية التحتية والعوامل التسويقية والاستثمارية والبيئية

	متغيرات للتهيئة المكانية الخاصة بالبنية الأساسية لتحقيق الإتصال وتشجيع الحراك السكاني[1]							متغيرات للتهيئة المكانية خاصة بالمؤشرات التسويقية[2] وجذب الاستثمارات[3]							متغيرات للتهيئة المكانية خاصة بالمؤشرات البيئية[4]		
	متوسط المسافة من أقرب مركز حضري	أطوال الطرق المرصوفة – كم	إجمالي البضائع المنقولة بالنقل النهري بالطن[5]	عدد ركاب الطيران	حركة الطائرات	حركة البضائع بالطن	مساحة المواني النهرية المطروحة للاستثمار[6]	مساحة المناطق الحرة.	عدد المشروعات الحرة العاملة.	عدد شركات التسويق المسجلة بنقاط الحرة.	مساحة المناطق الاستثمارية بالفدان.	عدد المشروعات الاستثمارية المخصصة.	عدد المشروعات الاستثمارية العاملة.	نصيب المنطقة من الخطة الاستثمارية ٢٠١٥-٢٠١٦ بالمليون جنية[7]	عدد محطات الرصد البيني[8]	عدد مصانع تدوير القمامة	إنتاج مصانع تدوير القمامة طن- ساعة
الجيزة	٦٠	١٣٤١,٢٨	٠	٠	٠	٠	٠	٧١٤,٢	٨٤	٥٦٧	٢٠٢١,٦	١٦١	١٦١	٨٥٠	٤	١	١٠
المنوفية	٩٠	٣١,٩٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩٣	٢	١	٣٠
البحيرة	٨٥	٧٨,٢٧	٢٠٢٠٨٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٧٠,٥	٤	٠	٠
الاسكندرية	٦٠	٩٠,٩٠	٠	٢٧٩٨٠٠٠	٢٩٨٣٥	٦٦٥	٠	١٣٥٣	٤٠٣	٠	١٣٥	٠	٠	٠	٤	٠	٠
الفيوم	١٠٣	٨٢٠,٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٤٣	١٥٠	٠	٠	٥١١,٢	٧	٠	٠
بني سويف	١٤٨,٥	٥٤٧,٧٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣٧	٠	٠	٠	٤٠,٥	٧	٠	٠
المنيا	١٣٩	٣٦٦,٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٠٧	٠	٠	٠	٠	١٩	٠	٠
اسيوط	٣٨٠	١٧٠٧,٣٨	٣١٤٨١٢٥٤	٨٨٠٠٠	٢٩٢٨	٠	٠	٠	٠	١٤٣	٠	٠	٠	١٥٧	١٥	١	١٠
سوهاج	٧٩	٦٧٣,٦٥	٢١٢٣٠٠	٧١٥٠٠٠	٦٩١٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠	١٠	٠	٠
قنا	٢٧٠	١٤٠٨,٤٢	١١٥٤٢٠	٠	٠	٠	١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٠	٠
الأقصر	٣٤١	٤٧٢,٨٠	٠	٧١٨٠٠٠	١٠٦٣٩	٦٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥	١٠	٠	٠
أسوان	٨٢٢	١٦٠٧,٤٩	٧١٠٤٣٧٠١	٣٨٦٠٠٠	٨٦٣٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٠٩,١	١٤	١	١٠
مطروح	٢٩١	٧١٩٨,٠٠	٠	٢٨٤٠٠	٤٩١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٦٦,٣	٠	١	١٠
الوادي الجديد	٢٣٤	٣٢٤١,٠٠	٠	٣٠٠٠٠	٨٢٣	٠	٠	٠	٠	٠	١٤٨,٧	٤٠٣	٠	١٢٥٠	٠	١	١٠
من تجميع الباحثة																	

[1] الهيئة العامة للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠١٦
[2] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، نقاط التجارة الحرة، ٢٠١٦
[3] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع الاستثمار في المحافظات، ٢٠١٥
[4] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات البيئة ، ٢٠١٣
[5] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لنشاط نقل البضائع والركاب في قطاع النقل النهري، ٢٠١٤
[6] وزارة النقل، الهيئة العامة للنقل النهري، النقل النهري وفرص الاستثمار، ٢٠١٦
[7] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، دليل المواطن للخطة الاستثمارية ٢٠١٥-٢٠١٦بمحافظات مصر، ٢٠١٦
[8] الهيئة العامة للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠١٧

٦-٢ الدراسة التطبيقية لمؤشرات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية

وفيها تم إستنتاج أهم المؤشرات المؤثرة في التهيئة المكانية بالصحراء الغربية طبقاً للمتغيرات المختلفة السابق دراستها للوضع الراهن ومدي تأثيرها على التهيئة المكانية بالسلب والإيجاب، وتم ذلك باستخدام إختبار التحليل العاملي (FACTOR ANALYSIS) لدراسة العلاقات المختلفة بين المتغيرات.
ومنها تم إستنتاج أهم ٦ مؤشرات مثلت ٨٧,٣٣% لعينة الدراسة والنسبة الباقية كانت موزعه على ٦١مؤشر أخر منعدمة التأثير تقريبا على دراسة الحالة كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٥).
تم حساب ثقل كل متغير داخل ال٦ مؤشرات طبقاً لفرص التهيئة المكانية المتاحة بمنطقة الدراسة من خلال إختبار(FACTOR SCORE)، ومن ثم تم إختيار تسميات للمؤشرات من جهة الباحث طبقاً لتصنيف المتغيرات المسيطرة على كل مؤشر، وإختصت المؤشرات السته والموضحة بالشكل رقم (٦-٦) بدراسة ما يلي:-

١- إمكانية المشاركة في عنقود صناعي.
٢- إمكانية التغير في تقسيم العمالة لصالح القطاعات التنافسية التي تم استهدافها بالمخطط القومي ٢٠٥٠ (السياحة والخدمات – الطاقة – النقل واللوجستيات – الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات).
٣- تنافسية جذب الاستثمارات.
٤- تنافسية الإمداد بالموارد الطبيعية.
٥- فرص جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة
٦- إمكانية تكوين موقع لوجيستي

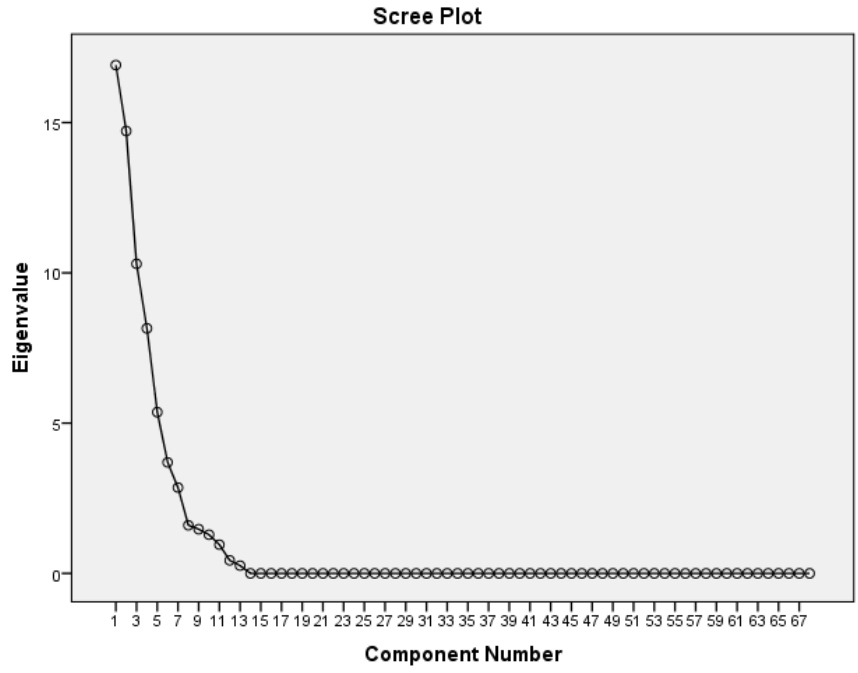

شكل (٦-٣) ثقل مؤشرات الدراسة بإختبار التحليل العاملي ببرنامج SPSS

كما أمكن ربط كل مؤشر بمناطق التمايز الإيجابي طبقاً لتوافرالموارد الاقتصادية المتاحة الخاصة بكل مؤشر،لتحديد قابلية المناطق لجذب الاستثمارات وتكوين أنشطة اقتصادية متخصصة وتحديد دور كل نطاق في دعم التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية.

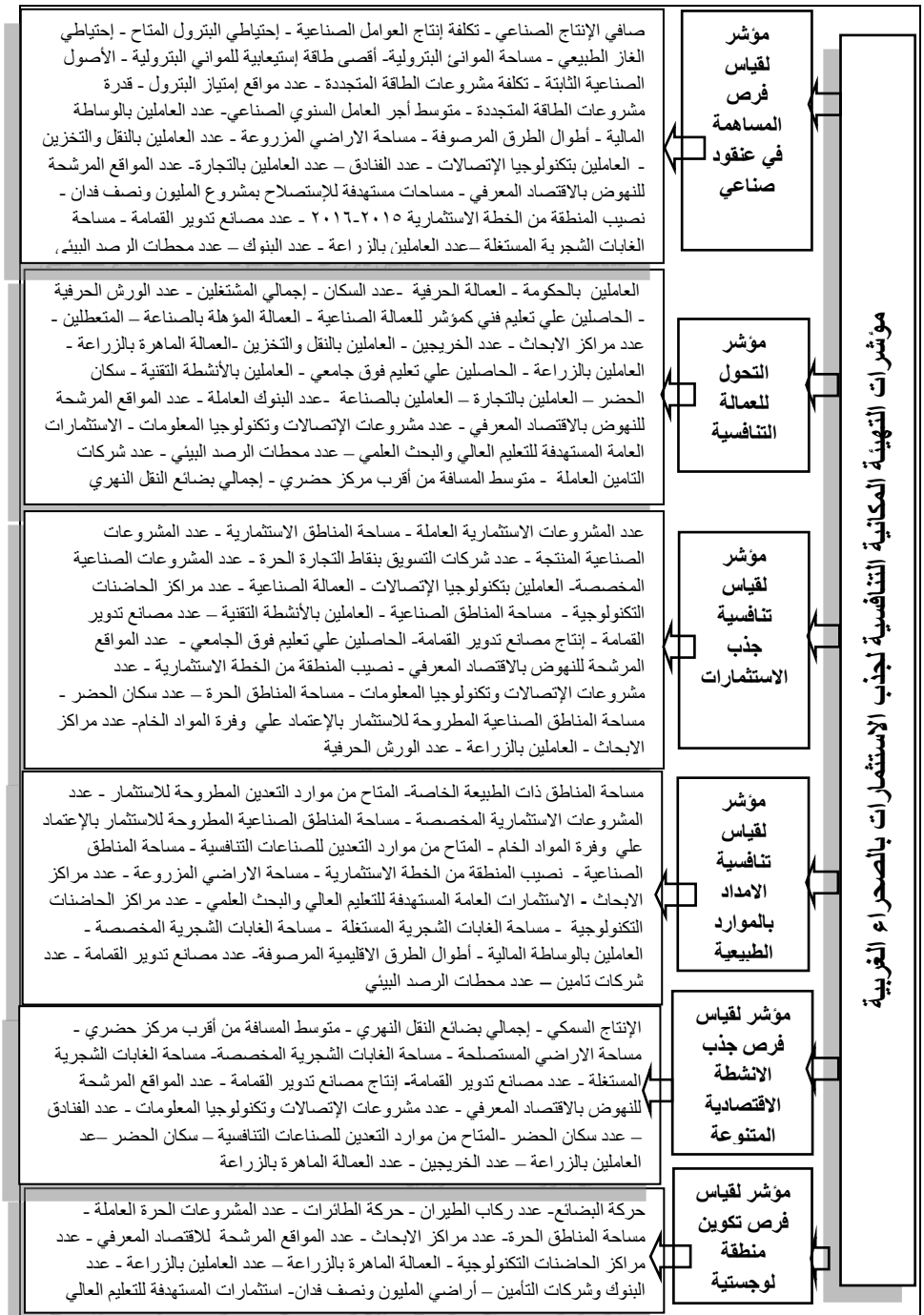

شكل (٦-٤) المتغيرات الخاصة بمؤشرات التهيئة المكانية التنافسية باختبار التحليل العاملي SPSS

٦-٢-١ مؤشر إمكانية المشاركة في عنقود صناعي

يقيس مؤشر إمكانية المشاركة في عنقود صناعي فرص التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالإعتماد على المقومات المتوفرة للصناعة ومصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة، إستحوذ المؤشر على ٢٦ متغير بثقل ٢٢,٩٣% من متغيرات الدراسة، تصدرت متغيرات النشاط الصناعي والطاقة المؤشر، وتدرج ثقل المتغيرات الايجابية بالمؤشر (٠,٠٠٥: ٠,٠٦٨)، بينما جاءت المتغيرات الخاصة بحجم العمالة الزراعية ومدي توافر البنوك كمناطق دعم صناعي وعدد محطات الرصد البيئي كمتغيرات سالبة التأثير بثقل – ٠,٠١٥ و – ٠,٠١٦ و – ٠,٠٣١على التوالي، ويوضح الجدول التالي ثقل كافة متغيرات المؤشر.

جدول (٦-٦) ثقل المتغيرات الخاصة بمؤشر إمكانية المشاركة في عنقود صناعي بإختبار FACTOR SCORE

المتغير	الثقل	المتغير	الثقل
صافي الإنتاج الصناعي	٠,٠٦٨	مساحة الأراضي المزروعة	٠,٠٤٤
تكلفة إنتاج العوامل الصناعية	٠,٠٦٨	عدد العاملين بالنقل والتخزين	٠,٠٣٣
إحتياطي البترول المتاح	٠,٠٦٨	عدد العاملين بتكنولوجيا الإتصالات	٠,٠٣٣
إحتياطي الغاز الطبيعي	٠,٠٦٨	عدد الفنادق	٠,٠٢٩
مساحة الموانى البترولية	٠,٠٦٨	عدد العاملين بالتجارة	٠,٠٢٨
أقصى طاقة إستيعابية للموانى البترولية	٠,٠٦٨	عدد المواقع المرشحة للنهوض بالاقتصاد المعرفي	٠,٠٢٠
الأصول الصناعية الثابتة	٠,٠٦٧	مساحات مستهدفة للإستصلاح بمشروع المليون ونصف فدان	٠,٠١٨
تكلفة مشروعات الطاقة المتجددة	٠,٠٦٧	نصيب المنطقة من الخطة الاستثمارية ٢٠١٥-٢٠١٦	٠,٠١٥
عدد مواقع إمتياز البترول	٠,٠٦٧	عدد مصانع تدوير القمامة	٠,٠١٠
قدرة مشروعات الطاقة المتجددة قائم/مستهدف	٠,٠٦٦	مساحة الغابات الشجرية المستغلة	٠,٠٠٥
عدد العاملين بالوساطة المالية	٠,٠٦٢	عدد العاملين بالزراعة	-٠,٠١٥
متوسط أجر العامل السنوي الصناعي	٠,٠٦١	عدد البنوك العاملة	-٠,٠١٦
أطوال الطرق المرصوفة	٠,٠٥٨	عدد محطات الرصد البيئي	-٠,٠٣١
من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS			

من خلال معرفة ثقل كل متغير داخل المؤشر بإختبار (FACTOR SCORE)، تم حساب قيمة مؤشر إمكانية المشاركة في عنقود صناعي لكل منطقة بالصحراء الغربية كما هو موضح بالجدول رقم (٦-٧) والشكل رقم (٦-٥).

جدول (٦-٧) نسب المحافظات في التأثير بمؤشر إمكانية المساهمة في عنقود صناعي بإختبار FACTOR SCORE

	مجموع العوامل الايجابية	عامل سلبي خاص بالعمالة الزراعية	عامل سلبي خاص بعدد البنوك العاملة	عامل سلبي خاص بعدد محطات الرصد البيني	إجمالي المؤشر	% من إجمالي المؤشر
الجيزة	٣٣٨٥٢٩,٠٩	٤٧,٧٨	.٧٨	.١٢	٣٣٨٤٨٠,٤١	٢,١٨
المنوفية	١٠٦١٦٤,٧٠	٣٤,١٣	.٠٣	.٠٦	١٠٦١٣٠,٤٨	.٦٨
البحيرة	٥٥٤١,٣٤	٢٦٥,٢٥	.٠٦	.١٢	٥٢٧٥,٩١	.٠٣
الاسكندرية	٢٤٥٢٨٩,٣٥	٧٢,٩٦	.٢٦	.١٢	٢٤٥٢١٦,٠١	١,٥٨
الفيوم	٢١٧٦٦١,٣٣	١٢١٠,٤٤	١,٢٣	.٢٢	٢١٦٤٤٩,٤٤	١,٤٠
بني سويف	١٢٤٤٦,٩٠	١٠٧٢,٤١	١,٢٣	.٢٢	١١٣٧٣,٠٤	.٠٧
المنيا	٥١٨١,٦٩	٨٧٢,٩١	٢,٦١	.٥٩	٤٣٠٥,٥٨	.٠٣
أسيوط	١٥٩٣٥٦,١٠	١٢٠٧,٣١	١,٧٩	.٤٦	١٥٨١٤٦,٥٤	١,٠٢
سوهاج	٢٧٠٥٤,٠٤	١١١٤,٨٨	٢,١٣	.٣١	٢٥٩٣٦,٧٣	.١٧
قنا	٣٠٣٥٦٧,٢٢	٩٨٣,٠٤	١,٤٦	.١٢	٣٠٢٥٨٢,٦٠	١,٩٥
الأقصر	٦٢٠٨,٨٤	١٦٠,٩٧	.٦٦	.٣١	٦٠٤٦,٩١	.٠٤
أسوان	١٨٧٠٤٦,٣٨	٤٧٦,٣٤	١,٢٣	.٤٣	١٨٦٥٦٨,٣٨	١,٢٠
مطروح	١٣٨٤٩٠٠٦,٣٩	١٢٠,٠٠	.٣٥	.٠٠	١٣٨٤٨٨٦,٠٣	٨٩,٣٨
الوادي الجديد	٣٨٦٧٣,٤٩	٤٤٨,٥٠	.٢٩	.٠٠	٣٨٢٢٤,٧٠	٣,٨٣

من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS

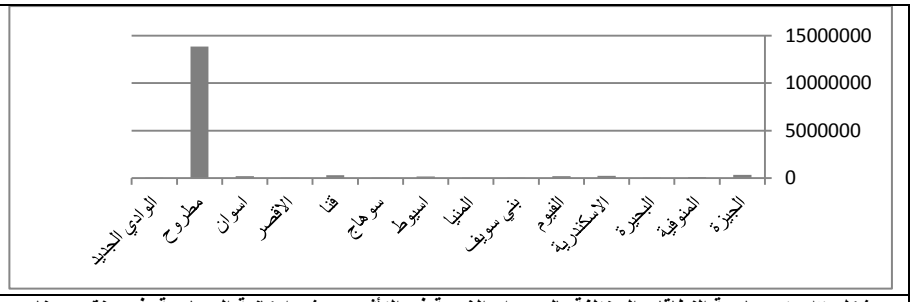

شكل (٦-٥) مساهمة النطاقات المختلفة بالصحراء الغربية في التأثير بمؤشر إمكانية المساهمة في عنقود صناعي باختبار FACTOR SCORE من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS

من خلال المؤشرات السابقة وفرص المناطق بالمؤشر تبين ما يلي:-

١- إستحواذ محافظة مطروح على فرصة إمكانية المشاركة في عنقود صناعي (٨٩,٣٨%) لتميزها في توفير مصادر للطاقة المتجددة (بلغت قدرة مشروعات الطاقة القائمة والمستهدفة ٤٩٠٠,٠٣ ميجا وات) وغير المتجددة (بلغ إحتياطي البترول المتاح ٤٨٠٠ مليون برميل ويبلغ إحتياطي الغاز الطبيعي٣,٤ تريليون قدم مكعب، وخصص ٢٥ موقع لإمتياز البترول وبلغت مساحة المواني البترولية ٢١٧ كم٢ بطاقة إستيعابية تبلغ ٦٠٠٠٠طن)، إلى جانب إرتفاع متوسط أجر العامل الصناعي السنوي بالمحافظة البالغ ١٥٠,٦ ألف جنيه بالمقارنة بباقي المناطق التي تراوح فيها الأجر من ٢٢,٦٥ ألف جنية إلى ٧٩ ألف جنية سنوياً، إلى جانب تفوقها بالمتغيرات الخاصة بصافي الإنتاج الصناعي وتكلفة إنتاج العوامل الصناعية والأصول الثابتة المتاحة للصناعة عن باقي المناطق، وبالرغم من ذلك لا يتوافر بالمحافظة مجطات رصد بيئي بالرجوع إلى الجدول أرقام (٦-٣)و (٦-٥).

٢- بالرغم من تفوق نطاق محافظات الجيزة والمنوفية والإسكندرية بالوضع الراهن من خلال مدن السادس من أكتوبر والسادات وبرج العرب، حيث تحتوي على ١٥٩٣ و٥٢٢ و ٥١٥ مشروعات صناعية منتجه على التوالي، إلى جانب تفوقها بالمتغيرات الخاصة بصافي الإنتاج الصناعي وتكلفة إنتاج العوامل الصناعية والأصول الثابتة المتاحة للصناعة عن باقي المناطق بالرجوع إلى جدول رقم (٦-٣)، إلا أن المشكلات الخاصة بإمكانية توفير مصادر الطاقة لدعم التنمية الصناعية مستقبلاً أضعف فرصها بالمؤشر.

٣- بالرغم من فرص نطاق محافظة أسيوط بالمؤشر في توفير مصادر للطاقة المتجددة بالإعتماد على طاقة الرياح كمنطقة مستهدفة غرب النيل بقدرة ٦٦,٦٦ ميجا وات، وتميزها بالوضع الراهن في تشغيل ٤١١ مشروع صناعي منتج بالمناطق الصناعية بالنطاق، إلا أنها لم تحقق مردود في صافي الإنتاج الصناعي البالغ - ٣٣٧٤٥٢٣٨٢٦ ألف جنيه للإنفاق على مشروعات لتكرير البترول لم تحقق المرجو منها وتحول ذلك لأصول ثابته تعادل ٤٢٧٣٢٥٨٧ ألف جنيه، كما أن تركز العمالة الزراعية بها بنسبة ٥٤,٠١% أضعف فرصها بالمؤشر.

٤- التأثير السلبي لتواجد البنوك العاملة بالمنطقة وفرص التمويل كمناطق دعم صناعي (بالرغم من توافر فروع البنوك بمحافظات المنيا وسوهاج وأسيوط وبلغت ١٦٣ و ١٣٣ و١١٢ فرع على التوالي إلا أن جميع المناطق لم تعطي مؤشرات متميزة بالمؤشر٠,٠٣% و ٠,١٧% و ١,٠٢% على التوالي، نظراً لضعف الفرص الخاصة بباقي المتغيرات وسيطرة العمالة الزراعية بنطاقها بنسب ٨٣,٠٤% و ٧٧,٣٩% و ٥٤,٠١% على التوالي.

٦-٢-٢ مؤشر التحول للعمالة التنافسية

يقيس مؤشر التحول للعمالة التنافسية فرص التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالإعتماد على العمالة الماهرة بأنشطة التنافس العالمي، إستحوذ المؤشر على ٢٦ متغير بثقل ٢٠,٧٧% من متغيرات الدراسة، منها ١٦ متغير خاصة بالعوامل الاجتماعية الخاصة بالعمالة والسكان ومستوي التعليم، جميعها متغيرات إيجابية التأثير بإختلاف ثقل كل منها في المؤشر (حصلت متغيرات العاملين بالحكومة و العمالة الحرفية على أعلى ثقل بالمؤشر، وجاءت العمالة المؤهلة الخاصة بنشاط الصناعة والزراعة بمرتبة متقدمة بالمؤشر ٠,٠٦٦ و ٠,٠٥٧ على التوالي، كما جاءت العمالة الخاصة بالأنشطة التنافسية للصناعة والنقل والتخزين والأنشطة التقنية والتجارة في مراكز متقدمة من المؤشر (من ٠,٠٣٩: ٠,٠٥٨)، بينما أهمل المؤشر متغير العمالة الخاصة بأنشطة الوساطة المالية والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات مما يؤكد ضعف فرص التنمية الحالية لهذه الأنشطة بالوضع الراهن بالصحراء الغربية، ويوضح الجدول التالي ثقل كافة متغيرات المؤشر.

جدول (٦-٨) ثقل المتغيرات الخاصة بمؤشر إمكانية التحول للعمالة التنافسية بإختبار FACTOR SCORE

المتغير	الثقل	المتغير	الثقل
عدد العاملين بالحكومة	٠,٠٧٦	عدد الحاصلين على تعليم فوق جامعي	٠,٠٥٤
عدد العمالة الحرفية	٠,٠٧٥	عدد العاملين بالأنشطة التقنية	٠,٠٥١
عدد السكان	٠,٠٧٣	عدد سكان الحضر	٠,٠٥١
إجمالي المشتغلين	٠,٠٧٣	عدد العاملين بالتجارة	٠,٠٥١
عدد الورش الحرفية	٠,٠٧١	عدد العاملين بالصناعة	٠,٠٣٩
الحاصلين على تعليم فني كمؤشر للعمالة الصناعية	٠,٠٦٧	عدد البنوك العاملة	٠,٠٣٩
عدد العمالة المؤهلة بالصناعة	٠,٠٦٦	عدد المواقع المرشحة للنهوض بالاقتصاد المعرفي	٠,٠٢٦
إجمالي المتعطلين	٠,٠٦٥	عدد مشروعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٠,٠٢٣
عدد مراكز الابحاث	٠,٠٦١	الاستثمارات العامة المستهدفة للتعليم العالي والبحث العلمي	٠,٠٢٢
عدد الخريجين	٠,٠٦٠	عدد شركات تامين عاملة	٠,٠٢٠
عدد العاملين بالنقل والتخزين	٠,٠٥٨	عدد محطات الرصد البيئي	٠,٠١٩
عدد العمالة الماهرة بالزراعة	٠,٠٥٧	متوسط المسافة من أقرب مركز حضري	٠,٠١٦
عدد العاملين بالزراعة	٠,٠٥٥	إجمالي بضائع النقل النهري	٠,٠١٦
من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS			

من خلال معرفة ثقل كل متغير داخل المؤشر بإختبار (FACTOR SCORE)، تم حساب قيمة مؤشر التحول للعمالة التنافسية لكل منطقة بالصحراء الغربية كما هو موضح بالجدول رقم (٦-٩) والشكل رقم (٦-٦).

جدول (٦-٩) نسب المحافظات في التأثير بمؤشر إمكانية التحول للعمالة التنافسية بإختبار FACTOR SCORE

	مجموع العوامل الايجابية	مجموع العوامل السلبية	إجمالي المؤشر	% من إجمالي المؤشر
الجيزة	٤٩٢٣٧,٧٣	٠	٤٩٢٣٧,٧٣	١,٩٧
المنوفية	١١٣٤٤,٨٠	٠	١١٣٤٤,٨٠	.٤٥
البحيرة	٤٧١١٥,٨٩	٠	٤٧١١٥,٨٩	١,٨٨
الاسكندرية	١١٦٤٢,٦٧	٠	١١٦٤٢,٦٧	.٤٧
الفيوم	٨٤٤٧٨,٢٤	٠	٨٤٤٧٨,٢٤	٣,٣٨
بني سويف	٤٨١٥١,٩٥	٠	٤٨١٥١,٩٥	١,٩٢
المنيا	٤٤٧٤٤,١٧	٠	٤٤٧٤٤,١٧	١,٧٨
أسيوط	٦٨٦٠٢٧,٢٣	٠	٦٨٦٠٢٧,٢٣	٢٧,٤٣
سوهاج	٨١٨٨٦,٤٨	٠	٨١٨٨٦,٤٨	٣,٢٧
قنا	٨٢٥٤٢,٠١	٠	٨٢٥٤٢,٠١	٣,٣٠
الأقصر	٣٨٠٦٠,٦٢	٠	٣٨٠٦٠,٦٢	١,٥٢
أسوان	١٢٠٦٩٢٢,٨٧	٠	١٢٠٦٩٢٢,٨٧	٤٨,٢٦
مطروح	٦٧٦٧٧,٩٥	٠	٦٧٦٧٧,٩٥	٢,٧١
الوادي الجديد	٤١٧٣٩,٧٦	٠	٤١٧٣٩,٧٦	١,٦٦
من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS				

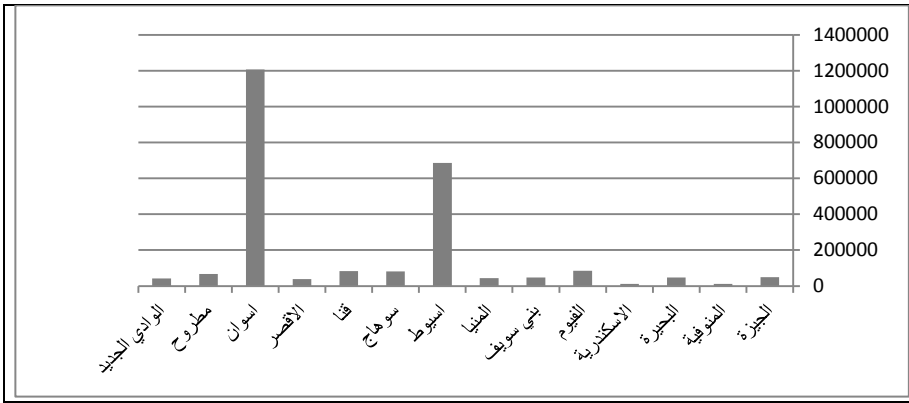

شكل (٦-٦) مساهمة النطاقات المختلفة بالصحراء الغربية في التأثير بمؤشر إمكانية التحول للعمالة التنافسية بإختبار FACTOR SCORE

من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS

من خلال المؤشرات السابقة وفرص المناطق بالمؤشر تبين ما يلي:-

١- تفوق نطاق أسوان بنسبة ٤٨,٢٦ % من إجمالي المؤشر، لإعتمادها على العمالة غير الزراعية بنسبة ٥١,٧٤% وترشيحها لتكوين مدينة معرفية محتملة بإستراتيجية التنمية العمرانية ٢٠٥٠.

٢- تميز نطاق أسيوط بالمؤشر بنسبة ٢٧,٤٣%، لأنها اكبر النطاقات تركزاً للعمالة بنسبة ٢٠,٣٦% من إجمالي العمالة بالصحراء الغربية، وإعتمادها على العمالة غير الزراعية بنسبة ٤٥,٩٩%، إلى جانب ترشيحها كمدينة معرفية واعدة بالإعتماد على الصناعات ذات الصلة بالخدمات الطبية بإستراتيجية التنمية العمرانية ٢٠٥٠.

٣- بالرغم من وفرة العمالة غير الزراعية بنطاقات محافظات الجيزة والمنوفية والبحيرة والإسكندرية والأقصر ومطروح والوادي الجديد بنسب ٦٩,٨٥% و ٨٠,٢٣% و ٤٥,٤١ % و٥٠,٩٠% و ٤٧,٢٩ و ٨٣,٧٥% و ٣٥,٧٥ %على التوالي، إلا إن قلة عدد العمالة بها عن باقي مناطق الدراسة بالرجوع إلى الجدول رقم (٦-٢) أضعف فرصها بالمؤشر، وذلك بالرغم من تصنيف مدينتي السادس من أكتوبر وبرج العرب كمراكز للصناعات التقنية الداعمة لإقتصاد المعرفة بإستراتيجية التنمية ٢٠٥٠.

٤- لم تعطي محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وسوهاج وقنا مؤشرات قوية لفرص العمالة التنافسية لسيطرة العمالة الزراعية بها، حيث بلغت العمالة غير الزراعية بها ٢٨,٤٨% و ١٦,٧٦% و ١٦,٩٦% و ٢٢,٦١% و٢٨,٣٨% على التوالي.

٦-٢-٣ مؤشر تنافسية جذب الاستثمارات

يقيس مؤشر تنافسية جذب الاستثمارات فرص التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالإعتماد على دعم الإقتصاد المعرفي التنافسي، إستحوذ المؤشر على ٢٢ متغير بثقل ١٢,٩٧% من متغيرات الدراسة، ٢٠ متغير منها إيجابي التأثير بالإعتماد على المتغيرات الخاصة بفرص التسويق والاستثمار وتنمية الصناعة بثقل (٠,٠٠٩:٠,١٢٧)، ولكن أتت مؤشرات ذات تأثير سلبي على جذب الاستثمارات والخاصة بالأنشطة التقليدية وتمثلت في عدد الورش الحرفية (-٠,٠٦١) وعدد العاملين بالزراعة (-٠,٠٥٢)، ويوضح الجدول التالي ثقل كافة متغيرات المؤشر.

جدول (٦-١٠) ثقل المتغيرات الخاصة بمؤشر تنافسية جذب الاستثمارات باختبار FACTOR SCORE

المتغير	الثقل	المتغير	الثقل
عدد المشروعات الاستثمارية العاملة	٠,١٢٦	إنتاج مصانع تدوير القمامة	٠,٠٥٠
مساحة المناطق الاستثمارية فدان	٠١٢١	الحاصلين على تعليم فوق الجامعي	٠,٠٤٥
عدد المشروعات الصناعية المنتجة	٠,١١٤	عدد المواقع المرشحة للنهوض بالاقتصاد المعرفي	٠,٠٤٠
عدد شركات التسويق بنقاط التجارة الحرة	٠,١١٣	نصيب المنطقة من الخطة الاستثمارية مليون	٠,٠٣٥
عدد المشروعات الصناعية المخصصة	٠,١١٠	عدد مشروعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٠,٠٣٢
العاملين بتكنولوجيا الإتصالات	٠,٠٨٤	مساحة المناطق الحرة	٠,٠٢٥
العمالة الصناعية	٠,٠٧٠	عدد سكان الحضر	٠,٠٢٤
عدد مراكز الحاضنات التكنولوجية	٠,٠٥٦	مساحة المناطق الصناعية المطروحة للاستثمار بالإعتماد على وفرة المواد الخام بالفدان	٠,٠١٥
مساحة المناطق الصناعية	٠,٠٥٤	عدد مراكز الابحاث	٠,٠٠٧
العاملين بالأنشطة التقنية	٠,٠٥٣	العاملين بالزراعة	-٠,٠٥٢
عدد مصانع تدوير القمامة	٠,٠٥١	عدد الورش الحرفية	-٠,٠٦١
من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS			

من خلال معرفة ثقل كل متغير داخل المؤشر بإختبار (FACTOR SCORE)، تم حساب قيمة مؤشر إمكانية جذب الاستثمارات كما هو موضح بالجدول رقم (٦-١١) والشكل رقم (٦-٧).

جدول (٦-١١) نسب المحافظات في التأثير بمؤشر تنافسية جذب الاستثمارات باختبار FACTOR SCORE

	مجموع العوامل الايجابية	عامل سلبي خاص بالعمالة الزراعية	عامل سلبي خاص بعدد الورش الحرفية	إجمالي المؤشر	% من إجمالي المؤشر
الجيزة	٢٧٦٥٤,٩٨	-١٦٥,٦٢	-٢,٣٨	٢٧٤٨٦,٩٩	٣٣,٠٢
المنوفية	٢٥٠٦,٧٠	-١١٨,٣٠	-٣,٩٧	٢٣٨٤,٤٣	٢,٨٦
البحيرة	١٠٨٣,٢٠	-٩١٩,٥٢	-١,٤٦	١٦٢,٢٢	.١٩
الاسكندرية	٢٦٧٢,٢٠	-٢٥٢,٩٣	-٩,٠٩	٢٤١٠,١٨	٢,٩٠
الفيوم	١٢٥٨,٢٠	-٤١٩٦,١٩	-٧,٦٣	-٢٩٤٥,٦١	٠
بني سويف	٢٧١,٤٧	-٣٧١٧,٦٩	-١٢,٠٢	-٣٤٥٨,٢٤	٠
المنيا	١٧٠,٠١	-٣٠٢٦,٠٩	-٢٥,٠٧	-٢٨٨١,١٥	٠
أسيوط	١٥٥٣٨,٨٥	-٤١٨٥,٣٢	-٧٦,٨٠	١١٢٧٦,٧٢	١٣,٥٥
سوهاج	١٤٤٥,٨٦	-٣٨٦٤.٩٠	-٢٣,١٢	-٢٤٤٢,١٦	٠
قنا	٢١٣٣,٥٦	-٣٤٠٧,٨٧	-٥٢,٤٦	-١٣٢٦,٧٧	٠
الأقصر	٣٢٧٥,٤٢	-٥٥٨,٠١	-٤٢,١٥	٢٦٧٥,٢٥	٣,٢١
أسوان	٦٢٤٢,٢٤	-١٦٥١,٣١	-٣٤,٩٥	٤٥٥٥,٩٨	٥,٤٧
مطروح	٧٠٦٠,٣٠	-٤١٦,٠٠	-١٧,٢٠	٦٦٢٧,١٠	٧,٩٦
الوادي الجديد	٢٧٢٤٧,٩١	-١٥٥٤,٨٠	-٢٧,٣٣	٢٥٦٦٥,٧٨	٣٠,٨٣
من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS					

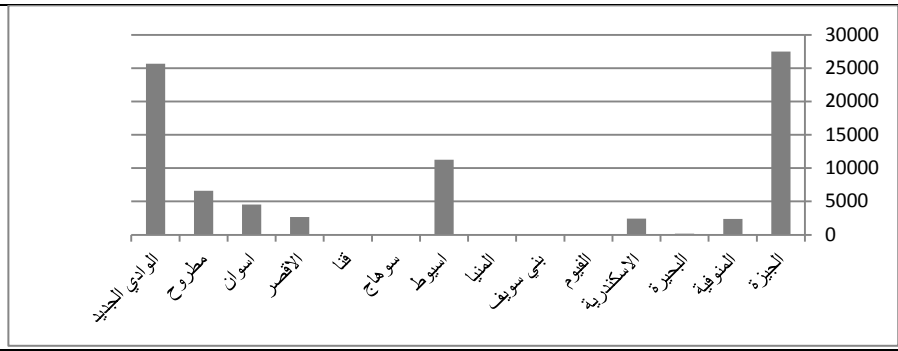

شكل (٦-٧) مساهمة النطاقات المختلفة بالصحراء الغربية في التأثير بمؤشر تنافسية جذب الاستثمارات بإختبار FACTOR SCORE

من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS

من خلال المؤشرات السابقة وفرص المناطق بالمؤشر تبين ما يلي:-

١- تصدرت محافظة الجيزة المؤشر بنسبة ٣٣,٠٢% لإستحواذها على فرص الاستثمار الحالية فيما يخص مساحة المناطق الاستثمارية وعدد المشروعات الاستثمارية العاملة وعدد المناطق الصناعية المطروحة للاستثمار بالإعتماد على وفرة المواد الخام ووجود نقاط تجارة حرة مسجلة كجهة تسويقية، بالرجوع إلى الجداول أرقام (٦-٣) و (٦-٥)، إلى جانب ضعف أعداد العمالة الزراعية والورش الحرفية ذات التأثير السلبي على المؤشر.

٢- تقدم محافظة الوادي الجديد بالمؤشر بنسبة ٣٠,٨٣% لفرص جذب الاستثمار المستقبلي بالمحافظة نتيجة لتخصيص ١٤٨,٧ فدان للمناطق الاستثمارية بها ٤٠٣ مشروع ولكنها لم تعمل بعد، وطرح مساحة ٥٢٩٢٠٠,٧٠ فدان من المناطق الصناعية للاستثمار بالإعتماد على وفرة المواد الخام، بالإضافة إلى ضعف أعداد العمالة الزراعية ذات التأثير السلبي على المؤشر.

٣- تقدم فرصة محافظة أسيوط بالمؤشر بنسبة ١٣,٥٥%، لتميزها بالعوامل الايجابية الخاصة بحجم العمالة وعدد المشروعات الصناعية المخصصة والمنتجة إلا إن عدم تخصيص منطقة استثمارية بها مع زياده عدد العمالة الزراعية والورش الحرفية أضعف فرصها بالمؤشر عن محافظة الجيزة.

٤- تضاؤل فرصة محافظات المنوفية والأقصر وأسوان ومطروح بالمؤشر بنسب ٢,٨٦% و ٣,٢١ % و ٥,٤٧ % و ٧,٩٦ % على التوالي بالرغم من إعتمادهم على العمالة غير الزراعية بنسب ٨٠,٢٣% و ٤٧,٢٩% و ٤٩,٣٢% و٨٣,٧٥ % على التوالي ونقص الورش الحرفية، نتيجة لعدم تخصيص مناطق استثمارية وعدم وجود جهة تسويقية بهم، أضعف فرصهم بالمؤشر.

٥- تضاؤل فرصة مدينة برج العرب بالمؤشر بنسبة ٢,٩%، لعدم تشغيل المنطقة الاستثمارية للعلوم والتكنولوجيا، إلى جانب عدم تخصيص مناطق صناعية أخرى للاستثمار.

٦- إنعدام فرصة محافظة الفيوم بالرغم من وجود نقطة تجارة حرة مسجلة كجهة تسويقية ، إلا أن عدم تشغيل المنطقة الاستثمارية للبحث العلمي إلى الآن، إلى جانب اعتمادها علي العمالة الزراعية بنسبة ٧١,٥٢% من إجمالي العمالة أضعف فرصها بالمؤشر.

٦-٢-٤ مؤشر تنافسية الإمداد بالموارد الطبيعية

يقيس مؤشر تنافسية الإمداد بالموارد فرص التهيئة المكانية القائمة على وفرة الموارد الطبيعية التنافسية، إستحوذ المؤشر على ١٨ متغير بثقل ١٢,١٩% من متغيرات الدراسة، إحتوى المؤشر على ١٦ متغير إيجابي التأثير أغلبها خاصة بوفرة المواد الخام ودعم إقتصاد المعرفة وفرص الاستثمار وتدرج ثقلها (٠,٠٠٩: ٠,١٤٧)، لبحث إمكانية تشغيل الموارد العاطلة والإستفادة منها، إحتوى المؤشر علي ٢ متغير سلبي التأثير خاص بعدد شركات التامين وعدد محطات الرصد البيئي بمنطقة الدراسة، ويوضح الجدول التالي ثقل كافة متغيرات المؤشر.

جدول (٦-١٢) ثقل المتغيرات الخاصة بمؤشر تنافسية الإمداد بالموارد الطبيعية بإختبار FACTOR SCORE

المتغير	الثقل	المتغير	الثقل
مساحة المناطق ذات الطبيعة الخاصة	٠,١٤٧	الاستثمارات العامة المستهدفة للتعليم العالي والبحث العلمي	٠,٠٦١
المتاح من موارد التعدين المطروحة للاستثمار	٠,١٣٦	عدد مراكز الحاضنات التكنولوجية	٠,٠٥٤
عدد المشروعات الاستثمارية المخصصة	٠,١٣٣	مساحة الغابات الشجرية المستغلة بالفدان	٠,٠٥٠
مساحة المناطق الصناعية المطروحة للاستثمار بالإعتماد على وفرة المواد الخام	٠,١٢٥	مساحة الغابات الشجرية المخصصة بالفدان	٠,٠٥٠
المتاح من موارد التعدين للصناعات التنافسية	٠,١٠٧	العاملين بالوساطة المالية	٠,٠٤٢
مساحة المناطق الصناعية	٠,٠٩٥	أطوال الطرق الاقليمية المرصوفة كم	٠,٠٣٨
نصيب المنطقة من الخطة الاستثمارية	٠,٠٨١	عدد مصانع تدوير القمامة	٠,٠٠٩
مساحة الأراضي المزروعة	٠,٠٦٣	عدد شركات تامين عاملة	-٠,٠٥٠
عدد مراكز الابحاث	٠,٠٦١	عدد محطات الرصد البيني	-٠,٠٦٤
من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS			

من خلال معرفة ثقل كل متغير داخل المؤشر بإختبار (FACTOR SCORE)، تم حساب قيمة مؤشر تنافسية الإمداد بالموارد كما هو موضح بالجدول رقم (٦-١٣) والشكل رقم (٦-٨).

جدول (٦-١٣) نسب المحافظات في التأثير بمؤشر تنافسية الإمداد بالموارد الطبيعية باختبار FACTOR SCORE

	مجموع العوامل الايجابية	عامل سلبي خاص بعدد شركات التأمين العاملة	عامل سلبي خاص بعدد محطات الرصد البيني	إجمالي المؤشر	% من إجمالي المؤشر
الجيزة	٦١١٦٥,٧٦	.٢٥	.٢٦	٦١١٦٥,٢٥	٣٥,٨٣
المنوفية	٩٢٦,٨٣	.٠٥	.١٣	٩٢٦,٦٥	.٥٤
البحيرة	١٤٩,٠٩	.٣٥	.٢٦	١٤٨,٤٨	.٠٩
الاسكندرية	٦٣١,٣٣	.١٠	.٢٦	٦٣٠,٩٧	.٣٧
الفيوم	٦٠٨,٨٤	.٢٠	.٤٥	٦٠٨,١٩	.٣٦
بني سويف	٨٣,٦٣	.٢٠	.٤٥	٨٢,٩٨	.٠٥
المنيا	١٣٧,١٢	.٤٥	١,٢٢	١٣٥,٤٥	.٠٨
أسيوط	٢١٥,٦٦	.٤٥	.٩٦	٢١٤,٢٥	.١٣
سوهاج	٣٣٧,٢٦	.٢٥	.٦٤	٣٣٦,٣٧	.٢٠
قنا	١٨٣,٢٠	.١٥	.٢٦	١٨٢,٨٠	.١١
الأقصر	٢١,٩٣	.١٥	.٦٤	٢١,١٤	.٠١
أسوان	٤٧٢,٠٣	.٢٠	.٩٠	٤٧٠,٩٤	.٢٨
مطروح	٢٣٢٧,٨٦	.١٠	.٠٠	٢٣٢٧,٧٦	١,٣٦
الوادي الجديد	١٠٣٤٣٣,٤٧	.٠٥	.٠٠	١٠٣٤٣٣,٤٢	٦٠,٦٠

من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS

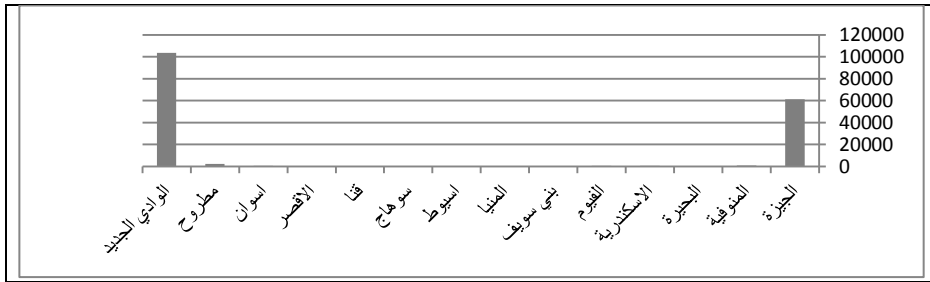

شكل (٦-٨) مساهمة النطاقات المختلفة بالصحراء الغربية في التأثير بمؤشر تنافسية الإمداد بالموارد الطبيعية بإختبار FACTOR SCORE(من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS)

من خلال المؤشرات السابقة تم استنتاج ما يلي:-

١- تميز محافظة الوادي الجديد بالمؤشر بنسبة ٦٠,٦%، وبالرغم من ذلك لايوجد محطات رصد بيئي بالمحافظة لرصد التغيرات والحفاظ على الموارد الطبيعية بالرجوع إلى الجدول رقم (٦-٥)، تلتها محافظة الجيزة بنسبة ٣٥,٨٣%، لوفرة الموارد التعدينية المطروحة للاستثمار وتخصيص مناطق صناعية للاستثمار بالإعتماد على وفرة المواد الخام وإتساع مساحة المناطق ذات الطبيعة الخاصة بالرجوع إلى الجداول ارقام (٦-٣) و (٦-٤).

٢- بالرغم من وفرة الموارد التعدينية المطروحة للاستثمار بمحافظتي أسوان ومطروح ١٠٦٦,٥ و ١٥٤ مليون طن على التوالي، ووفرة الموارد التعدينية المتاحة للصناعات التنافسية بمحافظة أسوان وهو ما تم تقديره ب ١٠٠٠ مليون طن، وإتساع مساحة المناطق الخاصة بمحافظة مطروح بمساحة ٨٨١٤ كم٢، إلا إن عدم طرح مناطق صناعية للإستثمار بالإعتماد على وفرة المواد الخام كمثيلاتها بمحافظات الوادي الجديد والجيزة أضعف فرصها بالمؤشر بنسب ٠,٢٨% و ١,٣٦% على التوالي.

٦-٢-٥ مؤشر فرص جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة

يقيس مؤشر فرص جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة فرص التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالإعتماد على تنوع الأنشطة الاقتصادية، وإختص المؤشر بالمتغيرات الخاصة بالإنتاج السمكي والزراعة والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والتعدين، إشتمل المؤشر على ١٦ متغير بثقل ٩,١٥% من المتغيرات، منها ١٣ متغير إيجابي التأثير تراوح ثقلها (٠,٠٤٢: ٠,١٦٧)، ولكن أتى عدد الخريجين وتركز العمالة الزراعية كمؤشرات سلبيه على تنوع الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالإنتاج السمكي والتجارة والإتصالات والتعدين والسياحة، ويوضح الجدول التالي ثقل كافة متغيرات المؤشر.

جدول (٦-١٤) ثقل المتغيرات الخاصة بمؤشر إمكانية جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة باختبار FACTOR SCORE

المتغير	الثقل	المتغير	الثقل
الإنتاج السمكي بالطن	٠,١٦٧	عدد المواقع المرشحة للنهوض بالاقتصاد المعرفي	٠,٠٦٨
إجمالي بضائع النقل النهري	٠,١٦٦	عدد مشروعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٠,٠٦١
متوسط المسافة من أقرب مركز حضري	٠,١٤٧	عدد الفنادق	٠,٠٥٥
مساحة الأراضي المستصلحة	٠,١٣١	سكان الحضر	٠,٠٤٥
مساحة الغابات الشجرية المخصصة	٠,١١٧	المتاح من موارد التعدين للصناعات التنافسية	٠,٠٤٢
مساحة الغابات الشجرية المستغلة	٠,٠٩٢	عدد العاملين بالزراعة	-٠,٠٦٧
عدد مصانع تدوير القمامة	٠,٠٨٤	عدد الخريجين	-٠,٠٧٣
إنتاج مصانع تدوير القمامة طن ساعة	٠,٠٨٢	عدد العمالة الماهرة بالزراعة	-٠,٠٨٦
من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS			

من خلال معرفة ثقل كل متغير داخل المؤشر بإختبار (FACTOR SCORE)، تم حساب قيمة مؤشر تنوع الأنشطة الاقتصادية، كما هو موضح بالجدول رقم (٦-١٥) والشكل رقم (٦-٩).

جدول (٦-١٥) نسب المحافظات في التأثير بمؤشر إمكانية جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة باختبار FACTOR SCORE

	مجموع العوامل الايجابية	عامل سلبي خاص بعدد الخريجين	عامل سلبي خاص بتركز العمالة الزراعية	إجمالي المؤشر	% من إجمالي المؤشر
الجيزة	١٠٩٤٥,٩٠	-٢٤٣,٤٥	-٢٢٨٩,٦٥	٨٤١٢,٧٩	.٠٥
المنوفية	٢٨٤٨,٥٩	-١٦١,٦٢	-٢٤٦,٢٨	٢٤٤٠,٦٩	.٠١
البحيرة	٣٣٧٧٥٦,٣١	.٠٠	-١٢٨١,٦٤	٣٣٦٤٧٤,٦٦	١,٩٣
الاسكندرية	٣١٨٢,٢٣	.٠٠	-٩٤٠,١٠	٢٢٤٢,١٣	.٠١
الفيوم	٢٣٠٥,٩٠	-١٣٩,٢١	-١٣٩٤٨,٣٢	-١١٧٨١,٦٣	٠
بني سويف	٢٢,٢٤	-٦١٧,٨٧	-١١٥٢٤,٥٢	-١٢١٢٠,١٤	٠
المنيا	٢١,٤٩	-٥٠٩,٨٣	-٨٧٦٥,٧٥	-٩٢٥٤,٠٩	٠
أسيوط	٥٢٥١٣٨٧,٢٧	-٩٠١,٣٣	-١٣٢٦٨,١٣	٥٢٣٧٢١٧,٨١	٣٠,٠٣
سوهاج	٣٧٠٧٦,٢٧	-٣٩١,٦٥	-١٣٤٦٨,٦٨	٢٣٢١٥,٩٤	.١٣
قنا	٢١٩٩٥,٨٩	-٦٢٠,٦٥	-١١٨٦٦,١٠	٩٥٠٩,١٥	.٠٥
الأقصر	٥٨٤٧,٠٧	-٣٩,٩٣	-١٤٩١,٩٠	٤٣١٥,٢٣	.٠٢
أسوان	١١٨٠٩٨٦٣,٨٩	-١٠٧,٣١	-٤٢٥٧,٨٦	١١٨٠٥٤٩٨,٧٢	٦٧,٦٨
مطروح	١٢٥٨٨,٩٣	-١٦,٦٤	-١١٥٤,٥٥	١١٤١٧,٧٤	.٠٧
الوادي الجديد	٦٠٧٥,٤٢	-٤٣٩,١٧	-٤٩٤١,٣٢	٦٩٤,٩٣	.٠١
من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS					

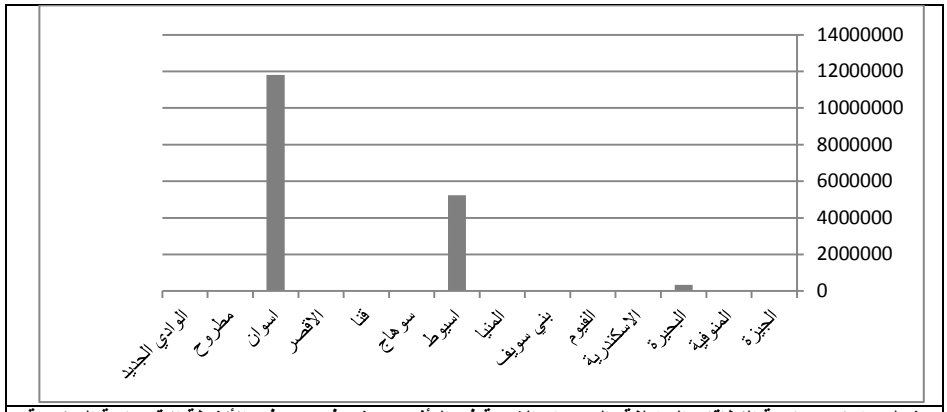

شكل (٦-٩) مساهمة النطاقات المختلفة بالصحراء الغربية في التأثير بمؤشر فرص جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة باختبار FACTOR SCORE

من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS

من خلال المؤشرات السابقة تم استنتاج ما يلي:-

١- تفوق محافظة أسوان بالمؤشر بنسبة ٦٧,٦٨% بالإعتماد على العوامل الإيجابية الخاصة بالإنتاج السمكي والنقل النهري والزراعة والإتصالات والتعدين والسياحة وإقتصاد المعرفة، إلى جانب الإعتماد على العمالة غير الزراعية بنسبة ٤٩,٣٢%.

٢- تميز محافظة أسيوط بالمؤشر بنسبة ٣٠,٠٣% بالإعتماد على النقل النهري وإقتصاد المعرفة والإتصالات و سهولة الإتصال بينها وبين كافة المناطق بالصحراء الغربية.

٣- تضاؤل فرصة محافظة البحيرة بالمؤشر بنسبة ١,٩٣% بالرغم من موقعها المتميز وسط المراكز الحضرية ووفرة الموارد الخاصة بالنقل النهري بمنطقة النوبارية والتعدين وإستصلاح الأراضي والسياحة بمنطقة وادي النطرون.

٤- بالرغم من تميز المدن الجديدة (السادس من أكتوبر – برج العرب – السادات) بنطاق محافظات الجيزة والإسكندرية والمنوفية كأقطاب نمو فرعية لمراكز حضرية كبرى، إلا إن إعتمادها على الصناعة والتعدين كنشاط أحادي أضعف فرصها بالمؤشر القائم على تنوع أكبر عدد من الأنشطة الاقتصادية.

٦-٢-٦ مؤشر فرص تكوين منطقة لوجستية

يقيس مؤشر فرص تكوين منطقة لوجستية فرص التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالإعتماد على اللوجستيات كأحد أهم الأنشطة التنافسية الجاذبة للاستثمارات، وإختص المؤشر بالمتغيرات الخاصة بحركة الركاب والبضائع ودور الإقتصاد المعرفي في تكوين منطقة لوجستية بالمناطق الحرة، إشتمل المؤشر على ١٤ متغير بثقل ٨,٩٥% من المتغيرات منها ٨ مؤشرات إيجابية التأثير تراوح ثقلها (٠,٠٦٠: ٠,١٧٣)، ولكن أتت مؤشرات ذات تأثير سلبي على جذب الاستثمارات منها عدد البنوك العاملة (- ٠,٠٤٠) كمناطق داعمة لتمويل المناطق اللوجستية واستثمارات البحث العلمي (-٠,٠٥٨) التي لم تتجه إلى المناطق التي لها مقومات لوجستية و المتغيرات الخاصة بالأنشطة التقليدية المتمثلة في العمالة الزراعية ، ويوضح الجدول التالي ثقل كافة متغيرات المؤشر.

جدول (٦-١٦) ثقل المتغيرات الخاصة بمؤشر فرص تكوين منطقة لوجستية بإختبار FACTOR SCORE

المتغير	الثقل	المتغير	الثقل
حركة البضائع بالطن	٠,١٧٣	عدد مراكز الحاضنات التكنولوجية	٠,٠٦٠
عدد ركاب الطيران	٠,١٧٢	عدد العمالة الماهرة بالزراعة	-٠,٠٢١
حركة الطائرات	٠,١٧١	عدد العاملين بالزراعة	-٠,٠٢٨
عدد المشروعات الحرة العاملة	٠,١٥٩	عدد البنوك العاملة	-٠,٠٤٠
مساحة المناطق الحرة	٠,١٣٠	مساحات مستهدفة للإستصلاح بمشروع المليون ونصف فدان	-٠,٠٤٥
عدد مراكز الابحاث	٠,١٠٤	عدد شركات التأمين العاملة	-٠,٠٥٧
عدد المواقع المرشحة للنهوض بالاقتصاد المعرفي	٠,٠٧٩	الاستثمارات العامة المستهدفة للتعليم العالي والبحث العلمي	-٠,٠٥٨
من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS			

من خلال معرفة ثقل كل متغير داخل المؤشر بإختبار (FACTOR SCORE)، تم حساب قيمة مؤشر فرصة تكوين منطقة لوجستية كما هو موضح بالجدول رقم (٦-١٧) والشكل رقم (٦-١٠).

جدول (٦-١٧) نسب المحافظات في التأثير بمؤشر إمكانية تكوين منطقة لوجستية بإختبار FACTOR SCORE

	مجموع العوامل الايجابية	عامل سلبي للعمالة الزراعية	عوامل سلبية للوساطة المالية	عامل سلبي لأراضي الاستصلاح	عامل سلبي لاستثمارات البحث العلمي	إجمالي المؤشر	% من إجمالي المؤشر
الجيزة	١٠٦,٥١	-٥٩٦,١٧	-٢,٢٥	.٠٠	-٣,٩٦	-٤٩٥,٨٨	٠
المنوفية	.٠٠	-٨٦,٦٢	-.١٤	.٠٠	.٠٠	-٨٦,٧٦	٠
البحيرة	.٠٠	-٥١٨,٧٨	-.٥٦	.٠٠	-١,٦٨	-٥٢١,٠٢	٠
الاسكندرية	٤٨٦٧١٣,٠٤	-٢٨٦,١٧	-.٧٥	.٠٠	.٠٠	٤٨٦٤٢٦,١	٥٩,٥٠
الفيوم	.٠٠	-٤٣٤٥,٢٥	-٣,٣١	.٠٠	-٦,٤٣	-٤٣٥٤,٩٨	٠
بني سويف	.٠٠	-٣٦٤٦,٢٨	-٣,٣١	.٠٠	-٦,٧٧	-٣٦٥٦,٣٧	٠
المنيا	.٠٠	-٢٨١٧,٨٣	-٧,٠٣	-٢٧,٩٠	-٨,٤٤	-٢٨٦١,٢٠	٠
أسيوط	١٥٦٣٧,٠٣	-٤١٧٦,٧٢	-٤,٩٩	.٠٠	-٤,٨٤	-١١٤٥٠,٤٨	١,٤٠
سوهاج	١٢٤١٦٢,٣٥	-٤١٥٣,٩٧	-٥,٦١	.٠٠	-٧,٢٥	-١١٩٩٩٥,٥	١٤,٦٨
قنا	.٠٠	-٣٦٦٠,٣٤	-٣,٨١	-١,٩٦	-٣,٣٦	-٣٦٦٩,٤٨	٠
الأقصر	١٢٥٣٢٥,٦٥	-٤٨٩,٢١	-١,٨١	.٠٠	.٠٠	١٢٤٨٣٤,٦	١٥,٢٧
أسوان	٦٧٨٦٩,١٨	-١٤٠٩,٣٣	-٣,٣١	-٨,٦٩	-٧,٣٤	-٦٦٤٤٠,٥١	٨,١٣
مطروح	٤٩٦٨,٨٤	-٣٧٥,٠٤	-.٩٩	-١٥,٣٠	-١,٦٣	-٤٥٧٥,٨٨	.٥٦
الوادي الجديد	٥٣٠٠,٩٠	-١٥٥٤,٦٢	.٧٨	-١٢,٦٠	-٨,٨٦	-٣٧٢٤,٠٣	.٤٦
من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS							

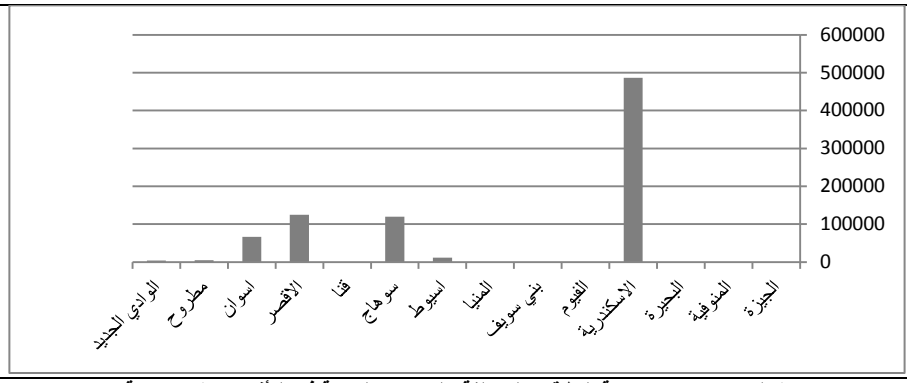

شكل (٦-١٠)) مساهمة النطاقات المختلفة بالصحراء الغربية في التأثير بمؤشر إمكانية تكوين منطقة لوجستية بإختبار FACTOR SCORE

من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS

من خلال المؤشرات السابقة، تم إستنتاج ما يلي:-

١- بالرغم من أن مدينة برج العرب أكثر المناطق المهيأة مكانياً لتكوين منطقة لوجستية بنسبة ٥٩,٥%، إلا أنها لم تتجه إليها أي استثمارات للعام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ خاصة بالبحث العلمي لتشغيل الأنشطة المقترحة (الأدوية البيو تكنولوجية – الحاضنات التكنولوجية – الصناعات الصغيرة والمتوسطة – صناعات الطاقة الجديدة والمتجددة) بمدينة مبارك للأبحاث العلمية كمنطقة استثمارية داعمة لإقتصاد المعرفة لتكوين مدينة لوجستية تنافسية.

٢- تفوق مناطق الأقصر وأسوان في تكوين مناطق لوجستية بنسب ١٥,٢٧% و٨,١٣% على التوالي لوفرة عوامل التهيئة المكانية الخاصة بالمطارات والإعتماد على العمالة غير الزراعية لدعم إقتصاد المعرفة بنسب ٤٧,٢٩% و ٤٩,٣٢% على التوالي.

٣- ساهم زيادة عدد رحلات الطيران بمطار سوهاج بالرجوع إلى الجدول رقم (٦-٥)، في زيادة فرصة محافظة سوهاج (١٤,٦٨%) بالمؤشر عن أسوان (٨,١٣%) وأسيوط (١,٤%)، بالرغم من إعتماد سوهاج على العمالة الزراعية ذات الأثر السلبي على إقتصاد المعرفة بنسبة ٧٧,٣٩%، وتميز أسوان وأسيوط بترشيحهم لدعم الاقتصاد المعرفي بإستراتيجية ٢٠٥٠، وإعتمادهم على العمالة غير الزراعية الداعمة لإقتصاد المعرفة بنسب ٤٩,٣٢% و٤٥,٩٩ % على التوالي.

٤- يمكن التغلب على سلبية محافظة الجيزة بالمؤشر وتكوين منطقة لوجستية، لتميزها بوجود المنطقة الحرة المتخصصة بمدينة ٦ أكتوبر وترشيحها بإستراتيجية ٢٠٥٠ كمدينة داعمة لاقتصاد المعرفة في نطاق محافظة الجيزة وإعتمادها على العمالة غير الزراعية بنسبة ٦٩,٨٥%، في حالة تشغيل مطار غرب القاهرة بالخطة المستقبلية.

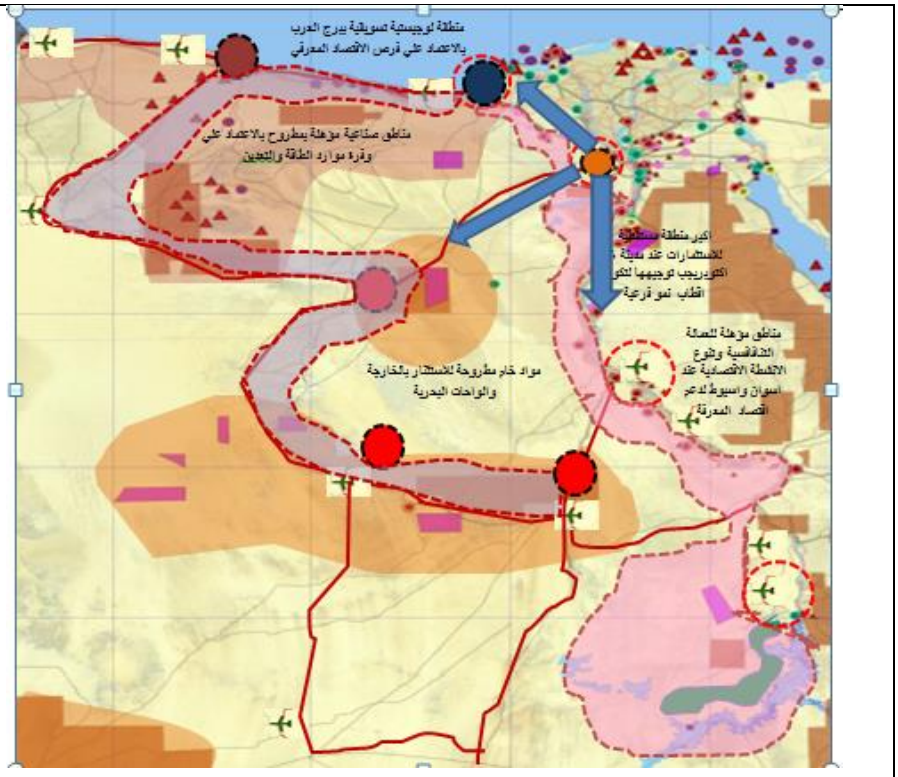

فرصة تكوين منطقة لوجيستية		فرصة توفير مصادر الطاقة		فرص توافر المواد الخام	
فرص توافر العمالة		فرصة جذب الاستثمارات		فرص العلاقات التبادية المقترحة بين المناطق المختلفة	

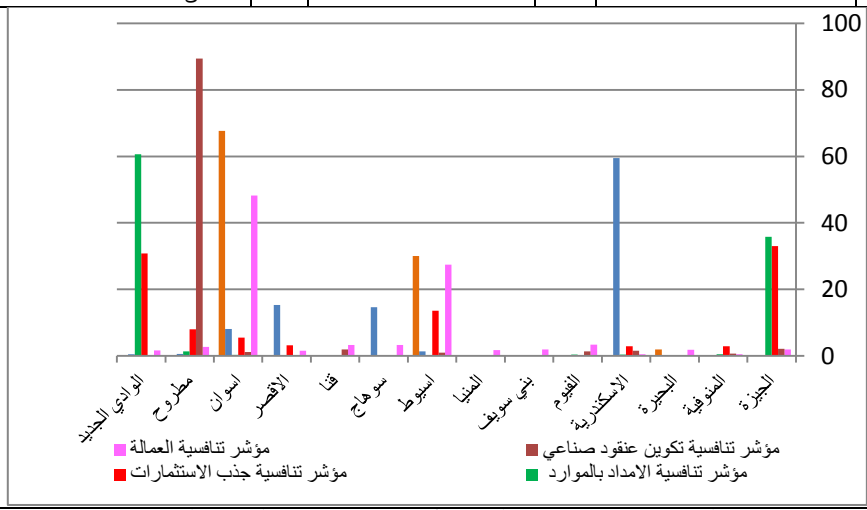

شكل (٦-١١) خريطة فرص النطاقات المختلفة في التأثير بمؤشرات التهيئة المكانية (من عمل الباحثة)

٦-٣ إختبار فرضيات البحث بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS

وفيها يتم إختبار الفرضية الخاصة بوجود تعارض بالوضع الراهن بين متطلبات جذب الاستثمارات وخطط التنمية على المستوى القومي لتعمير الصحراء الغربية ووضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية طبقاً للفرص الاستثمارية المتاحة ،وإختبار الفرضيات الفرعية الخاصة بإسلوب التهيئة المكانية الملائم لجذب الاستثمارات للصحراء الغربية من خلال التنمية اللاحدودية المتخطية للحدود القومية بالتكامل مع دول الجوار أم التنمية الحدودية على المستوى القومي بالتكامل مع وادي النيل.

٦-٣-١ تأثير مؤشرات التهيئة المكانية على جذب الاستثمارات للصحراء الغربية بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS .

بعد تحليل المؤشرات السته الرئيسية للتهيئة المكانية للصحراء الغربية لكافة مناطق الدراسة طبقاً للموارد المتاحة، سوف يقوم البحث بدراسة تأثير هذه المؤشرات بالسلب و الإيجاب على التهيئة المكانية بالصحراء الغربية طبقاً لمدي تأثيرها في دعم العلاقات التبادلية المنفعة بين المناطق المختلفة وتحقيق التهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالإعتماد على كافة المتطلبات السابق دراستها (البنية التحتية – الاقتصادية – البيئية – التسويقية – الاجتماعية) بإستخدام إختبار التحليل العاملي (FACTOR ANALYSIS)، **ومنها تم إختبار الجزئية الأولي من فرضية البحث الخاصة بوجود تعارض بالوضع الراهن بين متطلبات جذب الاستثمارات خطط التنمية على المستوى القومي في تعمير الصحراء الغربية للحد من الفجوة بين الأقاليم، على النحو التالي:-**

تم قياس ثقل كل مؤشر باستخدام (FACTOR SCORE) وإختبار مدي تأثيره سلباً (إشارة-) وإيجاباً (إشارة+) على التهيئة المكانية للصحراء الغربية كما هو موضح بالجدول رقم (٦-١٨).

جدول (٦-١٨) ثقل مؤشرات التهيئة المكانية لتعمير الصحراء الغربية باختبار FACTOR SCORE

المؤشر	الثقل	المؤشر	الثقل
فرص التحول للعمالة التنافسية	٠,٤٣٣	فرص المشاركة في عنقود صناعي	-٠,٠٦٦
فرص جذب انشطة اقتصادية متنوعة	٠,٤٣٣	فرص تنافسية الموارد	-٠,٢٦٧
فرص تكوين منطقة لوجستية	٠,٠٣٥	**فرص جذب الاستثمارات**	**-٠,١٧٣**
من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS			

ومنها تبين ما يلى :-

١- التأثير الإيجابي للتهيئة المكانية بالإعتماد على المؤشرات الخاصة بفرص التحول للعمالة التنافسية وجذب أنشطة اقتصادية متنوعة وتكوين منطقة لوجستية، لدعم العلاقات التبادلية بين المناطق المختلفة بالصحراء الغربية.

٢- التأثير السلبي لتكوين عنقود صناعي لضعف التنمية التبادلية بين المناطق الداخلية بالصحراء الغربية ووادي النيل من خلال علاقات تبادلية المنفعة، فبالرغم من تركز جميع مقومات مؤشر فرص التهيئة المكانية بالإعتماد على تكوين عنقود صناعي بمحافظة مطروح والتي إستحوذت على ٨٩,٣٨% من إجمالي المؤشر بالإعتماد على المقومات المتاحة لتوفير مصادر الطاقة ودعم النشاط الصناعي، إلا أن ذلك لم يدعم التنمية التبادلية مع مدينة برج العرب كنطاق حضري تابع لمحافظة الإسكندرية به ٥١٥ مشروع صناعي منتج، وظلت المناطق الصناعية بمطروح بمساحة ١٢٤٢ فدان لم تخطط بعد.

٣- **التأثير السلبي لسياسة جذب الاستثمارات على الصحراء الغربية في وضعها الراهن وهو ما يؤكد صحة فرضية البحث للأسباب التالية:-**

- **التهيئة المكانية لنطاق محافظة الجيزة بالوضع الراهن، حيث إستحوذت على ٣٣,٠٢% من المؤشر ولم تنجح في دعم العلاقات التبادلية لدفع التهيئة المكانية وتنقل الاستثمارات لباقي المناطق.**
- **إتجاه فرص التهيئة المكانية المستقبلية للمؤشر لمحافظة الوادي الجديد بنسبة مماثلة تقريباً لمحافظة الجيزة وتساوي ٣٠,٨٣%، و جميعها إختصت بالتهيئة المكانية لمشروعات لم تعمل بعد ولم تجذب أي استثمارات وتحولت إلى أصول ثابته بالمنطقة، في هيئة مناطق استثمارية خاضعه لقوانين الاستثمار ومناطق صناعية مستهدفة للاستثمار بالإعتماد على وفرة المواد الخام وجميعها لم تعمل بعد لضعف التهيئة المكانية الخاصة بباقي المؤشرات.**

٤- التأثير السلبي للتهيئة المكانية بالإعتماد على تنافسية الإمداد بالموارد ، بالرغم من إتجاه ٣٥,٨٣% من المؤشر لنطاق محافظة الجيزة الجاذب للاستثمارات والمليء بالموارد، إلا أن تركز ٦٨,٧% من المؤشر في محافظة الوادي الجديد، كفرص لموارد عاطلة لم تستغل بعد، بالرغم من وفرة عوامل التهيئة المكانية للفرص الاستثمارية السابق ذكرها للمحافظة، فأصبحت جميعها اصول ثابته لموارد عاطلة لم تحقق أي جدوي منها في التهيئة المكانية إلى الآن.

٦- ٣-٢ المناطق ذات الأولوية لدعم التهيئة المكانية المستقبلية الجاذبة للاستثمارات للصحراء الغربية بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS

بعد تحليل الأثر الإيجابي والسلبي للمؤشرات السته الرئيسية للتهيئة المكانية بالصحراء الغربية، سوف يقوم البحث بإختبار فرص المناطق المختلفة بال٦ مؤشرات طبقاً لثقل كل مؤشر والذي تم إستنتاجه من إختبار (FACTOR SCORE) السابق عرضه بالجدول رقم (٦-٢٠)، لبحث تأثير التهيئة المكانية للمناطق المختلفة بالخطة المستقبلية لتنمية الصحراء الغربية بالسلب و الإيجاب على التنمية، لتجنب المخاطرة برؤوس أموال في مشروعات لا تحقق جدوي اقتصادية، **ومنها معرفة المناطق ذات الأولوية بمشروعات التهيئة المكانية المستقبلية، لإختبار الفرضيات الجزئية** والوصول للطريقة المثلي لحل التعارض بين متطلبات الاستثمارات وتنمية المناطق الصحراوية، من خلال إختبار فرص التهيئة المكانية لنطاقات الصحراء الغربية الخاصة بما يلي:-

١- دعم التنمية اللا حدودية المتخطية للحدود القومية، من خلال تركيز التنمية وتوجيه الاستثمارات لمركز حضري مؤهل مكانياً لتكوين وحدة إقليمية قادرة على جذب الاستثمارات الخارجية، تدعمها سياسات إدارية وتمويلية منفصلة عن باقي أنحاء الدولة لتتمكن من دعم نشاط تنافسي ودخول السوق العالمية (بالاستفادة من تجربة المكسيك).
٢- دعم التنمية الحدودية على المستوى القومي، من خلال علاقة إقتصادية تبادلية المنفعة بين المعمور الحالي بوادي النيل والدلتا والمناطق التنموية الجديدة، لدعم التهيئة المكانية لتكوين إقليم إقتصادي متكامل قادر على إستقطاب الاستثمارات الخارجية طبقاً للموارد والإمكانيات التنافسية المتاحة (بالإستفادة من تجربة البرازيل).

من خلال التحليل العاملي تم قياس ثقل كل مؤشر للتهيئة المكانية لحساب ثقل كل مدينة (FACTOR SCORE) كما هو موضح بالجدول رقم (٦-١٩)، ومنها تم تحليل التهيئة المكانية المستقبلية وفرصها للنطاقات المختلفة بالجداول أرقام (٦-٢٠) و (٦-٢١) والاشكال أرقام (٦-١٢) و (٦-١٣)، ومنها تم التوصل لشبكة الأنوية الاقتصادية المتخصصة المقترحة للتهيئة المكانية الجاذبة للاستثمارات بالشكل رقم (٦-١٤).

جدول (٦-١٩) مساهمة النطاقات المختلفة في دعم التهيئة المكانية للصحراء الغربية بإختبار FACTOR SCORE

	مجموع المؤشرات الايجابية	مؤشر سلبي خاص بزيادة ضخ الاستثمارات	مؤشر سلبي خاص بوجود موارد معطله	مؤشر سلبي خاص بفرص تكوين عنقود صناعي	إجمالي المؤشر	% من إجمالي المؤشر
الجيزة	٢٤٩٤٥,٣٠	٤٧٥٥,٢٥	-١٦٣٣١,١٤	-٢٢٣٣٩,٧٢	-١٨٤٨٠,٨١	٠
المنوفية	٥٩٦٦,٠٧	٤١٢,٥١	-٢٤٧,٤٢	-٧٠٠٤,٦٢	-١٦٩٨,٤٨	٠
البحيرة	١٦٦٠٧٦,٤٥	٢٨,٠٦	-٣٩,٦٦	-٣٤٨,٢٢	-١٦٥٦٦٠,٥١	١,٩٦
الاسكندرية	٢٣٠٣٧,٠٠	٤١٦,٩٦	-١٦٨,٤٩	-١٦١٨٤,٢٦	-٦٢٦٧,٢٩	.٢٧
الفيوم	٣١٣٢٥,١٦	-٥٠٩,٥٩	-١٦٢,٤٢	-١٤٢٨٥,٦٨	-١٧٣٨٦,٦٥	.٣٧
بني سويف	١٥٤٧٣,٧٥	-٥٩٨,٢٨	-٢٢,١٩	-٧٥٠,٦٣	-١٥٢٩٩,٢١	.١٨
المنيا	١٥٢٦٧,٩٠	-٤٩٨,٤٤	-٣٦,٢٥	-٢٨٤,٢١	-١٥٤٤٥,٨٨	.١٨
أسيوط	٢٥٦٥١٦٥,٧٦	١٩٥٠,٨٧	-٥٧,٢٧	-١٠٤٣٧,٧٠	-٢٥٥٢٧١٩,٩٢	٣٠,٢٣
سوهاج	٤٩٧٠٩,١٢	-٤٢٢,٤٩	-٨٩,٨٦	-١٧١١,٨٤	-٤٨٣٢٩,٩١	.٥٩
قنا	٣٩٧٢٩,٧٦	-٢٢٩,٥٣	-٤٨,٨٢	-١٩٩٧٠,٤٦	-١٩٩٤٠,٠١	.٤٧
الأقصر	٢٢٧١٧.٨٨	٤٦٢,٨٢	-٥,٦٩	-٣٩٩,١٢	-٢١٨٥٠,٢٦	.٢٧
أسوان	٥٦٣٦٧٠٤,١٦	٧٨٨,١٨	-١٢٥,٨٠	-١٢٣١٣,٥٤	-٥٦٢٣٤٧٦,٦٤	٦٦,٤٢
مطروح	٣٤٤٠٩,١٣	١١٤٦,٤٩	-٦٢١,٥١	-٩١٤٠٢٦,٤٨	-٨٨١٣٨٥,٣٥	٠
الوادي الجديد	١٨٥٠٥,٠١	٤٤٤٠,١٨	-٢٧٦١٦,٧٢	-٢٥٢٢,٨٣	-١٦٠٧٤,٧٣	٠

من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS

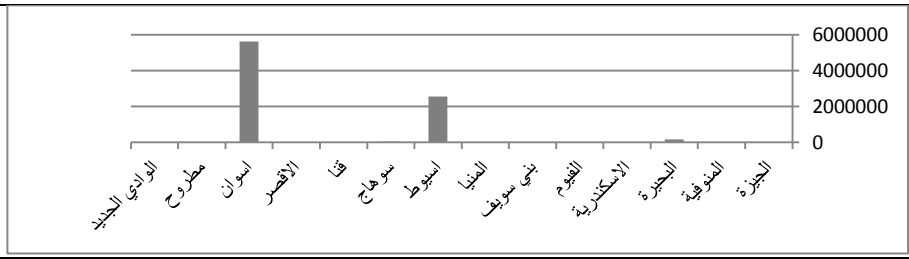

شكل (٦-١٢) مساهمة النطاقات المختلفة في دعم التهيئة المكانية للصحراء الغربية
من عمل الباحثة طبقاً لنتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS

جدول (٦-٢٠) دراسة تحليلية لمقومات التهيئة المكانية ونمطها بالنطاقات المختلفة بالصحراء الغربية

التهيئة المكانية	المنطقة	مقومات التهيئة المكانية
مناطق ذات تهيئة مكانية لجذب الاستثمارات بالإعتماد على الأنشطة التنافسية والإتصال بالمراكز الحضرية الكبرى بوادي النيل والدلتا	الجيزة	١- أعلى تركز لاستثمارات الوضع الراهن ٢- وفرة المواد الخام التنافسية المطروحة للاستثمار ٣- أفضل قطب نمو صناعي بالإعتماد على ١٥٩٣ مشروع منتج. ٤- وجود عمالة مؤهلة ٥- القرب من منافذ الاسواق ٦- دعم إقتصاد المعرفة التنافسي ٧-توسط الأوضاع الخاصة بالبيئة المؤسسية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة
	المنوفية	١- أكثر النطاقات تميزاً في المقومات الاجتماعية الخاصة بضعف الحرمان البشري وعدم الإعتماد على العمالة الزراعية. ٢- أفضل المناطق الداعمة لتمكين المشروعات المتوسطة والصغيرة على الجانب المؤسسي. ٣- قطب تنمية صناعية بالإعتماد على ٥٢٢ مشروع منتج.
	الاسكندرية	١- أفضل المناطق الداعمة لتكوين منطقة لوجستية معرفية ٢- القرب من منافذ الاسواق ٣- المقومات الاجتماعية الخاصة بضعف الحرمان البشري وعدم الإعتماد على العمالة الزراعية. ٤- قطب تنمية صناعية بالإعتماد على ٥١٥ مشروع منتج. ٥- توسط الأوضاع الخاصة بالبيئة المؤسسية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
مناطق تتطلب دعم للتهيئة المكانية لإستقبال الاستثمارات بما يناسب تنوع مواردها المتاحة	أسوان	١- أكثر النطاقات تميزاً بفرص التحول للعمالة التنافسية ٢- أكثر النطاقات تميزاً بفرص جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة. ٣- المقومات الاجتماعية الخاصة بضعف الحرمان البشري
	أسيوط	١- أعلى نطاق لتوطن العمالة ٢- إمكانية جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، إلى جانب التنمية الصناعية بالإعتماد على ٤١١ مشروع منتج ٣- دعم الإقتصاد المعرفي بالإعتماد على التنمية الصناعية ذات الصلة بالخدمات الطبية ٤- توسط الأوضاع الخاصة بالبيئة المؤسسية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
	البحيرة	١- تنوع الموارد الاقتصادية بمنطقة وادي النطرون المهمشة من التنمية ٢- القرب من المناطق المؤهلة مكانياً من خلال محور القاهرة – الإسكندرية الصحراوي ٣- المقومات الاجتماعية الخاصة بتوسط الحرمان البشري وتنوع العمالة.
مناطق حدودية ذات قدرات تنموية كبرى ولا تتوفر لها تهيئة مكانية بالوضع الراهن لجذب الاستثمارات والتكامل مع دول الجوار	مطروح	أكثر النطاقات تميزاً بإمكانية توفير موارد الطاقة بالوضع المستقبلي للتنمية الصناعية، وبرغم ذلك أكثر النطاقات حرماناً بشرياً.
	الوادي الجديد	١-أكثر النطاقات تنافسية في الإمداد بالموارد ٢- وفرة عناصر التهيئة المكانية المطروحة للاستثمار من مناطق صناعية واستثمارية لم تعمل بعد
مناطق غير مهيأة لجذب الاستثمارات	الفيوم بني سويف المنيا سوهاج قنا	توطن الحرمان البشري وسيطرة العمالة الزراعية غير المؤهلة، بالرغم من تميز البيئة المؤسسية لدعم وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث إحتلت سوهاج وبني سويف و المنيا وقنا والفيوم المراكز أرقام ١ و ٢و ٤و ٨ و ٩ على التوالي بالمؤشر بالرجوع إلى الجدول رقم (٦-٧).
	الأقصر	ضعف البيئة المؤسسية لاستغلال الموارد المتاحة وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من توسط الحرمان البشري وتوفر العمالة غير الزراعية للأنشطة المتنوعة
(من عمل الباحث بالإعتماد على ماتم استنتاجه بالدراسة التطبيقية للتحليل الاحصائي باستخدام SPSS)		

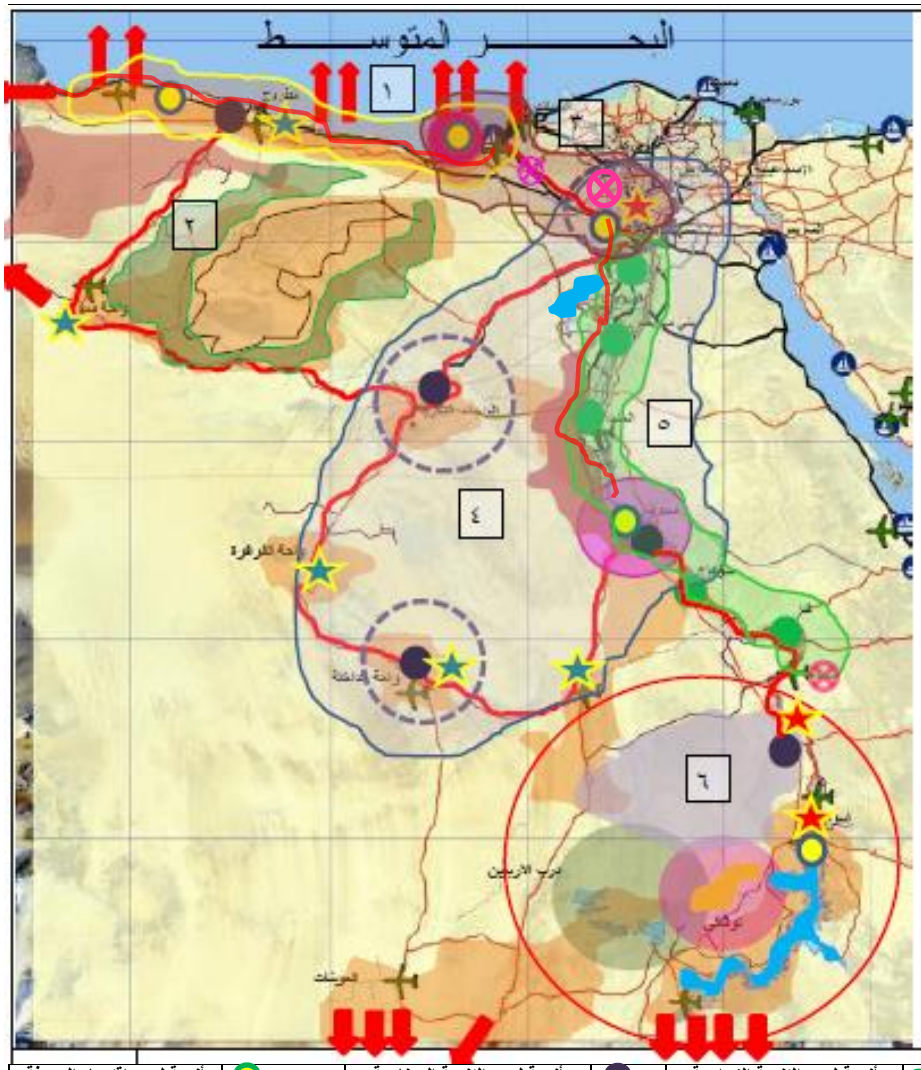

أنوية لدعم التنمية الزراعية		أنوية لدعم التنمية الصناعية		أنوية لدعم اقتصاد المعرفة	
محاور يراد تقويتها		مراكز سياحية نشطة		أنوية لدعم التنمية السياحية	
أنوية لدعم تنمية اللوجيستيات		المناطق الحرة		فرص تنمية الثروة السمكية	
فرص إنتاج الطاقة		فرص تنوع العمالة		فرص التكامل مع دول الجوار	
نطاقات صناعية مطروحة للاستثمار بالإعتماد على وفرة المواد الخام				أولويات التنمية بالمخطط القومي حتى عام ٢٠٥٢	

شكل (٦-١٣) خريطة فرص التهيئة المكانية الداعمة لتكوين أنوية اقتصادية متخصصة بالصحراء الغربية
(من عمل الباحثة)

جدول (٦-٢١) نطاقات التنمية المستهدفة لدعم التهيئة المكانية التنافسية بالصحراء الغربية

نطاق التنمية المستهدف حتى عام ٢٠٥٢		رمزه	النشاط المستهدف	نوع العمالة	الموارد المستهدفة	فرص التسويق	هدفه
الساحل الشمالى الغربي	١		**اقتصاد المعرفة (إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة- برمجيات لقياس التغير في خط الساحل)**	عمالة تقنية بنطاق الاسكندرية ومطروح	موارد الطاقة الجديدة والمتجددة المتاحة بمطروح– الموارد اللوجيستية بالإسكندرية	المنطقة الحرة بالاسكندرية	تنمية تبادلية بين الاسكندرية ومطروح للتغلب على الحرمان البشري بمطروح
منخفض القطارة	٢		**التصنيع الزراعي والإنتاج السمكي**	عمالة تقليدية للزراهعة والصناعه	موارد الطاقة والتعدين والنباتات الطبية والعطرية بمطروح	المنطقة الحرة بالإسكندرية - التكامل مع الدول الأوربية	التهيئة المكانية للمناطق الداخلية بمطروح
غرب الدلتا	٣		**الصناعات التقنية- منطقة لتجهيز الصادرات**	عمالة ماهرة بمحور القاهرة الإسكندرية الصحراوي	المناطق الصناعية متقدمة التكنولوجيا بالمحور والقرية الذكية كمجمع تقني للبرمجيات	المنطقة الحرة بمدينة السادس من أكتوبر والمنطقة الحره بالإسكندرية	التهيئة المكانية لمحور القاهرة الإسكندرية والتغلب على سلبية الهوامش البينية بمنطقة وادي النطرون
أسيوط- سوهاج الخارجة	٤		**الصناعات التقليدية التنافسية المعتمده على وفرة الماده الخام**	عمالة تقليدية غير زراعية من نطاق أسيوط	وفرة الموارد التعدينية بالواحات البحرية والوادي الجديد- المناطق الاستثمارية بالجيزة	المنطقة الحرة بمدينة السادس من أكتوبر- البوابة الجنوبية لتفعيل إتفاقية الكوميسا	التهيئة المكانية للمناطق الداخلية للوادي الجديد كمنطقة وسطية تدعم التكامل مع وادي النيل ودول الجوار
سهل المنيا الغربي	٥		**التصنيع الزراعي والإنتاج السمكي**	عمالة تقليدية للزراعة والصناعة	المناطق الصناعية غرب وادي النيل بالنطاق- الإنتاج السمكي ببحيرة قارون	المنطقة الحرة بقفط شرق النيل	التغلب على هامشية محافظات الصعيد بالتكامل مع فرص التهيئة المكانية لنطاق أسيوط
بحيرة ناصر	٦		**التنمية المتكاملة**	عمالة تقليدية وتقنية بالنطاق	تنوع الموارد الاقتصادية للزراعة والصناعة والتعدين والإنتاج السمكي والسياحة والبيئة	المنطقة الحرة بقفط شرق النيل – البوابة الجنوبية لتفعيل إتفاقية الكوميسا	تحسين استغلال الموارد الطبيعية كمنطقة وسطية تدعم التكامل مع وادي النيل ودول الجوار
من عمل الباحثة							

مراكز التكتلات الحضرية		مراكز إقليمية مقترحة لتكوين عنقود صناعي		أنوية فرعية لدعم التصنيع الزراعي	
مدن البوابات للنفاذ للأسواق		أنوية رئيسية لدعم اقتصاد المعرفة		عنقود صناعي لدعم صناعة الأسمدة الفوسفاتية التنافسية	
عنقود صناعي لدعم الصناعات الغذائية		أنوية متخصصة لدعم السياحة بالتكامل مع مراكز التكتلات الحضرية		محاور تنمية يراد تقويتها	

شكل (٦-١٤) شبكة الانوية الاقتصادية المتخصصة المقترحة للتهيئة المكانية بالصحراء الغربية

(من عمل الباحثة بالإعتماد على اهم ما توصل اليه البحث من مؤشرات بالدراسة التطبيقية)

ومن خلال ما سبق تم إستبعاد فرضية التنمية اللاحدودية بالتكامل مع دول الجوار لحل التعارض بين سياسة جذب الاستثمارات وتنمية المناطق الصحراوية، بالإعتماد على تركيز التنمية وتوجيه كافة الاستثمارات للمناطق المؤهلة مكانياً بنطاقات محافظات الجيزة والإسكندرية والمنوفية، بالإعتماد على القرب من المراكز الحضرية القائمة، لتكوين وحدة إقليمية قادرة على جذب الاستثمارات الخارجية، تدعمها سياسات إدارية وتمويلية منفصلة عن باقي أنحاء الدولة، تنجح في إيجاد شبكة علاقات عالمية تمكنها من المنافسة، ثم دعم تنمية مناطق أخري بالدولة، من خلال دورة رأس المال وزيادة الدخل القومي.

فبالرغم من إستقطاب نطاق محافظة الجيزة لنسبة ٣٣,٠٢% من إجمالي فرص جذب الاستثمارات بالوضع الراهن، ودعم مشروعات عملاقه كبري بمحافظة الوادي الجديد كأكبر مسطح متاح للتكامل مع دول الجوار(٣٠,٨٣% من إجمالي فرص جذب الاستثمارات بالوضع الراهن)، إلا إنها جميعاً لم تنجح في تحسين فرص الاستثمار في مصر من خلال التنمية المتخطية الحدود القومية (إحتلت مصر رقم ١١٥ في مؤشر التنافسية لعام ٢٠١٦ من بين ١٣٨ دولة لضعف بيئة الاقتصاد وقصور في كفاءة سوق العمل وإنعدام مقومات الإستعداد التكنولوجي) على النحو التالي :-

١- بالرغم من إستقطاب مدينة ٦ أكتوبر للاستثمارات العاملة (٢٨٢٥٧٢,٧٠ فدان مساحة مخصصة للمناطق الصناعية بها ٢٢٣٨ مشروع مخصص بها ١٥٩٣ مشروع منتج، إلى جانب ٢٠٢١,٦٠ فدان مخصصة للمناطق الاستثمارية يعمل بها ١٦١ مشروع، إلى جانب ٧١٤,٢ فدان مخصصة للمنطقة الحرة بها ٨٤ مشروع عامل و٥٦٧ شركة تسويقية مسجلة بنقطة التجارة الحرة لعام ٢٠١٦)، إلا إنها لم تنجح في خلق أنوية إقتصادية مكملة لها وأسواق كبري بنطاقها، وبالرغم من تخصيص ٢٧٢١١٩ فدان للاستثمار بالواحات البحرية بالإعتماد على وفرة المواد الخام إلا إنها لم تعمل بعد ولم تستقطب استثمارات من مدينة ٦ أكتوبر وظلت خالية من مظاهر التنمية، وبذلك أثر نطاق محافظة الجيزة سلباً على تنمية الصحراء الغربية (- ١٨٤٨٠,٨١) لإستقطابه لكافة الاستثمارات العاملة.

٢- بالرغم من ترجيح مدينة برج العرب كأهم منطقة لوجستية بنطاق الصحراء الغربية بالإعتماد على ترشيحها كأحد المدن الداعمة للنهوض بالاقتصاد المعرفي وتخصيص ١٣٥ فدان لمدينة العلوم والتكنولوجيا كمنطقة استثماريه ولكنها لم تعمل بعد، إلى جانب قربها من المنطقة الحرة بالإسكندرية بمساحة ١٣٥٣ فدان بها ٤٠٣ مشروع عامل، إلى جانب تخصيص ٦٥٧٩فدان للمناطق الصناعية بها ٩١٤ مشروع مخصص منها ١٤٩ مشروع منتج، إلا إنها لم تدعم التنمية التبادلية من خلال الطريق الساحلي الدولي مع محافظة مطروح كأكبر نطاق متاح للتهيئة المكانية والمساهمة في عنقود صناعي بالإعتماد على وفرة الموارد التعدينية (٨٩,٣٨% من إجمالي المؤشر)، أو التنمية التبادلية مع مدينتي السادات والتي تساوت فرصها لجذب الاستثمارات مع مدينة برج العرب (٢,٨٦% من إجمالي المؤشر)، ومدينة النوبارية ومنطقة وادي النطرون كأقطاب تنمية فرعية من خلال محور القاهرة الإسكندرية الصحراوي.

وترتب على ذلك تباطؤ دور كل من نطاقات محافظات الإسكندرية والبحيرة نسب ٠,٢٧% و١,٩٦% على التوالي من إجمالي المؤشرات، وسلبية محافظات المنوفية ومطروح في دعم التهيئة المكانية للصحراء الغربية.

٣- بالرغم من ضخ استثمارات المشروعات الكبرى بمحافظة الوادي الجديد لوفرة المواد الخام (٤٠٠٧ مليون طن من الموارد التعدينية مطروحة للاستثمار منها ١٨٢٠ مليون طن مطروحة للاستثمار للصناعات التنافسية، إلى جانب ٥٢٩٢٠٠,٧ فدان من المناطق الصناعية المطروحة للاستثمار بالإعتماد على وفرة المواد الخام، إلى جانب تخصيص ١٤٨,٧ فدان للمناطق الاستثمارية بها ٤٠٣ مشروع) ولكن جميها لم يعمل بعد، لضعف الإتصال بالمناطق الحضرية المؤهلة مكانياً، وبذلك ظلت المحافظة خالية من أي مظاهر للتنمية وظلت الموارد الطبيعية معطلة لضعف فرص التهيئة المكانية الخاصة بجذب العمالة التنافسية وإمكانية تنوع الأنشطة الاقتصادية، وذلك بالرغم من فرص التهيئة المكانية لها من خلال الدراسات السابقة (على الجانب الاجتماعي كأحد اقل المناطق لتوطن الحرمان البشري بمؤشر ١٦,٥ بالمقارنة بأعلى المناطق ٣٦,٤- على الجانب التنظيمي تصنيف مدينة الخارجة كمنطقة متكافئة مع محافظة الجيزة في مؤشر أداء الأعمال وتسهيل النشاط التجاري)، وبذلك أثرت محافظة الوادي الجديد سلباً على تنمية الصحراء الغربية (١٦٠٧٤,٧٣-)، بالرغم من كونها أكبر مسطح متاح للتكامل مع دول الجوار.

ولذلك رجح البحث فرضية التنمية الحدودية على المستوى القومي بالتكامل مع وادي النيل والدلتا لحل التعارض بين سياسة جذب الاستثمارات وتنمية المناطق الصحراوية، بالإعتماد على علاقة إقتصادية تبادلية المنفعة بين المعمور الحالي والمناطق التنموية الجديدة لدعم تكوين عنقود صناعي، يتميز فيما بعد في التغلب على الآثار السلبية المترتبة على ضعف العلاقات التبادلية بين المناطق المختلفة لتحسين إستغلال الموارد المعطلة وتكوين إقليم إقتصادي متكامل قادر على إستقطاب الاستثمارات الخارجية طبقاً للموارد والإمكانيات التنافسية المتاحة، وطبقاً لنتائج المؤشرات السابقة تبين ما يلي:-

- تم ترجيح المنطقة الواقعة بنطاق محافظة أسوان بنسبة ٦٦,٢٦% كأهم قطب نمو اقتصادي يمكن تهيئته مكانيا لجذب الاستثمارات بالإعتماد على:-

١- فرص التهيئة المكانية بالإعتماد على العمالة التنافسية بنسبة ٤٨,٢٦% من إجمالي المؤشر.

٢- فرص التهيئة المكانية بالإعتماد على إمكانية تنوع الأنشطة الاقتصادية بنسبة ٦٧,٦٨% من إجمالي المؤشر.

٣- فرص التهيئة المكانية بالإعتماد على أنشطة اللوجستيات والمعرفة بنسبة ٨,١٣% من إجمالي المؤشر، كما أنها أحد المدن الواعدة التي إستهدفتها ‘إستراتيجية التنمية الشاملة ٢٠٥٠ لتكوين منطقة معرفية متخصصة.

٤- فرص التهيئة المكانية بالإعتماد على جذب الاستثمارات بنسبة ٥,٤٧% من إجمالي المؤشر، لدعم الإتصال بنطاق محافظة الجيزة كأكبر منطقة جاذبة للاستثمارات من خلال الطريق الصحراوي الغربي، وقربها من محافظة الوادي الجديد كأكبر منطقة

تحتوي على موارد طبيعية عاطلة وفرص استثمارية لم تعمل بعد، وذلك سوف يعزز من كونها قطب نمو رئيسي يدعم التنمية التبادلية وتحرك الاستثمارات إليها لتنمية باقي المناطق.

٥- فرص التهيئة المكانية بالإعتماد على الجانب الاجتماعي من خلال الدراسات السابقة كأحد أقل المناطق لتوطن الحرمان البشري الخاص بفرص التنمية البشرية وتوطن الفقر والامية بمؤشر ١٤,٩ بالمقارنة بأعلى المناطق ٣٦,٤ بمحافظة مطروح.

٦- موقعها المتميز عند البوابة الجنوبية لتفعيل إتفاقية الكوميسا مع الدول الافريقية وجذب الاستثمارات بالإعتماد على التنمية المتخطية الحدود القومية.

- تم ترجيح المنطقة الواقعة بنطاق محافظة أسيوط بنسبة ٣٠,٠٨% كقطب نمو فرعي يمكن تهيئته مكانيا لجذب الاستثمارات بالإعتماد على:-

١- فرص التهيئة المكانية بالإعتماد على إمكانية التحول للعمالة التنافسية بنسبة ٢٧,٤٣% من إجمالي المؤشر.

٢- فرص التهيئة المكانية بالإعتماد على إمكانية تنوع الأنشطة الاقتصادية بنسبة ٣٠,٠٣% من إجمالي المؤشر.

٣- فرص التهيئة المكانية بالإعتماد على جذب الاستثمارات بنسبة ١٣,٥٥% من إجمالي المؤشر.

٤- موقعها المتميز كقطب نمو فرعي يتوسط الطريق الصحراوي الغربي ما بين الجيزة وأسوان كأقطاب نمو رئيسية للتهيئة المكانية، كما أنها أحد المدن الواعدة التي استهدفتها إستراتيجية التنمية الشاملة ٢٠٥٠ لتكوين منطقة معرفية متخصصة بالصناعات ذات الصلة بالخدمات الطبية.

٥- المساهمة مع محافظة أسوان في التغلب على فرص التهيئة المكانية الضعيفة لمحافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وسوهاج وقنا والأقصر والتي لم يرجحها البحث بقوه في دعم اي مؤشر من مؤشرات التهيئة المكانية.٠,٣٧% و ٠,٢٩% و ٠,٢٠% و ٠,٥٨% و ٠,٦١% و ٠,١٦% على التوالي من إجمالي جميع المؤشرات).

٦- فرصها في التهيئة المكانية من خلال الدراسات السابقة، بالإعتماد على العوامل التنظيمية والتشريعية لإجتيازها مؤشر المحافظات في سهولة بدء النشاط التجاري والبنية التحتية والتمويل وعلاقة رواد الأعمال والحوكمة.

- تم ترجيح المنطقة الواقعة بنطاق محافظة البحيرة بنسبة ١,٩٥% بإمكانية التهيئة المكانية كقطب نمو فرعي بالإعتماد على توسطها محور القاهرة الاسكندرية الصحراوي بين نطاق محافظة الجيزة كأكبر منطقة جاذبة لاستثمارات الوضع الراهن ومدينة برج العرب كأهم مدينة مؤهلة لتكوين منطقة لوجستية حره، مع تمتعها بمؤشر متوسط للحرمان البشري الخاص بالظروف الاجتماعية للسكان ٢٣,٣٥ بالمقارنة بأعلى مؤشر بمنطقة الدراسة لمحافظة مطروح ويبلغ ٣٦,٤٠.

خلاصة الفصل السادس

تناول هذا الفصل منهجية التهيئة المكانية لشبكة أنوية اقتصادية بالصحراء الغربية في ضوء التمايز الإيجابي للموارد المتاحة، بهدف ترجيح أهم الانوية الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات بصحراء مصر الغربية طبقاً لفرص التهيئة المكانية في ضوء التمايز الايجابي للموارد المتاحة بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical package for social sciences –SPSS- إصدار ٢٠ لتحليل ٦٨ متغير لدعم التهيئة المكانية بالصحراء الغربية ، وبمراجعة فرص التهيئة المكانية للوضع الراهن بالصحراء الغربية والدراسات السابقة لمؤشرات التهيئة المكانية بالصحراء الغربية والتي تمثلت في الدراسات الاجتماعية والمؤسسية ، وعلى ذلك تم التوصل إلي ما يلي:-

١- إستنتاج ستة مؤشرات تنافسية مؤثرة بفرص التهيئة المكانية للصحراء الغربية، وترتيب أولويات المناطق بالمؤشرات طبقاً لفرص التهيئة المكانية للوضع الراهن كما يلي :-

- مؤشر فرص المشاركة في تكوين عنقود صناعي (إستحواذ محافظة مطروح بنسبة ٨٩,٣٨%)
- مؤشر فرص التحول للعمالة التنافسية (تميز نطاق محافظة أسوان بنسبة ٤٨,٢٦ %)
- مؤشر تنافسية جذب الاستثمارات (تميز نطاق محافظة الجيزة بنسبة ٣٣,٠٢% تلتها محافظة الوادي الجديد بنسبة ٣٠,٨٣%).
- مؤشر تنافسية الإمداد بالموارد الطبيعية (تميز محافظة الوادي الجديد بنسبة ٦٠,٦%).
- مؤشر فرص جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة (تميز نطاق محافظة أسوان بنسبة ٦٧,٦٨%
- مؤشر فرص تكوين منطقة لوجيستية (تميز مدينة برج العرب بنسبة ٥٩,٥ %)

٢- إستنتاج تأثير مؤشرات التهيئة المكانية بالسلب أو الإيجاب على التهيئة المكانية بالصحراء الغربية للوضع الراهن طبقاً لثقل كل مؤشرومنها تبين صحة الفرضية الرئيسية للبحث الخاصة بوجود تعارض بين سياسة جذب الاستثمارات وتعمير مناطق صحراوية جديدة على النحو التالي :-

- التأثير الإيجابي للتهيئة المكانية بالإعتماد على المؤشرات الخاصة بفرص التحول للعمالة التنافسية وجذب أنشطة اقتصادية متنوعة وتكوين منطقة لوجستية، لدعم العلاقات التبادلية بين المناطق المختلفة بالصحراء الغربية.
- التأثير السلبي لإمكانية المشاركة في تكوين عنقود صناعي لضعف التنمية التبادلية بين المناطق الداخلية بالصحراء الغربية ووادي النيل من خلال علاقات تبادلية المنفعة.
- التأثير السلبي لتنافسية جذب الاستثمارات بالوضع الراهن على الصحراء الغربية ، لعدم دعم العلاقات التبادلية بين المناطق الداخلية لمحافظة الوادي الجديد لتشغيل الأصول الثابتة المعطلة المطروحة للاستثمار مع نطاق محافظة الجيزة الجاذب للاستثمارات.
- التأثير السلبي للتهيئة المكانية بالإعتماد على تنافسية الإمداد بالموارد الطبيعية ، لتركزها بمحافظة الوادي الجديد، كفرص لموارد عاطلة لم تستغل بعد.

٣- ترتيب أولويات المناطق للتهيئة المكانية المستقبلية الجاذبة للاستثمارات بالصحراء الغربية، لإختبار الفرضيات الجزئية الخاصة بفرص التهيئة المكانية التبادلية بالتكامل مع مناطق التركز السكاني بوادي النيل والدلتا والتنمية اللاحدودية وبالتكامل مع دول الجوار ومنا تبين ما يلي :-

- إستبعاد فرضية التنمية اللاحدودية بالتكامل مع دول الجوار كحل أمثل للتهيئة المكانية للصحراء الغربية، لعدم نجاح المدن الجديدة بنطاق المراكز الحضرية الكبرى (مدينة ٦ اكتوبر – برج العرب– السادات) في دعم العلاقات التبادلية مع المناطق الداخلية بالصحراء الغربية، وترتب على ذلك تباطؤ دور كل من نطاقات محافظات الإسكندرية والبحيرة بنسب ٠,٢٧% و١,٩٥% على التوالي من إجمالي المؤشرات، وسلبية نطاق محافظة المنوفية ومحافظات مطروح والوادي الجديد كأكبر النطاقات المتاحة لدعم التهيئة المكانية للتكامل مع دول الجوار.
- ترجيح فرضية التنمية الحدودية على المستوى القومي كحل أمثل للتهيئة المكانية للصحراء الغربية، بالإعتماد على علاقة إقتصادية تبادلية المنفعة بين المعمور الحالي والمناطق التنموية الجديدة بالإعتماد على نطاق محافظة أسوان بنسبة ٦٦,٢٦% كقطب نمو رئيسي ونطاق محافظة أسيوط بنسبة ٣٠,٠٨% كقطب نمو فرعي ونطاق محافظة البحيرة بنسبة ١,٩٥% كقطب نمو فرعي ، للتغلب على سلبية المناطق الداخلية وضعف فرص التهيئة المكانية بنطاقات محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وسوهاج وقنا والأقصر والتي لم تتميز في أياً من المؤشرات الداعمة للتهيئة المكانية بالوضع الراهن.

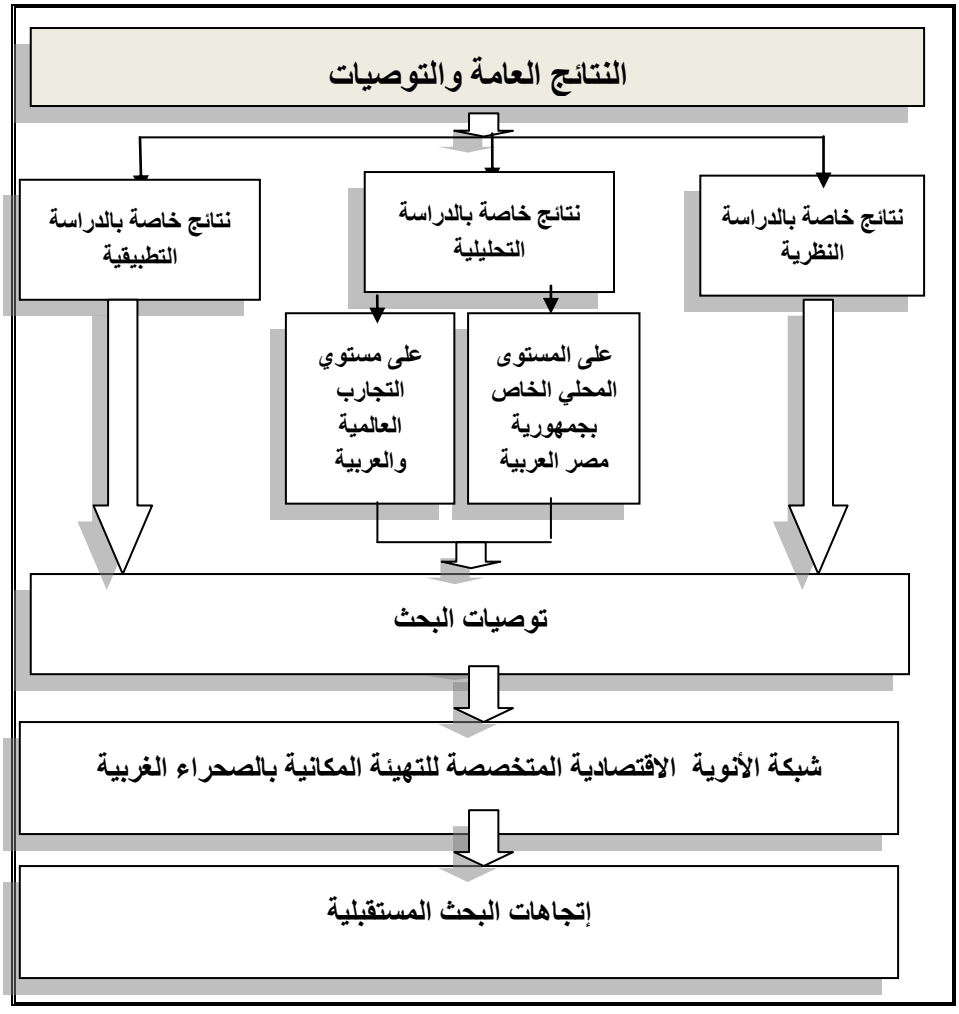
النتائج العامة والتوصيات
نتائج خاصة بالدراسة النظرية
نتائج خاصة بالدراسة التحليلية
نتائج خاصة بالدراسة التطبيقية
على المستوى المحلي الخاص بجمهورية مصر العربية
على مستوي التجارب العالمية والعربية
توصيات البحث
شبكة الأنوية الاقتصادية المتخصصة للتهيئة المكانية بالصحراء الغربية
إتجاهات البحث المستقبلية

النتائج العامة والتوصيات

▪ النتائج العامة

- **نتائج خاصة بالدراسة النظرية**

١- توسيع النطاق ودعم التطور التكنولوجي للتحول من الذاتية إلى التبادلية أهم السبل، لدعم تحرك الاستثمارات والعمالة والموارد ودعم الإستفادة من العوامل الخارجية الإيجابية الخاصة باقتصاديات التكتل.

٢- تقاس قدرة الدول النامية على التهيئة المكانية التنافسية بمدى تكوين إقليم اقتصأدى يدعم التحول من العمالة الكثيفة إلى العمالة الماهرة بتطور التكنولوجيا المستخدمة لتحقيق فائض تصديري مؤثر في زيادة الناتج المحلي يدعم جذب الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة.

٣- السياسات الإقليمية المحلية أنسب السياسات تطبيقاً بالدول النامية لدعم التهيئة المكانية التنافسية ، بشرط إنفصال صلاحيات التنمية الإقليمية عن التنمية القومية فيما يخص الإدارة والتمويل.

٤- _تركيز الاستثمارات بوحده اقتصادية بعينها وتنميتها لجذب الاستثمارات الخارجية، يلاءم الدول النامية في حالة إيجاد علاقات تبادلية داخلية بين كافة الأقاليم لدعم قاعدة اقتصادية منافسة لجزء ما بالدولة يكمل تنمية مناطق أخري.

٥- تسعى الدول النامية إلى التنافس عالمياً من خلال دعم التهيئة المكانية الخاصة بجذب الاستثمارات للمجالات ذات القيمة المضافة لنقل وتطبيق التكنولوجيا بما ينعكس إيجاباً على المنافسة داخل الأسواق المحلية ورفع كفاءة الموارد البشرية و الشركات المحلية.

- **نتائج خاصة بالدراسة التحليلية:-**

✓ **<u>على المستوى المحلي الخاص بجمهورية مصر العربية</u>**

إتسمت التركيبة الإقليمية في مصر بحالة من فقدان الإتزان بين السكان والأنشطة والمكان ،مما أدى إلى وجود خلل في التهيئة المكانية ، نتيجة لتعارض توجهات السياسات القومية إلى تنمية الأقاليم الصحراوية ، مع توجه الاستثمارات إلى المراكز الحضرية المركزية المؤهلة مكانياً ، وفي إطار هاذين التوجهين وضعت مصر في إطار التهيئة المكانية التقليدية نظراً لضعف إمكاناتها التنافسية عالمياً والتعارض بين المناطق المستهدفة للتنمية بالمخططات القومية ومناطق توطن الاستثمارات(احتلت المرتبة رقم ١١٥ عام ٢٠١٦ من بين ١٣٨ دولة) ، ويرجع ذلك إلى وجود خلل، ولفترة طويلة في عملية التهيئة المكانية الخاصة بما يلي :-

١- على الجانب التنظيمي والتشريعي ، لم تنجح القوانين والتشريعات المنظمة لجذب الاستثمارات في خلق حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمار في الاقاليم الصحراوية ، وبذلك لم تتطرق الإتفاقيات الدولية للاستثمار في المشروعات الاقتصادية بالأقاليم الصحراوية سوي بالمنطقة الاقتصادية الحرة بمدينة السادس من أكتوبر و التخطيط لإنشاء المحطة النووية بمنطقة الضبعة كعنصر تهيئة مكاني غير تقليدي ، مقابل تركز ١٣ منطقة استثمارية ب ٧ محافظات مركزية (الجيزة – الشرقية – الدقهلية – الإسكندرية – القليوبية – الفيوم – القاهرة) ووجود ١٩ منطقة صناعية مؤهلة بمناطق القاهرة الكبرى ووسط الدلتا والإسكندرية وقناة السويس؛ مع تأهيل عدد ٧٠٥ شركة للتصدير لأمريكا، كما توجد ٧ مناطق للتجارة الحرة، في كلٍّ من: مدينة نصر والإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية ودمياط وشبين الكوم ، ويرجع ذلك إلى وجود خلل ولفترة طويلة (قبل صدور قانون الاستثمار الموحد لعام ٢٠١٥) بالقوانين والتشريعات المحفزة لجذب الاستثمارات (عدم وجود قيود على الاستثمار بالمناطق الحرة – تساوي الأنشطة الاستهلاكية والإنتاجية في المعاملة الضريبية – ضعف حوافز الاستثمار بالأقاليم الصحراوية) .

٢- على الجانب التمويلي توقف المشروعات العملاقة بسبب نقص التمويل ومحدودية التنفيذ، نتيجة لضعف التمويل وعدم وجود مؤسسات لتسهيل إجراءات الاقتراض أو منح حوافز إضافية خاصة للمشروعات الاستثمارية؛ ذلك بالرغم من توطن كافة المشروعات القومية الكبرى بالمناطق الصحراوية (توشكي – شرق العوينات – درب الاربعين – ترعة السلام – قري الظهير الصحراوي).

٣- على الجانب العمراني والبنية التحتية ، لم تنجح المراكز العمرانية القائمة بالأقاليم الصحراوية في جذب الاستثمارات إليها من خلال عناصر البنية الأساسية التقليدية لضعف إمكانياتها التنموية و إنعدام البنية الأساسية والمعلوماتية متقدمة المستوى، بالرغم من إتساع المسطحات المتاحة للتنمية.

٤- على الجانب التسويقي إتجهت الاستثمارات في مصر بحثا عن الأسواق بالمدن الكبرى (القاهرة – الإسكندرية – الجيزة – السويس - بور سعيد – الإسماعيلية)، وبحثا عن الموارد الطبيعية فقط (التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي) بالأقاليم الصحراوية، نتيجة لعدم وجود مناطق دعم لوجيستي متقدمة للنفاذ بالأسواق العالمية؛ ذلك بالرغم من الموقع الجغرافي المتميز للأقاليم الصحراوية الحدودية والذي يمكنها مع التكامل مع دول الجوار (٥٨,٨% من مساحة مصر بالجبهة الجنوبية يمكنها من التعاون الدولي مع إفريقيا - ٢١,٩% من مساحة مصر بالجبهة الشمالية الغربية يمكنها من التعاون الدولي مع أوروبا - ١٩,٣% من مساحة مصر بالجبهة الشرقية يمكنها بالتعاون الدولي مع دول المحيط الهادي وآسيا).

٥- على الجانب الاقتصادي، تركزت الصناعات التنافسية (الغزل والنسيج بنسبة ٣٠,٨% والصناعات الكيماوية والهندسية بنسبة ١٦,١% والصناعات الغذائية بنسبة ١٥,٧%) بإقليمي القاهرة والدلتا؛ بالرغم من وفرة مقومات تلك الصناعات بالأقاليم الصحراوية ومحافظات الصعيد ، نتيجة لضعف التهيئة المكانية وضعف مراكز البحث والتطوير لإستغلال الموارد المتاحة.

٦- على الجانب الاجتماعي ، لم تنجح الاقاليم الصحراوية في جذب الاستثمارات نتيجة لمحدودية العمالة المؤهلة ، بالرغم من إنخفاض أجور العمالة و توسط الضغوط الاجتماعية والثقافية الخاصة بمعدلات الفقر مقارنةً بباقي الجمهورية.

٧- على الجانب البيئي ، تعرقل تحسين إستغلال الموارد العاطلة بالأقاليم الصحراوية، وإقتصر إستغلال الموارد على أنشطة محدودة للرعي والزراعة وبعض الصناعات الحرفية التقليدية، بالرغم من وفرة الموارد التنافسية الخاصة بالتعدين والسياحة ،نتيجة لعدم وجود ضوابط بيئية متميزة للتعامل مع الأوضاع البيئية القاسية الخاصة بالبيئة الصحراوية، ذلك بالرغم من عدم وجود ضغوط عمرانية خاصة بالتدهور البيئي بالأقاليم الصحراوية بالمقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى.

✓ **على مستوى التجارب العالمية والعربية: –**

نجحت التجارب العالمية والعربية لدول العالم النامي (البرازيل والمكسيك وامارة دبي) في تحقيق التهيئة المكانية بالإعتماد على تنمية المناطق الصحراوية ودعم الأنشطة التنافسية (تنوع الأنشطة الاقتصادية بإقليم الوسط الغربي من خلال إنشاء عاصمة جديدة برازيليا لدعم تحرك السكان والأنشطة والاستثمارات للمناطق الصحراوية - توسيع النطاق الإقليمي بالمكسيك لتكوين وحدة تنمية اقتصادية سريعة النمو بإقليم مونتري الصحراوي الحدودي بالإعتماد على إتفاقية نافتا للتكامل الاقليمي مع الولايات المتحدة الأمريكية - إنشاء منطقة حرة لوجستية بجبل على بإمارة دبي لدعم تأسيس مركز صناعي تجاري عالمي من خلال المناطق الحرة).

تمكنت الدول من دخول السبق العالمي (احتلت البرازيل والمكسيك والامارات المراكز ارقام ٨١ و٥١ و١٦ على التوالي من بين ١٣٨ دولة) لإنتهاجها سياسات للتهيئة المكانية متماشية مع ما تم إستهدافه بخطط التنمية على المستوى القومي الخاص بكل دولة على النحو التالي :-

١- حظر أنشطة للاستثمار طبقاً لخطة الدولة، مع إعطاء أولوية للاستثمار الداعم للصناعات المحلية، مع فرض تكاليف كبيرة للاستثمار عوضاً عن إستغلال الموارد الطبيعية وبيئة التهيئة المكانية .

٢- إنشاء إدارة مستقلة لتعزيز التهيئة المكانية التنافسية وتقليص مسئوليات الحكومة..

٣- جذب الاستثمارات التي تساهم في تعمير مناطق صحراوية مع إعطاء أولوية للاستثمار في المشروعات التقنية ودراسة مردود ذلك على إستهلاك الأصول الثابتة ودعم التنمية الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري.

٤- الإلتزام بالأطر المنظمة للإتفاقيات الدولية لفتح أسواق كبرى أمام المنتجات المحلية.

٥- تسهيل إجراءات القروض لدعم المشروعات، والإهتمام بتأهيل العمالة للصناعات التنافسية لخلق بؤر جذب سكاني توفر فرص عمل مرتفعة الأجر.

٦- توجيه التشريعات بما يناسب الحفاظ على البيئة العمرانية.

- **نتائج خاصة بالدراسة التطبيقية:-**

طبقاً لما تم إستنتاجة من منهجيات التهيئة المكانية للتجارب العالمية السابقة ومقومات التهيئة المكانية للصحراء الغربية، تبين قوة الفرص الاستثمارية للموارد الاقتصادية العاطلة المتاحة بالصحراء الغربية في تكوين أنشطة تنافسية بالسوق العالمي تضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية بالإعتماد على وفرة الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي على النحو التالي:-

١- على الجانب التشريعي والتنظيمي :-

- تصنيف مدينة الخارجة بالتكافؤ مع محافظات بور سعيد والقاهرة والجيزة والاسكندرية والعديد من البلدان مرتفعة الدخل بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في سهولة بدء النشاط التجاري، بمؤشر تراوح من ٨ :١١,٣ بين المحافظات السابقة كأحد عوامل التهيئة المكانية طبقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال في مصر لعام ٢٠١٤ الصادر عن خبراء بمجموعة البنك الدولي
- مقومات البيئة التشريعية الخاصة بقانون الاستثمار الموحد لعام ٢٠١٥ والذي لم نجني ثماره بعد من خلال إعطاء الدولة إمكانية منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار في المشروعات المتميزة بالاستثمار في مجال الخدمات اللوجستية، مع إمكانية منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار بالمناطق الصحراوية وفي المشروعات المتميزة بتشغيل كثيف العمالة، كآداه لتشجيع الحراك السكاني ودعم التهيئة المكانية بالصحراء الغربية.

٢- على الجانب المؤسسي :- الإستفادة من وجود أجهزة إدارية خاصة بالصحراء الغربية (جهازي تعمير الوادي الجديد والساحل الشمالي) لتكون صاحبة قرار لتعزيز التنمية.

٣- على الجانب التمويلي :- مقومات الاستثمار الخاصة بقطاع الطاقة المتجددة من خلال نجاح الخطة القومية في جذب استثمارات القطاع الخاص لمشروعات الطاقة المتجددة بقري الوادي الجديد ومطروح وسيوه ومنطقة غرب النيل لمحافظات بني سويف والمنيا وأسيوط ، إلى جانب التخطيط لإنشاء المحطة النووية بالضبعة كعنصر تهيئة مكاني غير تقليدي بالتكامل مع روسيا، في ضوء دراسة نظام الطاقة العالمي ٢٠٥٠.[١]

٤- على الجانب العمراني والبني التحتية :- المقومات الخاصة بمدينة السادس من أكتوبر كركيزة اقتصادية لصناعات المعرفة (مشروع الحاضنات التكنولوجية المتطورة لدعم البحث العلمي والابتكارات التكنولوجية، من خلال نموذج القرية الذكية كمنطقة تقنية متخصصة[٢] - إنشاء المنطقة الحرة المتخصصة للإنتاج الفني والاعلامي وما صاحب ذلك من مقومات للتهيئة المكانية خاصة بالمناطق الحرة في تسهيل الاستيراد والتصدير واستثمار الاموال – كأكبر مسطح متاح للصناعات عالية التكنولوجيا وثاني أقصى إستيعاب سكاني بالتجمعات

[١] وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، المشروعات التنموية العملاقة، مشروع إنشاء المحطة النووية بالضبعة،٢٠١٥.
[٢] وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، المشروعات القومية العملاقة، قاطرة التنمية، ٢٠١٥.

العمرانية الجديدة)، والذي أثر في تحرك مركز الثقل السكاني تجاه الغرب (تقلص مركزية القاهرة بنسبة ٢,٢% لزيادة نسبة الحراك السكاني غرب وأدى النيل والدلتا من ٤١,٦ % إلى ٤٤,٥% لعام ٢٠٠٦ مع ثبات الحراك السكاني ناحية الشرق ٣٧,٨% وتناقصه بين فرعي النيل بنسبة ٣%).

٥- على الجانب التسويقي صلاحية الإندماج بالأسواق العالمية من خلال دعم العوامل الخارجية الإيجابية الخاصة باقتصاديات التكتل ونقل التكنولوجيا الجاذبة للاستثمارات للصحراء الغربية (إتفاقية مصر والاتحاد الاوروبي – إتفاقية الكوميسا مع الدول الإفريقية)، بالإعتماد على الموقع الجغرافي المتميز وسط التدفقات التجارية وإمكانية مشاركتها ب ٨٠,٧% في النظم التنموية المتكاملة مع دول الجوار (٢١,٩% من إجمالي مساحة مصر بالجبهة الشمالية الغربية لاستهداف التعاون الدولي مع أوروبا – ٥٨,٨% من مساحة مصر بالجبهة الجنوبية لإستهداف التعاون الدولي مع دول العمق الإفريقي).

٦- على الجانب الاقتصادي :- وفرة الموارد الاقتصادية الموجهة للسلع التصديرية المصرية التنافسية (الغزل والنسيج بنسبة ٣٠,٨% والصناعات الكيماوية والهندسية بنسبة ١٦,١% والصناعات الغذائية بنسبة ١٥,٧%)، والأصول المتاحة لدعم مجالات تنمية تنافسية (السياحة – الطاقة – النقل واللوجستيات – الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات– صناعة الدواء من النطاقات الحيوية لزراعة النباتات الطبية والعطرية ذات القيمة المضافة للتصدير) تضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية بالتكامل مع وادي النيل.

٧- على الجانب الاجتماعي :- المزايا النسبية للصحراء الغربية من إنخفاض أجور العمالة و توسط الضغوط الاجتماعية والثقافية الخاصة بمعدلات الفقر مقارنة بباقي أنحاء الجمهورية، مع الإستفادة من قانون الاستثمار الموحد في تشجيع استثمارات المشروعات كثيفة العمالة لتوفير فرص العمل.

٨- على الجانب البيئي :- الإستفادة من عدم وجود ضغوط عمرانية خاصة بالتدهور البيئي بالصحراء الغربية بالمقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى، مع تقييم سعي القطاع الخاص في الاستفادة من الموارد الطبيعية بالصحراء الغربية وآثره على الأنظمة البيئية ، من خلال إنشاء المحطة النووية بالضبعة ، في ضوء وجود مصادر بديلة أرخص بالإعتماد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ومنها تم إختبار فرضيات البحث لحل التعارض بين إتجاه الاستثمارات وخطط التنمية على المستوى القومي بالإعتماد على التنمية الحدودية بالتكامل مع دول الجوار طبقاً للتمايز الإيجابي للموارد المتاحة ومنها تم إستنتاج ما يلي:-

١- نطاق محافظة أسوان هو القطب الأكثر تأثيراً في دعم التهيئة المكانية للصحراء الغربية بنسبة ٦٦,٤٢%، بالإعتماد على التنمية التبادلية مع وادي النيل من خلال الطريق الصحراوي الغربي كمحور للتنمية وتحقيق التنمية اللاحدودية مع الدول الإفريقية من خلال البوابة الجنوبية وتفعيل إتفاقية الكوميسا ، إلى جانب تفوقها في مؤشرات التهيئة المكانية الخاصة بوفرة العمالة المؤهلة للأنشطة التنافسية بنسبة ٤٨,٢٦% ودعم الأنشطة الاقتصادية المتنوعة ٦٧,٦٨% من إجمالي المؤشر، إلى جانب تميزها بضعف الحرمان البشري بمؤشر ١٤,٩ بالمقارنة بأعلى قيمة للمؤشر ٣٦,٤ بمحافظة مطروح.

٢- نطاق محافظة أسيوط أهم قطب نمو فرعي لدعم التهيئة المكانية بالصحراء الغربية بنسبة ٣٠,٢٣% بالتكامل مع نطاق محافظة أسوان ، بالإعتماد على تركز العمالة ٢٠,٣٦% من اجمالي العمالة بالصحراء الغربية بالنطاق والقدرة على جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بنسبة ٣٠% من إجمالي المؤشر، إلا أن تركز العمالة الزراعية سلباً على نطاق محافظة أسيوط في تنافسية جذب الاستثمارات وإمكانيات النطاق في تكوين منطقة لوجستية ، بالرغم من وفرة العوامل الخاصة بسهولة بدء النشاط التجاري والبنية التحتية والتمويل وعلاقة رواد الأعمال بالحوكمة.

٣- أثر نطاق محافظة الجيزة سلباً على دعم التهيئة المكانية بالصحراء الغربية ، نتيجة لإستقطاب مدينة ٦ أكتوبر ٣٣,٠٢% من إجمالي الاستثمارات، وبرغم ذلك لم تنجح في خلق أنوية اقتصادية مكملة لها وأسواق كبري بنطاقها(بالرغم من تخصيص ٢٧٢١١٩ فدان للاستثمار بالواحات البحرية بالإعتماد على وفرة المواد الخام إلا إنها لم تعمل بعد ولم تستقطب استثمارات من مدينة ٦ أكتوبر وظلت خالية من مظاهر التنمية).

٤- تضاؤل تأثير نطاق محافظة الاسكندرية على التهيئة المكانية ٠,٢٨% من إجمالي المؤشرات ، ذلك بالرغم من ترجيح مدينة برج العرب كأهم منطقة لوجستية تسويقية بنطاق الصحراء الغربية بنسبة ٥٩,٥٠ % من إجمالي المؤشر ، لأنها لم تدعم التنمية التبادلية من خلال الطريق الساحلي الدولي مع محافظة مطروح كأكبر نطاق متاح للتهيئة المكانية والمساهمة في عنقود صناعي بالإعتماد على وفرة الموارد التعدينية (٨٩,٣٨% من إجمالي المؤشر)، او التنمية التبادلية مع أياً من المدن الجديدة الواقعة على محور القاهرة الاسكندرية الصحراوي ، مما تسبب في سلبية نطاق محافظة المنوفية المتميزة بعدم توطن الحرمان البشري على الجانب الاجتماعي وسهولة تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الجانب التنظيمي بها) وضعف فرص التهيئة المكانية لنطاق محافظة البحيرة (١,٩٦ % من إجمالي المؤشرات) بالرغم من قربها بالمناطق الحضرية الكبرى.

٥- ضعف فرص التهيئة المكانية بكافة المؤشرات لمحافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وسوهاج وقنا والأقصر ، بالرغم من إتصالها المباشر بوادي النيل والدلتا نتيجة لتركز العمالة الزراعية وإفتقادها للعمالة المؤهلة الخاصة بالصناعات التنافسية.

٦- التأثير السلبي لمحافظة الوادي الجديد على دعم التهيئة المكانية بالصحراء الغربية بالرغم من نقص الحرمان البشري ١٦,٥ و تصنيف مدينة الخارجة كمنطقة متكافئة مع محافظة الجيزة في مؤشر آداء الأعمال وتسهيل النشاط التجاري و إتجاه استثمارات المشروعات الكبرى للمحافظة (٣٠,٣٨% من إجمالي المؤشر) بالإعتماد على تنافسية الامداد بالموارد (٦٠,٦٠% من إجمالي المؤشر)، إلا إن إنعزالها التام عن المناطق الحضرية المؤهلة مكانياً ، أثر سلباً على جذب الأنشطة والسكان وظلت المحافظة خالية من أي مظاهر للتهيئة المكانية وظلت الموارد الطبيعية معطلة والمناطق الاستثمارية أصول ثابته لم تعمل بعد.

▪ التوصيات

من الدراسات التي إشتملت عليها جوانب البحث يوصي البحث بدعم التهيئة المكانية غير التقليدية، بالإعتماد على توجيه الاستثمارات الخارجية للقطاعات الاقتصادية التنافسية المفتقرة إلى الاستثمارات المحلية (الطاقة – السياحة – النقل واللوجستيات – الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات)، كاهم الأنشطة التي توافقت بها خطة التنمية على المستوى القومي مع خطة الاستثمار لوضع مصر على خريطة العالم الاقتصادية، والتي قد تساهم في تكوين وحدات تنموية متخصصة صغيرة الحجم لتجنب المخاطرة وإهدار رؤوس الاموال في مشروعات لا تحقق التنافسية، وتسويق فرص استثمارية من خلال :-

١- البدء بتنمية منطقة بحيرة ناصر بجنوب مصر كأحد المشروعات التي إستهدفتها خطة التنمية على المستوى القومي ٢٠٥٠ لجذب ٧ مليون نسمة وتوفير ٢,٤٥ مليون فرصة عمل ، والتي إستهدفتها أيضاً الخطة الاستثمارية في دعم الصناعات التنافسية بالإعتماد على وفرة الموارد التعدينية ودعم تكوين نطاق حيوي بالتكامل مع دول الجوار من خلال البوابة الجنوبية، والتي تعتبر أهم النطاقات التي رجحها البحث كأولوية أولى للتهيئة المكانية بنسبة ٦٦,٤٢% بالإعتماد على امكانية التحول للعمالة التنافسية ودعم الأنشطة الاقتصادية المتنوعة.

٢- إيجاد حوافز استثمارية خاصة بتسهيل إنشاء المشروعات الصغيرة والحصول على أراضي الاستثمار ومزاولة النشاط التجاري بمحافظات البحيرة والفيوم وبني سويف والمنيا كأقل المناطق غير المعتمدة على تسهيل النشاط التجاري لتمكين المشروعات بمؤشرات ٠,٢٩و ١,٠٢ و١,٠٦ و١,٠٧ على التوالي.

٣- تأهيل العمالة من خلال برامج تدريبية بمحافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وسوهاج وقنا كأكبر النطاقات المعتمده على العمالة الزراعية التقليدية.
٤- طرح مناطق صناعية للإستثمار بمحافظتي مطروح واسوان لتحسين الاستفادة من الموارد التعدينية التنافسية المتوفرة بالمنطقة
٥- إيجاد مناطق دعم لوجيستي ذات بنية معلوماتية متقدمة للنفاذ بالأسواق العالمية وتشغيل مطار غرب القاهرة بالإعتماد على تحرك اقتصاد المعرفة بين مدينتي ٦ أكتوبر و برج العرب، كأهم المناطق المتميزة بوجود مناطق حرة، بالإضافة إلى الموقع المتميز بالقرب من المراكز الحضرية الكبرى، مع فرصة مدينة برج العرب للتكامل مع دول الجوار عبر البحر الابيض المتوسط ، لدعم تطويرها كمدينة صناعية لتجهيز الصادرات المحلية بالتكامل مع المناطق الصناعية بمدن ٦ أكتوبر والسادات و ومنطقة وادى النطرون ومحافظة مطروح.
٦- إعادة تشغيل رالي داكار – باريس لتحسين الإستفادة من الموارد السياحية الخاصة بتنوع الطبوغرافيا بنطاق الوادي الجديد.
٧- تطوير الطريق الصحراوي الغربي تمهيداً لدعم التنمية القائمة على العلاقة التبادلية لتنقل اقتصاد المعرفة من مدينة السادس من أكتوبر كأكبر نطاق مستقطب للاستثمارات (بالإعتماد على القرية الذكية كمجمع تقني والمدن المعرفية المرشحة بمحافظات أسيوط وأسوان من جهة خطة التنمية الإستراتيجية ٢٠٥٠، ومن جهة الباحث بالإعتماد على مؤشرات التحول للعمالة التنافسية وفرص جذب الأنشطة الاقتصادية المتنوعة)، للتغلب على هامشية النطاقات البينية الخاصة بمحافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وسوهاج وقنا والاقصر من التهيئة المكانية.
٨- دعم التهيئة المكانية للوصول إلى تجمعات صناعية عنقودية متخصصة في احدى الصناعات التقليدية التنافسية النابعة من خصائص الموقع و المتعلقة بوفرة المواد الخام وبالإعتماد على نقل مصادر الطاقة المتوفرة بمحافظة مطروح لبقية المناطق الصحراوية من خلال :-

- صناعة الأسمدة الفوسفاتية بمناطق أبوطرطور ومحافظة أسوان، بالإعتماد على ديناميكية تنقل عوامل التنمية من خلال عنقود صناعي يصل بين محافظة الوادي الجديد ومنطقة الواحات البحرية كأكبر النطاقات المتميزة بوفرة المواد الخام المطروحة للاستثمار بالصناعات التنافسية ، مع محافظة مطروح كأكبر نطاق متميز لدعم النشاط الصناعي بالإعتماد على وفرة موارد الطاقة والتعدين، ومدينة برج العرب كمنطقة لوجستية تسويقية.
- تنمية التصنيع الزراعي بمحافظات الصعيد من خلال عنقود صناعي يدعمه الطريق الصحراوي الغربي بالإعتماد على تركز العمالة الزراعية، إلى جانب تأهيل عمالة أخرى لدعم النشاط الصناعي.

- إيجاد نواة صغيرة مكملة لمناطق الصناعات الهندسية بمدينة السادس من أكتوبر بالظهير الصحراوي لنطاق أسوان كنواه رئيسية وأسيوط كنواه فرعية.
- إستكمال حلقات التصنيع بالنطاقات الحيوية بالساحل الشمالي وغرب الدلتا وسهل المنيا الغربي بالإعتماد على الصناعات التصديرية بالمنطقة الحرة بالإسكندرية على طريق القاهرة – الاسكندرية الصحراوي.

٩- التغلب على الضغوط الاجتماعية الخاصة بالطبقات الفقيرة، بمحافظات مطروح و بني سويف والمنيا الفيوم وسوهاج وأسيوط كأكبر مناطق يتركز بها الحرمان البشري بالصحراء الغربية بمؤشرات ٣٦,٤٠ و٣٦,٠٢ و٣٥,٥٦ و٣٣,١٧ و ٣٢,٨٨ و ٣٠,٧٧ على التوالي، من خلال تأهيل العمالة وتشجيع المستثمرين على تبني ما يعرف بإسم "Inclusive Business Models"؛ وهي نماذج عمل تقوم على تحقيق منافع متبادلة بين المستثمر ومواطني المجتمعات والمناطق المحلية ذات الدخل المنخفض؛ ومن خلال ضمّ مواطني المجتمعات والمناطق المحلية ذات الدخل المنخفض إلى السلاسل الإنتاجية للمستثمرين كموردين لمستلزمات نشاطه، أو كعاملين لإعداد منتجاته أو كموزعين لهذه السلع والخدمات؛ وذلك لخفض مؤشرات الفقر والبطالة .

١٠- تفعيل دور البنوك وشركات التامين كمناطق دعم صناعي لما كان لها من أثر سلبي على مؤشرات التهيئة المكانية بمنطقة الدراسة (التأثير السلبي لعدد البنوك بثقل-٠,٠٢٢ على مؤشر فرص تكوين عنقود صناعي و – ٠,٠٤٥ على مؤشر فرص تكوين منطقة لوجستية و التأثير السلبي لشركات التامين بثقل -٠,٠٤٥ على مؤشر فرص تكوين منطقة لوجستية و -٠,٠٥٠ على مؤشر تنافسية الامداد بالموارد).

١١- إيجاد مناطق رصد بيئي بمحافظة مطروح كأكبر نطاق مستهدف لتكوين عنقود صناعي بالإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بنسبة ٨٩,٣٨%، ومحافظة الوادي الجديد كأكبر النطاقات المليئة بالموارد الطبيعية التنافسية بنسبة ٦٠,٦%، بما يضمن إستدامة الموارد الطبيعية الداعمة للتهيئة المكانية.

▪ إتجاهات البحث المستقبلية

١- التدقيق المكاني لشبكة الأنوية الاقتصادية المقترحة بإستخدام برنامج GIS.

٢- عمل الدراسات العمرانية والسكانية لشبكة الأنوية الاقتصادية المقترحة بمراجعة أهداف المخطط القومي وبإتباع سياسة التخطيط الشامل والتنفيذ التدريجي لمختلف عمليات التنمية.

المراجع

- **المراجع العلمية**

- **المراجع العربية**

أولاً:- الكتب:-

١- أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٩.
٢- عنتر عبد العال أبو قرين، سياسات وإستراتيجيات تنمية الصحاري المصرية، حالة صحراء مصر الغربية، ISBN, ٩٧٧-١٩-٢٤٩٢-٣، ٩٧/١٥٣٤، ١٩٩٧.
٣- عنتر عبد العال أبو قرين،ممر التنمية والتعمير، دراسة تحليلية نقدية وتصور مقترح، ٢٠١١.
٤- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤.

ثانياً :- الرسائل العلمية :-

١- إبتهال أحمد عبد المعطي، العولمة وإستراتيجيات التنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠٠٢.
٢- إيمان عبد الوهاب، منهجية اختيار مواقع التنمية العمرانية المستدامة بالصحاري المصرية " مع ذكر خاص لإقليم المنيا "، رسالة ماجستير، جامعة المنيا، ٢٠١٠.
٣- حاتم مصطفي راشد، تفعيل الأثر الإقليمي للقنوات الملاحية في ضوء المتغيرات العالمية المستجدة بالتطبيق علي محور قناة السويس، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠١١.
٤- رانيا أدهم سيد، المدن الجديدة في مصر بين المستهدف والواقع حالة مدينة السادس من أكتوبر، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة ٢٠١٢.
٥- رشوان تحسين ناجي، علاقة التنافسية بجودة الحياة علي المستويين الإقليمي والدولي (دراسة تحليلية إحصائية)، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٤
٦- عمرو علي الصبان، تطوير مناهج مشروعات التنمية الإقليمية بإستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.
٧- عمرو محمد صلاح، التميز التنموي للمدن وقابليتها للاستثمار كأساس لإستراتيجيات التنمية الحضرية " دور تكنولوجيا المعلومات في التقييم وإتخاذ القرار "، رسالة دكتوراه كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٨- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٣.
٩- محمد محمد سليمان، مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي علي المستوي الإقليمي في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.
١٠-محمد محمد عزمي، الملامح المستقبلية لشبكة التجمعات العمرانية الإقليمية بصعيد مصر(وادي النيل بإقليم اسيوط كدراسة حالة)، رسالة دكتوراه، هندسة أسيوط ٢٠١٣.
١١-مصطفي منير محمود، تهيئة الوحدات الإقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في إطار إتفاقيات التكامل الإقليمي والتوجهات التنموية الإستراتيجية القومية (الحالة المصرية كنموذج إبتداءً من الألفية الثالثة)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، ٢٠٠٩.
١٢-مها سامي كامل، منهج لتأثير العناصر الإقليمية بالمدن المتوسطة علي توجيه النمو العمراني، رسالة دكتوراه، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
١٣-نادية أنس محمد، البعد المكاني في خطط التنمية القومية في مصر، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ١٩٩٦.

ثالثاً :- الأبحاث والمؤتمرات العلمية:-

١- أحمد العنانبة، التجارة الخارجية للمناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية)، وزارة الاقتصاد، إدارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية، ٢٠١٥.
٢- إيهاب مقابله، خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد ١٢٥، سبتمبر ٢٠١٥.
٣- راندا جلال حسين، دور الفكر التخطيطي في رسم خريطة استثمارية كمدخل للحد من ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات بالمدن الجديدة، المؤتمر الدولي، تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة ' قضايا واولويات، مكتبة الإسكندرية – مصر مارس ٢٠٠٩.
٤- راندا جلال حسين، طارق زكي احمد، دور البعد المكاني في توزيع مشروعات المياه والطاقة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة _ دراسة حالة مركز الفيوم)، النشرة العلمية لبحوث العمران، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة، العدد الرابع عشر، ٢٠١٤.
٥- راندا جلال حسين، غياب البعد الإقليمي في مشروعات المخططات الإستراتيجية للمدن المصرية، النشرة العلمية لبحوث العمران، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، العدد الثاني عشر، ٥-١-٢٠١٤.
٦- رياض بن جليلي، خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد رقم ١٠٨، ديسمبر ٢٠١١.

٧- ريم عبد الحليم، خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، نظرة جغرافية قطاعية، ورقة بحثية، مجلة رؤية تركية، عام٢٠١٢.
٨- شهاب حمد، مخيف جاسم، محمد صالح، التكامل الاقتصادي العربي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة مع التركيز على مشروع التكتل الشرق أوسطي، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد - ٨/ العدد٢٦- ٢٠١٢.
٩- صالح العصفور، سياسات التنافسية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ١١٥، يوليو ٢٠١٢.
١٠-صلاح جاهين، ميركوسور- ورقة الاقتصاد الرابحة في إستقلال أمريكا اللاتينية السياسي، نشرة البيان الاليكترونية.١٩٩٨.
١١- عماد الإمام، المؤسسات والتنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد ٤٢، يونيو ٢٠٠٥.
١٢-محمد سيد أبو السعود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد ٩٥، يوليو ٢٠١٠.
١٣-محمد عمر باطويح، اللامركزية وإدارة المحليات (تجارب عربية ودولية)، ورقة بحثية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد ١١٩، يونيو ٢٠١٤.
١٤-وليد عبد مولاه، رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية (حالة الدول العربية)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد ١٢٦، أكتوبر ٢٠١٥.

رابعاً:- المقالات العلمية:-

١- العرب، قلق أمريكي من تزايد المهارات التكنولوجية لمجموعة البيركس، العدد ١٠١٠٢، ١٩ -١١-٢٠١٥
٢- جمال المتولي جمعة، النهضة البرازيلية، دنيا الوطن، ١٩-٥-٢٠١٣
٣- سيار الجميل، حكاية بريكس وأطروحة التفوق، http://www.sayyaraljamil.com/printarticle.php?id=١٤٩٤٢-
٤- مصطفي الشرفي، البرازيل نمو اقتصادي وإستمرار في التفاوتات الإقليمية، بحث منشور، ٢٠١٥ ,http://hgeocharafi.voila.net.

خامساً:- مصادر البيانات:-

١- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية المتخصصة، ٢٠١٦.
٢- الأمم المتحدة- تقرير البنك الدولي عن التنمية، ٢٠٠٥.
٣- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية وتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي، القيمة المضافة للإنتاج الصناعي والناتج المحلي الإجمالي لمصر ٢٠١٤.
٤- البنك السعودي الهولندي، الاستثمار في البرازيل ٢٠١٥
٥- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد رقم ٥٤ العدد الرابع ٢٠١٣-٢٠١٤.
٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٠٦.
٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٦
٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٧
٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحات المحصولية والانتاج النباتي، ٢٠١٤
١٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الانتاج السمكي، ٢٠١٤
١١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الانتاج الصناعي لمنشئات القطاعين العام والخاص، ٢٠١٤
١٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات البيئة، ٢٠١٣
١٣-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الاراضي، ٢٠١٤.
١٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لنشاط نقل البضائع والركاب في قطاع النقل النهري، ٢٠١٤.
١٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مستقبل الطاقة في مصر، ٢٠١٤
١٦-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٤.
١٧-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – مصر في أرقام ٢٠١٥.
١٨-المجلس القومي للشباب، المشروع القومي لتنمية الوادي الجديد، ٢٠١٠.
١٩-المركز المصري لدراسات السياسات العامة، مؤشر آداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥.
٢٠-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد ١٧٧- إبريل ٢٠٠٢.
٢١-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٤.

٢٢- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٥.
٢٣-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ٢٠١٦.
٢٤- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، الموارد التعدينية المطروحة للاستثمار، ٢٠١٦.
٢٥-الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تقارير الاستثمار عن عام ٢٠١٤.
٢٦- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تقرير المناطق الصناعية المؤهلة.٢٠١٥.
٢٧- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع الاستثمار في المحافظات، ٢٠١٥.
٢٨-الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، نقاط التجارة الحرة، ٢٠١٦.
٢٩-بارلو وورلد لوجيستكيس، آفاق التوسع (دراسة مستقبل سلاسل التوريد في دول مجلس التعاون الخليجي) ٢٠١٣.
٣٠-حكومة دبي، مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي ٢٠١٥.
٣١-مجلس الوزراء المصري – مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، رؤية مصر ٢٠١٣، نوفمبر ٢٠١٣
٣٢-مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مصر علي خريطة السياحة العالمية، ٢٠١٤.
٣٣-مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مصر في أرقام ٢٠١٤.
٣٤-مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم لتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، الإصدار الحادي عشر، ٢٠١٤.
٣٥-مجلس دبي الاقتصادي، اقتصاد دبي، مفهوم جديد لرؤية دبي، ٢٠١٢.
٣٦-مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، دول التجربة البرازيلية وإمكان استفادة مصر منها، ٢٠١٣.
٣٧-منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دور التكنولوجيا والإبتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، ٢٠١٦
٣٨-مؤسسة دبي للإعلام، النافذة الاقتصادية منتدى صندوق النقد الدولي، دبي تألق استثماري وبيئة مثالية للأعمال، ٢٠١٦.
٣٩-وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الكتاب السنوي ٢٠١٤.
٤٠-وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الكتاب السنوي ٢٠١٥..
٤١-وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الكتاب السنوي ٢٠١٦
٤٢-وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية الهيئة العامة للتخطيط العمراني، أبو زيد راجح، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية، ٢٠١٤.
٤٣-وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠، ٢٠٠٩.

٤٤-وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية، ٢٠٠٨.
٤٥-وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية التنمية بمحافظات الجمهورية ٢٠١١.
٤٦-وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، الرؤية الإستراتيجية للتنمية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، ٢٠١٠
٤٧-وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في إطار مفهوم محاور التنمية، ٢٠٠٨.
٤٨-وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية و مناطق التنمية ذات الأولوية (الرؤية – المرتكزات – نطاقات ومراحل التنمية)، ٢٠١٤.
٤٩-وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة العامة للدراسات البيئية والطبيعية، المنظور البيئي لإستراتيجية التنمية العمرانية علي مستوي الجمهورية، ٢٠١٠.
٥٠-وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الانجازات الفنية للهيئة العامة للتخطيط العمراني .٢٠١٥
٥١-وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المخططات العمرانية الإستراتيجية لإقليم شمال الصعيد ومحافظاته، ٢٠١٣.
٥٢-وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، دراسات المرصد الحضري، اعداد خرائط الفقر، ٢٠١٥.
٥٣-وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧، التقرير العام يونيه ١٩٩٨
٥٤- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، خرائط الهيئة، ٢٠١٧
٥٥-وزارة الإعلام، الهيئة العامة للإستعلامات، الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار في مصر ٢٠١٥.
٥٦-وزارة الإعلام، الهيئة العامة للإستعلامات، المشروعات القومية العملاقة، قاطرة التنمية، ٢٠١٥.
٥٧-وزارة الإعلام، الهيئة العامة للإستعلامات، وزارة الإعلام، المشروعات التنموية العملاقة، مشروع المليون ونصف فدان، ٢٠١٥.

٥٨- وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، المشروعات التنموية العملاقة، مشروع إنشاء المحطة النووية بالضبعة، ٢٠١٥
٥٩-وزارة الاعلام، الهيئة العامة للإستعلامات، تقرير الميزة التنافسية للاقتصاد المصري، ٢٠١٥
٦٠-وزارة الاعلام، الهيئة العامة للإستعلامات، مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون الاستثمار الموحد، ٢٠١٥.
٦١-وزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الاتفاقيات التجارية، مصر ودول الأفتا ٢٠١٤
٦٢-وزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الاتفاقيات التجارية، وحدة المشاركة الأوروبية، مصر والاتحاد الأوروبي تاريخ مشترك ومستقبل واحد ,EEAA ٢٠١٥.
٦٣-وزارة التخطيط، البوابة الجغرافية للمشروعات الحكومية، ٢٠١٤.
٦٤-وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، دليل المواطن للخطة الاستثمارية ٢٠١٥-٢٠١٦بمحافظات مصر، ٢٠١٦.
٦٥-وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، هيئة تنمية وإستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، التقرير السنوى٢٠١٢-٢٠١٣.
٦٦-وزارة النقل، الهيئة العامة للنقل النهري، النقل النهري وفرص الاستثمار، ٢٠١٦

سادساً : مواقع من شبكة الإنترنت

1-https://arabic.mapsofworld.com/uae/

2-https://dabrownstein.com/category/nafta

3-http://dpworld.ae/ar/conten

4-https://٤١١w١٥.econ.lsa.umich.edu/wpcontent/uploads/.jpg2015

5https://encryptedbn٠.gstatic.com/images?q=tbn:ANd٩GcTMg_bABY qRpLSfeiJEJBHtS٣TX٢IIOgDgoqF٨xgWedQQBJQx

6-https://hourinotes.wordpress.com/2017

7 -http://jornalmaker.com/mexican-tourist-attractions-map/\

8-https://Leiden Anthropology Blog - Articles - Walking and protesting in Brasília leidenanthropologyblog.nl

9 -https://marefa.orhttps://www.google.com.eg/

10- https://www.modars١.com/t٣٩٣٦٢-topic

11-https://www.arageek.com/٢٠١٥/١٢/٢٢/maya-facts-and-wonders.html

12-https://trader٢trader.co/٢٠١٢/١٢/١٠/mexico-resources-mining-industry-map

13-https://www.otlaat.com/almosafr/t١٧١٣٦.html

14-https://upload.wikimedia.org/wikipedi

15-http://www.worldmap١.com/map/mexico/monterrey-map.asp

- **المراجع الاجنبية**

1- Arabnews,Business & EconomyGCC investors strengthen economic links with Asia 2015.
2-ARTIGO. *Brazilian external sector so far in the* ٢١st*century*. Sector Extern Brasileiro no início do século XXI. Renato Baumann. Director of United Nations 2010.
3-Central Bank of Egypt (External Position of the Egyptian Economy), 2012 2013, 2014.

4- Cosmo Antonio Ignazzi, The Brazilian Urban System: the trajectories of Brazilian cities between general dynamics and specific peculiarities 2015.

5-Euler Hermes Economic Research, Brazil exports, to the top 10 partners by sector 2015.

6-Euler Hermes Economic Research Country Report Mexico, 2015.

7-Forigen Investment In Brazil an Overview2016.

8-Foreign Investment Laws and Regulations, http://www.mexicolaw.com/LawInfo 26.htm, 2016

9-*https://ar.wikipedia.org/wiki/*Mexico, 2016.

10-Jorge Alvarez and Fabian Valencia, Made in Mexico: Energy Reform and Manufacturing Growth, working paper, International Monetary Fund, 2015.

11-UNCTAD, World Investment Report, Reforming International Investment Goverance, 2015

12- Site Selection Magazine Brazil Closes the Direct InvestmentGap, 2012

13-World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2016 -2017

14-World trade Organization, World trade report (Speeding up trade: benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement), 2015

15-World trade report, factors shaping the future of world trade, 2013

16-World trade report (trade and development: recent trends and the role of the WTO) 2014

17-www.tradingeconomics.com/egypt/competitiveness-index, 2015

الملخص الانجليزي

English Summery

This research focuses on studying the indicators of the “spatial configuration” , able to support “competitive economic base” in the global market, by studying the elements and constraints of the spatial configuration in the Arab Republic of Egypt. It studies the role of the economic development strategies of the state in attracting investments and achieving trade agreements as ones of the most important economic development solutions, to integrate and merge in the “global market system” and the “global economy.”

Moreover, it focuses on the study of the compatibility of those pointers harmonize or contradict with the state strategies to build competitive economic base, using economic resources idled in desert regions, and with integration of the Nile Valley and Delta

This Research focuses on analyzing the opportunities and constraints of the economic resources in the Egyptian western desert, as the largest regions available for development and urbanization in Egypt, to achieve global competitiveness, and to put Egypt on the world economic map, by studying spatial configuration factors of the legislative, physical, marketer, economic, social, and institutional environmental aspects

This has been done by comparing strategies and indicators of spatial configuration of western desert in Egypt, with their counterparts in other areas for example: Brazil and Mexico and Dubai which applied spatial configuration, and been involved in a global challenge, depending on the spatial configuration of the desert regions.

The research came to conclude the bases of spatial configuration of idled desert regions, by studying the opportunities and constraints of desert regions of some previous case studies. Moreover, the research shows the validity of the resources of the western desert to support bases of spatial configuration, and to reach some competitive indicators in the global market by supporting non-traditional spatial configuration, which contribute to initialize small size, specialized units, for development; to avoid risks; and for marketing of investment opportunities, future trends of spatial configuration for economic nuclei network attracting investment in the Egyptian western desert, by using place analysis by Statistical package for social sciences –spss to all spatial configuration variables, which are concluded by theoretical and analytical studies.

Minia University
Faculty of Engineering
Architectural Department

Future Trends Of Spatial Configuration For Economic Nuclei Network Attracting Investment In The Egyptian Western Desert

A Thesis

Submitted to fulfill the requirements of a Ph.D.
In Architectural Engineering

BY

Arch: Shimaa Mohammed Hamdy Derbala
Assistant Lecturer, Dept. of Architecture, Faculty of Eng.
Minia University

Supervised by

Prof.Dr.Mohanad M . Elagami
Prof of urban planning Faculty of Eng
Minia University

Dr.Osama Helmy Mohammed
Teacher at Faculty of Eng
Minia University

Minia University 2018